مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول

فهرست الكتاب

صفحة

الباب الثالث

ادارة مصر

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

بيان بصور الكتاب

صحيفة

كلمة المعرب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد فهذا كتاب «تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده» كما سميناه نحن أو كتاب «خراب مصر» كما سماه صاحبه . وهو كتاب فذ أتى على تاريخ مصر في عهد المغفور له اسماعيل باشا ثم تدرج الى ذكر الفضائح الخاصة بالقروض التي عقدتها مصر وكانت بداية الدين المصري الذى أدى إلى وقوع مصر في قبضة حملة الاسهم . وقد بين الكتاب كيف تأسس صندوق الدين وما نال البلاد فى أوائل انشائه من ضروب الارهاق والعسف وكيف تآمر رجال المال على خلع اسماعيل باشا . ثم تدرج الى تفصيل حوادث الثورة العرابية ووصفها أدق وصف وأشارالى دسائس رجال السياسة الأجنبية مما كانت خاتمته مذبحة الاسكندرية التى أقام المؤلف البرهان على أنها من تدبير أولئك الاجانب . ثم أسهب فى شرح ماتلا ذلك من الحوادث وعرج علي موقعة التل الكبير التى انتهت بزحف الجيش البريطانى على القاهرة واستيلائه على مصر ثم خصص المؤلف جزءا كبيرا من الكتاب لشرح السياسة البريطانية منذ الاحتلال وفصل اعمال لورد كرومر التى اختتمت بمأساة دنشواى .

ولم يشأ المؤلف أن يعتمد على الرواية فحسب بل دعم أقواله

بالمستندات والوثائق الرسمية فجاء الكتاب من خير ما اخرج للناس عن تاريخ الاعتداء البريطاني على مصر الى وقتنا هذا . وحسب القارىء دليلا على ماسببه هذا الكتاب من القلق للدوائر البريطانية السياسية ان جريدة التيمس قالت مرة في سياق مقال افتتاحي عن مؤلفه « ان سمعة بريطانيا في الشرق لم تتأثر من شيء كما تأثرت من كتاب خراب مصر » ولقد عنى المستر بلنت صديق المصريين المشهور بوضع مقدمة بليغة للكتاب ختمها باثبات الوعود التي قطعتها بريطانيا العظمى بالجلاء عن مصر

أما المؤلف فهو المسيو تيودور روذستين الذي كان قد فر من روسيا في عهد الحكم القيصري واستوطن انجلترا زهاء عشرين عاما اختلط في اثنائها باقطاب الساسة فيها . ثم تعرف به المغفور له مصطفى كامل باشا وقدر له المامه التام بالقضية المصرية فجاء به الى القاهرة لتحرير جريدته « ذي اجبشيان ستاندارد » ثم اصبح المؤلف فيما بعد الساعد الايمن للمستر بلنت في تحرير المجلة الانجليزية « ايجبت » التي حظر لورد كتشنر دخولها الى القطر المصري لصراحتها المتناهية .

ولما دالت دولة القياصرة على اثر شبوب ثورة البلاشفة عاد المسيو روذستين الى روسيا حيث اختاره لينين سكرتيرا خاصا له . ثم عينته الحكومة الروسية فيما بعد وزيرا مفوضا لها في طهران ولكن لم يمض على تسلمه مهام منصبه الجديد سوى بضعة اشهر حتى ارسل لورد

كيرزون الى الحكومة الروسية مذكرة طويلة طلب اليها فيها سحب المسيو روفستين من طهران احتجاجاً على انهما كه فى نشر الدعاية ضد انجلترا فى الهند .

ولقد وضع المسيو روفستين كتابه هذا فى سنة ١٩١٠ اى وهو حديث العهد بالحركة الوطنية فى مصر ومن ثم شرعت جريدة اللواء فى نشر مقتطفات منه ولكن الحظ اسعدنا بالتعرف بالمؤلف شخصيا فى لندن سنة ١٩١١ بواسطة المرحوم فريد بك وهناك الح علينا المؤلف هو والمرحوم المستر بلنت بضرورة ترجمة الكتاب المذكور وغيره مما كتبه المستر بلنت عن المسألة المصرية ليقف المصريون – وخاصة النشء الحديث – على اسرار الحوادث التى ادت الى احتلال بريطانيا لوادى النيل

فراقت لنا الفكرة وبادرنا من فورنا الى ترجمة الكتاب الحاضر ثم كتابي المستر بلنت وهما التاريخ السرى للاحتلال البريطانى ومذكراته وقد نشرتهما جريدة «البلاغ» .

وفى أواخر سنة ١٩١٧ عدنا الى مصر فحاولنا طبع الكتب المذكورة ولكن السلطة العسكرية رفضت ذلك واستدعانا مندوبها فى قلم المطبوعات وطلب الاطلاع على الاصل الانجليزى ثم قال انه لا يسعه التصريح بطبع شيء منها فى خلال الحرب لانها موجهة ضد بريطانيا !! فلم نر بدا من الاذعان .

ثم ذهبنا الى لندن فى اواخر سنة ١٩٢٠ واجتمعنا بالمستر بلنت

فكان اول ماسألنا عنه ترجمة الكتب المذكورة فاوقفناه على مادار من المكاتبات بيننا وبين رجال السلطة العسكرية في مصر في هذا الصدد واعتذرنا له عن عدم استطاعة نشر ترجمتها .

ثم تقادم العهد على ماترجمناه وجاءت حوادث تفتيش المنازل قبل سفرنا الى لندن وبعد عودتنا منها فى اوائل سنة ١٩٢٢ فآثرنا ان نتخلص من الكتب المذكورة ومن ترجمتها وذلك باحراقها جملة واحدة.

وفى سنة ١٩٢٢ حصلنا من المستر بلنت بشق الانفس على نسخة بالانجليزية من كتابنا الحاضر فنقلناه الى العربية ونشرناه تباعا فى جريدة «الرشيد» باسم «تاريخ المسألة المصرية من محمد اسماعيل باشا الى سنة ١٩١٠» لكى لا يستلفت انظار قلم المطبوعات . وبينما كنا نهم بجمع الكتاب وطبعه حدثت ظروف شخصية لامحل لذكرها هنا فقدنا فى خلالها النسخة الانجليزية ومعظم اصول الترجمة واخيرا وفقنا الى طبع الكتاب بفضل مساعدة الاستاذ الكبير محمد بك مسعود .

وسيلاحظ القارىء ان الصور الواردة في الكتاب وهي التي كلفنا البحث عنها عناء واى عناء لاتتبع سياق الحوادث ولعل عذرنا فى ذلك اننا لم نحصل عليها جملة واحدة لندرجها بحسب السياق بل كنا نحصل على البعض منها هنا والبعض هناك ولم نوفق بتاتا الى الحصول على البعض الآخر . وقد ادرجنا فى نهاية الكتاب بيانا بالصور المذكورة ومكان سياقها فى الكتاب وليس يسعنا بمناسبة هذه الصور الان نتقدم

بخالص الشكر الى حضرة العالم الكبير الاستاذ احمد بك لطفى السيد مدير الجامعة المصرية فهو الذى سهل لنا سبيل الحصول عليها ايام ان كان مديرا لدار الكتب الملكية كما لا يفوتنا ان نشكر ايضا حضرة صديقنا الاستاذ توفيق بك اسكاروس وجميع حضرات موظفى دار الكتب لمساعدتهم الجليلة لنا فى هذا الصدد ايضا . كذلك اقدم خالص شكرى لجناب المحترم جليا ردو بك والاستاذ محمد بك هلال لتفضلهما باعطائي بعض الصور النفيسة. وننتقل بالقارىء الآن الى المسألة السياسية فنقول ان المؤلف قد اقام الدليل على ان اسماعيل باشا لم يكن ذلك «المخرب» الذى طالما زعم المتحيزون من المؤرخين بأنه كان سبب خراب مصر وشقائها . فلقد رأينا مما شهد به كبار الاجانب فى مصر ان اسماعيل باشا هو الذى حول مصر من صحراء موحشة الى جنة زاهرة . نعم لقد تكلفت هذه العملية نفقات طائلة ولكن ما كان اخلق بهذه النفقات ان تعود بالربح الوفير على مصر لولا ماتسرب من اموال المصريين الى جيوب السماسرة الاجانب ومن حذا حذوهم ولف لفهم .

ولقد ختم المؤلف قصته بما وقع من الحوادث في عام ١٩١٠ فبقي علينا لكيما نربط الماضى بالحاضر ان نذكر بكل ايجاز أهم ماحدث منذ ذلك الحين

ففي عهد السير الدون غورست تم التقرب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة فكانت النتيجة مطاردة زعماء الحزب الوطنى ومحاربة الحركة الوطنية ولكن جاء اللورد كتشنر بعد وفاة السير الدون غورست فعاد

النفور والتشاد بين عابدين وهار العميد الى سابق عهدهما وخاصة وان اللورد كتشنر لم يكن ينسى ما يظن انه اهانة لحقته من سمو الخديو السابق فى حادث الحدود .

ولم يكن لسموه تمكأة يتكىء عليها فى مقاومة اللورد كتشنر بعد ان صار رجال الحزب الوطنى مشتتين فى طول الارض وعرضها . ونحسب ان ساعة اصطدام اللورد كتشنر بسمو الخديو كانت آتية لاريب فيها لولا ان نشبت الحرب العالمية واضطرت انجلترا الى استبقاء اللورد فى بلادها للانتفاع بمزاياه ومواهبه العسكرية . على ان اللورد حتى وهو بعيد عن الديار المصريه لم ينس ان يثأر لنفسه من حادث الحدود فاشار على الحكومة البريطانية ـ وقد كانت لمشورته وقتئذ المقام الاول من الاعتبار ـ بعزل سمو الخديو واعلان الحماية على مصر وهكذا انتهى عهد الخديوية بسبب ما كان من العداء الشخصي بين الخديو واللورد كتشنر .

وفى الوثائق التي نشرها دولة رشدى باشا وما تبودل فى اوائل اعلان الحرب بينه وبين رجال حاشية الخديو من الخطابات والبرقيات مايدل دلالة واضحة على ما كان لهذا العداء الشخصى من الاثر البعيد في تكييف القضية المصرية وتغيير وجهتها تغييرا كليا . فبجرة قلم واحدة ظنت وزارة لندن انها حولت القضية المصرية من مركزها الدولى الى نزاع داخلى بين انجلترا ومصر . وعلى ان هذا الزعم كان حتما يبقى مجرد زعم

باطل لو أن مصر من جانبها رفضت العمل تحت ظل الحماية . اذ لا يخفى ان الحماية هي عقد بين امة واخرى تقوم بمقتضاه احداها بحماية الاخرى فلو ان مصر برهنت وقتئذ على انها ترفض العمل بنظام الحماية لكان لنا الآن شأن اخر غير شأننا الحاضر .

وهنا لا نجد بدا من الاشارة بكلمة موجزة الى احاديث دولة رشدى باشا . وقبل ان نتفوه بشيء نقول صراحة ان دولته انما فعل مافعله وهو مرتاح الضمير بانه يخدم مصلحة بلاده ويؤثرها على كل مصلحة أخرى . يعنى ان دولته لم يقبل العمل تحت ظل الحماية الا بعد ان اقتنع ضميره بأن المصلحة العامة فى ذلك . فلم يكن دولته خائنا لولي نعمته ولا مفرطا فى حقوق بلاده عند ما قبل العمل تحت ظل الحماية . هذا مانعلنه على رؤوس الاشهاد ولعل لدولته العذر فيما فعل بعد ماراًى نية الغدر من الانجليز وأرسالهم اغاخان إلى مصر فى الوقت الذى كانت فيه للورد كتشنر الكلمة العليا فى تصرفات وزارة لندن

ولكن ألم يكن يجدر بدولته وهو الرجل الذى حنكته التجارب وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود متى كانت لاتتفق ومصالحهم ، أن يطلب من الانجليز وعدا كتابيا بان تصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها بل لماذا لم يطالب الانجليز وقتئذ بان يعقدوا مع مصر محالفة هجومية دفاعية تقف بها الدولتان جنبا إلى جنب ؟

ان الانجليز كانوا وقتئذ ـ وقبل مجيء الجنود الهندية ـ يتلطفون مع المصريين فى القول فكان يجدر بدولته ان ينتهز فرصة قلقهم من ناحية تركيا ويقنعهم بان من مصلحتهم ترضية المصريين بعقد محالفة معهم كالتى اشرنا اليها آنفا فاذا مارفضوا ثبت لديه سوء نية القوم فهنالك كان يرفض العمل معهم ولما وجد من يتوجه اليه بكلمة نقد الان .

ولعل دولته يعرف تماما ان رفض التعاون في العمل مع الانجليز فى الوقت الذى كانوا يتشدقون فيه بحقوق الامم المهضومة كان يوقعهم فى حيص بيص لامن الوجهة الادبية فحسب بل ومن الوجهة الحربية ايضا . لانه لم يكن يعقل ان يغامر الانجليز بمغاضبة المصريين وايلامهم فى شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

ونظن ان دولة الباشا يوافقنا على انه كان فى وسعه مماكسة الانجليز وعرقلة اعمالهم سواءا كان في داخل الحكومة ام خارجها ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاوسترالية التى كانت بمصر وقتذاك فلقد رأينا كيف ان انجلترا التى خرجت ظافرة من حرب الجبابرة تقف مبهوتة حائرة امام ثورة الشعب المصري فى سنة ١٩١٩ ولا نقول انه كان يمكن ان تقوم مصر في سنة ١٩١٤ بثورة كهذه ولكن كان هناك بلا جدال شعور عام لم يحسن استخدامه . وصفوة القول

اننا اضعنا فى سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة قلما يسمح الدهر بمثلها . فلم ننتهز فرصة انشغال بال انجلترا بحرب عالمية لننتزع من براثنها استقلالنا بل استنمنا الى وعودها ، وكثير اماهي ، واطمأنت نفوسنا الى الالفاظ المعسولة التى الهتنا بها الى ان خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا وها نحن نجنى ثمار تمادينا فى الثقة بالعهود الانجليزية والاطمئنان الى أقوال ساسة الانجليز

ولا نرى بدا ونحن نتكلم فى صدد الحماية من ان نثبت هنا ما كتبه اللورد ادوارد غراى اذ ليس يخفي ان اقواله حجة في هذا الموضوع ذلك لان اعلان الحماية كان فى أثناء تربعه في وزارة الخارجية . قال اللورد في مذكراته التى نقلناها الى العربية وسنفرغ من طبعها قريبا في الفصل الخامس والعشرين تحت عنوان « سياسة الحلفاء في اثناء الحرب » ما نصه :—

«ولا بد من كلمة هنا فى صدد مصر التي تعقدت مسألتها بعد دخول تركيا الحرب ولست اذكر بالضبط الاراء الخاصة التى تغلبت علينا ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فلقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها يتطلب البت فيه بسرعة ولكن المسألة كانت تلخص فيما يلي

« ان موقف مصر لم يطرأ عليه اى تغيير بسبب وجود الاحتلال البريطانى . هذا من الوجهة الدولية ، اما من الوجهة السياسية فان المصريين بعد ان دخلت تركيا الحرب اصبحوا من رعايا الاعداء . وقد

رأينا ان الحاجة ماسة الى وضع مايحول دون وقوع ارتباكات قانونية فلو اننا ضممنا مصر الى الامبراطورية البريطانية لسوينا المعضلات السياسية دفعة واحدة ولكن كان هذا الحل يكون غلطة كبرى واحرى به ان يزعزع الهيبة الاسلامية ويؤثر فى مركز مصر بصفتها دولة اسلامية. ثم لاتنس ان حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل باننا بادرنا إلى انتهاز فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولقضاء لبانات خاصة . وعليه كانت تكون النتيجة اننا نغضب حلفاءنا ونثير شكوكهم فينا ونجرح عواطف مسلمى الهند ونوغر صدور المصريين وندفعهم الى الخروج علينا . وبديهي ان الحالة العامة لم تكن وقتئذ تسمح بمثل تلك المغامرة . لهذ رأينا ان الحل الصالح الوحيد هو ان تعلن الحماية على مصر ولكن هذا الحل ترك طبعا عدة مشاكل خطيرة تنتظرة الحل فيما بعد» انتهت اقوال اللورد غراى .

فتاريخ مصر فى عهد الحماية لايخرج عن كونه صفحة واحدة كان فيها الغرم علينا والغنم للانجليز الى ان وضعت الحرب أوزارها وهبت الامة المصرية من رقدتها تنشد مساواتها بالامم الاخرى . ولابد هنا من الاعتراف بفضل دولة رشدى باشا في اذكاء نار الشعور الوطنى . ولقد انكرت القوة الغشوم حق مصر وحاولت كتم انفاسها ولكن للشعوب غضبة فبمجردما ايقن المصريون ان السياسة الانجليزية تريد غمط حقوقهم ثاروا ثورتهم السلمية المشهورة فارغموا ساسة لندن على اطلاق سراح معتقلى مالطة وعدت الامة المصرية اطلاقهم فوزا لها .

هنا بدأ الصراع السياسي الجدي بين مصر وانجلترا وهنا صارت الكلمة لرجال السياسة بعد ان حبطت مشورة رجال السيف والمدفع . وان لمن دواعي الاسف ان نذكر هنا ان مصر خرجت خاسرة من هذا الصراع السياسي فلقد ساءت حالها عما كانت في سنة ١٩١٤ . ولا يحتاج الانسان الى اكثر من ان يدير بصره حيثما اراد فانه يصطدم اصطداما بالنفوذ الانجليزى برغم مايسمى بالاستقلال .

ولقد ارسل الانجليز الى مصر احد اساطين الاستعمار فى بلادهم الا وهو اللورد ملنر فكان نصيب لجنته المقاطعة التامة من الشعب المصرى فانقلب الى قومه ينصح اليهم بتلبية مطالب المصريين بعد ان تغلغلت الوطنية في نفوسهم بشكل معدوم النظير .

ولقد كانت الساعة رهيبة والحالة دقيقة . فان الانجليز بعد ان قاطع المصريون لجنتهم تجاهلوا وجود الوفد بادىء ذي بدء وعولوا على المضى فى سياستهم بدون الاستئناس برأيه فى حل القضية المصرية . ولكن المرحوم المستر بلنت تدخل لازالة الجفاء بين الحكومة البريطانية من جانب والوفد المصرى من الجانب الاخر فكانت النتيجة ان ذهب المستر هيرست الى باريس ودعا الوفد الى الذهاب الى لندن ففعل .

ولا يسعنا هنا الا ان نقول ان الوفد وقد قرر الذهاب الى لندن « لمفاوضة » الانجليز رأسا بعد ان كانت اعماله حتى ذلك الحين قاصرة على نشر الدعاية المصرية فى باريس وغيرها من العواصم

الاوربية وفى امريكا ـ نقول انه كان ينبغي عليه ان يتثبت قبل رحيله الى العاصمة الانجليزية من الاساس الذى ستدور عليه المفاوضة. وهذه ملاحظة سنبين للقارىء اهميتها فيما يلى .

ثم دارت المفاوضات بين اللورد ملنر وبين الوفد حيث تمخضت عن مشروع ملنر المشهور الذى عرض على الامة المصرية فرفضته ان لم يقرن بالتحفظات وهو المشروع الذى اعلن دولة سعد باشا زغلول في حديث له مع بعض الطلبة المصريين فى لندن بانه مشروع حماية « بالخط الثلث » . ولا بد هنا من الاعتراف بالفضل لدولة محمد سعيد باشا فقد كان قطب الرحي فى حركة المعارضة للمشروع .

ونعود الآن الى الملاحظة السالفة . فقد تشرفنا ذات ليلة فى اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمقابلة دولة سعد باشا فى فندق سافواى بلندن . ولسابق صداقة بين دولته ووالدنا تبسط معنا فى الحديث الذى استمر حوالى اربع ساعات . فلما استسمحناه فى ان نبدى له ما عن لنا من الانتقادات على سياسته العامة افسح لنا صدره الابوى واظهر لنا استعداده لسماع ما يجول فى نفوسنا .

ولما كنا قد سمعنا بان بعض الصحف المصرية كذبت رأى دولته فى المشروع كان من الطبيعى ان نفتتح الحديث باستجلاء رأى دولته فصرح لنا انه اخبرهم حقا « بان مشروع لورد ملنر هو حماية بالخط الثلث » ولكنه انما قال ذلك لهم فى حديث خصوصى لا لينشروه

وفي جريدة الاهالي بصفة خاصة .

ثم اخذ دولته يقص علينا من انباء الوفد و كيفية تشكيله وماحدث بعد ذلك من الحوادث الى حين سفره من مالطة الى باريس . وقد تطرق الحديث الى ذكر المفاوضات فدار بيننا حوار كالآتى :

س : كيف وافقتم معاليكم على الحضور الى لندن مع عدم علمكم بالاساس الذى تدور عليه المفاوضات ؟

ج : لقد اكدوا لى ان اساسها الاستقلال التام لمصر والسودان

س : من هم الذين اكدوا لك ذلك ؟

ج : مندوبو الوفد الذين ارسلناهم الى انجلترا لجس النبض .

س : اذن لم يصل الى معاليكم شيء رسمى لا من اللورد ملنر ولا من احد من اعضاء لجنته ؟

ج : كلا .

س : سبق ان شغلتم معاليكم منصب القضاء الاعلى فى مصر فلم يكن يطاوعكم ضميركم على الحكم فى امر من الامور الا بعد الاطلاع على المستندات والوثائق الخاصة به . وانتم قد عركتم الدهر وتعرفون من ماضي لورد ملنر ماقد لانعرفه نحن معشر الشبان فكيف استجزتم لانفسكم الاقدام على امر خطير كنقل مركز القضية المصرية من باريس الى لندن ولما يصلكم مستند رسمي من لجنة اللورد ملنر عن الاساس الذى تدور عليه المفاوضات ؟ الا ترون معاليكم ان حضوركم الى لندن كان

غلطة سياسية كبرى ؟

ج : لا اكتمك الحقيقة ياولدى فلقد خدعنى زملائى وغروابى .

س : ان الامة المصرية انما وضعت ثقتها فى معاليكم فهى لا تعرف شيئا عن هؤلاء الزملاء فلماذا لم تنبذوا استشارتهم وقد رأيتم خطأها ؟

ج : لقد خفت من تفرق الكلمة . ان اغلبية اعضاء الوفد استحسنوا الذهاب الى لندن فرأيت ان انزل على رأيهم تفاديا من الظهور بمظهر المتعنت الخارج على الاغلبية .

س : ولكن نسيتم معاليكم ان الامة وكلتكم فى السعي للاستقلال التام لمصر والسودان أفلم يكن يجدر بكم استشارة البلاد قبل الاقدام على امر خطير كهذا وخاصة وانكم لم تكونوا من رأى أغلبية الوفد ؟

ج : هذا ماحدث على كل حال وقد رأوا ان لا بأس من استطلاع رأى القوم هنا وقد حضرنا لهذه الغاية .

س : اذن فماذا كان رأيكم في مشروع اللورد ملنر من بدء الامر ؟

ج : كان رأيي أنه حماية بالخط الثلث وان كان يشتمل على بعض المزايا .

س : لماذا لم تصارحوا الامة بهذا حتى كانت تستنير برأيكم وانت زعيمها الذى تسترشد البلاد برأيه عند الخطوب ؟

ج : أن المشروع كما اخبرتك يشتمل على بعض مزايا خوفا من ان يلومنى الشعب المصرى لانى حرمته من هذه المزايا استصوبت عرض

الامر عليه .

س : هذا كان يكون حسنا لو ان الذين انتدبتهم معاليكم لعرض المشروع على الشعب اكتفوا بعرضه دون ان يظهروا تحيزهم له فما بالك وهم لم يتركوا وسيلة من الوسائل الا التجأوا اليها لحمل الامة على قبول المشروع كما هو ؟

ج : لقد كلفتهم بالوقوف على الحياد التام عند عرض المشروع على الامة ؟

س : الم يخبروك كيف استقبلته الامة ؟

ج : لقد افهموني ان الامة راضية عنه كل الرضى .

س : هذا غير الواقع يامعالى الباشا . الم يبلغوك ما كتبه الاستاذ عبد الحميد بك ابو هيف فى نقد المشروع ؟

ج : كلا . بل كل ماقالوه لى ان الامة ابدت بعض رغبات فى صدد المشروع وانهم هم الذين اوعزوا اليها بتقديم تلك الرغبات !!

س : ولكن ياباشا هذا ايضا غير صحيح فلقد طلب فريق من الامة التحفظات وتشدد فى قبولها ونادي الفريق الاخر بسقوط المشروع بتاتا . فهلا كان من المستحسن ومعاليكم مقتنعون بان المشروع «حماية وباخط الثالث» أن تصارحوا الامة بهذا الرأى فان اصغت لمشورتكم قطعتم المفاوضات وعدتم الى حظيرة الوطن مرفوع الرأس وان أبت الا التطوح وراء المشروع استقلتم من رئاسة الوفد وأشرتم على الامة

بانتخاب رئيس بدلكم يسعى للحصول لها على استقلال زائف ؟ اذ ليس يخفي على معاليكم ان الامة وكلتكم فى السعى للحصول على الاستقلال فان لم توفقوا فى مهمتكم فردوا الامر لها وليس فى ذلك غضاضة عليكم . لان الزعيم هو الذى يقود مواطنيه الى طلب الكمال فان ساروا خلفه طائعين فبها ونعمت وان أصروا على الرضي بالقشور دون اللباب فليترك لهم زعامتهم وليعلم انهم لم ينضجوا بعد النضوج الكافى .

ج : انى معول على قطع المفاوضات اذا لم يصغ القوم الى مطالبنا .

وهنا تشعب الحديث فتناول عدة مسائل اخرى لايتسع لها هذ المقام .

ثم لم تمض على هذا الحديث بضعة ايام حتى ذهبنا مرة اخري لزيارة سعد باشا فأخبرنا انه يعد معدات السفر بعد ان رأى من تعنت القوم وتصلبهم مايذهب بصبر الحليم .

وبعد انقطاع المفاوضات ومغادرة سعد باشا للندن هدأ الجو السياسي هدوءا نسبيا ونشطت الدعاية المصرية بعض النشاط . ولكنها كانت غير موفقة لسوء الحظ لانها كانت قائمة على الابهام والغموض . بمعنى أن الذين كلفوا بها لم يشرحوا للانجليز ولاعضاء حزب العمال خاصة ما يفهمه المصريون من نظرية الاستقلال التام .

ونذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ مكرم عبيد جمعنا مرة فى لندن بالمستر

سوان عضو البرلمان المشهور قبل مجيئه الى مصر فتجاذبنا معه اطراف الحديث طويلا . فكان مما سألنا عنه مانفهمه من نظرية الاستقلال التام فقلنا له على الفور اننا نفهم منها جلاء الانجليز عن البلاد المصرية باسرها لافرق في ذلك بين القاهرة والاسكندرية او السويس أو العريش . وقد سألناه بدورنا هل يعتبر الانجليز انفسهم مستقلين اذا احتل الاسطول الالماني احد ثغورهم ؟ فكان جوابه بالنفى طبعا .

ولا اظن ان صراحتى هذه آلمت المستر سوان بل بالعكس جعلته يقول لى على مرأى ومسمع من الاستاذ مكرم «انى اهنىء نفسى بمعرفتك لانك تستطيع ان تميز بين الاستقلال والاحتلال » .

وبهذه المناسبة ايضا اقول اننا تناقشنا عدة مرات مع المرحوم المستر بلنت فى منزله فى فساد مشروع ملنر واخيرا استصوب أن يقدمنى الى المستر ماسنجهام محرر جريدة النيشن وقتئذ واحد اساطين الكتاب السياسيين الانجليز فلما سألنا رأينا في المشروع اجبناه فورا بأنه مشروع فاسد يراد به الضحك على ذقون المصريين الذين لن يرضوا عن الاستقلال التام بديلا . فلما سألناعما نفهمه من تلك العبارة لم نتردد فى ان نجيبه بان الجلاء التام عن وادى النيل هو أول شروط ذلك الاستقلال . فلما أبدى المستر ماسنجهام دهشته لتلك الصراحة دار بيننا الحديث الآتى :

انا : لاداعي للدهشة لأن انجلترا اذا كانت جادة فى رغبتها فى

حل المسألة المصرية بما يتفق والعهود التي قطعتها للمصريين ولاوربا فعليها ان تعجل بالجلاء عن وادي النيل لان موقفها فيه هو موقف المغتصب لا أقل ولا أكثر وهو شبيه من كل الوجوه بموقف المانيا عند احتلالها البلجيك .

هو : ولكن كيف تحمون قناة السويس اذا جلا الانجليز عن مصر ؟

أنا : ان القناة طبعا هي معضلة المعضلات في نظر الانجليز . ولكن لنبحث الموضوع بحثا هادئا لتقتنع بضعف مركز انجلترا من الوجهة القانونية والمنطقية .

فانت تسلم معي بانه لا يوجد الآن من يتحدى سيادة الاسطول البريطاني في البحر المتوسط . ففرنسا وايطاليا حليفتا انجلترا ثم أن اليونان صنيعتها . وليس ثمة اسطول نمساوي أو تركي . فاذ قلت أنه يحتمل أن يتألب عليها حلفاؤها في المستقبل أجبتك بان الحرب العالمية قد علمتنا أنه لا سبيل لانزال جيش في بلاد دولة اخرى إلا بعد القضاء على معدات الدفاع البحري ومنها الاسطول طبعا . أو بعبارة اخرى ان فرنسا وايطاليا ومن عسي أن ينضم اليهما في المستقبل لا يستطعن انزال جنود في اي جهة من الشواطىء المصرية الا بعد الاشتباك مع الاسطول البريطاني في البحر المتوسط والتغلب عليه . فان تمت لاسطولكم الغلبة على اساطيل الاعداء لم تعد بكم حاجه لحاميتكم

الموجودة فى منطقه القناة . اما اذا وقع العكس وتغلب عليكم اسطول العدو فلن تغنى عنكم حاميتكم فى القناة شيئا . بل سيكون مصيرها الهلاك العاجل مهما كانت قوتها . وحسبك انها تصبح بين نار الجيش المهاجم ونار المصريين الذين لابد ان ينتهزوا تلك الفرصه فيقلبوا لكم ظهر المجن . فخير لكم ان تحتفظوا بصداقة المصريين وولائهم وذلك بالجلاء عن بلادهم قاطبة وان تعهدوا اليهم بحماية القناة والاستعانة بكم عند الحاجة وتقوية اسطولكم فى البحر المتوسط بحيث يستطيع صد عادية المعتدين على مصر .

ثم لعلكم لاتقولون انكم تحمون القناة من المصريين إذ ليست لهؤلاء مصلحة في تعطيل مرور السفن فيها بل انها متى عادت اليهم فى سنة ١٩٦٨ بعد انتهاء امتياز شركة القناة ستصبح من اكبر موارد الثروة في البلاد .

هنا اقتنع المستر ماسنجهام اقتناعا تاما وصرح بان تلك هى اول مرة يرى فيها امكان حل المسألة المصريه بهذه السهولة ووعد امام المستر بلنت بان يضرب على هذه النغمة فى جريدته وقد بر الرجل بوعده وكتب يقول انه مقتنع بان الحل الوحيد للمسألة المصرية هو الجلاء عن وادى النيل وعقد معاهدة صداقة مع الشعب المصرى .

ولم نكتم هذه الآراء عمن قابلناهم من رجال الصحف كمحرري جريدة الديلى هيرالد او المانشستر جارديان او الوستمنستر غازيت او اعضاء

البرلمان امثال المستر سوان والمستر لانسبورى صاحب الديلى هيرالد او المستر رامزى مكدونالد نفسه قبل توليه الوزارة وغيرهم وغيرهم .

ثم رأينا اتماما للفائدة ان نترجم التقرير الذى وضعه الحزب الوطنى فى الرد على مشروع ملنر ووضعنا له مقدمة اتينا فيها على نقط الخلاف التى بيننا وبين الانجليز وتكلمنا عن مسألة القناة بالمعنى الذى تكلمنا به مع المستر ماسنجهام وذكرنا الانجليز بان الجلاء هو الحل الوحيد المسألة المصرية وطبعنا ذلك كله ووزعناه على اعضاء البرلمان والصحف الانجليزية والامريكية وموظفى قلم السكرتيرية فى عصبة الامم .

ولست اظن اننا خسرنا بهذه الصراحة بقدر ما خسرناه باستعمال الابهام والغموض فى مخاطبة الشعب الانجليزى . لان المعروف عن هذا الشعب انه عادل محب للانصاف ولكنه يعشق الصراحة ويكره المداجاة والمواربة . ولعل هذا من اهم الاسباب التى حالت دون تفاهمنا معه مباشرة . فالى ان يسمع قضيتنا خالية من الغموض والتعقيد فلا أمل فى حل القضية المصرية بالشكل الذى يحقق امانينا القومية . فواجبنا اذن هو نشر الدعاية المصرية فى انجلترا وليكن اساسها طلب الجلاء واقناع الانجليز بان هذا الحل فضلا عن انه لا يتهدد مصالحهم او يتعارض معها فانه الوحيد الذى يتفق مع شرفهم وشرف تاجهم .

ونعود الان الى حديث المفاوضات فنقول ان دولة سعد باشا

ما كاد يرجع الى مصر حتى هبت ريح عاصفة مزقت البلاد احزابا وشيعا ففريق يطلب المفاوضة وفريق يرفضها ويستنكرها وفريق يرى ان تكون على يد سعد باشا بينما يرى فريق آخر ان تكون على يد دولة عدلى باشا . ولقد كان خليقا بالساسة الانجليز ان يقفوا متفرجين على تلك الحرب الشعواء التى تطاحنت فيها الاحزاب المصرية بلا جدوى .

ولقد كان مع الاسف لهذه الحرب الطائشة صدى بين الطلبة فى اوربا مما جعلهم يستقبلون دولة عدلى باشا اشنع استقبال في طريقه الى لندن على رأس الوفد الرسمى .

ولقد ذهبنا باسم الجمعية المصرية في لندن لمحادثة دولة عدلى باشا فى فندق الكارلتون بلندن فى موضوع المفاوضات فالفيناه لا يخرج فى برنامجه ولا فى مطالبه عن برنامج ومطالب الوفد فعجبنا اذن من ذلك التطاحن السخيف بين الاحزاب لغير ما سبب جوهرى اللهم الا الخلاف على رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات .

ولم يكن دولة عدلى باشا أقل من دولة سعد باشا غيرة على مصالح بلاده فقد قطع المفاوضات بعد ان ضاق صدره ذرعا بعنت اللورد كيرزون والمستر تشرشيل . وما كاد يعود الى مصر في أواخر سنة ١٩٢١ حتى قدم استقالته وانسحب من ميدان السياسة وهنا اصبح جو السياسة المصرية مكفهرا بما تجمع فيه من السحب ، وهنا ايضا

ازدادت نار العداوة والبغضاء اشتعالا بين المصريين بعضهم وبعض . فنفي من نفي الى سيشل واعتقل من اعتقل فى المظه وقصر النيل والمحاريق وغيرها وغيرها وظلت البلاد بلا وزارة الى ان تقدم لها دولة ثروت باشا فى اوائل سنة ١٩٢٢ فشكل وزارته على اساس تصريح ٢٨ فبراير المشهور الذى احتفظت فيه انجلترا بصفة مطلقة بالنقط الاربع التى تكفى كل واحدة منها لهدم استقلال مصر .

وليست بنا حاجة ، كما ان المقام لا يتسع ، لبحث مواطن الضعف فى هذا التصريح وحسبنا دليلا على قيمته العملية اننا صرنا اعجوبة الاعاجيب بين الامم فبينما نتمتع ببرلمان واستقلال وسفراء فى الخارج اذا بالاحتلال مرابط فى عاصمة بلادنا واذا بمندوب بريطانيا السامي تكفى كلمة واحدة منه لالغاء البرلمان واغلاق دور السفارات والمفوضيات . ومع ذلك يوجد بيننا من يسبح بحمد هذا التصريح ويعده نعمة كبرى على البلاد !!

ثم توالت الوزارات الى ان جاءت وزارة دولة يحيى باشا فاعادت معتقلي جبل طارق وغيرهم من المنفيين السياسيين بعد ان اتفقت مع الانجليز على قانونى التضمينات والتعويضات ولما دارت الانتخابات البرلمانية اسفرت النتيجة عن اغلبية وفدية فتولى الوزارة دولة سعد باشا برغم النصيحة الصادقة التى أسداه اياها سمو الامير الجليل عمر طوسون . ولعل اشد ما يأسف له الانسان هنا ان الوزارة السعدية

لم توفق الى حل النزاع القائم بيننا وبين انجلترا فى عهد تربع وزارة العمال فى دست الحكم .

وبهذه المناسبة لا بد لنا من أن نقول صراحة ان مصر خسرت أيما خسارة لعدم ائتلاف أحزابها بعد ظهور نتيجة الانتخابات فى سنة ١٩٢٤ . فلقد كان فى وسع زعيم الاغلبية أن يدعو إلى عقد مؤتمر وطنى عام كالذى عقد بعد ذلك بعامين فيتصافى الزعماء فيما بينهم ويقسموا ألا يشكل أحد منهم الوزارة إلا إذا غيرت وزارة العمال الاساس الذى قام عليه تصريح ٢٨ فبراير . فان وفقت إلى ذلك – وهو ماكان مرجحا جدا نظرا لما أصبح عليه مركزها من المتانة والمنعة على أثر نجاحها فى حل مشكلة التعويضات الألمانية – حلت المعضلة المصرية حلا نهائيا ملائما لمصالحنا . وأما إذا راوغت فى إجابة مطالبنا أولم تجد من البرلمان البريطانى ما يشجعها على المضى فى سياسة المسالمة معنا فلا نكون قد خسرنا شيئا وحسبنا ان نكون قد خرجنا من المعركة السياسية متحدى الكلمة متراصى الصفوف .

ولكن فاتت تلك الفرصة الذهبية وظلت الوزارة السعدية تتباطأ في فتح باب المفاوضات إلى أن تزعزع مركز وزارة العمال وأصبح سقوطها أمراً لا بد منه بعد أن تألب عليها المحافظون والاحرار . وما كان أولانا بان لا نفتح باب المفاوضات مع تلك الوزارة بعد أن رأينا وهن مركزها وشدة حاجتها الى التمسك باية مسألة من المسائل لتعزيز

مركزها على حسابها . وهو ماحدث فعلا فان الرئيس مكدونلد الذى صرح مرة وهو فى بور سعيد « أن المسألة المصرية يمكن حلها فى أثناء تناول فنجان القهوة » ماكاد يقع بصره على دولة سعد باشا حتى أخذ يعالج المسألة المصرية بشكل يحسده عليه اشد المحافظين غراماً بالاستعمار . وكانت النتيجه طبعا فشل المفاوضات ولم يجد وزارة العمال تشبثها وتعنتها شيئا بل لقد فضحت نفسها وخذلها الكثيرون من انصارها.

وفى عهد الوزارة السعدية وقع حادث اغتيال السردار فاتخذه الساسة الانجليز ذريعة لقضاء لباناتهم فى السودان وغيره . على ان حادث الاغتيال ان كان قد دل علي شيء فانه دل دلالة واضحة على ان مايسمونه الاستقلال المصري ليس له وجود فى الحقيقة . ولعلنا لم ننس ذهاب اللورد اللنبي فى خمسمائة من فرسانه وتقديمه انذاره المشهور لدولة سعد باشا ولا ماترتب على هذا الانذار من سقوط وزارة الاغلبية وتعطيل البرلمان الى آخر ما هنالك من الحوادث المحزنة التى لاتزال اثارها ماثلة للعيان .

ولقد اظهرت محاكمة قتلة السردار ان الامة المصرية كانت بريئة فعلا مما وصمتها به الحكومة البريطانية وقت تقديم بلاغها المشؤوم ولكن ماذا يعنى الساسة الانجليز ذلك وقد نالوا أمانيهم وقضوا لباناتهم؟

والآن وقد ائتلفت الاحزاب وحلت ما يسمونها سياسة التفاهم محل سياسة التشاد والعناد بين مصر وانجلترا فهل يمكن أن يقال اننا نخطو الى الاستقلال أم اننا نتدهور ونتقهقر ؟ ان الموقف جلي والحالة

لا تحتاج الى بيان أو شرح فقد أوشكنا أن ننسى مطالبنا القومية التى ثارت الامة من أجلها بفضل هذه السياسة الجديدة . اننا ممن يحبذون التفاهم مع الانجليز بل والتحالف معهم ولكن الاستسلام والتفريط فى حقوقنا لا يصلحان أساساً للتفاهم. وماقيمة تفاهم لا يكون بين الند والند والصديق والصديق ؟ فليذكر الساسة الانجليز ان التفاهم الدائم لا يكون الا بتحقيق أماني المصريين القومية . بهذا وحده يضمنون ولاء المصريين ويكسبون ثقتهم بقطع النظر عمن يتربع فى كراسى الحكم فى القاهرة .

ان انسحاب بريطانيا من وادي النيل هو الحل الوحيد للمسألة المصرية لا من وجهة المصريين بل من وجهة الانجليز انفسهم فلينعم الساسة الانجليز النظر فى هذا وليشيحوا بوجوههم عن نصائح رجال العسكرية الذين يحسنون لهم دوس ماقطعته بريطانيا على نفسها من الوعود المقدسة للجلاء عن مصر .

وعلى الساسة المصريين واجب صريح . لقد قطعوا شوطا بعيدا فى سبيل التفاهم مع انجلترا ولكن بلا جدوي . فهلا عادوا ادراجهم واهابوا بامتهم ان تستأنف جهادها المشروع لتحقيق امانيها القومية بعد ان اصم الانجليز آذانهم عن سماع كلمة الحق ؟ ان الوقت لايزال فيه متسع فيلقولوا كلمتهم حتى تتحد صفوف الامة جميعا وتقف كلها كالبنيان المرصوص وتتلاشى الخلافات الحزبية فليس من الرجولة فى شيء ان يتقاتل

المصريون على المرض بينما الغاصب واقف يتفرج علينا ويتسلى باختلافاتنا .

لقد عنينا الى الان بذكر المسألة السياسية التى تهتم لها جميع البيئات المصرية طبعا ورأينا فيها هو أننا تأخرنا بمراحل عما كنا عليه فى سنة ١٩١٩ وحسبنا ان الانجليز لايزالون يتدخلون حتى فى اختيار وزرائنا . وهل أدعى إلى السخرية من هذا الاستقلال الذى لا يكفل لرئيس حزب الاغلبية تشكيل الوزارة بل يقصي عنها اقصاء ويوكل أمر تشكيلها إلى رجل يرتكن الى حزب من الاحزاب ؟

بقى أن نقول كلمتنا في الحالة الاقتصادية التي نشأت عن الثورة المصرية لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشؤون السياسية . وكيف لا والمال هو روح النهضات القومية وقلبها النابض ؟ ولقد رأينا مصطفى كمال في تركيا فضلا عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية وغيرها من الشؤون الحيوية جزءا كبيرا من التفاته واهتمامه فما لبث أن حرر تركيا من الرق الاقتصادى بعد أن حطم بسيفه ماحولها من الاغلال السياسية

وقد كادت تكون النهضة المصرية ناقصة لولا أن قيض الله لها من من وضع الدعامة التى يقوم عليها الاستقلال الحقيقي . فبينما كان الناس مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة وتحد كلمتهم تارة أخري على انتشال البلاد من الوهدة التي أوقعها فيها تخاصمهم وتنابذهم ـ نقول بينما كان يجرى ذلك كله كان هناك رجل يعمل

فى سكون وهدوء بعيدا عن الضوضاء والثرثرة فاذا به قد وضع خلاصة الصخرة التى تستند اليها مصر اذا عصفت بها الاعاصير وتلوذ بحماها ان عبس لها الدهر أو تجهمت عليها الخطوب والملمات .

ولعلك تعرف ذلك الرجل فهو « طلعت حرب » وكفى .

فهذ الرجل مهما أمعن فى الفرار من الشهرة اذا بآثاره تنم عليه فى كل مشروع اقتصادى حيوى . وبحسبنا أن نسرد عليك بعض تلك المشروعات حسب تواريخ تأسيسها . فهناك مطبعة مصر ـ والشركه المساهمة المصرية لصناعة الورق والشركه المساهمة المصرية لتجـارة وحليج الاقطان وشركة مصر للتمثيل والسينما ـ وشركة مصر للنقل والملاحة .

ولـكن هناك ما هو أهم من كل هذا . هناك بنك مصر بل فخر مصر . فاذا ذكر اسم طلعت حرب ذكر الى جانبه بنك مصر الذى أصبح كالغرة في جبين النهضة المصرية .

ولسنا نحن وحدنا الذين نذيع فضل الرجل فلقد أراد أخيراً أن يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ لـكثرة اشغاله ولـكن المجلس رفض ذلك وأبى ان يحرم من ذلك الكوكب اللامع الذي ينير الظلام أمامه متى جدّ جد البحث فى الشؤون المالية

ولقد كان طلعت حرب موفقا فى انتقاء الرجال الذين اعتمد عليهم فأعانوه ورسم لهم الطريق فسلـكوه غير هيابين ولا وجلين . يمينا

انهم لخير جماعة أنجبتهم البلاد تعاونوا فيما بينهم على وضع قواعد مجد مصر. فالى الأمام ياطلعت انت وذراعك الأيمن فؤاد سلطان فلقد والله رفعتما اسم مصر عاليا بين الامم وقدمتما لمواطنيكما فى خلال الأزمات الاقتصادية من المساعدات ماسيبقى مذكورا لكما بالفخر المقرون بالحمد والشكر . ومادام بنك مصر هوالبنك الذى يجدر بكل مصرى أن يفاخر به كما لو كانت له فيه حصة فلا نجد أوفق من أن نختم هذه العجالة بكلمة موجزة عن هذا البنك وفى يقيننا أنها ستصادف من قلوب القراء ارتياحاً واغتباطاً. فلقد بلغ رأس ماله ٨٢٠٠٠٠ جنيه مصرى وربما تقرر فى غضون هذا العام أو العام المقبل طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام فيها .

وفضلا عن الفروع الكثيرة التى فتحها البنك ولا يزال يفتحها فى داخل القطر فقد قرر أن يفتح فرعاً أولياً فى ميدان فندوم بجوار الأوبرا بباريس وسيحتفل بافتتاحه فى صيف هذا العام وهو لعمرك خير اعلان عن مصر وابناء مصر .

فنرجو النجاح لذلك الفرع ونرجو أن يلحق به فرع آخر فى عاصمة أخرى فبهذا يعلن طلعت حرب عن كفاءة المصرى وأهليته للاستقلال التام

علي احمد شكرى

مصر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧



المغفور له

السلطان حسين كامل



محمد بك طلعت حرب



فؤاد بك سلطان



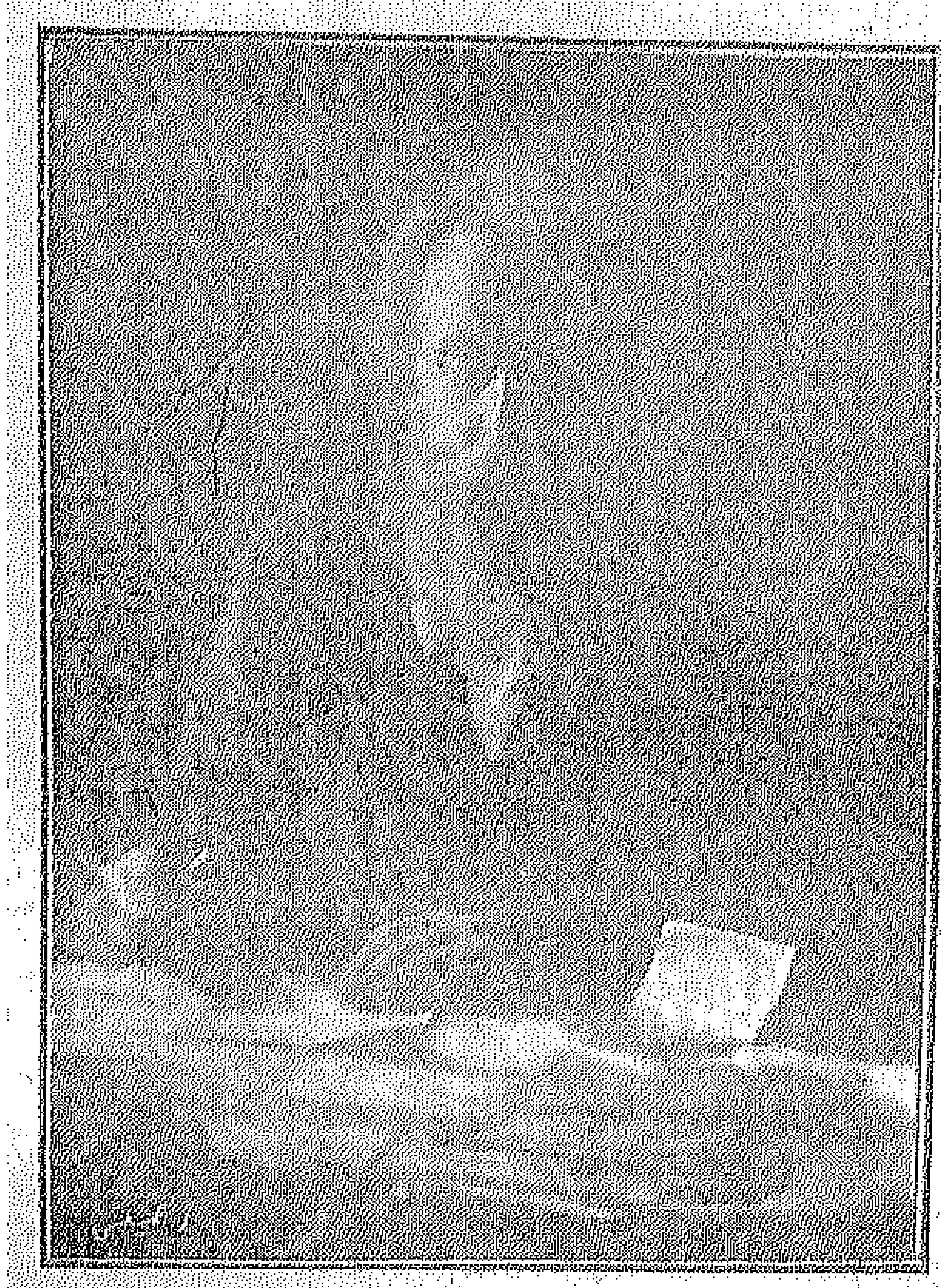
المغفور له محمد سلطان باشا

رئيس مجلس النواب فى عهد الخديو توفيق باشا

وهو والد السيدة الجليلة هدى هانم شعراوى

مقدمة

بقلم صديق المصريين المشهور



المسترولفريد سكاون بلنت

كثيرا ما حاول « المستر غلادستون » فى الجيل الماضى أن يبرر ضرب الاسكندرية بقوله ان « واجب الشرف » هو الذى ذهب به الى مصر تنفيذاً للوعود التى قطعها اسلافه فى الوزارة ، وانه سيبادر بالجلاء (وهو واجب يقضى به الشرف أيضا) متى استتب النظام فى وادى النيل .

والآن وقد مضى على الاحتلال ثمانية وعشرون عاما نسمع «السير ادوارد غراى» — خليفة « مستر غلادستون » — يلوك لفظتي الواجب والشرف ولكن لا لتعجيل الجلاء بل لتبرير نية البقاء فى مصر الى الابد، وهى نية لم يعد ثمة سبيل الى انكارها. ويظهر أن حجة « السير ادوارد » هي ان انجلترا نظراً الى انها لبثت فى مصر تلك المدة الطويلة توطد النظام وتدير للمصريين شؤونهم من غير ان تنجح فى جعلهم راضين عن وجودها فى بلادهم أو شاكرين لها خدماتها — ترى ان من «العار» عليها ان تتخلى عن واجبها حيالهم او تتركهم ضحية الفوضى التى يزعم انها لا بد واقعة اذا هى جلت عن وادى النيل !

وبالرغم من سكوت اشياع « السير ادوارد » البرلمانيين عن نظريته هذه لازلت ميالا الى اعتقاد انه يوجد قليل من المنصفين فى صفوف الاحرار الانكليز والاسكوتلانديين تأبى ممدهم أن تسيغ مثل هذا الطهى السياسي. ولا بد أن يكونوا قد أحسوا بالتناقض المعيب فى دعوى الشرف التى يدعيها السير ادوارد حيال شعب لا تربطه بالامبراطورية الانجليزية رابطة رسمية او غير رسمية، ذلك انه ليس لانجلترا فى بلاده مركز شرعي ما، وطالما صرح على رؤوس الاشهاد بأنه فى غنى عنا وعن مساعدتنا وكثيرا ماطالبنا بالجلاء العاجل. أفلا يجدر بقدماء الاحرار بعد دعاوى الشرف والواجب هذه — ان يتساءلوا عن السبب الادبي الذى يجعلنا نحكم المصريين رغم ارادتهم ؟ فان قيل إن وجودنا عاد عليهم

فى الماضى بالفوائد العظمى وان استمرارنا فى بلادهم لا بد ان يعود عليهم فى المستقبل بأكبر الفوائد ، أفليس من المدهش اذن انهم ينظرون الينا بعين البغضاء والكراهية؟ واذا كنا حقا أنقذناهم ولا نزال ننقذهم من الفوضي فلماذا يتشبثون برحيلنا ؟ بل ما الذى يجعلنا نعاملهم فى سبيل نظام سنناه لهم ـ لا بصفة الاصدقاء ـ وهي دعوى طالما رددناها ـ بل باعتبارهم شعبا مغلوبا على امره فنلغى حرية صحافتهم وننكث الوعود التى كررناها لترقية نظمهم حتى افسحنا بعملنا هذا المجال للحكم الاستبدادى وما يتفرع عنه من الرذائل كالجاسوسية وتفتيش المنازل والاعتقال والنفى والسجن كما كانت الحال فى أيام العصور المظلمة ، لا بل صرنا نعتبر مطالبتهم لنا باحترام وعود الجلاء التى قطعناها لهم بمثابة تحريض على الفتنة فنهددهم ـ اذا ما أخفقت وسائل الضغط الخفيفة هذه ـ بالالتجاء الى الاحكام العرفية ؟

وعندى ان الكتاب الحاضر يقدم الجواب الشافى لما يعتبر لغزا غامضا . فهو بقلم رجل اذا لم يكن انجليزيا فقد اتخذ هذه البلاد وطنا ثانيا له بعد طول مكثه فيها وهو فوق ذلك رجل تجرى فى عروقه الغيرة على سمعة انجلترا وشرفها ولا سيما أنه يرى الشعب الانجليزى فى معالجته للمسألة المصرية بصفة خاصة قد حاد عن جادة الصواب وأوشك ان يتطوح نهائيا فى طريق غير شريف محفوف بالمخاطر . فالكتاب عمل فذ وضعه عقل فريد أحاط علما بالموضوع الذى تولى معالجته لا من جهة صدق الرواية فحسب

بل من جهة طول المراس والمعرفة المباشرة بالعوامل الخفية التي تسيطر باسم المصالح المالية على شؤون اوربا وتنذر انجلترا بالسقوط الامبراطورى. فالكاتب يعزو وجود هذه الحالة الخطيرة قبل كل شيء الى جهل شعب عامل كالشعب الانجليزى وقصر الوقت الذى يخصصه لدرس شؤون شعب آخر وهما سببان يدفعانه فى النهاية الى وضع ثقته التامة فى رهط من الوزراء وتوليتهم النظر فى مصالحه الخارجية وهؤلاء يكادون لا يقلون عنه جهلا بها. وهو يعتقد ان الشعب الانجليزى لو وقف على تاريخ التصرفات السياسية المالية الشائنة الخاصة بمصر لاستحال على الاحرار منه ان يظلوا مخدوعين بدعوى الرخاء المادى الذى قيل انه عاد على مصر بسبب الاحتلال البريطاني، ولرفضوا بتاتا ان يخطوا خطوة أخري وراء زعمائهم الرسميين فى البرلمان لمؤازرة سياسة لا تتفق وتعاليم الاحرار فى شيء.

وانى لأرانى مدفوعا لمشاركة المؤلف فى اعتقاده واعتذاره عن جهل الشعب الانجليزى ومن بينه الوزراء. فانى لأذكر جيداً كيف أن هذا الراديكالى الطيب القلب «السير ويلفرد لوسون» عند اطلاعه فى صيف سنة ١٨٨٢ ـ بينما كانت مدافع اسطول «السير سيمور» تطلق قنابلها على الاسكندرية من غير ان يعرف السبب فى ذلك الاعتداء ـ على كراسة صغيرة عنوانها «نهب المصريين ـ قصة شائنة» لخص فيها مؤلفها بصورة تستوقف الانظار ماجاء فى الكتب الزرق عن دسيسة القرض الذى دفع حكومتنا الى القيام في وجه الشعب المصرى جاعلة

قضية دائني مصر قضيتها ـ قال في استغراب واندهاش: «لو ان هذه الكراسة نشرت منذ شهر لما رضي « المستر غلادستون» عن هذا الظلم والعسف!» وهو قول حق. فان الكراسة طبعت ست مرات في مدة لاتتجاوز ستة أسابيع. وكانت نتيجتها ان أثارت ثائرة السخط وتوبيخ الضمير في نفس كل من قرأها من الاحرار الصادقين ـ ومع ما أحدثته هذه الكراسة من رد الفعل الذي لم يأت الا بعد أن أزف الوقت وأصبح في حكم المستحيل وقف رحى الحرب فانه جرح سمعة حكومة ذلك العهد ودفعها الى اعلان رغبتها في اصلاح خطتها نحو المصريين مما أدى الى هذه الوعود المقدسة التي قطعت لهـا مراراً وقد اتينا عليها في آخر هذه المقدمة ـ والتأكيد فيها بأن حقوق المصريين بصفتهم شعباً حراً ستبقى محترمة وان قسطاً وافراً من حريتهم الدستورية سيرد اليهم.

وقد مضى على هذا الحادث ثمانية وعشرون عاماً نفدت في خلالها الكراسة المذكورة التي وضعها المستر سيمور كيز منذ زمن بعيد كما أن الحادث نفسه أصبح نسياً منسياً اللهم الا اذا استثنينا النفر القليل من الساسة الذين شهدوه ولايزالون أحياء الى اليوم. وقد اسدل الستار على الفضائح المالية التي أتت عليها الكراسه وهي الفضائح التي لم يستطع احد تحديها أو نقضها الى هذه الساعة حتي اني لأرتاب فيما اذا كان ثمة رجل واحد في الوزارة الحاضرة ـ وزارة « المستر اسكويث ـ « خلا اللورد مورلي » على مايحتمل، له قلبل المام بكيفية تدخلنا في مصر.

وانى اعتقد أن «السير غراى» نفسه يجهل جهلا مطبقاً تاريخ الاحتلال كما ان مجلس العموم أصبح الآن خالياً من وجود عضو انجليزى واحد لاينتمي لحزب يستطيع ان يقدم للمجلس من ذهنه الخاص المعلومات المتعلقة بذلك الاحتلال . ولعل السير تشارلس ديلك هو العضو الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة ولكنه لأمرما قدالتزم الصمت . وهناك شخص آخر قدير شجاع يستطيع الكلام فى الشؤون المصرية هو المستر جون ديلون وهو ليس نائبا عن احدى الدوائر البريطانية بل هو ايرلندى يطالب بالحكم الذاتي .

وماذا كانت نتيجة هذا الجهل المطبق ؟ كانت نتيجته ان رسخت فى نفس الجمهور طائفة من الخرافات الشبيهة بالرسمية خاصة بعلاقاتنا بمصر وكلها مناقضة للحقيقة ، هذا فضلا عن أن الكلمة النافذة أصبحت الآن للاشخاص الذين يهمهم من الوجهة المالية بقاء احتلال انجلترا لوادى النيل موهمين الشعب بأن ادارة شئون مصر فى الماضي كانت ظاهرة ناجحة وأنها ستكون كذلك فى المستقبل. وأولى هذه الخرافات وأكثرها ذيوعاً هى أن ظهور انجلترا على المسرح المصرى كان بادىء ذى بدء عملا من أعمال الخير المحض ، فهى مثلا لم تكن مسئولة عن وقوع مصر فى الدين بل انها أنقذتها من الافلاس والخراب، وانها منذ ذلك الحين نجحت نجاحا مطرداً فى ادارة المالية المصرية ، وانه ليس ثمة

مجال للارتياب فى نزاهتها الرسمية ، وان الرخاء الذى تتمتع به مصر راجع الى مجهوداتها ، وان الفلاحين أصبحوا الآن فى بحبوحة من العيش لم يألفوها من قبل ، وان مصر الحديثة اذا كفرت — كما يقول « السير غراى » — بتلك النعمة فليس يرجع ذلك الى غلط انجلترا وانما يرجع الى ضعف ذاكرة الجيل المصرى الحاضر والى سليقة الامم فى نكران الجميل.

ويحتمل جدا أن « السير ادوارد » نفسه يؤمن بتلك الخرافة كما ذكرناها هنا . ولكن ايمانه هذا بها لا يجعلها حقيقة . واني أرجو ان يفيده هذا الكتاب هو وزملاءه الذين يفوقونه جهلا . أما فائدته لهم شخصياً أو لمن عداهم من الاحرار فهي أنه يطلعهم من جديد بتفصيل أوفى مدعم بالتواريخ الى وقتنا هذا ، على قصة الكراسة المنسية ويعيد الى ذاكرتهم الخطأ الاول الذى ارتكبته انجلترا حيال المصريين بصفتها دولة تقرض القروض توطئة لاستعباد مدينيها اعتداداً بسطوتها الحربية ، ويكشف لهم الستار عن حقيقة الموقف المالى الحاضر . أى انه يخولهم فرصة نادرة — بلا احتياج للتعمق فى الوثائق الرسمية التي لا نهاية لها — للوقوف علي حقيقة تاريخ مصر المالى فى خلال الاربعين عاماً الماضية . واذ ذاك يستطيعون أن يفرقوا بين الحق والباطل بعد ان طال أمد تخدير الضمير الوطنى وتغاضيه عن سلسلة أعمال العسف الجنائية بفعل شرذمة الانصار الرسميين وفي طليعتهم اللورد كرومر وهو أقلهم

جميعاً استحقاقاً للثقة.

وسوف لايجد القراء فى هذا الكتاب ما يتعلق شرفنا القومى ولكنهم سيجدونه اهدى لهم من غيره وربما اعانهم على ان تسترد ضمائرهم مافقدته من قوة التمييز بين الهدى والضلال . ومع انى قليل الثقة بأن يتأثر به موظفو وزارة الخارجية — وهم الذين يمدون الوزير بما هو فى حاجة اليه من البيانات والمعلومات — فيشيرون بانتهاج سياسة أخرى هي أدنى الى قواعد الشرف والانصاف — فاني احسب انه لن يخيب الخيبة كلها من يستند الى مباديء الشرف والعدل فى مخاطبة الوزارة مجتمعة . ومهما يكن من شيء فان السعي فى هذا السبيل لا يذهب سدى وانى ليسرنى ان يقترن اسمى بكتاب هذه غايته . ولما كانت المسائل المالية مما لاتسيغه نفسى فقد كنت عاجزاً عن البحث فى مالية مصر فى كتاب خاص بي . ولكن طول خبرتى باصول المسألة المصرية يجيز لى ان أعترف بلا تردد بالمزية العظيمة لما ذكر فى هذا الكتاب بشأن هذه المسائل وسيجد القراء كيف صيغت الحقائق فى قالب يسترعى الانظار بطريقة لاعهد لى بها فى كتاب سابق

واليك بيانا بالخرافات الرسمية الزائفة التى تذاع بين الجمهور مما فنده الكاتب تفنيدا تاما .

أولا — ان مصر قبل تدخلنا فى شؤونها كانت دولة همجية غارقة فى بحار الجهالة لاقانون لها ولا نظام مجردة من الوسائل العادية الاولية

لصيانة الارواح والاموال !

ثانيا ـ ان تدخلنا لم يكن بمحض ارادتنا بل ساقتنا اليه ظروف خارجة عن طوقنا !

ثالثا ـ ان امتداد اجل الاحتلال كان بالرغم منا وذلك لاسباب أخرى خارجة أيضا عن طوقنا

رابعاً ـ ان مصر مدينة لانجلترا بكل رخائها المادي الحاضر !

خامساً ـ انه يجب عليها ان تشكرنا بصفة خاصة لاننا انقذناها من الافلاس !

سادساً ـ ان ادارتنا لماليتها كانت تنطوى على النزاهة وان النجاح المطرد كان حليفها !

سابعاً ـ ان واجبنا حيالها وحيال انفسنا هو الاستمرار على تلك الادارة !

ثامناً ـ ان المصريين عاجزون عن فهم مصالحهم !

تاسعاً ـ اننا لو جلونا عن مصر لسادت فيها الفوضى !

عاشرا ـ ان الحكم الذاتى قد جرب حديثا فى مصر وأخفق فمن العبث اذن المثابرة على ذلك الطريق وان خير حكومة لها هى الحكومة الاستبدادية المكونة من الاجانب !

وسيرى القارىء بعد البحث العادل ان ليس بين تلك الخرافات خرافة واحدة يمكن ان يقال بانها حقيقة أوشبه حقيقة ولكن لا يوجد

لسوء الحظ بيننا معشر الانجليز الا القليل ممن يمكنه ان يعرف بالضبط مواطن المبالغة ومواضع الكذب والتشويه ، أو لديه الوقت الكافي لتثقيف نفسه بمراجعة الوثائق الصحيحة . وسيجد القارىء الشيء الكثير من تلك الوثائق فى الكتاب الحاضر . وانى الفت نظر اعضاء مجلس العموم بصفة خاصة الى الفصول الاخيرة من الكتاب المتعلقة بمالية السنوات الست التى أعقبت الغاء صندوق الدين وخصوصاً الفقرات المتعلقه بالعبء المالى الذى وضع على كاهل مصر لخدمة المصالح الانجليزية فى السودان ، وكذلك الى النزاع الذى شجر حول مد امتياز شركة قناة السويس وسيجد القارىء بشأن النقطة الاخيرة فى الخاتمة نص التقرير الشهير . الذى وضعته لجنة الجمعية العمومية واصر السير ادوارد غراى زمنا طويلا على ان لا يعرضه على البرلمان ، وقيل عنه إنه دليل على عجز الجمعية العمومية مع انها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعه ما كان يراد ان يضحى به فى ذلك المشروع من المصالح المصرية . ولعمرى ان اخفاء مثل ذلك التقرير عن البرلمان طول دور انعقاده الماضى مع انه ينبنى عليه حكمنا على طلب المصريين للحكم الذاتى ، لدليل جديد على سوء نية وزارة خارجيتنا بل ربما كان اغرب ماجاء فى سلسلة التمويهات والاكاذيب التى امتازت بها علاقاتها بمصر فى خلال الاربعين عاما الماضية .

هذه هى فائدة الكتاب للقراء الاحرار . أما جماعة الاستعماريين الذين يستوي لديهم الحق والباطل والذين لا يعرفون أن لانجلترا مهمة

أخري فى هذا العالم الا بسط ممتلكاتها واستنزاف ثروة الامم الشرقية التي يوقعها الجد العاثر فى قبضة يدهاء فاني أسلك بهم سبيلا فى البحث اهدى الى الغرض . وقد لاتخلو من فائدة للاحرار متى قرنت بالحجة الاولى حجة العدالة والشرف . فان وادى النيل أصبح بسبب طول احتلالنا له يعتبر مستعمرة بريطانية لنا فيه حقوق ومصالح دائمة معترف لنا بها من جميع دول العالم وسيظل معترفا لنا بها(١) وهذه أيضاً خرافة تنطوى على شيء من الخطر . وقد ساعد على انتشارها بين ظهرانينا جهلنا بسياسة أوربا العامة وأحوال الدول العظمى ومطامعها . ولو كلف المرء نفسه بالقاء نظرة على خريطة العالم القديم وموقف مصر واشرافها على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والبحار الهندية لأدرك أن هذا المركز مهما كانت أهميته فى نظرنا (مع أننا دولة بحرية نائية لنا طريق بحرى آخر) لوقوعه على أخصر طريق لنا الى الهند ، فان له أهميته وخطره كذلك في نظر دول القارة الاوربية التى تملك ثغوراً على البحر المتوسط وهى أهمية حرية بأن تزداد وتتضاعف على مرور الايام كلما ازدادت تجارتها البحرية تفوقا على تجارتنا . وليس يرتاب أحد فى أنه سيأتي يوم قريب تدخل فيه المانيا فى عداد دول البحر المتوسط ، فليس من المعقول وقتئذ أنها هى أو النمسا أو ايطاليا – مع ماهن عليه من طموح تجارى وحلف سياسى – لا يكترثن بموقف مصر السياسى

---

(١) لقد غيرت الحرب العالمية ماذهب اليه صاحب المقدمة من الاراء   المعرب

أو أن يسمحن يبقائها فى قبضة انجلترا وهي أكبر من ينافسهن فى تجارتهن مع أنه ليس لها حق فى مصر وليست لها فيها مصالح مباشرة تعدل مصالحهن . والواقع أنه لم تعترف دولة من هذه الدول بحقنا الدائم فى احتلال وادى النيل وليس فى نية دولة من الدول أن تسكت عليه متى سنحت الفرصة الملائمة للمطالبة بسحبه . وعندى أن فرنساوان كانت قد اتفقت معنا كتابياً منذ ست سنوات على المسألة المصرية فى مقابل تساهلنا معها فى المسألة المراكشية فانها لن ترضى عن ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أو عن بسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عليها.

وأقل احتمالا من هذا أن تنزل لنا الحكومة التركية أو السلطان — وهو سيد مصر الشرعي — الا تحت الضغط الشديد — عن حق دائم في الاحتلال أو ما يمس حقوق تركيا فى مصر بصفتها جزءا لا ينفصل عن الامبراطورية العثمانية . وقد تكون حكومة الاستانة الحاضرة شديدة الرغبة فى الاحتفاظ بالعلاقات الودية معنا ولكن لا ينتظر أن يذهب بها الحرص على هذه العلاقات الى أكثر من موافقتنا على ارجاء البت فى الموضوع .

لذلك فانه من السخف أن ننتظر صيرورة مصر ملكا لنا من طريق القانون أو من طريق السياسة أو من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال غلادستون من قبل . فعلى المستعمرين البريطانيين أن يطرحوا هذه الامال بتاتا إذ لن يجيز لنا من يهمه أمر مصر أن ندمجها

فى امبراطوريتنا .

وقد يسمح لنا مركزنا الفعلى بأن نحتفظ بمصر بضع سنوات أخرى وهو مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالا غير مألوف (كما قال المستر بلفور) ولكن ذلك رهن باليوم الذي ترى فيه تركيا أو الدول الاوربية أن ليس من مصلحتها اطالة أمره أو باليوم الذى لاتستطيع فيه قواتنا الحربية إرغام العالم على الرضا ببقائنا فى وادى النيل .

وبهدفانى أتقدم الى الذين يتشبثون بالبقاء في مصر بالحق أو بالباطل أن يفكروا فيما عسى أن يكون عليه موقفنا متى أزفت ساعة الحساب. ولقد لبث القوم فى زمن اللورد كرومر اثنتي عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستدرج المصريين الى أن يرضوا باحتلالنا بلادهم عسكريا واداريا وكانت حجتهم في ذلك أن ماتنعم به مصر من السلام والرخاء المادى وما تتمتع به من العدل فى ظل القوانين النظاميـة ومن حرية صحفية ووجود نظم تشبه النظم الحرة ولو من بعيد ـ كاف لابقاء الشعور الوطنى فى صفنا فيما لو نشبت الحرب بيننا وبين أى دولة أوربية ولو كانت مع السلطان نفسه !! وقد بلغت الثقة باللورد كرومر بعد زوال المعارضة الفرنسية فى سنة ١٩٠٤ ـ وضم فرنسا الى جانب انكلترا الى حد أنه إقترح فعلا على وزارة الحربية الاستغناء عن حاميـة القاهرة وتحويل نفقاتها غير الضرورية الى جهة أخرى ! ولـكن ذلك الحلم كان قصير الاجل . فلم تكد تمر سنة واحدة على ذلك الاقتراح عندما اندفع اللورد

كرومر الى الدخول مع السلطان فى نزاع اجترأ أن يظهر فيه بمظهر المدافع عن حقوق مصر الارضية ، حتى أدرك لشدة دهشته أن مصر الوطنية على بكرة أبيها ضده الى حد أنه جعل يظن أن فى الامر احدى مؤامرات الجامعة الاسلامية . ثم أعقبت ذلك حادثة دنشواى التى كشفت الستار عن الحقد المتغلغل فى نفوس المصريين ضد الاحتلال الانجليزى وكان فيها القضاء المبرم على أحلامه. فلم يأت عام ١٩٠٦ حتي جعل يلح فى طلب قوات أخرى لتعزيز الحامية التى كان يشير فى سنة ١٩٠٤ بالاستغناء عنها .

اننا لاجل الاحتفاظ بمركزنا غير الشرعي الذى زججنا فيه بأنفسنا فى مصر ندوس حرمة القواعد والاحوال التى قررتها الانسانية المتمدينة، ذلك أنه لا حق لنا فى وادى النيل حتى ولا حق الفتح نفسه . ومع ذلك فاننا لانزال نعتبر أنفسنا ـ ولو من الوجهة الاسمية على الاقل ـ على أتم أصفاء مع المصريين وندعي أن وجودنا على ضفاف النيل ليس الا بصفة صدقاء للخديو أو ضيوفه . لعمرى إننا قد نرغم على الجلاء فى ظروف شائنة كالتى يجهد « السير غراى » نفسه لتحاشيها ويومئذ لانستطيع أن نخدع أنفسنا بتلك العبارات البراقة كحب الخير أو خدمة الانسانية بل إن غشنا الذي طال أمده سيحيق بنا .

على انني أتساءل ماذا عسى أن تكون تلك المصلحة المادية ـ حتى من الوجهة الاستعمارية ـ التي نخدمها بتشبثنا بالبقاء فى مصر ؟ ليس

لانجلترا فى وادى النيل فائدة تذكر اللهم الا بعض المناصب العالية ذات المرتبات الضخمة التى يتربع فيها نفر من أبناء أعيان الانجليز وكبارهم . فبرغم وجودنا في مصر تلك المدة لم نشرع حتى فى استعمارها. وانك لترى فرنسا وايطاليا واليونان ممثلة فى جالياتها أكثر من انجلترا. ولولا جيش الاحتلال وبعض مئات الرعايا الملطيين لخلا وادى النيل بتاتاً من الانجليز . هذا فضلا عن أننا ليس لنا فى مصر مزايا تجارية ليست للامم الاخرى . فلا يكاد يوجد بين ملاك الدلتا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر انجليزى واحد . فتشبثنا بالبقاء فى مصر لا يمكن أن يعود بالفوائد الاعلى شرذمة من الموظفين الانجليز وبعض الرأسماليين (وأغلبهم من اليهود) ونفر من أصحاب المصارف والمقاولين وسماسرة الشركات فقط . أفمن أجل هذه الشرذمة ومن أجل المجد الاستعمارى نداب على تعريض أنفسنا للخسارة وتحمل العار الذى لا يمحى؟ لعمرى إن المسألة حتى لو قيست بالدراهم والدنانير لا توازى هذا الثمن الباهظ.

ملحوظة : وانى أردف هذه المقدمة بنبذة من أشهر الوعود التى قطعها باسم انجلترا ممثلوها الرسميون وفيها استهجان الاحتلال من الوجهة القانونية والادبية . وانى الفت اليها أنظار القراء ممن قد يقعدهم التكاسل عن استيعاب القضية بحذافيرها أو الذين تحجرت ضمائرهم فلم يعودوا يخجلون من النكث بعهود قطعت منذ ثلاثين عاماً فقد تفيد الذكرى فى وخز ضمائرهم .

وعود انجلترا

فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ صرح « اللورد غرانفيل » فى رسالته المسماة « مصر » صفحتى ٢ و ٣ بما نصه :

« ان ماترمى اليه سياسة حكومة جلالة الملكة هو رفاهية مصر وتمتعها بالحرية التامة التى حصلت عليها بموجب الفرمانات السلطانية العديدة... انه لامندوحة لنا عن ان نكرر ان انجلترا لاتبغى قيام وزارة مشايعة لها فى مصر لان حكومة جلالة الملكة تعتقد ان وزارة كهذه لاتقوم إلا على تأييد احدى الدول الاجنبية أو على مال احد المعتمدين السياسيين الاجانب من النفوذ الشخصي ـ لامحالة مخفقة على السواء فى خدمة بلادها وخدمة الدولة الاجنبية التى يظن انها قائمة لخدمة مصالحها ».

وفى يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خطبت جلالة الملكة « فيكتوريا » فى البرلمان فقالت :

« سأبذل أقصى ما لدى من النفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة فعلا سواء أكانت اقرتها الفرمانات السلطانية ام الاتفاقات الدولية المختلفة وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد وترقيه نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة.

وفى يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ وقع اللورد دوفرين وممثلو الدول العظمي الخمسة عهد البراءة الخاص بمصر. وقد جاء فى صفحة ٣٣ منه مايلى:

« تتعهد كل من الحكومات الممثلة هنا ـ فيما قد يعمل بالاتفاق بينهن من الترتيبات لتنظيم شؤون مصر ـ بأن لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها او للحصول على أى امتياز خاص او أية مزية تجارية لرعاياها عدا الامتيازات العاديه التي يصح ان تشترك فيها رعايا الدول الاخرى » .

وفى يوم ٢٨ يولية سنه ١٨٨٢ نشرت الوقائع المصرية صورة الخطاب الذى ارسله « الاميرال سيمور » بتاريخ ٢٦ يولية سنه ١٨٨٢ الى المغفور له « الخديوى توفيق » وقد جاء فيه :

« أظن ان الوقت ملائم لان أؤكد لسموكم من جديد بصفتي اميرال الاسطول الانجليزي أن حكومه بريطانيا العظمى ليس لها غرض مطلقا فى فتح مصر او التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال ما بل ان غايتها الوحيدة هي حمايه شخصكم (كذا) وحمايه الشعب المصرى من الثائرين » .

وفى يوم ٢٥ يوليه سنه ١٨٨٢ خطب السير « تشارلس ديلك » فى مجلس العموم فقال :

« ان غرض حكومة جلالة الملكة بعد تخليص مصر من الطغيان العسكرى أن تترك الاهالى أحراراً فى ادارة شؤونهم (كذا) .. ونحن نرى أن خير الوسائل لخدمة مصالح انجلترا ومصر على السواء هي أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ... فنحن لا نرغب مطلقاً في أن نرغم المصريين على العمل بما نسنه لهم من نظم أو قوانين

بل نفضل أن يترك الخيار الحر لهم وحدهم ... اننا لا نريد فقط أن تظل النظم الموجودة فى تلك البلاد محترمة بل أن لا تقوم المصاعب مطلقاً فى سبيل ترقيتها ترقية منطوية على الحكمة . فلا نرغب مطلقاً فى أن نمد يدنا الى شؤون البلاد الداخلية أو أن نحول دون حكم البلاد بواسطة أبنائها الا بحسب ماتقضى به الضرورة القصوى (كذا) .أن واجب الشرف ليحتم على هذه البلاد (انجلترا) أن تظل مخلصة صادقة لمباديء النظم الحرة التى نفخر بها » .

وفى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢صرح « المستر غلادستون » فى مجلس العموم بما نصه :

« ان فى استطاعتى الذهاب الى أبعد من ذلك الحد بأن أجيب حضرة العضو المحترم الذى تساءل : هل في نيتنا احتلال مصر احتلالا دائماً : بأن من الامور التى لاتقبل الجدل اننا لا ننوي بتاتاً القدوم على عمل مثل ذلك العمل والا كان مناقضاً لمباديء حكومة جلالة الملكة وأرائها مناقضاً للعهود التى قطعناها لأوربا وأستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك فأقول انه مناقض لآراء أوربا نفسها » .

وفى رسالته الثانية عن مصر صفحة ١٠٩ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ كتب (اللورد دوفرين) مايأتى :

« لقد قلت لكل من سألنى عن موقفى حيال المسألة المصرية أن لا نية لنا أصلا فى الاحتفاظ بالسلطة التى آلت الينا بهذه الطريقة بل

أن غرضنا الاسمي أن تسير علاقاتنا مع المصريين بطريقه تجعلهم يعتبروننا بطبيعة الحال أصدقاء صميمين ونصحاء مخلصين . فبناء على ذلك لانريد أن نفرض عليهم بطريقة عرفية مايعن لنا من الآراء أو أن نبقيهم تحت وصايه مثيرة لعواطفهم».

وذكر (اللورد غرانفيل) بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنه ١٨٨٢ فى رسالته الثانية الخاصة بمصر صفحة ٣٣ مايأتى :

« عليك أن تخطر الحكومة المصرية بأن حكومة جلالة الملكة راغبة فى سحب جنودها من مصر متى سمحت الظروف بذلك وان الانسحاب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ماتسمح به سلامة البلاد . وترجو حكومة جلالتها أن يكون بقاء القوة الحاضرة فى مصر قصيراً جداً » .

وكتب (اللورد دوفرين) بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ فى رسالته السادسة عن مصر صفحة ٤١ مانصه :

« لقد أصبح من المعترف به ان بلاد الخديو خارجة عن دائرة الحرب الاوربية أو المنافسات الدولية » .

وقال فى صفحة ٤٣ من الرسالة نفسها مانصه .

« ان وادي النيل لايمكن ادارته من لندن . فأية محاولة من جهتنا للقيام باعباء من هذا القبيل خليقة بأن تجعلنا موضع كراهة المصريين وارتيابهم . بل ان القاهرة نفسها تصبح وقتئذ بؤرة لمـا يكاد لنا من

الدسائس والمؤامرات الاجنبية فلا يمضى وقت طويل حتى نرى أنفسنا مضطرين الى التخلي عن دعوانا فى ظروف شائنة واما الى الشروع فى ضم البلاد نهائياً . أما لو قنعنا بالحد الاوسط فى النفوذ وأفهمنا المصريين أننا بدلا من أن نبغي حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر نعمل بأخلاص على اعدادهم لحكم أنفسهم فى ظل صداقتنا الثابتة الدعائم فانهم لا يعدمون أن يعلموا أننا من جهة أول الامم الاوربية اهتماماً برفاهتهم وأمنهم ومن جهة أخرى اننا أزهد الامم فى أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط الى أن يكون مظهر سلطة من شأنها اثارة النفوس واحفاظها أو القضاء على سجيتى الوطنيه والحريه اللتين نفاخر بانمائهما حيثما نزلنا».

وقال فى الصفحه ١٠٥ من الرسالة نفسها ما نصه .

« وثم نظام آخر لا غنى عنه لجعل النظم السالفة الذكر ناجحة مثمرة ذلك هو الصحافة الحرة».

وفى الرسالة نفسها صفحة ٨٣ قال ما نصه .

« لو أن المهمة التى عهد الى اداؤها كانت قاصرة على وضع شؤون مصر على قاعدة ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر ، أو لاخضعت يد الحاكم العام القادرة كل شىء لارادته فلا تنقضى خمسة أعوام حتى تتضاعف ثروة البلاد ورفاهيتها بازدياد مساحة الأراضى المنزرعة فيها وما يترتب على ذلك من تعاظم الدخل وبالغاء الرق والسخرة

جزئياً ان لم نقل كلياً وبتقرير العدل واصلاحات أخرى نافعة. بيد ان المصريين إذ ذاك يقولون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم. وفضلا عن ذلك فان حكومة جلالة الملكة قد وعدت بانها لاتنحو هذا النحو ».

وذكر في الصفحة نفسها مانصه :

« ان مجرد منحنا البلاد نظما نيابية دليل على نزاهة أغراضنا وما كنا لنفعل ذلك لو أن نياتنا كانت منصرفة الى إبقاء حكومة مصر خاضعة لاوامرنا . لانه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة لا يبقى له أثر مع وجود مجلس نيابي أهلي ».

وفى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » فى مجلس العموم بقوله .

« إن الدول الاوربية الاخرى لتدرك تماماً ماتضمره الحكومة البريطانية من المقاصد العامة وهى مقاصد قد تعطى بالطبع حقها من مراعاة الظروف ولكنها صدرت واحتفظ بها لا على أنها بلاغات فحسب بل على أنها فوق ذلك عهود ومواثيق ».

وفى يوم ٩ أغسطس سنه ١٨٨٣ صرح « المستر غلادستون » فى مجلس العموم بما يأتى .

« ان الشك والارتياب اللذين يخامران بعض الناس سببهما رغبة بعضهم فى احتلال مصر احتلالا أبديا وضمها إلى الامبراطورية

الانجليزية نهائياً وهى غاية نعارض فيها أشد المعارضة ولا نقبل مجال ما الاشتراك فى أى عمل يؤدى إلى تحقيقها . فنحن نقاوم فكرة الضم وكل مايقرب منه كما اننا نقاوم كل قول يدعو إلى توقعه . نعم نقاوم ذلك كله لانه مناف لمصالح انجلترا ومخل بواجبنا حيال مصر نقاوم من أجل تلك الوعود المقدسة الصريحة التى قطعناها للعالم بطريقة جدية وفى ظروف عصيبة . وهى وعود اكسبتنا ثقة أوربا عامة فى حوادث غايه فى الخطر والحرج . وإذا صح القول بأن لبعض الوعود حرمة تحتم مراعاتها أكثر من غيرها فان للوعود التى قطعناها بشأن مصر حرمة خاصة توجب البر بها . على أننا نشعر أيضاً بأن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضي إلى الضم ولهذا فاننا سنحرص بكل ما استطعنا على أن لا يتخذ الاحتلال بالتدريج صفة الدوام والاستمرار ... وبالطبع لانستطيع تحديد يوم الانسحاب النهائى ولكننا سنبذل وسعنا لان يتم الجلاء بأقصي سرعة ممكنة . ان الشروط التى نستطيع معها الجلاء هى كما صرح بها «اللورد غرانفيل» وتتلخص فى استتباب النظام فى البلاد واعداد الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو ... ان السيد المحترم (السيرس . نورثكوت) ينظر الينا كما لو كنا عقدنا النية على البقاء فى مصر إلى أن توجد نظم بالغة حد الكمال المطلق . ولكن مثل هذه الرغبات لاتحوم بنفوسنا البتة ... بل نريد — وإنى أتكلم بلغة يفهمها الناس — أن نهيئ لمصر أسباب النهوض ، ومتى ضمنا لها النظام واوجدنا

فيها قوة مدنية وحربيه كافية لحفظ النظام مع رجل فوق عرشها نثق بعدله وبره ونظام قضائى يديره رجال اكفاء تحت رقابة مستنيرة وإذا ماوضعنا بها أساس نظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية ـ إذا مافعلنا هذا كله فانا نعتقد أن قد تم واجبنا» .

وفى رسالته الـ ٢٣ صفحة ١٣ بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ صرح « اللورد غرانفيل »بما يأتى :

«ان حكومة جلالة الملكة . . . ترغب أن يتم الجلاء فى بدء سنة ١٨٨٨ علي شرط أن توافق الدول العظمي وقتئذ على أنه لايخشى من هذا العمل على السلم والنظام » .

وفى يوم ٢٦ فبراير سنه ١٨٨٥ صرح «اللورد دربى » فى مجلس اللوردات بماياتى :

«لم يبرح أذهاننا من أول الامر أن يكون احتلالنا لمصر موقتاً غير بعيد الاجل فنحن لانريد أن يكون الاحتلال دائما ... وقدعاهدنا هذا البلد وعاهدنا أوربا على ذلك فاذا ما اتبعت سياسة أخرى فلن تكون لنا يد فيها ».

وفى يوم ١٠ يونية سنة ١٨٨٧ صرح « اللورد سالسبرى » فى مجلس اللوردات:

«بان لارغبة لنا فى إعلان الحماية على مصر لان حكومة جلالة الملكة طالما تعهدت بانها لا تريد القيام بذلك العمل ... وقد أسهب

صديقى النبيل فى ذلك الوعد ونطق بالحق عندما قال إنه تمهد ما برح ماثلا أمام أعيننا ... فالحقيقه التى لا ريب فيها هى أن وجودنا فى مصر الذى لم يعترف به أى اتفاق ... هو الذى أثار فى نفوس رعايا السلطان شكوكا لا مسوغ لها فى نياتنا » .

وفى يوم ١٢ أغسطس سنه ١٨٨٩ صرح (اللورد سالسبوري) فى مجلس اللوردات بما يأتى .

« ولا مندوحة لى عن الرد على صديقى النبيل الذى يطالبنا بأن نحول مركزنا فى مصر من أوصياء الى ملاك وأن نعلن أن اقامتنا فى مصر هى اقامة خالدة ـ لا مندوحة لى عن ان أذكره بانه لا يقدر تماما حرمة العهود المقدسة التى قطعتها حكومة جلالة الملكة والتى لا مناص لها من الاحتفاظ بها . ففى مسأله كهذه لا نستطيع التفكير فى أى الطرق اسهل أو أجدى علينا . ذلك لان الطريق الوحيد الذى لا تحول لنا عنه هو الطريق الذى تقضى عهودنا وقانون أوربا باتباعه »

وفى أول مايو سنة ١٨٩١ صرح « مستر غلادستون » فى مجلس العموم بما يلى .

« لا يسعنى الا أن أبدى موافقتى ... بان احتلال مصر هو بمثابة عبء ثقيل ومشكلة من المشاكل ، وان احتلال وادى النيل بصفة دائمة يكون منافرا لسياستنا التقليدية في حين انه مناقض لقوانين أوربا.

ولن اكون انا الرجل الذى يضع مبدأ جديدا مؤداه اننا استكشفنا واجباً يجعلنا فى حل من التعهدات والمواثيق التى قطعناها على انفسنا بمحض ارادتنا ... فالأمر الذى لا يسلم معه شرفنا من الاذى هو أن ننكر بتاتاً أننا مرتبطون بعهود مقدسة تحول دون فكرة الاحتلال الدائم وأن نفسر ذلك الاحتلال الذى لا نهاية له تفسيراً يحول لاعتبارات فرعية دون نفاذ التعهدات التى قطعناها ».

وقد نص الاتفاق الفرنسي الانجليزى المعقود فى ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ على :

«أن حكومة جلاله الملك تعلن انها لا تنوى مطلقاً تغيير موقف مصر السياسي » .

وذكر « اللورد كرومر » فى تقريره سنة ١٩٠٧ صفحة ١٢ .

« أن هناك مصاعب لا يمكن تذليلها تحول دون إعلان الحماية الانجليزية على مصر . فأولا يتحتم تغيير موقف البلاد سياسياً . وهذا يناقض مانص عليه الاتفاق الفرنسي الانجليزى المعقود فى ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ بأن المتعاقدين لا ينويان تغيير موقف مصر السياسي » .

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ حادث محرر المقطم « السير الدون غورست » حديثاً اعترف (السير غراى) فى البرلمان بأنه رسمى إذ سأله

المحرر السؤال الآتى :

« يقال أن فى نية بريطانيا العظمى أن تعلن قريباً حمايتها على مصر أو تضمها نهائياً إلى الامبراطورية الانجليزية . فهل يسمح جناب «السير غورست » أن اسأل عما إذا كانت الاشاعة صحيحة أو كاذبة ؟

فاجابه «السير غورست »« ان الاشاعة لاأساس لها على الاطلاق ويمكنك تكذيبها صراحة . فلقد ارتبطت بريطانيا العظمى مع تركيا والدول الاوربية بعهود ومواثيق رسمية تقضى باحترام سلطة الدولة صاحبة السيادة على مصر . فانجلترا تحافظ على تلك الوعود التي كررتها عند إبرام الاتفاق الفرنسى الانجليزي . فقد صرحت فى تلك الاتفاقية بأنها لاتنوى بتاتاً تغيير مركز مصر السياسى. ولا يرغب الشعب الانجليزى ولا حكومته فى نقض تلك العهود » .

وفي الصفحة الأولى من تقرير سنه ١٩٠٩ كتب «السيرغورست» يقول :

«يوجد بين الطبقات المتعلمة الراقية فى مصر طائفة محدودة ولكنها آخذة في الازدياد تدريجاً ، تهتم بالمسائل المتعلقة بحكومة البلاد وإدارتها . وهذه الطائفة تطمح بحق إلى أن تعاون فى تعجيل اليوم الذى تصبح فيه مصر قادرة على حكم نفسها بلا مساعدة من الخارج . ولما كانت هذه أيضاً هى الغاية التى تتجه نحوها السياسة الانجليزية فلا تنافر فى المبدأ بين عناصر الاصلاح المصرية وعناصر الاصلاح الانجليزية »

وفى الصفحة اا ٤٩ من التقرير نفسه قال :

« إن السياسة التى أقرتها الحكومة الانجليزية منذ الاحتلال لم تتغير بحال ماوهى قائمة على أساس أعدادالمصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم ومساعدتهم فى نفس الوقت على التمتع بمزايا الحكومة القوية » .

وفى الصفحة اا ٥١ من تقرير سنة ١٩١٠ كتب « السيرغورست » يقول :

« أن سياسة انجلترا فى مصر لا تختلف بحال من من الأحوال عن السياسةالتى تتبعها فى سائر البلاد الواقعه تحت نفوذها وهى تتلخص فى تقديم رفاهية الاهالى على كل الاعتبارات الاخرى » .

فهل رأيت في تاريخ معاملات انجلترا الامبراطورية صحيفةمن الوعود مثل هذه في قداستها وحرمتها قطعت لتطرح فيما بعد فى زوايا النسيان ؟!!

— انتهت المقدمه —

حاشيه للمعرب — إلى هنا انتهت سلسلة الوعود التى ذكرها المستر بلنت . وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نثبت الوعود الأخرى بعد أن أذن لنا المرحوم المستر بلنت بنشرها .

صرح السيرادوارد ماليت القنصل الانجليزى العام فى مصر فى ٢١ سبتمبر سنه ١٨٨١ لجلاله السلطان بما يأتى :

« إن حكومة جلالة الملكة لاترمى إلى احتلال مصر أوضمها

ولا تبغي بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطة الخديو »

وصرح اللورد غرانفيل لموزوروس باشا السفير التركي في لندن في ٤ أكتوبر سنه ١٨٨١ بما يأتي :

«إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التي تحوم حول مصر فليس لنا أي غرض في العمل علي احتلالها أو ضمها الينا وكل ماننبغيه إنما هو بقاء القديم على قدمه مع صيانه حقوق السلطان»

وصرح لورد غرانفيل لسفير الحكومه الروسيه في لندن في ١٩ أكتوبر سنه ١٨٨١ بما يأتي :

«إبأنه لم يكن ثمت أي غرض ذاتي لدى حكومة جلالة الملكة وأوكد أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة »

وأرسل لوردغرانفيل وزير الخارجيه البريطانيه إلى السير ادوارد ماليت تلغرافاً في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« ان في علاقة مصر بحكومة السلطان لأقوى ضمان لها ضد أي تدخل أجنبي وليس لنا غرض نرمي اليه الا صيانة استقلال مصر الاداري الذي منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة جلالة الملكة مساس هذا الاستقلال لأنها ان فعلت تكون قد خالفت تقاليدها التاريخية الشريفة».

وصرح لورد دوفرين سفير انجلترا في الاستانة في ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨١ بما نصه :

«صرحت اليوم للسلطان بأنه لامطمح لانجلترا فى مصر، والرأى العام فيها يجمع على وجوب الاحتفاظ بالحالة الاصلية ، حتى أبدد بهذا التصريح مايجول بخاطر جلالته» .

وصرح لورد غرانفيل للمسيو تيسو سفير فرنسا فى لندن فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ بما يأتى :

«اننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلى فى أمور مصر أو احتلالها عسكرياً» .

وأرسل لورد غرانفيل الى الدول فى يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ منشوراً قال فيه :

« يقتصر عمل الاميرال سيمور فى المستقبل بأزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعى دون أن يكون ثمت غرض خفى للحكومة البريطانيـة » .

وصرح السير تشارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية للمسيو تيسو السفير الفرنسى فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

« بأنه لامهمة للجنود البريطانيـة التى نزلت الى مصر الا العمل على استتباب الامن فى الاسكندرية .

وصرح المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم في ٢٤ يولية سنة ١٨٨٢ .

«بأن ليس لانجلترا مطمع فى مصر وهى لاتبغى بأرسال جنودها اليها الا إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديو المفقودة . وقد صحت عزيمتها على أن تترك لاوربا وضع الحل النهائى للمسأله المصرية) .

وأرسل لورد غرانفيل الى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغرافا قال فيه .

« تتشرف حكومة جلالة الملكه بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض العسكرى فانها ستدعو الدول الى وضع حكومة ثابتة فى مصر » .

وقال المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزيه فى سياق خطبته في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

«أعلن بأعلى صوتى الى العالم المتمدين أن ليس لانجلترا فى مصر منافع خاصه وانما هى منافع العالم أجمع . اننا لم نذهب الى مصر الا لننقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكرى وأؤكد أن انجلترا نقيه الضمير لا مآرب لها تسترها عن أعين الدول ولها الحق كل الحق فى أن تطلب الى هذه الدول الثقة بها والعطف عليها »

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بما يأتى :

« ليست فى نية انجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر ولن تقدم عليه لأن إتيانه يناقض المبادىء التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة

الى أوربا وينافى الدعوة الصريحة التى وعدتها إياها » .

وأرسل لورد غرانفيل منشوراً إلى سفراء انجلترا فى الخارج بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ أوصاهم فيه :

« أن يؤكدوا لجميع الحكومات تجرد انجلترا من كل غاية أو مطمع شخصى فى مصر وأن الحكومة البريطانية عازمه عزماً أكيداً على أن تشترك مع جميع الدول فى تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة السويس ».

وصرح لورد غرانفيل فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

« بأن انجلترا لاتنوى بعملها في مصر أن تبسط حمايتها عليها أو تجعلها خاضعة لغيرها ».

وصرح المستر مادسون فى خطبة ألقاها فى سكاربورو يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما نصه .

« لاتنوى انجلترا البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر ممـا تقتضيه الضرورة وهى تؤمل أن تعود اليها الحكومه الاهليه بعد قليل ولا حاجه لانجلترا فى بسط سيادتها على مصر أو ضمها اليها وانما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين » .

وصرح مستر غلادستون في ١٤ نوفمبر سنة ٢٨٨١ فى مجلس العموم بما يأتي :

« أنقص عدد الجنود البريطانيه الى ٢١ الفاً منذ ٤ نوفمبر . وليس

الاحتلال الا وقتياً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية» .

وصرح المستر جوزيف تشمبرلن (والد السير أوستن تشمبرلن) في مجلس العموم فى ١٩ ديسمبر سنه ١٨٨٢ بما يأتى :

«إنى لا أضيع وقتى في تكذيب ماينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد خلفنا إذ به نكون قد أوجدنا أرلندا جديدة في الشرق. ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها . اننا لانريد أكثر من أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال» .

وجاء في خطاب العرش لجلالة الملكه فيكتوريا عند افتتاح البرلمان الانجليزى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ مانصه :

«نؤكد للدول أننا سننفذ جميع الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر»

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم في يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ بماياتى :

«اننا لانطيل أجل احتلال مصر الى مابعد الوقت الذى تقضي فيه الضرورة بوجود الجنود بها . ولا ريب أن هنالك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا فى مصر ، والحكومة الانجليزية لاتعترف بمصالح خاصة بهامنفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة

وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم فى يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ بما يأتى :

«ان حكومة جلالة الملكة لم تفكر أصلا فى ضم مصر اليها إذ أن عملا كهذا يكون وصمة فى شرف انجلترا» .

وصرح السير تشارلس ديلك فى مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ بما يأتى :

«ان حكومة جلالة الملكة تعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر الى انجلترا حرصاً على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها»

وقال السير وليام هاركورت في سياق خطبة له فى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ ما يأتى:

(ان انجلترا لا تبغى بأى حال ضم مصر إذ لا مسوغ لها من الحق وإلا عد هذا العمل منها — على فرض وقوعه — خرقا لسياستها وثلماً لشرفها . وكفى أن يكون ضدها التبرص ووضع الحسرة والاسف حتى اليوم ومن واجبنا أن نجلو عن مصر بمجرد اعادة الامن والسكينة الى ربوعها») .

وصرح لورد غرانفيل لمسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندن فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ بما يأتى :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان توافق الدول على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والامن فى مصر وأنها (أى الحكومة الانجليزية) ستعرض فى

نهاية الاحتلال أو قبله دلى الدول والباب العالى حيدة مصرّ على القاعدة المعمول بها فى حيدة بلجيكا »

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ بما يأتى :

« ان الحكومة الأنجليزية تتعهد بان لا تطيل احتلالها العسكرى لمصر الا الى أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح وقتئذ بأن جلاءنا لا يعكر الامن فى مصر ولا يشك أحد فى أن عرقلة هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما » .

وصرح لورد غرانفيل فى مجلس اللوردات بمثل هذا التصريح تماما فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وصرح لورد غرانفيل لسفير تركيا حسن باشا فهمى فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ بما يأتى .

« ان الحكومه البريطانيه عزمت عزما أكيدا على الجلاء عن مصر لاسباب سياسية ومالية » .

وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ بما يأتى

« ان الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى فى مصر يوما واحدا أكثر مما تقضى الضرورة بوجودها فيها » .

وقال مستر غلادستون في منشوره الانتخابى الصادر في يوم

١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

«ان انسحاب انجلترا فى مصر واجب محتم الاداء ونحن لا نقبل أبداً ضمها الى املاكنا وبسط حمايتنا عليها أو احتلالها الى أجل غير مسمى، كما أننا نرفض بتاتا الفكرة القائلة باخذ تعويض عما بذلناه فى سبيلها من الجهود والضحايا من اليوم ، وليعلم كل انسان ان السياسة الانجليزية التى وجهت الى مصر قد قامت على الخطأ . وخير مايجب علينا عمله حالا هو ان نضع حدا سريعا للتدخل فى شؤون مصر »!

وصرح لورد سالسبري في مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٦ بما يأتى .

« ليس فى وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر احتراما لمواثيقها السابقة وتطبيقاً لنصوص القانون الدولى ، وان عملها يجب أن ينتهى فى مصر فى اليوم الذى تتفق فيه مع الباب العالى على صيانة حقوق الخديو وبقاء القديم على قدمه »

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للمسيو ودنجتن سفير فرنسا فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعبارة الآتية :

« انكم تخطئون كل الخطأ اذا اعتقدتم اننا ننوى البقاء فى مصر . اننا لانرجيء بقاءنا فيها إلا لننتظر اليوم الذى نجلو عنها فيه بشرف . ونؤكد لكم أننا مصممون على الجلاء» .

وخطب اللورد سالسبرى فى وليمة محافظ لندن في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع الوزراء الانجليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بان احتلال انجلترا لمصر زائل لامحالة . وقد سجلت اوربا هذه الاعترافات ولا يمكن أن يؤثر طول امد الاحتلال فى مركز مصالحها » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ بما يأتى :

« لاتستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادى النيل . ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزى ينتهي بعد ثلاث سنوات » .

وقال سير دروموندولف فى تقريره الذى قدمه الى فخامة الصدر الاعظم فى سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة فى الاستانة مانصه :

« لقد نفت حكومة جلالة الملكة مانسب اليها من الميل إلى ضم مصر لاملاكها أو بسط حمايتها عليها . ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر احتلالا دائما وانى اجاهر بان ذلك مناقض كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولعهود انجلترا العلنية وتصريحاتها

الرسمية لجلالة السلطان وهو فوق ذلك يعد انتهاكا ظاهراً لحرمة القانون الدولى العام » .

وصرح السير جيمس فى مجلس العموم في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ بما يأتى :

« ان فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وانجلترا لا يقلل من تبعة انجلترا فيما يختص بما قطعته على نفسها من المواثيق ازاء الدول جمعاء؟

وصرح المستر سميث فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ بهذه العبارة التالية :

« يمكننا أن ننتظر فى القريب العاجل جلاء جنودنا عن وادى النيل بأسره» .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بما يأتى :

« ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر ولا أن تبدى رغبتها فى الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهود انجلترا الدولية » .

وقال لورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ فى مجلس العموم :

« لانستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالا أبديا والا نقضنا مواثيقنا الدولية ووعودنا الصريحة »

« وصرح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مأدبة محافظ لندن في ٩

نوفمبر سنة ١٨٩١ بأنه :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية. وانما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »

وخطب السير تشارلس ديلك فى مدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ فقال :

« ان انجلترا تعهدت بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة ثابتة ولقد حان وقت الجلاء . وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به . فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة الى النزول عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر وتضحية حقوق المستعمرين فى تونيث » .

وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دوفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما نصه :

« ان الضرورة التي قضت بزيادة الجنود البريطانية فى مصر لا تدعو الى تأكيد جديد من حكومة جلالة الملكة بعد ماذكرته في مواقف عدة بشأن الجلاء عن مصر »

وصرح لورد روزبرى وزير الخارجية البريطانية لمسيو وادنجتن سفير فرنسا في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

«أن زيادة جيش الاحتلال فى مصر دعت اليها ضرورة سياسية ولا يمكن أن تؤثر فى التأكيدات التى اكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها ازاء مركز مصر الشرعى»

وصرح لورد كمبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

«ان ارسال جنود الى مصر فوق الجنود الموجودين فيها لا يغير باى حال مركزها الدولى» .

وصرح لورد روزبرى فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بما يأتى .

«ان تعهدات انجلترا ازاء مركز مصر الدولى لا تزال واجبة الاحترام» .

وصرح السير هنرى كمبل بانرمان فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بان :

« احتلال انجلترا لمصر لم يكن الا مؤقتا وان دوام بقائنا فى مصر لا يكون الا نقضا لعهودنا الرسمية وسببا لاحتقار الشرف البريطانى فى نظر أوربا » .

والقى السير تشارلس ديلك محاضرة سياسية فى ١٤ اكتوبر سنه ١٨٩٥ قال فيها .

« ان من اسباب متاعب انجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من بقائنا فيها ويجب علينا ان نجلو عنها بسلام» .

وصرح اللورد روزبرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بان . —

«احتلال انجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل على إزالتها حالا

وارسل مستر غلادستون بصفته الشخصية كتابا الى المغفور له مصطفى كامل باشا من مدينة بياريتز فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ قال فيه .

« ان وقت الجلاء قد حان منذ سنين . ولطالما عمل على هذا الجلاء لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح ».

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للمسيو كورسيل سفير فرنسا في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ بأن .

«وادى النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر » .



الباب الاول

انتهاب مصر

«المال يامولاي المال»

من مقال للسير فردريك هريسون

فى جريدة البال مال غازيت

بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨٢

مصر قبل الاحتلال

البريطاني وبعده

الفصل الاول

بدء الاعتداء

يبتديء تاريخ مصر الحالى – من حيث علاقة انجلترا به مباشرة بالسنوات الاخيرة لحكم « الخديو اسماعيل » عندما ظهرت أول مرة متاعب رعاياه الاقتصادية .

ففى عهد سلفه « سعيد باشا » كانت مصر بلا جدال أكثر بلاد الشرق رخاء . ذلك لان الحروب التي انتزعت الاهالى الفلاحين من عقر دورهم فى أيام « محمد على » كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل ، وخفت ضريبة الاراضى الى ثلث ما هى عليه الآن وهبطت نفقات المعيشة الى درجة لا تكاد تصدق ، حتى أن قرشا صاغا واحداً كان كافيا لسد حاجات أسرة بأكملها من الفلاحين فى اليوم . وفي الوقت نفسه ازدادت العناية بانشاء المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة ، وهى مشروعات بدىء العمل فيها فى عهدى (محمد على) و «عباس الاول »

وقد حفرت ترع جديدة للري وأدخلت التلغرافات والطلمبات البخارية لاول مرة كما أعطي « المسيو دليسبس » امتيازاً بحفر قناة السويس . ولما طالت الحرب الداخلية فى امريكا انتهز زراع القطن المصريون تلك الفرصة الذهبية التي عرضت لهم فلم يرعاما حتى ضاعفوا صادراتهم التي ارتفع ثمنها الى ثلاثة أضعاف تقريباً

ولم يكد يتبوأ خلفه « اسماعيل باشا » العرش سنه ١٨٦٣ حتى لوحظ



المغفور له سعيد باشا

تغيير كبير . فنظراً لصعوده الى عرش « محمد على » فى الوقت الذى كان عصر المدنية فيه ممثلا فى فرنسا على عهد « نابوليون الثالث » — وهى فرنسة (اوفنباخ) و « هوسمان » ، فرنسة المالية العالية حيث عمت

الرشوة والاسراف وضربت الفوضي أطنابها فى كل فرع من فروع الادارة العامة — خطر « لاسماعيل باشا » الذى كان ميالاً بسليقته الى البذخ ومغرماً بحب الابهة والتظاهر بالعظمة أن يحتذى حذوه فيصبح « نابوليون ثالثاً » آخر فى الشرق . ولادراك تلك الغاية شرع فى العمل بهمة وبلا كلال فلم يمض الا يسير من الزمن حتى سارت الركبان فى جميع أقطار المعمورة بأوصاف بلاطه وقصوره ومهرجاناته وخدمه ومطابخه وقد اعجب كل انسان بعبقريته ولهجت الالسن بشدة كرمه. ولما حان موعد افتتاح قناة السويس — اعد اسماعيل باشا وليمة هائلة دعا اليها معظم اصحاب التيجان في اوربا ومن بينهم فرنسيس جوزيف امبراطور النمسا وولى عهد بروسيا والامبراطورة اوجيني نفسها . وقد لبى هؤلاء الدعوة وجاءوا الى مصر بصحبة رجال حاشيتهم واقطاب السياسة فى بلادهم وخدمهم وكبار رجال الفن عندهم وفتحت صحافة العالم صدرها عدة أيام لوصف الحفلات الباهرة التى أقامها عزيز مصر لضيوفه ومن بينها تمثيل رواية عايدة لاول مرة وهى التي وضعها المؤلف المشهور فيردى لهذه المناسبة خاصة .

ولا ريب أن هذا البذخ قد كلف اسماعيل باشا نفقات طائلة . ومما زاد الطين بلة أن أسعار القطن هبطت فى الوقت نفسه بعد انتهاء الحرب الامريكية مما اضطر اسماعيل باشا أن يلتجيء الى الاقتراض من البيوتات المالية ولا سيما فى لندن . وقد كانت شركة فريهلونج

وغوشن وشركائهما أقرضت سلفه سعيد باشا فى سنة ١٨٦٢ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة باهظة قدرها ٨ فى المائة . فلا عجب اذا أظهرت استعدادها لاقراض اسماعيل باشا . وكانت هذه الديون بادىء ذى بدء قروضاً شخصية . ذلك لان السلطة التي كانت لاسماعيل باشا كانت دون سلطة الملوك العاديين لذلك كان عرضة لتضييق هذه السلطة بصفته نائباً للسلطان وهذا ما جعله غير قادر قانونا على أن يرهن ايراد مصر بطريقة الزامية لضمان القروض المقدمة اليه .



المغفور له اسماعيل باشا

لذلك كانت الشروط التي أعطي القروض بمقتضاها فادحة بل انها قربت فعلا من الربا الفاحش . فلم تحل سنة ١٩٦٨ اي بعد تبوئه العرش

بخمسة أعوام حتى كان قد استدان من عدة جهات ما يقرب من ٢٥،٥٠٠،٠٠٠ جنيه بفوائد تتراوح اسما بين ٧ فى المائة ، و ١٢ فى المائة وفعلا بين ١٢ فى المائة و ٢٦ فى المائة(١). فارتاعت الحكومة العثمانية لما قد ينجم عن مثل تلك المسئولية الخطيرة وحظرت عقد قروض جديدة . بيد أن اسماعيل باشا تمكن فى سنة ١٨٧٠ من عقد قرض جديد بمبلغ ٧ ملايين جنيه بفائدة فادحة تبلغ ١٣ فى المائة فعلا فى مقابل رهن أطيان الدائرة السنية. فاضطر الباب العالى أن يخاطب الحكومة الانجليزية مباشرة ـ بصفتها الدولة التى تمثل أكبر فريق من الدائنين . وقد احتج سالفا على وضع أى اتفاقات مالية لم يسبق أن أقرها حضرة صاحب الجلالة الشاهانية مما قد يمس دخل مصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة (٢)

هنا يبتدىء الفصل الاول من مسؤولية انجلترا حيال مصر فلقد امتازت سياسة انجلترا فى خلال القرن التاسع عشر بالاحتفاظ بمحالفة السلطان ضد النزعات الاستقلالية التى كانت تقوم بها مصر من آن الى آخر بتحريض فرنسا(٣). ومع أن هذه الدولة قد أرغمت على مغادرة مصر فى سنة ١٨٠١ الا أن نفوذها القديم ظل متفوقا فى مصر

---

(١) اقرأ تقرير كيف ص ٧

(٢) راجع الاوراق البرلانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص

«٢» راجع الاوراق البرلانية «٢٠٦» ١٨٣٩ ض ٤ و ٦ » عن اراء لورد بالمرستون وجميع الاوراق الخاصة بالفرمانات الممنوحة الي خديوى مصر رقم ٤ «١٨٧٩»

هـذا الى تزويدها الخديوين بمختلف المستشارين وفتح بلادها امام شبان مصر العديدين الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقي أصول المدنية الغربيـة . ولم يكن هناك شك في أن مصر ـ فيما يتعلق بطبقتى الاغنياء والموظفين ـ أخذت تنطبع تدريجاً بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم علي أرض الفراعنة اعتمادا على سياسة التدخل السامي . ذلك هو السر فى مساعدتها للخديو علي التخلص من التبعية العثمانية ، وهو كذلك السبب الذى جعل انجلترا تعارض فكرة الاستقلال . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهه الاخرى لم تكن وزارة الاحرار قد قضت شهر العسل بعد فلم تكن نيات انجلترا منصرفة وقتئذ الى بسط امبراطوريتها حتى تشمل مصر[1] بل قنعت بصيانة وادى النيل من كل تدخل من جهة فرنسا وابقائه داخل تلك الدائرة الساحرة التى حفظت سلامة الامبراطورية العثمانية[2]

فى الظروف المشار اليهـا كان كل انسان يتوقع ان لا تتوانى الحـكومة البريطانية فى تلبية نداء الباب العالى ومساعدته على التخفيف

---

(١) لقد كتب «بالمرستون» وقتئذ مانصه : « نريد تبادل التجارة مع مصر والسفر اليها دون تحمل عبء حكمها . . . فلنرق تلك البلاد بواسطة تجارتنا ولكن لنحجم عن غزوها » راجع حياة « بالمرستون » فى الجزء الثانى ص ١٢٥ بقلم « المستر أشلى »

«٢» نشرت التيمس فى *٢ اغسطس سنة ١٨٧٩ خطاباً «للمستر ديسى» جاء فيه : « ان سياسة انجلترا منذ القدم ترمي الى المحافظة بكل قواها على الصلة الموجودة بين مصر وتركيا وبهذا تحول دون ان يكون لفرنسا اى نفوذ فى القاهرة »

من اندفاع اسماعيل باشا وان تبادر بتذكير الخديو بان من واجباته اطاعة أوامر السلطان ثم تصدر تحذيرها الى المضاربين الانجليز فى الوقت نفسه . ولكن كان نفوذ الجهات المحبذة لعقد القروض قويا في وزارة الخارجية بحيث أن نداء الباب العالى ذهب صيحة في واد. وقد استطاع اسماعيل باشا أولا بارشاء الصدر الاعظم وثانيا بارشاء السلطان نفسه لا ان يحصل فقط على الاذن بعقد قرض جديد يبلغ ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بل على أن يحصل ايضاً فى سنة ١٨٧٣ على فرمان خاص باطلاق يده اطلاقا تاماً فى موارد الامارة الخديوية سواء فى مسألة القروض أو المقاولات أو منح الامتيازات . ولقد أسرع السير هنرى اليوت السفير البريطانى فى الاستانة فصرح (١) « بأن ماناله نائب السلطان فى مصر من استقلال الادارة الداخلية لا قيمة له على الاطلاق اذا لم يكن في وسعه أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الاموال الطائلة التى تقتضيها الاعمال التى تدر الخير على مصر وتكفل نمو موارد البلاد العجيبة التى يجلس على عرشها »

فبجرة قلم واحد تحول بهذا الفرمان ما كان يعتبر حتى الآن ديناً خاصاً على الخديو الى دين على الحكومة المصرية . أما ان هذا التحول تم بعلم الحكومة الانجليزية ان لم نقل بتشجيعها فأمر يجب أن يتذكره أولئك الذين يدهشهم نكران المصريين الجميل وعدم اعترافهم لانجلترا

---

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٧٩ » ص ٢٧

بالفضل فى ادارة شؤونهم المالية

وما أسرع ماحانت الساعة التى أصبحت فيها مسئولية انجلترا أكثر مباشرة وتدخلها فى شؤون مصر السياسية والمالية أكثر نشاطاً وادنى الى الاعتداء . وليس من ريب فى أن الرزايا التى نزلت بفرنسا فى الحرب السبعينية وما أعقب ذلك من تقلص نفوذها فى سائر انحاء المعمورة سحرت الباب الساسة البريطانيين وجعلتهم يحلمون بمشروعات جديدة فى الشرق بدلا من مجرد مقاومة النفوذ الفرنسي الذى كان ديدنهم فى الماضى . وقد تجلى ذلك فى شرائهم لاسهم قناة السويس، وفى الوقت نفسه كانت أحوال مصر تسير من سىء الى أسوأ رغم القروض العديدة أو بالحرى من جرائها .

ولقد حدث أن اسماعيل باشا عند ماأحرجه دائنوه فى سنة ١٨٧٢ التجأ الى مشروع مالى خطير يعرف بقانون المقابلة وهو يقضى بان ينزل لملاك الاراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا تاما على أن يدفعوا اليه فى وقت معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض اسماعيل باشا فى سنة ١٨٧٤ فائدة دائمة قدرها ٩ فى المائة لكل من يكتتب فى قرض داخلى غير مردود قدره ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وهو ما يعرف بدين الروزنامة . على انه لم يكن صيف سنة ١٨٧٥ حتى كان الخديو فى حاجة شديدة الى المال لسد نهم دائنيه ولذا استقر رأيه على أن يبيع اسهمه (او اسهم مصر) فى شركة قناة السويس وقدرها

٢٠٦ر١٧٦ سهما من مجموع ٠٠٠ر٤٠٠ سهم بيد الشركة . وما اسرع ماوقف المستر دزرائيلي - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة الخديو هذه وفي الحال قرر شراء هذه الاسهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمساعدة بيت آل روتشيلد فى لندن :

ولعمرى لقدكان هذا عملا ليست له سابقة فى تاريخ انجلترا لانه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم أن الاسهم عادت بالربح الوفير فيما بعد (ذلك أن سعر الاسهم المذكورة يبلغ فى البورصة الآن ٣٥ مليون جنيه) ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تغامر بأموال الامة فى مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر . وفي الواقع لم يوجد فى انجلترا وقتئذ من ألحي باللائمة على المستر دزرائيلي على عمله هذا . ومن جهة أخرى فقد كان من البدع المستحدثة أن تشترك الحكومة الانجليزية فى عمل تجارى خاص باذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية . ولكن السر فى هذا العمل الذى لانظير له يمكن ادراكه من الاطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيلي تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا فقد علقت كبيرة صحف مدينة لندن «التيمس» بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على تلك الصفقة بقولها :

« ان الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الاخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لامن وجهته

التجارية. فهو بمثابه مظاهرة. انه لاعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها فمن المستحيل أن نفرق فى أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات انجلترا المقبلة بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ... فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسياً ومالياً فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة». ولقد كانت هذه الصراحة بعينها، واحسب انها تتنافى وما قام يزعمه الاحتلاليون أخيراً من أن تدخل بريطانيا فى مصر كان «أمرا قضت به المقادير» وان انجلترا قاومته الى النهاية فلم تذعن له الا تحت الضرورة القاهرة ونزولا لحكم حوادث لم يكن يستطاع أن يحسب حسابها من قبل(١)

ولم يبق بعد ذلك الا أن تتحين الحكومة البريطانية الفرصة الملائمة لانهيار الامبراطورية العثمانية ماليا ان لم يكن سياسياً لتستولى على مصر كما اشارت الى ذلك جريدة التيمس لسان حالها. وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها. فقبل اتمام صفقة الاسهم بستة أسابيع تقريباً أى فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ نشرت التيمس فى صدر صحيفة الاخبار

(١) ذكر لورد كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» جزء اول ص ١٣٠ «ان السياسة البريطانية حاولت جهدها ان تلقى عن عاتقها عبء المشكلة المصرية. ولكن كانت الظروف من القوة بحيث لايمكن وقف تيارها بالعمل السياسى فمصر كان مقدرا لها ان تقع فى أيدى الانجليز. وفضلا عن ذلك فانها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض فى ذهابهم اليها بينما لم يحفل البعض الاخر اذهبوا اليها ام لم يذهبوا وانه لم يكن هناك من رغب الذهاب اليها رغبة شديدة. اما هم فلم يكفهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه ان يدفعهم الى الذهاب اليها»

البرقيـة الآتية من مراسلها فى الاستانة وهي : « قرر الباب العالى انه فى السنوات الخمس التى تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه نقداً والنصف الآخر سندات ذات خمسة فى المائة » . ولما كان هـذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة العثمانيـة لم نلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى انه لم يؤثر فقط في السندات التركية بل تعداه الى السندات المصرية الخاصة بقروض « اسماعيل باشا » . ثم قرأنا العبـارة الآتية فى نفس العدد فى مقال « الحالة المالية » « استولى الذعر فى اليوم على سوق السندات الاجنبية . ولم تعلق فيها النشرة الصادرة من البنك العثماني الامبراطورى الخاص بالدين التركى الا في منتصف النهار واذ ذاك تدهورت السندات التركية أولا وأعقبتها السندات المصرية تدهوراً هائلا كانت نتيجته أحداث ذعر شديد ولم يشاهد أى تحسن عند اقفال البورصة بل استمرت السندات المصرية فى تدهورها الى مابعـد ساعات العمل . وليس ثمـة أنباء عن مصر ولـكن الدولتين مرتبطتان فى ذهن الجمهور ارتباطاً تاماً بحيث انه يعتبرها كتلة واحدة » . وفى الواقع مضى اليوم التالى وما بعده بدون أن تتحسن السندات المصرية بل استمرت فى هبوطها رغم التأكيدات العديدة من جهات عديدة بان مصر ليست جزءاً من الدولة العلية الا بالاسم فقط وان ماليتها لاتتأثر بحال المالية العثمانية . وفى الواقع كان

العالم يعرف أن مالية مصر لا تقل عن مالية تركيا خللا . والآن وقد أعلنت تركيا افلاسها فقد كان يخشى ان تحذو مصر حذوها والا فماذا عسى أن يصنعه اسماعيل باشا وقد بلغت ديونه ٦٨ مليون جنيه اقترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مدهشة مابين سمسرة وخصم ونحو ذلك ؟ فلا عجب أن نزلت سندات ١٨٦٨ بعد هذا الاعلان باسبوعين الى ٥٧ وسندات ١٨٧٣ الى ٥٧ وربع .

وليس ريب في أن الباعث على شراء اسهم قناة السويس كان توقع مايؤدي اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معاً. بيد اننا نعلم جميعاً أن هذا التوقع لم يصدق فيما يختص بتركيا على الاقل ، لان الدول الاوربية لخوف بعضها من بعض قد امتنعت عن أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالى وبذلك امكنه أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً حتى انه أخطر حملة السندات التركية أن يقنعوا بالقليل الذى قسم لهم وهم صاغرون .

ولكن اذا كان القدر لم يجر بما توقعوه لتركيا فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة علنية للتدخل فى الشؤون المصرية .

وكما هى العادة فى كل المشروعات الاستعمارية اتخذت الامور المالية اداة الاعتداء . فانه لم تمض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتها فى بورصة لندن حتى بادر الجنرال استانتون تنصل

بريطانيا العام فى القاهرة الى اخطار اللورد دربى بما أظهره له الخديو - منذ ايام - من الحاجة الى رجال اكفاء ملمين بالنظم المتبعة فى مالية حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى التى اعترف سموه بوجودها فى تلك النظارة[1] ثم كرر الطلب نفسه تحريريا بعد أسبوع ولكنه عدل الى طلب استعارة رجلين « يشرفان على الدخل والخرج تحت اشراف ناظر المالية » على شرط ان تكون لأحدهما على الاقل «دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسى الذى رسم للامم فى العصور الحديثة المبادىء الصحيحة التى تنمو بها موارد الدول»[2] ولم يكن هنالك ما يستغرب في هذا الطلب اذ أن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعارت الخديو المستر نبل والمستر آكتن اللذين وظفا فى نظارة التجارة التى انشأها الخديو حديثاً واللذين رضى الخديو عنهما تمام الرضاء[3] وكل ما يستوقف النظر فى هذا الطلب الجديد هو أن الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعيا فى تلك الظروف.

ومع ذلك فقد مرت اسابيع ثلاثة دون أن ترد الحكومة الانجليزية على طلب الخديو ثم جاء الرد فكان مخيفاً بعض الشيء، فبدلا من أن يبادر اللورد دربى الى ارسال الرجلين اللذين طلبهما الخديو أخذ يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة . ثم أخبر الجنرال استانتون فى ٢٧

---

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) من خطاب ارسله المستر مالكون عضو البرلمان الى « التيمس » فى ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

نوفمبر ان الحكومة ترى أن ترسل الى مصر «بعثة خاصة تنظر هى والخديو فيما يسأله سموه من النصح فى الشؤون المالية »(١) وكان هذا الرد خطوة واسعة الى الامام فى ميدان العمل . لان الخديو لم يطلب اى استشارة وانما طلب فقط موظفين من موظفى الحكومة للعمل تحت ارشاد ناظر المالية وأوامره . ولكن اللورد دربي أغفل الاستشارة واقترح أن يرسل لجنة مالية خاصة بدلا من الموظفين المطلوبين . فوافق الخديو على الاقتراح . ولا يدرى أحد هل كانت موافقته لحاجة فى نفسه أو لأنه أخطأ فهم الامر ، ثم انقضى اسبوع وتشكلت اللجنة من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر ـ الذى أصبح فيما بعد ـ السير ستيفن كيف رئيس الخزينة العام . وأرسل اللورد دربى للمستر كيف بتاريخ ٦ ديسمبر خطاباً شرح فيه تاريخ الطلب المقدم من الخديو والبواعث التي حدت بالحكومة الى ارسال اللجنة قائلا: « بما أن نجاح الادارة المالية فى أى بلد من البلاد يتوقف تماماً على الحكمة فى حد التزاماته ونفقاته كما يتوقف على ترقية موارده أو ادارته الاقتصادية ، فينبغي أن توضح حكومة الخديو مكانة السيدين المطلوبين وسلطتهما . ولما لم يكن من المستطاع الوصول الى التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة وهو فوق ذلك مشهود له بالكفاءة فى الشؤون المالية والادارية

---

(١) مصر رقم ٤ «١٨٧٦» ص ٤

ليفاوض الخديو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريدها بمقتضي تقريره » . ثم استأنف يقول « ولا تشك حكومة جلالة الملكة فى أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة فى معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا اليها تقريراً وافياً » .

وأحسب أنه يستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية اللهجة ولا تدرك أن الوزارة البريطانية بارسالها أحد رجالها الى مصر كانت ترمى الى أكثر من البحث عن أي الكتاب يزيد اسماعيل باشا . فبينما الخديو يتكلم عن ضرورة إنماء ثروة بلده حتى يزيد دخله اذا باللورد دربى يلح فى وجوب حصر البحث فى نفقات مصر وادارتها ، وبينما يريد الخديو أن يكون الموظفان طوع أمر ناظر المالية اذا باللورد دربى يتكلم عن « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية واسداء « النصح » للخديو . ولقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربى بمثابة تطفل وتفتيش كما أجاد بعضهم وصفها فى مجلس العموم(١) ولا عجب اذا رأينا « التيمس » تكتب فيما بعد(٢) هذه العبارة « ليس هناك دليل أو شبه دليل على أن الخديو كان يطلب موظفاً كبيراً يفحص حساباته ويزجر خدمه

(١) خطبة « المستر لوى » فى ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٩٣٩ وما يليها

(٢) راجع التيمس فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٦

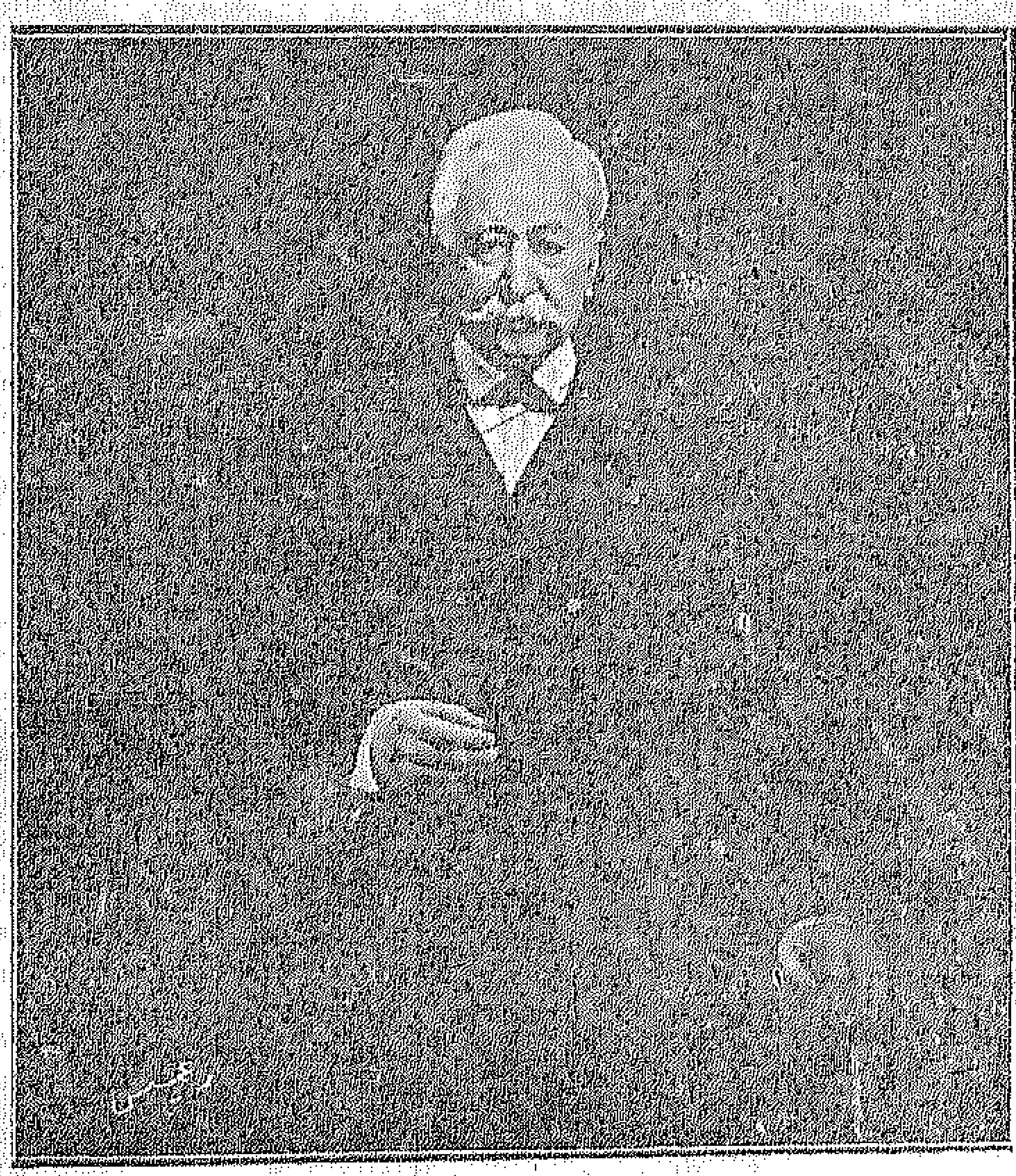
ويسدى له النصح ويخبر العالم عن موعد افلاس الخديو اذا كان ثمة افلاس »

أما سبب هذا العمل الغريب فقد بينه وزير المالية وقتئذ . فانه عند ما سئل عنه أجاب بأن الحكومة الانجليزية بينما كانت تفكر فيمن يحسن ارساله الى الخديو اجابة لطلبه اذ عرضت للبيع أسهم القناة فابتاعتها(١) . هذا هو الحق الذى لا ريب فيه فقد أبرق « اللورد دربى » – كما رأينا فى يوم ٢٧ نوفمبر الى « الجنرال استانتون » يخبره برغبة الحكومة في ارسال لجنة خاصة الى مصر ولم يكن مضى على شراء الاسهم سوي يومين اثنين فقط ، وكان هذا دليلا على ما بين هاتين المسألتين من الارتباط . فشراء الاسهم كان عملا سياسياً أرادت به انجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال « البعثة » من ناحية انجلترا الا سعياً وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير صنيعتها عنده على قبول ارشادها فى شكل رقابة مالية أيا كان نوعها .

نعم ان اللورد دربى قد اعتمد على المستر كيف فى رسالته الرسمية التى اقتبسنا منها العبارة السابقة « أن يحرص على الا يطلع عليها (أى الحكومة) بنصح يشعر بأن الحكومة الانجليزية ترغب في التدخل في شؤون مصر الداخلية فوق ماينبغي لها » (٢) . ولكن هذا طبيعى فانه لا يصح

(١) المناقشات « البرلمانية » لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣١–٦٣٢
(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٣

أن تذكر البواعث الحقيقية التى حملت الحكومة على ارسال البعثة فى مستند رسمى قد يظهر للعالم يوما ما . ومع ذلك فقد اهتم اللورد دربى فى هذه الرسالة عينها بالتلميح الى ماقد تقوم به البعثة من جلائل الاعمال (١) فقال « ولو ان الغرض الاول من بعثتك هذه هو الاتفاق مع الخديو على المعونة الادارية التى طلبها سموه فلا يفوتنك أن تتصيد



المسيو فردیناند دلسبس

صاحب مشروع قناة السويس

معلومات جمة كبيرة الاهمية لمصر أو لهذه البلاد » (٢) . ثم ختم الخطاب بقوله « ولا ترى حكومة جلالتها ضرورة لتزويدك بالتعليمات

(١) مصر رقم ٤ (١٧٨٦) ص٣
(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٥

التفصيلية لانها تفضل أن تترك شؤون اللجنة بقدر المستطاع الى فطنتك وبعد نظرك »

ولقد قر فى نفس الجمهور وقتئذ ان المستر كيف لم يذهب الى مصر الا للمفاوضة فى بسط الحماية البريطانية عليها ان لم يكن على الاقل لتقرير الرقابة المالية عليها فى مقابل مساعدة مالية كبيرة حتى أن بورصة لندن تملكها الذعر لما أذيع فى يوم ٤ يناير سنة ١٨٧٦ بأن المستر كيف تشاجر مع الخديو وحزم أمتعته عائداً الى انجلترا دون أن يتم مهمته (١). وبعد ذلك بأسابيع عادت التيمس وقد وقفت على أسرار الحكومة تبحث فى موقف مصر المالى معتبرة بما مضى فقالت مانصه :
« والنتيجة أن لاشىء اضمن لسلامته — أى موقف مصر — من أحداث تغيير أساسى فى الحكومة المصرية وماليتها . ولا شك انه لو كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن تتفق مع دائنيها على خير من الشروط التى اتفقت واياهم عليها . فالمسأله اذن كيف تحوز مصر هذه الثقة . الظاهر ان كل مايقال فى هذا الموضوع قائم على الاعتقاد بان الخديو يخضع بطريقة ما صاغراً للارشاد الانجليزى ، وانه سيعهد الى انجلترا بادارة مالية مصر ، وانه سيتحول الى مصر بعض الثقة بانجلترا فتتمكن من نقص فائدة ديونها ونقص اقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لابد لذلك من علاقة بين

(١) المقالة المالية فى « التيمس » يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦

الحكومتين ليس ثمت أي ضامن لها ولا بد من عطف من والى مصر لا نرى على وجوده دليلا ما » . وفى هذا القول مايدل دلالة واضحة على استعداد انجلترا لان تقوم بادارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو «لارشاد انجلترا» ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين تهزأ بهذا الاتصال وتعده أخش ضروب التضليل [1] فانها كانت شديدة الرغبة فيه وقتما كان المستر كيف بمصر .

ومن سوء حظ المستر دزرائيلي وحملة الاسهم أن اخفقت بعثته المستر كيف الاخفاق كله . وكان السبب فى اخفاقها يرجع بعضه الى الخديو وبعضه الى المستر كيف وشيء منه الى الحكومه الفرنسيه . فاما الخديو فقد سمح على كره منه [2] للمستر كيف بتفقد حالة الماليه المصرية وقبل فعلا ماعرضه عليه وهو أن يستبدل بالموظفين الخاضعين لناظر الماليه « مستشاراً انجليزيا » هو المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ريفرز) ولسن المراقب العام لادارة الدين الاهلى الانجليزى . وقد كان عمله ذلك بمثابه رضا بتطفل آخر من جهة الحكومة الانجليزية . بيد انه لم يسمح باكثر من ذلك، أما المستر كيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الامر الخطير الذى ندبه له المستر دزرائيلي وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهارة الخلق . وقد كان السبب

---

(١) التيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) قالت التيمس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦ « من المسلم به أن الخديو لم يكن يدرى بالضبط ماجاء من اجله « المستر كيف » وقد استولى عليه الغضب الشديد عند ماعرف ما انتحله ذلك الموظف الخطير لنفسه من حق التنقيب فى شئون مصر

الاكبر فى اخفاقه هو أن الحكومه الفرنسيه لم يكد يصل الى سمعها نبأ بعثته حتى قررت ارسال مندوب من قبلها الى مصر لينافس المستر كيف فيما قد يعرضه من الاقتراحات باسم الحكومه البريطانيه وحملة القراطيس الانجليز (١) وكان ذلك المندوب هو المسيواوترى الذى كان من قبل قنصلا عاما فى القاهرة. وقد قام بواجبه خير قيام حتى ان الخديو عندما رأى رجلين يتباريان فى ترضيته افهمه المستر كيف انه يستطيع الاستغناء عن ارشاد انجلترا.

وهكذا انتهى بالحبوط سعى الانجليز الاول للاستيلاء على مصر ومما يؤسف له أن المؤرخين المحققين(٢) لم يكلفوا انفسهم اخبارنا بالفصيلات التى ذكرناها آنفاً. بل نراهم يفتتحون كلامهم بذكر ماجرى به القلم من قضاء ويختتمونه بنفاذ ذلك القضاء. فاما ما بين هذين من الاطوار فانهم لم لعنوا بذكره — بل كانهم تواطأوا على أغفاله.

(١) راجع البرقية الواردة على «التيمس» بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ من مراسلها البارىسى مسيو «دى بلوتيز» الذى كان طول هذه الازمة على اتصال تام بحملة الاسهم الفرنسيين وكان كذلك صديقاً حميماً للمستر ولسن وبعض كبار حاشية الخديو ومنهم نوبار باشا

(٢) انظر بحث اللورد كرومر فى عظم مزية «تمثيل الرواية» واخطار «وانصاف الحقائق» حيث يقول «اظنى ادعى بحق انى فى مركز ذى مزية قادرة من حيث الوصول الي الحقائق ــ الفصل التمهيدى لكتاب «مصر الحديثة» ص ٣٠٢»

الفصل الثاني

مصر فى قبضة حملة الاسهم

فى أوائل فبراير غادر « المستر كيف » القاهـرة تاركا الخديو منهمكا فى مفاوضة « المسيو أوتريه » وجماعة من الرأسماليين الفرنسيين وعلى رأسهم « المسيو باستريه » وصلته معروفة بشركة المصارف الانجليزية المصرية . وكانت فكرتهم متجهة الى انشاء مصرف وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون تعينهم انجلترا وفرنسا وايطاليا وتكون غاية العمل هي تحويل الديون المصريه السائرة (١) الى دين واحد بفائدة ٩ فى المائه وضمان السكة الحديد ويقوم بوجه عام بتسلم الايرادات ودفع « الكوبونات » وتبادل الاعمال الخاصة بالبنوك مع الخزانة وغير ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية شديدة الميل الى اشتراك انجلترا فى ذلك المصرف . حتى أن « الدوق ديكازيه » وزير الخارجيه عرض على « اللورد دربى » بصفة رسمية أن تعمل الحكومتان جنبا الى جنب في الشؤون المصرية دون تنافس (٢) . ولكن لورد دربى تجاهل هذا

---

(١) قسم بعضهم ديون اسماعيل باشا الي ثلاثة أنواع سائرة وثابتة وداخلية . فالسائرة جاءت من اعمـال تمت لاسماعيل باشا ولم تدفع أجورها نقدا بل بقيت دينا عليه والثانية عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل باشا من المصارف الاوربيـة بضمان ثابت لدخل بعض مصالح الحكومة مثلا . والداخلية عبارة عن ديون مصرية بحتة عقدها أسماعيل باشا عند ماتعذر عقد القروض السائرة والثابتة ومثلا دين الرزنامة الذي اسلفنا القول عليه .

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٧٦ » ص ١

الاقتراح لسببين أولهما أن الخديو لم تكن نفسه ترتاح لرؤية ماليته تحت رقابة وكلاء من الاجانب، وثانيهما أن الوقت لم يكن ملائما لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستر ريفرز ولسن» وهو الرجل الذي أعين به الخديو لاصلاح ماليته على أهبة السفر الى مصر(١) ؛ وكان المستر ويلسن وقتئذ فى باريس يطلع على التقرير السرى الذى يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية(٢). ولقد كانت نظرة واحدة كافية لاقناعه بان ما ترغب فيه الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة البريطانية معها في مشروع المصرف المصرى لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليز لان معظم هؤلاء من حملة أسهم الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف الى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التي كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية .

ولقد حذر مراسل التيمس الباريسى الحكومة البريطانية في شهر مارس من الاشتراك مع « اوتريه » أو « باستريه » اذ أن ذلك الاشتراك لابد أن يؤدى الى هبوط قيمة الاسهم التى بأيدى الانجليز(٣) فلم تمر ثلاثة أيام حتى أعلن « اللورد دربى » فى يوم ٦ مارس - رداً على ما طلبه الخديو أكثر من مرة من تعيين مندوب انجليزى للبنك بأن الحكومة الانجليزية لا تشترك فى المشروع الفرنسى بحال

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢
(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف ص ١
(٣) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٦

ما [1] ثم شفع ذلك بقوله «اذا عرض مشروع عملى بتشكيل لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فان حكومة جلالتها تعيره اهتمامها». فكأن الحكومة البريطانية ـ كما أعلن «المستر دزرائيلي» فى مجلس العموم [2] «لم تكن مستعدة للنظر في وضع نظام لمصرف شبه رسمي ولم تشأ البحث فى شيء غير انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة [3]. ولكن هذا الرأي لم يصادف ارتياحا لدى الخديو ولذلك آثر اهمال المشروع كله. فسر الماليون الانجليز سروراً كبيراً لهذا الاهمال ويدلك على ذلك ما كتبته جريدة ال«ايكونوميست» [4] اذ قالت «انما يسرنا جد السرور هبوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية. لان نجاح أى هذين المشروعين يؤدى الى أوخم العواقب وحسبك أنه يؤدى الى صيرورة الفرنسيين حكام مصر وهو الامر الذى حمل اللورد بالمرستون على مقاومة حفر قناة السويس والذى دفعنا الى انفاق أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح اسهم الخديو فى القناة أسهما فرنسية».

على أن الامر لم يقف عند هذا الحد. فأن الحكومة الفرنسية

---

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٠

(٢) المناقشات البرلمانية المجلد ٢٢ سنة ١٨٨٦ ص ١٤١٨

(٣) ذكر اللورد كرومر فى ص ١٢ من الجزء الاول من كتابه «مصر الحديثة» فى رواية تاريخ المفاوضات التى جرت بشأن المصرف الوطنى «ان فرنسا وايطاليا اتفقتا ان ترسل كلتاهما مندوبا، لكن اللورد دربى لم يشأ التدخل في شؤون مصر الداخلية وابى ان يعين مندوبا انجليزيا» حقا «ان الدقة في الرواية لمن المزايا العظيمة»

(٤) نقلته عنها جريدة التيمس فى عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

عند ما رأت اخفاق الماليين الفرنسيين فى مشروعهم لم يرق لها أن تخلى الجو كله للانجليز بل بادرت بارسال مستشار مالى من قبلها الى مصر هو «المسيو فيليه» وقد كان مفتشاً مالياً عاماً « لمساعدة » الخديو على تنظيم ماليته من جديد (١) ولم يكن ثمت ريب فى أن تلك الفعلة كانت بمثابة حركة سياسية معارضة لارسال «المستر ولسن» الى مصر. فقامت قيامة اللورد دربى واستولى عليه الذعر فابرق الى القائد «استانتون» يأمره بأن ينصح للخديو بأن لا يتسرع وأن ينتظر ريثما يصل «المستر رفرز ولسن » الى القاهرة على الاقل (٢) . فاظهر الخديو ميلا تاما لاتباع تلك النصيحة وأخبر القائد «استانتون » بأنه سينظر بسرور تام فيما قد يعرضه « المستر ولسن » من الاقتراحات ويعمل بها فعلا إذا كانت حقيقة أعود بالخير على مصر مما يعرضه الفرنسيون »(٣)

بيد أن « المستر واسن» على أثر وصوله جعل يلح فى ايجاد لجنة مراقبة مالية فى مقابل توحيد الدين كله ونقص فائدته . أما « المسيو فيليه » فانه طلع على الخديو بمشروع وضعه حملة القراطيس الفرنسيون بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أهمل الفرنسيون فى هذا المشروع إنشاء المصرف الذى كان سبب الخلاف فى المشروع السابق واقترحوا بدلا منه تأليف لجنة تتفرغ للدين العمومي وحده على أن تعين أعضاءها

---

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٣
(٢) المصدر عينه ص ١٤
(٣) المصدر عينه ص ١٤

حكومات متنوعة على أن تكون مهمتها تسلم الايرادات التي تخصص لدفع الكوبونات. ورمى المشروع الى غاية أخرى فوق ذلك هي توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. وما هو أن سمع اللورد دربى بهذا المشروع حتى أبرق حالا يطلب تفاصيله(١). فلما وقع نظره عليها أعلن أنها مما لا يمكن الموافقة عليه لان اللجنة لن تكون لها سيطرة فعلية على المالية وانما سيقتصر عملها على تسلم الاموال بالنيابة عن الدائنين يضاف الى هذا أن شروط تحويل الدين السائر الى دين ثابت ضارة بحملة أسهم الدين الموحد. ولكن لما كان الخديو ميالا الى تنفيذ المشروع صممت الحكومة البريطانية على أن تصده عنه قسراً.

ففى ٢٠ مارس فاجأ اللورد دربى الخديو باعتزامه نشر تقرير « المستر كيف »(٢). ولا شك أن هذا العمل يعتبر عملا غير لائق. فان « المستر كيف » لم يسمح له بالتنقيب فى مالية مصر والوقوف على أسرارها الا بعد أن تم الاتفاق بين الخديو والحكومة الانجليزية على أن يظل تقريره مكتوماً وأن يتخذ قاعدة لتقديم المساعدة المالية اللازمة للخديو فقط. ولكن الحكومة الانجليزية همت بنشر ذلك التقرير بحجة واهية هي أن الجمهور يلهف فى الاطلاع عليه وليس يخفى أن معنى نشر التقرير فى ذلك الوقت هو القضاء المبرم على الثقة بالخديو

---

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٥
(٢) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٥

وقد احتج الخديو على هذا التهديد أشد احتجاج قائلا « ان المعلومات التى أعطيت « للمستر كيف » كانت سرية بحتة ولم يقصد منها الا اطلاع حكومة جلالتها على مجرى الاحوال (١) فاذا نشر التقرير قبل أن يتم الاتفاق مع المولين الانجليز وقبل تعيين مندوب انجليزى (لصندوق الدين) أصبح كل بحث فى مالية مصر ضاراً به ـ أي الخديو ـ لا محالة فأصغت الحكومة البريطانية الى ذلك الاحتجاج ورجعت عن عزمها، ولكنها فعلت ما هو أدهى وأمر ، ذلك انه عند ما سئل المستر دزرائيلى فى مجلس العموم عن موعد نشر تقرير المستر كيف لم يجب بأن التقرير وضع على أن ألا ينشر بل أجاب بأنه لا مانع فى نشره وانما الخديو هو الذى يعارض فى ذلك أشد المعارضة (٢). ولعمرى لقد كان قوله هذا تلميحاً ظاهراً بأن تقرير المستر كيف لا يبعث على الرضا . وقد ظهر أثر ذلك القول فى الحال فقد هبطت أسعار الاسهم المصرية واشتد البلاء . فلما أحس الخديو بحرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤوم بعد مرور عشرة أيام على تصريح المستر دزرائيلى قائلا (٣) انه لم يطلع على التقرير ولكنه يتوق الى نشره لثقته بأن المستر كيف انما قرر الحقيقة كما هي ولعلمه أن نشره يبدد شكوك الجمهور التى لا مسوغ لها . ولكن سبق السيف العذل . . فقد أبى الجمهور أن يحسن الظن بمالية مصر بالرغم من

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٥
(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد . المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩
(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٨

أن هذا التقرير لم يكن من الخطر بالمنزلة التي لمح اليها «المستر دزرائيلي» وكان كل ما علق به «اسماعيل باشا» المسكين على هذه الفعلة الحقيرة التي أتتها الحكومة البريطانية أن قال «لقد حفروا لي القبر» ثم ان «المستر كيف» نفسه لم يجد مناصاً من الاعتراف «بأن بعثته أغلقت أسواق العالم المالية في وجه الخديو بدلا من أن تساعده على الاقتراض[1]»

واذ ذاك لم يبق أمام «اسماعيل باشا» الا أن يعلن الافلاس. وفي يوم ٣ ابريل نشر تقرير «المستر كيف»، وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو عجزه عن دفع الاقساط وطلب تأجيلها ثلاثة أشهر. وبهذه المناسبة كتبت التيمس ما نصه[2] «لقد تسببنا في هبوط الاسهم المصرية الى أبعد مما كان يمكن أن تهبط اليه لو لم نتدخل في مالية مصر، فلو بدا للخديو مثلا أن يرسل الى وزارة خارجيتنا يقرعها ويقول لها بصريح العبارة ان تذبذب سياسة انجلترا الخارجية هو الذي أضعف الثقة به في البورصات الاوربية وعليها وحدها يقع اللوم اذا رأى نفسه الآن عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة وما كان ليعجز عنها لولا تدخلنا ـ انه لو فعل ذلك لما وسعنا الا أن نقره على تقريعه[3]»

---

(١) المناقشات البرلمانية لهنسار المجلد ٣٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٢٧ وص ٦١٠

(٢) التيمس يوم ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) قارن هذا برواية اللورد كرومر اذ قال في ص ١٢ من المجلد الاول من كتاب «مصر الحديثة» «لقد ظهر قبيل حلول الكارثة العامة ان ادارة اسماعيل باشا السيئة لمالية البلاد لا بد أن تؤدي الى انهيار مالي عاجلا أو آجلا. ولقد وقع المحذور في ٨ ابريل اذ أجل الخديو دفع سندات الخزينة». ولم يشر اللورد بكلمة واحدة الى الدور الذي قامت به الحكومة البريطانية كانه لم يقل في تمهيد كتابه «ان أول مراتب الخطأ في التاريخ أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة»

على أن الحالة كانت لا تحمل على القنوط واليأس . فان «المستر كيف» قال فى تقريره بعد تحليله التفصيلى لمالية مصر(١) « يتبين من هذا الحساب ان موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية. ولكن لما كانت الموارد التى يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة كان لا مناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الى دين ثابت ذى فائدة معتدلة . . ان فى وسع مصر أن تحتمل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ولكن ليس فى وسعها أن تمضى فى اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض بفائدة ١٢ أو ١٣ فى المائة لتسديد هذه الديون الجديدة . ولم يكن ذلك رأى « المستر كيف » وحده بل تابعه فيه مالى آخر هو السير « جورج اليوت » وكان ضد المسيو « باستريه » فى مشروع البنك الاهلى وكان قد ذهب الى مصر قبل ذلك بعامين بدعوة من «اسماعيل باشا» لدراسة الحالة المالية المصرية درساً دقيقاً . فقد صرح بنفسه فى مجلس العموم(٢) « بأن التحقيق كشف الستار عن حقيقة الحالة فى مصر فاذا بها حالة لا تدعو الى اليأس . . بل انها حسنة ونعني بذلك أن يكون دخلها كافيا لوفاء الديون وفاء عادلا . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول ولكن مع تخفيض الفائدة . . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديو فاني لاشك فى أن مصر تستطيع

(١) مصر رقم ٧ سنة ١٨٧٦ ص١٢
(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ بسنة ١٨٧٦ ص٦٥٢ — ٦٥٣

اداء جميع الفوائد واقساط الاستهلاك ويكون تحررها منها فى مدة خمسة وستين عاماً هذا مع ترك مبلغ كاف لادارة البلاد ادارة حسنة، انى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لان لهـا موارد كافيـة قد نمت فى الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس ثمت ما يحول دون نموها ورقيها كذلك فى المستقبل » .

تلك لعمرى شهادات ناطقة عن حقيقة الحالة الماليـة فى مصر . ولعل أهم نتيجة يخرج بها الانسان من قراءة هذه الشهادات هذا الجزم بأنه اذا حول دين مصر السائر الى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله فان مصر تتغلب على ديونها وترضي جميع دائنيها .

وهذا ما كان ينويه «اسماعيل باشا» الذى لم يكن ليقبل شيئاً ممـا عرضته عليه الحـكومة الانجليزية بعـد ما رآه من غدرها . فقبل المشروع الفرنسي وأصدر فى ٢ و ٧ مايو أمرين عاليين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومى وأن تحول جميع الديون الثابتة والسائرة الى دين موحد فائدته ٧ فى المائة من قيمته الاسمية ويستهلك فى مدة ٦٥ سنة وأن يقبل سندات معظم القروض بقيمتها الاسمية لاعتبارات يقتضيها التحويل الجديد ، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبهـا بفائدة ٢٠ فى المائة و ٢٥ فى المائة فتعطى تعويضاً قدره ٢٥ فى المائة أي تقبل بسعر ٨٠ وأن يحبس على الديون بعض موارد الحـكومة وهو ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر و « دخوليات القاهرة »

والاسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما بلغ مجموع دخله نحو ٨ ملايين من الجنيهات فى السنة ـ لاداء الفوائد وأقساط الاستهلاك ويضاف الى هذه الموارد أراضي الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية التي كانت مدينة بمبلغ ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه وكان ريعها السنوى ٦٨٤٫٠٠٠ جنيه

ولعمرى لقد كانت هذه تسوية عادلة للدائنين لا للمصريين الذين أصبحوا مكلفين بدفع فائدة قدرها ٧ فى المائة[1] ولقد ظهر على الحكومة الانجليزية هنيهة من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هـذا المشروع على شرط أن يشترك فى عمليـة التحويل مصرف « روتشيلد » الذي قدم «لدزرائيلى» من قبل يد المساعدة لشراء أسهم قناة السويس. وقد ذهب «السير ناتانيل روتشيلد» فعلا الى باريس للتثبت من امكان هذا الاشتراك[2] . فلما وصل اليها وجد ما كان منتظراً من قبل إذ ظهر له أن فائدة المشروع لحملة أسهم الدين السائر من الفرنسيين اعظم مما ينبغي فهى تنيلهم تعويضاً قدره ٢٥ فى المائه وبقدر فائدة الموضوع لهؤلاء كان ضرره للانجليز حاملى اسهم الدين الثابت الذى سيبلغ ٩١ مليون جنيه . ثم انه وجد أن مندوبي صندوق الدين لن يخولوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمـر الخديو إذا شاء عزلهم واذا شاء أبقاهم وبذلك

(١) رأى كاتب مقالة التيمس المالية يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ « ان هذه الفائدة تبلغ ضعفي ما يمكن أن تحتمله مصر بسهولة فى الظروف الحاضرة

(٢) برقية من باريس الي التيمس فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

يظل الخديو كما قالت التيمس بحدتها المعروفة « على نحو ما كان عليه من الاستبداد بشؤون مصر »[١] . وهذا يدلك على أن الانجليز لم يكونوا ليقنعوا بأقل من خضوع اسماعيل باشا خضوعاً تاماً للارشاد الانجليزى. ثم كتبت هذه الجريدة التى هي لسان حال رجال الاعمال فى لندن تقول[٢] (لا بد من احد أمرين . فأما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتمد اليه يد مساعدتها علنا نظير قبول سلطتها الحامية وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده) .

فلما رفض الخديو رفضاً باتاً قبول (حماية الحكومة الانجليزية ولم ينل مشروعه القبول لا عند بيت « روتشيلد » ولا عند (المستر دزرائيلى » — كتب « اللورد دربى » فى يوم ٢٦ مايو الى « القائد استانتون » يخبره « ان المشروع كما يظهر للحكومة عرضة للنقد الشديد من عدة وجوه وعلى ذلك لا يسع الحكومة أن تتحمل تبعة تعيين مندوب لصندوق الدين» [٣]

وهنا ظهر موقف الحكومة البريطانية قبيحاً جداً فهاهما الامران الماليان اللذان صدرا فى مايو ، وهاهى ثلاث من الحكومات الاربع اللاتى طلب اليهن تعيين مندوبين لصندوق الدين قد أجبن الدعوة فعلا، وها قد ظهر للناس أن الخديو ـ اعتماداً على مساعدة فرنسا ـ ربما يقرر

(١) التيمس في ٥ مايو سنة ١٨٧٦
(٢) التيمس في ٧ ابريل سنة ١٨٧٦
(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٧٧ — ٧٩

فى نهاية الامر أن يضرب بمطالب الانجليز عرض الحائط ويترك لهم الحرية في اختيار أحد أمرين : أما أن يقبلوا مشروعه واما أن يفعلوا مابدا لهم. وهنا اشتد القلق فى بورصة لندن ووالى حملة الاسهم المصرية اجتماعاتهم وبالغوا فى الاحتجاج على « مسلك الخديو الاستبدادى » وضعف سياسة الحكومة البريطانية وانهالت الرسائل على الصحف طالبة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما زاد الطين بلة أن « المستر ريفرز ولسن» الذى كان يراد تعيينه «مستشاراً مالياً» قد عاد الي أوربا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الاسكندرى والاسف ملء فؤاده (١) « استحالة البقاء فى مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية » ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً . وأخيراً رأت الحكومة البريطانية أن تذعن لحكم الظروف فتترك من أجل حملة الاسهم مشروعها المحبوب . وظهر لها أنه مادام الامر له صبغة مالية فلن تنى فرنسا فى التأثير على اسماعيل باشا ليقبل حمايتها واذا كان الامر كذلك فلا مندوحة لها ـ أى لانجلترا ـ من ان تعدل زمناً ما عن مطامعها ،وتسعى لوضع تسوية مع فرنسا لصيانة مصالح حملة القراطيس الانجليز علي الاقل . ولا ريب فى أن ذلك غاظ المستر دزرائيلى غيظاً عظيماً ولكن ماذا عساه أن يصنع للتخلص من مضايقة حملة الاسهم

---

(١) التيمس فى ٥ يونيه سنة ١٨٧٦

ولا سيما بعد فشل البعثتين السالفتين ؟

ولقد كانت الحالة تقضى باستعمال الحكمة والحذر . ولم يكن الوصول الى تسوية مع فرنسا بالامر الشاق ويغلب على الظن أن الزيارة التى قام بها «الايرل دربى» الى «الدوق ديكازيه» — وزير خارجية فرنسا وقتئذ — كانت كافية لوضع المسألة بحذافيرها على قاعدة مرضية (١) ولكن موقف الخديو كان على العكس من ذلك . إذ لو قرر « الايرل دربى» الانسحاب الآن لكان عمله بمثابة اعتراف صريح بالهزيمة لان المداد الذى كتب به رسالته الاخيرة الى « القائد استانتون» لم يكن قد جف بعد — لذلك ظهر أن لابد لانقاذ الموقف من أن يذعن الخديو اذعانا طفيفا للمبدأ الذى تشبث به الانجليز وأن يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على مايتفق عليه الخديو مع دائنيه . وهنا أصبحت الحاجة ماسة لشخص كفء يقوم بهذه المفاوضات الدقيقة . وما أسرع ماذللت الصعوبة بظهور « المستر الذى أصبح فيما بعد اللورد غوشن » على مسرح العمل .

وكان «المستر غوشن» وقتئذ أحد الاعضاء البرلمانيين عن دائرة ذوى الاعمال فى مدينة لندن . وكان فوق ذلك عضواً فى وزارة الاحرار السابقة وأحد شركاء فريلنج وغوشن الذى كان أول من أقرض «اسماعيل باشا» ديونه الاولى . وبهذا أصبح فى إمكانه أن يعمل بصفة

---

(١) برقية التيمس من مراسلها الباريسى بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٨٧٦

رسمية لمصلحة حملة القراطيس وبصفة غير رسمية لمصالح انجلترا السياسية من غير أن يقيد حكومته بقيد ما مع أنه ينفذ رغباتها. لهذا قوبل تعيينه بالسرور والابتهاج وقد ذهب عدة مرات الى باريس لمفاوضة حملة الاسهم الفرنسيين ثم فاز فى النهاية بحملهم على العدول عن مشروعهم الاول والاستعاضة عنه بآخر. فتم الاتفاق على تحويل الدين السائر الى دين ثابت على شرط تخفيض التعويض المعطي لحملة أسهمه من ٢٥ الى ١٠ فى المائة. ثم تقرر أيضاً ألا يدخل دين الدائرة السنية -وهو خاص بالخديو- فى الدين الثابت بل يضم الى الدين السائر وجعلهما ديناً واحداً بفائدة اسمية قدرها ٥ فى المائة. وكذلك لا تدخل قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ فى الدين الثابت العام كما قيل لاسباب فنية والحقيقة أن مصرف فريلنج وغوشن كانت له مصلحة فى ذلك على أن تستمر فائدتها كما كانت فى الماضى ١٠ فى المائة – ١٢ فى المائة وبهذه الطريقة يمكن تخفيض الدين الثابت الحقيقى الى ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وتكون فائدته الاسمية ٧ فى المائة وتقرر فوق ذلك لاجل هذا التحويل أن يعقد قرض ممتاز جديد يسمى الدين الخاص قدره ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وفائدته خمسة فى المائة وهكذا كان مجموع الديون التى طلب الى مصر دفعها سنويا قد بلغ ٦٫٥٦٥٫٠٠٠ جنيه أى نحو ٦٦ فى المائة من ايراد البلاد الرسمي.

هذا ما كان من حيث المالية. ولضمانة هذه الاقساط الكبيرة تقرر

قبول الموارد التى عرضها اسماعيل باشا فى مشروعه . وقد عين بجانب صندوق الدين مراقبان عامان لضمان تلك الموارد يشرف أولهما على دخل الدولة والآخر على الخرج ويشتركان فى اعداد الميزانية دون ان يكون لهما الحق فى التدخل فى أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بيد الخديو فقط . وكان هذا هو الجانب السياسى فى مشروع المستر غوشن الذى أراد أن يوفق به بين طلبات الحكومة البريطانية والخطة السلبية التى ظل الخديو متمسكا بها الى الآن. ولم يكن المشروع فى ظاهره يدعو الى الريب أو يثير الشكوك ولاسيما أن تعيين المراقبين والاستغناء عنهما كان بمحض ارادة الخديو . ولكنه كان بالرغم من ذلك خطوة واسعة المدى اذ أمكن بمقتضاه لاول مرة ادخال أجانب يعملون لمصلحة الأجانب فى الادارة المصرية وبذا اصبحت تحت اشراف أوروبا الاعلى . وكانت هذه فاتحة الشر وطرف سكين يمكن — مع توخى المهارة فى الظروف الملائمة — غرزه تدريجا الى أن ينتهي بالقضاء التام على سلطة الخديو واحلال سلطة أخرى محلها .

ولما اذيع ان المستر غوشن توصل الى وضع اتفاق مع حملة القراطيس الفرنسيين هللت البورصة فرحا وابتهجت ابتهاجا لا نظير له. وفي اوائل اكتوبر سنة ١٨٧٦ اقام المستر غوشن حفلة الوداع فحضرها حملة القراطيس واقسم فيها « أن يحصلان لهم على أعظم

مايستطاع تحصيله (١) وبعد أيام قليلة سافر الى مصر وبصحبته المسيو جوبير ممثل حملة الاسهم الفرنسيين ذلك الرجل القوى الارادة الذي اعتزم ان لا يهمل فرصة لتسوية المسألة تسوية مرضية وتنظيف المالية المصرية مما علق بها من الادران والاوساخ .

ثم سافر « المستر غوشن » على انه في الظاهر مندوب خاص يمثل الفين من حملة الاسهم الانجليز كما أعلن ذلك خطيب الحكومة فى مجلس العموم فيما بعد اذ قال (٢) « ان الحكومة امدت اولئك السادة (المستر غوشن وحاشيته) بمقدار معين من المساعدة كما تقضى اللياقة عليها بمساعدة أى فرد انجليزى يزمع السفر الى الخارج ولكنهم يؤدون مهمتهم على عهدتهم » وبالطبع لم يكن هذا القول الا من قبيل الكذب الادبى الذى يجيز للوزراء التفوه به علنا وبلا حياء أو خجل من اجل المنفعة العامة . فان الحكومة فى الواقع بدلا من امداد المستر غوشن بالمساعدة « المعتادة » كلفت القنصل العام فى القاهرة بصفة خاصة أن يلفت نظر الخديو الى مكانة الاشخاص الذين سيعملون معه وان يذكره بان «المستر غوشن » هو أحد الوزراء السابقين الذى يحتمل جداً ان يعود الى الوزارة يوما ما(٣) اما «المستر غوشن» فبدلا من ان يسير دفة المفاوضات على عهدته كان القنصل العام الانجليزى يساعده

(١) التيمس في يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧٦
(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٣ سنة ١٨٧٦ ص١٦٢٦ و ص ١٦٢٧
(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧ و ٨

مساعدة فعلية اينما سار . وبالطبع لم يكن هذا الا تنفيذا للخطة التي تم الاتفاق عليها من قبل أي ان هذا التعضيد لم تكن له علاقة ما بمسألة « اللياقة » التي اشار اليها خطيب الحكومة .

وهنا بدأت سلسلة شائنة من المساومة من جهة والتهديد والوعيد من الجهة الاخرى اختتمت بمأساة غامضة كان اسماعيل باشا بطل الرواية فيها بينما المحرضون ظلوا محتجبين الى يومنا هذا لا يجرؤون على الظهور للناس في ثوبهم الحقيقي . فقد كان من المنتظر الا يطول امد مقاومة « اسماعيل باشا » لحملات « غوشن وجوبير » لان سلامة العرش كانت حتى الآن قائمة على ما بين حملة القراطيس الفرنسيين والانجليز من تنافس . أما وقد زال ذلك التنافس واتفق الطرفان فيما بينهما فلم يبق للخديو مناص من الاذعان لهما والنزول على ارادتهما .

وقد وقف الى جانبه « اسماعيل صديق باشا » أحد أصحابه الاقدمين وناظر المالية وكان معارضا فى اى اذعان من الخديو . وليس لنا من نعتمد عليه فى تعرف اخلاق ذلك الناظر سوى اصدقاء « المستر غوشن » وحملة الاسهم الذي وصفوه لنا بانه انموذج حي لطبقة الباشوات الشرقيين ، أى انه رجل قاس الضمير غليظ القلب عديم الامانة شديد التعصب وربما كانت اخلاق الباشا على النقيض مما رواه عنه اعداؤه الذين عارض مشروعاتهم الشيطانية السافلة ، وعلى كل حال فان خطته اذ ذاك كانت الخطة التي تقضي بها الوطنية الصحيحة . فقد كان يقول

بما ان مسألة الدين ستسوى بالاتفاق مع الدائنين مباشرة فمن الحمق الموافقة على تسوية اساسها ٧ في المائة وألح فى طلب تخفيض الفائدة الى ٥ فى المائة باعتبارها أقصى ماتستطيع ان تدفعه مصر دون ان تجر على نفسها الخراب . اما من حيث السماح بوضع مالية البلاد تحت المراقبة فمعناه الحقيقي وضع الادارة تحت المراقبة ولقد كان من رأيه ان ذلك العمل يعتبر الخطوة الاولى فى سبيل تسليم الوطن الى ايدى الاجانب وهى الخيانة العظمى بعينها . وفى الواقع لقد أنذر الخديو بانه اذا اقر تلك المادة من برنامج « غوشن(١) » - « جوبير » ثارت البلاد ثورة عامة وهناك مايحمل على اعتقاد ان المفتش ما كان ليحجم لحظة عن تنفيذ ذلك التهديد أو يتأخر عن بذل كل مافى وسعه لنجاح الثورة . وعلى ذلك أصبحت المسألة مفعمة بالخطر . وقد ارسل وقتئذ مراسل التيمس الاسكندرى الى صحيفته يقول « ينبغي الاعتراف بان المشروع الجديد يعتبر ضربة قاضية على سلطة الخديو المطلقة بل انه ينتقصها انتقاصاً بليغا ... لذلك نقول ان قبوله مشكوك فيه . ان الخديو لو ترك وشأنه لرأى بحكمته ... الا مفر من قبول المشروع . ولكن الفريق الذى طالما استفاد من استمرار القديم على قدمه ...قوى جدا ولزعيمه اسماعيل باشا المفتش ناظر المالية سلطان كبير على

---

(١) في البرقية التى نشرتها التيمس يوم ١٣ نوفمبر اتهمت شركة روتر المفتش بتهمة «الافتراء على الخديو والتقول عليه بأنه باع مصر للمسيحيين محاولا بذلك تهييج الشعور الدينى ضد الاجراءات التى اتخذها غوش وجوبير » . وقد أصبح من المألوف لدى محي الصيد فى الماء العكر من الاوربيين أن يتهموا بالتعصب الدينى كل شعب اسلامى يثور على مشروعاتهما الاستعبادية

الخديو » (١)

فلا غرو اذا اصبح ابعاد المفتش مسألة تكاد تكون بمثابة حياة أو موت لانصار « النظام الجديد » . وبهذه المناسبة كتب المراسل نفسه يقول « ان سقوطه — سواء كان بحق أو بغير حق — أصبح مرغوبا فيه ولعمري ليس ادعي الى انعاش بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الاشاعة التي رددت كثيراً عن سقوط المفتش »(٢)

وبعد عناء طويل تحققت الغاية المطلوبة . ذلك ان الخديو لعجزه من جهة عن مقاومة تهديدا المستر غوشن ولعدم قدرته من جهة اخرى على فصل المفتش بالطرق المعتادة لماله من النفوذ الكبير — دعاه للتنزه معه ذات يوم وهناك أوعز بقتله . وفي الحال طير مراسلو الصحف نبأ سقوط « ألد عدو للاصلاح » واخطر القنصل العام الحكومة الانجليزية بان (٣) « مساعي بعثة غوشن جوبير بعد أن لبثت عدة أيام في موقف يبعث على الارتياب من جراء دسائس ناظر المالية السابق قد خطت خطوات واسعات في طريق النجاح على أثر سقوط المفتش » ولم يقم في البرلمان من استهجن هذا الحادث المنكر كما أن الذين اقاموا أنفسهم بعد لكشف مساوىء الخديو لم يؤاخذوه على فعلته هذه أو يشيروا اليها وهم هم الذين لم تفتهم فرصة من الفرص للتشنيع على اى

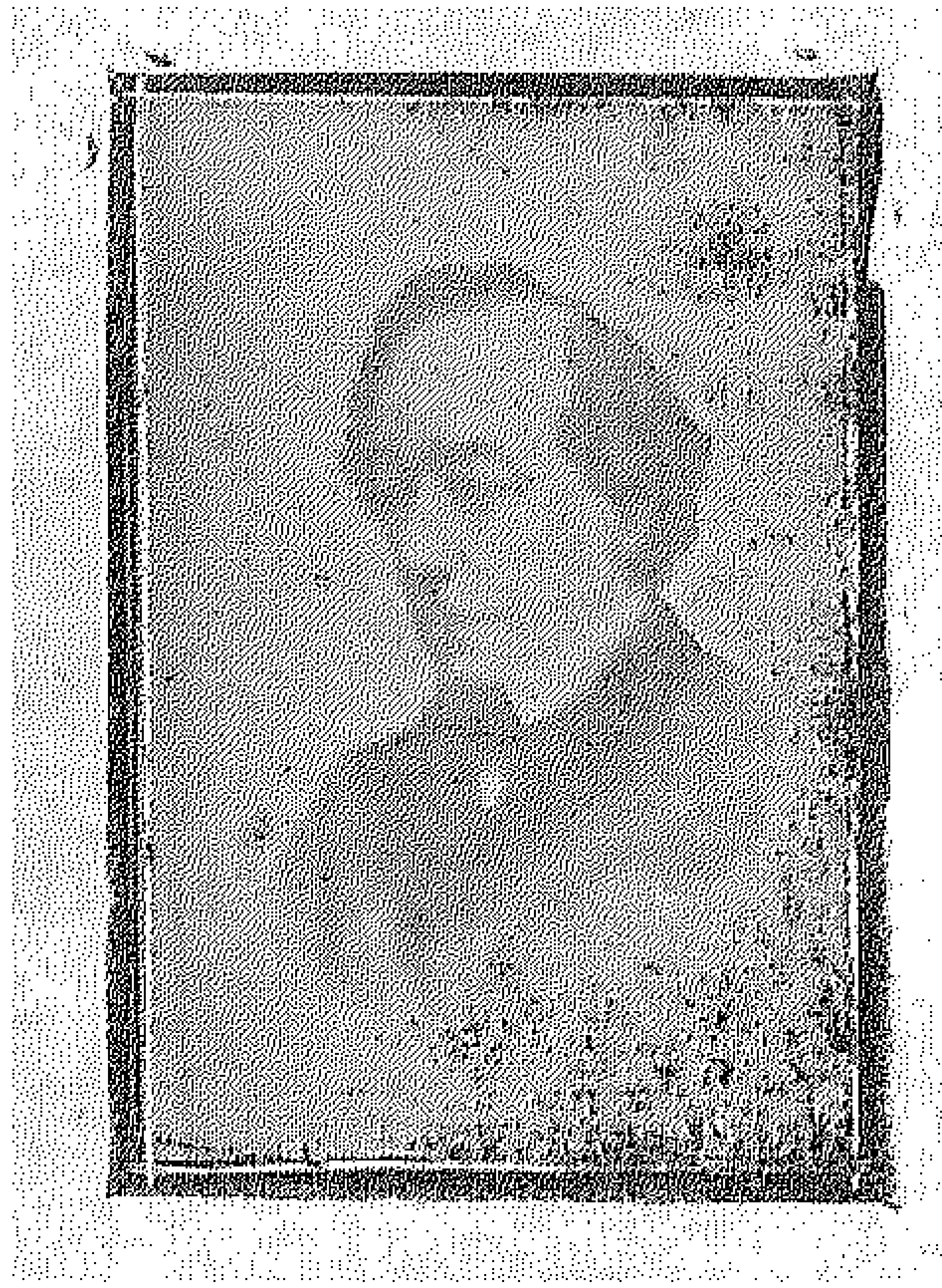
---

(١) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ ص ٢١

اعوجاج في خلقه مهما كان تافها . (١) بل كان الامر بالعكس فان تلك الانباء السارة ما كادت تصل بورصة الاسكندرية حتي ارتفعت الاسهم المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف . وكتب مراسل التيمس الى صحيفته بلهجة الفرح يقول (٢) « ان ابعاد المفتش يعتبرهنا بمثابة خاتمة نظام عتيق . . . فان الباشا كان زعيم الحزب الذى جعل ديدنه النظر بعين السخط الى ازدياد النفوذ الاوربى ومقاومة كل تقدم للمدنية في البلاد . . .

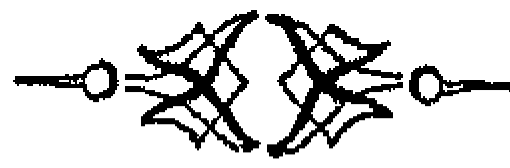


المستر دزرائيلى

فسقوطه ـ وهو الذى قالوا عنه انه وضع مشروعا معارضا يعتبر بشير النجاح » وفى الواقع لم يمض على الجناية اسبوع حتى ارسل الخديو الى «المستر غوشن» والمسيو «جوبير» يخبرهما بقبول مشروعهما(٣) واذ ذاك

(١) لم يشر اللورد كرومر فى كتابه الا اشارة واحدة الي هذه الحكاية
(٢) التيمس يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . خطاب مراسلها الاسكندرى
(٣) فى يوم ١٠ نوفمبر أمر الخديو بالقبض على المفتش وفى يوم ١٨ نوفمبر قبل مشروع غوشن جوبير رسميا

اصبحت « المدنية » حقيقة واقعة فى وادى النيل وهنا تبوأت انجلترا وفرنسا وفى مقدمتهما حملة القراطيس مقعد الظفر والفوز وفاتهم انهم لم يصلوا الى غايتهم الا بعد ان داسوا الجثة الهامدة وتلطخت ثيابهم بدمائها (١) ولعمرى لقد كانت هذه بداية ملاءمة لحكم قام على الارهاق وبالعنف تغلب في النهاية على كل المصاعب .



(١) ذكر المستر بلنت فى كتابه التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى ص ٣٩ نت ٤١ حكاية مقتل المفتش كما سمعها من السير ريفرز ولسن . والقصة كما رواها السير ريفرز تتلخص فى أن الخديو أمر بقتل المفتش خيفة أن يكشف للمستر غوشن والمسيو جوبير ما أتاه الخديو من ضروب الغش والتدليس والتلاعب فى الحسابات التى عرضها عليهما . ولكن السير ريفرز ولسن ليس بالرجل الذى ننتظر منه ان يروي الحكاية بلا تحيز فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التى عقدت للبحث عن السر فى اخفاق التسوية التى وضعها « المستر غوشن » و « المسيو جوبير » ومع أن السر كان ملموسا — لانه لا يمكن اى مملكة مهما كانت غنية أن تدفع ٦٦ فى المائة من دخلها السنوى لسداد ديونها — فان اللجنة حاولت تلمس سبب آخر فاخترعت عبارة التلاعب فى حسابات الخديو . ان أى انسان يكلف نفسه عناء مراجعة البراهين الموجودة أمامنا الآن سواء كانت رسمية أم غير رسمية لايجد مناصا من أن يشعر بأن القتل — ان لم يكن بايعاز مباشر من المموّلين فانه على الاقل نتيجة ضغطهم على الخديو . وان الايجاز المعيب الذى كتبت به البلاغات الرسمية الخاصة بهذه المسألة لامفر من ان يثير الشكوك في كنه تلك الفاجعة الغامضة . وقد علق الكولونيل تشارلس لونج على كتاب اللورد كرومر فى صحيفة « سندى ستار » التى تصدر فى وشنطون فقال « ان الكاتب — الكولونيل لونج — يعرف شخصيا أن اللورد ففيان (القنصل العام الانجليزى فى القاهرة) ارسل الى ولاة الامور في لندن تقريرا بتفاصيل الفاجعة » . فى مصر أما الشخص الذى عزا اليه اللورد ففيان الجريمة فقد رقى الى رتبة الفرسان وانعم عليه بلقب سير . ان الواجب يقضي بأن تعرف شخصية القاتل وهذا لا يكون الا بنشر تقرير اللورد ففيان

الفصل الثالث

« المالية العليا »

الآن وقد وصلنا الى هذه النقطة من روايتنا هذه يحسن بنا قبل مواصلة الحديث ان نلقي نظرة على حالة مصر الاقتصادية لنتمكن من معرفة « الاقدار » التي طوحت باسماعيل أولا ثم بمصر ثانيا الى الهلاك وسوء المنقلب .

وانا نثبت هنا ماخطه شاهد عيان رأى الحوادث عن كثب فى الوقت الذى ساء فيه حكم اسماعيل باشا (١) فقد قال : « تعتبر مصر مثالا باهراً للتقدم . فقد فاق تقدمها فى سبعين عاما تقدم كثير غيرها من الممالك فى خمسمائة عام » . وربما ادهش هذا القول اولئك الذين اعتادوا ان يقرنوا تاريخ تقدم تلك المملكة المنكودة الحظ بالاحتلال الانجليزي . ولكن أقوال هذا الشاهد عن حكم اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ ـ مهما كانت داعية الى الاستغراب ـ فانها كلها صحيحة بمعنى ان أعماله فى ذلك العهد جديرة بان تقارن بالفخار باعمال اسلافه . فالتاريخ يذكر (٢) مثلا انه بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ ـ أى فى خلال

(١) هـذا الشاهد هو نفسه مراسل التيمس الاسكندري ، التيمس يوم ٦ يناير سنة ١٨٧٤ . وقد اصبح فيما بعد الد عدو للخديو

(٢) راجع ما كتبه المسيو موهال في صحيفة «الكونتمبوري ريفيو عدد اكتوبر سنة ١٨٨٢ بعنوان «المالية المصرية» ص ٥٣١ . وما كتبه البارون فون مالورتى بعنوان «مصر والتدخل الاجنبي» ص ١٤٤ و ص ١٢٣ — ١٢٥ . وما كتبه المستر بيرد بعنوان « الارتباك المصرى » سنة ١٨٨٤ ص ٤٩ وتقرير المستر كيف فى عدة مواضيع .

اثني عشر عاما ـ تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للري يبلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكة الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا ومد من الاسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وانشيء من الجسور مالا يقل عن ٤٣٠ بما فيها « كوبري » قصر النيل الذى ظل أمداً طويلا يعتبر من خير جسور العالم واسست ميناء الاسكندرية وانشئت فيها وفي مصر وابورات المياه لسقاية الاهالى وبنيت أحواض السويس ونصب ١٥ فناراً و ٦٤ طاحونة لصنع السكر وتكريره وادخلت اصلاحات عظيمة فى الطرق العامة فى القاهرة وغيرها من المدن . ولقد حدثنا من يوثق بروايتهم من اهل الاحصاء (١) ان تلك الاعمال العمومية العظيمة وحدها بلغت نفقاتها ٦٤ مليون جنيه . وقد أمكن بسبب هذه الاصلاحات تحويل مليون وربع فدان من أرض بور الى أرض زراعية انتجت وقتذاك من الحاصلات ماقيمته ١١ مليون جنيه سنويا فى حين أن ايجارها لم يتجاوز ١٠٤٠٠٠٠ جنيه سنويا . فزادت بهذا مساحة الاراضى الزراعية فى مصر من ٤٫٠٥٢٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ ـ وهي آخر سنوات حكم سعيد الى ٥٫٤٢٥٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى السنة التى عزل فيها الخديو اسماعيل باشا . وليس هذا كل ماعمله اسماعيل بل ان الواردات زادت فى خلال المدة نفسها من ١٫٩٩١٫٠٠٠ جنيه الى ٥٫٤١٠٫٠٠٠ جنيه كما زادت الصادرات من

---

(١) راجع ما كتبه موهال ص ٥٢٩ وما بعدها

٤٫٤٥٤٫٠٠٠ جنيه الى ١٣٫٨١٠٫٠٠٠ جنيه . هـذا فضلا عن أن عدد الاهالى زاد من ٤٫٨٣٣٫٠٠٠ نسمة الى ٥٫٥١٨٫٠٠٠ نسمة . ولعمرى إن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد مازال الكتاب يصفونه زوراً وبهتاناً بعهد الفجور المالى (١)

على أن التقدم السريع كان محسوساً في جهات أخرى . فقد أدخلت على الادارة ـ كما حدثنا كاتب طائر الصيت خبير بأحوال مصر(٢) عدة اصلاحات «لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين » لان النظام الادارى المؤسس فى عهد محمد على أدخل عليه الآن تعديل كبير وطرأ عليه التحسين من عدة وجوه كما أن نظام الجمارك وضع على أساس جديد تحت اشراف نفر من خبراء الاوربيين . ثم ان مصلحة البريد التي كانت حتى الآن ملكا للافراد اشترتها الحكومة ووضعتها تحت ادارة موظف من موظفي ادارة عموم البريد في لندن . وفوق هـذا وذاك أدخل تعديل على النظام القضائى فقد أنشئت المحكمة المختلطة التي وضعت حداً لاعفاء الاجانب من طائلة العقاب فى كثير من الامور الواقعة فى دائرة القانون المدنى ثم استبدلت

(١) فى سنة ١٨٨٢ كتب « المستر ليون قنصل امريكا العام فى مصر فى ص ٣٦٢ من كتابه « مملكة الخديو » مانصه : « طالما قيل بطيش ورددت الالسن بطيش أيضا شفويا وكتابة ان الخديو اقترض نحو ٩٠ مليون جنيه لاشيء سوى بناء بضعة قصور من الخشب والطين ! وهى دعوى ظالمة وطائشة بقدر ماهى كاذبة ... فالحقيقة التى لانزاع فيها هى ان ماأدخل من التحسينات على المشروعات العامة التى ابتدأت وتمت فى مصر فى خلال الاثنى عشر عاما الماضية كانت فوق الوصف بل هى فوق ان تقارن بها مشروعات مملكة أخرى . »

(٢) هو المستر «ستانلى لين بول» فى كتابه «مصر» سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ وما بعدها .

العقوبات المنصوص عليها فى الشريعة الاسلامية بعقوبات القانون النظامى الاوربى (١) . ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التى اتخذت في ذلك العهد لالغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلهج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزانة المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالغائه الرق كان يأتى أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليد شعبه ومصالح الجمهور (كذا) (٢) أضف الى كل ماتقدم مساعى الحكومة لترقية التعليم (٣) ففي عهد سعيد باشا لم تزد ميزانية التعليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنويا ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هـذا عدا ما أضيف اليها فيما بعد من ايراد بعض الاراضي التى اشتريت ثانية من شركة قناة السويس بمبلغ ١٠ ملايين فرنك لجعل التعليم مجانا وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس (٤) . وفي ذلك العهد أيضا أسست لأول مرة ـ لا فى مصر فقط بل فى الامبراطورية العثمانية بأسرها ـ مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية فى بولاق وأضيف الى دار الكتب عدد

(١) راجع ما كتبه «مالورتى» ص ١٠٨ من كتابه السالف الذكر

(٢) هكذا قال « مالورتى » فى ص ١٠٨ من كتابه السابق . راجع أيضا محاضرة المستر فرانسيس كوب التى القاها فى « جمعية الفنون » ونشرتها « التيمس » فى يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ اذ قال « هناك عمل عظيم سيبقي خالداً الي الابد فى تاريخ حكمه اسماعيل باشا الا وهو القضاء على تجارة الرقيق فى بلاده »

(٣) كتب المستر ليون في كتابه السالف الذكر ص ١٦٠ يقول « لقـد كان التقدم فى التعليم والمعارف فى عهد اسماعيل باشا مما يستوقف الانظار اعجابا وسيبقى معدوداً كذلك فى كل بلاد العالم »

(٤) راجع أقوال مالورتي ص ١٠٤

من أنفس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . ولقد قيل ان مصر لم يكن بها فى سنة ١٨٦٣(١) سوى ١٨٥ مدرسة ابتدائية . ولكن لم يأت عام ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوى على مالايقل عن ١١١٫٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة وللمجالس البلدية . كما أنشئت أيضاً مدارس خاصة للجنود ـ لكل أورطة مدرسة . وقد أكدت لنا لجنة التعليم العسكرى في سنة ١٨٧٢ أنه لم يكن يوجد فى الجيش المصرى بأجمعه من الاميين سوى ٤٢ شخصاً فقط(٢)

ولعمرى ان الانسان ليكاد يداخله الريب في هذه الحقائق نظراً لما يعرفه عن ادارة اسماعيل باشا من الجهة الاخرى . ولكن ذلك لايمنع من كونها حقائق وقعت اعترف بها الصديق والعدو على السواء .

بل ان التيمس(٣) وهى ألد أعداء الخديو اعترفت ـ فى الوقت الذى طاب لها فيه الاعتراف ـ « بأن مصر تقدمت تقدماً مدهشا فى عهد اسماعيل باشا . . . فقد ضاعف موارد البلاد المادية الى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه ... كما أن السكك الحديدية والموانى وقناة السويس هي من صنع يده . زد على ذلك أنه سعى فى تحسين الزراعة

(١) راجع تقرير القنصل الانجليزى في اسكندرية سنة ١٨٧٧ ص ٣٠
(٢) راجع تقرير القنصل الانجليزى في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١
(٣) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك تقرير «كيف» ص ٢ اذ قال « ان التربة المصرية قد زادت قوة انتاجها زيادة عظيمة فى عهد خديوها الحاضر

بأن أدخل بذورا جديدة وطرقا حديثة و بذل كل جهد لاصلاح الادارة من الوجهة القانونية والتنفيذية »

وان من الاهمية بمكان ان نتذكر هذا المنحى الاصلاحي لحكم اسماعيل باشا اذ بواسطته نستطيع الوقوف على كنه الخراب الذي ساقه اليه اسرافه. المالى والحقيقة التى لامناص من الاعتراف بها هي أن الخديو مادام قد توسع فى تلك الاصلاحات فلا مناص له من أن يحاط بصعوبات مالية ولو لم تكن له وجوه أخرى لانفاق المال. ذلك أن أمثال هذه الاصلاحات سواء اكانت مادية أم أدبية تحتاج بطبيعتها الى زمن طويل قبل ان تثمر الثمرة المرجوة منها ، لهذا كان من الخرق فى الرأى ان ينفق الخديو فى اقل من ثلاثة عشر عاما مايقرب من ٥٠ مليون جنيه على هذه المشروعات العامة وحدها التى لم يكن ينتظر جنى ثمارها الا فى الاجيال المقبلة . والى هذا أشار « المستر كيف » بحق فى تقريره (١) اذ قال : « ان مصر يمكن ان يقال انها فى دور الانتقال . لهذا هي تعاني من مساوىء النظام الذى استدبرته بقدر ماتعانى من مساوىء النظام الذى استقبلته . انها مصابة بالجهل والمواربة والتبذير والاسراف وهى صفات اشتهر بها الشرق (كذا) ... وهى فى الوقت نفسه تعانى من الاسراف الهائل الذى نشأ عن التعجل في تقليد المدنية الغربية (هذه الملاحظة الاخيرة ليست من عند المستر كيف بل من

١ تقرير « كيف » ٥ ص ١

عند المؤلف) وان الملاحظة الاخيرة لحقيقة لاريب فيها . فان «اسماعيل باشا» كما حدثنا السير «صامويل بيكر»(١) حاول فى وقت قصير اتمام مشروعات كان اتمامها يستغرق سنين عديدة من الصبر والتؤدة» . فلا غرو اذا رأينا المصاعب المالية تغمر مصر بعد أن أصبح هذا الرأسمال الكبير عاطلا وليس فى خزائنها احتياطي ما .

على أن هذه المصاعب لا ينبغي المبالغة فيها أو اخراجها عن حدودها . «فالمستر كيف» نفسه يعترف بأن عجلة الخديو وعدم اكتراثه فى سبيل اتمام مشروعاته هو خطأ «لم يقتصر على مصر وحدها بل شاركتها فيه الممالك الجديدة الاخرى» وقد ضرب المثل «بالولايات المتحدة» «وكندا» ثم قال بصراحة مانصه . «قد لا يوجد فى مصر بأسرها ما يقرب من التبذير المروع الذى صحب ادخال السكك الحديدية فى انجلترا» وهناك شهود عيان آخرون يميلون الى النظر الى ادارة الخديو لمالية مصر بعين الرأفة واللين . فقد قال أحدهم (٢) مانصه «مهما كانت متاعب مصر المالية المؤقتة فانها لم تؤثر مطلقا فى هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم تزد فى زمن من الازمان الحديثة كزيادتها فى عهد اسماعيل باشا كما ان حركتها التجارية لم تكن انشط مما هى عليه الآن

١ راجع «الفورتنتلى ريفيو» عدد نوفمبر سنة ١٨٨٢ ص٥٣٧ بعنوان «اصلاح مصر»

٢ راجع ماقاله المستر ماكوان عضو البرلمان فى كتابه «مصر كما هى» سنة ١٨٧٧ ص ١٧٤ . كذلك راجع ماقاله «المسيو ليون» فى الكتاب السالف الذكر فى الفصل التاسع عشر اذ دحض الفرية التى ذاعت وقتئذ من ان مصر كانت على حافة الافلاس .

وحسبك ان الفائدة على ثمن اسهم الموحد تبلغ ١٤ في المائة . وحدثنا ايضاً «المستر (الذى أصبح فيما بعد السير) جون فاولر » مهندس الخديو الاستشارى العليم بالشؤون المصرية قال (١) « انفقت مصر فى خلال العشرة الاعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من اسباب ترقيها السريعة ووضعت الاساس لسعادتها فى المستقبل ... وقد يقال ان هذه المشروعات تمت فى وقت اقصر مما كانت تسمح به مالية البلاد. وهو مايسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس فى استطاعة أحد ان ينكر انها كانت ضرورية للتقدم الوطنى». وهاهو آخرهم «السير صامويل بيكر» يشهد (٢) «بان الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤و١٨٧٨ احدث تغييراً مدهشاً لاعيب فيه الا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه كان على كل حال تغييراً فى سبيل التقدم وقد بذر بواسطته بذور العظمة المقبلة » .

وبالاختصار« كانت عجلة الخديو وتجاهله حالة الخزانة» عند القيام بهذه التحسينات العظيمة من داوعى الاسف ولكن لا يمكن بحال ما ان يقال انهما وحدهما سبباً الخراب المالى المروع الذى دفع «اسماعيل باشا» الى اعلان الافلاس بل ينبغى تقصى سبب ذلك الخراب فيما سماه «المستر كيف » بحق « جهل الشرق ومواربته وتبذيره واسرافه » .

ولقد انتهز الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهبوا فى نقد

(١) راجع خطابه للتيمس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥
(٢) راجع كتابه « اصلاح مصر » ص ٥٣٩

تلك الصفات التي عرفت عن الشرق ولكن أليس من المدهش انهم سكتوا عن الجشع الغربي فلم يذكروه الا عرضا ؟

ان طمع الخديو وتردده واعمال السفالة التي اتاها الممولون الاوربيون سارت جنبا الى جنب فى احداث الخراب الذي ذهبت مصر ضحية له بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما والقاء المسئولية كلها على الخديو وحده تعتبر انتهاكا لحرمة التاريخ .

ان العدل ليقضي بان نقرر هذه الحقيقة التي لاريب فيها وهي ان مصر ـ وان كانت في آخر عام ١٨٧٥ اصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون جنيه ـ عدا الديون السائرة ـ الا ان المبلغ الحقيقي الذي وصل خزانتها لم يتجاوز الـ ٤٤ مليون جنيه . اما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد طريقا الى جيوب اصحاب القروض واعوانهم اما بصفة سمسرة او كمكافأة اوغير ذلك من النفقات الكمالية(١) وقد ترتب على هذا ان المبلغ الذي تعين على الخزانة دفعه سنويا بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ فقط ٧ فى المائة أو ٨ فى المائة وهى الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل ـ بل بلغ فى الواقع الى ضعفين أو ثلاثة اضعاف ذلك . اى ان المسألة اصبحت مسألة لصوصية ونهب مالى لانظير له اللهم الا فيما حدث فى تركيا . وكأنما تآمرت « المالية العليا » فى لندن وباريس رسميا على سلب الخديو، اذ مالبثنا ان رأينا المصارف الزائفة ذوات الاسماء الطنانة كمصرف

---

١ راجع تقرير « كيف » ص ٧ . وقد ذكر « موطال » فى الفصل الاول من كتابه ان مجموع القروض التي اقترضتها مصر منذ سنة ١٧٦٢ لم تزد عن ٥٠ مليون جنيه ونصف».

« الانجلو ايجبسيان » تنشأ بغتة في جنح الظلام لا لسبب سوى اغراء الخديو بعقد قروض جديدة بفوائد فاحشة.

ولعل اصدق مثل لذلك التلاعب المروع القرض الاخير وقدره ٢٨ مليون جنيه الذى عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائرة(١). فقد جعل مقداره الاسمى ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ في المائة و١ في المائة الاستهلاك. ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٧ و ٢٠ مليون جنيه واحتفظ بالباقي وهو يقرب من ١٢ مليون جنيه كضمان ضد الطوارىء وليت البنك اكتفى بذلك بل انه بعد التهديد والوعيد ارغم الخديو على قبول ماقيمته ٩ ملايين من سندات دينه السائر بسعر ٩٣ للسهم مع ان ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ وهو مادفعه البنك فعلا عند شراء تلك الاسهم !! فلا غرو اذا قام بين الانجليز من يغار على سمعة بلاده فيكتب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه (٢) « ان هذا الدور الذى لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالانجليزى الصميم أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يخفي رأسه فراراً من العار عند ما يعلم أن مواطنيه كان لهم ضلع في مثل هذه الاعمال الشائنة التي جرت على ملايين عديدة من البشر بؤساً وشقاء لا نظير لهما »

فهذه الوسائل الغريبة التي لجأت اليها المالية الحديثة هى السبب

---

(١) تقرير « كيف » ص ٨

(٢) راجع ما كتبته « مجلة فريزر » عدد يناير سنة ١٨٧٦ ص ١٢ بعنوان « تركيا ومصر والمسألة الشرقية »

الاول في الحالة التعيسة التي وجدت مصر نفسها فيها رغما من التقدم العظيم الذى تقدمته فى خلال الاعوام الثلاثة عشر التى سلفت مباشرة ورغما مما كان ينتظر لها من الخير العميم فى المستقبل . وهذا هو عين ما اعترف به «المستر كيف» نفسه إذ قال(١) «ان هذه الاحصاءات — عن الواردات والصادرات والتعليم وغير ذلك — تدل على أن مصر فى عهد خديوها الحالى خطت فى سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات ولكن موقفها المالى الحاضر برغم هذا التقدم الباهر ... مفعم بالخطر . فالمصروفات وان كانت باهظة — إلا أنها لاتؤدي وحدها الى الازمة الحاضرة التي يمكن أن يقال انها لم تنشأ الا عن شروط القروض الفادحة التى كان معظمها خارجاً عن طوق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة »

وانا لنتقدم متطوعين لاولئك الذين يحاولون زوراً وبهتاناً أن يفهموا العالم ان أعمال اسماعيل وحدها كانت سبب ما حاق بمصر من الخراب والدمار بهذه الشهادة التى فاه بها رجل لم يعرف بصداقته للخديو فقد قال ان مصر فى عهد الخديو لم تخط فقط فى سبيل التقدم خطوات واسعة فى عدة جهات بل ان متاعبها الموقتة — مهما كانت عديدة — « لم تنشأ الا عن الشروط الفادحة » التى أرغمه جماعة الماليين على قبولها . وبالطبع لاينبغى أن يستنتج الانسان من أقوالنا هذه اننا

(١) تقرير « المستر كيف » ص ٦

نتجاوز عن العجلة غير المحمودة التي سمح بها الخديو لاولئك الافاعي أن ينسابوا فى تلك البلاد المنكودة الحظ التي كان خديويا عليها، واننا لشديدو العطف على الشعب المصرى الذى لا يذكر اسم ذلك الخديو حتى الآن الا مقرونا بالسباب واللعنات ولكن ثمت فارقا عظيما بين أن يعتبره المصريون سبب بلواهم وبين أن يصمه الماليون وأعوانهم بتلك التهمة وهم يعلمون أنهـا أفك بين . « انهم يعرفون جيد المعرفة أنهم هم أنفسهـم الذين وضعوا مصر على حافة الخراب ـ هم « الافاقيون المحتالون » كما وصفهم أحد كبار الثقات الماليين (١) ـ « الذين جعلوا أصابعهم فى آذانهم حتى لا يصل اليها أنين المصريين البائسين » .

ولم يكن هؤلاء وحدهم الافاقيين المحتالين الذين جعلوا حرفتهم الاتجار بضعف اسماعيل باشا بل وجد الى جانبهم المقاولون الذين باعوه سلعهم أو تعهدوا بالقيام بمشروعات الاصلاح التى ابتكرها فى مقابل أثمان باهظة كانت حرية بالقضاء على سمعتهم فى أوربا . فمثلا زادت نفقات بناء ميناء الاسكندرية بمقدار ٨٠ فى المائة عن نفقاتها الحقيقية، كما ان بناء السكة الحديدية بلغ اربعة اضعاف النفقات الاصلية وقس على ذلك

(١) هو المستر ا . ج. ولسون . راجع مقالته « موقف مصر المالي » فى « مجلة فريزر » عدد يونيه سنة ١٨٧٦ ص ٨٠٦

الذين بنوا مصانع تكرير السكر ووابورات المياه (١) الخ الخ .

فمعظم مستشارى الخديو الفنيين وغيرهم ماعدا القليلين منهم ـ كانوا مأجورين أو انهم أخذوا الرشاوى أحيانا من نوع خاص من المرابين طاوعتهم ضمائرهم فضلا عن كل ماتقدم على تكوين عصبة لارغام الخديو على قبول شروطهم الجائرة . بل أن نفس الحكم الشهير الذى أصدره نابليون الثالث فى النزاع الذى قام بين الخديو وشركة قناة السويس يصح ضمه الى اعمال اولئك المقاولين الاوربيين . فقد كان حفر تلك القناة من أشأم المشروعات التى سببت لمصر كثيراً من المتاعب المالية والاقتصادية واشدها خطراً عليها . ففضلا عن أن حفرها كان عديم الفائدة بتاتا لمصر ـ نظراً لموقعها الجغرافي فى ركن سحيق من اركان البلاد يفصله عن المنطقة الزراعية لسان صغير من الارض فقد أضرتها ضرراً بليغاً بطريق مباشر اذ حولت تجارتها «الترانسيت» عن مجراها القديم طريق اسكندرية الى طريق السويس (٢) . وقد تظل الوسائل التى تمكن بها المسيو دى ليسبس من اقناع سعيد باشا بالموافقه على

---

(١) راجع كتاب « موطال » ص ٥٢٩ وما بعدها ومما يبعث على الدهشة والاستغراب ان حيل أولئك المقاولين والبنائين اتخذت في كثير من الاحايين دليلا على «اسراف» اسماعيل باشا » فقد حمل « المستر ادوارد ديسى » فى مقال مشهور نشرته « مجلةالقرن التاسع عشر » في ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « الخديو ومصر » حملة شعواء على الخديو بمناسبة موافقته على ١٣ مليون جنيه لمد السكة الحديدية فى حين أن نفقاتها في الواقع كما قدرها جنابه لم تتجاوز ٣ مليون جنية فقط ولكن «المستر ماك اوين » فى العدد التاسع من المجلة نفسها رد على الكاتب فقال « ربما ظن المستر ديسى المبلغ المذكور باهظا ولكن مصر ليست المملكة الوحيدة التي زادت نفقات سككها الحديدية عن النفقات الحقيقية » .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٨٤ .

ذلك المشروع المشئوم سرا غامضا الى الابد ولكن اكثر غموضا من هذا هو كيف وافق «سعيد باشا» على تقديم ٢٠٫٠٠٠ من عمال السخرة لاجراء عملية الحفر فى مقابل هذا المبلغ الزهيد وهو ١٥ فى المائة من صافي ارباح الشركة بعد دفع الحصص القانونية .

ويكفى للتدليل على فساد الاتفاق المعقود بين سعيد باشا والشركة ان نقول ان «اسماعيل باشا» ما كاد يتبوأ الاريكة الخديوية حتي الغى هذه المادة مع مادتين أخريين جائرتين تقضيان باعطاء الشركة منطقة عريضة من الارض على جانبي القناة وتخويلها حق حفر قناة من الماء العذب بلا أجر أو مقابل . ففى النزاع الذى شجر اذ ذاك بين الخديو وبين الشركة حكم «نابليون الثالث» على «اسماعيل باشا» بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٣٦٠٠٠٠ جنيه بمثابة تعويضات (١) فهذا الحكم ولو انه احدث استياء شديداً وقتئذ لم يكن سوى حلقة من سلسلة النهب والسلب التى طوقت بها أوربا المتنورة الصالحة جيد مصر .

فبكشف الستار عن مثل هذا التلاعب وغيره مما يعجز الحصر ولا يقل عنه خسة ودناءة تتضح للناس — حقيقة الحملة التى بدأها حملة القراطيس الانجليز والفرنسيون وثابروا عليها بتوفيق ونجاح . والى هذا يشير البارون «فون مالورتى» بتهكم اذ قال(٢) «مادام لدى الخديو مايقدمه

---

(١) راجع ما كتبه « المستر ماكوان » فى كتابه ص ٨٩
(٢) راجع كتابه ص ١٣١ و ص ١٣٢

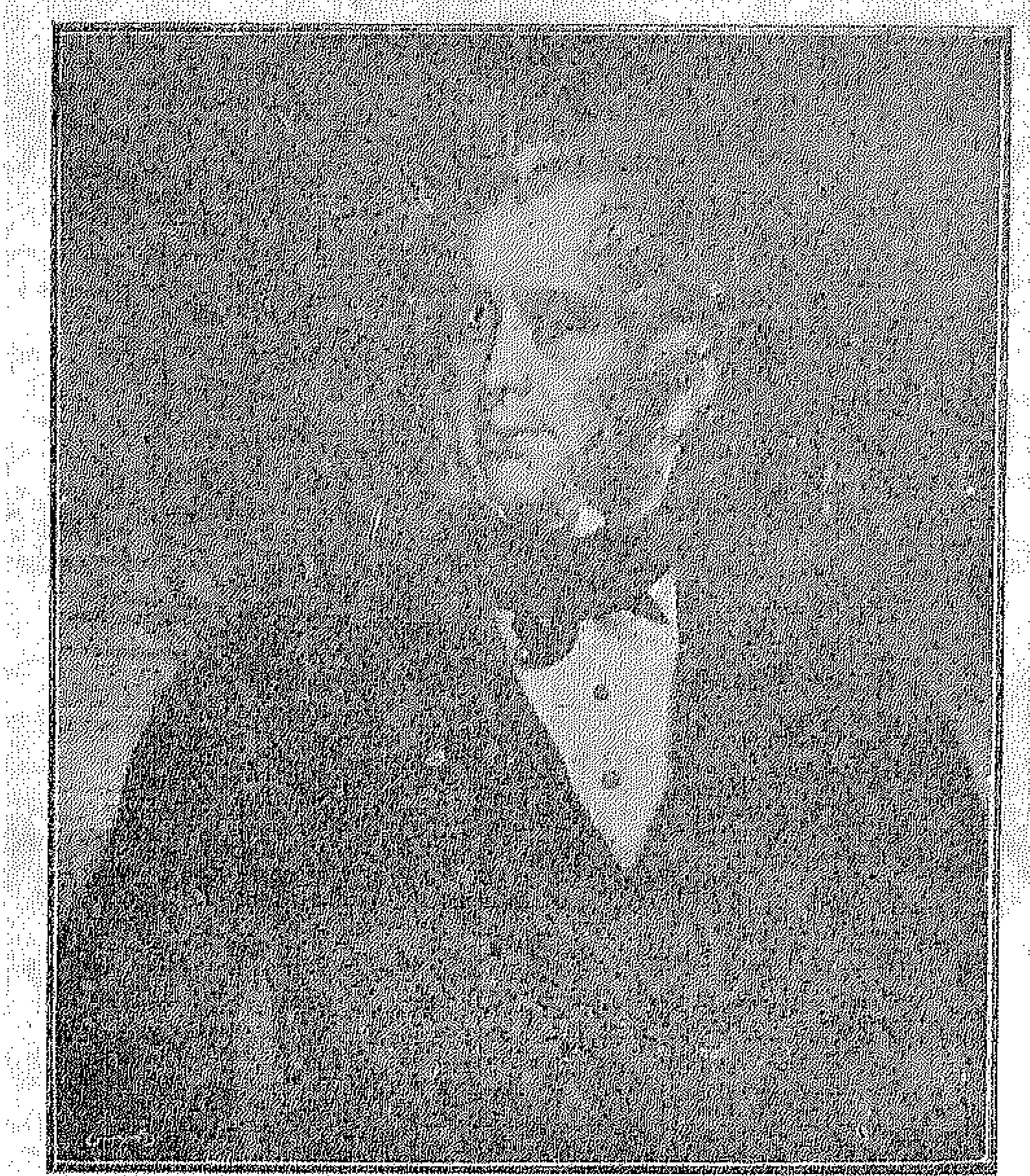
من الضمانات تبقى الغرف الخلفية فى الوزارات غاصة بجماعة الماليين وكلهم على استعداد لاقراضه الملايين العديدة بفوائد فاحشة يعاقب عليها قانون بلادهم .... لكنهم بقدر ما كانوا متزلفين متملقين له حبا فى الاستفادة منه اصبحوا مهددين وقحين شأن الدائن حيال مدينه المفلس. ولو كانت هذه الديون الفادحة خاصة بشخص عادى لاجتمعت محكمة من المحاكم وخفضتها الى المستوى المعقول ». وقد رأينا « المستر كيف » نفسه يشير فى تقريره الى ماعسي ان يتخذه الخديو من الاجراءات اذا عجز عن تسديد المبالغ التى اقرضه اياها دائنوه بتلك الفوائد الفاحشة . فقد قال(١) « ان مصر في استطاعتها تحمل ديونها الحاضرة بأسرها بفائدة معقولة ولكنها لاتستطيع ان تستمر على تجديد ديون سائرة بفائدة ٢٥ فى المائة وعقد قروض جديدة بفائدة ١٢ و ١٣ فى المائة لتسديد تلك الزيادات المضافة الى ديونها وهى التى لم تعد على الخزانة المصرية بمليم واحد » . أو بمعنى آخر كان يتعين على الخديو ــ في رأى « المستر كيف » ــ ان لا يعترف بتلك الديون الكمالية التى ارغم على الاعتراف بها بحجة الضمانة ضد الطوارىء وأن يخفض الفائدة الى الرقم الذى تتحمله موارد البلاد.(٢) وربما جاء عمله هذا مطابقاً لما كان يتوقعه الدائنون انفسهم بينما كان فى الوقت نفسه يضمن مصالحهم المشروعة فى المستقبل . ولا ريب فى ان

---

(١) راجع ما كتبه سابقاً ص ٢٣

(٢) كانت « التيمس » نفسها ميالة الي هذا الرأى كما تدل على ذلك افتتاحيتها يوم ٥ ابريل سنة ١٨٧٦

الخديو كان يجد نفسه اما عاجلا أو آجلا مسوقا الى اتباع هذا الطريق وبذلك ينقذ مصر من العبء الثقيل الذي استنزف ثروتها وقضى بعد سنوات قليلة قضاء مبرما على كل ما عمل من قبل من اعمال الاصلاح والتحسين العظيمة وكانت نتيجته ايقاع البلاد في الفوضى المالية

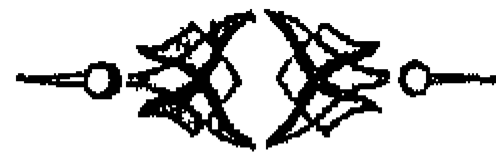


اللورد بالمرستون

والادارية . ولكن دائنيه كانوا أكثر حرصاً وتيقظاً منه فان الاشخاص الذين عوضوا انفسهم مقدما في الماضي بخصم ما شاء لهم خصمه من القروض في مقابل الخساره المحتملة أقاموا الدنيا وأقعدوها الآن ليحولوا بين الخديو وبين تخفيض بعض ديونه . والى هذه الضجة اشارت مجلة

ادنبرج بعد عزل الخديو بثمانية عشر شهراً اذ قالت (١) «ان الخديو لم يستمرىء ذلك المرعى الوخيم وينهج تلك الخطة الا بمساعدة نفر يمشون الآن فى اوربا مشية الفخار والخيلاء يلعنونه بعد أن امتلأت بطونهم من مختلف موائده ولقد كان رسل الوقار هؤلاء يتسكعون يوميا على أبواب الوزارات فى لندن وباريس طول عام ١٨٧٦ طالبين الى الحكومتين التدخل لمصلحتهم وهم الذين لم ينكشف لهم مساوىء قاصرهم (الخديو) الا لما وقف دفع الكوبونات ذوات الفوائد الفاحشة التى لو كانت فى انجلترا لعدها الجمهور من الفضائح الشائنة» .

ولقد رأينا كيف كللت بالنجاح مجهودات رسل الوقار الذين لا مندوحة لنا عن ان نضم اليهم جماعة المدافعين عنهم . فلننظر الآن ماذا كانت نتيجة مساعيهم .



(١) راجع مقالها بعنوان « مصر المقيدة وغير المقيدة » فى عدد ابريل سنة ١٨٨١ ص ٣٤٥

الفصل الرابع

حملة الاسهم فى ميدان العمل

ان الفترة التى تخللت اصدار الامر العالى الخاص « بجوبير ـ غوشن » وتشكيل الوزارة الاوربية فى أغسطس سنة ١٨٧٨، وقدرها اثنان وعشرون شهرا ـ هى التى تصح ان توصف بحق بالمراقبة الثنائية الاولى أو بالمراقبة الثنائية المالية . فهي فى الواقع تمثل الفتره التى انتقلت فيها شؤون الادارة المصرية الي ايدى موظفين أجانب لم يتحرجوا من العمل جهرة لمصلحة حملة الاسهم ولو انهم كانوا بالاسم فى خدمة الخديو .وقد قلنا فيما سبق ان الحالة الجديدة هي نتيجة امتناع الحكومة عن مواصلة مشروعاتها السياسية مؤقتاً واطلاقها ايدى حملة الاسهم للوصول مع زملائهم الفرنسيين الى وضع اتفاق لتوحيد العمل فى وادى النيل .

وقد كان من أثر هذا الحياد المتفق عليه ان استمرت الحكومة تغض نظرها عن الاتفاق الجديد وتعده من قبيل الاتفاقات الخاصة .فلم تشأ تعيين مندوب لصندوق الدين أو لمنصب المراقب العام الانجليزى . بل انها أكدت لحزب المعارضين انها لن تسمح لأى موظف انجليزى ان يتبوأ مقعده فى خدمة الخديو الا بعد تقديم استقالته من خدمة

الحكومة الانجليزية . (١) ولقد أوفت الحكومة بتعهدها فقط فيما يختص «بالمستر رومين» القاضي الاسبق في جيش الهند الذي دعاه «المستر غوشن» ليكون مراقبا ماالدخل بجانب «البارون دي مالاري» الذي عينه الفرنسيون لمراقبة الخرج . ولكنها حنثت فيما يختص «بالمستر جير الدفتز جيرالد» أحد موظفي ادارة المالية الهندية — دعاه «المستر غوشن» ليكون وكيلا للمراقب العام في وزاره المالية المصرية واكتفت باعطائه اجازة لمدة سنة (٢) هذا فضلا عن انها لم تفكر حتي في ان تحيل على الاستيداع الماجور بارنج (الذي أصبح فيما بعد اللورد كرومر) وهو الذي قبل في نفس الوقت نفسة من «المستر غوشن» منصب المندوب الانجليزي لصندوق الدين بمرتب سنوى قدره ٣٠٠٠ جنيه يدفعه الخديو . ومن هذا يتبين ان خطة الحياد التي وضعتها لنفسها حكومة بريطانيا في ذلك العهد كانت حملا ثقيلا على شهواتها الاستعمارية .

ودخل النظام الجديد في دور التنفيذ ابتداء من آخر سنة ١٨٧٦ . وما هي الا أيام حتى قام الدليل على كفاءته فان «كوبون» يناير دفع في ميعاده المقرر . بل ان القسط كان جاهزاً قبل حلول ميعاده رغما من الكساد العام في الاسواق التجارية والصناعية ومن حالة البؤس العام التي كان الفلاحون يرزحون تحتها على ان هذه المعجزة لم تحدث الا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١
(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

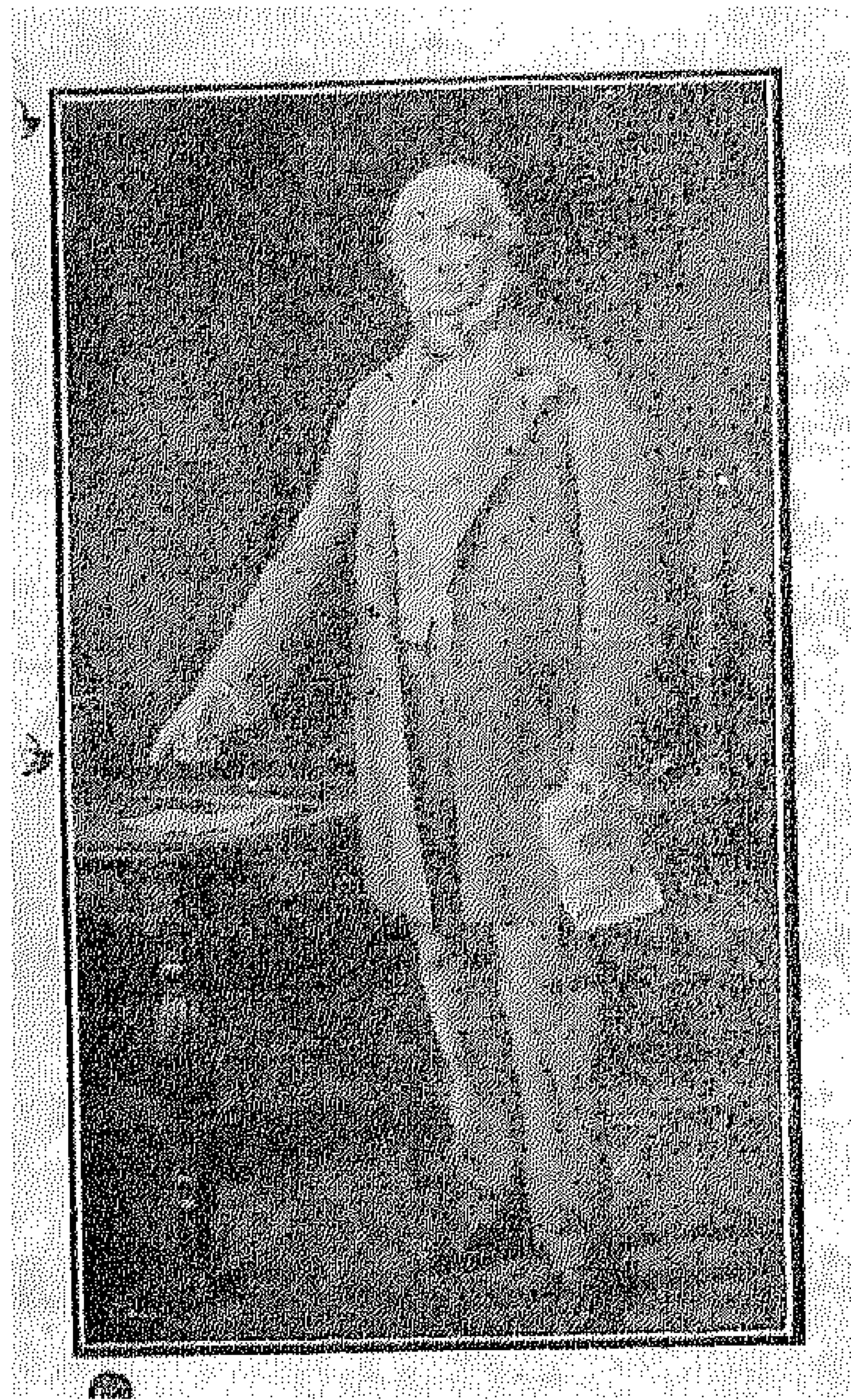
بطريقة بسيطة :. فان مصروفات البلاط والحريم الكمالية لم تخفض الى أدنى حد فحسب بل اجل دفع مرتبات معظم موظفى الحكومة وحل جزء من الجيش . ولما تبين ان تلك الموارد لم تكف للحصول على المال اللازم اقتضي الامر الالتجاء الى « الكرباج » لحمل الفلاحين على تقديم ماعندهم من الاموال . والى هذا اشار احد الكتاب المعاصرين النزيهين اذ قال(١) «جبيت الضرائب بصرامة متناهية وقد اجمعت الانباء الواردة من داخل البلاد على توقع جباية ضرائب العام الجديد قبل عام من موعد حلولها» واحسب ان من المخجل ان نذكر ان هذا الكاتب نفسه كتب قبل ذلك التاريخ بشهرين اثنين فقط معرضاً بمجهودات «المستر غوشن» فقال(٢) «منذ زمن وقر في اذهان فريق كبير هنا وفى لندن ان مصر لاتستطيع ان تدفع سوى ٥ فى المائة فقط . وعندى ان اعفاءها من هذا الجزء الكبير من ديونها يعتبر اثما عظيما فى حق الآداب العامة والسياسة العامة ... ان المبلغ المطلوب سيسدده الفلاحون بصدر رحب بل سيبقى بعد تسديدة مبلغ كاف لمساعدة الزراع على شراء الاسمدة لاراضيهم » . وان الانسان ليستطيع ان يصور لنفسه الصدر الرحب الذى دفع به الفلاحون ضرائبهم قبل حلول مواعيدها بعام كما يمكنه ان يقدر الكسب الذى اكتسبته « الآداب العامة »

---

(١) راجع ماكتبه مراسل « التيمس » الاسكندرى يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٧٧
(٢) راجع رسالته الى « التيمس » يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أو « السياسة العامة » باقتطاع ارزاق اولئك المساكين واعناتهم حتى يدفعوا « الكوبون » .

ولقد تجلت هذه الروح نفسها فى ادارة المالية عام ١٨٧٧ . فللحصول على « كوبون » يوليه اقتضى الامر الالتجاء الى عدة وسائل بارعة . فمن



المستر غلادستون

ذلك اعطاؤهم لشركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ القبور المصرية القديمة مخازن للفوسفات وكذلك اعطائهم امتياز استغلال آبار الزيت الموجودة فى الاسماعيلية ثم رفعهم رسوم الكمرك فى الاسكندرية بمقدار ١٠٠ فى المائة وزيادة أجور الشحن بالسكة الحديدية بهذه النسبة أيضاً وغير ذلك . ولقد اقترح أيضاً أن يصرح لشخص يدعى

« المسيو بلانــ » المعروف فى أندية مونا كو و هو مبرج بانشاء دور للمقامرة وأخرى للطرب وهلم جرا ولكن المشروع أخفق لعدم اتفاق الفريقين (١) على أنه لما حل موعد دفع « كوبون » يولية تبين أن هناك عجزاً رغما من كل المجهودات السالفة . وكان السبب أن الواردات على كمرك الاسكندرية قلت كثيراً بعد رفع التعريفة الكمركية كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً فاحشاً لتحول جزء كبير منها الى طريق النيل(٢) . فترتب على ذلك أن انتزع القوم من فلاحى المديريات المختصة بأداء الدين محاصيلهم « بحجة المتأخر عليهم » — مع أن الضرائب دفعت قبل ميعادها بسنتين ثم باعوا هذه المحاصيل لشركة انجليزية تسمى شركة هويتورث بمبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه(٣) . وقد كتب مراسل التيمس يشير الى ذلك فقال(٤) « ان هذا هذا المحصول يشتمل قبل كل شىء على ضرائب عشرية سبق أن دفعها الفلاحون . واذا ما استعرض الانسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة وأصبحوا لا يجدون من الزاد الا ما دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى اخصاصهم الحقيرة — وهم يعملون صباح مساء لملء

---

(١) راجع مانشرته « التيمس » من الخطابات التى ارسلت لها من اسكندرية فى يومى ٣ مارس و١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ .
(٢) راجع محاضرة « المستر فرانسس كوب » فى عدد « التيمس » بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨
(٣) « التيمس » فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٨
(٤) راجع «التيمس» فى ٢٧ يونية سنة ١٨٧٧

جيوب الدائنين ـ نقول اذا استعرض كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون فى موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار » . وعبثاً حاول الخديو اقناع الدائنين باستحالة دفع الكوبون وتوسل الى المراقبين الا يلقيا بالبلاد الى هاوية الخراب بذلك الابتزاز والاغتصاب[١] ولكن الموظفين الاوربيين وهم الذين «لا يعنيهم الا أداء الواجب بقدر الاستطاعة شأن أشراف الرجال » [٢] أصموا آذانهم عن سماع أى رجاء . ومن ثم دفع الكوبون بتمامه . والى هذا العمل أشار القنصل الانجليزي العام وقتذاك بقوله [٣] . « لقد دفعت مصر فى خلال ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه . وهي شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد . ولكنى أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها قسراً وجباية الضرائب مقدماً قبل مواعيدها . هذا فضلا عن ان مرتبات الموظفين الوطنيين التى يعد دفعها بانتظام شرطا اساسيا لحسن الادارة قد اجل دفعها لسداد الكوبون وبهذا تكدس ما للمستخدمين من متأخرات . بل ان مراسل التيمس [٤]

---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢و٧٣ .

(٢) في المجلد الاول من « مصر الحديثة » ص ٢٤ تفنى « اللورد كرومر » بمجهوده ومجهود زملائه أذ قال « ولا ادعي صفات خاصة للموظفين الاوربيين الذين هبطوا مصر حوالي ذلك الوقت . . ولكن كانت لنا جميعا صفات مشتركة . فقد كنا جميعاً امناء مخلصين . . واعتزمنا القيام بالواجب الى اقصي مافى استطاعتنا »

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢و٧٣ .

(٤) « التيمس » فى ٢١ يوليه سنة ١٨٧٧

الذي كان شديد التفاؤل بالرغم من احتجاجات «اسماعيل شاصديق» رأى نفسه مضطراً لان يحذر «المستر رومين» «الا ينسى الفلاحين فى غيرته علي مصالح الدائنين والا رأى نفسه يوماً ماقد جاوز حدود قدرة البلاد علي الانتاج».

فترتب على هذه الخطة المالية التي بلغت المثل الاعلى في «المهارة والانسانية» ان شلت ادارة البلاد باسرها في خريف هذه السنة نفسها أى قبل مرور عام واحد على اتفاقية «غوشن جوبير». وفى سنة ١٨٧٧ بعث «المستر فيفان» الى حكومته يخبرها (١)، «بأن الخزانة اصبحت خاوية علي عروشها . وان مرتبات الجنود وموظفى الحكومة لم تدفع منذ اشهر وان البؤس والشقاء قد ضربا اطنابهما بين الاخيرين وان ادارة البلاد باسرها اصبحت مشلولة».

وقد ذهب من الايراد العام وقدره ٠٠٠ر٥٤٣ر٩ جنيه فى سنة ١٨٧٧ مالا يقل عن ٠٠٠ر٤٧٣ر٧ جنيه الى ايدى الدائنين فلم يبق بعد خصم الجزية السنوية لتركيا وفوائد اسهم قناة السويس الاما يقرب من مليون واحد من الجنيهات لادارة شؤون البلاد (٢). وما وافى يوم ١٥ ديسمبر حتى حل ميعاد دفع الكوبون فاجل دفعه الى اسبوعين.

وقد اصبح ظاهراً لكل انسان ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان

---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٧
(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١١٣

تدوم طويلا . فان حملة القراطيس واعوانهم كانوا بعملهم هذا «يقتلون الاوزة من اجل بيضها الذهبي» فصار من المحتم ان يعدل مشروع «غوشن جوبير» خدمة لمصالحهم أنفسهم ان لم يكن لمصلحة المصريين . ثم تبين «للمستر رومين» نفسه — فضلا عن الخديو — ان العبء الذى القى على الاهالى بموجب هـذه التسوية أثقل من ان يحتمل فكتب مذكرة طويلة أثبت فيها أن الضرائب التى يدفعها الفلاحون فاقت كثيراً مقدرتهم الاقتصادية (١) ولكن حملة الاقساط رأوا غير هذا الرأى . فان الماجور «بارنج» ـ خادم الدائنين الامين ـ كتب فى الحال مذكرة معارضة قال فيها ان الباعث على كتابتها «احتمال اتباع رأى «المستر رومين» واتخاذه حجة لاحداث تغيير موقت أو دائم فى العلاقات الموجودة بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الدين المصرى الذين نمثل مصالحهم هنا» ثم أخذ يناقش الارقام الذى ذكرها «المستر رومين» ويقارنها بالضرائب المفروضة على فلاحى فرنسا وتركيا والهند نفسها الى ان وصل الى هـذه النتيجة وهي «ان الضرائب المصرية اذا قورنت بضرائب البلدان الاخري لاتعتبر ثقيلة أو فادحة» ثم زاد على ذلك قوله «ولست أتردد فى ان أقول انني وزملائي لايسعنا الاعتراف بعدالة الطلب الموجه الى الدائنين بالتنازل عن شيء من حقوقهم أو بذل تضحيات جديدة لا لسبب سوي الزعم بأن تقرير

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٣٦ — ١٣٨

« المستر زومين » يصف حالة موارد الايراد في مصر وصفاً حقيقياً[١] وقد خيل الى « الماجور بارنج » ان ثمت مخرجا آخر من الورطة . ذلك أنه شد رحاله هو والمسيو « دى بلينيير » المندوب الفرنسي فى صندوق الدين ـ قاصدين أوربا لمفاوضة حملة القراطيس وعند عودتهما اقترحا على الخديو عمل تحقيق دولى عن حالة البلاد المالية للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . ولعمرى لقد كان الاقتراح فى منتهى الوقاحة لان مصر كانت لا تزال دولة مستقلة فلا تستطيع مع الاحتفاظ بكرامتها ـ السماح للاجانب بالتنقيب فى شؤونها المالية . ولكن وقاحة الاقتراح تتجلى بشكل أوضح متى وقفنا على البواعث الخفية التى دعت الى تقديمه . فقبل كل شيء ينبغى اهمال فكرة ان حملة القراطيس كانوا حقيقة يرغبون فى التوفيق بين مصالحهم ومصالح مصر . فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل . فان شركة روتر[٢] ذكرت لمندوبها فى باريس فى أواسط مارس سنة ١٨٧٨

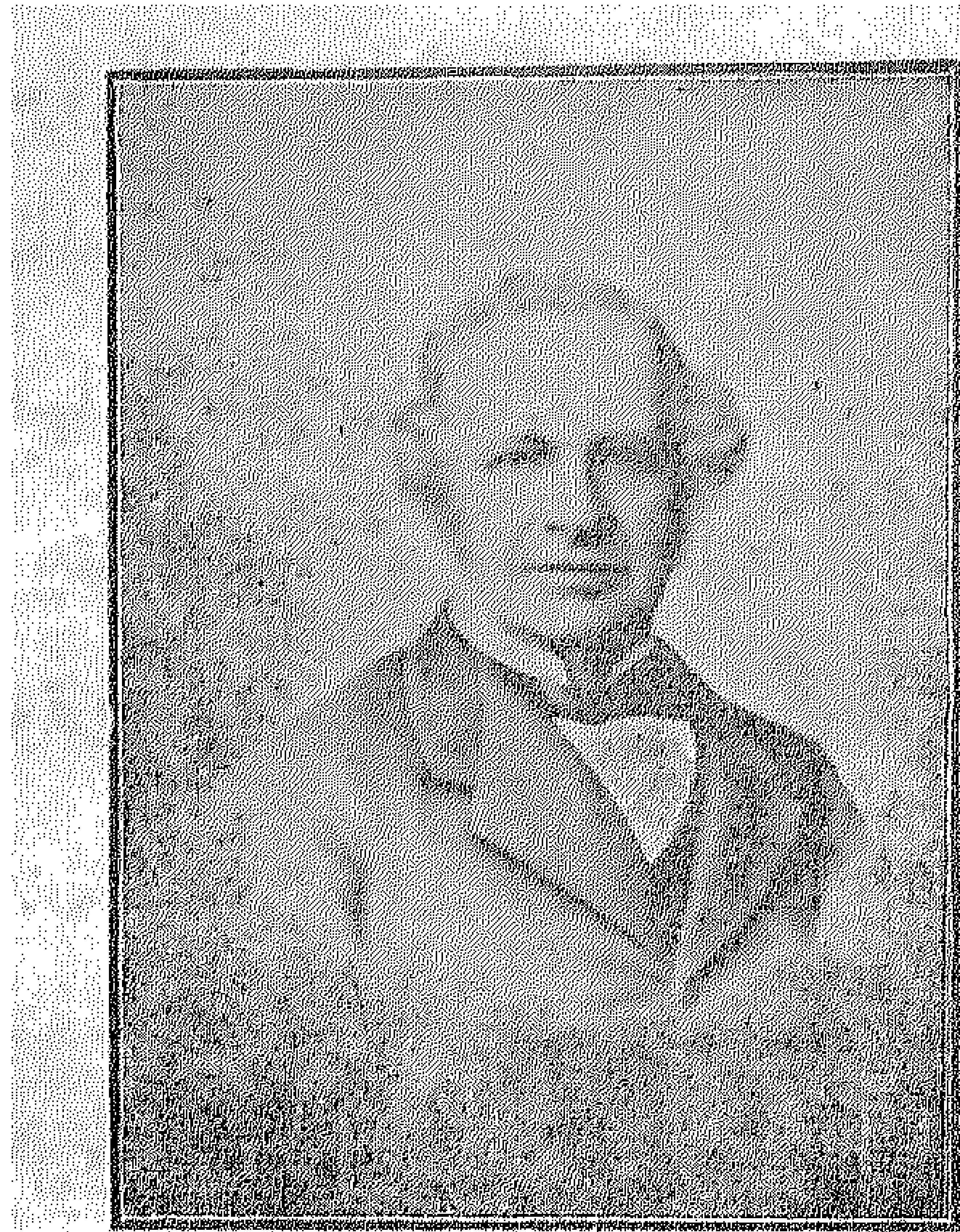
---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٤٦ — ١٤٩ . ومن المهم ان تقرأ فى ضوء هذا الدفاع عن مصالح حملة القراطيس « أسف اللورد كرومر » على عدم اعتراف الخديو بأهمية تلك التدابير التى تركته وجهاً لوجه امام أمثال هؤلاء الرجال « الامناء » . فقد قال فى المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٣٥ مانصه « فلو ان الخديو نجح في اكتساب ثقة هذه الشرذمة من الموظفين الاجانب وتمكن من حملهم على مساعدته لما كان ثمت مجال للشك في بقائه على أريكة الخديوية الى آخر أيام حياته »

فانظر الى عظم الثقة العظيمة التى كان فى استطاعة « الماجور بارنج » وقتئذ ان يبعثها ! اما بخصوص « شرذمة الموظفين الاجانب » فمما يجدر ذكره ان الشكاوى بلغت عنان السماء وقتئذ من « ازدياد عدد الموظفين الاجانب ذوى المراتب الضخمة » راجع الخطاب المنشور في «التيمس» من القاهرة بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧ .

٢ راجع « التيمس » يوم ١٤ مارس سنة ١٨٧٧

«أن لجنة الدائنين الانجليز أعلنت انها لاتستطيع السكوت على أى تغيير أو تعديل فى التزامات الخديو وترى أن لجنة التحقيق ـ اذا تبين ان مايدفع من المال الآن غير كاف لسداد القسط ـ لا يتعين عليها ان تعمل لتخفيض فائدة الديون بل لتضع نظام الضرائب على أساس جديد بحيث يضمن دفع الفوائد بتمامها .. ويقال ان القنصلين الانجليزى



اللورد غرانفيل

والفرنسى أخذا بالتضامن فيما بينهما الوسائل اللازمة لحمل الخديو على احترام التسوية المالية التى وافق عليها» ومن هذا يتبين ان المراد بايجاد لجنة التحقيق لم يكن لتعديل اتفاقية «غوشن جوبير» ـ كما كان يتعين بحكم الظروف القهرية ـ بل لاكتشاف موارد جديدة سواء أكان

ذلك بفرض ضرائب جديدة أو بوضع اليد على ايرادات اضافية لتبقى تلك الاتفاقية الوحشية نافذة . وتمهيداً لتلك الغاية أذيع عمداً ان الخديو ووزراءه أخفوا اجزاءاً من الايراد المطلوب للاقساط لمصلحتهم الشخصية(١) بل بلغت الجرأة بالقوم ان زعموا ان وزير المالية سيق الى المحكمة المختلطة فى فبراير سنة ١٨٧٨ « ليبين للقضاء علة العجز فيما كان ينبغي ارساله الى صندوق الدين من الاموال » . وقد كان الى جانب ما ذكر اطيان الخديو الخاصة واطيان اسرته فقد كان فى وسع حملة القراطيس وضع أيديهم عليها كما أشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الاسكندرى إذ قال (٢) «ان بيتاً به متاع تنيف قيمته على ١٥ أو ٢٠ مليون من الجنيهات ليس عليه فى الوقت الحاضر سوى رهن واحد لا يمكن أن يقال بحق أنه غارق فى الدين أو عاجز عن ارضاء دائنيه » يتضح من هذا ان الغرض من لجنة التحقيق المنشودة هو سلب المصريين ووا ليهم من جديد لسد نهم اولئك الدائنين الطامعين .

ولا غرو اذا رأينا الدهشة تستولى على الخديو لهذا الاقتراح وقد رفض باديء ذى بدء الاصغاء اليه ولكنه وافق فى النهاية على شرط الا تتجاوز اللجنة البحث عن موارد جديدة . ولم يكن هذا ليرضى حملة القراطيس . فقد طلبوا البحث في مصروفات الحكومة

«١» مصر رقم سنة ١٨٧٩ ص ١٢٢ . وكذلك الخطاب الذى ارسل « للتيمس » من سكندرية في يوم ١٤ فبراير سنة ١٨٧٨ .
«٢» « التيمس » اول مايو سنة ١٨٧٨ .

عليهم يجدون وسيلة لتخفيفها الى الحد الادنى بحيث يضمن دفع فوائد الدين .

فغضب الخديو أشد الغضب لهذا الاعنات . اذ كان معناه تسليم ميزانية البلاد الى الاجانب والسماح لهم بالتصرف فيها كما تشاء اهواؤهم او بالاحرى وضع مصر تحت الحماية الاوربية المشتركة وفي ذلك القضاء عليها باعتبارها دولة مستقلة . ولا ريب في انه طالما عادالى ذاكرته في تلك الساعات العصيبة نصائح المفتش بالا يسمح لافاعى الاوربيين بالاقتراب من ادارة البلاد ! ولكن وقت الندم كان قد فات وسبق السيف العذل ! وقد قال المستر غوشن بلهجة التهديد فى التيمس (١) «انى سأبذل ما فى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق» وهنا بدأ يظهر بغتة فى التلغرافات الواردة من باريس واسكندرية اسم الامير حليم (٢) عم اسماعيل باشا المطالب بعرش الخديوية والذى عاش فى الاستانة شبيه منفي وهدد المستر غوشن الخديو فى خطاب ثان ارسله الى التيمس باتخاذ اجراءات معينة فى مؤتمر برلين المقبل «حيث ستدور بلاريب رحى المناقشة حول مركز مصر» (٣) ومن الصعب التكهن الى أى حد كان في الامكان تنفيذ تلك التهديدات الغامضة . ولكن تأثيرها كان على كل حال سريعاً حاسماً . ذلك ان

(١) « التيمس » يوم ٣١ يناير سنة ١٨٧٨
(٢) راجع مثلا افتتاحية « التيمس » يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٨
(٣) « التيمس » يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٨

الخديو رأى نفسه ازاء هـذا الارهاق المتوالى مضطراً الى الخضوع والاذعان لطلب حملة القراطيس . فاصدر فى ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ أمراً عاليا بتعيين لجنة تحقيق دولية أصبحت مهمتها ـ كما طلب حملة الاسهم ـ فى نظر الانجليز والفرنسيين «غير مقصورة على الشؤون الخصوصية بل تتعداها الى القيام بعمل تحقيق رسمى سيؤدى حتما الى اتخـاذ قرارات يتعين على الخديو ان يوافق عليها أو يرفضها مع تحمل تبعة مايترتب على هذا الرفض» (١)

وفي الوقت نفسه استمر ابتزاز الفوائد من الفلاحين البؤساء كما كان الحال في الماضى كأنه لم يحدث امر ذو بال . ومما زاد الطين بلة ان النيل فى خريف العام السابق انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز المحصول فى سنة ١٨٧٨ (٢) ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل ان الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة مما ترتب عليه هبوط سوق القطن هبوطا فاحشاً . فكانت نتيجة هذه الرزايا المجتمعة ان ضربت المجاعة اطنابها فى الوجه القبلى بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة .

واذ ذاك خرجت النساء باطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات من قرية الى أخرى فى طلب بلغة من العيش حتى اضطررن فى كثير من الاحيان الى التزود بما كن يلقينه من فضلات الطرق وحثالتها .

---

(١) راجع برقية « التيمس » من « باريس » يوم ١٥ ابريل سنة ١٨٧٨

(٢) لم يزرع أكثر من ٨٠٠ فـدان لعدم وجود الماء مما أضاع على الخزانة نحو مليون جنيه

ولقد قيل ان مالا يقل عن ١٠٠٠٠ شخص ذهبوا ضحية المجاعة فى صيف ذلك العام عدا الذين فتكت بهم الامراض الناشئة عن الفاقة كالدوسينطاريا وغيرها (١) وبالرغم من ذلك كله فان الخديو ما كاد يطلب



الدوق دى كازيه

تأجيل كوبون شهر مايو حتى قوبل اقتراحه بالرفض الجاف . وعبثاً حاول أن يحمل الموظفين الاجانب على دفع مرتبات الموظفين على الاقل — لان معظمهم كاد يقتله الجوع — وحذرهم بلهجة المصدور الذى يكاد يختنق من شدة الكرب بانه « لن يكون مسئولا عن العواقب » (٢) وقد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٨ ص . ٧

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٩٤ — ١٩٨ . وما قاله مراسل « التيمس » السكندرى يوم أول مايو سنة ١٨٧٨ وهو « ان وجود جيش كبير من صغار الموظفين على حافة المجاعة لفضيحة أكبر وأخطر من تعطيل صندوق الدين نفسه موقتا » ومع ذلك يقولون زوراً ان الخديو لم يسع لكسب ثقة تلك الشرذمة من الموظفين الاجانب الامناء . !!

كان كل من « المستر فيفان » و « المستر روميين » موافقا على تأجيل دفع ذلك الكوبون الموبق (١) بيد ان الحكومة البريطانية أذعنت لتهويشات حملة الاسهم . ولكى تضمن مؤازرة فرنسا لها فى مؤتمر برلين أصمت اذنيها عن سماع أى توسل وابرقت فى الحال بوجوب دفع الكوبون .

ومع انه لم يبق الا اسبوع واحد لاداء المطلوب فى تلك القصاصة الثمينة فان ماحصل من المال كان لايزال ينقصه نحو مليون جنيه . ولكن شركة « روتر » اخذت تعزى الجمهور بقولها « ان الحكومة المصرية بما تضعه عليها انجلترا وفرنسا من الضغط الشديد لن تغفل وسيلة من الوسائل لاداء الكوبون فى ميعاده » (٢) وفي الواقع قد دفع الكوبون فى موعده تماما . ولكن باى طريقة ؟ هذا ما نترك للقارىء تصوره . فان الفلاحين اضطروا فى كثير من الاحوال الى بيع حاصلاتهم قبل حصادها بنصف قيمتها بل بأقل من ذلك ثم شرائها ثانية لسد جوعهم فادى ذلك الى اقفار بعض المديريات ورحيل الاهالى عنها نهائيا . وكذلك دفع كوبون شهر يوليه فى ظروف مشابهة للتى سبق شرحها . وقد حاول الخديو من جديد ان يؤجل الدفع قائلا « انه سبق ان سلم للدائنين كل مايستطاع تسليمه وأن من المستحيل ان يقدم لهم شروطاً خيراً مما سبق

---

(١) « التيمس » يوم ١٤ مايو سنة ١٨١٩
(٢) « التيمس » فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٨

له اعطاؤهم اياها الا بخراب البلاد التى أصبحت تنوء الآن بالتزاماتها الفادحة » (١) ولكن « المستر فيفان » ـ بناء على تعليمات حكومته اجاب على هذا بكل انكار قائلا «ان الدائنين ينبغى ألا تمس مصالحهم بسبب حالة سيئة لم يكونوا مسئولين عن ايجادها». وقد دفع الكوبون بتمامه. غير «أن المستر فيفان » الذى كان يعلم الظروف ويقدرها كتب الى رئيسه يخبره « ان الادارة الاوربية ربما كانت تعمل ـ بغير علم ـ على خراب الفلاحين خرابا تاماً وهم هم مصدر ثروة البلاد وعندى اننا معشر الانجليز لمسؤلون مسئولية كبيرة عن هذا التخريب» (٢) . ولكن ياأسفا على ماحل بالمستر فيفان ! فلم تقع فقط كلماته هذه وغيرها مما سبق ان فاه به في ظروف مختلفة على اذان صماء بل انها فى النهاية كلفته منصبه . اذ لم يمض على تحذيره الاخير سوى اثني عشر شهراً حتى استدعي لعدم كفاءته مطلقا للقيام بواجب الدفاع عن مصالح حملة الاسهم !

وفى الوقت نفسه كانت اللجنة الدولية جادة فى عملها بل كانت فى الواقع وعلى وشك الانتهاء منه . وقد اغتنمت الدوائر السياسية فرصة تأليفها للتساؤل عما اذا كان الوقت لم يحن بعد لبسط « الحماية » على مصر وطفقت الصحف « تجس » مبلغ شعور فرنسا حيال هذه المسألة فكتبت التيمس بلهجة السياسى الخبير تقول (٣) «مهما كانت ماجريات

---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧١
(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٣
(٣) « التيمس » يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨

الاحوال فى المستقبل المجهول فليس من المبالغة فى شيء ان يقال ان مصر ستبقى الى امد طويل مركزاً له اهمية سياسية كبرى. ولسنا وحدنا الامة التى تتطلع الى وادى النيل. اذ لو كانت الحال كذلك لسهل حل المسألة المصرية. فمن بدء حكم محمد على... حاول الفرنسيون ان يكون لهم النفوذ التام فى مصر. لذلك لا نستبعد ان ينظروا بعين الغيرة الى كل خطوة نخطوها تلوح عليها مسحة الرغبة فى أن تكون لنا السيطرة على سياسة مصر» وكان هذا بمثابة مجس للتثبت بطريقة ماهرة من شعور فرنسا ولكن مراسلى تلك الصحيفة أذن لهم ان يكونوا أكثر صراحة فى الكلام عن هذه النقطة. فمثلا رخص لمراسلها السكندرى ان يختم وصفه وارد مصر الزراعية بقوله (١) «ان هذا الوصف ـ سيكون على جانب عظيم من الاهمية فى نظر الفريق الذى يرى ان انجلترا بعد زمن قصير اما ان تكون حامية وادي النيل واما ان تكون مالكته» كذلك رخص للمراسل نفسه ان يكتب فى العبارة الآتية بمناسبة الاشاعات المزعومة عن قرب اعلان الحماية الانجليزية الفرنسية على مصر وهي(٢).
«ان فكرة الحماية الفرنسية الانجليزية لا تقابل بالارتياح. فلقد جربنا الادارة الثنائية طويلا ورأينا كيف كان التنافس بين صاحبي الاشراف حائلا دون التقدم حتى اننا لنرتاب كثيراً فى امكان استقامة

(١) «التيمس» يوم ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨
(٢) «التيمس» يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨

العمل فى ظل هذا الاشتراك ... ولقد تساءل الناس عن حقيقة مصلحة فرنسا فى مصر . . . نعم ان احد المصارف فى باريس قد تورط في اقراض مصر . ولكن خمس سنوات فى ظل الحماية" الانجليزية" كفيلة باخراجه من هذه الورطة » .

وقد تبين على أثر هذا أن فرنسا تعارض أشد المعارضة" فى بسط الحماية"الانجليزية" على مصر . نعم انها كانت راغبة ـ بل كانت في الواقع تسعي فى بسط الحماية الفرنسية الانجليزية على مصر ولكن هذا الاقتراح لم يرق فى عين انجلترا فقد كانت ترى فى الحماية المزدوجة القضاء المبرم على مطامعها الاشعبية فى مصر .وقد تقرر أخيراً العدول عن الاقتراحين وعزت انجلترا نفسها بقولها ان مصالح فرنسا فى مصر « وان كانت لاتخرج عن كونها وهمية فان مصر لا تستحق ان نجافى فرنسا من أجلها » (١)

فاخفاق انجلترا في بسط حمايتها وحدها على مصر ومعارضتها في الوقت نفسه لاية خطوة جدية تتخذ لبسط الحماية الدولية أو المزدوجة هو الذى جعلها تتظاهر بغتة بالموافقة على ان تشتمل لجنة التحقيق على مندوب مصرى وأن تظل صبغتها مالية فحسب . لا بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك بأن حذرت الحكومة الفرنسية التى كانت شديدة التشبث بابعاد كل العناصر المصرية من اللجنة «بألا تتطرف فى معارضتها» وان تذكر ان « الخديو مازال حاكم البلاد المستقل »(٢) غير انها رغما

---

(١) برقية مراسل « التيمس » الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨
(٢) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من اسكندرية يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧

من ذلك لم تهمل وسيلة من الوسائل ليكون لها النفوذ الاكبر فى اللجنة لتظهر للخديو أية الجهات ينبغى عليه ان يحسب حسابها . ثم تقرر ان تتكون اللجنة من موظفى صندوق الدين الاربعة مع اضافة ممثل عن انجلترا وآخر عن فرنسا وثالث عن مصر . وكان «رياض باشا» صديق انجلترا مندوب مصر «والمسيو دى لسبس» منشىء القناة مندوب فرنسا ورئيس اللجنة فى آن واحد وابدى الخديو رغبة شديدة فى ان يكون الكولونيل (الذى أصبح فيما بعد القائد) ج غوردون مندوب انجلترا . ولكن «الكولونيل» أبعد بطريقة غريبة(١) واستبدل بالسير « ريفرز ولسون » الذى سبقت الاشارة اليه فى بدء المتاعب المصرية وكان « السير ريفرز » لايزال موظفاً فى مصلحة الدين الاهلى بمرتب ١٥٠٠ جنيه سنوياً فتعيينه فى اللجنة كان نقضاً شائناً للعهد الذى قطعته الحكومة الانجليزية على نفسها بالتزام الحياد التام فى الشجار القائم بين

---

(١) راجع كتاب « السير ويليام بتلر» المسمى «تشارلس جورج غوردون» ص ١٣٩ — ١٤٠ اذ قال « فتعيينهما — أى «المسيو فرديناندى لسبس» و « الكولونيل غوردون » — كان بمثابة ضمان على ان عملهما سيكون بحيث لايأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه . ولكن الواقع هو أن الرجال شرفاء النفوس لم يكن وجودهم مرغوباً فيه لا من حملة الاسهم ولا من الدول المتنافسة اللاتى كن يتهافتن على الفريسة المصرية . فقد أرسل الخديو فى طلب الرجل الوحيد الذى كان فى امكانه انقاذ عرشه وبلاده ولكن ذلك الرجل تقرر ابعاده بأقصى سرعة ممكنة . ولم يسع غوردون الا ان يقفل راجعا فيخفى نفسه فى مجاهل السودان مدة عامين آخرين بعد مارآه من المعارضة القائمة في وجهه من كل صوب وتسفيه موظفى الحكومة الانجليزية لآرائه وغصته بأجوبة الوزراء البريطانيين الوقحة وسخرية أذناب الصحف فى مصر منه وضيق صدره بما دسه ضده فى القصر والقنصليات الباشوات والمندوبون والقناصل وعصابة الدساسين فى القاهرة ممن ألفوا الصيد فى الماء العكر » وكان من رأى غوردون تأجيل دفع فوائد الدين حتى تدفع أولا المرتبات المتأخرة لموظفى الحكومة .

الخديو ودائنيه أو على الاقل بحملها من يقبلون التوظف في مصر على الاستقالة من وظائفهم فى انجلترا . على انها حاولت بادىء ذى بدء ان تنكر ان « فى نيتها التدخل بصفة رسمية بين الخديو ودائنيه » . غير انها عادت فاعترفت فيما بعد بأن عملها كان تدخلا وقد بررته بحجة أن التعيين كان ضروريا « لنتمكن من الدفاع عن مصالحنا الخاصة » (١))

ومعنى ذلك على مايظهر ان مصر كان محظوراً عليها ان تتفق مع الدائنين على تسوية قد تمس الجزية السنوية لتركيا التى تعهدت انجلترا بالدفاع عنها !! (٢)ولقد وصف مراسل «التيمس» الحالة أصدق وصف عندما قال . ولقد كان السير «ريفرز ولسون» فى مجيئه في المرتين شخصاً خصوصياً لا مندوبا رسمياً من قبل الحكومة الانجليزية . وقد دفعت الخزانة البريطانية نفقات سفره » (٢) .

ولقد كان تعيين « السير ريفرز » نعمة كبرى على انجلترا إذ سرعان ما أصبحت له وللماجور بارنج الكلمة النافذة ثم كان هناك عضو آخر فى اللجنة يحسب حسابه وهو المسيو دى بلينيير ولكن الماجور بارنج كان قد أمن جانبه وإذ ذاك وقف فى بداية الطريق فلم يكد

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ٢٢٨.
(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ١٦٢٧
(٣) « التيمس » فى ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

يخطو خطوات قليلة حتى جأرت الجالية الفرنسية على بكرة أبيها بالاحتجاج عليه لانه تهاون في الدفاع عن مصالح فرنسا مرضاة لانجلترا



الامير حليم باشا

مما أدى في النهاية الى استدعائه وفضيحته (١) وقد بقي « المسيو دى لسبس » ولكنه اسكت كذلك بطريقة مجهولة مما أدى الى اقالته . ومن ثم انتخب « السير ريفرز ولسون » رئيساً للجنة وبهذا اقلعت السفينة مراسيها بعد انتخاب بحارتها من رجال يركن اليهم بين تهليل بورصتى الاسكندرية ولندن وتصفيقهما .

(١) راجع « مستندات ومنتخبات من الصحف » نشرتها الجاليـة الفرنسية في مصر سنة ١٨٨١

الفصل الخامس

الوزارة الاوربية والثورة الاولى

فى شهر ابريل سنة ١٨٧٨ بدأت لجنة التحقيق الدولية أعمالها وما حان أول أغسطس حتى كان تقريرها الاول ـ واسمه (التمهيد) ـ مجهزاً ومعداً للنشر . ولا مناص من الاعتراف بان أعضاء اللجنة لا سيما الاعضاء الانجليز منهم أقدموا على مهمتهم بنشاط كبير وغيرة محمودة وانهم فضحوا كثيراً من المخازى التى كانت متفشية وراء الستار كالرشوة والفوضى التى امتازت بها الادارة المالية المصرية .

ولقد بسط الاعضاء الحقائق فى تقريرهم كما هي ثم عرضوه على الخديو وأذاعوه بين الملأ بقصد التنديد بالفضائح واستنزال السخط عليها . ولا ريب فى ان كثيراً مما ذكروه كان حقيقياً . بيد أننا لو تذكرنا أعمال الرشوة والخلل التى تقع يومياً فى ظل حكومات ديمقراطية متنورة كحكومة انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة ـ لما دهشنا كل هذه الدهشة لتغلغلها فى حكومة أوتقراطية كحكومة اسماعيل باشا . لا بل ان مجرد وجودها في ظل حكومة استبدادية حرى بالا ينصرف الانسان فى التنديد بها أو أن يتطرف فى الحملة عليها كما فعلت اللجنة . وأقسم لو سمح لبعض لجان أجنبية بالتعمق فى بحث كثير من أسرار

الدولة لظهرت غير واحدة من الدول فى طول أوربا وعرضها من البورتغال الى الدانيمرك ومن روسيا الى انجلترا فى أعين الجمهور بمظهر لا يشرف أو يبعث على الفخار . فالفوضى التى لوحظت فى مصر كانت



الامبراطور نابليون الثالث

طبيعية بل انها مبررة نظراً لقرب عهد البلاد بالهمجية ولذا كان مثل هذا الترقى والنشوء بطيئاً بطبيعة الحال وهو ما اعترفت به التيمس نفسها فيما بعد اذ قالت (١) « ان هذا التدرج يحتاج عادة الى زمن فيجب إذن تعهده بالاناة والصبر » . ثم أضافت الى ما سبق هذا التهكم الخبيث « ان من الناس في هذا العصر من يتعجلون الكمال المطلق في كل شيء

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تعجلا لا يدل على الحكمة والعقل. وكأنهم نسوا الاجيال البطيئة والاشواط الطويلة التي قطعتها كل دولة من دول أوربا قبل أن تصل الى حالتها الحاضرة أو فاتهم أن مائة عام فى تاريخ الامم ليست الا شيئاً يسيراً »

على أنه ينبغى أن يضاف الى ما تقدم أن شطراً كبيراً من هذه المخازى والفوضي ـ ولعله شرما فضحه أولئك الاعضاء الغيورون ـ لم ينشأ عن الورطة التى أوقع حملة القراطيس مصر فيها فحسب . بل عن الادارة الاوربية التي أوجدها المراقبون وهي الادارة التى استنزفت دماء الفلاحين وأدت الى الارتباك الكلى والجزئي وساعدت على تفشى الرشوة بوضعها موظفي الحكومة بين نارين فاما أن ان يموتوا وأسرهم جوعاً واما يعيشوا عيشة قلقة فيحصلوا قوت يومهم بطرق الابتزاز والرشوة .

والى هذه الحال السيئة أشارت التيمس فيما يعتريها أحيانا من نوبات الصراحة إذ قالت (١) «ان الادارة السيئة التي قيض لمصر أن ترزح تحتها فى الاشهر الاخيرة والارهاق الذى نزل بالفلاحين هما محور التهمة الموجهة الى الخديو . وينبغي أن نذكر أن اسماعيل باشا لم يكن مسئولا عن كل ما حدث . لقد كان حتما عليه أن يجد الاموال لاداء ما استدانه وهذا كما لا يخفي مما طالبت به حكومتنا وغيرها من الحكومات فاضطر الى الالتجاء الى الطرق التى تكفل الحصول عليه ذلك لان من أهمته الغاية لا ينبغى أن يحفل بالوسائل الموصلة الى تلك

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩

الغاية فالذى أمر بدفع كوبون مايو من العام الماضي كان فى الواقع كمن أمر بمعاملة الفلاحين بمثل ما عوملوا به » .

ولكن مثل هذه الاعترافات وما شابهها من الظروف المخففة لم ترق فى أعين أعضاء اللجنة وهم الذين هبطوا وادى النيل لا لينتحلوا المعاذير للخديو بل ليقيموا الحجة عليه ويظهروا للملأ مساوىء حكمه



المسيو دى بلينيير

وليستخلصوا من كل ذلك ما يبرر وضع بلاده تحت ادارة الدائنين . وعلى ذلك كان أول وأهم طلب لهم هو أن يتنازل «الخديو» عن سلطته الاوتقراطية ـ لا لممثلى الشعب المنتخبين كما قد يتبادر الى الذهن ـ بل لوزارة كانت فى الاسم تحت رئاسة ناظر مصرى هو «نوبار باشا»

على شريطة أن ينضم اليها السير « ريفرز ولسن » كناظر المالية . وقد طنطن البعض بهذا التعيين بل ان « اللورد كرومر » نفسه ما فتيء يقول بلهجة الفخار والمباهاة : ان هذا التغيير كان الخطو الاولى فى سبيل المسئولية الوزارية (١) وهو لعمرى أغرب مايوصف به استبدال أوتقراطية الخديو باوتقراطية حملة الاسهم (٢) وقد اقتضى الحال ذر شيء من الرماد فى أعين الرأى العام الاوربى ولهذا هللت الصحف لذلك الوصف وجعلت تطنطن به . .

ثم شفعوا مطلبهم الاول هذا بطلب الاصلاحات المالية . وكان فى طليعتها الا يسلم الخديو « للدولة » ضياعه الخاصة أى الدائرة السنية ومساحتها ٤٨٥ر١٣١ فدانا فقط بل يسلم أيضاً أطيان الاسرة الخديوية ومجموع مساحتها ٤٣١٠٠٠ر كل ذلك فى مقابل مرتب معين يخصص للقصر وللاسرة أو كما اشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الباريسى بمدة طويلة قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، وقد كان طول المدة على اتصال تام

---

(١) راجع ما كتبه « اللورد كرومر » فى المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٥٧ اذ قال : « ان دعائم الحكم بأجمعه كانت مهددة بالسقوط والانهيار . فكان من العبث والحالة هكذا التبسط فى وضع اصلاحات تافهة على الورق قبل اصلاح الخلل الرئيسى فى النظام الحكومى وقد أصبح من اللازم تقييد السلطة الاوتقراطية التى كان الخديو يتمتع بها . وعلى ذلك تقرر ادخال مبدأ المسؤولية الوزارية »

(٢) راجع اشارة مكاتب « التيمس » السكندرى فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ الى الشرط الثانى الذى رضى بموجبه « نوبار باشا » بتشكيل الوزارة « التى قال « نوبار » عنها متهكما أنها وزارة مسئولة — أى غير مسئولة أمام الخديو »

«بالسير ريفرز ولسن » - فقد قال « يتساءل الناس من أين جاءت لاسماعيل باشا كل هذه الاراضى الخاصه. ومن الجلى انه لم يعد من المستطاع الضن بها عن مطالب مصر المشروعة لان هذه الاراضى لم تصبح ملكا



اللورد كرومر

للخديو الاعلى حساب الفلاحين المساكين (١) . فاللجنة مصممة على ان تعيد لمصر - « وللفلاحين المساكين » أو بالاحرى لحملة القراطيس - كل استحقاقاتهم الماضية والمقبلة . لان الفكرة كانت متجهة - وهذا هو ثاني « الاصلاحات » - الى رهن تلك الاطيان ليمكن قضاء الديون السائرة التى تجمعت أخيراً وقيمتها ٧ ملايين جنيه بواسطة المبلغ الجديد.

---

١ « التيمس » فى ٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

وقد أشارت « التيمس » (١) الى ذلك متناسية ما كتبه مكاتبها الباريسى حديثاً عن « الفلاحين المساكين » فقالت « ان من دواعي الاغتباط لدائني الحكومة المصرية ان ايرادات الدائرة السنية لن تبقي بعد الآن فى معزل عن ميزانية البلاد » .

وكان هذان الاصلاحان مع انشاء حكومة مسئولة هو كل ماطلبته اللجنة فى الوقت الحاضر على انها كانت لاتزال مشتغلة باعداد تقرير آخر تقترح فيه تسوية المتأخر من الضرائب حتى سنة ١٨٧٥ باعتبار ان جبايته أصبحت من الامور المستحيلة والغاء ثمانية ابواب للضرائب القانونية كانت في الواقع « عبئاً ثقيلا على دافعى الضرائب أكثر مما كانت مفيدة للخزانة » (٢) ولكننا لو غضضنا النظر عن هذين الاصلاحين الغريبين لرأينا أن اللجنة قصرت أعمالها بوجه الاجمال على مضاعفة ما فى أيدي حملة القراطيس من الضمانات ونقل دفة الادارة من يدى الخديو الى أيدى وزارة كانت تعمل قبل كل شيء لمصلحة البيوتات المالية الاوربية . أما فيما يختص بتخفيف أعباء « الفلاحين المساكين » الذين طالما ذرف اعضاء اللجنة من أجلهم دموع التماسيح فى أثناء التحقيق فلم تسمع كلمة عطف واحدة عنهم . فلم تخفض فائدة الدين من جهة ولم تبذل من جهة أخرى محاولة ما لمعالجة مسألة الضرائب الجائرة التى

(١) « التيمس » فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٨
(٢) راجع « تقرير عن التسوية الموقتة للحالة المالية » ص ٦٦

غضب الاعضاء غضبة مضرية لفداحتها واستهونوا فى الكلام عنها . وكان وقتئذ في مصر ما يربى على الـ ١٠٠٠ ر ١٠٠ أجنبي لم يشتركوا بمليم واحد فى الضرائب وقد احتموا بالامتيازات للاتجار بالمواد المهربة مما قضي على ايرادات الكمارك قضاء مبرما (١) . وكأنما سدت الطرق فى وجه اللجنة فلم تتمكن من التقدم باقتراح واحد لازالة تلك الفضيحة الشائنة، كما أنها لم تفه بكلمة واحدة عن ازدياد عدد المستخدمين الاجانب باطراد وهم الذين أغاروا على الادارة المصرية منذ أواخر سنة ١٨٧٦ وكان لهم كل الغنم وعلى البلاد الغرم . وقد كان عدد من عين من الاجانب فى الحكومة المصرية فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٠ ١٦٠ شخصاً . وفى سنتى ١٨٧١ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف . وفى سنة ١٨٧٦ وحدها جيء بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيا حشروا فى سلك الخدمة الملكية حشراً . وفى سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً وفى سنة ١٨٧٨ : ١٣١ (٢) . ثم سارت الامور فيما بعد فى هذه السبيل من سيء الى أسوأ . غير ان توريد الموظفين الاجانب فى الفترة التى نتكلم عنها كان قد بلغ حد الفضيحة كما يشهد بذلك مكاتب « التيمس » فى القاهرة إذ قال (٣) « إن معظم كبار الموظفين هم من الاجانب الذين تصرف لهم المرتبات الضخمة

---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٤ و ١٥٥
(٢) المصدر نفسه رقم ٤ سنة ١٨٨٢
(٣) « التيمس » فى ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

لتهدئة حنينهم الى الوطن ولتعويضهم عن آلام الغربة . وقد حشرت المنافسات الدولية هنا ثلاثة أو أربعة من الموظفين فى عمل لاتحتاج تأديته الا الى شخص واحد . ولقد كانت نتيجة هذه التجارب فى طرق الحكم ان أثقل كاهل مصر بعدد من الموظفين ذوى مرتبات ضخمة لاعمل لهم الاقبض المرتب» . وشهد زميله السكندرى بهذا أيضاً إذ قال (١) « ان كثيراً من محبي الهجو من السائحين يجدون تسلية كبرى في عدد المستخدمين الاجانب الذين تبلغ مرتباتهم آلاف الجنيهات فى مقابل أعمال زهيدة يؤدونها فى حين ان مئات المستخدمين الوطنيين لايستطيعون ان يحصلوا على مرتباتهم الزهيدة التى لم تدفع لهم منذ عام أو أكثر مع انهم قاموا بخدمات جليلة نافعة ». نعم ان هذه الشكاوى يرجع عهدها الى زمن أبعد من ذلك بعد تربع الوزارة الاوربية فى دست الحكم بأربعة أو خمسة أشهر ولكن مراسل «التيمس» كتب عند بدء أعمال اللجنة يقول . « ان التذمر من جيش الموظفين الاجانب الذى جيء بهم لاصلاح مصر أصبح عاماً الآن . فهم يتقاضون مرتبات ضخمة ـ يبلغ مجموعها ٦٠٫٠٠٠ جنيه سنوياً ـ فى مقابل الاعمال التافهة التى يقومون بها . لعمرى إننا ننحدر الى الهاوية بسرعة بالرغم من السائقين الانجليز والفرنسيين والايطاليين » (٢)

(١) « التيمس» فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٧٨
(٢) « التيمس » فى ٥ ابريل سنة ١٨٧٨

ومع ذلك فان اللجنة لما وقفت ازاء هذه الحقائق وجها لوجه لم تقترح شيئاً ما لاصلاح الاحوال. فهناك مثلا دولة فقيرة تنقد فريقاً من الكسالى مبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه جيء بهم للتربع فى مناصب لاتحتاج الى كثير من العمل بينما المستخدمون من أبنائها — وهم الذين تتوقف ادارة البلاد الحقيقية على مجهوداتهم — تصرف لهم مرتبات « طفيفة تحرض على الاختلاس وتغرى بأخذ الرشوة ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المرتب الزهيد منذ بضعة أشهر » (١) الا انها لحال جديرة باثارة غضب المنصفين وخليقة بالاصلاح الحقيقي !! ولكن اللجنة مرت بهذه الحالة بمهارة مر الكرام واكتفت بأن تقول فى تقريرها الثانى « ان الدائنين لاينبغى أن يطلب اليهم بذل تضحيات جديدة الى أن يبذل المدينون كل التضحيات المعقولة التى فى وسعهم » (٢)

فلما عرض هذا المشروع العجيب على الخديو استولت عليه الدهشة طبعاً . فقد توقع أن تطالبه اللجنة بأطيانه ولذا عرض من تلقاء نفسه فى خلال جلساتها أن يتنازل للحكومة عن قسم منها يبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ فدان (٣) ولكنه لم يكن يتوقع اقتراح مصادرة أطيان أعضاء أسرته وفوق هذا وذاك لم يكن يخطر بباله مطلقاً أن تطالبه اللجنة بالتنازل

---

(١) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

(٢) راجع « التقرير عن التسوية الموقتة للحالة المالية » ص ١٢

(٣) كتب مراسل التيمس السكندرى في يوم ١٠ يونيه سنة ١٨٧٨ يقول « على أثر اذاعة هذا النبأ ارتفعت أسهم الموحد والثابت بطريقة مدهشة بل ان بورصة الاسكندرية ثملت من شدة الفرح . فلم تمض عشرة أيام حتى ارتفعت أسهم الموحد ١٤ بنطا » . ومن الغريب ان التاريخ لايذكر شيئاً عن فرح « الفلاحين المساكين » على أثر اذاعة هذا النبأ

عن سلطته الشرعية لوزارة غير مسئولة يأمر الاجانب فيها وينهون . على ان من الغريب انه لم يعارض أعداءه معارضة جدية كما كان ينتظر. ولا ندرى السر فى ذلك التهاون أ كان ناشئاً عن تخوفه مرة أخرى من العزل واحلال الامير حليم محله أم عن سآمته وملله من تلك المتاعب المنغصة التى تعجز الحصر. فانه بعد تردد قليل قبل المشروع وأصدر في يوم ٢٨ أغسطس أمراً عالياً كلف فيه «نوبار باشا» بتشكيل الوزارة متعهداً بألا يعمل عملا الا باستشارتها (١) .

وهنا بدأنا نشهد سلسلة من المصاعب المألوفة الناشئة عن التنافس الانجليزى الفرنسى . فان «السير ريفرز ولسن» كما قدمنا أصبح يسمى ناظر المالية . فترتب على ذلك الغاء مكتب المراقبين العامين واحالة مهمتهما على «السير ريفرز» وحده . فمضت انجلترا على هذه الفرصة الذهبية بالنواجذ وقبضت عليها بكلتا يديها ومنحت «السير ريفرز» اجازة بعامين يقضيهما فى مصر . وما أسرع ماقامت قيامة فرنسا واعتبرت محاولة انجلترا الاستئثار بالادارة المصرية عملا في منتهى الوقاحة وطلبت أن يكون لها كرسي فى الوزارة يخولها صوتاً حاسما فى الشؤون المصرية كالذى تتمتع به انجلترا . فبادرت انجلترا وهي أشبه بطفل ضبط يسرق تفاحا ـ الى اعطاء التأكيدات القوية بانها لم تكن تنوى سوءاً وعرضت

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٨ . على أثر وصول تلك الانباء الى لندن أبرق «السير ستافورد نورثكوت» وزير المالية فى الحال الي السير ريفرز ولسن يهنئه على هذا النجاح الباهر . « التيمس فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ »

بواسطة «نوبار باشا» نظارة وزارة الاشغال العمومية على «رجل فرنسي محترم مستقيم ولكنه شخص مجهول لا يتمتع بمميزات خاصة تؤهله لهذا المنصب. وكان فيما مضى يشغل مركزاً ثانوياً في وزارة المعارف وقد تمكن قبل اعتزاله الخدمة باسبوعين بمساعدة أحد النظار الفرنسيين من شغل منصب وضيع فى نظارة المالية كتعويض له من منصبه الحاضر» (١) وكان هذا ضغثاً على ابالة . فطارله لب فرنسا حنقاً وعصفت بها عاصفة الغضب الى حد انها هددت بمقاطعة الاتفاق المبرم مع الخديو مقاطعة تامة وان تغسل يدها منه اذا أبت انجلترا أن تعطيها ما تستحقه من الرعاية والاحترام وعبثاً أبرقت التيمس وأرعدت وهددت تهديداتها «التياترية» وقذفت حممها ونددت بهذه الدعاوى الفرنسية وأسفت مقدما جد الأسف للخراب الذى تتعرض له قضية الاصلاح المصرى المقدسة من جراء هذه «المنافسات الدولية» الابدية (٢) ولكن انجلترا اضطرت في النهاية الى الاذعان وعلى ذلك عين «المسيو دى بلنيير» ناظراً للاشغال العمومية مع توسيع اختصاصاته بحيث تشمل السكك الحديدية ومصلحة البريد ماعدا فرعها في الاسكندرية . وكأنما هذا كله لم يكن كافياً فزادت ايطاليا والنمسا الطين بلة بان طلبت أولاهما نظارة الحقانية وثانيتهما نظارة المعارف. ولكن هذه المطالب عدلت بتعيين أحد الايطاليين

---

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨
(٢) التيمس ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨

رئيساً عاما للحسابات وأحد النمساويين مساعداً لناظر المالية (١) وبهذا تمت لاوربا السيطرة على وادى النيل .

أما ماهية تلك السيطرة فليس من الصعب على القارىء تصورها. فانه منذ أذيع أن الخديو وافق على تشكيل وزارة أوربية أبرق مراسل التيمس السكندرى الى صحيفته يقول (٢) « ليس من المحتمل في الوقت الحاضر أن تعود البلاد الى الحكم الاوتوقراطي والاهواء الاستبدادية وفوق هذا فانه متى سددت الديون السائرة ... ودفعت فوائد الدين الثابت بانتظام ... فان الرأى العام الاوربى لاتهمه طريقة الحكم فى مصر سواء أكانت سيئة أم حسنة » . ولقد أصاب هذا الكاتب كبد الحقيقة في وصف الحالة بحذافيرها بالعبارة الوجيزة السالفة فان أوربا فى الواقع ما كان يعنيها شيء مطلقاً من ادارة مصر مادام حملة القراطيس يملأون جيوبهم . ومن أجل هذا وحده عينت وزارة « نوبار ـ ولسن » . ولا جدال فى ان مهمتها كانت شاقة . فان مالا يقل عن ١٢٫٣٢١٫٠٠٠ جنيها انتزع انتزاعاً من المصريين فى الفترة التى تخللت وضع اتفاقية « غوشن جوبير » الى تشكيل الوزارة النوبارية كل ذلك لاداء الدين وهذا بالطبع عدا ماسدد من ديون الدائرة السنية . فلا غرو اذا أصبحت موارد البلاد فى أحط درك حتى إن تحصيل المبالغ اللازمة لدفع

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسي في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٧٨
(٢) التيمس في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨

الكربون حدث بوسائل خارقة للعادة وهو ما اعترف به مكاتب التيمس نفسه إذ قال (١) «ان الواقع الذى لاسبيل الى الشك فيه هو أنه بالرغم من وجود المراقبين الاجانب في الوقت الذى هللت فيه صحف لندن وابتهجت بالتغيير (تشكيل وزارة نوبار ولسن) واعتبرته بشير الخلاص لمصر — فان الفلاحين الذين جرفهم السيل الاخير من منازلهم كما جرف منازلهم ودوابهم وآلاتهم — يساقون الى المحكمة لدفع المتأخر من الضرائب» فقل لى بربك كيف يتأتى استمرار استغلال العباد فى مثل تلك الظروف العصيبة ؟؟ ومع ذلك قررت الوزارة بقاء هذه الحالة لصون مصالح حملة القراطيس . وكان «السير ريفرز» قبل تربعه فى منصبه الجديد قد ذهب الى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد لعقد قرض قيمته ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مضمون بريع الدوائر هناك وتم الاتفاق على عدم القيام بأي مسعى لتخفيض فوائد الدين بل يبذل كل جهد لادائها الى آخر السنة على الاقل حيث يستطيع حملة القراطيس أن يموهوا بقسط منها على الجمهور (٢) ولقد أجاد «السير جورج كامبل» كل الاجادة عند ماصرح فيما بعد فى مجلس العموم بشجاعة وايضاح «بأن

---

(١) التيمس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع رسالة مكاتب التيمس الباريسي يوم ١٢ مارس سنة ١٨٧٩ اذ جاء فيها «ان الجماعات المالية الكبيرة التى تحمل كثيرا من الاسهم المصرية والتى تعهد لها المستر ريفرز ولسن عند القرض الاخير بعدم تخفيض فوائد الدين قبل نهاية العام — قد أصرت على تنفيذ ذلك التعهد حتى لو أدى ذلك الى أن تدفع مصر الفوائد من أصل القرض الجديد ومع ذلك فان اللورد كرومر يقول فى المجلد الاول من كتاب «مصر الحديثة» ص ٧١ اذ ليس ثمت شك في ان وزارة نوبار باشا تمثل قضية التقدم والمدنية»

تلك المحاولة التي كان المراد بها فى الظاهر ادخال الحكم الصالح في مصر لم تكن سوى لعبة مالية عظيمة لرفع الاسهم المصرية ولتمكين اولئك الذين لهم فيها نصيب من أن ينثروها على الجمهور. » (١) وقد بر «السير ريفرز» بوعده تماما. فان كوبون الدين الموحد لما حل ميعاد دفعه فى نوفمبر وتبين انه ينقصه أكثر من مليون وربع من الجنيهات رأى «السير ريفرز» تكملة ذلك النقص من القرض الذى يتذكر القارىء انه عقد بادىء ذى بدء لتسديد الدين السائر. وبهذا تسلم حملة القراطيس الكوبون بتمامه. ولم يكتف «السير ريفرز» بذلك بل أخذ من القرض مليون جنيه آخر لتسديد قسط الرهن علي الدائرة كما أخذ فضلا عما تقدم بضع مئات الآلاف لدفع الجزية ولتسديد بعض طلبات الحكومة وهكذا لم يمر الا زمن يسير حتى كانت الايدى قد عبثت بالقرض فلم تترك لسدشهوات حملة الدين السائر سوى ٢،٣٠٠،٠٠٠ جنيه فقط (٢) ومع ذلك فان بيت روتشيلد أبى دفع هذا المبلغ مالم تعف الدائرة السنية المرهونة للاجانب من الضرائب (٣). وبالطبع لم تفكر الوزارة فى أن تصرف شيئاً من المرتبات المؤخرة للموظفين البؤساء الذين كانوا يتضورون جوعا كما أن دائنى الحكومة الخصوصيين أهمل أمرهم وظلوا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٢٤ سنة ١٧٧٩ ص ٨٣١
(٢) راجع الخطاب الوارد للتيمس من الاسكندرية يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٠
(٣) التيمس يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

خارج التسوية . (١) وفى الوقت نفسه استمر تحصيل الضرائب من الفلاحين على شدته وقسوته وقد أشار مكاتب التيمس الاسكندرى الى هذه القسوة فى أوائل سنة ١٨٧٩ فقال (٢) « يؤكد كثير من سكان الوجه البحرى ان الربع الثالث من ضرائب هـذا العام يجرى تحصيله الآن بنفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل» . ولعمري ان ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما نسمعه من الاشاعات عن موت الفلاحين فى منعطفات الطرق وخراب مساحات واسعة من الاراضي واقفارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراعين لدوابهم والنساء لحليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية والواقع أن حالة الفلاحين قد تحرجت وضاقت بهم السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلسهم قياداً بدأ أنينه يسمع . وقـد أشار الى ذلك المراسل نفسه فى شهر يناير اذ قال (٣) «يوجد فى القاهرة الآن مئات من العمد والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاءوا لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب . ولقد حاصروا أبواب الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح » .

---

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٠٠ بخصوص المدعو كيبر أحد الدائنين الخصوصيين وهو الذى بعد ان ضاق ذرعاً وضع يده على صندوق الخزينة وأبى أن يسلمه الا بعد تخليص حقوقه . ولـكنه أرغم بواسطة المحاكم على تسليمه والا اعتبر عمله هذا — كما أعلن رسمياً — « مخلا بالاوامر العالية التى تحمى مصالح حملة القراطيس »

(٢) التيمس ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

ولقد أصبح ظاهراً للعيان ان هذه الحالة لا يمكن استمرارها طويلا وانه لابد من أن تؤدى الى فضيحة شائنة فى أقرب وقت . وما أسرع ما أوجد الوزراء أنفسهم الفرصة الملائمة .

فلقد استقر رأيهم ذات يوم جمعة على القيام « باصلاح » جديد للحصول على مايكفى لاداء كوبون ابريل . وأصدروا امرهم باقالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « لم يستلم أحد منهم مرتبه عن الثمانية عشر شهرا السالفة كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفي هذه المدة » . (١) وكان قرارهم هذا بمثابة شرارة فى مخزن بارود . فقد يجوز العبث طويلا بمصالح الموظفين الملكيين دون ان يخشى حسابهم ، كما ان من المستطاع استغلال فلاحين جهلاء لا رابطة بين بعضهم وبعض ، ولكن من الخطر ان يهان رجال اعتادوا قيادة الصفوف فضلا عن انهم كانوا منظمين ولديهم ما يكفيهم من سلاح ومهمات ولهم فى الحياة الاجتماعية مقام رفيع . ومما يدلك على ان سادة مصر الاوربيين كانوا سادرين فى طغيانهم انهم ضربوا بنصائح « المستر فيفان عرض الحائط (٢) وقرروا اقالة هذا العدد الهائل من الضباط . وفى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ بينما كان « نوبار باشا والسير ريفرز ولسن » ذاهبين الى مكتبيهما اذ أحاط بهما لفيف من الضباط وسحبوهما على مرأى من الجماهير الغفيرة من مركبتيهما وساقوهما الى نظارة المالية

---

(١) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) راجع الرسالة المنشورة فى التيمس من اسكندرية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

حيث اعتقلوهما ريثما يصدر قرار الضباط عامة . وما وصل نبأ هـذه « المخزاة » الى اسماع الخديو حتي نزل فى الحال وأطلق سراح المعتقلين وامر الضباط بالتفرق . واذ رفض هؤلاء تلبية أمره كلف ضباط الحرس باطلاق النار عليهم . ولا ريب فى ان حياة الخديو كانت فى هذه اللحظة عرضة لخطر عظيم . واخيراً انصرف الضباط بعد ان وعدوا بالنظر في شكواهم (١) .

ولقد اهاج هذا الحادث وقتئذ هائج النفوس وكان بلاريب نذير سوء بما ستتمخض به . فانه دل على ان الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فانه لن يضعف امام الاستبداد الداخلي أو الخارجى ـ فان هناك الجيش المصرى أو بالاحري ضباطه يستطيعون مقاومة المعتدين الاوربيين وانهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن العبث ان يسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له مجرد شغب عسكري . فان ماشعر به الضباط كان يشعر به الشعب على بكرة ابيه ولكن لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة . ثم روج مراسل التيمس فى باريس ـ وهو كما علمنا من الصق الملتصقين بجملة الاسهم الفرنسيين ومن أخلص أصفياء «نوبار باشا» «والسير ريفرز ولسن» اشاعة فحواها ان الشغب العسكرى المذكور كان فى الواقع من تدبير الخديو . وقد زعم انه يستند فى روايته

---

(١) مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٢٤

هذه الى برقية جفرية وصلته من القاهرة([1]) . وقد أقر « السير ريفرز ولسن » نفسه هذه الرواية فيما بعد وقص على « المستر بلنت » التفاصيل التى نشرها الاخير في كتابه ([2]) . وليس ثمة ماتستند اليه هـذه الرواية الا اقوال « السير ريفرز » نفسه و برقية « المسيو بلو يتز » الغريبة ([3]) على انه يوجد ماينا قض ذلك فى التقرير الرسمى الذى رفعه المستر فيفيان عن الحادث كما ان مراسلى التيمس المعروفين باطلاعهم على ماجريات الامور قد دفعوا هـذه التهمة فى رسائلهم دفعاً تاماً ([4]) . بل إن كل شهادات

---

(١) التيمس فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

(٢) « التاريخ السرى للاحتلال البريطانى لمصر » الطبعة الثانية من ص ٤٥ الى ص ٤٧ و ص ٦١٥

(٣) تأييدا لرواية « السير ريفرز » اقتبس « المستر بلنت » « فى كتابه الانف الذكر ص ٤٨٣ شهادتى عرابى باشا والشيخ محمد عبده . ولـكن عرابى ـ كما يقول هو نفسه ـ كان متغيبا فى الارياف عند حدوث الفتنه وكل ما قاله الشيخ محمد عبده هو أنه يؤيد أقوال عرابى . والارجح أن كلا منهما انما كان يردد الاشاعة التى اخذت تنتشر فيما بعـد والتى بادرا بتصديقها بسبب حقدهما على الخديو . على ان اللورد كرومر الذى لا يمكن اتهامه بالاقتصاد فى الطعن على اسماعيل باشا اعترف من ناحيته بان كل ما يقال عن اشتراك الخديو فى الفتنة لا يخرج عن الحدس والتخمين وكل مايستطيع ان يتهم به الخديو هو اشتراكه الادبى فيها « مصر الحديثة ـ المجلد الاول من ص ٧٨ الي ص ٨١ » .

(٤) كتب لورد فيفيان يقول « يزعم أعداء الخديو ان له ضلعا في المؤامرة وهذا مايعلل تساهله مع المسئولين عن الفتنة . فأن صح ذلك فقد أقدم فعلا على أمر خطير لايستبعد ان يكلفه ضياع عرشه ولـكن مسلكه فى يوم الفتنة الاولى ينفى هذه التهمة في حين ان مانشأ عن تسريح عدد كبير من الضباط بلا وسيلة لكسب العيش مع أن لهم مرتبات متأخرة ليبرر سخطهم كل التبرير . « مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٣١ » . وقد كتب مراسل التيمس فى القاهرة مايأتى :

« ان مطالب الجيش قد اهملت اهمالا تاماً بالرغم من التصريح الرسمى الصادر فى مايو الماضى بوجوب دفع كافة المرتبات المتاخرة . وقد كانت نتيجة هذا الاهمال ان اشد عناصر الدولة خطرا قد أصبح فى حالة تمرد له مسوغ . وعبثـاً ندد المستر فيفان بحماقة الرأى القائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته . ولكن القوم لم يعبأوا بانذاره وارتابوا فى ذلك الخطر ثم أنهم لم يدفعوا للجيش مرتباته . وأخيرا قرروا تسريح الجنود والضباط . فكانت النتيجة حدوث الفتنة يوم ١٨ فبراير (التيمس في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

المعاصرين لتدل بالعكس على ان الخديو فوجىء « بالفتنة » كما فوجيء بها «نوبار باشا» «والسير ريفرز ولسن» وان «اسماعيل باشا» كان جاداً عندما اصدر أمره للحرس باطلاق الرصاص على المتمردين . واغلب الظن ان



نوبار باشا

الضباط الذين لهم ضلع مباشر فى الحادث لم يفكروا فيه من قبل بل اندفعوا الى ارتكابه بلا تروّ أو سبق اصرار لما بصروا بالرجلين الممقوتين يقتربان فى مركبتيهما .

وقد كانت نتيجة « الفتنة » سقوط الوزارة النوبارية في الحال .

فان الخديو لما كانت كراهته «لنوبار» تفوق بطبيعة الحال كراهته للاجانب صرح فى اليوم التالى للفتنة بأنه لايكون من الآن فصاعدا مسئولا عن الامن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه . فبعد مناقشة قصيرة سلم «المستر فيفيان» بطلب الخديو ولكنه أكد له «ان استقاله نوبار باشا ... لاأهمية لها مطلقاً الا من حيث تغيير



رياض باشا

الاشخاص فقط ولكنها لا يمكن أن تعنى أى تغيير فى النظام» (١)

وفى الواقع لقد طرأ بعض التغيير على النظام . فقد كان المقرر عند تشكيل الوزارة «المسئولة» ألا يتدخل الخديو فى الادارة وألا يحضر جلسات مجلس الوزراء . مع أنه طلب اليه فى نفس الوقت أن «يشترك»

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣٤

مع الوزراء كما أشار الى ذلك «المسترفيفيان» إذ قال (١) «ان الشيء الذى تريده حكومة جلالتها هو أن الخديو — بدلا من تظاهره بعدم الاكتراث والتأفف من النظام الجديد — يتعين عليه أن يضع معرفته ونفوذه وتجاربه تحت تصرف وزرائه وأن يشترك معهم بولاء ومودة فى دائرة حقوقه الشرعية» أى أن الخديو — الذى كانت له كلمة

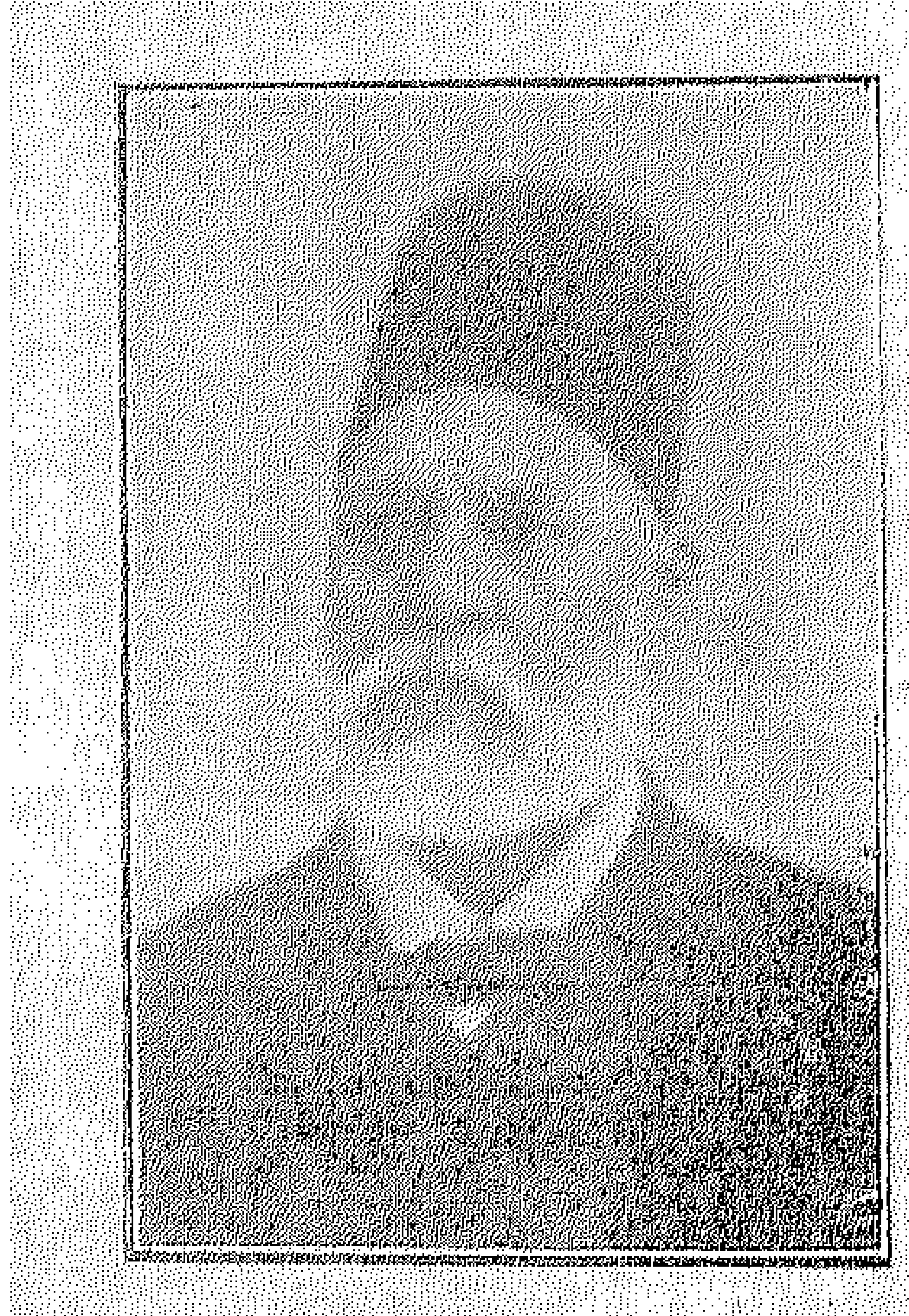


الجنرال غوردون باشا

مسموعة بين عامة الشعب — لم يطلب اليه الابتعاد عن ادارة البلاد فحسب بل أن يسمح باستعمال اسمه كستار لاخفاء دسائس النظار الاجانب وبذلك يساعد حملة القراطيس على القيام بأعمالهم الجهنمية وهم فى مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعة نتائج تلك الاعمال !! وقد أبى الخديو الموافقة على ذلك قائلا (٢) انه اذا لم يخطيء فهم المبادىء الاولية للحكومة الدستورية فان المسئولية عن ادارة شئون الدولة تقع على

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣
(٢) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

النظار ـ لا على رئيس الحكومة » وعلى هذا لزم خطة الحياد وأطلق لنظاره الحرية التامة فحملهم بذلك المسئولية الفعلية أمام الرأى العام المصرى . ولكن اعتداء ١٨ فبراير نبه النظار الى صعوبة حكم البلاد بدون الخديو كما اعترف بذلك مراسل التيمس السكندري على أثر وقوع الحادث إذ قال(٢) « لقد كان من الخطأ الكبير أن نحاول حكم البلاد بدون الخديو . فان النظار اعتبروه مجرد موقع لقراراتهم . فبدلا من أن



احمد عرابى باشا

يروا تعاوناً في العمل رأوا مقاومة سلبية وعلى هذا تحولت الامور من سيء الى أسوأ فى كل فرع من فروع الادارة » فترتب علي ذلك أن أظهر كل من «المستر فيفان» والسير ريفرز «ولسن» بعد سقوط نظارة «نوبار باشا» استعداداً لتخويل الخديو نصيباً حقيقياً فى ادارة بلاده على

---

(٢) التيمس يوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٩

شريطة أن تظل قرارات العضوين الاجنبيين فى النظارة هي العليا كما كانت من قبل. ولكن الخديو رفض ذلك الشرط بتاتاً. وفى النهاية وفق بين الرأيين بأن عين ولى العهد محمد توفيق باشا ـ وكان شاباً محايداً لا ينتمي الى



المغفور له توفيق باشا

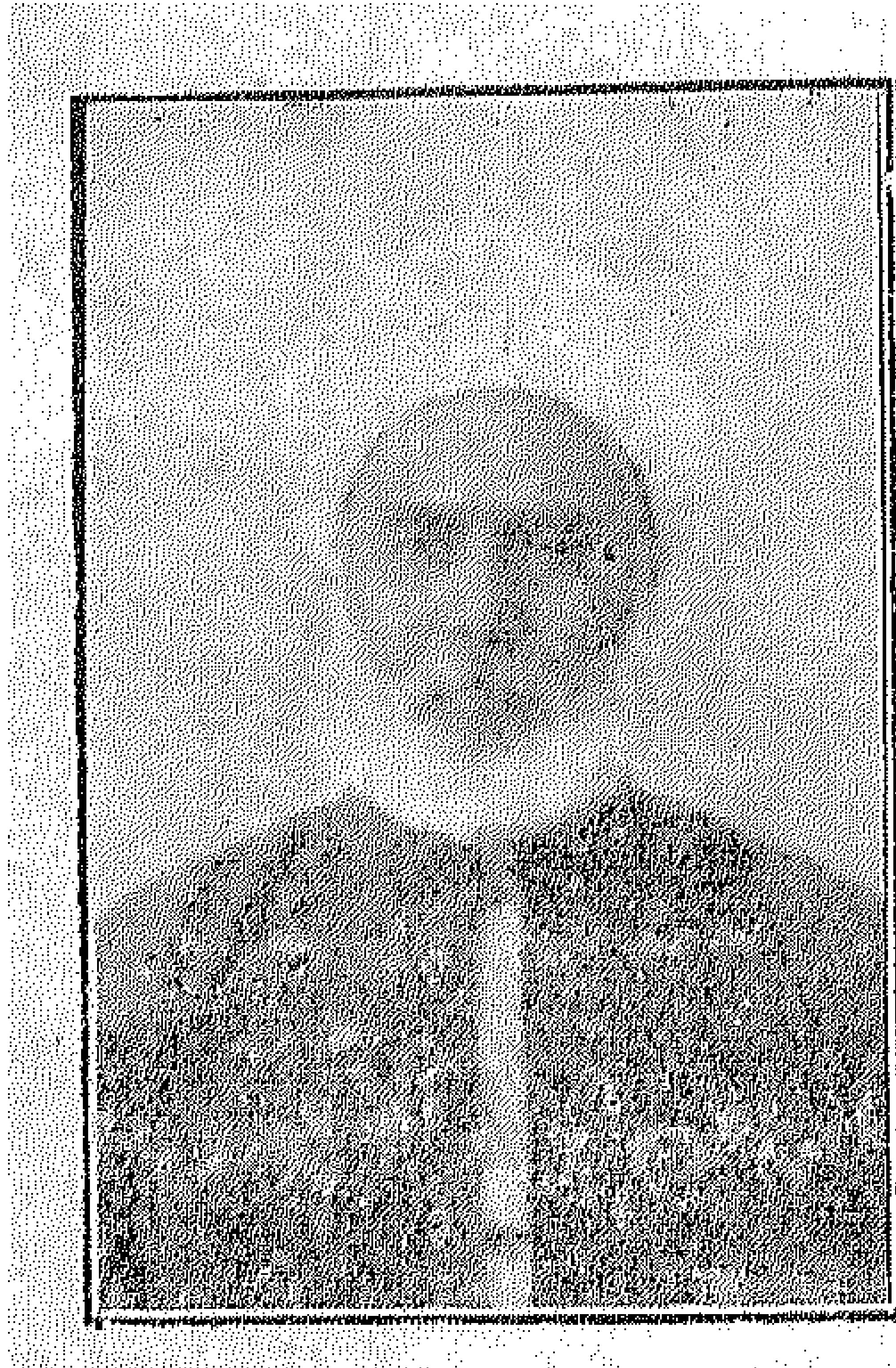
هؤلاء ولا الى هؤلاء ـ رئيساً لمجلس النظار وظل الخديو بعيداً عن المجلس. ثم استأنفت الوزارة الاوربية أعمالها بعد ذلك التعديل



الفصل السادس

سقوط الوزارة الاوربية

بينما كانت النتائج المادية التى ترتبت علي فتنة ١٨ فبراير كما وصفناها فى الفصل السابق كانت نتائجها الادبية أعظم شأناً وأبعد خطراً . فالملاحظة التى أبداها مراسل التيمس وهى أن أوربا لا يعنيها كثيراً اصلاح الحكم أو فساده فى مصر اذا سددت الكوبونات فى



المغفور له الشيخ محمد عبده

مواعيدها انما تكون صحيحة لو رضي المصريون بما قسم لهم وقنعوا به مستسلمين . على أنهم ما كادوا يظهرون أنهم لا يصبرون على الارهاق

الاجنبي الا الى حد محدود حتى ظهر فساد هذه الملاحظة ورأت صلاح الحكم أو فساده فى مصر يعنيها فعلا إذ عليه يتوقف سلامها وطمأنينتها. ولقد أظهرت الفتنة لاوربا ان من الخطر بمكان أن تعبث بمصالح المصريين وعواطفهم كما اتضح لها أن استمرار سياسة حملة الاسهم لابد أن يؤدى الى أوخم العواقب مهما تراخى أمد ذلك. كذلك فتحت هذه الفتنة اعين الانجليز وهم الذين لم يكن يعنيهم شيء مما يجرى فى وادى النيل فى ظل الادارة المالية الدولية الفاسدة وأثارت احتجاجاً شديداً ممن لم تضطرهم الروابط الحزبية الى الرضا عن أعمال الحكومة. فلقد قام الاحرار وقتئذ على بكرة أبيهم يحتجون على استمرار استغلال الفلاحين المصريين بلا رحمة لمصلحة حملة الاسهم. ولا ينبغي اتهام هؤلاء الاحرار بالنفاق والتذبذب السياسى لانهم غيروا موقفهم هذا بعد مرور ثلاثة أعوام. وليس ريب فى أن وجود الاحرار فى صفوف المعارضة هو الذى زاد احتجاجهم شدة. وينبغى أن نذكر أن خلوهم من مسئولية الحكم هو الذي جعلهم ينظرون الى الامور بعين بعيدة عن الهوى ويعربون عما يجول فى خواطرهم بصراحة خالية من القيود. وأغلب الظن ان المحافظين لو كانوا فى صفوف المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الاحرار لان الحقائق كانت ظاهرة وملموسة بحيث لايسع الانسان ان يتجاهلها او يغمض عينيه عنها. وليس من شك فى ان الحزب الذي كانت فى يده مقاليد الحكم وقتئذ

قد رأي الحقائق واضحة جلية ولكن الاغلاط الاولى التى ارتكبتها باسمه وزارةدزرائيلي حالت بينه وبين قيامه بماتقضى به الامانةالسياسية والمصلحة السياسية على السواء .

ولقد ضج الناس من كل جانب وراحوا يطلبون تخفيض فائدة الديون فى الحال وان تعاد الى الخديو سلطته الاولى باعتبار ان هذاهو العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد (١) ثم اخذت انهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التى يعانيها الفلاحون ومع ان التقارير الرسمية اكدت أن معظم «الاشاعات» مبالغ فيهافان الاشخاص الذين كانوا وقتذاك فى مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الاكباد واعلنوا أن الفلاحين قد أصبحوا أشبه شيء بالاشباح (٢) فما قاله «السير جوليان جولد سمد» الذى أصبح فيما بعد أحد دعاة الاحتلال(٣) ، من خطبة مؤثرة« ان القروض التي يحاول ذلك السيد (السير ريفرز ولسن) ان يؤدى عنهافائدة تقدر بـ٧ فى المائة لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية فنحن والحالة هذه نساعد على بقاء فائدة فاحشة فينبغى لانجلترا ان تستعمل نفوذها لتخفيضها بعد مارأته من فقر الفلاحين وبؤسهم» . اما مكاتب التيمس الاسكندرى فانه اشار من ناحيته الى الجانب السياسي في الخطة التى

---

(١) انظر مثلا مقالة التيمس الافتتاحية فى عدد ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) من خطبة الكولونيل السكسندر فى مجلس العموم (المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ « ١٨٧٩ » ص ٨٣٨
(٣) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

يهجها « السير ريفرز ولسن » وزملاؤه فقال : «ان مجلس النظار يدير الامور بدون رئيس الدولة المحروم من حكم بلاده. وقدأخذت الادارة تنتقل رويدا رويدا الى ايدى الاجانب واقفلت المناصب العالية فى أوجه المصريين . وبالرغم من هذا كله فان مصر لاتزال للمصريين اما سيدهم الذين يخدمونه ويخشون بأسه فهو الخديو » . (١)

على ان العمل الجرىء الذى قام به الضباط لم يفتح عين اوربا فحسب بل فتح عين مصر أيضاً فلقد كان بمثابة شرارة كهربائية فى جو مفعم بالسخط والتذمر . فلا تسل عما ادى اليه انفجار ذلك التذمر من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والاعيان والعلماء اقروا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر والفوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعدته بالمعونة فى نضاله مع الاوربيين وطلبت ان يكون للامة نصيب فى حكم البلاد . (٢)ولقد روى التاريخ الرسمي فيما بعد ان «اسماعيل» باشا هو الذى دبر هذه الحركة ليوهم الناس ان الانقلاب الحكومى الذى كان يستعد له لم يكن الا عملا دفعته اليه قوة الشعور القومى العام وضغطه (٣) .ومما يدعو الى العجب حقاً أن المعاصرين الرسميين وغير الرسمين لم يلمحوا الى شيء من هذه التهمة في خلال الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٨٧٩ وهى الاشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها

(٢) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(١) مصر رقم ٥ و١٨٧٩ ص ٧٠ و ص ٨٥ . وكذلك التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) اللورد كرومر «مصر الحديثة» المجلد الاول من ص ٨٥ الي ص ٨٦

تدريجاً . ولعل أول من أثار هـذه التهمة هو الرجل الذي خلف «المستر فيفان» في القاهرة في نفس الوقت الذي رأى فيه «اسماعيل باشا» ان الفرصة سانحة لان يعبيء ضد أعدائه هذه القوات الوطنية التي التفت حوله من تلقاء نفسها . وأحسب ان اتهام «اسماعيل باشا» بأنه مدبر الحركة الوطنية . ليس بأصدق من اتهامه بأنه هو الذي دبر فتنة ١٨ فبراير . ففي كلتا الحالتين لم يزد «اسماعيل باشا» على ان استفاد من أمور واقعة . ففعل مايفعله كل من يكون في موقفه .

ولو أن الاوربيين الذين كانوا يديرون دفة الشؤون المصرية أوتوا ذرة من حسن السياسة ـ ولا نقول من الانسانية ـ لحولوا تيار الحركة الوطنية الى طريق مأمونة ولكفوا أنفسهم كل ما كانت تنذر به من خطر . على ان هذا لم يكن يكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين الى الحد المعقول وان يستعينوا بنواب الامة في تجديد نظام البلاد مالياً واقتصادياً . ولو أنهم فعلوا ذلك لاقاموا مصالح الدائنين على دعائم وطيدة دائمة ولحالوا دون عودة استبداد الخديو الذي كانوا يعدونه أساس البلاء . ولكن لم يكن في نية سادة مصر الاوربيين أن يقدموا على أحد هذين الامرين . فأما عقد البرلمان فأمر لاسبيل الى النظر فيه لان مصر الدستورية كانت تقضي قضاء مبرماً على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه سراً من النيات السياسيـة لمصر . وأما تخفيض فوائد الكوبونات فقد دار البحث فيه ووافق «المستر فيفيان» بصفة خاصة

على اجراء ذلك الاصلاح الاساسى (١). أما لجنة التحقيق الدولية التى واصلت اجتماعاتها بعد صدور قرارها الاول فقد اتضح لها أن لا مناص من هذا التخفيض اما عاجلا واما آجلا بل شيع فعلا أن « السير ريفرز ولسن » نفسه قد أعد مشروعاً لتخفيض الفائدة على الدين الى ٥ ونصف فى المائة لغاية سنة ١٨٩٠ أو الى ٥ فى المائة الى سنة ١٨٨٦ (٢). على أن كل هذه المباحثات والمشروعات لم تتمخض الا عن مشروع واسع المدى يرمي الى نقص نفقات الحكومة نقصاً جديداً وفرض أنواع أخرى من الضرائب. وكانت أول مواد هذا المشروع جعل المرتب السنوى للخديو وأسرته ٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط. ولو ذكرنا أنهم جردوا مما كان لهم من أملاك شاسعة فلم تبق لهم دابة واحدة ولا محراث واحد لرأينا أن هذا المرتب ليس من السخاء والكرم فى شيء (٣) وهذا العمل مع شذوذه يمكن المرور به بدون تعليق. ولكن مالا يطيق أحد السكوت عنه هو تقريرهم فرض ضريبة على الاراضى المعروفة بالاراضى العشرية. فان هذه الاراضى كانت فى بدء الامر أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على اتباعهم الذين كانوا أشبه بالامراء الاقطاعيين بشرط أن يصلحوها فى مقابل اعفائها من الضرائب

---

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية فى يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر فى التيمس فى عدد ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) ولقد زادت لجنة التحقيق برياتها المعهود عند اقتراح ذلك المبلغ قولها «طبعاً لا ينتظر ان يطالب سموه بمرتب ضخم فى الوقت الذى يقوم فيه الدائنون ببذل تضحيات جديدة ؟ (انظر تقرير الخ ص ١٩)

اعفاء تاماً دائماً . وليس هـذا المقام مقام البحث فيما اذا كان هـذا الترتيب حكيما أو غير حكيم فانه مهما يكن من أمر هـذه الهبة فان الرجوع فيها مستحيل بمقتضى أمر خديو عال ولا سيما اذا كان اصدار هـذا الامر بناء على طلب الاجانب املوه لمصلحة المرابـين الاجانب وباسم « حرمة » الالتزامات التي قطعتها الدولة على نفسها . ولعمري لقد كان من القحة ان يطلب الى الخديو ان يحنث بوعده لرعيتـه ليفي به للاجنبي — وناهيك به من اجنبي ! ولقد اعترف وقتذاك ان هذا الاقتراح معناه « مصادرة حقوق الملكية » (١) من اناس طالما رفعوا عقيرتهم بوجوب احترامها عند ما اتفق ان كانوا هم أصحاب تلك الحقوق ولم يتغير ذلك الاعتقاد الا فيما بعد .

ويرتبط بهذا « الاصلاح » اوثق ارتباط اقتراح الغاء التعهدات الناشئة عن قانون المقابلة فلقد يذكر القارىء أن هذا القانون يعفي اصحاب الاطيان اعفاء دائما من دفع نصف الضريبة على أطيانهم بشرط ان يؤدوا ستة اضعاف تلك الضريبة فى اجل معين. وقد اقترح القوم الآن الغاء ذلك التخفيض وكانت حجتهم فى ذلك ان مبلغ السبعة عشر مليون جنيه الذى ذكر فى الميزانية ان اصحاب الاطيان دفعوه بمقتضى هذا القانون لم يدخل اكثر من نصفه الى خزانة الحكومة هذا فضلا عن ان الخديو لم يكن ينوى الوفاء بتعهده هذا . وان من المستحيل الآن ان يتثبت المرء من صحة هذه البيانات الصادرة

---

(١) استعمل مراسل التيمس فى القاهرة هذا الاصطلاح يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

من جانب لجنة التحقيق الدولية . على ان مايدعو الى العجب حقا هو ان اللورد« ادمو ندفيتز موريس» وكيل وزارة الخارجية وقتئذ وقف فى مجلس العموم بعد الغاء قانون المقابلة بمدة سنوات ليرد على سؤال وجه اليه عن البواعث التى ادت بالسير «ريفرز ولسن» الى استنتاج ان الشطر الاكبر من مبلغ الـ ١٧ مليون جنيه لم يدخل الخزانة ، فقال ببساطة « ليس هناك مايدعو الى الظن بان مبلغا قريبا من هذا قد دخل الخزانة فعلا » (١).
وفى نفس هذا الوقت كان مراسل التيمس الاسكندرى يخبر صحيفته « بالاموال الطائلة التى دفعها الملاك » وطالب تعويضهم بسخاء (٢) .

واخيرا كان هناك مشروع وضعه بحذق المسيو بلنسيير وهو يقضي بسن نظام للاعفاء من السخرة فى نظير دفع مبلغ معين . والغاية التى قصد اليها من هذا المشروع ـ الذي نفذ فى عهد ادارة لورد كرومر ـ هى ان تفرض السخرة على الطبقات الميسورة سواء اكانت هناك حاجة حقيقية الى عمال اضافيين ام لم تكن ثم يطلق المسخرون فى نظير بدل يدفعونه . ولعمرى ان هذا لنوع مهذب من انواع السلب والاغتصاب وهو خير مثال للوسائل التى سلكتها الوزارة في الوصول

---

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٧٦ « ٨٨٣ » ص ١٤٣٣

(٢) التيمس ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ . يقول المستر بلنت فى كتابه الانف الذكر ص ٤٤ « ان مشروع . . . الغاء نظام المقابلة الذى لو تم لكان معناه مصادرة أراضى تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه ، أقلق بال كل مالك وحمل الناس على الاعتقاد بأنه قد ينالهم على يد الناظر الانجليزى أسوأ مما نالهم على أيدى سابقيه . أما اللورد كرومر ـ كما يؤخذ من كتابه الانف الذكر ص ١١٧ وما بعدها ـ فانه يبدى عدم اكتراث بقرار الغاء التزامات قانون المقابلة . وما اشوقنا الي ان نعرف هل كان يقف مثل هذا الموقف لو عمل في انجلترا مايشبه هذا العمل.

الى اغراضها (١) .

ولقد كان متوقعاً ان تؤدي انباء هذه الاصلاحات المزمعة الى اثارة الطبقات الموسرة وتعرفها لاول مرة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقات الدنيا ارتباطا وثيقا. وقد ادرك «اسماعيل باشا» ان هذا هو وقت العمل ان كان لا بد من عمل . واليك مافعله . كان «محمد على» قد انشأ مجلسا من المشايخ والاعيان يجتمع من آن الى آخر لمد الخديو برأيه في أمور الضرائب الجديدة وما أشبه ذلك . فأعاد اسماعيل باشا هذا المجلس في سنة ١٨٦٦ واجتمع في خلال حكمه ثلاث مرات . ومع أن النواب هم في الاسم منتخبون بواسطة الاهالى الا ان الحكومة هي التى تعينهم في الواقع . فليس لديهم القوة أو الشجاعة الادبية للقيام بمهمة النيابة . فخطر للخديو بالاتفاق مع العلماء والاعيان أن يحول ذلك المجلس الى برلمان بأن يوسع سلطته ويزيد عدد أعضائه ويدخل في البلاد مايقرب في الواقع من مبدأ حق الاقتراع العام . واذ كان المجلس لا يزال منذ الشهرين السالفين مجتمعاً في دور انعقاده الثالث كان من السهل عليه جداً تنفيذ تلك الفكرة وذلك باصدار منشور مناسب واصدار الامر باجراء عملية الانتخاب . وبالطبع كان المقصود بالبرلمان أن يكون قاعدة للاعمال الاخرى التى تتلوه وهى تتضمن استبدال الوزارة الاوربية بوزارة وطنية مسئولة واصدار قانون مالى جديد يحل محل الامر العالى الخاص

---

١ انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

باتفاقية «غوشن جوبير». وقد كان أهم ما اشتمل عليه ذلك القانون تخفيض فوائد لدين الموحد من ٧ فى المائة الى ٦ فى المائة ودفع ٥٥ فى المائة من الدين السائر نقداً وتسديد الباقى في خلال عامين ونصف عام وتخصيص مبلغ ٤ ملايين جنيه سنوياً لشؤون البلاد الادارية (١)

ولقد أثار ذلك المشروع أولا وآخراً سخرية الاشخاص الذين تأثرت مصالحهم به . فانهم زعموا أن هذه النوبة الدستورية التى انتابت الخديو فجأة لم تكن سوى مناورة خبيثة للتخلص من الوزارة الاوربية ثم العودة ـ بعد مرور الوقت المناسب ـ الى الحكم الاستبدادى . أما القانون المالى فقد صوروه بأنه خدعة يراد بها تخدير أعصاب الدائنين موقتاً لكنه مستحيل التحقيق(٢) .

وانا وايم الحق لآخر من يظن الخير بأولئك الملوك الذين « يمنحون » شعوبهم الدستور أو ان نعزوا اليهم نيات حسنة . فانهم على الدوام أرفع من أن تظن بهم أمثال هذه الظنون ولا يذكر التاريخ لاحد منهم منذ أيام الملك يوحنا الى وقتنا هذا من « تقدم » الى شعبه بالدستور الا تحت العوامل القهرية والا اذا كان فى نيته استرداده وتعطيله عند سنوح الفرصة الملائمة . وهذا ما أشارت اليه « التيمس » بعد مضى عدة أشهر إذ قالت (٣) « كم من أمير أوربى

١ راجع الخطاب المرسل للتيمس يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩
٢ راجع أقوال « اللورد كرومر » ص ١٠٥ وما بعدها
٣ « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

ولد ليتمتع بالحكم المطلق قد قنع بالعدول عن هذا الحكم ورضي بهذا المنصب البسيط منصب ملك البلاط ولقد وعد الكثيرون منهم باحداث تغيير ولكن لم يوجد بينهم واحد نفذ وعده بأمانة واخلاص » فالشيء الذي يحدث عادة في مثل هذه الاحوال هو أن الملوك بعد أن «يوجدوا» البرلمان لتخليصهم من الورطات الوقتية التي أوقعوا أنفسهم فيها — يجدون أنفسهم وجهاً لوجه أمام حالة لا تلبث أن تصبح — بعد شيء من التردد والنضال الشديد — مسيطرة على كل شيء . ولا ريب في أن الامر كان كذلك في الحالة التي نحن بصددها . وقد كتب مراسل التيمس السكندري على أثر انعقاد البرلمان الجديد يقول (١) « ان البرلمان هو في الاسم هيئة نيابية ولكن نظام الترشيح الرسمي الفرنسي أصبح متبعاً الى حد أن المرشحين الرسميين لا ينجحون فقط بل أنني لم أسمع مطلقاً بأنهم عورضوا أو قدمت ضدهم طعون . وعلى كل فلا مناص للحكومات النيابية من اجتياز هذا الدور الابتدائي . وأغلب الظن أن برلماننا لم يكن في كل أدواره الماضية محتفظاً كل هذا الاحتفاظ باستقلاله الحاضر . وللبرلمان المصري مزاياه في بحث المشروعات التي ترمي الى اصلاح النظام الزراعي والاعمال العمومية » (٢)

ولم يمض على ذلك الا قليل حتى كان مراسل الصحيفة نفسها في

---

١ « التيمس » في ١٥ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع ما كتبه المستر ماكوان في كتابه « مصر كما هي » في هامش ص ١١٨ اذ قال « لقد صاروا — أي النواب — أكثر استقلالا وأصبحوا عاملا نافعاً في سياسة مصر الداخلية »

القاهرة في مراكز يسمح له ـ عشية الانقلاب الحكومي ـ ان يقرر ان البرلمان قد أقام الدليل على نفعه للبلاد في عدة مسائل . فقد قال (٢) « ينبغى الا ينظر الى البرلمان بعين الازدراء . فلقد أظهر النواب دلائل الحياة الجديدة كما أظهروا جنوحاً الى استقلال الرأى وليس هذا بالامر العديم الاهمية» . ومنذ أيام ذهب «رياض باشا» ناظر المالية شخصياً لانهاء دور المجلس رسمياً . وهناك خطب خطبة ضافية سداها الادب ولحمتها الوقار أثنى فيها على النواب لما قدموه من الخدمات واعترف لهم بانهم قاموا بواجباتهم خير قيام وأعلنهم بانتهاء الدورة البرلمانية . ولكنه عجز عن ان يمثل دور « أوليفر كرومويل » فقد أبى المجلس الانصراف وانبرى أحد الاعيان خطيباً فرفض تحيات الوداع هذه وأعلن بالنيابة عن زملائه انهم بالعكس لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر وانهم لايزال أمامهم الشيء الكثير مما يجب عمله في سبيل الاشراف على الوزارة وانهم بناء على ذلك يأبون الانصراف . وقد عضده زملاؤه النواب بنفس الاجماع الذي عضد به الاعيان زميلهم « ميرابو » في ملعب التنس في « فرساى » في أحد المواقف التاريخية المشهورة . وعلى ذلك ظل البرلمان المصرى مواليا انعقاده وطلب ان يكون النظار على بكرة ابيهم لافرق بين الاجنبي والوطني خاضعين لارادته ومسئولين أمامه عن ادارة دفة الاعمال أى ان النواب بالاختصار أرادوا تحويل هذه الحكومة

---

١ « التيمس » فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

« المسئولة » اسما الى حكومة مسئولة حقيقة » .

فمن هـذا يتبين ان البرلمان المصرى الذى أوجده الخديو «اسماعيل باشا» لم يكن الالعوبة التي طالما حدثونا عنها . ولقـد كتبت « التيمس » فى سياق افتتاحية عقدتها على أثر الانقلاب الحـكومى ما نصه : (١) «من الجائز أن نقول ان عدداً عظيما من النواب هم صنائع الخديو . ولـكن مهما كانت الطريقة التي تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى انها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معاً . ويظهر ان البرلمان المصرى لم يشذ عن تلك القاعدة » . وفى الواقع فان القول ـ كما يزعم المؤرخون الرسميون فى ذلك العهد ـ بان الاعيان والعلماء وبقية الطبقات المصرية العليا كانوا آلات صماء فى أيدى « اسماعيل باشا » يأمرهم فيطيعون ويقول فيسمعون من غير أن يكونوا مستقلين فى أخلاقهم أو آرائهم ـ ليس الا انتها كا محضاً لحرمة التاريخ وقلباً صريحاً للحقائق . ومع انهم كانوا على استعداد لاتباعه وشد أزره فى كل مايقدم عليه من الاعمال للقضاء على السيطرة الاجنبية فانهم كانوا فى الوقت نفسه يبغضونه جد البغض ويعتبرونه السبب الرئيسى فى خراب ديارهم حتى انهم بعد الانقلاب الحـكومي فكروا فى خلعه (٢) . اما الى أى حد كان الخديو مبغوضاً فعلا فيدل عليه انه لم يرتفع صوت واحد للدفاع

---

(١) افتتاحية التيمس في ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) اعترف « عرابى باشا » للمستر بلنت بان نيته كانت معقودة على خلع الخديو أو قتله فى فبراير سنة ١٨٧٩ « راجع التاريخ السرى ص ٤٨٣

عنه عند عزله ومغادرته للبلاد بل ان كثيراً من الاهالى فرحوا سراً جد الفرح لذلك. ومن هذا يتبين ان كل خطر من احتمال سعى «اسماعيل باشا» لتحويل البرلمان الجديد الى أداة لقضاء مآربه الشخصية كان يمكن تلافيه بسهولة بأن تقف أوربا الى جانب نواب البلاد وتستعمل نفوذها لشد أزر الحكومة الدستورية البرلمانية الحقيقية . ولكن شيئاً من ذلك لم يخطر ببال اوربا لانه لم يك شيء فى الواقع أبعد عن بالها من سعادة الشعب المصرى ورفاهيته .

ولا نظننا نستطيع الخوض فى مشروع الخديو المالى بنفس هذا التأكيد والتثبت فان التعهدات التى قطعها على نفسه — بالرغم من اقتراح تخفيض الفوائد — كانت لاتزال فادحة . ومع أن بيت «روتشيلد» كان لا يزال تحت يده نيف ومليونان من الجنيهات لتسديد شطر من الدين السائر فلقد كان من المستبعد أن يستطيع الخديو تسديد ٥٥ فى المائة منه على اننا نعرف فى نفس الوقت أن حملة القراطيس والدول الاوربية قرروا — بعد مرور عام — تخفيض الفوائد بمقدار ١ فى المائه ومع ذلك تبين لهم ان فى الامكان الحصول على الفوائد . كما اننا نعرف أيضاً فيما يختص بالدين السائر ان مبلغاً لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه قد دفعه أصحاب الاطيان الاغنياء للخديو نقداً (١) وان بعض أولئك الاغنياء أظهروا استعداداً لرهن عقارهم وأطيانهم كضمانة لعقد قرض جديد(٢)

(١) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩
(٢) « التيمس » فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

ولا مشاحة فى انه كان من المستطاع تنفيذ برنامج الخديو بحذافيره بقليل من الجهد على شرط ان يكون الاشراف على هذه الاعمال لا للخديو بل للبرلمان . وعندنا مايحملنا على اعتقاد أن الطبقات الموسرة لو انها قامت بتقديم هذه التضحيات لتحرير البلاد من كابوس السيطرة الاجنبية لما كانت تسمح للخديو مطلقاً بالعودة الى نظامه العتيق بل لامسكته فى قبضة يديها فلا يفلت منها ولوجهت اهتمامها الى تنفيذ التعهدات التى قطعتها البلاد . ولكن ذلك كان نفس الشيء الذى رفضته أوربا سلفا . فانها أعلنت ان فكرة البرلمان مستحيلة وان المشروع المالى خيالى محض وعلى ذلك رفض الاقتراحان بمنتهى الاستخفاف والازدراء .

وهنا يقضي العدل بأن ننوه بالاجلال والاكبار باسم شخص لم يكن ميالا الى التفريط فى حقوق الممولين الاوربيين ولكنه كان فى الوقت نفسه بعيد النظر مستقيما صريحاً الى حد جعله يدرك بثاقب رأيه أن السياسة التى كان « السير ريفرز ولسن » يتبعها لا بد أن تؤدى حتما الى كارثة بل الى ثورة . نعنى بذلك الشخص « المستر فيفيان » قنصل انجلترا العام . فانه كثيراً ماخاطب الحكومة المصرية بلهجة عنيفة كأنه أعدى أعدائها واقسى المرابين من دائنيها بحكم أنه موظف معين من قبل الحكومة الانجليزية بيد أنه كثيراً ماشفع تقاريره الرسمية بتحذير ولاة الامور فى انجلترا من عواقب التطرف والمغالاة وكثيراً مالفت نظرهم الى حرج موقف الحكومة المصرية بل بلغ به الامر

الى حد الاحتجاج فى ابريل سنة ١٨٧٨ على الوسائل المتبعة فى جباية الضرائب من الفلاحين المساكين لدفع الكوبون . ألح أكثر من مرة فى ضرورة وقف الدفع وتخفيض الفوائد على الديون (١).

لهذا كان كثير الانتقاد للسير ريفرز ولسن وزملائه الذين كانوا يعتبرونه « فضوليا » الى أقصى حد (٢) وقد كان أيضاً شديد السخط على مازعمه الناظران الاجنبيان من أن فى الاستطاعة حكم



شريف باشا

مصر مع جعل الخديو كالصفر على يسار العدد ولطالما ألح في وجوب اعطاء الخديو نصيبا من الحكم ونصح بابعاده عن الوزارة . ولما جاء مشروع (السير ريفرز) الاخير مخالفا لآرائه اتسع المجال بينهما لتبادل

(١) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩.
(٢) ان اللورد كرومر كان « يعنى المستر فيفيان عند ماتكلم عن القناصل العموميين الفضوليين الذين يتشدقون بارهاق الفلاحين لمصلحة حملة القراطيس « راجع مصر الحديثة المجلد الاول ص ٨٤ »

العبارات الجافة فى صدد الاقتراح الخاص بمصادرة حقوق أرباب الاملاك وفى صدد التصلب فى عدم تخفيض الفوائد . ومن المستحيل أن نذكر هنا مادار من المراسلات بين «المستر فيفيان» والسير «ريفرز ولسن» من جهة وبين الحكومة الانجليزية من جهة أخرى . وحسبنا أن تلك الحكومة انحازت الى «السير ريفرز» واستدعت المستر فيفيان يوم ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩(١) وأرسلت بدلا عنه المستر « الذى أصبح فيما بعد السير » فرانك لاسلز وكان أشد رغبة حتى من « السير ريفرز نفسه » في خدمة حملة القراطيس (٢) ففي هذه الظروف الغريبة التي لم يؤول استدعاء الحكومة الانجليزية فيها المستر فيفيان الا بأنه دليل جديد على رغبتها فى شد ازر «السير ريفرز ولسن» فى مشروعاته المشئومة ضد كل معتد متطفل — خطر للسير ريفرز فجأة أن يعلن افلاس الدولة المصرية بتأجيل دفع كوبون ابريل لمدة شهر . فهذا هو منقذ المصريين الذى هبط بلادهم لتصريف شؤونهم — والذى سلب الفلاح والخديو

---

(١) ان خطاب « السير ريفرز ولسن » « للمستر بلنت » راجع التاريخ السرى ص ٤٨ الذى أتى فيه على الاسباب التي أدت الى عزله امظيم الاهمية . فقد قال فيه « ان كريبى فيفيان » هو السبب بل هو أكبر محرض على اهمال العمل بذلك الاتفاق بغتة مع ان التعليمات المرسلة اليه بصفة خاصة كلفته بالسهر على حمايته . ولقد انحاز الرجل الى صف الخديو رأساً لالسبب آخر سوى الحسد المصحوب بالرعونة والغرور » راجع أيضاً المناقشات البرلمانية المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ٥٢٣ و ١١٦١

(٢) لقد أخبرنا اللورد كرومر فى كتابه صفحة ٩٦ ان « السير فرانك لاسلز » صدرت له التعليمات ببذل معونته الودية « للسير ريفرز ولسن » فى سائر معاملاته مع الخديو . وفى موضع آخر نري « اللورد كرومر » — بعد اسهاب طويل عن السياسة الفرنسية وتفنيد ووصفه اياها بأنها « شديدة الحرص على مصالح الدائنين الاجانب » يقول « ان الحكومة الانجليزية مالت الى قضية الفلاحين المصريين»

وأسرته والذي كدس ديناً جديداً بدون انقاص العبء القديم أو تخفيض باب واحد من أبواب الضرائب (١) والذى استباح لنفسه التنقيب فى تفاصيل الادارة وأسهب غير مرة فى عدم كفاءة الحكم الوطني - هـذا هو بعد ادارة دفة البلاد منذ عامين كاملين وبعد استنفاذ كل مواردها - يعلن أن مصر عاجزة عن القيام بتعهداتها وينبغى اعلان افلاسها ! ! فبئست هذه الشهادة شهادة الفقر والافلاس ! وما أحراها باثارة سخط المصريين الذين عوملوا كمجرد قطيع من الغنم بكل ازدراء وامتهان ! ! فلا عجب ان رأينا هذا الاعلان المهلك الذى

---

(١) يقول المستر بلنت بحق (راجع كتابه الانف الذكر ص ٤٤) « ان الملايين التسعة من الجنيهات التى دفعها « روتشيلد » نفذ معظمهـا فى تسديد الطلبات المستعجلة ولم تخفض الضرائب بحال ما أو تخفف الطلبات بل استمر استعمال الكرباج في القرى بشدة وغلاظة أكثر مما كانت في الماضى وقـد دخل عامل جديد . . . فقد أول بانه توطئة لزيادة الضرائب زيادة أخرى »

ولقد رفع قنصل السويد فى القاهرة وقتئذ الي حكومته تقريراً مهماً وصف فيه الحالة قال فى سياقه : « ان الطريقة التى اتبعت الى الان فى تنظيم المسألة المالية تشبه الطريقة التى يتبعها الانسان مع مدين عادى . . . فبصرف النظر عمـا اذا كانت ديون مصر لمصلحة البلاد وعما اذا كان يوجد من يستحق العطف بين الذين أقرضوها النقود بالربا الفاحش أو استفادوا فوائد عظمى على حسابها فان مصر يجب عليها على كل حال أن تنفذ تعهداتها . ولكن ثمت بوناً شاسعاً بين هذا وبين الزعم بان الاهالى والبلاد يجب تخريبها تخريباً تاماً لارضاء شهوات الدائنين . ان من الصعب أن يعتبر الانسان الاهالي متشابهين مع الحكومة بحيث يصح اثقال كواهـل الفلاحين بالضرائب الفادحة وتخويل الدائنين حق بيع الفلاحين ومملكاتهم لقضاء لباناتهم . ان مصر الان بمثابة ضيعة كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذا الفارق العظيم وهو أنه بينما يدرك الدائنون عادة أهمية تنمية موارد الضيعة للحصول على ديونهم تراهم فى هـذه الحالة لاهم للواحـد منهم الا الصرف والامتصاص كأنهم نسوا ان من المستحيل أن يحصد الانسان اذا لم يزرع من قبل . . . فبحجة ان سداد الديون ينبغى أن يقـدم على كل اعتبار آخر نرى الاحكام الصادرة ضد الحـكومة باقية بلا تنفيذ ونرى المستخدمين يتعثرون فى أذال البؤس والشقاء لانهم لم يحصلوا على مرتباتهم منذ أشهر عديدة ونرى كل الاعمال المثمرة النافعة عطلة ودولاب الادارة واقفاً » (مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٧٩ و١٨٦ وما بعدها »

ث كانت شهادة شهود العيان الاجانب ! !

فاه به ناظر المالية الاجنبي يثير غضب الشعب الى درجة الغليان ويجعله يتساءل : أهذه اذن نتيجة ادارة الاجانب لشؤون مصر ؟ ! أمن أجل هذا استنزفوا دم الاهالي ؟ ! ثم ماذا يخبئه لنا المستقبل في أحشائه ؟ لاشيء اللهم الا زيادة الضرائب مرة أخرى وتضييق الخناق على الشعب . وفي الحال كتب الاهالي تقريراً وطنياً طلبوا فيه طرد الاجنبي العاتي



محمود باشا سامي البارودي

وعرضوه على الخديو . وقد أمضاه سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريرك الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم وستون من الباشوات ومثلهم من البيكوات وأربعون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش (١) فما كاد الخديو يستلم هـذه الوثيقة حتى جمع ممثلي

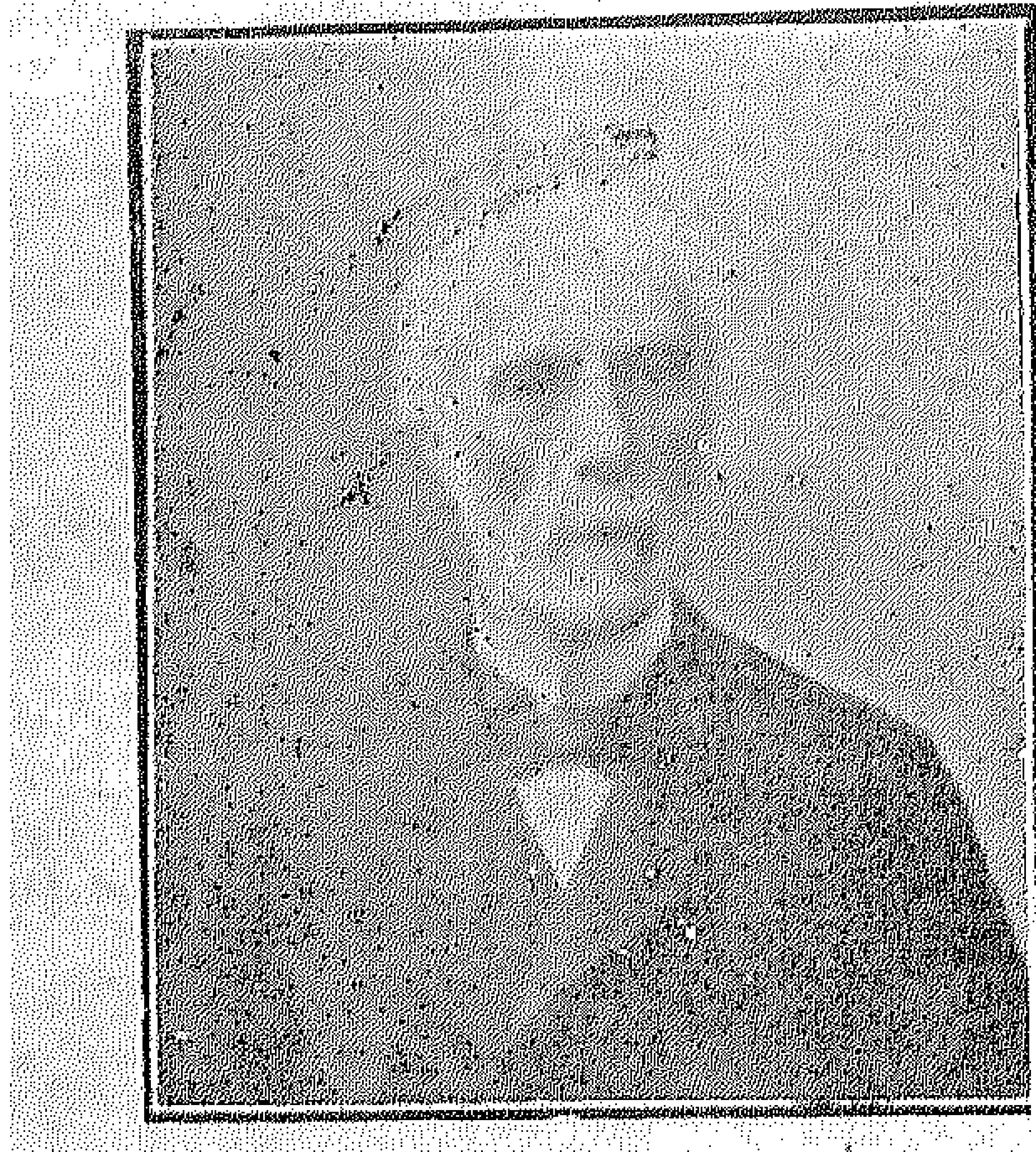
(١) راجع الخطاب المرسل الى التيمس من الاسكندرية يوم ٩ ابريل سنة ١٨٧٩

الدول الاجنبية فى يوم ٧ ابريل وأعلمهم برغبته في تشكيل وزارة وطنية ووضع قانون مالى جديد ثم أرسلت الخطابات في الحال الى الناظرين الاجنبيين لاخبارهما باستقالة « توفيق باشا » واستغناء الخديو عن خدماتهما وصدر الامر العالى الى « شريف باشا » ـ وهو رجل اشتهر بنزعاته الدستورية ـ بتشكيل وزارة جديدة. وقد جاء فى سياق الامر الخديو العالى بتشكيل الوزارة مانصه : « ان الوزارة السالفة قد أثارت سخط الاهالى وقلقهم سخطاً أصبح متغلغلا فى سائر طبقات شعبنا المعروف بالهدوء والسكينة . فان مشروعها المالى الذى أدى الى اعلان افلاس البلاد وتعطيل القوانين التى كانت لها مزية كبرى في أعين الشعب والذى اعتدى على الحقوق المكتسبة قد انتهي بأثارة السخط الوطنى ضدها » (١) ثم ختم الامر العالى بهذه العبارة . « ينبغى أن تكون الوزارة مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الاحوال وأن يحقق الامانى القومية » .

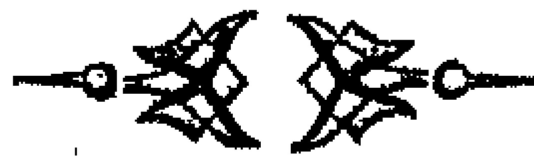
ذلك اذن هو «الانقلاب الحكومي» الشهير وهي تسمية غريبة(٢) لحالة رضيت بها الامة كافة لانها كانت ترمى الى استبدال عصابة الدساسين الاجانب بوزارة وطنية برلمانية . ولقد أبى من جاء بعد هذه الحوادث من المؤرخين الا أن يقفوا عدداً من الصحائف على هذا العمل

(١) التيمس يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩
٢ راجع كتاب اللورد كرومر الفصل السادس

النبيل بأن شنوهوه وحرفوا مراميه الحقيقية . كل ذلك ليبرروا انتقام أوربا وقيامها بذلك الانقلاب الحقيقى الذى قامت به فيما بعد . بيد اننا سنرى ان المدول من المؤرخين المعاصرين رأوا غير هذا الرأى



المسيو فريسينيه
وزير خارجية فرنسا



الفصل السابع

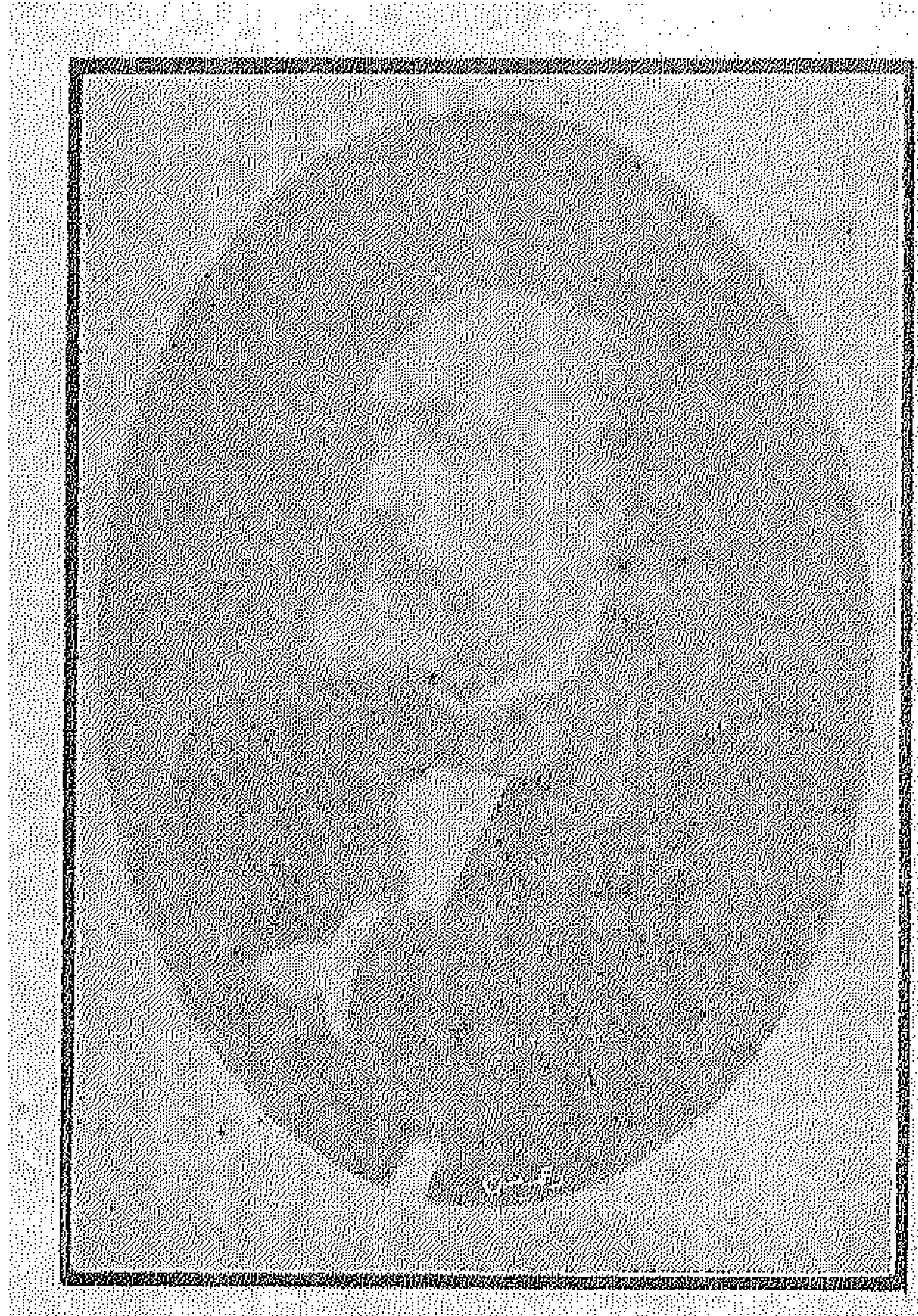
الانقلاب الحكومى

ربما كانت الحوادث التى امتلأت بها الاشهر الثلاثة التي تخللت عزل الوزارة الاوربية وخلع اسماعيل باشا احفل صحائف التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى بالعظة واملأها بالاعتبار . ومن سوء الحظ أن ترد القصة التي فى تلك الصحائف ناقصة بل ان هناك عدة وثائق مهمة غير موجودة مما يجعل مهمة المؤرخ المنصف من الصعوبة بمكان .

ومما يزيد فى خطورة تلك الفترة استئناف المشادة بين بريطانيا وفرنسا وهو أمر كثيراً ماشوهدت آثاره كلما تحرجت الشؤون المصرية. فقد كان من المنتظر أن يحدث عمل اسماعيل باشا « الاستبدادى » « فزعاً » فى سائر أنحاء أوربا . فهنا كان كل شيء سائراً طبقاً لاهواء المالية الدولية فمن وزارة أوربية تهتم بالكوبونات الى لجنة دولية تشتغل بوضع مشروع جديد للسلب . ثم ان المنافسة السياسية بين انجلترا وفرنسا أصبحت وكأن لا وجود لها . ففى وسط ذلك كله وعلى حين فجأة يقوم الخديو بمثل ذلك العمل الاستبدادى !

فكان الشعور الذى ظهر فى أول الامر شعور غضب وتذمر . ثم ان اسماعيل باشا — كما تدل على ذلك التصريحات العديدة التى

فاه بها الوزراء فى البرلمان ـ كان له الحق التام فى عزل موظفيه الاوربيين متى اقتضت المصلحة ذلك (١) بيد ان انتفاع الخديو بهذا الحق واسقاطه الوزارة بذلك الشكل كان فى نظر القوم عملا فى منتهى الجرأة . وفي



المسيو ليون غامبتا

وزير خارجية فرنسا

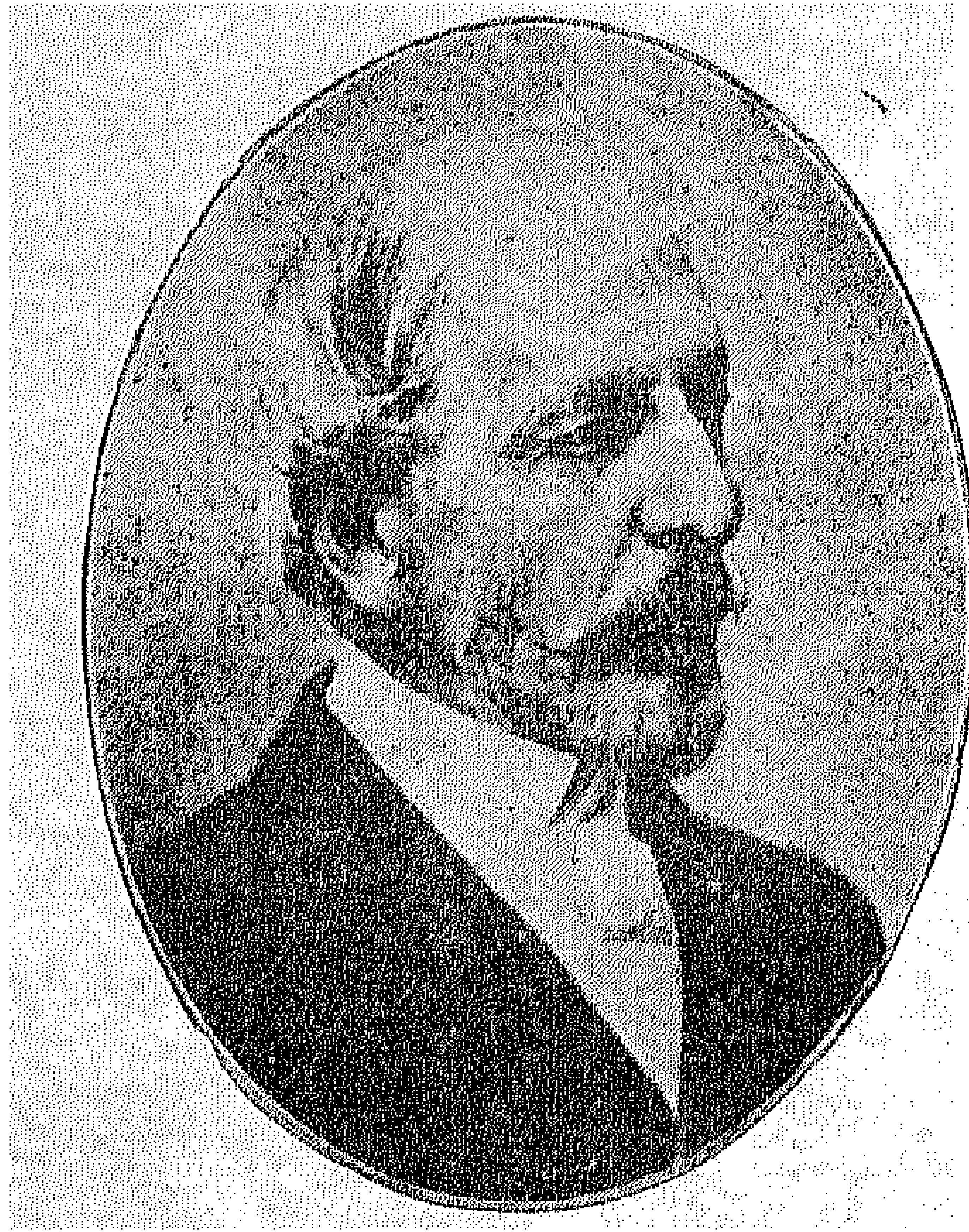
الحال أعلن كبار الموظفين الاجانب فى القاهرة شبه اضراب عن العمل ذلك انه كان من المتفق عليه عند تعيين الوزارة الاوربية الغاء منصبي المراقبين العموميين ومراعاة خاطر المستر روبين وزميله الفرنسي باعطاء

(١) أعان وزير المالية « ان المستر واسن عند ما ذهب الي مصر ذهب بصفته ناظرا من نظار الخديو فله اذن الحق المطلق في عزله اذا اقتضت المصلحة ذلك » . (المناقشات البرلمانية هنسارد المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ١٧)

كل منهما ٤٠٠٠ جنيه بالرغم من ان الخزانة كانت خاوية على عروشها(١) والآن وقد تشكلت وزارة وطنية وتولى اسماعيل باشا الامر بنفسه فقد دعا السير ايفلين بارنج والعضو الفرنسي بصندوق الدين الى القيام باعمال المراقبين . ولكنهما اجابا بالرفض التام . وقد حذا حذوهما الموظفون الاجانب الاخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفي صندوق الدين (٢) ولكن هؤلاء الموظفين أيضاً وجدوا الفرصة فيما بعد لاظهار تذمرهم . فان شريف باشا عند ماأعلن عزمه على دفع كوبون مايو المستحق بالفائدة المخفضة وقدرها ٥ في المائة صرح أعضاء الصندوق بأنهم يرفضون استلام القسط الا اذا دفع الكوبون بتمامه ثم طالبوا بدفع جميع المتأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر السابق مع ان « السير ريفرز واسن» نفسه هو الذي وقف دفع ذلك المتأخر وكذلك كوبون ابريل عن قرض ١٨٦٤ وهذا أيضا لم تدفعه الوزارة السالفة(٣) ولسنا في حاجة الى القول بان هذه الاجراآت حازت القبول لدى كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية لا بل ان أولاهما ارسلت الى الخديو تلومه على مافعل وتطلب اعادة الناظرين الاوربيين وهددته في حالة الرفض باتخاذ مايلزم من الاجراءات للدفاع عن مصلحتها في مصر والبحث عن خير الطرق التي تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد (٤) .

(١) مصر رقم ٥ (سنة ١٨٧٩) ص ١٧
(٢) «مصر الحديثة» لورد كرومر المجلد الاول ص ١٠٣
(٣) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٧٩
(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٥٩

ولـكن الى هنا وقفت التهديدات والاحتجاجات فعندما رفض الخديو بعد طول الاخذ والرد اعادة الوزارة الاوربية لم تحجم أنجلترا عن القيام باى عمل حتى انها وافقت فعلا على تعيين المراقبين مع ان فرنسا ابت بتاتا الاصغاء لمثل تلك الاهانة . لان كل ما كانت تطلبه هو خلع اسماعيل فى الحال وان يكون الاحتلال احتلالا مشتركا ولـكن



اللورد دوفرين

السفير البريطانى في الاستانه

هذا هو مارفضه الفريق البعيد النظر من الساسة الانجليز فى أى مقابل مهما كان خلابا . وقد رفع هذا الفريق صوته بشدة محتجا على استمرار التدخل فى الشؤون المصرية مطالبا بان يترك الخديو وشأنه للعمل مع وزرائه الوطنيين على انقاذ البلاد وقد كتبت صديقتنا التيمس بصراحة

عجيبة تقول (١) «ان الحكومة لترتكب أشنع غلطة اذا هى حاولت ان تخلق لانجلترا مسئولية جديدة بعد أن تخلصت من ذلك باعادة السير ريفرز ولسن الى منصبه فى مصلحة الدين الاهلى . فلا يصح لمجرد الرغبة فى عدم الافتراق من فرنسا ان نندفع الى ارتكاب تلك الغلطة بارسال مذكرات مشتركة أو غير ذلك ... فالبلاد غير ميالة للاصرار على اتخاذ تدابير قوية ضد الخديو . فالمسألة فى طورها الحاضر — كما يسلم الجميع بذلك — لا تخرج عن كونها مجرد مسألة تخص حملة القراطيس وحدهم وان تغيير الخديو لنظاره لم يعرض للخطر مصلحة من المصالح السياسية التى تهم انجلترا . فواجب الحكومة — الى ان ينهض الدليل على ان المصالح الحقيقية الانجليزية قد اصبحت عرضة للخطر — هو ان تتحاشى حمل المسئولية عن ادارة مصر المالية سواء بالاشتراك مع فرنسا أو وحدها : ولا يطالب بتحمل هذا العبء إلا أولئك الذين يظنون أن انجلترا برغم واجباتها ومشاغلها المتعبة يجب أن تقوم بجميع الفوائد لدائنى الخديو» وتلك صراحة عجيبة تكاد تبلغ حدود الخبث خصوصاً اذا لاحظنا أنها صادرة من صحيفة كانت قبل كل شىء تمثل الدوائر المالية فى مدينة لندن . ولقد أعادت الصحيفة نفسها الكرة بعد الكرة وجملت تكيل لدعاوى حملة القراطيس التهكم والاستهزاء الشديدين وفضحت غاية أوربا الحقيقية بتدخلها المتواصل فى شؤون مصر ودافعت عن الخديو وعن

(١) التيمس يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٩

الحركة الوطنية المصرية ضد حملات خصومهما المنكرة . وفى سياق مقالة افتتاحية عقدتها بخصوص الحقوق المزعومة التى يدعيها حملة القراطيس كذبت الصحيفة المذكورة بشدة الفرية القائلة « ان عمل الخديو نشأ عنه تصدع أركان الحكومة واضطراب حبل النظام الاجتماعى فى مصر » . ثم استرسلت فقالت « ان الحقيقة هي أن جريمة الخديو التى لاتغتفر فى نظر الذين يطالبون بخلعه ليست هي ارهاقه للفلاحين بل هى نكثه أو تهديده بنكث العهود المقطوعة لدائنيه (١) على أن ورود العبارة الخاصة بالفلاحين كان سببه ان تقارير القناصل — بايعاز من حملة القراطيس — بدأت تصف بشكل مروع وسائل الشدة التى يتبعها النظام الجديد فى جباية الضرائب (٢) كأنما كان هذا أمراً جديداً لاعهد للادارة به من قبل ولم يسمع به الا منذ عزل الناظرين

---

(١) التيمس بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) لقد أطنب المستر لاسيل فى « وصف البؤس الذى نتج عن صرامة الوسائل التى اتبعتها الحكومة المصرية فى جباية الدخل » واكد اللورد سالسبرى ان «اسماعيل باشا » « لم يستخدم تلك الفرصة الا في تجديد عهد الارهاق والقسوة الذى كان سبباً في ملء خزائنه بالاموال في الماضي (مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٦٢ ورقم ٣ ؛ ١٨٧٩ ص ١٠) راجع أيضاً مجموعة التقارير القنصلية «مجموعة التقارير القنصلية رقم ١ « ١٨٨٠ »ص١٩ ـ ٣٠ » . ويظهر ان بعض اؤلئك الوكلاء أساءوا فهم الاوامر الصادرة اليهم فارسلوا تقارير طيبة . فمثلا قرر اثنان منهم فى الوجه القبلى ـ وهما مصريان ـ بان حالة الفلاحين « فى رخاء » الا أن المستر بورج وكيل القنصل في القاهرة ذيل هذين التقريرين بتلك الملاحظة السديدة وهى « ان وكيلى قنصلنا فى الوجه القبلى هما أعميان لسوء الحظ ونظراً لانهما تحت رحمة كاتبيهما فارى مقابلة تقريرهما بما يستحقانه من الحذر » ـ ومعنى ذلك اذا كان له معنى ـ انهما لو استطاعا فهم التعليمات الصادرة اليهما فهماً صحيحاً لكتبا تقاريرهما بشكل آخر وقرر وكيل آخر ان الاغنياء والفقراء يكادون يعاملون بالتساوي في مسألة جباية الضرائب . وهنا أيضاً لاحظ المستر بورج بطريقة مبهمة « ان المعلومات التى استقيتها من مصادر اخرى تشير الي أن الاغنياء كانوا يعاملون على الدوام بطريقة تدل على المحاباة » حقا ان تلك التقارير لمهزلة

الاوربيين (١) وكان المقصود من ذلك محو الاثر الذى قد يتركه تنفيذ القانون المالى بطريقة ناجحة في أنفس الجمهور . وستسنح لنا فرصة أخرى فيما بعد لنرى كيف ان هذه الطريقة الماهرة قد استعملت فى كثير من الاحايين لتهييج النفوس واثارة الخواطر وكل مانلاحظه على كل حال هو أنها فشلت فى هذه المرة فشلا شائنا فى ادراك الغاية التي كانت ترمى اليها. وقد عادت التيمس الى الضرب على نغمة الاستهزاء



السير درومند ولف

بدعاوى طائفة حملة الاسهم (٢) فقالت « ان دائني مصر يكادون على مايظهر الآن ـ يكونون الفريق الوحيد الذى يهتم بالتغيير . نعم ان مساويء اسماعيل باشا قد تذكر كمسوغ لهذا الاهتمام ولكن يجب ان

(١) قال اللورد كرومر « ان جميع مساويء الحكم القديم قد عادت بمجرد اعتلاء وزارة شريف باشا لمنصة الحكم » مصر الحديثة المجلد الاول ص ١٢٦
(٢) التيمس بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٨٧٩

نذكر ان أشد الناس طمعاً فى اسماعيل وأكثرهم الحاحاً فى نفيه كانوا يقولون بعكس ذلك منذ أسابيع قليلة فقط. فهم الآن يطالبون بالتدخل لدواع انسانية سامية ويقولون إنهم يريدون أن يكفوا البلاد شر تبذير حاكمها. على أن العهد ليس ببعيد عند ما كان هؤلاء الاشخاص أنفسهم لفرط حرصهم على مصالح دائنى مصر يهزأون بفكرة ارهاق الفلاح ويسخرون من القول بأن السخرة مرهقة له وان البلاد مثقلة بالديون ولعمرى إن هذا العطف الشديد الذى يكيلونه لرعايا الخديو الفجائي فى منشأه بحيث لايمكن أن يكون خالياً من الشبه »

ولعمري ان هذه الاعترافات الصريحة لهى أبلغ رد على الخرافات التي روجها جماعة المؤرخين المتحمسين فيمابعد. بيد ان الخطأ كل الخطأ هو أن يظن الانسان أن تلك الاعترافات صادرة عن رغبة حقيقية فى ترك مصر تعمل لانقاذ نفسها بنفسها أو أن يحاول الانسان مقارنتها بالسياسة العدوانية متى كانت فرنسا تلح وقتئذ فى اتباعها خدمة لمصالح البيوتات المالية الفرنسية على مايظهر. فلقد كانت الحقيقة ـ اذا كانت هناك حقيقة ـ على النقيض من ذلك تماماً لان فرنسا كانت قد قطعت كل أمل فى السيطرة على مصر يوماً ما مادامت انجلترا واقفة فى طريقها. فأصبح جل ماتصبو اليه أن تمنعها من ادراك هـذا المركز. فمن أجل ذلك كانت تقترح دائما العمـل المشترك أو الاحتـلال المشترك فاذا استحال هذا وذاك تحتل تركيامصر. ولكن الجمهور نظراً لعدم معرفته

دخائل الامور كان يرى أن سياسة فرنسا عدوانية بحتة مع انها كانت في الواقع سياسة يمليها التقدير الدقيق وهو أن الدولتين مادامتا مشتركتين في ادارة وادى النيل أو احتلته تركيا فليس ثمة محل للخوف من وقوع مصر بيد انجلترا . فمن أجل هذا وحده كان الذين يحلمون برؤية الراية الانجليزية تخفق على ضفاف النيل يعارضون أشد معارضة في الاشتراك مع فرنسا في أى عمل من الاعمال يراد به الضغط



المستر جون برايث

الذى استقال من الوزارة احتجاجاً على ضرب الاسكندرية بالقنابل

على الخديو . ذلك أنهم أدركوا أن امتزاج سياستهم بسياسة فرنسا انما يضيع عليهم الفرصة لامتلاك مصر يوماً ما وعلى هذا راق لهم أن يتركوا مصر وشأنها أن دون يفعلوا ماأشارت به فرنسا فيضمنون بذلك ألا تصبح مصر فى قبضة فرنسا بينما قد يوجد ظرف فى المستقبل

تقع فيه مصر غنيمة باردة بأيدى انجلترا . ثم جاءت الرياح على عكس ماشتهوا حتى الآن ولكن كان ذلك راجعاً الى جلبة حملة القراطيس وضوضائهم والى نفوذهم العظيم فى دوائر الحكومة . أما الآن فقد حانت الفرصة لتصحيح ذلك الخطأ فماذا يمنع وقد عزل الوزيران



الاميرال سيمور
الذى أطلق قنابله على الاسكندرية

الاجنبيان وقررت مصر أن تسلك الطريق الذي تختاره لنفسها ، من الوقوف هنا والانسحاب من هذا التحالف الخطير مع فرنسا ؟؟ وهو نفس ماأشارت به التيمس وطالبت باتباعه وهى بطبيعة الحال تنطق بلسان الدوائر المطلعة . فاصبحت السياسة الجديدة تتلخص فى هذه

العبارة فليسقط حملة القراطيس ! فقد كانوا السبب فى أن انجلترا أخطأت ذلك الخطأ المروع واتبعت سياسة الانتحار — وقد حان الوقت المناسب الآن لنهج سياسة جديدة !!

اذن فهذه هى القاعدة التى قامت عليها ماظنه السذج سياسة عدم العدوان التي كثر أنصارها فى انجلترا وهى السياسة التى عملت بها الحكومة الانجليزية فى الشهرين الاولين اللذين أعقبا عزل الوزارة الاوربية . وعلى ذلك أخذت أنهار الصحف الانجليزية تفيض بالحملات الشديدة على حملة القراطيس وتندد بالمساوىء التى امتلأ بها عهدهم فى خلال السنوات الثلاث الماضية . وبالاختصار فقد استعملت الآن كل نظرية للتدليل على ان الخديو وحكومته الجديدة سيقودان مصر الى طريق الرشاد والسعادة . ولم نسمع وقتئذ أى تهكم من تلك الحركة الوطنية التى كانت لاتزال فى مهدها كما حدث فيما بعد . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندرى وقتئذ يقول (١) « ان الخديو وان أصبح ملك البلاد فانه لايمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال ان نفوذه عليه يكاد يقرب فى معظم الاحوال من الامر والنهى. فالجيش والباشوات والعلماء أصبحوا رجلا واحداً وغاية الجميع اقامة الدليل على ان مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها وقد أظهر البرلمان الذى اجتمع حديثاً وزاد عدد أعضائه الى المائة عدة علامات تدل على الحياة والنشاط

(١) التيمس يوم ١٩ مايو سنة ١٨٧٩

وتبشر بمستقبل برلمانى زاهر » بل ان مكاتب الصحيفة نفسها فى القاهرة لم يتردد في أن ينشر بشيء من الاستحسان حديثاً دار بينه وبين الخديو. فان اسماعيل باشا بعد أن أسهب فى شرح المظالم التى كان يشعر هو المصريون بها فى ظل حكم حملة القراطيس الذى انقضي عهده ختم حديثه بهذه الكلمات الفذة التى تكاد تكون نبوءة بما سيحصل فيما بعد قال . « قد يمكنكم حكم مصر بواسطة الوالى زيد أو الوالى عبيد بسلام وبسهولة اذا ما استعنتم بالشعور الوطنى ، اما اذا قاومتم هذا الشعور فلا أقول انكم لا يمكنكم أن تحكموها بواسطة الوالى زيد أو الوالى عبيد ولكن حكمكم وقتئذ لا يقوم الا على القوة والعنف والارهاق» (١) ولقد طيرت هذه الكلمات الى جميع أنحاء المعمورة ولفت اليها نظر الحكومة الفرنسية . ولا مشاحة فى أن الكلمات التى فاه بها اسماعيل باشا صادقة اليوم بقدر ما كانت صادقة منذ ثلاثين عاماً . بعد أن عزلت الوزارة الاوربية فى أوائل ابريل .

كان من الممكن فى تلك الظروف أن تترك مصر وشأنها لان فرنسا كانت تعلم انها لاتستطيع ـ رغم انجلترا ـ أن تقوم باعمال قهرية ضد الخديو واغلب الظن انها لم تكن ميالة للقيام بشيء من هذا القبيل بعد

(٢) التيمس يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٩ . كذلك راجع أيضا خطاب المراسل نفسه الي صحيفته يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وأرسل مراسل التيمس فى القاهرة فى يوم ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ خطابا الى صحيفته يخبرها بتضامن العناصر الدستورية واتحادها جميعا تحت راية الحزب الوطنى الذى أصبح شعاره « مصر للمصريين »

مانزل بها حديثاً من الهزائم فى مراكش وهى هزائم مافتئت الصحف الانجليزية تذكرها بها متناسية واجبات المجاملة (١) أما اقتراحها بتدخل سلطان تركيا فى النزاع فقد قوبل بالمعارضة الشديدة من الرأى العام الذى ظل طوال الاعوام يدافع عن حقوق السلطان ويؤيد سيادته على مصر ثم أصبح فجأة ينفر من سماع اى اقتراح يرمى الى الاستعانة بالسلطان لحل المشكلة المصرية. والى هذا تشير التيمس حيث تقول: (٢) «ان اقتراح دعوة السلطان الى التدخل فى شأن مصر لا يمكن ان يكون صادراً الا عن شخص حقير لا حيثية له كل همه الاحتفاظ باسعار الاوراق المالية من الهبوط الى الغد» . ولكن التيمس كانت على الرغم من ذلك تعلم ان المسألة ليست مسألة «اسعار أوراق مالية» لانها اضطرت الى التصريح فى مقام آخر بان تدخل السلطان «ليس فى مصلحة الدول الغربية عامة وانجلترا خاصة (٣)»

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا بتدخل المانيا فى الامر فجأة اما كيفية حدوث ذلك فتراه فى شهادة السير ريفرز واسن فقد اخبر المستر بلنت بانه على اثر عودته من مصر ذهب فوراً الى أهل روتشيلد فى باريز وتمكن من ادخال الذعر فى قلوبهم وحملهم على ان يطلبوا الى بسمارك ان ينتقم لهم (٤) وطبعاً لم يطلع السير ريفرز المستر بلنت على

---

(١) راجع افتتاحية التيمس يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس فى ١٤ ابريل سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس فى ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٤) راجع التاريخ السرى لاحتلال بريطانيا لمصر ص ٦٥ و ٦٨

الوسائل التى استعملها جماعة روتشيلد للتأثير فى المستشار الالمانى . فانها كانت على جانب عظيم من الاهمية . فالقراء يذكرون انه كان لايزال مستحقا على جماعة روتشيلد نيف ومليون جنيه من باقى القرض الذى عقده السير ريفرز فى الظاهر لسداد حملة اسهم الدين السائر . وانما نقول



الامير بسمارك

فى الظاهر لان الوزارة الاوربية كما رأينا لم تنفق مليما واحداً من ذلك المبلغ فى هذا السبيل بل فضلت ان تترك للوزارة الوطنية الجديدة مهمة اسكات أولئك الدائنين . بيد ان شريف باشا لما طلب الى جماعة روتشيلد دفع الباقى من حساب القرض المستحق عليهم فى الحال قوبل طلبه بالرفض التام بحجة ان الاراضى التي كان من حقهم ان يتسلموها خالية من كل

رهن قد رهنتها وزارة ولسن السابقة (١) ولم يكن هذا الامجرد ادعاء اختلقه آل روتشيلد فقد كانوا يعلمون جيد العلم ان الاموال التى يطلبها شريف باشا انما هى لفك هذا الرهن الذى يحول دون تحرير الاراضي المذكورة . نعم كانوا يعلمون ذلك ولكنهم رأو بدهائهم – وقد لا يكون بدون مساعدة السير ريفرز ولسن نفسه – انهم اذا ابوا دفع باقي القرض فان اصحاب الدين السائر لا ينالون حقهم وبما ان معظمهم من رعايا المانيا والنمسا فلا مناص من ان تبادر هاتان الحكومتان بالتدخل لحمايتهم. تلك هى الوسيلة التى دفعت بسمارك الى الظهور على مسرح المسألة المصرية وهو ظهور نحسب ان فؤاده خفق فرحاله لانه كان يعلم انه لا بد ان يؤدى الى النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا نزاعا قد يؤدى الى تخاصمهما . وعلي ذلك لم يحن يوم ١٧ مايو حتى قدم الى الخديو احتجاجاً شديد باسم حكومتى المانيا والنمسا على الطريقة التى ارادت الحكومة المصرية ان تعامل بها اصحاب الدين السائر ومماطلتها بلا مبرر فى ارضائهم وارسلت المانيا فى الوقت نفسه مذكرة الى كل من حكومتى فرنسا وانجلترا تخبرهما «بأنها لا تريد الا مجرد الدفاع عن مصالح رعاياها المالية مع ترك المسألة السياسية لانجلترا وفرنسا» (٢) وقد استولت الدهشة على الحكومتين المذكورتين وشعرتا بحرج موقفهما خصوصاً لان المطالبة باداء كل الدين السائر لم تكن في حسبان حملة القراطيس الانجليز

(١) راجع خطاب مراسل التيمس السكندرى يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩
(٢) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

والفرنسيين وهم الذين ارادوا الانفراد بالغنيمة . وفى الحال رفع مراسل التيمس عقيرته بقوله ان لجنة التحقيق الدولية رأت استحالة اداء كل الدين السائر (١) ثم ان الحكومة الانجليزية نفسها اعترضت على المشروع الالماني لانه «مضر بمصالح الدائنين» (٢) ونظراً للثغرة التي تركت عمداً فى الاوراق الرسمية الخاصة بتلك الازمة والتى عرضت فيما بعد على مجلس العموم (٣) يستحيل علينا تتبع المفاوضات التى تبودلت بين انجلترا والمانيا وقتذاك ولكننا علمنا من مصدر آخر (٤) ان شريف باشا لما ضيقت عليه المذاهب بعد احتجاج بسمارك ارسل الى الدول فى يوم ١٥ يونيه مذكرة يخبرها فيها بسحب الامر العالى المالى وان الدين السائر سيؤدى باكمله وان فوائد الدين الموحد ستترك تسويتها للدول العظمي نفسها . ولكن هذا الاذعان كان عديم الجدوى (٥) فان اللورد سالسبرى بعد ثلاثة أيام اصدر التعليمات الى المستر لاسلز بان يقترح على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق والا « رأت الدول الغربية نفسها مرغمة على عرض هذه الاعتبارات — وهى ان السلطة المطلقة

---

(١) التيمس فى يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩
(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة فى التيمس يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩
(٣) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ . اما الثغرة المشار اليها فهى واقعة بين ٣٠ مايو و١٨ يونيه . فى خلال هذين الشهرين العصيبين رفضت الحكومة رفضا تاماً اعطاء أي معلومات عن سير المفاوضات مفضلة مواجهة البرلمان بالامر الواقع . ومن الجهة الاخرى فان حزب الاحرار لم يفكر مطلقا في طلب تاجيل المجلس للمناقشة
(٤) برقية روتر المنشورة فى التيمس يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٧٩
(٥) في يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ كتب مراسل التيمس الباريسى يقول « قبلت الدول العظمى اذعان الخديو فى هذه النقطة ولكنها أشعرته بان تنازله لا يعتبر علاجا لسوء الادارة وتبديد موارد البلاد العمومية وارهاق الفلاحين

التي يتمتع بها الخديو هي اساس فساد النظام العام ـ على السلطان الذى يستمد الخديو سلطته من فرمانه » (١) فلما أظهر اسماعيل تردده بذلت المساعى لدى السلطان فارسل فى يوم ٢٦ يونيه برقية أعلن فيها خلع الخديو . فلما رأى اسماعيل ان استمرار المقاومة لا يجدى فتيلا اعلن رسمياً تنازله عن العرش لولده توفيق بحضور كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع شعبه وغادر القاهرة ليعيش فى منفاه الى آخر ايامه. وقد ادركته المنية فى الاستانة يوم ٨ مارس سنة ١٨٩٥ وبعد وفاته بأسبوع نقلت رفاته الى الاسكندرية فى نفس الليلة التي اختارها مديرو دار الاوبرا فى القاهرة لتمثيل رواية « عايدة » وهى الرواية الملحنة التى اطرب بها اسماعيل حملة التيجان من ملوك أوربا وامرائها وعليتها يوم افتتاح قناة السويس . وسواء أكان تمثيل تلك الرواية فى ذلك المساء مجرد صدفة ام مظاهرة اراد بها الاحتلال ان يظهر قوته وشماتته فانها كانت ادل علي لؤم السياسة الاوربية وخستها أكثر مما دلت علي تولى نعيم الدنيا وزواله (٢) .

وأحسب أن من المستحيل على كاتب هذه السطور وهو الذى يرى قيمة الافراد في التاريخ محدودة ـ ان يودع هذا الرجل دون

---

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ ص ٩

(٢) من المستطرف أن نذكر فى ضوء الحوادث المتقدمة ان المحاكم حكمت فى ٨ أغسطس سنة ١٩١٠ على شخص اسمه محمد وحيد بك بالحبس شهرين لكتابة مقال احتج فيه على فكرة اقامة تمثال لاسماعيل باشا . فالى هذا الحد أصبحت ذكرى الخديو مقدسة فى نظر الاحتلال بعد أن أهانه في الماضي ؟ !

أن يشعر بشيء من العطف نحوه . نعم انه لم يكن الحاكم الذى يعتبر أنموذج الكمال ـ وليت شعري كم عدد هؤلاء الكاملين ـ بل ربما كان أسوأ قليلا من غيره ، ولكن هناك أمراً بارزاً يتضح لنا من ظروف حياة الخديو فلولا وهن عزيمته أيام افلاسه الاول لاستطاع حفظ عرشه من الضياع واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تلويثه وتقبيحه أمراً لازما لتبرير ماتوالى عليه من ضروب الاعتداء) بل ولانقذ استقلال بلاده (١) على أن الكاتب المنصف لايستطيع فى الوقت نفسه أن يسهب فى لومه على تلك الغلطة الاساسية الموبقة أولا لان الرجل قد ذاق الامرين من جرائها ثانياً لانه اذا جاز لومه جزاء على خطأه فماذا عسى أن يكون جزاء الماليين والمرابين الذين أوقعوه فى أحابيلهم أو جزاء الحكومات التى ساعدتهم على اقتناصه حياً ؟ وقد كتب السير جوليان جولد شميد بعد خلع الخديو بعدة أشهر يقول (٢) « لقد ظهر تأثير حملة القراطيس أكثر من مرة . فلقد أرسلت اللجنة تلو اللجنة

(١) فى يوم ١ فبراير سنة ١٨٧٩ كتبت التيمس تقول « لنا كلمة نقولها انصافاً لمصر وماليتها فالنقاد الغضاب ينبغى عليهم الا ينسوا حوادث معينة . فالحرب المهلكة أثرت فى موارد مصر . وجاء هبوط أسعار القطن فأضعف قدرها على دفع الضرائب . أما الطاعون البقرى فقد استنزف مواردها بنوع خاص . كما أن انخفاض منسوب النيل زاد الطين بلة . وبالرغم من جميع أسباب الفاقه هذه فقد حافظ الوالى بولاء على تعهداته ... مع ان الحرب فى تركيا هيأت الفرصة الذهبية لكل وال عثمانى في تركيا ان يتعلل بما عليه من الواجبات نحو دولته عن دفع الديون الاوربية » قارن بين هذا وبين حكم اللورد كرومر فى ص ١٤٤ من كتابه اذ قال « لقد سقط الخديو ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة الى غير ذلك من التهم التى لايؤيدها التاريخ المنصف

(٢) التيمس يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٩

للتنقيب فى شؤون مصر المالية . ثم نشرت تقارير أحكمت وضعها وبينت كيف يدفع هذا الكوبون . ولكن النتيجة الوحيدة لكل ماتقدم ان أعباء الاهالى لم تخفف بمقدار ذرة بل زادت زيادة هائلة كما أن ديون البلاد أخذت تتراكم بسرعة مدهشة وقد زاد السير ولسن هذه الديون . . فيخلق بدائني مصر أن يتذكروا هذه الحقيقة وهى لو أن الخديو السابق احتذى حذو مولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان



البارون دى جير

سفير روسيا فى الاستانة

بدلا من أن يدفع فوائد باهظة على ديون حرضه أولئك الدائنون على اقتراضها وتراكمها لظل الى اليوم جالساً على عرش مصر ولكان المصريون بلا ريب فى حال أكثر رخاء وسعادة من حالهم اليوم» هكذا حكم الشهود العدول المعاصرون فى قضية الخديو ودائنيه وهو حكم

جدير بانعام النظر فيه خصوصاً لان الذين فاهوا به صاروا فيما بعد من أنصار الاحتلال . بل ان التيمس نفسها ـ التى غيرت رأيها طبعاً فى هذه المسألة فيما بعد كتبت إذ ذاك تتهكم عند مادافع السير ستافورد نورثكوث وزير المالية وقتئذ فى مجلس العموم عن اعتداء يوم ٢٦ يونيه بحجة « أنه كان ضروريا لا لاجل حملة القراطيس بل لانقاذ البلاد من الفوضى » فقالت (١) « اننا لم نر مطلقاً أقل دليل على قرب وقوع الفوضى حتى لو افترضنا أن حملة القراطيس المصرية عوملوا كما عومل دائنو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من الجمهوريات الامريكية الجنوبية » ثم قالت فى مقال آخر (٢) « فاذا تساءلنا لماذا حدث هذا الاعتداء (اعتداء يوم ٢٦ يونيه) فاننا لانرى أمامنا إلا جواباً واحداً يعتبر بمثابة اعتراف لما للمال من سلطان عظيم يزيد على مر الايام » فهذه الاقوال يصح أن تكون تعليقا على ذلك « الانقلاب الحكومي » الذى أقدمت عليه الدول العظمى يوم ان خلعت اسماعيل وأرسلته الى المنفى .

وقد امتاز الشهران الاولان اللذان اعقبا خلع الخديو بعدم الثبات والقرار فى سياسة انجلترا وفرنسا . فقد كان أول ما اتجهت اليه نية الحكومتين بطبيعة الحال هو اعادة الحال الى ماكانت عليه قبل ٧ ابريل ـ أى قبل عقد البرلمان ـ ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا

(١) التيمس يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٧٩
(٢) التيمس يوم أول اغسطس سنة ١٨٧٩

الشديدة فى ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر فيما بعد إعادة منصب المراقبين العموميين ولكن سلطتهما كانت متوقفة على الشكل العام الذي ستأخذه الحكومة المصرية . فان تولى أمر البلاد برلمان فان سلطة المراقبين تصبح طبعاً محدودة بل ان مركزها يصبح رهن ارادة النواب أى أن منصبهما يصبح بمعنى آخر مركزاً ثانويا وتصبح مهمتهما محصورة فى عملية المراقبة لاغير . أما اذا كان فى النية منح المراقبين



الجنرال ولسلى

صاحب موقعة التل الكبير

سلطة ادارية واسعة وجعلهما — كما يشاء حملة القراطيس — أسياد مصر المتصرفين فى أمورها فان البرلمان يصبح كالصفر على يسار العدد وإذن فلا مناص من العودة الى الحكم الاستبدادى . على أن توفيق باشا نفسه نظراً الى شدة احتكاكه بأنصار الحكم النيابى أيام ان كان ولياً للعهد أظهر ميلا شديداً للحل الاول . كما مال أيضا الى ذلك الحل

هذا الفريق من الجمهور الانجليزى الذى كان يطالب بسحب النفوذ الاجنبي بكليته . فقد قال ذلك الفريق « ان انجلترا ينبغي عليها أن تعلن مبدأ سحب النفوذ الاجنبي كله بما في ذلك نفوذها لان ذلك هو خير وسيلة « لخدمة مصالحنا وتنمية سعادة مصر وهنائها (١) وقد أيدت هذه النظرية صديقتنا التيمس وهى شاهدنا الكبير النفع المنصف إذ قالت(٢) «ان التدخل الذي قمنا به الى الآن كان قليل الفائدة هذا اذا لم نقل انه كان مضراً . وان منشأه لتحوم حوله الشكوك بحيث لا تجعل له فى النفوس حرمة أو مكانة . ان مصر قد تركت لادارة شؤونها حتى تعذر تسديد مطالب حملة القراطيس المصرية . ولم يزد إرهاق الفلاحين زيادة محسوسة إلا فى بضعة ظروف مخصوصة عند ما استعمل الضغط الشديد لتسديد مطالب حملة الاسهم ومع اننا قضينا بالمواظبة على الدفع فى المواعيد المقررة وبهذا تغاضينا عما اتبع من الوسائل للحصول على الاموال فاننا لم نحرك السنتنا مرة واحدة بالاحتجاج على المعاملة الصارمة التى كانت موجودة . وقد كانت الامور تدار على مرأى ومسمع منا ومن سيء الى اسوأ وزاد الطين بلة وجود المخاطرين والموظفين الاجانب في الحكومة . ان مجرد الخوف من كل عمل يشعر بالافلاس — هو وحده الذى دفع الدول الغربية الى أن تسلك الى التدخل طرقا دافعت عنها زورا ورياء بأنه لم يكن من باعث عليها سوى محض الرغبة فى ايجاد

(١) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩
(٢) راجع التيمس يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩

حكومة صالحة فى البلاد ولا نرانا نشعر بشيء من العطف على سوء استخدام الحكومات الاجنبية نفوذها لمصلحة الدائنين ويحسن انتهاز الفرصة لاتباع سياسة جديدة أساسها ترك مصر وشأنها بدون تدخل من الخارج »

ولكن هذه الاقوال لم تكن سوى صيحة فى واد في وقت ازداد فيه شره حملة القراطيس الى القوة بعد نجاحهم في اعتداء ٢٦ يونيه ولهذا وجدت الحكومة نفسها من جديد تنفذ مشاريعهم وتقضى أوطارهم بدلا من عنايتها بالمصالح السياسية الهامة وان التاريخ ليثبت أن القنصل العام الفرنسي فى القاهرة وهو المسيو تريكو كان ميالا لحكومة دستورية فى مصر وأنه بذل أقصى مافى وسعه لمقاومة نفوذ المستر لاسلز السيء وحمل الحكومة الفرنسية على الانضمام الى شريف باشا وجماعة الوطنيين الذين كانوا معه . ولكن ذهبت هذه المجهودات أدراج الرياح . لان كلتا الحكومتين واصلتا الضغط على توفيق باشا الضعيف الارادة لحمله على اسقاط الوزارة والغاء البرلمان وقد كان لهم ماأرادوه ففى يوم ١٨ أغسطس رفض بتاتا التوقيع على مشروع الدستور الذى عرضه عليه شريف باشا لموافقته . وعلى ذلك استقال شريف باشا . وفى الوقت نفسه تسلم المسيو تريكو أمراً من حكومته بالعودة الى فرنسا وعلى ذلك عادت البلاد الى الحكم الاستبدادى القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غيرة أوربا على الاصلاح طالما كانت متأثرة باعتبارات

الربح والمكسب.

وطبعاً كان استبداد الخديو معناه فى الواقع استبداد المموِّلين الاجانب (١) فان توفيق كان كما قدمنا ضعيفاً. وقد تقرر أن تكون الوزارة فى يد رياض باشا الذى أقام الدليل فى وزارة نوبار باشا على أنه آلة ماضية فى أيدى الاجانب كما تقرر أن المراقبين ـ ولو أن نفوذهما لايسرى على الادارة الفعلية فى الوزارات بل يكون قاصراً على « البحث والمراقبة والتفتيش » لايعزلهما الخديو الا برضاء الدولتين المختصتين(٢) وقد كان ذلك أول العهد لايجاد مراقبة سياسية مشتركة معينة على مصر وهو عمل طالما رغبت فيه وسعت اليه فرنسا وعاوض فيه أولو النظر والبصيرة من الساسة الانجليز. فمن هذه الوجهة جاز اعتبار ذلك انتصاراً سياسياً لفرنسا ولكن النفوذ كله أصبح لانجلترا فى الواقع نظراً للمهارة التى اتبعت في اختيار الشخصين اللذين عهد اليهما عمل المراقبين وهما الماجور بارنج من جهة والمسيو دى بلينيير من جهة أخرى. ومن الجائز أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما اذا كانت فائدتها المادية فى استغلال مصر قد زادت عن انجلترا أم نقصت مادامت مصالحها السياسية فى وادى النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم المشترك. واجتنابا لما عسى أن يحدث فى المستقبل من الارتباكات

(١) يقول اللورد كرومر فى ص ١٤٥ من كتابه ان اعتزال اسماعيل كان ايذاناً بالقضاء على حكومة الفرد المطلقة فى مصر.

(٢) راجع الخطاب المرسل الي التيمس من اسكندرية يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩

تقرر حمل السلطان على الغاء فرمان سنة ١٧٧٣ واصدار آخر فى محله وكان أهم ماجاء فيه المادة الخاصة بانقاص الجيش إلى قوته الاولى وهى ١٨٠٠٠ جندى والمادة التى تحظر على الخديو عقد قروض جديدة ـ اللهم إلا ماتقضى به الضرورة لتنظيم الحالة الموجودة على أن يكون ذلك برضاء الدائنين ـ ومنعه عن النزول للاجانب ولو موقتاً عن « أى امتياز ممنوح لمصر أو أى جزء من أراضيها » . ويجدر أن نضيف أن التقييد الخاص بالقروض كان نتيجة تشدد انجلترا فى حين أن التقييد الخاص بالامتيازات والاراضى كان نتيجة مجهودات فرنسا وبذلك حفظ كل فريق من الآخر ما كان في اعتباره أهم مافي الامر وأعظمه



الفصل الثامن

مصر تحت المراقبة الثنائية

صدر الامر العالى باعادة المراقبين العموميين فى يوم ٤ سبتمبر ولكن الماجور بارنج وزميله لم يتسلما مهام أعمالهما الا بعد ذلك التاريخ بفترة طويلة . لانهما كانا متغيبين بباريس حيث ذهبا لاستشارة حملة القراطيس والاتفاق معهم على برنامج العمل ومن تهكمات التاريخ المصرى المرة ان سيدي مصر الجديدين قررا الان العمل بنفس الخطة التى من اجلها خلع اسماعيل واسقطت الحكومة النيابية . فقد تقرر ان تخفض الفائدة على الدين الموحد وان يدفع لحملة الدين السائر جزء من ديونهم بل ان يقف دفع الجزية المقررة (١) للباب العالى اذا وجد ان مالية الحكومة لا تكفى لدفع مرتبات الموظفين . فما كان يعتبر فى عهد اسماعيل ووزارته الدستورية عملا استبداديا لا سبيل الى احتماله أصبح يعتبر الان ضربا من ضروب السياسة الرشيدة وخطة مالية صائبة ولم يدفع كوبون نوفمبر الا بسعر ٦ فى المائة (٢) ووقف دفع الجزية وبدأت المفاوضة فى

(١) فى الجزء الاول ص ١٦٦ من كتاب « مصر الحديثة » يصف اللورد كرومر هذه القرارات ببهجة تنم عن الارتياح اذ قال « لقد سألونا — « الحكومة المصرية » اذا كان يجوز لهم عقد القروض لتسديد تعهداتهم . ولم يكن هناك محل للريب فى نوع الرد فاذا كان دفع الجزية مستحيلا فمن الواجب وقف ادائها . ومثل هذا يقال عن فائدة الدين الموحد »

(٢) اللورد كرومر فى الجزء نفسه ص ١٦٧

الحال لتنقيح الامر المالى الصادر لنوشن جوبير تنقيحاً تاما . كما ان آل روتشيلد عدلوا فجأة عن معارضتهم فى تسليم صافي قرض سنة ١٨٧٨ . بل ان المانيا والنمسا تنازلتا عن اعتراضهما على دفع جزء من الدين السائر فلم يدفع لحساب حملة اسهم هذا الدين فى آخر العام سوى مبلغ ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه واستولت الحكومة المصرية — أو المراقبان انفسهما بعبارة أخري على المقدار الباقى (١) لانفاقه فى شؤون أخرى (٢) ولم يكن كل هذا جائزاً الان فحسب بل كان عملا يستحق الاطراء والثناء

وعلى كل فقد كانت تمت اجراءات اخرى اتخذت «لتنظيم» الحالة المالية ريثما تجتمع اللجنة الدولية قريبا بناء على طلب المراقبين لتصفية الامور تصفية نهائية . وكان اول هذه الامور الغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الاراضى العشورية — وهما امران أديافى الماضي الى اسقاط الوزارة الاجنبية « المسئولة » .

واذ لم يكن هنالك اسماعيل اخر يمانع فى هذه الاجراءات امكن اتخاذها بلا اقل حساب وقد تجرأت صحيفتان من الصحف الوطنية على رفع عقيرتها احتجاجا علي تلك الاجراءات ولكنهما عطلتا فى الحال بامر من رياض باشا (٣) وكذلك قدمت بضع عرائض احتجاجا علي هذا النظام الاستبدادى الجديد ولكن الاوامر صدرت بالقبض على مقدميها

---

(١) راجع ص ١٦٧ من كتاب « مصر الحديثة »
(٢) التيمس يوم ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩
(٣) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من اسكندرية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٧٨٩

ونفى زعمائهم الى النيل الابيض (١) ولاجدال في انه كان يراد بهذه الاعمال تعريف الشعب المصرى بان عصر الاستبداد قد فات أوانه. ثم صدر فى عامى ١٨٨٠ و١٨٨١ أمر ان عاليان ادخل بمقتضاهما المشروع الذى كان عزيزاً على المسيو دي بلينيير الا وهو مشروع الاعفاء من السخرة. واخيراً ـ هذا من حيث الاجراءات المهمة فقط ـ تقرر تخفيض مرتب حليم باشا عم الخديو المطالب بالعرش والذى طالما ذكر اسمه فى معرض التهديد امام الخديو الاسبق من ٦٠٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه سنويا (٢) وينبغى الا ننسى ان مرتب الـ ٦٠٠٠٠ جنيه هذا كان نتيجة اتفاق معقود بين حليم باشا والخديو اسماعيل فى سنة ١٨٧٠ يتسلم الاول بموجبه هذا المبلغ لمدة اربعين عاما فى مقابل التنازل عن أملاكه وامتيازاته وحقه في العرش والتعهد بعدم النزول فى الاراضى المصرية. ولعمر الحق لقد قام الخديو أشرف قيام بنصيبه من ذلك الاتفاق حتى في الوقت الذى سمح فيه حليم باشا للدساسين الاجانب باستعمال اسمه كوسيلة لتخويف الخديو ولكن ما كاد هؤلاء السادة الاجانب يتربعون فى كراسى الحكم حتى قرروا الغاء ذلك الاتفاق ـ وهم أولئك الذين طالما طنطنوا بغيرتهم الشديدة على حرمة العقود بين الدائن والمدين والذين أصبحوا الآن يسيطرون على الاراضى عينها التى قام عليها حق حليم باشا فى المرتب

(١) برقية روتر المنشورة في « التيمس » بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠
(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ و ١١

السنوى . وقد حاول حليم باشا ان يحتج لدى بعض الحكومات الاوربية ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح كما كان ينتظر . فلم يسعه الا ان يصبر على أحكام القدر وينشد مع شيلر - اذا كان يعرف الالمانية - قوله المأثور « اما وقد أدي المغربى عمله فليذهب المغربى حيث شاء » .

وفى الوقت نفسه أخذت لجنة جديدة مكونة من أعضاء صندوق الدين برئاسة السير ريفرز ولسن مرة أخرى تتوالى الاجتماع للنظر فى مالية البلاد فى حين ان الدول العظمى أخذت على عاتقها سلفاً ان تؤيد قرارات اللجنة ايا كان نوعها . وبدأت اللجنة أعمالها فى أوائل ابريل ولم يمض سوى ثلاثة أشهر حتى فرغت منها وضمنت خلاصة ابحاثها فيما يسمى « بقانون التصفية » الذى صدر به أمر عال فى يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٨١ (١) وبموجب هذا القانون قدر دخل مصر بهذا المقدار القليل وهو ٠٠٠ ر ٥٦٧ ر ٨ جنيهات وحددت فائدة الدين الموحد بـ ٤٠ فى المائة مع اضافة ١ في المائة قسط استهلاك فيكون المجموع ٥ فى المائة بدلا من ٧ فى المائة مجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وبهذا خفضت فوائد الدين بنحو مليونى جنيه سنويا . وكتعويض عن هذه التضحية قرر القانون ان تنفق المبالغ الزائدة من الايرادات المخصصة فى جميع الاحوال فى استهلاك اسهم الدين بل تقرر ان يستخدم الزائد من الايرادات الحرة احيانا فى هذا الغرض حتى يكون

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ — ١٤

المستهلك فى السنة معادلا لنصف فى المائة من قيمة الدين الموحد الاسمية (وهو ينيف عن ٥٧ مليون جنيه) . ثم نص القانون على عقد قرض جديد بمبلغ ٥٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيه واضافته الى الدين الممتاز لسداد الدين السائر . وبهذا يبلغ الدين الممتاز ٠٠٠ ر ٥٣٠ ر ٢٢ جنيها ويكون مضمونا بالسكك الحديدية والموانى والتلغرافات والكمارك وايراد أربع من المديريات



ضرب الاسكندرية بالقنابل

ثم قسم حملة الدين السائر الى عدة طبقات تسلم بعضهم ديونهم كاملة وحمل البعض الاخر على قبول تخفيض فى مطالبهم . وقد بلغ مجموع مايستحقونه نيفا و ١٢ مليون جنيه وهي شهادة ناطقة للادارة المالية الاجنبية منذ تعهد « السير ريفرز ولسن » بدفع دين سائر يبلغ التسعة ملايين جنيه .

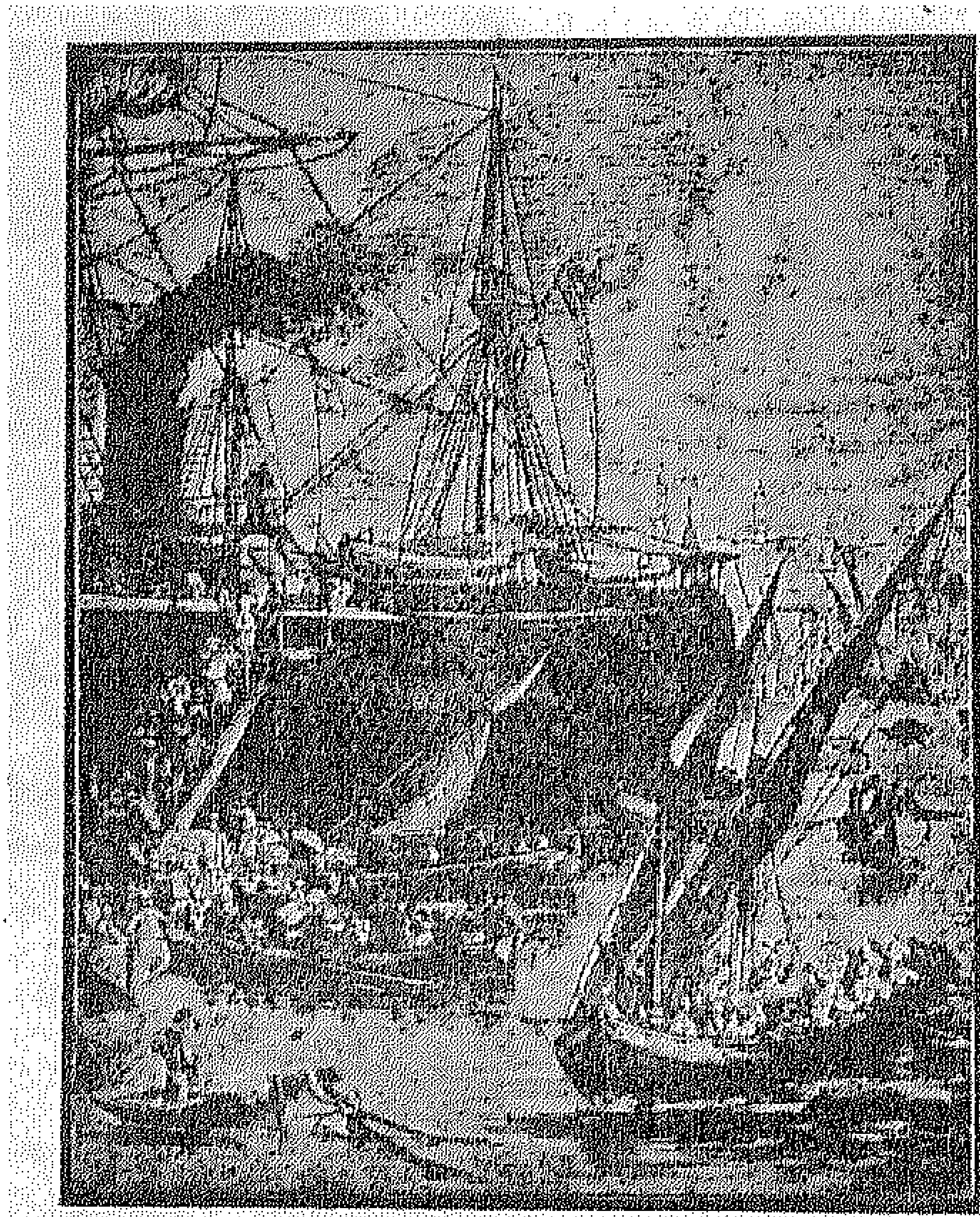
من هذا يتبين لنا أن قانون التصفية خفض فائدة الدين الى حد أدنى من الحد الذى اقترحه اسماعيل . بل ان بعض الاعضاء ماكاد

يقترح انقاص الفائدة الى ٦ في المائة حتى بادر مراسل التيمس الاسكندرى ـ الذي يذكر القراء شدة معارضته ـ أثناء مفاوضات غوشن جوبير ـ في تنقيص الفائدة عن ٧ في المائة وتكهنه بأن تدفع البلاد هذه الفائدة القادمة بسهولة وطيب خاطر ـ الى أن يكتب على الفور بأن مثل ذلك العمل يكون « قاسياً وعديم الكياسة فى آن واحد » (١) ولا جدال فى أنه لو خفضت هذه الفائدة ـ كما تمنى اسماعيل صديق باشا فى سنة ١٨٧٦ لكفيت مصر مؤونة هذه المصائب التى كانت من نصيبها فى خلال الاربع السنوات اللاحقة ولظل اسماعيل على الاريكة الخديوية ولكن حملة الاسهم أرادوا الحصول على « رطلهم من اللحم كاملا » ولم يقنعوا بأقل منه الا بعد أن تبين لهم استحالة الحصول على مايطلبون وانهم بتعنتهم واصرارهم لاينجحون الا فى تخريب البلاد وتضييع آخر فرصة لهم .

ومع ان تخفيض الفائدة ـ وان جاء متأخراً عن ميعاده ـ لايمكن أن يقابل بغير الارتياح فان النصوص الخاصة بزيادة الايراد كانت مستهجنة فقد كان جلياً أنهم تعمدوا تقدير الدخل تقديراً منخفضاً لاستخدام الزيادة فى مصلحة حملة القراطيس وذلك على حساب الادارة. ومع أن الامر كان كذلك فان ميزانية سنة ١٨٨٠ الموضوعة طبقاً لقانون التصفية قضت أن تكون الفائدة وتوابعها نحو ٠٠٠ر٣٥٠ر٤

(١) التيمس بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٨٠

جنيها وتركت للادارة مبلغاً يعادل ذلك المبلغ على أن تخصم منه الجزية السنوية للباب العالى وفائدة قناة السويس التي يبلغ مجموعها مع بضع دفعات صغيرة معينة نحو مليون جنيه . وبهـذا يكون المبلغ المخصص لسد حاجات الادارة وفروعها هو ٣٤ فى المائة من مجموع الايراد وهذه



فرار الاجانب من الاسكندرية

هي السرقة بعينها . وقد ذكر مراسل « التيمس » الاسكندرى وقتئذ بأن « كيف وفوليت وغوشن جوبير وسائر من سبقهم من النطاسيين كانوا أكثر سخاء نحو الادارة المصرية » الى أن قال «وانى لاظن أن المراقبين رغبة منهما فى ارضاء الدائنين قد ضربا المجاعة على الادارة» (١)

(١) التيمس في ٣ فبراير سنة ١٨٨٠

ولكن الترتيب المذكور الخاص بتحويل الزيادات من الدخل لسداد الدين زاد الطين بلة . فقد كان معناه أن البلاد مهما عظم تماثلها الى الشفاء بعد الضنك الذى نشأ عن فساد ادارة السنوات الماضيـة وانه مهما عظمت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردها المالية ومهما خفف العبء عن الاهلين بنقص نفقات الدين فان ثمرة هذا كله لاتجنيها البلاد بل يجنيها الدائنون الاجانب . فالتعليم والرى والحقانية وحاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها بينما سمح بأن يسير انحلال مصر اقتصادياً وأدبياً واجتماعياً بالسرعة التى كان يسير بها فى الماضى فهل كان فى استطاعة أحد ابتكار سياسة أكثر وحشية من هذه ؟ ومع ذلك فانها كانت السياسة التى قررت حكمة أوربا المجتمعة اتباعها . ولما جعلت ـ انجلترا فيما بعد نفسها مسئولة عن ادارة مصر مالياً ـ أى عن دفع ديونها ـ أصبح فساد هذه السياسة واضحاً للعيان الى حد أن اللورد كرومر أصبح يعتبر رجلا سياسياً عظيما لمجرد اقتناعه بذلك الفساد . ولكن لم يكن فى الوقت الذى نتكلم عنه من يهتم قيدشعرة بمصير مصر مادامت الكوبونات تسدد فى مواعيدها . وكانت هذه الخطة أشبه بخطط المقامرين المستيئسين الذين جعلوا كل همهم الحصول على أكثر مايستطيعون الحصول عليه مادامت الفرصة سانحة لذلك تاركين شؤون المستقبل للمستقبل . فاذا استطاعت مصر ـ باحدى المعجزات ـ احتمال ذلك

العبء فيها والا نبذت نبذ الحذاء الخلق

والى جانب ما سلف وافق قانون التصفية على الغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة علي الاراضي العشرية . أما من حيث الاول فقد قدر أعضاء اللجنة أنفسهم أن أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفعها خمسمائة الف شخص وإذ ذاك رأت اللجنة أن تخصهم سنويا نظير ذلك بنحو



المسيو سانت هيلير بارتيلمى
وزير خارجية فرنسا وصاحب اقتراح المراقبة العسكرية

واحد ونصف فى المائة من رأس المال الذى دفعوه أى ب ١٥٠٠٠٠ جنيه توزع عليهم — كل بنسبة حصته مدة خمسين عاما . وطبعاً تقرر فى نظير ذلك أن تجبي الضرائب على أطيانهم كاملة . تلك كانت الطريقة التى عومل بها دائنوا الحكومة الوطنيين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم وكانت تبلغ نيفا و ٨ مليون جنيه بحجة ساذجة هى ان الاموال التى

دفعوها للحكومة وهمية أكثر منها حقيقة ومن سوء الحظ ان هذه الطريقة لم تطبق على الدائنين الاجانب أيضاً الذين كانت معظم ديونهم وهمية (١)

اما المراقبة الثنائية الصحيحة ـ اى المرقبة الثنائية السياسية — فأنها ظلت الى ان احتلت انجلترا مصر فى سبتمبر عام ١٨٨٢ بيد ان عهدها الصحيح المطرد انقضى قبل الاحتلال باثنى عشر شهرا وذلك لعودة الحكم النيابى . وقد كان هذا النظام فى غاية النجاح من وجهة نظر حملة القراطيس . فان تنفيذ ميزانية سنة ١٨٨٠ انتج زيادة فى الايراد المخصص تبلغ نحو ٦٤٠٠٠٠ جنيها عن زيادة فى الايراد الحر تقرب من ٦٠٢٠٠٠ جنيها مجموعها نيف و١٢٠٠٠٠٠ جنيه وقد ذهب معظم هذه الزيادة فى استهلاك سندات الدين . وكذلك ميزانية عام ١٨٨١ كانت مرضية أيضاً فقد بلغت زيادة ايرادها المخصص نحو ٦٧٠٠٠٠ ج وبلغت الزيادة فى الايردات الحرة ٢٠٠٠٠٠ جنيه . وجاءت النتائج طبقا لما توقعته لجنة التحقيق الدولية عند ماقدرت انه ابتداء من ١٨٨١ ان لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر — التى تدار بحكمة — ان تضمن انتظام تقدم الاعمال العامة » (٢) وهنا بدأ كل انسان يشعر بالارتياح

---

(١) يرى اللورد كرومر ان من بواعث الاسف ـ طبعا بعد نفاذ السهم « ان لم تزد الفائدة لاؤلئك الذين كانو يستحقون اموالا بمقتضى قانون المقابلة » راجع الجزء الاول من كتابه ص ١٢٢

(٢) راجع التقرير التمهيدى » ص ٤٩

الشديد وفعلا لم يحل شهر يونيه سنة ١٨٨٠ أى بعد مرور عام واحد على التقارير القنصلية الباعثة على التشاؤم التى أرسلها المستر لاسل حتى وصلت الى لندن مجموعة تقارير قنصلية جديدة وقد صورت حالة البلاد بصورة خلابة واثنت أطيب الثناء على نجاح الادارة الجديدة . فالتقارير — كما قال القنصل العام الجديد المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ادوارد) ماليت فى الرسالة المرفقة بها[١] « تحمل الانسان على اعتقاد ان حالة الفلاح قد انتظمت وانتقلت الى ماهو احسن انتقالا دائما ...... وقد انعدم استعمال الكرباج فى جباية الضرائب ... وقد دفع الفلاح الضرائب عن رضاء وطيب خاطر وهو آخذ فى ان يعتاد الاستعداد لتحضير الاقساط فى مواعيدها المقررة » بل ان التقارير نفسها تقول ان « نتيجة الاصلاحات التى أدخلتها الادارة الجديدة كانت أعظم واسرع من كل ماتوقعه أو تكهن به الذين أشاروا بالاصلاحات أو أدخلوها» وان «المرابين اصبحوا الا يستطيعون اقراض أموالهم للفلاحين وان كل ما يقال من ان اسعار الربا تتراوح بين ٨ الى ٣٠ فى المائة يمكن عده لغوا لا أصل له » وان «الفلاحين على وجه العموم يرون انهم الان فى حالة من الرخاء والطمأنينة لاعهد لهم بمثلها منذ سنوات عديدة» .

وكانت هذه نتائج باهرة اذا ذكرنا انها تمت فى مدة دون الستة الاشهر ولكن تغيرت هذه الحال للاسف شأن كل نجاح يصيب الانسان فى

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٨٠ ص ١ — ٥٠

هذه الحياة . وسنرى انه لم تمض الا اعوام قليلة - حتى كان نفس أولئك القناصل ووكلائهم يرون الامور بغير هذه العين تبعا لتغير مقتضيات السياسة . فان اللورد كرومر تغنى فى تقريره السنوى عن سنة ١٨٩٨ بمحامد مشروعه الجديد مشروع امداد الفلاحين « بسلفيات » صغيرة من البنك الاهلى وقد ذكر فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ في المائة او اكثر » التى ارغم الفلاحون البؤساء على دفعها للمرابين (١) كما ان الكرباج عاد فيما بعد للظهور مرة أخرى عند ما كانوا يلوحون امام اعين الشعب بان الغاء الكرباج مظهر اصلاح خيرى عظيم . وفى نفس اللحظة التى كان المستر ماليت ومزووسيه يسطرون تقاريرهم الخلابة كان مراسل « التيمس » الاسكندرى يوالى نقده لتقرير المراقبين عن سنة ١٨٨٠ قائلا « قد يكون حسنا ان يرضى أعضاء صندوق الدين كان يتسلم كل منهم مرتبا سنويا قدره ٣٠٠٠ جنيه ولكن الم يكن الاولى ان يوجه المراقبان همهما الى سوء حالة المعارف والاشغال العمومية » . ثم قال فى آخر نقده « واذا نظرنا الى التقرير بصفة اجمالية نستنتج ان المراقبين ميالان الى اعتقاد ان انتظام المالية معناه انتظام الحكومة » (٢) وبعد شهر من هذا كتب ذلك السيد نفسه فى سياق كلامه عن اعتمادات سنة ١٨٨١ يقول « ولا يسعنى الا ان أختم خطابى بقولى ان ميزانية سنة

---

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٩ ص ١٧
(٢) « التيمس » بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٨١

١٨٨١ يهنأ بها دائن عمومياً كثر مما يهنأ بها فلاح مصرى»(١) وثم شاهد آخر هو «المستر فلييرز استوارت» عضو البرلمان الذى لا يفتأ يظهر على المسرح بين آن وآخر كلما دعت الحاجة الى تقديم ادلة « نزيهة » و« بعيدة عن الغرض » عن الفوائد الجلية التى أصابت مصر من الحكم الاجنبي وخصوصاً الانجليزي . فقد كتب الى «التيمس» فى ابان الثورة العرابية فى الوقت الذى كان من الضرورى ان يلفت فيه نظر الجمهور الى المصيبة العظمى التى تحل بمصر لو استبدل الحكم الاجنبى بالحكم الوطنى فقال: « لاول مرة في التاريخ الحديث أمكن الشعب المصرى فى ظل الرقابة الاجنبية ان يتخلص من الظلم الفظيع الذى عاناه فى القرون الماضية . فقد أصبحت العدالة حقيقة واقعة وانتهى حكم العصا وحل محله بسرعة مدهشة عهد الرخاء والطمأنينة فى الجهات الريفية »(٢) فلما ذهبت الرقابة الاجنبية الى حال سبيلها وحلت محلها الرقابة الانجليزية اكتشف « المستر استوارت » أسباباً قوية تجعله يتكلم بصراحة عن حوادث الماضى واذ ذاك كتب يقول (٣) « كثيراً ما زرت مصر فى عهد المراقبة الثنائية وقبلها وفى استطاعتى ان اقول ان كل ما اصلحناه من المفاسد ظل موجودا فى عهد المراقبة الثنائية . فالضرائب الجائرة التى كانت جبايتها مرتع العسف والظلم والسخرة وما يتصل بها من سوء التصرف والقسوة

(١) «التيمس » يوم ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١
(٢) التيمس بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢
(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

والارغام على العمل فى معامل السكر (وهي احدى التهم الكبيرة التى وجهتها لجنة التحقيق الدولية الى اسماعيل) وفى خواص شؤون الاغنياء وذوى الشأن — هذه الشرور كلها وغيرها مما لا أستطيع ذكره ظلت تستفحل فى ارض مصر الى ان أخذنا على عواتقنا اصلاح البلاد» وانا لنترك للقارىء الحكم فى أي الحالين كان « المستراستوارت » يتكلم بما يناقض الحقيقة . اما نحن شخصياً فانا ندرأعنه بالشبهة فى انه يقول غير الحقيقة فى الحالة الثانية (١) .

وفى الواقع ان العبء وان كان خف قليلا عن كاهل الاهالى بعد تخفيض اقساط الدين الا ان سوء الادارة فى الماضي وماتلاه من انهاك قوة الشعب جعلا دور النقاهة مؤلما وبطيئاً ولاسيما ان حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون فى الايراد لم يكن عملا ايجابيا لمساعدة عملية النقاهة . واذ ذاك أخذت الاعمال العامة تتداعى وأصبح تعليم الشعب فى طى النسيان وتفشت الرشوة والربا الى حد انها أو شكت ان تهدم الحياة القومية من أساسها . وعلى ذكر الربا ينبغى ان نذكر ان المحاكم المختلطة التى انشئت فى سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة اداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ذلك لان المحاكم المذكورة بسطت

(١) يقول المستر بلنت فى كتابه «التاريخ السرى» ص١٢٨ — ١٣٩ «ان نظام المراقبة الثنائية عنى فقط بالمالية فلم يفكر مطلقاً فى أى امر آخر وكان الفلاحون وقتئذ لا يزالون يحكمون بالكرباج كما ان المحاكم كانت موبوءة بالرشوة وكان أصحاب الاملاك غارقين فى الدين واملاكها تنزع منهم تدريجا ... ولم يك ثمت اثر فى ذلك العهد لشيء يشبه الرقي الادبى تشجعه الحكومة كلا ولا أى تحسين فى النظام الادارى

احكام القانون الخاص الاوربي في وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش في الغالب معيشة الفطرة وفي أحوال تشبه أحوال القبائل. وقد شرح اللورد دوفرين فيما بعد اثر تلك المحاكم احسن شرح بقوله (١) « لم يكن بيد الدائن فيما مضى سلاح نزع لملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة



المسيو سبلر وزير خارجية فرنسا
وكان من أشد المطالبين بسحب الاحتلال البريطاني

ولا تجيز الشريعة الاسلامية ان يحكم عليه غيابياً. وكما ان ادخال القانون الانجليزي في الهند خول الدائن سلطة جديدة كذلك ادى ادخال نظام المحاكم المختلطة في مصر الى تقوية رغبة الفلاح في الاستدانة لان أملاكه أصبحت تعتبر ضمانة قانونية لما يستدينه ومن جهة اخرى الى تخويل الراهن سلطة واسعة لبيع املاك المدين متى ثقلت ديونه » . فكانت النتيجة هي عين ما رواه التاريخ منذ العصر الروماني الى وقتنا هذا عندما يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على بيئة من البيئات لم تفقه بعد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٠

معنى الملكية الشخصية بوضوح تام . ولقد قيل فعلا فى سنة ١٨٧٩ ان معظم الفلاحين أصبحوا لا يملكون الاراضى التي يزرعونها وان تسعة أعشار الاراضي تابعة لطبقات أخرى (١) وربما كان ذلك من قبيل المبالغات ولكنا نعرف عن ثقة الا وهو « اللورد دوفرين » نفسه ان الاموال المدونة فى قوائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه الى ٧,٠٠٠,٠٠٠ منها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ماعليهم من الديون للمرابين فى الارياف والتى يقدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه(٢)ولقد كان سبب ذلك الخراب.وقد كان المال الذى انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ ان بسط حملة القراطيس حكمهم على مصر . ولقد اضطر اللورد دوفرين الى الاعتراف بهذه الحقيقة اذ قال (٣) « ان هذه الديون تراكمت حديثاً وسببه كما يقول الفلاحون ما كانت الحكومات السالفة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين ويريد (اللورد دوفرين) بهذه الكلمات طبعاً التعريض بعهد اسماعيل باشا وكأنما فاته ان السنوات الاخيرة من ذلك العهد ليست من عهد اسماعيل باشا الا بالاسم فقط واما الواقع فكانت عهد وكلاء حملة القراطيس . فالمراقبة الثنائية بدلا من ان تحاول تلطيف حالة الفلاحين

(١) ذلك كان رأى «مسيو بيو» مدير مصلحة الطب البيطرى فى مصلحة الدومين كما ذكره «مسيورابير» فى كتابه «سياحة زراعية فى وادى النيل» ص ٤٦

(٢) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦١

(٣) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٢

السيئة هذه سمحت باستمرارها بوضع يدها على ماعسى ان ينفق فى وجوه الاصلاح الاقتصادى . والى هذا يشير مراسل التيمس الاسكندرى فى أغسطس سنة ١٨٨٠ بقوله (١) ينبغي «ان نذكر ان فلاح اليوم أصبح غارقا فى الدين اكثر مما كان عليه فى أى زمن فى الماضى فهبوط النيل وعجز المحصول . يؤديان الى انتقال قسم كبير من الاراضى الى الاجانب » .

وكذلك فيما يختص بالرشوة . فهى مرتبطة تمام الارتباط بسياسة حشر وظائف الحكومة — ماهو حقيقي منها وماهو صورى خلق جزافا — بالاجانب وترك الوطنيين ومعظمهم فى الوظائف الحقيرة يموتون جوعا . ولقد أشرنا الى هذا الموضوع فيما سبق وكل ما يمكن ان نضيفه هو انه في سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة مالا يقل عن ٢٠٨ موظفين جيء بهم من الخارج وجيء فى سنة ١٨٨٠ : ٢٥٠ وفى مارس من سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنيها سنويا (٢) وكان ذلك فى وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الادارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة والدائنون الوطنيون امارفضت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض ثم رأينا فيما بعد

(١) راجع الخطاب المرسل «للتيمس» من الاسكندرية بتاريخ ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨١
(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص ٥

(اللورد دوفرين) نفسه يحاول ان يبرر اطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين. أولا ان الموظفين الاجانب هم فئة قليلة اذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون سنويا نحو ١٦٤٨٠٠٠ر١ جنيه وثانيا لان « الحكومة المصرية لا تلبث بدون اولئك الموظفين الاجانب ان تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات المخربة والاعمال الهندسية الخداعة » (١) ولقد ظهر بعد ذلك بقليل ان عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣٠٠٠ بل كان ٩٢٠٠ فقط وان اللورد دفرين قد اعتمد على تقرير المستر ماليت فضمن العدد الاول جنود الجيش النظامى والبوليس وعمال الكبارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم(٢) وهذا تبين ان عدد الموظفين الاجانب ينيف عن ١٠ فى المابة من مجموع الموظفين هذا فضلا عن انهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة وفى مواعيدها فى حين ان الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحقيرة ولم يتسلموا مطلقا مرتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام. وعلى ذلك يمكن وصف النتيجة بنفس الالفاظ التى وصفها بها السير ايفلين بارنج فيما بعد . ونلاحظ فقط انه حينما يتكلم عن الحكومة المصرية ينبغى حقا ان ينصرف كلامه الى حكم المراقبين والوزارة الاوربية . فقد قال فى أحد تقاريره « منذ عهد قريب فقط كانت

---

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٧
(٢) مصر رقم ١٤ سنة ١٨٨٣ ص ١٨

الحكومة المصرية تنهج هـذا المنهج المغـرى بانتشار الرشوة بلا جدال ولعمرى كان محالا ان يتوقع الانسان الاستقامة أو النزاهة فى طائفة من الموظفين ذوى مرتبات ضئيلة وحظ بسيط من التعليم ولمعظمهم اسرات كبيرة لم تدفع لهم مرتباتهم منذ أشهر عديدة . (١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التى يسوغ بها اللورد دوفرين استخدام عدد كبير من الموظفين الاجانب فهنا أيضاً يصح الاستشهاد بشهادة شاهد نزيه مثل السير ايفلين بارنج فقد كتب فى سنة ١٨٨٦ يقول(٢) «من الاسباب الجديدة التى أدت الى الارتباك المالى الموجود الآن فى الحكومة المصرية تلك السنة التى اتبعت فى السنين الماضية سنة حشر عدد كبير من الموظفين الاوربيين فى وظائف الحكومة والى هذا أضاف كما هى عادته تعليلا مخطئاً اذ قال « ان سنة ١٨٧٩ هى أول سنة شعر الناس بها بوطأة المراقبة الاوربية على المالية المصرية ولكن قبل ان تثمر هذه المراقبة ثمرا يذكر وقعت الحوادث التى ختمت بالثورة العرابية » فلقد رأينا ان فى تلك السنوات التي « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الاوربية » ان زخر سيل الموظفين الاوربيين . بل ان « السير بارنج » نفسه يقول « ان انعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد فى سنة ١٨٨٨ و١٨٨١ و١٨٨٢ » ومما تنبغى ملاحظته ان خطة السير ايفلين بارنج جعلته يتناسى ان أولئك الموظفين الجدد

(١) مصر رقم ١٥ سنة ١٨٨٥ ص ٦٠
(٢) مصر رقم ١١ سنة ١٨٨٧ ص ٥ و ٦

كانوا كلهم من الاوربيين . ولكن القارىء ليس فى حاجة الى تنوير خاص في هذه النقطة . على أن الموظفين الاوربين كانوا أنفسهم مصدراً من مصادر خراب البلاد بقطع النظر عما يحتمل ان يكونوا فعلوه فى سبيل حماية مصالح الحكومة ضد «المضاربين الخونة» وهناك على كل حال من الادلة القوية ما يحمل على اعتقاد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تنافى دعوى اللورددوفرين . فلقد امتازت فترة المراقبة الثنائية بالمضاربات التي تعجز الحصر وبالمقاولات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والماليين . من ذلك ان شركة انجليزية يرأسها « دوق سذرلند » حصلت برغم ارتفاع الاجر الذى طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التي بناها محمد على والتى كان في الامكان الانتفاع بها في هذا الغرض . ومنه أيضاً جعل بيع الملح احتكارا وقصره على شركة انجليزية دون شركة فرنسية ضمانا لمصالح الانجليز الذى يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً ان شركة فرنسية أخري عرضت على الحكومة ان تدير الاسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفض نظير ذلك اجرة الكلمة من فرنكين الى خمسة وعشرين سنتيما ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لان ذلك فى مصلحة شركة التلغرافات الشرقية وقد يضيق المقام عن ذكر الامثلة العديدة من ذلك النوع (١) ولكن حسبنا ماذكرناه

(١) للاطلاع على أمثال هذه الحقائق راجع « مستندات ومختارات من الصحف » سنة ١٨٨١ (وتوجد بالمتحف البريطاني)

فى اعطاء القارىء فكرة عن شكل المراقبة الثنائية من حيث « حماية مصالح الحكومة المصرية من المقاولات المخربة » وغيرها . وربما كان « اللورد دوفرين » نفسه لا يعلم أى تدجيل يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة السقيمة دفاعا عن الموظفين الاوربيين غير ان الذين امدوه بها كانوا يعلمون حقيقة الامر جيد العلم ولا بد ان يكونوا قد اسروا فى انفسهم السخرية من سذاجة ذلك السياسى الكبير .

وربما يستحسن بهذه المناسبة ان نشير الى سيئة أخرى هي من نوع ماذكرنا ولا تختلف عنه في سببها ونعنى بذلك ما سبق لنا ذكره ألا وهو اعفاء النزلاء لاوربيين من الضرائب المقررة . فقد نصت الامتيازات على عدم تكليف الاجنبي كائنا من كان يدفع ضريبة الا باذن من حكومته . ولقد انتفع الاوربيون بهذا النص ايما انتفاع . وقد حاول اسماعيل باشا أكثر من مرة فى أيام حكمه اثارة هذه المسألة قائلا: ان من الاجحاف البين ان يهبط البلاد اناس غرباء طلبا للغنى فى ظل القوانين المصرية ومع ذلك هم لا يدفعون مليما واحداً ثمناً لتلك الحماية اللهم الا ما كان من طريق الضرائب غير المقررة فى حين ان الاهالى أنفسهم يدفعون اموالا جسيمة على هيئة ضرائب ارضية فلما حاول اسماعيل باشا ذلك تفضلت الدول فوافقت على ان تدفع رعاياها أيضاً ضريبة ارضية أما ما يفرض فى المدن من الضرائب كضريبة الفرضة وعوائد المنازل وبدل التمغة فى الاعمال التجارية فقد رأت الدول تركها

للاهالى الوطنيين ليتمتعوا بها دون غيرهم . فكانت النتيجة ان الاجانب نظراً لعدم اشتغالهم بالشؤون الزراعية لم يدفعوا شيئاً من المال المفروض على الاراضى وفى الوقت نفسه رغما من أعمالهم المالية والتجارية الواسعة اعفوا من ضرائب المدن واصبح مايدفعه المصريون في العام من الضرائب الاخيرة وهو ٤٣٠٫٠٠٠ عقبة في سبيل منافستهم الاوربيين فى الشؤون التجارية (١) .

ذلك اذن هو نظام المراقبة الثنائية . فلم يكن سوي تكملة لحكم حملة القراطيس الذى أول ماخيم على البلاد في عام ١٨٧٩ ولكن مع هذا الفارق الجوهرى وهو ان نظام المراقبة لم يكن تاما فحسب بل انه اتخذ شكلا سياسياً واضحاً . وقد كتب علامة القانون الدولى المسيو دى مارتن (٢) الشهير فيما بعد يقول « لقد كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية عملا سياسياً أريد به خصيصاً ايقاع الخلل فى دولاب الحكومة المصرية وتقبيح حكومة الخديو فى أعين رعاياه ووقف كل اصلاح ادارى وتشريعى يحتمل ان يمس بوجه من الوجوه مصالح الدائنين الاجانب »

---

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٧٦

(٢) راجع كتاب « المسألة المصرية » ص ٣٧١ وفى سنة ١٨٨٣ وقف السير « تشارلس دلك » و[illegible] بصفته وكيلا سابقا لوزارة الخارجية فقال « كان ثمت مراقبتان [illegible] التى [illegible] « [illegible] » [illegible] الى أسها « اللورد سالسبرى » [illegible] الى كانت موضع حملات [illegible] الاحرار هى المراقبة الثانية . ففى سنة ١٨٧٩ حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفيها تغلغل التدخل الاجنبى الى قلب الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسية بكل معانى الكلمة (راجع هانسارد « مجموعة المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ ص ٢٢٣) . لقد أدت حملات الاحرار على المراقبة الثنائية السياسية الى وضعهم أيديهم على مصر بجملتها

الباب الثاني

احتلال مصر

اذا تزعزع مركزنا فى مصر لعجزنا عن ان نوجد مسوغا لعملنا امام محكمة دولية فعلينا ان نكتب تاريخنا من جديد ...

اذا كنت تاجراً ولا تريد الافلاس فلا يسمك ان تسير بتجارتك طبقاً لتعاليم المسيحية الاولى وليست انجلترا وحدها هي التى تعمل بهذا المبدأ .

المستر ادوارد ديسى فى كتاب « مستقبل مصر »

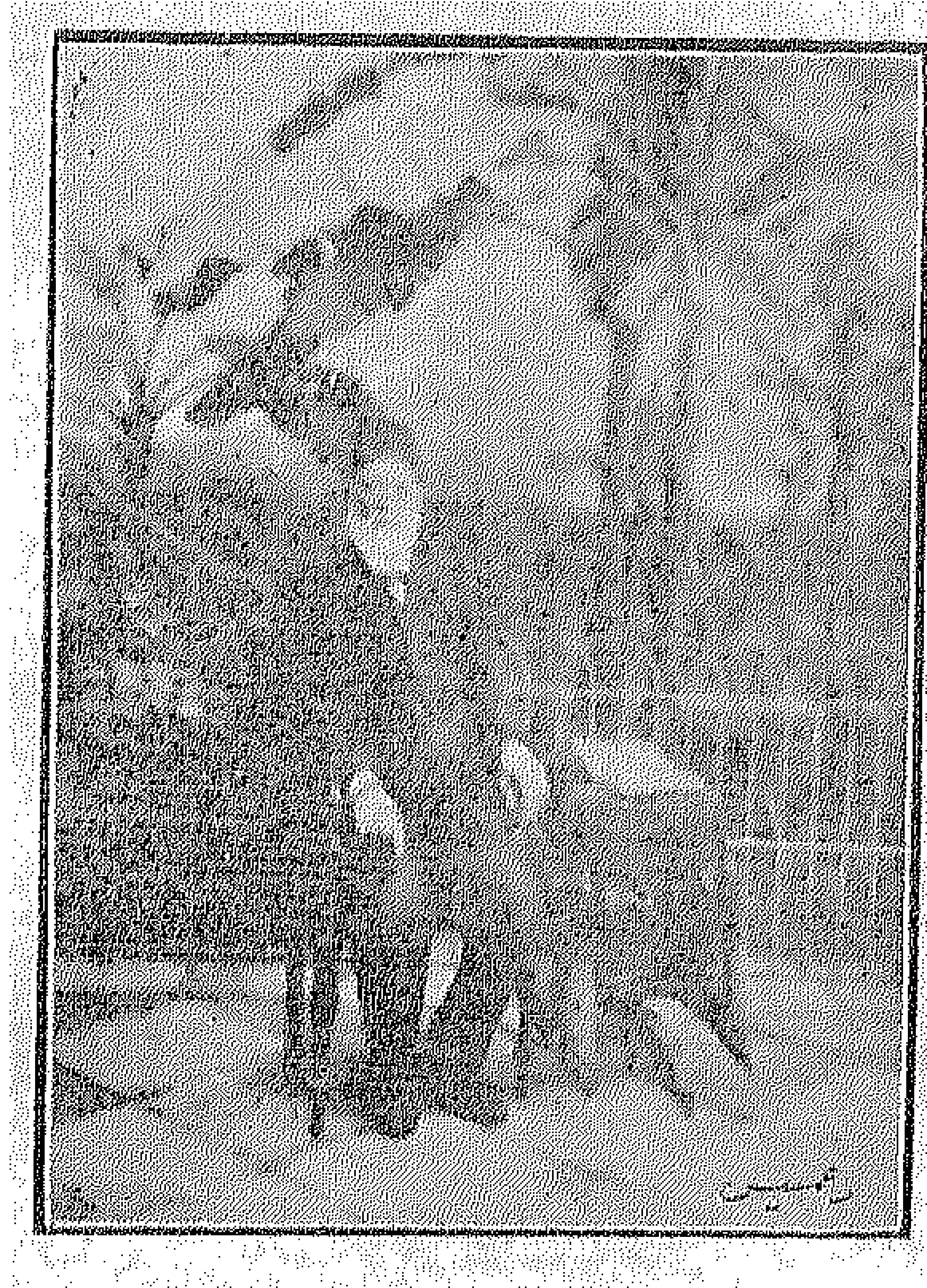
الفصل التاسع

ثورة سبتمبر عام سنه ١٨٨١

لم يكن ينتظر بعد سابقة ١٨٧٩ ان تستمر الحالة التي أتينا على وصفها في الفصل السابق طويلا من غير أن تثير الاحتجاج والقيام بمحاولة أخرى لقلب الحكم المطلق الذى كانت تتمتع به الوزارة الاوربية . ولو كان الخديو الجديد رجلا قوي العزيمة ذا نفس طموحة كابيه لرأت مصر فيه رجلا يأخذ علي عاتقه عبء القيام بعمل حاسم ضد المراقبة واستنهاض الشعب لمساعدته ولكن توفيق باشا كان مترددا وضعيفا فلم يكن ينتظر ان يأتى ذلك العمل الحاسم من جهته (١) بل قضى سير الحوادث المنطقي ان تكون الثورة ضد حكم الاجانب الاستبدادى فى هذه المرة أيضا على يد الجيش وكان يقوده فلاح بسيط ساذج بلغ رتبة أمير الاى الا وهو احمد عرابي وليس لنا ـ بعد المثل الذى ضربه لنا الجيش التركى حديثا ـ ان ندهش لاقدام الجنود على زعامة الحكومة الوطنية وانبرائهم للدفاع عن الحرية والحقوق الوطنية ففى الشرق ـ كما

(١) كان توفيق فى بادىء الامر تحت تأثير شريف باشا وكان معارضا فى استدعاء نوبار باشا وتدخل المراقبين في المسائل الخاصة بالضرائب ولكنه وقع ـ كما رأينا هنا ـ فيما بعد تحت تأثير القناصل ووافق على الدستور . راجع التيمس بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (برقيات باريس) و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخطاب المرسل من الاسكندرية وأيضا راجع تاريخ عرابي بقلمه فى مقدمة كتاب التاريخ السرى للمستر بلنت ص ٤٨٤

قيل وقتئذ بحق (١) « كان الجنود ولا يزالون العامل الاكبر في الحركات السياسية فلهم وحدهم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم اما بقية الشعب فكالاغنام تجز وتذبح دون ان تبدى حراكا . وكان هذا هو حال مصر بالضبط فقد وصفها مكاتب « التيمس » (٢) وصفاً



احمد عرابى باشا
فى منفاه

صادقا فى قوله « ينبغى ان نذكر ان الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التى تملكها مصر فى الوقت الحاضر وما عدا ذلك فقد تطرقت اليه يدا مندوبى فرنسا وانجلترا وسيطرت عليه وحورته » ومن هذا نرى ان

(١) راجع ما كتبه السير وليام جريجور» فى التيمس بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٢
(٢) التيمس بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الجيش كان مقدراً له ان يلعب دوراً مهما فى الحركة الوطنية اذ كان لا بد من ظهور هذه الحركة يوماً من الايام . فبصفته الهيئة الوحيدة التى ما زالت بعيدة عن المراقبة والتى كانت على شيء من النظام والقوة أصبح نقطة الارتكاز الطبيعية التى تجمع حولها السخط القومى الذى كان لا مفر من ظهوره اما عاجلا أو آجلا ليجد له مخرجا فعالا .

ومن ثم أخذت الامور تتطور تدريجاً ومن تلقاء نفسها فقد بدأ الجيش بالدفاع عن المصالح الخاصة به وانتهى بان أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الشعب . ولقد رأينا بدء ذلك التطور فى ١٨٧٩ عند اسقاط وزارة نوبار باشا بفعل الضباط الذين تأخرت مرتباتهم وكانت المصلحة الخصوصية هى الباعث على العمل . واغلب الظن ان الموظفين الملكيين ما كانوا يتأخرون عن احتذاء حذو الضباط لو ان صفوفهم كانت منظمة وقد كانت الحال كذلك فى مايو سنة ١٨٨١ عند ماقدم بعض الضباط ومن بينهم عرابى عريضة الى وزير الحربية شكوا فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود . ثم اجرى التحقيق لساعته فى تلك الشكوى وتبين انها صحيحة (١) بيد ان مصالح المجموع بدأت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الافراد فان العريضة المذكورة اشارت الى مافى نظام الترقية من الغبن والمحسوبية فى عهد ناظر الحربية عثمان رفقي وهو رجل من الطبقات العليا فلذا كان يعمل على ابقاء الضباط الفلاحين فى

(١) كتاب بلنت الآنف الذكر ص ١٣٣ وما بعدها

الرتب الصغرى . ولقد أصبحت هذه المصالح المشتركة اساس العمل الذي اقدم عليه عرابى واصدقاؤه في يناير وفبراير من العام التالى (١) على ان نظام المحسوبية الذى اشتكى منه الضباط لاول مرة لم يستمر معمولا به فقط بل ازدادت وطأته باضطهاد سائر الضباط الذين هم من الفلاحين وترقية الضباط الاتراك أو الجراكسة كافة .



السير ادوارد ماليث
القنصل العام الانجليزى فى مصر

فلم يكد ينتصف شهر يناير سنة ١٨٨١ حتى قرر عرابى ورفقاؤه أن يقدموا لرياض باشا رئيس الوزارة عريضــة أخرى أشد لهجة من سابقتها وطلبوا فيها استقالة وزير الحربية واجراء تحقيق دقيق فى نظام

(١) الكتاب الانف الذكر ص ١٣٥ — ١٣٨

الترقيات . وكان هذا بمثابة تمرد . لهذا قرر مجلس الوزراء - بعد تردد طويل - ان يقمعه . لكنهم لما لم يجرؤوا على القبض على الضباط المذنبين ومحا كمتهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية لجأوا الى حيلة مألوفة فى الشرق . فقد طلبوا الى عرابى وضابطين آخرين ممن قدموا العريضة أن يحضروا الى وزارة الحربية بقصد التظاهر بمفاوضتهم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات للاحتفال المراد إقامته بمناسبة عقد قران إحدى الاميرات أما حقيقة الامر فانهم كانوا يريدون القبض عليهم والتخلص منهم باى طريقة خفية . وقد نصب الشرك باحكام تام برضاء توفيق باشا نفسه . ولكن الطيور لم تقع في شباكه فقد نما اليهم خبر المؤامرة بواسطة أحد زملائهم من ضباط القصر فلم يكد يقبض على عرابى ورفيقيه حتى ظهر حراس القصر بزعامة صديق لعرابى فى مكان الحادث وطردوا ناظر الحربية والقواد الذين كانوا معه فى الحجرة وعادوا ظافرين الى ثكناتهم يقودهم الضباط المحررون . وفى الحال اصدر الضباط منشوراً شرحوا فيه للجمهور المسألة بحذافيرها وكرروا فيه المطالبة باستقالة ناظر الحربية . فلم يبق ثمت مناص من استقالة عثمان رفقى وعين فى مكانه (١) محمود سامى المعروف بنزعته الدستورية والذى كان مديراً للاوقاف فى وزارة شريف سنة ١٨٧٩ وهو المنصب الذى ظل يشغله فى وزارة رياض

(١) تجد البيان الرسمى عن هذه الفتنة في مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص٢٧ والصفحات التالية

حدثت هذه الثورة الصغيرة في أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الثورة الناجحة الثانية التي قام بها رجال العسكرية بيد ان نتائجها كانت أبعد وأهم من النتائج التي ترتبت على التمرد الاول . فالكيفية الشاذة التي حاول بها مجلس النظار برمته التستر على ناظر الحربية مع انه كان متهماً باساءة استعمال وظيفته اساءة منظمة والطريقة الشرقية الاستبدادية



محمود باشا سامى البارودى
فى منفاه

المحضة التى أرادوا بها تسوية النزاع قد دفعتا الجيش الى التدخل فى المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل اسماعيل واثبتتا فى أذهانهم ان حياتهم ومستقبلهم فضلا عن مستقبل البلاد غير مأمونين ما دام حكم توفيق الاستبدادي وحماته الاوربيين قائماً

ومن جهة أخرى فان الشعب نفسه أو بالحري طبقاته المتعامة الميالة للتقاليد الدستورية احسمت بغتة انها فى الواقع ليست قليلة الحيلة كما توهمت حتى الآن فان لديها فى الجيش قوة مادية متجمعة لو امكن استمالتها لجانب الاصلاح الدستورى لوضعت حداً عاجلا لشقاء البلاد وذلها . وقد أصبح عرابى وزملاؤه بفضل عملهم الجرىء الفعال موضع اعجاب الجميع وبذا اصبح العمل الذى كان يراد به مجرد احتجاج عسكري عملا وطنياً مجيداً فى نظر الوطنيين . وصار عرابى محبوباً لدى الشعب وأصبح يسمي «الرجل الاوحد» ولم يلبث أن توثقت العلاقات الودية بينه وبين الزعماء السياسيين فى ذلك العصر (١)

ولقد كان في استطاعة أى انسان أن يتنبأ بان الجيش متى سنحت له فرصة التقدم الى الامام مرة اخرى فلا يكون ذلك لخدمة مصالحه الشخصية بل لخدمة مصالح البلاد السياسية العامة . ويظهر ان حكومة مصر «ومستشاريها» الاوربيين الى مابعد فتنة أول فبراير بقليل ادركت خطر استمرار التحرش بالجيش فسعت لتهدئة خواطر الضباط الهائجة بان دفعت مرتباتهم فى مواعيدها وكررت وعدها لهم بمراعاة العدل في الترقية . فلم يأت شهر مايو حتي كانت الحالة قد تحسنت الى حد استطاع معه « السير ادوار ماليت » قنصل بريطانيا العام أن يبرق لرؤسائه « بان لديه ما يحمله على اعتقاد ان الثقة أخذت تعود الى ما

(١) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٤٣ و ١٤٤

كانت عليه » (١) ولحسن الحظ أو لسوئه لم تلبث هذه الثقة الا زمناً يسيراً . فان رياضاً بعد أن ظن انه هدأ روع الضباط بدأ يفكر فى الوسائل التي يمكنه بها التخلص من عرابي ورفقائه ليقضي على الحركة الدستورية التي أخذت تنمو فى الجيش فى مهدها فشرعت الجواسيس تقتفى خطواتهم ووضعت منازلهم تحت المراقبة المستمرة وتواترت الاشاعات عن إعداد مشروع دنىء لاغتيال عرابى وبعض كبار زملائه وأصبح محمود سامي الذى كان معروفاً بصداقته لعرابى والدستوريين عرضة للمضايقات الدنيئة وكثيراً ما غالبه الخديوى ورياض. (٢) ومن المستحيل أن يعرف الى أى حد كان كل هذا بناء على تحريض المراقبين اللذين كانا على علم طبعاً بهذا التحرش من جهة النظار . ومن المؤكد انهما لم يفعلا شيئاً لوقفه بل انهما سمحا لرياض بالاستمرار فى خططه الخطيرة . وكان الرجل الوحيد الذى احتج على هذه السياسة هو البارون « دى رنج » قنصل فرنسا العام الذى كان شديد العطف على الحركة الوطنية الى حد أنه انحاز الى عرابي فى خلال حوادث فبراير . لانه رأى فيها خير دافع لعدوان انجلترا ـ بيد أن الخديو لهذا السبب نفسه اضطر أن يطلب الى الحكومة الفرنسية استدعاءه وحدث للبارون دى رنج ما حدث للمستر فيفيان.فقد استدعى فى آخر

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٨٢
(٢) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٤٦

يوم من الشهر عينه (١) واذ ذاك خلا الجو لرياض ولم يعد يخشى أحداً سوى الضباط أنفسهم ولكيما يجردهم بتاتاً من المقدرة على المقاومة قرر فى شهر اغسطس أن يرسل الاورطتين اللتين كانتا بقيادة عرابى وصديقه الحميم عبد العال الى أطراف البلاد الاولى الى اسكندرية والثانية الى دمياط

ولما اعترض محمود سامي على تلك الفكرة طلب اليه أن يستقيل ومن ثم اعطيت نظارة الحربية الى داود باشا صهر الخديو وهو أحد كبار الرجعيين وقد كان دائماً على استعداد لارتكاب أى شيء مرضاة للعصبة الحاكمة . وكان هذا التعيين ايذاناً لعرابى وأصدقائه بان وقت العمل قد حان . فكانت فاتحة العمل أن رفض طاعة الامر الذى اصدره داود باشا فى يوم ٨ سبتمبر بترحيل الاورطتين ثم أرسل فى صبيحة اليوم التالى اخطاراً الى توفيق باشا فى قصر الاسماعيلية اخبره فيه بأنه هو وجنوده سيكونون بانتظاره فى سراى عابدين وفعلا سار باورطته قاصداً ساحة عابدين تصحبه الاورط الثائرة الاخرى من فرسان ومشاة ومدفعية وعسكر أمام السراى وقبيل الساعة الرابعة بعد الظهر وصل الخديو يحف به مستشاروه رياض وسير اوكلند كلفن المراقب الانجليزى العام والقائد ستون الاميريكى وبعض ضباط آخرين

---

(١) راجع «مستندات ومختارات» التى سبقت الاشارة اليه وراجع أيضاً «كتاب مصر الحديثة» للورد كرومر المجلد الاول ص ١٨٠

وكان وصوله بعد أن طاف بعدة مراكز عسكرية ـ عملا باشارة كلفن ـ ليستوثق من اخلاص جنودها . فلما تلاقى الخديو بعرابى كان المنظر رهيباً جداً كما وصفه عرابى نفسه فيما بعد (١) واننا لنعلم



السير ادوارد غورست
صاحب سياسة الاتفاق الوردى

من مصادر اخرى (٢) أن مستشارى الخديو وعلى الاخص سير اوكلند كلفن الحوا عليه بان يقتل عرابى فى الحال رمياً بالرصاص على مرأى من الجنود ولكن توفيق خانته قواه وكان كل ما فعله أن اصغى لاقوال عرابى وبعد تبادل بعض الفاظ الغضب معه دخل السراى تاركا اتمام المفاوضة للمستر كوكسون القنصل العام بالنيابة الذى جعل يتردد عدة

(١) راجع كتاب بلنت المذكور آنفا ص ١٤٨ ـ ١٥٠
(٢) واجع كتاب لورد كرومر المذكور آنفا ص ١٤٨ ـ ١٨٨

مرات على السراى يحمل حديث كل منهما للآخر . واخيراً أسفرت هذه المفاوضات الطويلة عن اذعان الخديو التام . وكانت المطالب التى قدمها عرابى منحصرة فى ثلاثة أمور ـ اسقاط الوزارة ومنح الامة الدستور وزيادة الجيش حتى يبلغ حدة الاقصى وهو ١٨٠٠٠ جندى وقد لبى الخديو هذه المطالب الثلاثة وتفرق الجنود وسط هتاف الشعب وتهليله قاصدين ثكناتهم.

وهكذا انتهت الثورة دون اراقة قطرة دم واحدة فى سبيلها (١) وقد اتفق أن المستر بلنت نفسه كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت وأن وصفه لمظاهر الابتهاج والفرح العام فى القاهرة وغيرها من الجهات(٢) ليتفق فى جميع تفصيلاته وما شهده جيلنا الحاضر من الافراح فى تركيا بعد ٢٤ يولية من العام الماضى وفى الروسيا بعد صدور منشور القيصر

---

(١) يأبى عقل لورد كرومر البيرقراطي ان يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر شيئا سوى مجرد «فتنة عسكرية» وانك لتجد فى نهاية المجلد الثانى من كتابه «مصر الحديثة» جدولا تاريخياً للحوادث وقد دونت فيه حوادث يوم ٩ سبتمبر كالآتى «تمرد الجيش المصرى مرة أخرى . سقوط وزارة رياض . تعيين شريف باشا رئيسا للوزارة» وربما كان العمل الذى قام به الجنود الاتراك بقيادة انور بك ونيازى بك فى يوليه سنة ١٩٠٨ «فتنة عسكرية أيضاً .

(٢) راجع كتاب بلنت المذكور آنفا ص ١٥٢ ـ ١٥٣ . ولا بأس من ايراد بعض جمل وردت فى وصف تلك الافراح قال: «ان الاشهر الثلاثة التى تلت تلك الحادثة المشهورة كانت من أسعد الاوقات التى شهدتها مصر من الوجهة السياسية . وانى لمغتبط لان المقادير اسعدتنى برؤية ما حدث بعينى رأسى فلم أقف على اخبارها بالسماع والا كنت ارتبت فى فى صحتها . وفى الواقع أنى لم اشهد فى الماضى ولا اشهد فى المستقبل شيئا يشبه ما حدث بحال ما . فان الاحزاب السياسية على بكرة ابيها وسكان القاهرة قد اتحدت كلمتهم مؤقتا لتحقيق تلك الامنية الوطنية العظيمة لا فرق على ما يظهر بين الخديو وبين سائر الرعية . . وسرت فى مصر رنة الفرح بشكل لم يسمع بمثله فى وادى النيل منذ مئات السنين . وليس من المبالغة أن نذكر أن الناس حتى الغرباء منهم كانوا يستوقفون بعضهم بعضا فيتعانقون فى الشوارع فرحين بعهد الحرية الجديد المدهش الذى طلع عليهم على حين فجأة طلوع الفجر أثر ليلة مخيفة طويلة»

يوم ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٠٥ . فان حملة صادقة من الجيش كانت كافية لتحرير أمة باسرها من قيود الاستعباد وفتحت أمامها طريق الاصلاح الدستورى الحقيقى . وقد عهد عرابى الى شريف باشا المعروف بنزعته الدستورية منذ أيام اسماعيل بتشكيل وزارة وطنية وجعل يوم ٢٦ ديسمبر موعد اجتماع مجلس شورى النواب .

ولكن كيف كان وقع نبأ الثورة فى أوربا ؟ لقد وصف السير وليام جريجورى . وكان اذ ذاك من الافراد القليلين الذين ايدوا الحركة الوطنية ـ ذلك الوقع فى خطاب ارسله الى التيمس (١) جاء فيه « ان ميلاد الحكومات الجديدة يعلن عادة بدق الطبول وضرب الدفوف ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تفز من دول اوربا الحرة بدعوة طيبة واحدة مع أن سكان مصر قد رفعوا اكفهم ضارعين الى الله أن يمد في عمرها ويكلل أعمالها بالنجاح . فلقد قدمت تلك الحكومة الى العالم بين اعراض الساسه وقدح رجال الحكومة ولعن الاسواق المالية » . وكانت الصحافة الانجليزية قد بدأت فعلا بعد فتنة أول فبراير تدخل الذعر فى أنفس الجمهور لظهور قوة جديدة فى ميدان السياسة . فقد تبين أن الجيش باخضاعه الحكومة المصرية لارادته قد ادخل على الحالة عاملا جديداً قضي على التدابير السابقة قضاء مبرما وجعل تحديد المركز من جديد امراً ضرورياً لامندوحة عنه فى الغالب . وشرعت التيمس تشير بغموض

---

(١) التيمس يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

الى « ما لانجلترا من المصالح السياسية العظيمة فى مصر » تلك المصالح التي لا يمكن التخلي عنها بحال من الاحوال وفى شهر مايو سافر السير إدوارد ماليت الى الاستانة فى مهمة غامضة لاستطلاع رأى الباب العالى على مايظهر وتبين مقدار استمداده لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات لصد عرابى واخماد فتنة الجيش (١) ولا بد أن تكون قد دارت وقتذاك مفاوضات سياسيه كثيرة لا تزال فى طى الكتمان فان مراسل التيمس الاسكندرى المطلع على الاحوال اعترف فعلا فى شهر أغسطس أي قبل الرحلة بانه « لا يوجد مصرى خبير يخالجه أدنى شك فى أن بريطانيا وفرنسا تتلاكمان الان من أجل امتلاك مصر النهائي وان هـذا التلاكم يجرى الآن بالقفافيز » (٢)

على ان ثورة ٩ سبتمبر كانت هي التى اثارت ثائر سياسة اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . وكانما كان صيحة فى وادذلك المنشور الذى وزعه عرابى في ذلك اليوم العصيب على ممثلى الدول العظمى يشرح لهم فيه العوامل التي دفعت الجيش الى فعل ما فعل ويؤكد لهم ان النظام الجديد « سيستمر على حماية مصالح جميع رعايا الدول الموالية » (٣) ولقد شعر القوم بحق ان القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس ماللاجانب من المصالح المتعددة التى تمثلها

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤
(٢) التيمس يوم ١٧ اغسطس سنة ١٨٨١
(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ ــ ٥

المراقبة الاوربية وكثرة الموظفين الاجانب والرخص العدة التى يتمتع بها الاجانب بعبثهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت اوربا على يقين من أن مصالحها المزعومة في مصر قائمة على مجرد النهب والسلب وانها ستضحى عاجلا أو آجلا فى سبيل ما هو أهم منها الا وهو مصالح الامة المصرية متى اصبحت مصر مستقلة عزيزة الجانب . وبهذا اعترف مراسل التيمس الاسكندرى اذ قال « ان من العبث اخفاء هذه الحقيقة فان القائمين بالحركة لا غرض لهم سوى هدم التدخل الاجنبي فى الادارة المصريه واذا جاز القول بان تلك النيه كانت منذ اسبوعين قاصرة على لفيف من الضباط فانها ليست كذلك اليوم . ان سكان الاسكندرية والقاهرة المدنيين على الاقل - وهم المعروفون عادة بعدم الاهتمام بما يحدث من الامور - يحبذون عمل الجنود كل التحبيذ وهم الآن أشد جرأة من غيرهم على الجهر باغراضهم » . (١) وهذه أقوال مبالغ فيها طبعا لان « هدم التدخل الاجنبي » ما كان يعقل ان يكون الغرض الرئيسي من الحركة الوطنية بل كان غرضها المباشر الاستقلال بحكومة البلاد .

واذ كان التدخل الاجنبي حائلا دون تحقيق تلك الغاية فقد كان يعتبر بلا ريب عقبة ينبغى ازالتها بمنتهى السرعة . ففى الحال شرعت الصحف الوطنية التى تعاظم شأنها كثيرا — كما هو المعتاد فى اوائل أيام الحرية — توجه انتقاداتها الى ما كان من الاعمال الادارية في عهد

---

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

المراقبة (١) بل ان البرلمان نفسه قام بعد ذلك يطلب الى المصالح المختلفة ان توافيه بالتقارير المسهبة ليفضح بها المساوىء التى ارتكبها من كانوا مسيطرين على تلك المصالح وليهتدى بها فى ادخال مايراه لازما من الاصلاحات : والواقع أن الحركة كلها وما نتج عنها من الثورة كانت تكون عديمة المعنى اذا هى لم تؤد الى تحرير البلاد من النير المزدوج نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الاجنبية وان البرلمان ما كان ليكون ذا فائدة مطلقا ان لم يكن بمثابة مدفع يدك حصون هاتين القوتين الرجعيتين

فلا جرم اذن ان احدثت انباء الثورة شيئاً من الذعر فى اوروبا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . فمنذ خلع اسماعيل لم يدر فى خلد رجال السياسة أو حملة القراطيس ان مصر قد تسبب لهم متاعب جديدة فى المستقبل. ثم ها هى تدابيرهم الجميلة تنهار دفعة واحدة . ولكن ماذا عسهم يصنعون؟ فالشرذمة الصعبة المراس من الجمهور وبينها من كان منذ عامين يندد

(١) راجع ما ورد فى ص ١٦٤ من كتاب مستر بلنت الآنف الذكر اذ قال : « الآن وقد أصبحت الصحافة حرة فانها بدأت تندد بمـا حدث من المساوىء الشنيعة فى العهد الماضى مثل الجور فى تقرير الضرائب ومحاباة الاوربيين على حساب الاهالي في عهد المراقبة المالية الاجنبية وكثرة عدد الوظائف الكبرى غير الضرورية واشغالها بالانجليز والفرنسيين وسيطرة هؤلاء على ادارة السكة الحديدية ومصلحة الدومين اللتين أصبحتا فى أيدى وكلاء آل روتشيلد وتلك الفضيحة وهى اعانة دار الاوبرا الاوربية بالقاهرة يبلغ و ٩٠٠٠ جنيه فى العام في حين ان البلاد كانت في حالة فقر مدقع . ولقد حملت الصحف حملة شعواء . على المواخير وبيوت الخمر ودور الغناء المنحطة التي أخذت تنتشر في انحاء العاصمة فى ظل الامتيازات واغضبت كل مسلم غيور على دينه . وقد أشار اللورد كرومر فى المجلد الثانى من كتابه الآنف الذكر ص ١١٢ الى تلك الحملة الصحفية فقال : وفي الوقت نفسه كانت الصحف الوطنية تستثير حفيظة الاهالي اذ جعلت تحمل على الاوربيين وطريقتهم فى الحكم بشكل يحرك التعصب الدينى الاسلامى » .

بخلع اسماعيل تنديداً شديداً وينحى باللائمة على انجلترا لتدخلها فى شؤون مصر — غيرت رأيها الآن وأصبحت تحض على احتلال مصر فى الحال (١).

وفى خلال عامين من هذا التدخل الذى لامسوغ له وانشاء المراقبة السياسية اعتادت آذان الجمهور على سماع ان مصر لم تعد بعد دولة مستقلة فترتب على هذا ان الفريق الآنف الذكر لم يلق معارضة تذكر عند ماأشار باحتلال وادى النيل بل اكتفى المعارضون بزعمهم ان الاحتلال الانجليزى سيلاقى معارضة حتما لامن فرنسا فحسب بل من اوربا على الارجح ومن ثم يصير الاحتلال محفوفا بالخطر. كذلك رؤى من ناحية أخرى ان فكرة الاحتلال المشترك بواسطة انجلترا وفرنسا لاتقل فى خطورتها عن الفكرة السابقة اذ كان معنى ذلك احتلال انجلترا وفرنسا لمصر احتلالا دائما وهو مايقضى قضاءمبرما على مطامع بريطانيا القديمة الاستعمارية فلم يبق والحالة هكذا الا ان تختار انجلترا اخف الضررين فتعود الى حيلها العتيقة وتدعو تركيا للتدخل مع تربص الفرصة المناسبة للقيام بعمل حاسم (٢).

ومع ذلك قد حبط سعيها لتنفيذ تلك الفكرة حبوطا مخزيا ذلك أن اللورد غرانفيل بمجرد أن سمع بالثورة اراد ان يسبق فرنسا الى

(١) راجع خطاب سير جوليان جولد سميد للتيمس بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
(٢) كانت التيمس بصفة خاصة من هذا الرأى مع انها كانت الى عهد قريب تعتبره ضربا من الخيالات

العمل فكاف القائم باعمال السفارة البريطانية فى باريس بمقابلة المسيو بارتليمى سنت هيلير وزير خارجية فرنسا اذ ذاك ليباحثه في الحالة الجديدة « بحرية » وليبين له « ماتعلقه حكومة جلالة الملكة من الاهمية الكبرى على خطة التهدئة والمسالمة من جانب حكومتى انجلترا وفرنسا فى الازمة المصرية الحاضرة »(١) بيد ان سنت هيلير لم يكن اقل مهارة من لورد غرانفيل . فقد صرح للمستر ادامز بأن «سياسته نحو مصر اشهر من نار على علم لم يطرأ عليها اي تغيير وتتلخص فى وجوب استعمال الصراحة المطلقة بين الحكومتين فى المستقبل كما كانت حالهما فى الماضي مع استمرار اشتراكهما فى العمل مهما كانت الظروف » . وهو على استعداد — كما اعترف المستر ادامز فى تقريره عن هذه الحادثة «للاتفاق مع فخامتكم فى الوقت المناسب على اتخاذ مايستقر عليه رأى الحكومتين من الاجراءات وانه اشار فعلا الى بسط رقابة عسكرية انجليزية فرنسية على مصر ، وقد عارض سعادته معارضة شديدة فى ارسال جنود تركية الى مصر فى الظروف الحاضرة لان ذلك يؤدى الى تعزيز نفوذ السلطان فى مصر » ولشد ما كان وقع هذه الصدمة العنيفة التى تركت اللورد غرانفيل حائرا مرتبكا فعمد الى مناورة سياسية بان زعم انه نمي اليه ان الخديو قد طلب الى الباب العالى ان يتدخل فى النزاع فيرسل جنودا تركية . ومع ان الحكومة البريطانية تمانع فى الوقت الحاضر فى استعمال

(١) يجد القارىء هذه المفاوضات بتمامها فى مصر رقم ٣ (١٨٨٢)

وسائل القمع والعنف الا انهامع ذلك « لا ترى بأسا من ان يرسل السلطان بموافقة انجلترا وفرنسا قائدا تركيا الى مصر » . ولكن سنت هيلير لم يكن ليوافق علي هذه الفكرة أيضا بل آثر « بسط رقابة عسكرية مشتركة يضطلع باعبائها قائد فرنسي وآخر انجليزى فيعيدان النظام الى الجيش المصرى » . ثم اضاف الى ذلك قوله « ان ارسال قائد تركى قد يؤدى الى اجراءات اخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة » . فلم يسع اللورد غرانفيل الا الغاء الامر الذى سبق ان ارسله الى لورد دوفرين السفير البريطاني فى الاستانة وطلب اليه « ان يقنع السلطان بالعدول عن ارسال قائد تركي الى مصر » وعلى العموم « ان ينصح للباب العالى بأن لا يتسرع فى امر من الامور » .

وقد حدث كل ذلك فى خلال الخمسة الايام التى اعقبت الثورة وكانت النتيجة ان انجلترا اقتنعت بعجزها عن عمل اى شيء حاسم ضد الثورة الا اذا رضيت عن فكرة الاحتلال الفرنسى الانجليزى لمصر وبذا تقضى الى الابد على كل فرصة قد تسنح لها في المستقبل للانفراد باحتلال مصر . وقد ظل استياء الصحف من هذه الحالة ماثلا بطريقة غريبة الى وقت طويل فقد كتب مراسل التيمس الاسكندرى يقول(١) « لقد تمكنا فى خلال عامين اثنين من اصلاح الفساد الذي ترتب على اسراف عشرة اعوام ثم اننا حسنا حالة الفلاح المالية وخلصناه من الظلم

---

(١) راجع رسالته بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

والاستبداد فكانت نتيجة كل ذلك انه وجد نفسه اليوم اشقى منه فى عهد اسماعيل باشا . فاذا ما استمعت له شكا اليك من ان الموظف الانجليزى يتناول مرتبا يزيد اضعافامضاعفة عن مرتب الموظف المصرى وان غاية الانجليز الحقيقية هى تنظيم الادارة المالية التى يهمهم او يهم انجلترا امرها وانه ينبغى عليهم ان يعملوا بلا أجر أو ان يتقاضوا هذا الاجر من انجلترا ... فان كنا لا نريد الا فعل الخير لذاته فجدير بنا ان نتنحى عما نحاوله ولا سيما ان الشعب يبغضنا ولا يثق فينا مطلقا هذا فضلا عن اننا نتسبب في اثارة القلاقل عن غير عمد » وان هذا العويل ليذكرنا بقصة الثعلب المذكورة فى خرافة ايسوب ولكن عنقود العنب فى هذه الحالة لم يكن بطبيعته بعيداً عن متناول القوم بل ان السياسة الفرنسية هى التى اقصته عنهم . وقد كتبت التيمس تعليقا على اقوال مراسلها فقالت(١) « وسواء اكان ذلك هو الشعور العمومى أم لم يكن فقد كان ينبغي ان يحسب حسابه . وان وجوده الآن ليجعل دفاع احدى الدولتين (انجلترا وفرنسا) عن الاستقلال المصرى مهمة شاقة. فاذا ماظهرت انجلترا ارتياحها لتلك السياسة التى قد تكون من جهة المثل الاعلي للسياسة التي ينبغى اتباعها فانها تكون قد اقرت نفس السياسة التى كانت تميل اليها فرنسا والتى كان آخر من عمل بها المسيو دى رنيج ممثل فرنسا الذى لا يزال العهد به قريباً » .

---

(١) التيمس بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١

ولعمرى ان مثل هذه الاقوال من صحيفة استعمارية انجليزية لهو عنوان التشاؤم الصريح ولكن الانسان لا يسعه الا ان يسلم بوجود مسوغ لهذا الشعور فحسبك ثورة تنطوى على الجرأة الشديدة لا تهدد مصالح انجلترا المالية بل تهدد مصالحها السياسية أيضاً ومع ذلك فليس ثمت من وسيلة لدفع الاذى وذلك نظرا لموقف فرنسا . وقد كتبت التيمس (١) تقول « ربما تحتم علينا الظروف قريباً أن نسير على المبدأ الذي أساسه ان انجلترا مادامت مسيطرة على الهند فانها لا تستطيع أن ترى مصالحها السياسية فى مصر فى المقام الثانى » . وهي كلمات تدل على الجرأة ولكنها مع الاسف ذهبت صيحة فى واد لان انجلترا لا يمكنها أن تشتبك فى حرب طاحنة مع العالم كله من أجل مصر فلم يبق أمامها غير أن تذعن للمقادير وتترقب الفرص .

ومع ذلك فقد كانت ثمت بارقة امل ضئيلة أشار السير اوكلند كلفن وقتئذ اليها فى مذكرة خاصة . ذلك أنه كتب بعد الثورة بعشرة أيام يقول (٢) « أما فيما يختص بالحالة العامة فهي فى نظري أشبه بمجرد هدنة . فالاتفاقية التى توصلنا الى عقدها تفسح لنا الوقت قليلا لنستطلع فيه كنه القوى التى تعمل حولنا وما ينبغى علينا عمله للاستفادة منها أو للقضاء عليها ... فالجيش ثمل بما ناله من ظفر والضباط

---

(١) التيمس في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) راجع كتاب لورد كرومر الانف الذكر ص ٢٠٦ وما بعدها . ولا توجد هذه الوثيقة بين الاوراق البرلمانية المنشورة ويظهر انه رؤى من الحكمة اخفاءها .

دخل فى روعهم أن مهمتهم هي تخليص مصر وانالتها الحرية . أما الاعيان الذين يوجد منهم الآن فى القاهرة عدد عظيم فانهم وان كانوا قد استباحوا لانفسهم حق المطالبة بتوسيع الحرية المدنية وأنكروا على الضباط الحق فى تقديم العرائض أو التدخل فى المسألة ـ الا أنهم كانوا لايقلون عنهم رغبة فى الحصول على بعض الحقوق . وتسير الأمور فى طريق التسوية بشكل منظم يدعو الى الاعجاب ولكن يترتب الأمل فى النجاح النهائى على (١) تفرق الجنود الى المراكز المخصصة لهم (٢) وعلى مايظهره الاعيان فى مطالبهم من روح الاعتدال (٣) وعلى مهارة الوزراء وحزمهم فى سلوكهم مع الجيش والاعيان ... والى هذه الغاية أريد أن انصرف فأقدم لشريف باشا النصيحة متى حان وقت المناقشة . وصفوة القول هي أننا نرجو بالنصيحة التعجيل فى تنفيذ الاجراءات الخاصة بالجيش ومناقشة عرائض الاعيان مناقشة معقولة عسي أن نتوصل الى تحويل هذه الهدنة الى سلام دائم » .

ومن هذا يرى الانسان ان كل ما كان السير اوكلند كلفن يؤمله هو أن تكون العناصر المدنية فى الحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قياداً من الجيش حتى اذا تحقق هذا الامل وأمكن التخلص من الجيش وقواده امنت عواقب الثورة . وفى الواقع لم يكن ثمت

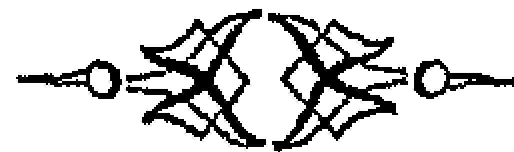
شيء يستحيل تنفيذه في هـذه الخطة فان الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا في الحقيقة يمثلان طبقتين متضادتين مختلفتين عن بعضهما اختلافا شديداً كبيراً. فالاعيان كانوا يمثلون طبقة الاغنياء أصحاب الأراضي الواسعة ومعظمهم من الأتراك أو الجراكسة. أما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين. على ان شريف باشا نفسه كان رجلا تركياً من كبار الملاك في مصر وربما كان آخر مايروق له هو أن يدافع عن حقوق الفلاحين. وفي التاريخ أمثلة عديدة على ثورات يرجع حبوطها الى نفس الطبقات التي رفعت على اكتاف الثورة الى منصة الحكم. ويوجد مايحمل على اعتقاد ان يتكرر هذا في مصر. بل ظهرت بوادره فأن شريف باشا أكد فعلا للسير ادوارد ماليت في يوم ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من ارسال المذكرة السالفة الذكر الى لندن بأنه « ينوى فيما بعد أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وانه يأمل أن هـذا المجلس يصبح تدريجاً الممثل الشرعى لحاجات البلاد الداخلية وبهذا يجرد الجيش من الصفة التي انتحلها لنفسه في الحركة الاخيرة(١). ولعمرى ماأبلغ كلمة « انتحلها » هذه ان صح أن شريف باشا نطق بها فهلا إذ تدل على مبلغ استعداد الناس لتناسي الاسباب التي كانت سبيلا الى تبوؤهم منصة الحكم. وفضلا عن ذلك فأنها دلت على فراسة السير

---

(١) كتاب اللورد كرومر الانف الذكر ص ٢٠٦ . وقد أخفت حكومة ذلك الوقت هذا المستند أيضا

أوكلند كلفن في امكان التفريق بين الاعيان والجيش الذى كان الدعامة الحقيقية الوحيدة للثورة(١)

وهكذا لم يسع انجلترا بعد ان رأت استحالة استعمال الشدة فى هذه الظروف الا أن تستقر فى مكانها مؤقتاً وتترقب ماتأتى به الحوادث مؤملة أن تكون النتيجة خيراً مما كان يتوقعه الانسان من استقراء الحالة السائدة وقتذاك . ولقد كان هذا الامل ضعيفاً بلا ريب كما أن تغلغله فى نفسها كان ماساً بكرامتها ولكن ماحيلتها اذا كان ذلك جهد استطاعتها . ولعمرى إنه لموقف لاتجدى معه القوة شيئاً .



(١) ذكر اللورد كرومر فى كتابه الانف الذكر هى ١٨٨ « انه كان فى استطاعة السياسي الحاذق الاستفادة من ميل الحزبين الى التفرق . فلقد كان أهم مافى الامر أن لايتحدا

الفصل العاشر

وقفة انجلترا بين السلم والحرب

فى خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من سنة ١٨٨١ بدأت الامور فى مصر تسير سيراً هادئاً كان فى ظاهره مطابقاً لرغبات السير أوكلند كولفن فلم يبد من عرابى مايدل على الجنوح للديكتاتورية بل أظهر من أول الامر استعداده للنزول على حكم العقل واتباع رغبات الفريق المدنى من القائمين بالحركة الوطنية. فما كادت الثورة تخمد نارها حتى وجه بنفسه دعوة للاعيان يستحضرهم فيها للقاهرة للاتفاق معهم على مايجب اتخاذه من التدابير الاخرى. ولما تولى شريف باشا رئاسة الوزارة أظهر عرابى رغبته فى مغادرة القاهرة بصحبة فرقته تنفيذاً لاوامر الوزارة السالفة . وقد غادرها بالفعل فى يوم ٦ أكتوبر حيث احتشدت الجماهير الغفيرة لوداعه بالمحطة . وقد خطب الناس فتغنى بالثورة السلمية التى قاموا بها وامتدح « ما عمله الجيش الذى يتجه نحو الغاية الوحيدة التى تصبو اليها البلاد الا وهى خير الامة(١) » . ولقد حضر الى القاهرة فيما بعد يصحبه من ضباط الاورط الاخرى ضابطان برتبة أميرالاى لمقابلة السير أوكلند كولفين مقابلة خاصة فكان

(١) راجع كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٥٨ وكتاب بلنت المذكور ص ١٧٠

لكلامه ـ باعتراف السير ادوارد ماليث نفسه ـ « وقع حسن في النفوس » وقد أنكر عرابى ـ كما قرر السير ادوارد ماليت ـ « وجود أي عداء نحو الاجانب قائلا إنّ كل ماعرفه المصريون عن الحرية ومعظم مانالوه منها انما يرجع الفضل فيه للاجانب(١) . ولم يخف السير اوكلند كولفن نفسه دهشته المنطوية على السرور لهذه المقابلة فقد كتب يقول « ان ماتركه عرابي في نفسي من الاثر باعتداله فى الكلام ورزانته ولهجته السلمية ـ جعلني أعتقد بأنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه ليس بالرجل العملى (٢) » . وهى حقيقة لاريب فيها وفى الواقع فان أنصار الاحتلال فيما بعد كانوا هم وحدهم الذين تخيلوا أن ذلك الفلاح الساذج والوطنى الغيور ليس الا مشاغباً يرمي الى أن يكون كقيصر . على أن عرابى كان فى الحقيقة ـ باعتراف كل من عرفه شخصياً ـ فيلسوفاً خيالياً أكثر منه جندياً أو ثورياً سواء بنزعته أو عن عقيدة (٣) . نعم كان عرابى قبل كل شيء رجلا خيالياً كما لاحظ ذلك السير اوكلند كلفن ـ ولكنه لم يكن خياليا بالمعنى الذي يقصده الموظف الانجليزى الهندي الماكر بل بالمعنى الاسمى

---

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٧٢

(٢) راجع كتاب اللورد كرومر السالف الذكر ص ٢١٠ . أشار مراسل التيمس الاسكندرى فى ٢٤ نوفبر سنة ١٨٨١ الى المطالب التى قدمها عرابى وقتئذ فقال « ان مطالبهم ليست ثورية بحال من الاحوال . على ان كل ما يريدونه هو أن يحل العدل والنظام محل الظلم والاستبداد . وقد وصف عرابى بانه لسان الحرية العربية الفصيح »

(٣) راجع وصف مستر بلنت له ـ وكان يعرفه معرفة جيدة ـ فى كتاب التاريخ السرى ص ١٣٩ و ص ١٤٠ .

الذى يراد به أن يكون زعيم كل ثورة عمليا . ولقد أظهرت الحوادث فيما بعد ان لرجل لم يكن بحال ما أهلا للعبء الذى ألقاه التاريخ على عاتقه فى أحوال غريبة . وقد جاء ذلك مؤيداً لرأى عارفيه فيه وهو انه



لورد غراى

وزير خارجية انجلترا

كان خيالياً عظيم الثقة بالناس لا مأرب له عدا خدمة بلاده ولكنه لم يكن مثال العمل ومضاء العزيمة .

علي أنه برهن في ظرفين آخرين علي انه ليس بذلك المشاغب

الخطر الذى ملأ نفس السير اوكلند كولفن رعباً فى الماضى . فمنذ ماصدر الامر العالى الخديو» بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابى فقد أراد الاول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون سنة ١٨٦٦ بينما أصر الثاني على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى الاشهر الاخيرة من حكم اسماعيل باشا ولكنه لم يعتمد بسبب خلع الخديو . وهذا القانون أكثر ديمقراطية من الاول . ولاجدال أن فى الحق كان بجانب عرابى . فقد كان عدلا ان يستأنف النظام الجديد الذى قررته ثورة ٩ سبتمبر السير بالانظمة السياسية من النقطة التى وقفت عندها بسبب تدخل أوربا العنيف . وقد ناضل عرابى عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الاعيان . ومع ذلك فان شريف لما أبى التحول عن رأيه ـ عملا بوصية السير اوكلند كولفن ـ وهدد فعلا بالاستقالة لم يمثل عرابى دور الديكتاتور بان التجأ الى حكم القوة بل رضخ في النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ (١)

أما الظرف الثانى فكان وقت تقرير اعتمادات الجيش فى سنة ١٨٨٢ . افان الخديو كان قد وعد فى ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ وقد رأى محمود سامى ـ ناظر الحربية ان تلك الزيادة تتكلف ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه فعارض السير اوكلند كولفن محتجاً بأن حالة الخزانة لاتسمح بأكثر

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٢٤

من ٥٢٢٫٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كاف لابلاغ عدد الجيش الى ١٥٫٠٠٠ وتلا ذلك نزاع طويل ينطوى على الخطر بين ادارة المراقبة والجيش. لو أن عرابى كان حقيقة يريد أن يلعب دور الديكتاتور لانتهز تلك الفرصة وأصر على رأيه لاسيما ان الجيش كان سنده الوحيد فضلا عن انه كان عماد الثورة. الا أنه عدل عن رأيه بعد مفاوضات طويلة أملة على أمل ان يسدد ذلك العجز بالاقتصاد فى جهات أخرى (١)

ثم ان العناصر المدنية فى الحركة الوطنية أظهرت بشكل لايمارى فيه استعدادها لانتهاج طريق الاعتدال. وقد توفر شريف باشا فى خلال فصل الخريف على وضع القانون النظامي الذى تحدد به سلطة البرلمان واعتزم عرضه على مجلس النواب عند انعقاده فى أواخر ديسمبر. وبعد استشارات عديدة بينه وبين المراقبة قرر أن لاتتناول اختصاصات البرلمان البحث فى الاتاوة المفروضة للباب العالى ولا فى الدين العام وجميع ديون الخزانة مما ترتب على قانون التصفية أو العقود الدولية الاخرى. فلم يسمح لممثلى الامة بمناقشة هذه المسائل بل تقرر تركها بتاتاً للمراقبين وللوزارة. وقد رخص للبرلمان بابداء رأيه فى الابواب الاخرى من الميزانية بدون أخذ الاقتراع. أما فيما يختص بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق

(١) راجع نفس كتاب بلنت ص ١٧٧ . فقد كان مستر بلنت نفسه وسيطاً فى المفاوضين السيرا وكلند كولفن وعرابى.

اعطاء صوت قاطع فيهما بمعنى أن القوانين أو الضرائب الجديدة لاتصبح نافذة مالم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى فى هاتين المسألتين لم تكن للبرلمان سلطة البدء فى العمل من تلقاء نفسه بل كانت هذه من اختصاص النظار وحدهم وهم فضلا عن ذلك لم يكونوا مسؤلين مسئولية تامة أمام البرلمان (١) .

ذلك كان مشروع دستور شريف باشا ومنه نرى أنه كان غاية فى الاعتدال . بل ان اعتداله كان بمثابة تنازل الامة عن حكم نفسها بنفسها وهو أهم ما أحرزته الثورة التى لم تخمد بعد . اذ كيف تستطيع أن تحكم أمة من الامم متى نفسها حرمت من كل سيطرة على مالية البلاد ؟ بل إن مجلس الدوما الروسى نفسه وهو أقرب مجالس العالم النيابية الى الوهم يسيطر فعلا على قسم كبير من الميزانية فلا ينفذ الا بعد موافقة المجلس عليه اما فى الحالة التى نحن بصددها فقد اريد اخراج نصف الميزانية جملة من اختصاص البرلمان مع جعل رأيه استشاريا فقط فى النصف الثانى . فلا عجب اذا تذمر من هذا الترتيب الفريق الاكبر من المصلحين وطالبوا أن تكون للبرلمان السيطرة التامة على قسم الميزانية الذى لم يخصص لسداد الدين العام أو لاستيفاء التعهدات الدولية الاخرى على الاقل . . ومع ذلك فتعلم يبد من ذلك الفريق مايدل على أنه متشبث برأيه هذا تشبثا صحيحا . وقد قال بهذه

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

المناسبة الشيخ محمد عبده أحد كبار الزعماء الوطنيين «لقد لبثنا مئات السنين فى انتظار حريتنا. ففي وسعنا انتظار بضعة أشهر أخري»(١) أى ان المسألة كانت فى الحقيقة مسألة مصابرة يصحبها شيء من المساومة من الجانبين لذلك كان يؤمل الوصول فى النهاية الى تسوية ودية .

ولقد كان كل شيء يدل على اتجاه الامور فى سبيل حل الازمة حلا مرضياً كما خطر للسير اوكلند كولفن . وفى ٤ أكتوبر عاد مسيو دي سانت هيلير الى محادثة اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس فى استصواب ارسال قائدين لمصر « ليكون لهما فى الجيش نفس المركز الذى للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسي حيال المالية » (٢) ولكن اللورد غرانفيل كان الآن أقل ميلا منه فى أى زمن سابق لسماع مثل هذه الاقتراحات فلم يحر جوابا بل أكد لموزورس باشا السفير التركى فى لندن فى حديثه معه في اليوم نفسه « بأننا بقطع النظر عما هو دائر من الاشاعات لا نرغب بالمرة فى القيام بأجراءات ما ترمى الى الاحتلال الانجليزي أو ضم مصر الينا ـ ومن باب اولى لا نرغب فى أن تحتلها دولة أخرى أو تضمها اليها » (٣) على أنه حدث وقتئذ حادث كان كافياً لبيان هذه الامانى الكبيرة التى كانت الحكومة البريطانية تمني نفسها بها لحل الازمة حلا «مرضياً»

---

(١) راجع كتاب بلنت الانف الذكر ص ١٨٠
(٢) « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٣٤
(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٠

فان السلطان ـ مع أنه طلب اليه ألا يتدخل فى الازمة ـ زين له أن أن يرسل الى مصر مندوبين للمحافظة على ماللباب العالى من حقوق السيادة . فما كاد المندوبان تطأ أقدامهما أرض الاسكندرية حتى خطا لورد غرانفيل نفسه ـ وكان يخلق به أن يعتبر الحادث محققاً لأمنيته ـ الخطوة الاولى بأن اقترح على فرنسا الاحتجاج على عمل السلطان وذلك بأن يقدم السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسى « مذكرة مشتركة الى الخديو وشريف باشا مغزاها أن لديهما تعليمات تنص على بان يقدما لحكومة سمو الخديو ماتريده من المساعدة للاحتفاظ استقلال مصر الداخلى كما حددته الفرمانات الشاهانية »

بل ذهب لورد غرانفيل الى أبعد من هذا . ففي ٢٥ سبتمبر أى بعد عودته من الاستانة اقترح السير ادوارد ماليت على حكومته بمناسبة ما كانت عليه الاحوال عقب الثورة مباشرة أن ترسل بارجة حربية لترابط في مياه الاسكندرية خلال فصل الشتاء «لتخفيف وطأة ما يشعر به الاوربيون فى القاهرة والاسكندرية من الفزع لعدم وجود مكان مأمون يلتجئون اليه وقت حدوث قلاقل » . ولم يكن هذا طبعاً سوى مجرد تلميح ولكن بطريقة سياسية الى استصواب إيجاد وسائل الدفاع الكافية على مقربة من محل الحوادث للتدخل فى الامر اذا جد جد الثورة مرة أخرى . ولم يفت هذا التلميح اللورد غرانفيل ففى نفس الوقت الذى قدم فيه اقتراحه السابق الى سانت هيلير « لصيانة

استقلال مصر الداخلى من الاختلاس الذى يحاوله السلطان اقترح أيضاً أن ترسل كل من الدولتين بارجة حربية لتخفيف « وطأة الفزع » وقد ابتهج المسيو ذي سانت هيلير أيما ابتهاج بسنوح تلك الفرصة لتحقيق فكرة العمل المشترك ومن ثم صدرت الاوامر للبارجتين بالسفر الى الاسكندرية . وسرعان ما ظهر تأثير ذلك التصرف . فان الجمهور فى القاهرة وفي الاستانة فزع أيما فزع وجعل الناس بعد ما رأوه من البرقيات المقلقة الواردة من العاصمتين يتساءلون عن معنى تلك المظاهرة البحرية الفجائية . وقد أبرق السير ادوارد ماليت متناسيا نصيبه من المسئولية الى اللورد غرانفيل يسأله كيف يفسر للخديو ورجال الحركة الوطنية هذا العمل العدائى الذى لا مسوغ له . وهنا وجد اللورد غرانفيل نفسه فى ورطة فقد كان حسب لتأثير المظاهرة فى الاستانة حساباً أكبر من تأثيرها فى القاهرة . لان سياسته الاخيرة كانت تقضي بقدر الاستطاعة بعدم إثارة وساوس المصريين . وما لبث أن اقترح اللورد دوفرين اقتراحاً أخرجه من ورطته ويتلخص فى ابلاغ السلطان أن سحب البارجتين يتوقف على إعادة مندوبيه الى الاستانة . فقبل الاقتراح وفي عشية وصول البارجتين أضطر المندوبان الى أن يستأنفا السفر عائدين ادراجهما الى سيدهما

قبل أن يفعلا شيئاً يستحق الذكر . ثم ما لبث أن عادت البارجتان(١) الى محطتيهما البحريتين ولم يكن قد مضى على وصولهما الى مياه الاسكندرية اربع وعشرون ساعة .

وان هذا الحادث ليفضح السياسة التى كان يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وقتذاك في أقبح مظاهرها وانه ليدلك فى الوقت نفسه على أن السياسة التى كان ينتهجها القوم وقتئذ هى أن يتركوا حبل الحوادث فى مصر على الغارب دون أن يتدخل أحد فيها أملا فى أن يتمكن رجال من أمثال السير ادوارد ماليت والسير أوكلند من تحويل الثورة فى اتجاه غير مؤذ وقد حان الوقت الذى بلغ فيه الرضا عن الحالة مبلغا كبيرا الى حد أن صار يتغني به القوم صراحة وأن يؤكدوا لمن عسى أن يهمهم ذلك التوكيد — انهم لو واظبوا على السير كما بدأوا فلا يلبث أن يتحول ذلك الرضا الى فعل الخير حتما . وفى ٤ نوفمبر سطر اللورد غرانفيل الى السير ادوارد ماليت تلك الرسالة التى أصبحت منذ ذلك الحين أشهر من نار على علم . فقد أشار اللورد فيها الى ثورة ٩ سبتمبر واستبدال وزارة رياض بوزارة وطنية فقال (٢) « انك تقول انه كان ثمت اعتقاد عام بأن رياضاً كان يعتمد على تأييد انجلترا الخاص وان الخديو لم يستبقه في الوزارة الا تفاديا من اغضاب حكومة جلالة

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٥٧ — ٥٩
(٢) المصدر نفسه رقم ١ (١٨٨٢)

الملكة . ولكن ينبغي أن يفهم المصريون حق الفهم ان انجلترا لا تبقى قيام وزارة مشابهة لها الان حكومة جلالة الملكة تعتقد ان وزارة كهذه لا تقوم الا على تأييد احدى الدول الاجنبية او على مال احد المتمهدين السياسيين الاجانب من النفوذ الشخصي لا محالة مخفقة على السواء في خدمة بلادها وخدمة الدولة الاجنبية التي نظن انها قائمة لخدمة مصالحها » وان حكومة انجلترا لتناقض اسمى تقاليد التاريخ الوطني ان هي رغبت في ان تقيد الحرية او تعبث بالانظمة التي هي وليدة تلك الحرية ... ان الظرف الوحيد الذي نجد فيه انفسنا مضطرين الى العدول عن تلك الخطة هو ان تضرب الفوضى اطنابها في مصر» . ولعل القارئ الذي مشى معنا الى هذه النقطة من الحكاية يلاحظ ان كل كلمة وردت في تلك الرسالة نفاق لا مثيل له . فان رغبة انجلترا ليست في حادث اسقاط وزارة رياض القريبة العهد فقط بل في كافة الاحوال منذ ان عزل المفتش لافساح الطريق لاتفاقية غوشن جوبير وانصرفت الى تشكيل وزارة « حزبية » خاضعة لا وامر حملة القراطيس منفذة لمآربهم السياسية . وبدلا من ان تتحاشى العبث «بالحرية المصرية والمعاهدة التي هي وليدتها» لعبت دوراً كبيراً في خلع الخديو انتقاما منه لعزله وزارة ولسن واستبدالها بوزارة وطنية مسؤولة أمام البرلمان ثم لا تنس ان انجلترا ساعدت على فرض رقابة سياسية على الادارة المصرية. اما ثورة ٩ سبتمبر فلا يرجع الفضل في نجاحها الى اى تقصير من جانب الحكومة البريطانية فقد نصح معتمداها بقتل الثوار رميا بالرصاص ولم

يسلما بالامر الواقع الا باعتباره « كمهلة » يستأنفون بعدها تنظيم تدابير أخرى . ولعمرى ان تاريخ مصر باسره منذ عام ١٨٧٦ لدليل ناطق على نفاق ماخطه اللورد غرانفيل فى رسالته واحسب ان كل مالاقوله‍ا هذه من قيمة انها بمثابة اعلان بان انجلترا من الآن فصاعدا على الاقل، ستجتنب العبث بالوزارة الوطنية مادامت سائرة فى السبيل الذى لا يؤدى الى تكرار « حالة الفوضى » أو بعبارة اوضح مادامت ملتزمة الصمت ومتوخية الاعتدال وقابضة بيد من حديد على ناصية الجيش الثائر واحسب ان مما يدعو الى العجب ان تنقلب الحسنات سيئات اذا لم يتوفر حسن النية . ففى النصف الاول من شهر ديسمبر تقلد المسيو ليون غامبيتا وزارة الخارجية بدلا من بارتليمى سانت هيلير فبادر من فوره الى استئناف المفاوضات التى قطعها سلفه والتى كانت غايتها التدخل فى شؤون مصر . وكان غامبيتا يقدر تماما مايترتب من العواقب الوخيمة على انهيار سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التى تكاتفت الحكومتان على العمل بها ففى ١٤ ديسمبر فاتح اللورد ليونز لافتا نظره الى قرب انعقاد مجلس الاعيان (١) واستحالة التكهن بما يقرعليه رأيهم . فقد تسود بينهم روح الاعتدال فيعملون على توطيد سلطة الخديو وقد ينضمون الى الجيش ويصرون على المطالبة بمشروعات الحزب الوطنى المعادية للاجانب . لا بل قد يقررون او يطلبون تدخل السلطان ضد انجلترا وفرنسا . فهلا

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٢١

يحسن ان تستشير كلتا الحكومتين الاخرى فيما ينبغي ان تعملاه بالاشتراك فيما بينهما لو وقع مايحتمل حدوثه من الحوادث ؟ الى ان قال «فاول وأهم شيء هوان لاتكون الحكومتان على اتحاد فقط بل ان تظهرا اتحادهما ذلك بشكل لا يدع للشك سبيلا فى نفوس اصدقائهما في مصر ». وفضلا عن ذلك قد كان من الاهمية بمكان ان تقوى سلطة وفيق باشا « وان نزيده ثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وان نبث فى نفسه روح الثبات والنشاط . واخيرا يستصوب قطع الطريق على الدسائس فى الاستانة وافهام الباب العالى انه لا يمكن الصبر على اى تدخل لا مسوغ له من جهته » .

ثم مرت أربعة أيام قبل ان يرد اللورد غرانفيل على هذا الاقتراح الذي يعتبر طبيعيا فى نظر الفرنسيين وان كان الانجليز يعدونه غير ذلك. وفى نفس هذا الوقت كان عرابى يساوم المراقبين فى اعتمادات الجيش وكانت الصحف البريطانية حافلة بالاشاعات المقلقة عن الحالة فى مصر. فقد قيل ان وزارة شريف وشيكة السقوط وان محمود سامي سيعين بدلا من شريف وان عرابى قد وطد عزمه على القيام بثورة ثانية(١) ان لم يوافقه المجلس على ماطلبه من زيادة اعتمادات الجيش وابلاغها الى نهايتها العظمى وكانت هذه كلها مجرد تهويشات ملفقة ولكن اللورد غرانفيل اعارها اهتمامه . فما كاد يقف على اقتراح غامبتيا حتى رأي ان واجبه ان يستفسر من السير ادوارد ماليت عن حقيقة الحالة . وكان رد المعتمد البريطانى

«١» مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص

باعثا على أشد الاسف . فانه شرح حقيقة مطلب عرابى ولكنه سخر من احتمال استقالة شريف وتعيين محمود سامى فى مكانه الى ان قال « ان المعروف ان لشريف باشا نفوذاً كبيراً في البلاد بحيث لايحتمل ان يفكر الضباط فى خلعه بالوسائل المنيفة وفضلا عن ذلك لا أخالهم الاعار فين الآن ان مثل ذلك العمل يؤدى حتما الى التدخل » (١) . وربما كان ذلك صحيحاً وان كانت الفقرة الثانية تتنافى مع التأكيد الذى اعطته انجلترا اخيرا بانها لاتريد وزارة حزبية ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت فى ابداء رأيه ملاحظا ان « الحالة العامة لا يمكن مع كل تلك الاعتبارات ان يقال انها باعثة على الرضا . ثم ان عرابى موجود فى القاهرة لزيارة قرينته المريضة فى الظاهر ولكنه فى الحقيقة لمقابلة الاعيان وقت افتتاح المجلس » . وختم السير ماليت رسالته قائلا « ومن المشكوك فيه كثيرا ان يستطيع شريف او يقبل طويلا ان يكون رئيساً للحكومة مادام عرابى متمسكا بتمثيل دور المتصرف في مستقبل البلاد » .

ولا ريب في أن هذه الرسالة كتبت تحت تأثير المتاعب المؤقتة التى نجمت عن مسألة اعتمادات الجيش ولكن وصولها الى يدي اللورد غرانفيل في نفس الوقت الذى كان يفكر فيه في وضع الرد على اقتراح غامبتيا كان له اثر فعال . فقد خطر الآن للورد غرانفيل ان ترسل الحكومتان المختصتان انذارا للوطنيين يكون بمثابة توكيد للفقرة الختامية فى رسالتهما

«١» مصر رقم ٥ (١٨٨٢)

المؤرخة فى ٤ نوفمبر . وفى اليوم التالى ارسل الى اللورد ليونز يقول «ان حكومة جلالة الملكة توافق تماما على ان الوقت قد حان لان تتناقش الحكومتان فى الخطة التى يحسن بهما اتباعها » (١) ولقد كان هذا ردا موبقا ومما يظهره بمظهر السخف بنوع خاص ان السير ادوارد ماليت اصبح بعد يومين ثنين يستطيع ان يخبر رئيسه بأن مسألة اعتمادات الجيش سويت تسوية مرضية باذعان عرابى لمطالب المراقبين . ولكن كان الوقت قد ازف واصبح النكوص مستحيلا . وفى ٢٤ ديسمبر جرت محادثة ثانية بين لورد ليونز ومسيو غامبتيا رأى الثانى فى خلالها « ان خير وسيلة لمنع وقوع فتن جديدة فى مصر هو ان تعلن فرنساوانجلترا فى صراحة تامة انهما مصممتان على ان لاتسكتا عليها » واقترح ارسال مذكرة تشبه المذكرة السابقة على ان تكتب بلهجة خاصة « يستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف توفيق باشا وتثبيط لعزائم المهيجين » (٢) . فاقر اللورد غرانفيل ذلك الاقتراح وفى ٣١ ديسمبر بعث اليه لورد ليونز بصورة المذكرة المشتركة التى سطرها غامبيتا لارسالها الى معتمدى الدولتين فى القاهرة ورفعها للخديو والوزارة . وقد جاء فيها « ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تعتبران بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى

---

(١) مصر رقم ٥ (١٨٧٢) ص ٢٥
(٢) المصدر نفسه

الفرمانات الشاهانية والمعترف بها من الحكومتين المذكورتين . كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لان يكفل النظام وينعش رخاء مصر العام وهو ماتهتم له كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء » ثم استرسلت فقالت « ان الحكومتين المذكورتين نظرا لتصميمهما على التضامن في مقاومة كل مايدعو الى حدوث ارتباكات سواء في الداخل او في الخارج مما قد يهدد نظام الامور في مصر لايخالجهما ريب في ان جهرهما رسميا بما تنويانه في ذلك الصدد سيؤدى الى تلافي الاخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديو والتى ستقاومها انجلترا وفرنسا معا حتما » . ثم ختمت المذكرة « بأن الحكومتين المذكورتين على يقين من أن سموه سيستمد من هذا التأكيد مايحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شؤون شعبه » (١)

وقلما يتصور الانسان مذكرة أشد خبثا من هذه . فهذا التدخل الذى لامسوغ له في ذلك الظرف الخاص كان في نفسه بمثابة استفزاز لاسبيل الى احتماله وكان المراد منه على مايظهر تذكير الامة المصرية ان مجهوداتها لتوطيد أسس الحكم الذاتى بلغت ما بلغت يجب ان تظل تحت اشراف هاتين الدولتين الغربيتين الواقفتين لها بالمرصاد المتحفزتين للوثبة عليها عند سنوح الفرصة الملائمة . ثم ان تشرق المذكرة وعنايتها الغريبة بسلطة الخديو مع انه ما يتعرض لها انسان وتلميحها الارتباكات

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥

غامضة « داخلية أوخارجية » ستقاومها الحكومتان — كل ذلك كان بمثابة تحريض مباشر للخديو ليحاول قلب الحكومة فيحل مجلس النواب ويعيد الاوتقراطية السابقة « كما تنص عليها الفرمانات الشاهانية » ولقد كانت هذه المذكرة مناقضة تماما لرسالة اللورد غرانفيل فى ٤ نوفمبر فان هذه اشارت الى وجود « حالة فوضوية فقط وكان نصها عليها بطريق الحدس والتخمين البعيد فى حين انها باركت فى النظام الجديد وأسبغت عليه حلة دعواتها الصالحة . ثم ان المذكرة ناقضت أيضا مشورة السير ادوارد ماليت نفسه فانه بعد ان زال عنه مااعتراه من الفزع منذ بضعة أيام كتب الى اللورد غرانفيل فى ٣٠ ديسمبر يخبره « انه ليس من الصواب فى شيء ان نشجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » اذأن مقاومة المجلس تلقى مصر فى احضان الباب العالى وتقوى نفوذ الحزب العسكرى وتضعف مانستفيده الان من النفوذ باخذنا بناصر الاصلاح المعتدل (١)

وقد يخطر للانسان ان اللورد غرانفيل لايمكن ان يصادق على مثل تلك المذكرة فى الظروف التى بيناها ومع ذلك رأيناه فى نفس اليوم الذى تسلم فيه صورتها من اللورد ليونز تسلم أيضا مذكرة مطولة

«١» لورد كرومر الكتاب السالف الذكر المجلد الاول، ص ٢١٨ لم تظهر هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية التى نشرت

من السير أو كلند كولفن أسهب فيها ذلك السيد في وصف ماتتعرض له المراقبة الاجنبية من الاخطار متى اصبح للمجلس رأى قاطع في بعض أبواب الميزانية كما وصف ماقد يتعرض له الموظفون الاجانب المديدون اذا امتدت الرقابة الدستورية الى الادارة ثم بين خطته فقال «يرى من هذا ان الخطة التي اقترح اتباعها هي ان تعترف الدولة على لسان وكلائها السياسيين في هذا الوقت العصيب الذى أخذت فيه مصر تنظم أدارتها الداخليـة اعترافا صريحا حازما بالمصالح المادية التي لها فى الادارة المصرية والتى تنوى استبقاءها وأن تترك المصريين بعـد ذلك احرارا في وضع مايشاؤون من الخطط لحكومتهم الداخليـة مادامت هـذه الخطط لاتتعارض مع المركز الذي نالته الدول» . ثم أورد زعما هو غاية القحة مما يدل اوضح دلالة على مقدار ما أصاب مركز مصر الدولى من جراء سن نظام المراقبة الثنائية فى سنة ١٨٧٩ - فقال «وفى الواقع فان الادارة المصرية هى عبـارة عن شركة ثـلاثية . فاذا لم يكن فى نية الدول ان تعدل نصيبها فلا أقل من ان تعززه في الحال وتقويه لاسيما ان المصريين الآن في حالة انتقال وتطور فان الدول بطبيعة الحال لايسعها ان تقف وقفة المتفرج تاركة الامور تبحث وتقرر بدون رأيها فاذا لم يكن الامر جليا واضحا من مبدئه فلامفر من حدوث كثير من سوء التفاهم فيما بعد وهذا في رأيي يكون أشد تكديرا لعـلاقاتنا بالمصريين مما لو اعلنت الدول

نياتها بطريقة رسمية وقد أصبح المجلس على وشك الانعقاد (١)

ومن هنا يتبين للانسان ان مذكرة السير اوكلند كولفن هذه المملوءة خبثا ومكرا والتى ورد فى فقرتها الاخيرة من افتيات وخيم العاقبة كما دلت الحوادث على ذلك فيما بعد — هى التى دفعت اللورد غرانفيل الى قبول مذكرة غامبيتا التى ناقض فيها ماصرح به اخيرا وتحتم على انجلترا ان تشترك مع فرنسا اشتراكا تدعوها تقاليدها السياسية الى تجنبه. وكل ماتمسك به اللورد من التحفظ عند موافقته على ارسال المذكرة فى ٦ يناير هو ان الحكومة البريطانية «لاتعتبر نفسها مقيدة بهذه المذكرة وباتباع خطة عمل معينة اذا تبين ان العمل لاغنى عنه» وقد اغتبط غامبيتا بهذا الفوز وأجاب «مبتهجا» بأن هذا تحفظ تشاركه فيه الحكومة الفرنسية. (٢)

على أن للمؤرخين كثيرا ماشيعوا اللورد غرانفيل لوما وتعنيفا لموافقته علي تلك المذكرة لا لأنها آذت مصر بل لانها سببت ضرراً مزدوجا. لمصالح انجلترا ولانها قيدت انجلترا مرة أخرى بوجوب الاشتراك فى العمل مع فرنسا وثانيا لانها عرقلت نمو الحزب الوطنى نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة ولعمرى لقد كان اللائمون على حق فى هذا. فان المذكرة يوم سلمت فى القاهرة فى ٨ يناير وقمت وقوع الصاعقة فلقد كانت الحالة وقتئذ على النقيض

(١) لورد كرومر الكتاب الآنف الذكر ص ٢١٨ — ٢٢٠ وهذه الوثيقة حفظتها حكومة ذلك الوقت
(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٥و٦

بما وصفها السير اوكلند كولفن فى مذكرته فقد افتتح الخديو المجلس فى ٢٦ ديسمبر ثم ان سروره مما أجاب به رئيس المجلس سلطان باشا واحد كبار الاعضاء كان عظيما الى حد جعل السير ادوارد ماليت يقول فى تقريره الذى أرسله بعد ذلك بايام «حادثت الخديو يوم ٣١ الماضي فوجدت سموه لاول مرة منذ عودتى فى سبتمبر مسروراً ينظر الى الحالة بتفاؤل تام. وقد تكلم بكثير من الارتياح عن نزعة الاعضاء المعتدلة وقال انه يعتقد أن البلاد ستأخذ بأسباب التقدم الآن» (١) نعم كانت لاتزال نقطة الخلاف الرئيسية وهى الخاصة بموقف المجلس حيال الميزانية باقية فقد كان عدد كثير من الاعيان لايزال يطالب بأن يكون للمجلس القول الفاصل في الجزء الذى لاعلاقة له بالدين العام. ولم يك ثمت مايدعو الى اليأس من تسوية هذا النزاع تسوية مرضية بدليل أن وكالة روتر أذاعت بين الجمهور فى نفس المساء الذى سلمت فيه المذكرة المشتركة «أنه لاينتظر أن يصر المجلس على طلبه». (٢) ومع ذلك فان تسليم المذكرة قد غير كل ذلك بسرعة البرق. فلقد كتب السير ادوارد ماليت الى رئيسه فى ٩ يناير يخبره «ان المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة» ثم زاد على ذلك قوله «لقد كان كل شيء سائراً على مانهوى وكانت انجلترا تعتبر الصديقة الصدوقة حامية البلاد. أما الآن فيظن الناس هنا ان انجلترا قد انضمت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٢
(٢) راجع التيمس ٨ يناير سنة ١٨٨٢

نهائياً الى فرنسا وان فرنسا ـ لاعتبارات تتعلق بالحملة التونسية ـ قد عقدت نيتها على التدخل فى مصر . » (١) أما الاشارة الى الحملة التونسية التى كانت فرنسا مشتبكة فيها وقتذاك فينبغي أن يحمل معناها على ان فرنسا كان يظن أنها تخشي أن يؤدى عطف العالم الاسلامى على التونسيين الى قيام حركة من حركات الجامعة الاسلامية ثم الى وقوع الحرب بين الهلال والصليب. بيد أن غامبيتا كان رجلا عمليا لاتخيفه أمثال هذه الاوهام والخيالات . ومع ذلك من الجائز أن كثيراً من المصريين ظنوه خائفاً وعزوا عمله فى التدخل الاخير الى ذلك الباعث .

ولقد أكد لنا المستر بلنت ـ وكان وقتئذ فى القاهرة ـ أن السير ادوارد ماليت دهش لاصدار المذكرة المشتركة (٢) . فهذا الرجل الذى كان قد نصح من قبل « بأن لايشجع الخديو على التطلع لمونتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » وجد نفسه الآن بغتة وجهاً لوجه أمام دعوة صريحة الى توفيق بأن يتلاعب بالدستور . ولطالما حاول عبثاً أن يؤكد للزعماء الوطنيين عن طريق

(١) كتاب لورد كرومر السالف الذكر . المجلد الاول ص ٢٢٨ . وقد أعرب السير ادوارد ماليت عدة مرات عن اراء مشابهة لهذا الرأى ولكن كل ذلك ظل مكتوما (راجع بلنت الكتاب السالف الذكر ص ١٨٨) ولكن اللورد كرومر كان يعرف خفايا وزارة الخارجية فاقتطف هذه الوثيقة وغيرها مما أثبتناه هنا . وهو مثال ممتع للوسائل التى تلجأ اليها السياسة المصرية للتأثير فى الرأى العام ولا ندرى كم وثيقة ناقصة يعثر عليها الانسان لو أن هذه الميزة التى تمتع بها لورد كرومر سمح بان يتمتع بها غيره ممن لا يهمهم ستر مساوىء وزارة الاحرار وقتئذ .

(٢) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٨



اسماعيل باشا المفتش

مستر بلنت « أن معنى المذكرة كما تفهمها الحكومة البريطانية هو أن الحكومة الانجليزية لاتسمح بأى تدخل من جهة السلطان فى شؤون مصر كما أنها لاتسمح أيضاً للخديو أن ينكث بوعوده أو يماكس البرلمان » وقد أجاب عرابي على هذا الهذيان والتناقض بقوله « لاجدال فى أن السير ادوارد ماليت يعتقد حقيقة أننا أطفال لانفهم معنى الالفاظ »(١) . ان الزعماء الوطنيين فهموا تماماً أن المذكرة اريد بها ان تكون ضربا من ضروب الحرب على طالبي الاصلاحات الدستورية الحقيقية التى تضم حداً لسفه رجال الادارة الاوربيين وكانت نتيجتها النتيجة الطبيعية فى أمثال هذه الظروف اذا انضمت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب الفريق المتطرف (٢) . وفي ١٠ يناير كتب السير ادوارد ماليت يقول « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما حدث بيد ان أثره فى الوقت الحاضر أنه وثق عرا الاتحاد بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس وجعل من هذه القوات الثلاث المتحدة وحدة تقف موقف المعارض لانجلترا ولفرنسا وجعلها أشد شعورا منها فيما مضى بأن في الرابطة التى بين مصر والامبراطورية التركية ضماناً لايسعها الا أن تتمسك به أشد تمسك لتأمن على نفسها » (٣) .

وهو تطور لم يحسب السير اوكلند كولفن حسابه بالمرة فالقارىء

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٩
(٢) فى كتاب بلنت المذكور ص ١٩٠ يوجد وصف بليغ للتأثير الذى احدثته المذكرة
(٣) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر المجلد الاول ص ٢٢٩

يذكر انه أكد للورد غرانفيل« بأنه اذالم يكن الامر جلياً واضحا من مبدئه فقد يؤدى ذلك الى كثير من سوء التفاهم الذى يكون أشد تكديراً لعلاقاتنا بالمصريين فيما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية» وقد أدرك لورد غرانفيل الآن الخطأ الكبير الذى ارتكبه باصغائه الى نصيحة المراقب الانجليزى فاقترح ـ بناء على ارشاد السير ادوارد ماليت وشريف باشا ـ على غامبيتا ارسال « برقية مفسرة للسير ادوارد ماليت مغزاها أن المذكرة الثنائية قد اسيء فهمها » . ولكن غامبيتا عارض فى ذلك وقدأبرق اللورد ليونز يقول «ان غامبيتا يعتقد تماماً أن ارسال أى تفسير للمذكرة الثنائية عمل غير صائب بالمرة » ومن ثم أهملت المسألة (١) .

فبغلطة طائشة واحدة أفسد لورد غرانفيل اللعبة التي ظهرت زمنا ما أنها كانت تقلل مايتهدد المطامع الانجليزية فى مصر من الاخطار .

أما أنه لم يتدبر فيما يترتب على عمله من العواقب فهو مانسلم به بدليل ماحدث فى اليوم الذى أرسلت فيه المذكرة المشتركة . ففى هذا اليوم زاره موصورس باشا مستفهما عن مبلغ نصيب الاشاعات المتواترة عن نيات الدولتين من الصحة . فأرسل له لورد غرانفيل نص المذكرة واحاله على رسالته المؤرخة فى ٤ نوفبر مؤكداً «اننا متمسكون

(١) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر ص ٢٨٧

تمام التمسك بهذا البرنامج (الموضح فى الرسالة) وبما جاء فيها من انكار كل مطمع لنا فى مصر » كذلك أنكر « ماأشاعته الصحف من أن الحكومة الفرنسية اقترحت أن يوعد الخديو بالمعونة المادية أو اننا



الاميرالاى زميل عرابى على فهمي

قبلنا هذا الاقتراح » (١) ولما كانت هذه التأكيدات تناقض مافى المذكرة التى بيد موصوروس باشا تناقضاً تاماً فلا يسعنا الا أن نقول ان اللورد غرانفيل لم يكن يفقه حقيقة عمله الاخير. وقد يظهر ذلك غريباً

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ٤٣

ولكنه كان طبيعياً لان الدولتين كانت قد تدخلتا كثيراً فى شؤون مصر فى الماضى بحيث أصبح كل زيادة أو نقص فى التدخل لا قيمة له الآن فى نظرهما وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدها لم تكن فى الواقع سوى انتحال للسلطة لا يمكن أن يسوغ فى حالة أية دولة مستقلة غير مصر . والحق أن مصر كانت عبارة عن « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل - مالم يصل الامر الى الضم والاحتلال الفعلى - كان ينظر اليها كما ينظر الى الاشياء المتكافئة فى المشروعية والقيمة .

ومما يجدر ذكره ان الباب العالى لم يرضه تفسير لورد غرانفيل المطمئن للنفوس فأرسل منشوراً الى الدول العظمى احتج فيه على عمل انجلترا وفرنسا. وكان رد الدول خطيراً اذ قالت « انها ترى ان الحالة الحاضرة (فى مصر) لا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة» (١) . فهذه الكلمات التى لم ينقضها أحد والتى أقرتها انجلترا وقتئذ تمام الاقرار لجديرة بالذكر اذ تبين حقيقة الموقف الذى اتخذته انجلترا لنفسها باحتلال مصر من وجهة نظر القانون الدولى .



(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٠

الفصل الحادي عشر

دسائس التدخل

كان اول مظهر محسوس لانضمام شقى الحزب الوطنى على اثر نشر المذكرة المشتركة ـ وقوف مجلس الاعيان موقف المعارضة الشديدة ازاء القانون الاساسى الذى قدمه شريف باشا وخاصة ما كان يتعلق منه بالميزانية . وقد اعلنت وكالة روتر بهذه المناسبة (١) « ان المذكرة المشتركة كانت بلا ريب سببا في تحول مجلس النواب عن المسالمة للحكومة » وكتب أيضاً السير ادوارد ماليت مشيرا الى الخلاف الذى نشأ حول مراقبة الميزانية فقال « لقد سنحت الفرصة لحسن التفاهم ولكنها قد ضاعت الآن » (٢) فان المجلس قرر بالاجماع ان لا يقبل القانون الاساسي كما وضعه شريف بل ان يتولى هو وضع مشروع من عنده ينص فيما ينص عليه على ان يكون للمجلس حق مراقبة أبواب الميزانية التى لم تخصص لسداد الدين العام . فلما علم اللورد غرانفيل بذلك اجاب فى الحال « بان حكومة جلالة الملكة لا تريد ان تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمية من معالجة الميزانية، بل تريد ان يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين

(١) التيمس في ١٧ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٨٨

الاعتبار الى المصالح المالية التى تعمل حكومة جلالتها لصيانتها » (١).
ولعمرى لقد كانت هذه صراحة طيبة قلما اظهرت الحكومة البريطانية نظيرها حتى الآن وكأنما أراد اللورد غرانفيل ان يؤكد ان « المصالح المالية » لحملة الاسهم هى كل مايهمه الدفاع عنه فقد ارسل الى السير ادوارد ماليت فى الرسالة عينها يستفهم منه « عما عسى ان تكون النتيجة بالضبط لو أن الاعيان حصلوا على مايطلبونه من الاشراف على المالية » . فاجاب السير ادوارد ماليت على هذا بأن المجلس لن يكون من حقه وقتئذ ان يناقش في اتاوة الباب العالى ولا فى الاموال المتعلقة بالدين العام ولا الديون الاخرى الناشئة عن قانون التصفية ولا الاتفاقات الدولية اما « مرتبات الموظفين التى لم تحددها عقود فانها تكون تحت اشراف المجلس فيستطيع ان يلغي مسح الاراضى . . . وأن يعزل عدداً من الموظفين الاجانب فى الادارة » (٢) . ولقد كان هذا كافيا فى نظر لورد غرانفيل . نعم كان لايخشى من حدوث مايهدد مصالح حملة القراطيس ولكن الاقارب العديدين من ابناء الاعمام والاخوال والاخوة والابناء والاصدقاء قد يحرمون مرتباتهم وهو امر لا يمكن الصبر عليه.

وفى نفس اليوم الذى كان لورد غرانفيل يستطلع فيه رأى السير ادوارد ماليت كاف اللورد ليونز استطلاع رأى غامبيتا ايضا فى هذه المسألة فوصله الرد فى الحال بأن غامبيتا « يعارض فى اى تدخل فى

(١) مصر رقم ٥ « ١٧٨٢ » ص ٤٤
(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨ » ص ٤٥

الميزانية من جهة مجلس النواب المصرى » . ويرى « انه يخلق بفرنسا وانجلترا ان تتذرعا بالحزم والا فان التظاهر بالتردد من جانبها جدير بأن يشجع الاعيان على وضع ايديهم على الميزانية » الى ان قال « ان



الميرالاى زميل عرابى عبد العال حلمى

تدخلهم فى أمر الميزانية لا بد حتما ان يؤدى الى قلب النظام الذى وضعته لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية

المصرية » (١) اما السير ادوارد ماليت فقد كتب بخصوص النقطة الاخيرة الى اللورد غرانفيل بيومين قبل ذلك بعد ان اتضح له مبلغ ماحدثته المذكرة المشتركة من الضرر وما تمني محو اثره باي شكل كان يقول «ان مجلس النواب باق وسيظل باقيا الى ان يحل بالقوة وهو مالا سبيل اليه الا بالتدخل وهذا آخر سهم في كنانتنا ولا يمكن ان يبرره ماقد يقع من العبث بقانون التصفية ... اني اعترف بأني افضل تخويل المجلس مايطلبه من الحق على أن نرجىء التدخل الى ان يسيء استعمال ذلك الحق وينبغي ان لا ننسى ان المصريين قد بدأوا يسيرون في طريق الحكم النيابي خيرا كان ذلك أو شرا وأن قانون المجلس الاساسي هو صك حريتهم » (٢) . ولعمري لقد كانت هذه كلمات صادقة ومما اكبر معناها صدورها من شخص هو مثال البر وقراطية القح كالسير ادوارد ماليت. ومع ذلك فان لورد غرانفيل اعارها اذنا صماء وراح يأمر لورد ليونز أن يخبر غامبيتا بأن الحكومة البريطانية متفقة معه في الرأي .

وتنويها بفضل السير ادوارد ماليت في هذا الدور نقول انه عمل كل مافي وسعه لايجاد حل وسط يرضي الفريقين بعد ان أبصر ببعد نظره مايمكن ان يؤدي اليه التشاد حول الميزانيـة من العواقب الوخيمة التي كان يحرص على تجنبها فلما ان ثبت عنده من مساعي المستر بلنت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٥
(٢) المصدر نفسه رقم ٥٠

الحيدة بان الوطنيين لايتنازلون مطلقا عن عن كل مطالبهم (١) ابرق في ١١ يناير الى اللورد غرانفيل يقول « انى أرى لحل الاشكال ان يمنح المجلس هذا الحق وينص على ذلك فى القانون الاساسى بشرط ان لايباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات (٢) وبعد مرور أسبوعين ابرق ثانيا الى اللورد غرانفيل يسأله «هل يبحث بصفة غير رسمية فيما عرضه عليه رئيس المجلس من الاقتراحات للوصول الى تسوية تخول ممثلى المجلس حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراع على الميزانية وفحصها » (٣) ثم رأي ان يجرب آخر سهم فى كنانته فابرق الى رئيسه بانه يلوح له «ان المجلس لابد ان يستمع لصوت العقل متى ابت عليه الدول نقل السلطة اليه بشرط أن تجهر بانها مع احتفاظها بالحالة الراهنة كما هى تضمن ان يكون الدستور متفقا و التعهدات الدولية وانها تتخذ ما يلزم من الوسائل للوصول الى تسوية فى هذا الصدد» (٤) فلم يرد اللورد غرانفيل على شيء من هذه الاقتراحات وعبثا اضاف السير ادوار ماليت الى الرسالة السالفة الذكر هذه العبارة المنكودة « ان هذا في اعتقادى هو الحل الوحيد لحالة تسوقنا نحن والمصريين الى ارتكاب متن التطرف والشطط «ولقد ذهب صيحة فى وادما انذر به اللورد غرانفيل من ان » التدخل المسلح يصبح ضروريا اذا نحن تشبثنا

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٩٤ــ١٩٥
(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨٢ » ص ٥٠
(٣) المصدر نفسه ص ٥٤
(٤) المصدر نفسه ص ٥٢

بعدم السماح للمجلس بالاقتراع على الميزانيـة ومع ذلك فانه يهم جميع الحكومات ان تجتنب كل مايؤدى الى التدخل وهومالا بدان تترتب عليه عواقب وخيمة فى هذا البلد لو قامت به الدولتان المذكورتان فقط » (١)
ويظهر ان اللورد غرانفيـل كان قد استقر رأيه على التدخل المسلح اذا



على فهمى الديب　　　عرابى　　　على الروبى

تشبث المجلس بحقوقه ولذا أمر مرؤوسه بان يعمل لهذا الغرض وكان هذا فى الحقيقة بدء النهاية لانه لم يكن ينتظر مطلقا ان

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٥٢

الحزب الوطنى بعد ان صار الآن يمثل الامة على بكرة أبيها يتنازل كلية عن ثمار ثروة سبتمبر . وهكذا أصبح احتلال البلاد أمرا لامفر منه . ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت — بصفته موظفا لارأى له فيما يصدره اليه رئيسه من الاوامر يمهد الطريق للتدخل المسلح بينما السير اوكلند كولفن عقد نيته على العمل لضم مصر الى انجلترا (١)

وفى ٢٠ يناير ناب السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسى عن دولتيهما فى ابلاغ الحكومة رسميا « ان المجلس ليس من حقه الاقتراع على الميزانية الا اذا نقض الاوامر العالية التى انشئت المراقبة بمقتضاها » (٢) ولما كان شريف باشا لايزال وقتئذ متمسكا بالمشروع الذى وضعه للقانون الاساسى ذهب وفد من المجلس فى ٢ فبراير الى الخديو وطلب اليه اقالة وزارة شريف وتعيين أخرى محلها تكون اكثر موافقة لرغبات المجلس فابدى الخديو شيئا من المقاومة طبقا للخطة المرسومة من قبل ولكنه وافق فى النهاية ثم دار الحديث حول من يعهد اليه بتشكيل الوزارة الجديدة فصرح الوفد بأن هذا من حقوق الخديو ولكن توفيق باشا عملا بنصيحة مستشاريه الانجليز طلب الى المجلس ان يختار الشخص الذى يثق به . وقد ظن الناس ان هذا معناه ان المجلس أصبح من الآن فصاعدا يضطلع بحمل عبء تبعة ماينتظر وقوعه من الحوادث السياسية بينما يظل الخديو محتفظا بحريته فى العمل على ان ذلك لم يكن

(١) راجع الحادثة التى دارت بينه وبين المستر بلنت حوالى ذلك الوقت « كتاب التاريخ السرى ص ١٩٩ — ٢٠٠ »

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨) ص ٧١

عملا دستوريا بالمعنى المفهوم بل كان بالعكس ينذر بسوء مسلك الخديو في المستقبل ومع ذلك فان المجلس قبل المسئولية ووقع اختياره على وزير الحربية محمود سامي .

ومما تنبغى ملاحظته ان المجلس لم يقع اختيـاره على عرابي مع ان هذا الاخير اصبح الآن عضوا فى الوزارة وكان قد عين وكيلا للحربية فى ٥ يناير على ان المراقبين عللا ذلك بقولهما « ان من الاصوب ان يظل عرابى فى الحكومة لا ان يكون خارجها »(١) وعلى ذلك ادخل عرابى فى الوزارة الجديدة حيث عين وزيرا للحربية فقط ومع ذلك فان كتاب الاحتلال لم يترددوا فى ادعاء ان الوزارة الجديدة تمثل الديكتاتورية العسكرية وقد بدأت وزارة سامى أعمالها فى ٥ فبراير أما برنامج الوزارة كما يؤخذ مما أجمله رئيس مجلس النظار الجديد فى الخطاب الذى بعث به الى الخديو يوم تعيينه (٢) فقد تضمن عدة اصلاحات داخلية كتنظيم المحاكم واصلاح الادارة وادخال تحسينات فى المعارف العمومية الخ وأهم من كل هذا وفى طليعته طلب اقرار القانون الاساسي الذى وضعه مجلس النواب . وقد ذكر محمود سامي في خطابه الى الخديو « ان هذا القانون يحترم سائر الحقوق شخصية كانت أو دولية كما يحترم كافة التعهدات سواء فى ذلك ما كان خاصاً منها بالدين العام أو بما يعرض على خزانة الدولة من جرائه . ثم انه

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥

(٢) جاء مستر بلنت على الترجمة الانجليزية لهذا الخطاب في كتابه السالف الذكر ص ٥٦١

سيتوخي الحكمة فى تحديد مسئولية النظار أمام المجلس كما سيحدد طريقة بحث القوانين » ولقد نصت المادة ٣٤ من القانون الاساسى على اخراج مسألة الجزية التى للباب المالى والدين العام وكل ماله علاقة بالدين او نشأ عن قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية من دائرة ابحاث المجلس كلية أما بقية أبواب الميزانية فتبحثها وتقررها لجنة من النظار ومن عدد مساولهم من النواب يختارهم المجلس وبهذا كفلوا حقوق الدائنين تماما ونقصوا من حق المجلس في بحث الابواب التى لا تمس الدين العام على أن المادة العشرين الواردة فى القانون كانت شجى فى حلق الفريق الآخر فى هذه الشركة وهو الفريق الأوربى . فقد نصت على «أن يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين فى خلال دور الانعقاد وان يقدموا بواسطة رئيس مجلسهم الى الناظر المختص كل مايعن له من النقد على ماقد يبدر من أى موظف عمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاهمال فى تأدية الواجبات » . فهذه المادة مضافة اليها المادة الاخرى التى تقضى بأن يحظر على الحكومة ان تعقد معاهدة أو اتفاقا مع طرف ثالث أو أن تمنح امتيازا زراعيا أو خلافه مالم يقره المجلس — كانت نذير السوء على فريق كبير من الموظفين والمقاولين الاوروبيين ممن كانت كل مصالحهم فى مصر من النوع الذى ينطوى على الانتهاب واللصوصية فلا غرو عندما بدأ المجلس يعمل على تنفيذ هذه المواد ان رأينا تقارير القناصل بدأت تلهج « بتزايد

الخطر » في كافة انحاء البلاد وبدأ السير ادوارد ماليت يندد بسياسة الحكم الوطني المنطوى على « العداء للاوربيين »

وفى ٦ فبراير (١) اقر الخديو القانون الاساسى وواصل المجلس انعقاده الى نهاية الدور البرلمانى فى ٢٦ مارس ولم يك ينتظر طبعا فى خلال تلك الفترة الوجيزة ان يتمكن المجلس من عمل شيء يذكر فى سبيل التشريع سوى ازالة بعض ماخلفه العهد الماضى من المساوى الفظيعة أما النظار فقد جعلوا همهم وضع ماراق لهم من مشروعات لعرضها على البرلمان فى دور انعقاده الثانى فقد عنوا بسن قانون انتخابى جديد وآخر لالغاء السخرة وثالث لاصلاح المحاكم المختلطة التى كانت سببا فى شقاء كثير من الفلاحين فى الماضي ورابع لانشاء بنك زراعى وغيره وغيره (٢) وكان عرابي بصفة خاصة منهمكا فى اصلاح نظارته التى كانت فى شدة الخلل واعدادها لمواجهة كافة الطوارىء. ولقد أظهر نشاطا عظيما فى جعل حصون السواحل صالحة للعمل ونظم احتياطى المدفعية ووزعه بين هذه الحصون (٣) اما المجلس فكان من ناحيته منهمكا فى بحث نصوص المعاهدات العمومية والخصوصية التى عقدت بين الحكومة وبين الحكومات الاجنبية أو بينها وبين الرعايا الاجانب واستجواب

---

(١) يجد القارىء النص الكامل لهذا القانون في « التيمس » يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٥٦٤ ـ ٥٧٠

(٢) بلنت الكتاب السالف الذكر ص ٢١٠

(٣) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٢

النظار هما وصل الى اسماعه من مساوىء الادارة وفضائحها وكان اهم ما فى هذا الباب الاخير المسألة الخاصة بمسح الاراضى فلقد عهد بهذه المهمة الى لجنة يشرف عليها بعض الموظفين الانجليز ثم انقضت أعوام ثلاثة دون ان يظهر لاعمال اللجنة أثر ما اللهم عدا مبالغ طائلة ضاعت بين مرتبات وأجور ونفقات سفر وغيره وغيره . فرأى المجلس فى النهاية



اسماعيل باشا راغب
رئيس الوزارة المصرية سابقاً

أن تكون لجنة خاصة لبحث الامر مما انهلعت له قلوب « المساحين المختصين » (١)

ومن السهل تصور ما كان ينظر به الرجال الموجودون « فى ذات

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٥٠ و ٦٤

المسكان » الى تلك الاجراءات . لقد اول سقوط وزارة شريف فى الخارج رسميا بلسان السيرادوارد ماليت وغير رسمى بما كتبه مراسلو الصحف (١) بانه نشأ عن ارهاب عرابى الذى هدد سلطان باشا ايضا لو توانى فى تقديم استقالته . وعبثا جاهر سلطان نفسه بتفنيدهذه الفرية لان السيرادوارد ماليت اصرعلىعدم الاقتناع بالتكذيب . ولقد وصف السير اوكلند كولفن النظام الجديد بأنه « تحت رحمة جيش متمرد ناجح » (٢) . اما المستر كوكسون الذى حل مؤقتا محل السير ادوارد ماليت فى اثناء تغيبه فى نزهة نيلية مع انجال البرنس اوف ويلز فقد قرر « ان الامانى الطويلة المريضة عن توطيدالعدالة والحريةالدستورية كانت خاتمتها احلال ارادة الجيش محل السلطة الشرعية » (٣) . ثم استرسل فقال ان عرابى رقى عددا كبيرا من رجال الجيش لاحق لهم فى الترقية وان الخديو اقر هذه الترقيات خوفا من الفتنةوكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابى الجديد وهو يقضي بان تكون الانتخابات بطريقة غير مباشرة اى علي درجتين . ولكن المستر كوكسون كان رأيه ان ذلك المشروع الشيطانى ليس الا مجرد وسيلة لتعزيز النظام العسكرىفقد قال « ان هذا القانون انما يراد به وضع القوةالانتخابية فى ايدى مرشحي الحزب الذىله التفوق فى الوقت الحاضر وهوالجيش» .

---

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ٢٠٣ وما بعدها
(٢) مصر رقم ٧ «١٨٨٢» ص ٨٠
(٣) المصدر نفسه ص ٦٥

وتكلم في تقاريره الاخرى عن « حالة القلق والفوضى في الارياف » وابلغ رئيسه في حينه « ان كثيرا من النواب ممن لهم مصالح في البلاد اخذوا ينسلخون الآن من الائتلاف الذي تعجلوا في عقده مع الحزب العسكري » وهناك غير من ذكرنا اتهموا عرابي بانه مأجور للسلطان(١)



عرابي وولده في المنفى

بينما ذهب السير ادوار ماليت الى حد الارتياب « في امكان بقاء المراقبة بعد أن أصبحت اسما بلا مسمى(٢) » وكانما أراد السير ادوارد

«١» خطاب السير وليام جريجوري في « التيمس » ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وهو يتضمن رواية حديث له مع عرابي

«٢» مصر رقم ٧ «١٨٨٢» ص ٤٦

ما ليت أن يزيد الطين بلة فقد عمد الى خطة عنيفة بان أوعز الى وكلائه القناصل برفع عقيرتهم ومن ثم قدم الى لورد غرانفيل عددا كبيرا من التقارير وصلته من داخل البلاد تتضمنة وصف ما آلت اليه الحالة فى الارياف من الفوضي والخلل فى خلال الشهرين اللذين اشرفت فيهما الوزارة الوطنية الجديدة على شؤون البلاد(١) وقد تبين ان الغاء الكرباج المعروف ـ وهو الذي عدوا الغاءه فيما بعد احدى حسنات اللورد كرومر سلب السلطة الشرعية من كل حول وطول وصير طبقة الفلاحين فى حالة تمرد دائم ضد ساداتهم وقد كتب المستر روسويل مدير مصلحة الدومين يقول (٢) ان الحاكم فى أى أقليم شرقي متى جرد من كرباجه وسلب من القدرة على السجن يصبح عاجزا عن فعل شيء مع اناس الفوا قرونا طويلة حكم الفرد المباشر المنطوى على القوة . . . ان الحركة في خلال العام المنصرم كان مرماها افهام الفلاح أن في استطاعته الوصول طفرة الى ما اخبروه بأنه الحرية بينما أن ما اكتسبته الحركة من قوة الاندفاع بسبب تربع عدد من الخياليين غير العمليين فى مقاعد الحكم لم يكن له أى أثر في السلطة الا كالذى ينشأ من اضافة قليل من الماء الى قطعة من السكر » ولعمرى لقد كانت هذه حكاية مستغربة ومما يزيد فى استغرابها ان قائلها باظهاره الاسف لان « الخياليين غير العمليين» قد جردوا حكام الارياف مما كانوا يتمتعون به من السلطة الاستبدادية

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٤٠ وما بعدها
(٢) المصدر نفسه ص ٤٢

قد كشف القناع عن حقيقة ممارضة الاجانب في النظام الجديد . وقد اردف السير ادوارد ماليت هذا التقرير وغيره . بخطاب ارسله الى رئيسه قال فيه « يؤخذ من أول هذه الخطابات انه قد تفاقم عدم الطمأنينة بسبب عدم اكتراث الاهالي بالسلطات المدنية . وهذا يعزى !! الى مهل رجال العسكرية الذين لايعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الذي يقتضيه سير الادارة في الارياف . أما الرشوة بين الموظفين فقد عادت الى سابق عهدها وكان من اكبر أسباب تفشيها التنقلات المتكررة بين رؤساء المصالح . . . ويصف الخطاب الثاني مبلغ ماوصل اليه الفلاحون من الضيق في سبيل الحصول على الاموال ويعزو الملاك هذه الضائقة المالية وماهم فيه من العسر الى مابعثته الحكومة الحاضرة من عدم الثقة في النفوس وهم يجاهرون بكل جرأة ان التبعة تقع على الوزاة فيما لو عجزوا عن دفع الضرائب »(١)

ونحسب اننا في غنى عن ان نقول ان معظم هذه الامور والتهم المروعة التي راجت ضد الوزارة لم تكن سوى محض أوهام اختلقها الوهم الرسمي . بل كانت أشبه بتوطئة « ماهرة » لاساليب الهياج التي تلجأ اليها الصحف الصفراء مما لم يعد يخفى على أحد منا الآن لان الوقت الذى قامت فيه هذه الوزاره الوطنية في مصر هو بلا ريب من خير الاوقات التي مرت بالبلاد فلم يكن بعيدا فحسب عن أية صبغة عسكرية بل كان

« ١ » مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ١٩١

الوقت الوحيد الذى لم يشبه اى ارهاب من الجهات العليا . نعم لقد كان الجيش موجودا ولكنه كان فقط ركنا ـ وركنا حيويا ـ من أركان الحركة الدستورية. على أن ما كتبه السير ويليام جريجورى قبل



اسماعيل باشا يحتفل بملوك أوروبا بمناسبة افتتاح قناة السويس

ذلك بشهرين لينسحب بحق على الفترة التى نحن الآن بصددها . فقد أشار الى مافعله الجيش فى ٩ سبتمبر قائلا (١) «ان الرأى العام فى مصر مهما كان أمره قد تعزز كثيرا بهذا العمل وانى لشديد الامل بان المساوىء القبيحة التي ازدحمت بها ادارة البلاد ستزول تدريجا ولاريب فى انه ما كان ليحدث شيء يستحق الذكر لولا تدخل قوى من هذا القبيل فلقد طالما لغطت الالسن هنا بالاصلاحات كما حدث فى تركيا ولكن الامر لم يتجاوز حد الكلام فقط ... أما الان فثمت اصلاحات قيمة بدىء بتنفيذها وهذا مرجعه الشعور بوجود هيئة قوية مصممة على تنفيذ هذه الاصلاحات» اما فيما يختص بالمساوىء المزعومة التي يرتكبها الجيش دائما (٢) فقد بعث عنها الى التيمس بخطاب مطول فندفيه كافة التهم وختمه بهذه العبارة «لا اتردد في القول بانه وقعت في لندن وحدها خلال شهر واحد اعتداءات عسكرية تفوق ماوقع فى مصر كلها منذ يوم ٩ سبتمبر المشهور . وهو يوم انتصار الضباط ومع ذلك لايمكن ان يوصف الجيش الانجليزى بانه فى حالة تمرد . . . انى أقرر ان هناك حزبا وطنيا يشمل الامة المصرية على بكرة أبيها ماخلا طبعا الطبقة الرسمية المصرية » (٣)

(١) « التيمس » ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) ان ما اذيع وقتئذ عن تمرد الجيش من الحكايات التى تقشعر لهـا الابدان قد ردد صداه فى كتاب لورد كرومر . فقد أخبرنا بتمرد بعض الجنود بسبب قتل أحدهم بيد أحد الايطاليين وبتوقف جوقة موسيقى الفرقة عن العزف في احد التياترات (مصر الحديثة المجلد الاول ص ٢١٠)

(٣) « التيمس » ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

ولايمكن أن يكون ثمة ريب فى ان ماليت وكولفن واضرابهما كانوا يعرفون ذلك جيد المعرفة ولكنهم وقد ادركوا ان الحكومة البريطانية تريد التدخل بذلوا كل ما فى وسعهم من الجهود لتحقيق هذه الغاية المرجوة . ولعمرى لقد كان هذا الحادث خير تعليق على « تقاليد » الحكومة البريطانية فى معاملاتها مع مصر ورغبتها فى عدم قيام وزارة حزبية » فلم تكد ترى أمامها وزارة غير حائزة لرضاها حتى شرعت تدس لها الدسائس وتعمل ضدها بكل ما فى وسعها من الوسائل .

بيد ان السياسة البريطانية كانت فى الوقت نفسه جادة فى تنفيذ قرار الحكومة بتمهيد الطريق للتدخل العسكرى . ففى أول فبراير أى فى مساء اليوم الذى قدمت فيه وزارة شريف استقالتها ابرق السير ادوارد ماليت الى رئيسه كانه كان يتوقع مايحدث يخبره بملخص محادثة دارت بينه وبين احد الوزراء المستقيلين(١) . وربما كانت المحادثة مختلقة من أولها الى آخرها أو على الاقل لايمكن ان يكون ذلك الوزير شخصا آخر عدا شريف نفسه وهو مصدر مشكوك فى نزاهته (٢) . وقد كان اهم ما فى المحادثة « ان المخلص الوحيد من الورطة الحاضرة هو ان يرسل الباب العالى مندوبا من طرفه الى مصر على ان يتبعه بقوة تركية » . ولقد كان هذا . كما ذكرنا من قبل نفس ماخير لورد

---

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) لقد صح حدسنا . فقد ذكر لورد كرومر (فى كتابه السالف الذكر المجلد الاول ص ٢٢٤) اسم شريف بانه صاحب هذه المحادثة السرية

غرانفيل الحكومة الفرنسية فيه منذ زمن او فى الاحتلال المشترك ولا ريب فى ان توارد الخواطر هذا بينه وبين ذلك الوزير المصرى المجهول كان باعثا على الاستغراب . ولقد زاد الوزير ـ كما اخبرنا السير ادوارد ماليت ـ فقال «لا يمكن التهديد بالتدخل المسلح من جهتنا (بريطانيا) ولا تنفيذ التهديد بدون تعريض الجاليات الاوربية الى اعظم المخاطر او بدون احداث مقاومة قد تؤدى الى اطالة امد اهراق الدماء . وفى رأى (الوزير) اننا مع استعمال الحصافة وقبولنا الوزارة التى يختارها مجلس النواب لا يضرنا الانتظار بدون احداث قلاقل عمومية . وهو يرى ان المستقبل لا يبشر بالأمل بعد ان عاد الجيش الى الظهور بمظهر الديكتاتورية الا اذا اكبح جماحه بالقوة » .

وعلى اثر تسلم لورد غرانفيل هذه الرسالة « من الدوائر الوطنية» التى تتفق اتفاقا يبعث على الدهشة واراءه الشخصية بعث بها الى الحكومة الفرنسية مستطلعا رأيها . ولكن غامبيتا كان قد سقط فى فرنسا وتسلم المسيو فريسينيه مقاليد وزارة الخارجية مكانه وكانت اراؤه مناقضة لاراء سلفه فى السياسة التى يجب على فرنسا اتباعها حيال مصر . فقد كان من رأيه ان الحل الوحيد للمشكلة المصرية هو ان تمتنع الدول العظمى من التدخل فى الامر وترك مصر تنقذ نفسها بنفسها . وبديهى انه لم ير هذا الرأى حبا فى مصر بل لانه كان يرى ان مصر لو تركت وشأنها لما صارت ملكا لانجلترا وهذا فى الظروف الحاضرة

كل ما كانت تبتغيه فرنسا حقيقة . بيد انه اخطأ فى اعتقاده ان انجلترا قد توافق على عدم التدخل وانها متى احجمت فرنسا ان تنفرد بالتدخل فلقد ظهر فيما بعد ان ذلك كان مجرد وهم منشأه خطأ مسيو فريسينيه نفسه على الارجح فقد كانت تنقصه الشجاعة الكافية لتنفيذ سياسته تنفيذاً صادقا

وعلى كل فان ما أجاب به مباشرة على الرسالة التى ارسلها اليه لورد غرانفيل



بطرس باشا غالى

فى ٢ فبراير يلخص (١) «فى عجزه عن ابداء رأى حاسم فى الموضوع الآن بسبب حداثة عهده بالوظيفة ولكن هناك نقطتين يرتاب فيهما الاولى انه لا يميل مطلقا الى فكرة التدخل المسلح فى مصر لا فرق بين ان يكون

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨١

التدخل على يد انجلترا وفرنسا او على يد احداهما. الثانية انه يعارض اشد معارضة فى اى تدخل من جهة الباب العالى » . ولزيادة التوكيد سأل لورد ليونز ان يوضح له بالدقة معنى التحفظ الذى وضعه لورد غرانفيل عند مصادقته على المذكرة المشتركة القائل بان الحكومة البريطانية « لا ينبغى ان تعتبر مقيدة بهذه المذكرة باتباع خطة معينة للعمل متى تبين ان هناك ضرورة لذلك » . ومما قاله المسيو فريسينيه للورد ليونز « ان حكومة جلالة الملكة على ماقيل قيدت نفسها بالعمل مبدئياً ولكنها ابت ان تقيد نفسها مقدماً بنوع خاص من العمل » . فلم يسع لورد ليونز الا ان يجيبه بالجواب المرضى قائلا ان الحكومة البريطانية لم تحتفظ فقط لنفسها بحق اختيار نوع العمل اذا مست اليه الحاجة بل وفيما اذا كانت هناك حاجة اليه بصفة عامة .

ولا يمكن ان نقول هل فهم لورد غرانفيل ماأتاحه تغير موقف فرنسا فجأة بالنسبة لمصر من الفرص الجديدة امام السياسة البريطانية « والعمل » البريطانى. لقد قيل اعتماداً على رواية احد الثقات الصادقين ان هذه كانت المرة الاولى التى فكرت فيها وزارة الحربية الانجليزية فى غزو مصر ومن ثم راحت تضع خطة الحملة (١) . ومهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فقد رد لورد غرانفيل على مسيو فريسينيه قائلا « انه يدرك تمام الادراك الصعوبة التى تحول دون ابداء رأى حاسم فى

---

(١) راجع المحادثة الممتعة التي دارت بين مستر بلنت (كتابه السالف الذكر ص ٢٢٨) بين لورد ولسلى

مسألة مصر وأكد له ـ ارتكانا على رسالة تسلمها فى ساعته من السير أدوارد ماليت ولها صلة ببرنامج الوزارة الجديدة ـ بأن حكومة جلالة الملكة لا ترى أن الحالة التى تقتضى التدخل قد وجدت بعد فقد أعلن الاعيان والحكومة الجديدة اعتزام احترام التعهدات الدولية » ثم أضاف الى ذلك قوله « فان وجدت الضرورة فانها (الحكومة) ترغب فى أن يمثل ذلك التدخل سلطة أوربا واتحادها فى العمل . وترى الحكومة



اللورد كيرزون
وزير خارجية انجلترا سابقا

أيضا أن السلطان فى تلك الحالة يكون له الحق فى الاشتراك فيما قد يحدث من الاجراءات أو المناقشات » ثم أنه سأل هل يعارض المسيو فريسينيه فى دعوة الدول العظمى لابداء رأيها فى الموضوع (١)

وقد تقبل مسيو فريسينيه تأكيدات لوردغرانفيل بالارتياح ولم يبد اعتراضا على ارسال منشور للدول للاستفهام منها عن مبلغ استعدادها

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٤

للاتفاق على اتباع سياسة مشتركة نحو مصر اذا دعت الضرورة لذلك .
ثم صارح لورد ليونز في فرصة أخرى (١) « بأنه يعارض بشدة فى أي تدخل مسلح . . . فلتكن غاية الدول العظمى بعد تبادل الرأى فى شأن مصر الاستغناء عن مثل هذا التدخل العنيف » . ثم أضاف الى ما سبق قوله « والمأمول أن يكون ذلك هو أيضا رأي حكومة جلالة الملكة »
ولم يكن ذلك رأيها طبعا بيد ان لورد غرانفيل لم ير ما يقتضي



اللورد ملنر

اطلاعه على جليـة الامر وفى ١١ فبراير أرسلت الحكومتان منشورا مشتركا الى الدول تدعوانها فيه « الى تبادل الآراء فى موقف مصر » وقد جاء فى المنشور (٢) أن الحكومتين لا تظنان « أن قد حدث بعد ما يدعو الى البحث في وجوب التدخل بيد أنهما ترغبان فيما لو حدث هذا أن يكون التدخل ان دعت اليه الضرورة ـ برأى أوربا ورغبتها المتحدة فى العمل وان« يشترك السلطان فيما قد يحدث من اجراءات أو

(١) مصر رقم (٢٨٨٢) وكذا مصر رقم ٧(١٨٨٢) ص ٣٤
(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٠

مناقشات» فأجابت الدول بعد شيء من التردد بأنها راغبة فى الاشتراك فى مثل هذه المناقشات اذا دعت الضرورة الى ذلك . وعلى انه سيتبين لك بوضوح تام متى جاء وقت البحث فى ضرب الاسكندرية بالقنابل عدم اخلاص الحكومة البريطانية لهذا المشروع المراد به ترك مسألة مصر بيد أوربا أو بيد السلطان بيد أننا لا ينبغى أن ننسى أن السير ادوارد ماليت وأتباعه حتى فى ذلك الوقت كانوا يعملون بعزيمة لا تعرف الملل لايجاد رأى عام معاد للوزارة الوطنية ومؤيد للتدخل . وبعد مرور عدة أسابيع أى فى ٢٩ مارس فاجأ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه ناسياً أن المسألة فعلا قد أصبحت الآن من اختصاص أوربا باقتراح مؤداه أن يرسل الى مصر « مستشاران فنيان » « لمساعدة » الوزارة على القيام بادارة البلاد (١) بيد أن مسيو فريسينيه عارض فى ذلك قائلا « انه لا يرى ما يحمله على أن يرسل مصر شخصا خاصا يزوده بتقارير أخرى » لان مسلك الحكومة الفرنسية وقتئذ كان على العموم مسلكا جديراً بالاعجاب ومناقضاً لما كان يضعه لورد غرانفيل ومرؤوسوه من الخطط المنطوية على الخبث والمكر . واذ ذاك أرسل مسيو سينكويكز قنصل فرنسا العام فى القاهرة الى رئيسه فى ١١ مارس يخبره بأن الفكرة متجهة الى تشكيل وزارة من رؤساء المصالح أو من أعضاء مجلس النواب برئاسة عرابى مع تأليف مجلس للدولة يمثل فيه

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٨١

العنصر الاجنبي أوفى تمثيل . على أن اسم صاحب هذا المشروع لم يذكر ولكن مسيو فريسينيه رد على مندوبه « بأن لا يفعل شيئا له مساس بالائتلاف المزمع وان يكون مع التزام خطة التحفظ حريصا على العمل بصفة ودية مع أية وزارة تقوم في مصر مادام شعارها احترام التعهدات الدولية والمحافظة على النظام » وقد طلب مسيو فريسينيه أيضا أن ترسل الحكومة البريطانية تعليمات كهذه الى معتمدها « وبعد بحث المسألة فى حينها » أرسل لورد غرانفيل تعليمات مشابهة لتلك حذر فيها المستر كوكسون المعتمد البريطانى بالنيابة من التدخل (١)

على أن مسيو فريسينيه ذهب الى ابعد من ذلك الحد فقرر استدعاء المسيو دى بلنيير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه وقد كان خلال المدة السالفة كلها يشغل وظيفة المراقب الفرنسى العام . فما كاد يصل الخبر الى اسماع لورد غرانفيل حتى أسرع الى الاعراب عن أمله بأن لا يتضمن هذا الاستدعاء أى تبدل فى سياسة فرنسا . ولكن مسيو فريسينيه رد على ذلك قائلا « لقد حان الوقت الملائم لاستبدال المسيو دى بلنيير برجل آخر بعيد عن التأثير فى الشؤون المصرية تأثيرا سياسيا » ثم زاد على ما تقدم قوله « . . ان تدخل المراقب الفرنسى فى الشؤون السياسية طالما أدى الى ارتباك الملاقات بينه وبين القنصل العام وقد تنجم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة فى

---

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٥٨ و ٦٢

الظروف الحاضره(١)

ولقد كان هذا بمثابة اعلان صريح عن الخطة السياسية التى ينتوى المسيو فريسينيه اتباعها ولو تجلت مثل هـذه الروح فيما عملته الحكومة البريطانية لتغير مجرى الحوادث التى وقعت فيما بعد. ولكن الحكومة البريطانية لم تحفل بما تضمنته كلمات المسيو فريسينيه من التلميح بل ظل السير اوكلند كولفن والسير ادوار ماليت يواصلان السعى لتحقيق التدخل. ولا ريب فى أن السياسة البريطانية أحست بأنها وقعت فى مأزق حرج لان فرنسا باعلانها الحياد قد كشفت للعالم الستار عن المعتدى الحقيقى. ولقد كان المأمول كما أمل مسيو فريسينيه فعلا أن أوربا والحالة هكذا لن تسمح لانجلترا بتحقيق مآربها السرية. ولكن أتت الرياح بما لا تشتهى السفن لسوء الحظ اذ ما أسرع ما لاحت لانجلترا الفرصة للخروج من عزلتها وهكذا لم تخدع فرنسا فحسب بل أوربا بأسرها.



(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٦٢

الفصل الثاني عشر

الساسة بصفتهم محرضين على الاجرام

فى أواخر ابريل سنحت الفرصة التى كان لورد غرانفيل ووكلاؤه فى القاهرة يترقبونها للاعتداء الفعلى على مصر . فقد اكتشفت الحكومة المصرية حوالى ذلك الوقت مؤامرة بيتها بعض ضباط الجيش لاغتيال عرابى وزملائه . فالقارىء يذكر أنه حدثت عدة ترقيات في خلال الشهرين اللذين قضاهما عرابى فى منصبه الجديد وكان انصار الوزارة وقتذاك يسوغون هذه الترقيات بحجة أنها لازمة لانفاذ القانون العسكرى الجديد فقد قضى بان يحال على الاستيداع الضباط الذين يبلغون سنا معينا (١) ولا ريب في صحة ذلك القول من الوجهة القانونية الرسمية على أنه قد يكون من أكبر البواعث على فصل الضباط الطاعنين فى السن وترقية الضباط الجدد أن القائمين بأمر الاصلاح رغبوا فى تطهير الجيش من العناصر التى لا يركن اليها والمعروفة بعداوتها للنظام الوطنى والتى كان معظمها من الاتراك والجراكسة . ولا ينكر احد أن هذا العمل كان عملا مشروعا وخاصة بعد الذى جربته فرنسا فى حادثة

---

(١) راجع خطاب الشيخ محمد عبده الى المستر بلنت (التاريخ السرى ص ٢٥٠)

دريفوس (١) أو بعد ما أجرته الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلى الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا الى ما حدث فى مصر بعين أخرى كما رأينا فقد اعتبروا تلك الترقيات عملا من أعمال الاستبداد العسكرى ودليلا على انتشار الفوضي . وليس ثمت ريب فى أن هذه النظرة كان لها أثر كبير فى ازدياد سخط الضباط المبعدين الذين احسوا بوجود قوة ممثلى أوربا وراءهم فقوت عندهم الاعتقاد بأنهم لو نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على النظام الوطني فان يجدوا من الدول الاوربية سوى الحمد والثناء .

ولقد زعموا (٢) أن المؤامرة انما دبرها أعوان اسماعيل باشا الذى كان مقيما وقتئذ فى نابولى والذي جاء سكوتيره راتب باشا الى مصر منذ عهد قريب . وكان راتب صهرا لشريف باشا ويلوح أن المؤامرة دبرت فى منزل الاخير . واتجهت الفكرة الى اغتيال عرابي وبعض أصحابه على أن تعقبه المناداة بعودة الحكم المطلق . ولكن احد المتآمرين أفشى السر قبل وقوع المؤامرة فادى ذلك الى القاء القبض على عدد كبير من الضباط وكلهم من العنصر الجركسي وبينهم عثمان رفقي ـ ناظر

---

(١) حادث دريفوس من الحوادث التى اقامت فرنسا واقعدتها فيما بين سنتى ١٨٩٥ — ١٩٠٦ . فلقد اتهم ذلك اليهودى الفرنسى بانه يبيع الاسرار الحربية لالمانيا مما أدى الى محاكمته وسخط الرأى العام على نظام الجيش الفرنسى . وقد كان المسيو كليمنصو شديد الحملة على المتهم في بدء الامر ولكنه عاد فغير رأيه فيه واخذ يقاوم ما ذهب اليه الجمهور من الرأى .
المعرب

(٢) بلنت الكتاب المذكور ص ٢٥٢

الحربية الاسبق . وقد حوكموا امام المحكمة العسكرية فقررت تجريدهم من القابهم ونفيهم الى اقاليم النيل الابيض . ثم رددت الالسن اشاعة طيرها مراسل التيمس الى صحيفته بل اشار اليها السير ادوارد ماليت فى تقريره الرسمى – بأن المسجونين قد زارهم عرابى فى السجن وبالغ فى ايلام شعورهم (١) ونحن فى غنى عن القول بأن هذه كانت محض اختلاقات لا تقل فى سخافتها عن اشاعات فظائع الرئيس كروجر التى روجتها الصحف الصفراء فى زمننا هذا

ففى ١١ ابريل اكتشفت المؤامرة وفى ٢ مايو صدر الحكم ولقد خطر للسير أدوارد ماليت فى الفترة التى بين هذين التاريخين أن هذه الفرصة يمكن استخدامها لجعل المسألة المذكورة ذريعة لقلب الوزارة البغيضة لا بل سببا للتدخل اذا اقتضى الحال ذلك واقد كان كل تدخل الى الآن من ناحيته أو ناحية زملائه فى شؤون مصر الداخلية هو بحجة الاتفاقات الدولية الرسمية . أما الان فقد جاهروا بالعدول عن تلك الحجة وتذرعوا بحجة أخرى هي «الانسانية» و«العدالة» . فقد زعموا أن القبض والعقوبات كانت من اعمال الانتقام السياسى . وقد استمرت المحاكمة وراء الستار فلما قرأ الخديو أقوال الشهود تبين له انها غير كافية لادانة المتهمين الذين أرادوا فقط عرض شكاواهم ولذا لم ينهض الدليل على تآمرهم

(١) بلنت : الـكتاب نفسه ص ٢٥٥

على اعمال الاغتيال (١) فكان على الخديو اذن ان لا يصادق على الحكم بل يأمر باجراء المحاكمة من جديد تلك كانت نصيحة السير أدوارد ماليت وهى نصيحة يصح أن توصف بأنها تطفل فظيع هذا فضلا عن أن الموقف القانونى لا يسوغها بتاتا . فلقد كانت سائر المحاكم العسكرية حتى فى ابان عهد المراقبة الثنائية سرية ولم يكن للخديو الحق مطلقا فى التدخل في اجراءاتها كما لم يكن يجوز استئناف احكامها . فكل ما كان فى وسع الخديو أن يفعله هو أن يستعمل ما للعرش من الحق فى تخفيف العقوبة بعد اقرار الحكم . وكان هذا عين ما نصح المسيو سينكويكز زميل السير أدوارد ماليت لتوفيق باشا بان يفعله . ولكن ذلك لم يحقق مآرب السير أدوارد ماليت فانه كان يريد ايجاد نزاع بين الخديو وبين وزرائه الدستوريين ولذا أصر على الغاء الحكم . فلما أبدى الخديو تردده لعلمه أن الوزراء لا يمكن أن يعتبروا عمله ذلك الا تحديا مباشراً لهم نصح له السير أدوارد ماليت باستشارة ممثلى الدول الاربع الاخرى . ولما أبى هؤلاء الممثلون — ما خلا الممثل الايطالى — أن يسلموا بهذا أحال المسألة بحذافيرها الى الباب العالى بايعاز السير أدوارد ماليت .

ولقد كان هذا خطأ من السير ادوارد ماليت ذلك لان الباب العالى لم يكن له شأن ما فى الامر سوي أن عثمان رفقي كان يحمل لقبا تركيا

---

(١) مصر رقم ٧ «١٨٨٢» توجد سائر الحقائق الخاصة بهذه المؤامرة الجركسية والمذكورة في الكتاب فى هذه الوثيقة البرلمانية . على أن القارى يحسن صنعا لو قرأ الفصل الحادى عشر من كتاب مستر بلنت فهو عظيم الاهمية اذ يشتمل على تفاصيل عديدة

هو لقب « فريق » فلا يجوز بحال من الاحوال تجريده منه بدون موافقة السلطان . وفضلا عن ذلك فان تدخل الباب العالى فى هذا الوقت العصيب كان معناه احداث تحويل سياسي لا يمكن ان تستحسنه الدولتان وخاصة فرنسا . وعلى ذلك كانت النتيجة ان اللورد غرانفيل نفسه رأى من الاصوب ان يخطر وكيله الشديد الغيرة « ان يعمل بقدر المستطاع بالاتفاق مع القنصل العام الفرنسى » بمعنى ان يكف عن مشروعه الاصلي ويسمح للخديو بالمصادقة على الحكم مع تخفيفه فى الحال . ولا بد ان يكون هذا الاستنكار قد ترك اسوء الاثر فى نفس السير ادوارد ماليت كيف لا وقد انهارت كل احلامه فى لحظة واحدة وخاصة لان الوزراء انفسهم — رغبة منهم فى انهاء حادث كهذا ينذر باوخم العواقب بعثوا عريضة للخديو فى ٦ مايو يلتمسون منه فيها بصفتهم مستشاريه الدستوريين أن يستعمل حقه فى تخفيف حكم المحكمة العسكرية ويجعله مقصوراً على مجرد النفى من مصر بدون تخفيض مقام المحكوم عليهم من رتبهم والاكتفاء بحذف اسمائهم من قائمة الجيش المصرى . وكان هذا حلا وسطا واعترافا من جهة الوزراء بالخذلان . ثم كان ايضا خاتمة للدور السياسى الذى كان السير ماليت يلعبه وهو ما لم ترتح له نفسه

ولكنه بدلا من المبادرة بتنفيذ اوامر رئيسه ساورته الشكوك فجأة فيما ينبغي ان يشير به على الخديو فابرق فى طلب تعليمات اخرى من لورد غرانفيل . وفى الوقت نفسه تبرع باثبات رأيه السديد عن الحالة

قائلا « وفى رأيى انه ينبغي انعام النظر فى الحالة العامة عند تقرير ما ينبغى ان يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ولا بد ان نذكر ان الوزارة الجديدة مصممة الى الان (كذا) على تقويض اركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف انقلبت المراقبة حماية !) « ان نفوذنا فى الواقع آخذ فى التلاشى من يوم الى آخر وليس فى استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق اذن » (اذن ليس المقصود هو توطيد سلطة الخديو ! !) « ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضربت رواقها على البلاد . . . وفى اعتقادى انه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالاصوب التعجيل بها بدلا من العمل على ارجائها » (١)

وليس مما يشرف « سياسة » لورد غرانفيل فى شيء أن يسمح بطبع رسالة السير ادوارد ماليت الغريبة هذه ضمن الاوراق التى قدمها للمجلس فى سنة ١٨٨٢(٢) ففى هذه الكلمات فضح السير ادوارد ماليت ـ كما يقول المثل ـ السر كله . فلا سلطة الخديو ولا الفرمانات الشاهانية كما زعموا أولا وآخرا ـ كانت هى سبب اهتمام أولئك الذين طالما تدخلوا فى شؤون مصر حتى انتهى الامر باحتلال البلاد ـ كلا بل كان كل مطمحهم التفوق « والنفوذ » الذى قوضت « السيادة العسكرية » اركانه الى هذا الحد على ان الجملة الاخيرة لتفضح تماما الدور الذميم الذى كان يلعبه السير

(١) مصر المصدر نفسة ص ١٠٧

«٢» كان لورد كرومر احكم من رئيسه اذ لا توجد هذه الرسالة في كتابه

ادوارد ماليت منذ ان ادرك ان الحكومة البريطانية كانت ميالة لفكرة التدخل - فلقد كان يرمى الى « تعجيل » حدوث « مشكلة يعسر حلها » كالتى اثاروها فى صدد احكام المؤامرة الجركسية (١)

ومع ان لورد غرانفيل كما يغلب الظن ادرك الغاية من هذ التلميح الا انه لم يستطع ان ينقض قراره السابق ولذا عاد هو ومسيو فريسينيه الى ارسال التعليمات مرة اخرى لقبول التسوية التي وضعت فلما استيأس السير ادوارد ماليت عمد الى خطة اخرى . ذلك انه حمل الخديو على تخفيف الحكم وجعله مقصورا على مجرد النفى بدون حذف اسماء المحكوم عليهم من قائمة الجيش ولعله بتردد توفيق اغلق الباب فى وجه من يحتمل حضوره من الزائرين وظل هو ومسيو سنيكويكز مجتمعين بالخديو حتى فرغ من توقيع امر التخفيف . ولقد كان هذا فى الواقع بمثابة تحريض على الاجرام . لا بل كان اهانة كبيرة للوزراء وخاصة لعرابى وهو الرجل المسئول عن الجيش وتدخلا أحرى به ان يثير ثائر الوزراء اجمعين . وهو

---

(١) كان لورد سالسبرى على حق بعد ضرب اسكندرية بالقنابل عند ما عزا هذه الازمة الى دسائس السير ادوارد ماليت اذ قال « ان السبب الرئيسي للازمة هو محاكمة الضباط الجراكسة ولا يخالجنى الشك فى براءة الضباط الجراكسة . . . ولكن لم تكن هذه المسألة مما اعتدنا التدخل فيه بين حاكم شرقى وبين رعاياه (هانسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٢ ص ١٥٠٠) ويجدر ان نثبت هنا مصير اولئك الضباط « البرءاء » . فانهم غادروا مصر في ٢٠ مايو . ولقد قرر السير ادوارد ماليت « ان حزم الخديو ادى الى تخفيف الحكم الى الحد الادنى وفى وسع سموه اذا توخى هذا الحزم ــ ان اصبح مطلق الارادة مرة اخرى والى جانبه وزارة ترعى العدالة ــ ان يعيد المنفيين الى عائلاتهم ومنازلهم مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٦) وفى ٣١ مايو اخطر لورد دوفرين رئيسه ان الضباط وصلوا الاستانة وان الحكومة تتولي الانفاق عليهم . « مصر رقم ١ «١٨٨٢» ص ١٦ » وفى ٢٥ يوليه اى بعد اطلاق القنابل على الاسكندرية عاد الضباط الى مصر .

ماحدث بالفعل . فقد طلبت الوزارة فى الحال سحب الامر العالى واصدار أمر آخر مكانه يكون متفقا مع العريضة بيد ان السير ادوارد ماليت كان يعلم انه قابض على الصفور ولذا نصح للخديو بعدم الاذعان . وهنا ادرك الوزراء أن جميع مابذلوه من الجهود للتوصل الى توفيق قد ذهب ادراج الرياح وان الوقت قد حان للفصل بينهم بصفتهم ممثلى الامة وبين الخديو بصفته ممثلا للفضوليين الاجانب . وهنا وجدت حالة كانت خليقة بتدخل الجيش لو ان مصر كانت حقيقة خاضعة للدكتاتوريه . كما ادعى اعوان السوء وقتئذ فالثورة هي اخر مايلتجيء اليه الشعب المغلوب على امره وليس ريب فى ان الجيش لوقام بمثل ماقام به في يوم ٩ سبتمبر فاعلن خلع توفيق لاقر الشعب المصرى هذا العمل ولكن مما يدلك على ان الديكتاتورية العسكرية لم تكن سوى مجرد خرافة اخترعها الراغبون فى « تعجيل » العراقيل ماقررته الوزارة ومن ضمنها عرابى من دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لتعرض عليه ما بينها وبين الخديو من النزاع . وقد اعلنت الوزارة « ان الخديو سلك مسلكا يشوه استقلال مصر بدون استشارة ورائه فى كثير من الظروف » . وقرر الوزراء ايضا الا تجرى بينهم وبين الخديو مخاطبات اخرى الى ان يعرف قرار مجلس النواب . وفى الوقت نفسه ضمنوا له سلامته الشخصية كما ضمنوا الاحتفاظ بالامن العام .

ولا بد ان يكون السير ادوارد ماليت قد داخله الكبرياء والغرور

فقد تمكن بهذا التدبير السياسي الخسيس من استفزاز الوزراء الى القيام بثورة ضد الخديو وهي ثورة يسهل على القوم ان يصوروها للعالم الاجنبي الذي لا يعلم شيئا من امر ما سبقها من الدسائس بانها ليست سوى الفوضى الصريحة . الم تكن دعوة مجلس النواب بناء على امر الوزراء خرقا للقانون الاساسي الذى نص على ان تكون الدعوة بموافقة الخديو؟ الم يكن ينبغي للوزارة ان تبادر بتقديم استقالتها بمجرد ان رأت نفسها على اختلاف مع الخديو ؟ لقد كان هنالك كثير ممن قالوا هذا القول وقتذاك وكان اكثرهم ترديدا له السير ادوارد ماليت الدساس الاكبر نفسه . بيد ان ذلك ما كان يردده الجاهلون ببواطن الامور او الذين وقفوا على كنهها تماما اذ لا ريب انه كان يكون من الخيانة ان يعنى الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور بجذافيره من اجل انهم كانوا يكونون قد قضوا لبانة ماليت واخوانه الدساسين وانالوهم ما كانوا يطمحون اليه من النصر بلا كفاح ما

وبالطبع ادى قطع العلائق بين الوزراء وبين الخديو الى احداث ذعر كبير فى كل من انجلترا وفرنسا ولقد كان ينتظر ان ينادي مجلس النواب بعزل الخديو فى الحال وهنالك تنشأ حالة لا تهدد حياة الخديو فحسب بل قد تهدد ايضا حياة كثير من الاجانب ومنهم ممثلو الدول العظمى السياسيون انفسهم . وقد كتب السير ادوارد ماليت مستعجلا فقال «ان الضمان المقدم من الوزارة بسلامة الخديو والاجانب

لا يعد ضمانا فعالا» (١) ثم اشار الى « القلق المظيم السائد فى كل مكان ومغادرة الكثيرين للبلاد » . ويظهر ان الوقت الحاسم لقيام الدولتين الغربيتين بعمل ما اخذ يدنو تدريجا فقد هاج الرأي العام في فرنسا اشد هياج وطلب التدخل . ومع ذلك لم يخرج المسيو فريسينيه عن حدود الرزانة . وفى يوم ٧ مايو ابرق الى سينكو يكز يطلب منه« ان يسلك سبيل الحذر وان يعمل بقدر الامكان بالاتفاق مع ماليت وأن يراجع باريس في حالة الخلاف مع زميله وان ينضم الى جانب الخديو بصفته السلطة الشرعية الوحيدة وان يسير بالحصافة والرزانة المطلوبتين لتجنب ما يثير النزاع او يزيد الشقاق الموجود فى داخل الحكومة» (٢) وكان هذا على عكس ما كلف لورد غرانفيل وكيله به . ففى الوقت الذي وصل فيه الى اسماع المسيو فريسينيه أن الخديو أحال قضية المؤامرة الجركسية على السلطان قدم احتجاجا على تدخل الباب العالى وطلب الى لورد غرانفيل اذ يجاهر هو أيضا بالاحتجاج «لان حكومة جلالة الملكة» هكذا قال للورد ليونز « بترددها فى المبادرة بالاحتجاج المقرون بالحزم انما يجعل مثل ذلك التدخل امرا لا مناص منه (٣) .»

ومع ذلك لا بد ان يكون المسيو فريسنيه قد رأى انه لا يسعه ان يبقى طويلا ملازما الخطة السلبية البحتة بل لا بد ان يصبح بعد قليل

(١) مصر رقم ٧ «١٨٨٢» ص ١١٧
(٢) المصدر نفسه ص ١٠٧
(٣) المصدر نفسه ص ١٠٩

من الزمن أمام احد امرين اما تدخل السلطان واما التدخل الانجليزي ـ الفرنسي ـ وهو ما كان يطالب به فعلا فريق من الرأى العام الفرنسي وعلى رأسه غامبيتا . وفى الواقع كان مسلك لورد غرانفيل يدفعه لاختيار احد الامرين . وفى يوم ٨ مايو رد اللورد غرانفيل على احتجاج مسيو فريسينيه فبعد ان نفي وجود اى ميل خاص للتدخل التركى اضاف هذه العبارة التي تنذر بما سيقع .

« ولكنا نريد اذا اقتضى الحال أن نبقى احرارا لبحث كافة انواع التدخل الممكنة فنختار اقلها مضايقة وتعرضا للمخاطر »(١) وكان هذا بمثابة تصريح بأن انجلترا ترفض من الآن الاسترشاد برغبات الحكومة الفرنسية اذا ماقررت هذه مواصلة سياسة عدم التدخل ، وانها ـ اذا اقتضى الحال ـ لابد ان تعمل بمفردها . وفعلا لم تمض ثلاثة أيام حتى رجع لورد غرانفيل الى اقتراح كان « قد بداله » مرة فى بدء الازمة فاشار على المسيو فريسينيه ان يطلب الى الباب العالى ارسال قائد الى مصر « تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام فى الجيش المصرى : على ان يصحبه قائدان آخران احدهما انجليزى والآخر فرنسي وان ينضم القائدان التركى لرأيهما وان تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . وفى الحال رأى المسيو فريسينيه ان ليس ثمت مناص من ان يختار احد أمرين فاما ان يقبل التدخل التركي وإما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا فى العمل

«١» المصدر نفسه ص ١١٠

فاختار الامر الثانى باعتباره اخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ ايما تقريع لتراجعه هذا عن موقفه الاول واتباعه خطة لاتختلف كثيرا عن خطة غامبيتا . وليس ثمت ريب فى ان ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماما . فان تحول سياسة مسيو فريسينيه لم ينقذ مصالح فرنسا ولا نجى مصر ثم اضطر في نهاية الامر ان يعود الى موقفه الاول . ومع ذلك فقد كان للمسيو فريسينيه ان يرجو انه مادام تدخل انجلترا سواء أكان صريحا أم وراء ستار التدخل التركى امرا لامناص منه وما دامت سياستها كلها كانت تومي الى تلك الغاية فان فرنسا باشتراكها معها قد تنجح فى اعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل الى المسيو فريسينيه أن هذا يكون الفارق الجوهرى بين سياسته وسياسة المسيو غامبيتا وهو الذى كان يرمى الى ان تحتل انجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا(١) .

«اما الشكل العديم الضرر نسبياً» الذى كان المسيو فريسنيه يريد ان يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسي فهو ان ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج الى الاسكندرية بحجة صيانة ارواح رعاياها فى الظاهر ولتخويف

---

(١) « لقد كنا دائما ولا نزال مهتمين بامرين » هكذا قال مسيو فريسنيه فى البرلمان الفرنسي فى ١١ مايو سنة ١٨٨٢ « أولا بان تحفظ فرنسا مركزها الخاص ومركزها الممتاز بحق فى مصر والامر الثانى الذى ترمى اليه سياستنا فهو رغبتنا فى الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررته الفرمانات المعترف بها من الدول الاوربية فلن نجيز قط مادام الامر متوقفا على عملنا أى اعتداء على تلك الفرمانات . ولكن نرضى بان تخرج مصر من آية أزمة تحدث فيها اقل حرية واستقلالا مما هى اليوم » الوثيقة المصرية رقم » «١٨٨٢» ص ١٤٥

لوزارة المصرية فى الحقيقة اوحملها على الاذعان وبذا تنتهي الازمة ولا تكون هناك حاجة لاى عمل آخر وطبعا كان مسيو فريسينيه مطلعا على حقيقة النزاع القائم بين الخديو والوزارة ولا ريب فى انه كان بينه وبين نفسه يعطف على الوزارة ولكن هنا كانت حالة تقضي بأن يضحى فيها بصاحب الحق تلافيا لاضرار بالغة . وعلى ذلك رد المسيو فريسينيه على اقتراح اللورد غرانفيل فى ١٢ مايو مقترحا ان ترسل بدل القواد الثلاثة بوارج حربية الى الاسكندرية قائلا « ان موقف الخديو يتوطد ويصبح تدخل تركيا لا لزوم له . وبالطبع كان هناك احتمال أن هذا العمل قد لا يكون كافيا واذ ذاك يستحسن ان تنزل الجنود الي البر فلذلك قال: ان الحالة اذا وصلت الى ذلك الحد فهو لا يعارض فى دعوة الجنود التركية الى مصر للعمل فيها تحت الاشراف الانجليزى الفرنسي لغاية ديسمبر وبشروط تكون فرنسا وانجلترا قد عينتاها من قبل » الى ان قال: انه لا يوافق بحال من الاحوال على استخدام الجنود الفرنسية او الانجليزية (١)

ولم تأت الرسالة التي اورد فيها لورد ليونز هذا الرأى على ذكر المناسبة التي عرض فيها المسيو فريسينيه هذا الاقتراح الاخير وليس شك فى ان الاقتراح لم يصدر عن المسيو فريسينيه من تلقاء نفسه بل كان ردا على سؤال من اللورد ليونز استفهم فيه عما عسى ان تكون النتيجة اذا تبين ان ارسال البوارج لم يأت بالنتيجة الموغوبة . اما لورد

«١» مصر رقم ٧ «١٨٨٢» ص ٨٢

غرانفيل فمع قبوله الاقتراح الخاص بالمظاهرة البحرية ـ كان متذمرا لرفض مشروعه الخاص بالتدخل التركي العاجل واقترح ان يبلغ الباب العالى مع التحفظ فى القول انه يرجح ان تعرض عليه فيما بعد اقتراحات اخرى . ولم يشأ المسيو فريسينيه ان يقيد نفسه بخطة غامضة لا يرتاح لسلوكها فرفض الموافقة على اقتراح لورد غرانفيل

ثم اصدرت كلتا الحكومتين امرها ان تذهب ثلاث بوارج الى اسكندرية فورا . وينبغي بهذه المناسبة ان نذكر حادثا يزيد خطة السير ادوارد ماليت ورئيسه وضوحا . فلعل القارىء يذكر ان السير ادوارد ماليت سبق ان حذر اللورد غرانفيل مرتين من أى تدخل ما عدا التدخل التركى بحجة ان ارواح الاجانب فى الفترة التي تنقضي بين اعلان التدخل وبين وصول الجنود تصبح فى خطر عظيم (١) ثم ان المسيو فرسينيه ايضا قبل عرض اقتراحه سأل من ممثلة فى القاهرة هل هناك خطر على ارواح الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر من ارسال الاسطول ولا نعرف بطريقة مباشرة ماذا كان جواب المسيو سينكويكز على ذلك السؤال ولكن اللورد غرانفيل لما سأل السير ادوارد ماليت السؤال نفسه اجاب عليه بالبرقية التالية (٢) « اتشرف بان ابلغ فخامتكم أنى وزميلى الفرنسى نرى ان ما يترتب على وصول

(١) راجع ص ١٦٢ و ١٧٠
(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٢

العمارة المشتركة الى الاسكندرية من الفوائد السياسية يفوق فى اهميته الخطر الذي يمكن ان يصيب من فى القاهرة من الاوربيين» وسواء كان المسيو سينكويكز وافق حقيقة على الرأى الذى عرضه زميله الانجليزى ام لم يوافق فان الرسالة ستبقى دليلا على سياسة السير ادوارد ماليت وبره بالانسانية وطبعا لم يكن فى النية اظهارها . وان السماح بنشرها فيما بعد لغلطة كبيرة اخرى تؤخذ على «مقدرة» اللورد غرانفيل(١) وان فيها دليلا واضحا على أن كل ما كانوا يخافونه من الخطر الذى يتعرض له الاوربيون بسبب السيادة العسكرية لم يكن الا ثرثرة ونفاقا يراد بهما تمهيد الطريق للتدخل المسلح . ومهما يكن شيء فالامر لا يخرج عن احدى اثنتين فاما ان هذه المخاوف لا اصل لها واذ ذاك تتبين لنا مقدرة السير ادوارد ماليت — واما انها كانت صحيحة واذ ذاك يتبين لنا مبلغ بره بالانسانية . وان ما قاله ادوارد ماليت فى كلا الحالين كاف للحكم عليه بانه من احط طبقات الساسة الدساسين

ولم يكن لورد غرانفيل خيرا من صاحبه . وان الموافقة على عدم الاهتمام بما يهدد الارواح من خطر طالما طنطنوا به في الصحف والرسائل الرسمية متى اصبحت المزايا السياسية ومصالح حملة القراطيس عرضة للخطر — لما لا ترتاح له ضمائر الناس . ولكن ماذا نقول فى

---

(١) في هذه المسألة ايضا سلك اللورد كرومر مسلكا اعقل من مسلك رئيسه السالف وذلك بعدم نشر تلك البرقية المسببة للشبهة

وزير انجليزى استهان مرة بارواح الرعايا البريطانيين ثم لا يخجل من ان يرسل فى الوقت نفسه الى مندوبه بان يبلغ الوزراء المصريين عامة وعرابى بصفة خاصة أنهم مسئولون شخصيا عن ما عسى ان يحدث من الاضطرابات وقد كان هذا هو عين ما فعله لورد غرانفيل فى يوم ١٤ مايو وهو يوم وصول برقية السير ادوارد ماليت الشهيرة فان اللورد غرانفيل لم يقنع باختيار خطة تنذر الاوربيين بالخطر حتما بل عن له فى الوقت نفسه ان يجعل الاشخاص الذين كان يعمل على مناوأتهم مسؤولين عن هذه الارواح ! وكان من البديهى ان يرد عرابى بانه مسئول عن النظام العام وعن سلامة الخديو ما دام فى الوزارة ولكنه لا يصبح مسئولا عن شيء اذا جاء الاسطول الانجليزى الفرنسي (١) على ان هذا لم يقبل منه طبعا بل كانت النتيجة ان بقيت على عرابى واصحابه تبعة من قتل من الاوربيين فيما حدث من القلاقل بعد ذلك والتى لم تكن للوطنيين يد فيها . تلك كانت اساليب العدالة التى انطوت عليها سياسة غرانفيل ماليت وتلك كانت آدابها .

وفى الوقت نفسه كان الاعيان قد اجتمعوا فعلا وبدأوا يتباحثون فى الحالة . ولا تسل عن مبلغ تذمر الشعب من الخديو الذى كان يمكن خلعه لولا الخوف من انتقام انجلترا وفرنسا له لهذا تردد كثير من الاعيان فى الاقدام على هذا العمل فكان ترددهم هذا سببا فى انقسام الكلمة (٢) واخيرا انضم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى العدو

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٠
(٢) بلنت الكتاب نفسه ص ٢٦٨ — ٢٦٩

وشرع يدس الدسائس لقلب الوزارة. بينما ارتأى غيره ان لا بد من التساهل اذا اريد بذل مجهود آخر للمصلحة وانهاء الازمة

وفى يوم ١٥ مايو وصل الاسطول الفرنسي وفيه ايضا ابرق اللورد غرانفيل للسير ادوارد ماليت يقول اننا بغض النظر عن المظاهرة البحرية « نحتفظ لانفسنا بحق استخدام ما نراه لازما من الوسائل الاخرى لصيانة النظام وسلطة الخديو » (١) ثم رأى عرابى واخوانه ان ينزلوا على رأى القائلين ببذل مجهود آخر للمصالحة (٢) فذهبوا جميعاً الى الخديو « واعلنوا امامه طاعتهم التامة » ومن ثم انطلقوا الى ماليت فاكدوا له انهم صمموا على بذل كل ما فى وسعهم لصيانة الامن العام (٣) ولعمرك كان هذا منظرا محزنا لا بل كان بعيدا عن الكرامة منظر « الطاعة التامة » ومما زاد الطين بلة انه لم يكن هناك ما يدعو الى ذلك على ان السير ادوارد ماليت رفض ان يتقبل الخديو تأكيدات الولاء الصادرة من الوزراء اضف الى ذلك ان هذا العمل لم يرض اللورد غرانفيل ولا المسيو فريسينيه وهو الذى كان يتطلع لان يضع حدا نهائياً لهذه الحالة فقد كتب هذا من فوره الى سينكويكز يخبره بأن الخديو ينبغى ان ينتهز فرصة وصول الاسطول فيسقط الوزارة ويعين أخرى مكانها برئاسة شريف مثلا .

---

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٦

(٢) فى يوم ١٣ مايو ارسل مستر بلنت برقية الى عرابى يتوسل اليه فيها أن يتذرع بالصبر ويرجئ العمل ضد الخديو (بلنت الكتاب نفسه ص ٢٠٧)

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٣

وعندئذ يصبح من المستطاع اصدار عفو عام على ان يكتفي بحرمان عرابي واخوانه من وظائفهم فقط وعدم التعرض لرتبهم العسكرية أما اللورد غرانفيل فقد ارسل للسير ادوار ماليت تعليمات كهذه ولكنه كلفه فوق ذلك «ان لا يتفوه بشيء قد يحول دون اصدار الامر الى عرابي وزملائه بمغادرة البلاد اذا رأت الوزارة الجديدة ضرورة لذلك» (١)

وبناء على ذلك شرع السير ادوارد ماليت فى اقناع محمود سامى وعرابي وثلاثة قواد آخرين خطرين بوجوب مغادرة مصر من تلقاء أنفسهم فى مقابل معاش يصرف لهم مع استبقاء رتبهم العسكرية وقد طلب الى المسيو مونج - احد موظفى القنصلية الفرنسية وكان يجيد العربية ان يقوم بهذه المهمة الدقيقة مهمة ابلاغ عرابى واخوانه هذه التسوية لحل الازمة . ولكن المسيو مونج رفض رفضا باتا ثم عهد الى سلطان باشا بالقيام بهذه المهمة المشرفة ولكن كانت النتيجة سيئة ذلك ان عرابى ابى ان يصغي الى ذلك الاقتراح . وعليه اشار السير ادوارد ماليت على لورد غرانفيل ان يكلف هو وزميله الفرنسى بان يطلبا بصفة رسمية استقالة وزارة محمود سامي وقد طلب ايضا «أن يؤذن له بانذار الوزارة بما يترتب على رفض الاستقالة من العواقب» الى ان قال «ان الوزراء والجمهور على يقين من أن الدولتين لن ترسلا جنودا الى مصر بحال ما يضاف الى ذلك أن معارضة فرنسا تجعل تدخل تركيا أمرا

---

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٧

مستحيلا » (١) الا أن هذا لم يكن معناه سوى نزع النقاب والظهور فى وضح النهار . ومع ذلك قد وافق اللورد غرانفيل . ففى يوم ٢٥ مايو قدم القنصلان العموميان مذكرة متشابهة بطلب استقالة الوزارة ورحيل عرابى عن مصر وذهاب القائدين الوطنيين الآخرين على فهمى وعبد العال الى الارياف وهكذا كان بر اللورد غرانفيل بتأكيده ان بريطانيا لا تريد وزارة حزبيه وهكذا عد هذا العمل خاتمة ما احرزته سياسة السير ادوارد ماليت من النجاح .

ولم يبق للوزارة امام هذه الظروف القهرية الا ان تستقيل ففي اليوم التالى قدمت استقالتها بعد ان احتجت بأن الخديو بسماحه للدول الاجنبية بالتدخل قد اعتدى على حقوق سيادة السلطان . ولكن الخديو بأيماز السير ماليت رد على ذلك بانه انما يعمل «طبقا لارادة الامة» وانه يعرف كيف يقنع السلطان وفى الحال طير الخبر الى حكام الاقاليم ينبئهم بسقوط الوزارة ويدعوهم الى السهر على صيانة الامن العام كذلك طلب اليهم ابلاغ جنود الاحتياطى بالاستغناء عنهم من الان ووقف التجنيد للجيش وقد قيل لهم أن » الاسطول الاجنبي ما جاء الا لامر ودى » وقد تمت هذه الاجراءات كلها بغاية السرعة بيد ان الانباء ما كادت تصل الى الاسكندرية حتى هاجت جنود الحامية ورجال الشرطة هياجا عظيما وابلغوا الخديو من فورهم ان الوزارة

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٢٨ — ٢٩

اذا لم تعد الى مراكزها خلال اثنتى عشرة ساعة فهم غير مسئولين عن الامن العام وحذا سكان القاهرة حذوهم فى الاحتجاج فما بزغت شمس اليوم التالى حتى ذهب وفد من رؤساء الطوائف الدينية قوامه العلماء والبطريرك والحاخام لمقابلة الخديو وهناك طلبوا اعادة عرابى واصحابه الى كراسى الوزارة فورا ولعمرك كانت هـذه ظاهرة فجائية « لارادة الامة » فلما ان جاء سلطان باشا وهو فى حالة اضطراب وانزعاج واشار على الخديو بارجاع الوزارة تلافيا لما يتهدد حياته من الخطر لم يسع توفيق وناصحيه المخلصين الا الاذعان والتسليم فأعيدت الوزارة وارسلت الاوامر على الفور الي الاقاليم بالغاء ماسبق اتخاذه من الاجراءات لنزع السلاح (١).

ولم يطل امد هذه المأساة الهزلية الا ثلاثة ايام فقط على أنها كانت كافية لاظهار كنه الشعور الوطنى . الا ان ماستعمل من السرعة فى اصدار الاوامر الى حكام الاقاليم بوقف كافة المعدات الدفاعية لدليل آخر على سر مقت الساسة البريطانيين لعرابي واصحابه ذلك ان مصر لن تقع غنيمة باردة في ايدى المعتدين مادام اولئك الرجال في مقاعد الحكم .

(١) هذه الحقائق كلها مذكورة فى عصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٨ — ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبحة الاسكندرية المدبرة

كان الاخفاق في التخلص من وزارة سامى هزيمة مؤلمة للسير أدوارد ماليت ولو كان الرجل يعرف للكرامة معنى لاستقال من منصبه فورا

ولكن المسألة لم تكن مسألة كرامة بل العمل على تحقيق التدخل المسلح فان حبطت خطة من خططه السياسية فلاحرج من تجربة غيرها عسى أن يكون فيها اكثر توفيقا منه فى تلك . على أن ما أصابه من الخيبة لم تكن له نتيجة الا مضاعفة رغبته فى قضاء لبانته . فقد كتب الى رئيسه فى يوم ٣٠ مايو «يقول ان الجمهور هنا يتخذ ارجاع الوزارة دليلا على قرب طرد المسيحيين من مصر واسترجاع ما بيع أو رهن من أراض للاوربيين والغاء الدين الاهلى (١) كذلك كتب صاحبه المستر كوكسون قنصل انجلترا فى الاسكندرية بمثل هذه اللهجة المزعجة عند ما وصلت الى رئيسه العريضة التى رفعها التجار الانجليز مطالبين فيها « باعداد ما يكفى من الوسائل لحماية أرواحهم (٢)

---

(١) مصر رقم ٨ «١٨٨٢» ص ٥٥
(٢) المصدر نفسه ص ٥٤

وفى اليوم التالى كتب السير أدوارد ماليت يقول « ان الهلع استولى على الجاليات الاجنبية وانها تطالب بتعزيز قوة الاسطول » وقد أجيب الى هذا الطلب الاخير فوراً ولكن ذلك لم يكن كافياً على ما يظهر وما كان لورد غرانفيل ليحفل كثيرا بوجود هذا الهلع او عدم وجوده لانه كان يعرف بالتجربة ان كثيرا من الاراجيف التى ابلغه اياها مندوبه هو محض افتراء وانما كان جل اهتمامه بطريقة تنفيذ التهديدات التى صحب بها السير ادوارد ماليت مذكرته الرسمية فى ٢٥ مايو بطلب استقالة الوزارة وهنا ظهرت مشكلة . على أن السلطان بمجرد ان نمي اليه ارسال هذا الاسطول المشترك الى اسكندرية ارسل يحتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته وكان يوشك ان يلبي طلب الخديو فيرسل مندوبا من قبله ولكن تبين له أن من التناقض بمكان « ان يعلن من جهة ان حقوق سيادة السلطان ينبغى احترامها ثم يحظر عليه فى الوقت نفسه ان يتدخل فى امر ما » . (١) ولكن لورد غرانفيل اكد له أن ارسال الاسطولين لا يراد به الاتيان بعمل من اعمال الاغتصاب وانه « اذا دعت الحاجة الى القيام بعمل يكون مظهرا لحق من حقوق السيادة فليس امامنا من نرفع له الامر الا الباب العالى » (٢) كذلك ابلغت الدول فى مذكرة مشتركة ان ارسال البوارج الحربية لا يراد به اتباع سياسة تنطوى على الاثرة والانفراد فى العمل بل ضمان مصالح الدول الاوربية

---

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٥

(٢) المصدر نفسه ص ١٧

فى تلك البلاد بلا تمييز في الجنسيات ثم المحافظة على سلطة الخديو» الى ان قالت « ولم يخطر ببال الحكومة البريطانية ان تنزل جنودا الى البر او تحتل البلاد احتلالا عسكريا بل تنوى حكومة جلالة الملكة بعد استتباب السكينة والاطمئنان على مستقبلها ترك مصر لنفسها وتسحب السفن الحربية » فان جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وتعذر الوصول الى تسوية سلمية فان حكومة جلالتها تتفق مع الدول العظمى ومع تركيا على ماترى هي والحكومة الفرنسية انه انجع الوسائل (١).

ولهذه المذكرة التي تنطوى على الرياء اهمية عظيمة اذا نظرنا اليها فى ضوء ما حملته الحكومة البريطانية وماستعمله فلقد ارسلت في يوم ٢٣ مايو مع ان لورد غرانفيل كان في ٨ و ١١ من هذا الشهر ينذر الحكومة المصرية بالتدخل المسلح ويفاوض المسيو فريسينيه فى انزال الجنود التركية. كذلك سيرى القارىء كيف برت انجلترا بالتعهد الذى يقضي عليها بالاتفاق مع الدول العظمى ومع تركيا على الاعمال الحربية عندما حان الوقت لان تفتح باب الشر وتغزو وادى النيل.

ولكن بينما كان لورد غرانفيل يعد الدول العظمى هذه الوعود الخلابة كان فى الوقت نفسه يلح على فرنسا بالموافقة على مشروع ارسال الجنود التركية تحت رقابة الدولتين المذكورتين كما اسلفنا عليه القول وفي يوم ٢٤ مايو قدم للمسيو فريسينيه اقتراحا رسميا بهذا المعني ولما لم

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٧

يأته الرد كرر اقتراحه بعد ثلاثة ايام . واذ ذاك رد عليه المسيو فريسينيه ردا جافا . فقال بمناسبة ما اذيع عن استقالة وزارة سامى انه لا يوجد مايدعو الى التدخل فى تلك اللحظة خاصة . وكتب المسيو تيسو سفير فرنسا في لندن بالنيابة عن رئيسه الى لورد غرانفيل يقول . « يرى المسيو فريسينيه ان من المستحيل الا يبهرك سداد هذا الرأى والا ... تعترفوا يامولاى بعدم فائدة الخطة التى اقترحتم عليه اتخاذها من بدء الامر » (١) فاستشاط لورد غرانفيل غيظا لهذا الرد . وكان مايعرف فى انجلترا بالرأى العام قد غضب منذ امد طويل مما يسمونه استسلاما لفرنسا فاصبح ميالا الى الانفراد بالعمل . وقد كتبت التيمس تقول(٢) « اذا لم تنظم مصر من جديد بشكل تراعي فيه مصالحنا فانها حتما ستأخذ شكلا معززا لمصالح اخري تناقض مصالحنا» واذ ذاك قرر لورد غرانفيل ان يقوم بالعمل بنفسه وفي يوم ٢٨ مايو اي فى يوم رجوع الوزارة امر لورد دوفرين ان ينصح السلطان بتأييد الخديو وذلك بان يستدعى الى الاستانة ساميا وكذا القواد الثلاثة بما فيهم عرابي وكتب فى الوقت نفسه الى السير ادوارد ماليت بان ينصح الخديو باستدعاء مندوب تركي « ليحافظ على حياته» . ثم ابلغ المسيو فريسينيه بعد ذلك بما قد فعله (٣).

هكذا تمت الخطوة التي سبقها من طول التفكير ماسبقها فاصبح

---

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٧
(٢) التيمس ١٥ مايو سنة ١٨٨٢
(٣) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٢

على فرنسا ان تختار أحد أمرين: اما ان تشترك فيما فعلته انجلترا وتترك سياسة التعاون معها ولا ريب فى ان اتباع الامر الثانى كان نذيرا بالخطر الشديد لاعلى مصر فحسب بل وفرنسا ايضا بينما كان معني الاول ان تنهج فرنسا سياسة تدخل عسكرى لاتردد فيه ولا نكوص .

ورأى المسيو فريسينيه بعد استشارة زملائه ان ينهج الخطة الاولى على نحو ما فعل عند ارسال الاساطيل وقد يكون الباعث واحدا في الحالتين فهما يكن فى الموافقة على تدخل تركيا من الخطر فلا يزال فى ملازمة انجلترا فى كل خطوة تخطوها مجال لتجنب الطامة الكبرى وعلى ذلك ارسل المسيو فريسينيه فى يوم ٢٩ مايو الى السفير الفرنسي فى الاستانة والى المسيو سينكويكز تعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه اقترح فى الوقت نفسه على اللورد غرانفيل بناء على وعوده الحديثة ان يرسل الدعوة لعقد مؤتمر اوربى .

وما كاد اهل القاهرة يسمعون بان انجلترا وفرنسا والخديو طلبوا تدخل السلطان لحسم مابين الخديو والامة من الخلاف حتى ثارت ثائرة غيظهم الكامن فجاهر عرابى بانه لن يذعن لاوامر السلطان وانه يقاوم بالقوة كل محاوله لغزو مصر . والتف العلماء والاعيان الا قليلا منهم حول الوزارة وطلبوا جهارا خلع توفيق . واصدر شيخ الجامع الازهر فتوى وافق عليها رجال ذلك المعهد بان الخديو لم يعد اهلا للحكم بعدان باع البلاد للاجانب وذهب الخطباء الى الاسكندرية فخطبوا فى جماهير

تزيد عن ١٠٠٠٠ شخص منوهين بالقضية الوطنية . ولما وصل المندوب التركى درويش باشا فى يوم ٧ يونية ذهب لمقابلته كبار مشايخ الازهر يصحبهم اثنان وعشرون من الاعيان وقدموا اليه عريضة موقعاً عليها من ١٠٠٠٠ شخص يطلبون منه الوقوف الى جانب الامة فى وجه الدول وان يخلع توفيقا . وارسلت اليه من جميع أنحاء البلاد من هذا القبيل عرائض أخرى موقع عليها وطفقت النساء والاطفال يطفن الشوارع مطالبات برفض طلبات الدول (١) .

اما البعثة التركية فقد حبطت من حيث تقدير المفسدين حبوطا كلياً . نعم كان درويش باشا من اجرأ رجال الحاشية السلطانية وكان ينتظر منه أن يحمل عرابيا ورفاقه بالخوف والارهاب على الاستقالة من مناصبهم وقبول النفى الى الاستانة أو ان يتخلص منهم بالطريقة التى اقترحها سير اوكلند كولفن على الخديو فى أحد مواقفه المشهودة (٢) ولكي مايجعله الخديو اكثر مرونة واسلس قيادا اعطاه بقشيشا جسيما قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (٣) ولكن درويش باشا على ما يظهر لم يكن مغفلا فقد قبل الهدية ووجه الى عرابى والعلماء بعض كلمات الارهاب على أنه لما رأى أن هناك أمراً غير « الفتنة العسكرية » التى ندب لقمعها

---

(١) يوجد وصف شامل لهذا الوقت العصيب فى كتاب « بلنت التاريخ السرى » ص ٣٠٥ وما بعدها

(٢) اقتطف المستر بلنت فى الكتاب نفسه ص ٣٠٢ — ٣٠٣ نبذا مهمة من صحيفة البال مال غازيت التى كان يحررها وقتئذ مستر (والآن لورد مورلي) لايضاح البواعث الخفية لبعثة درويش باشا

(٣) بلنت الكتاب نفسه ص ٣٠٧

أبت عليه نفسه العالية أن يجرى على يديه شيء مما كان ينتظر منه وفي يوم السبت ١٠ يونية قررأيه على أن يعقد يوم الاثنين التالى مجلسا يحضره قناصل الدول والخديو للنظر في الحالة وابلغ عرابى في الوقت نفسه ان يستعد للاستقالة .

وفى يوم الاحد وهو اليوم السابق ليوم الاجتماع حدث ماقضي على كل ما كان ينويه درويش باشا . ففي ذلك اليوم حدثت مذبحة المسيحيين في الاسكندرية بايعاز الخديو وعمر باشا لطفى محافظ الثغر للبوليس وبعض الاشرار المأجورين ـ وهو مثل صحيح لما يقع من « مذابح » اليهود في وقتنا الحاضر (١)

فقد كان الخديو يعرف تماما ماذا يكون وقع أى شغب تسوقه العناية الالهية مهما كان صغيراً فى السياسة البريطانية وهى التي طالما تكهنت بما يصيب الاوربيين من المحن لو استمرت « الفوضى » التى ترتكز الى ماالحزب سامى وعرابى من السيطرة « العسكرية » ولقد أبلغ السير أدوارد ماليت لورد غرانفيل فى يوم ٣١ مايو ان « العراك بين المسلمين والمسيحيين قد يحدث فى أى لحظة » (٢) فكانت نتيجة ذلك

---

(١) يوجد وصف شامل لمذبحة الاسكندرية فى كتاب بلنت نفسه ص ٣١٠ ـ ٣١٥ كذلك يجد القارىء فى الذيل الثانى ص ٤٩٨ ـ ٥٣٢ كافة الادلة المطلوبه وقد قال لورد كرومر كتاب «مصر الحديثة» (المجلد الاول ص ٢٨٧) مانصه «لقد تبين لى بعد فحص المسأله من وجوهها ان الادلة لا قيمة لها بالمرة واحسب انليس من الضرورى ان اسهب فى ذكر الاسباب التى جعلتنى استنتج هذا » ربما كان اللورد ادنى الي الصواب لو قال «ليس من الملائم» بدلا من «ليس من الضرروى»

(٢) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

تمزق الاسطولين كما رأينا . ولقد صحت نية الخديو سواء بعلم مستشاريه الاوربيين أم بدون علمهم على انه اذا لم يقع ذلك الحادث المطلوب من تلقاء نفسه فلا بد من التعجيل به ببعض التدابير الماهرة . ولقد رأى أن القاهرة لا تصلح لهذه المكائد لان عرابي ورفقاءه واقفون بالمرصاد هذا فضلا عن وجود الجيش الذى يمكنه قمع الفتنة فى لمح البصر . اما فى الاسكندرية فالامر على عكس ذلك .

فقد كان المحافظ لطفى باشا معروفا بميوله الوطنية يوما من الايام ولكن الخديو عينه وزيراً للحربية فى اليوم الوحيد الذى تخلل استقالة الوزارة ورجوعها الى العمل . وعليه يمكن القول أن مصلحته الشخصية قد تدفعه الى العمل على اسقاط عرابي اضف الى ما سبق انه بصفته محافظ المدينة يستطيع أن يمنع جنود الحامية من التعرض المشاغبين بان لا يكلفهم بقمعه وان يحول بسهولة دون وصول أنباء برقية الى الوزارة من الاسكندرية .

بناء على ذلك ارسل الخديو فى يوم ٣ يونيه الى المحافظ برقية جفرية جاء فيها : « لقد تعهد عرابي بصيانة الامن العام ونشر هذا التعهد فى الصحف وجعل نفسه مسئولا أمام القناصل عن ذلك . فان وفق فى تعهده وثقت به الدول . ونصبح نحن فى زوايا النسيان ثم لا يغرب عن بالك أن أساطيل الدول لا تزال راسية فى مياه الاسكندرية ولا تزال الخواطر متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الاوربيين وغيرهم

والآن فاختر لنفسك هل تخدمنا أم تساعد عرابي على تحقيق تهديده »
ولم يعرف هل كانت هذه البرقية احدى برقيات عديدة من هذا القبيل أم انها هي التى أثارت الفتنة فعلا وعلى كل كانت نتيجتها ان دارت محادثات أخرى كان حيدر باشا ابن عم توفيق وسيطا فيها فقد تردد مرات عديدة بين القاهرة والاسكندرية حاملا المراسلات بين هذين المتآمرين . وفي يوم ٩ يونيه حضر عمر لطفي الى القاهرة لتدبير المؤامرة بنفسه . واغلب الظن ان الاتفاق قد تم في ذلك الاجتماع على احداث القلاقل في يوم الاحد التالي ــ ١١ يونيه ولكن المدة كانت قد اعدت لكل شيء . فقد سمح لعصابة من مأجوري البدو أن يدخلوا المدينة مسلحين بالنبابيت واصدر الاوامر السرية لرجال البوليس بان لا يتدخلوا لقمع الاضطراب بل يقفوا موقف المتفرج .

ثم بدأت « القلاقل » حوالى الساعة الواحدة واستمرت الى الساعة الخامسة . وكان منشأها شجاراً قام بين أحد الحمارين المالطيين وبين أحد المسلمين وعلى ذلك تجمع لفيف من السابلة فما لبثوا ان اطلقت عليهم بضع رصاصات من منزل مجاور يقطنه بعض المالطيين وفى غضون ذلك ظهر البدو بنبابيتهم فى مكان الحادثة واذ ذاك انقلب الشجار العام الى مذبحة ضد الاوربيين طاحت فيها أرواح بضع مئة شخص وجرح نحو هذا العدد وفيهم المستر كوكسون وبعض القناصل الآخرين .
كان كل هذا يجرى ورجال البوليس جامدين فى مواقفهم أو انهم اشتركوا

فعلا فى المذبحة . اما عمر لطفى فانه وقف التلغراف على المخابرة بينه وبين الخديو ولم يسمح قومندان الحامية ـ سليمان سامى ـ بالقلاقل الا فى الساعة الرابعة بعد الظهر ومع هـذا فقد كاف باحضار الجنود بغير سلاح . على انه لم يقف جامداً بل ما كاد يظهر فى مكان الحادثة الساعة الخامسة حتى قمع هذه « المذبحة » المدبرة

واذا أراد القارىء أن يرى صورة من هذه المؤامرة الشـيطانية وما صحبها من سفك للدماء فعليه أن يذهب الى روسـيا المعاصرة الى مملكة كروشيفان وغيره من زعماء جمعية « اليد السوداء » على ان أشد ما يدعو الى الاستغراب انهم حاولوا فيما بعد أن يشركوا عرابى فيها فعلا مع انه أول من اكتوى بنارها . فلقـد زعموا انه عرابى هو الذي دبر المؤامرة من أولها الى آخرها واصـدر أمر المذبحة وكاف جنود الحامية بعدم التدخل . ولكن هذه التهمة ماكادت تتكون فى رؤوس القوم حتى سقطت سـقوطا مخزياً لا بل خيف ان كثرة التنقيب فى الموضوع قد تؤدى الى فضيحة المسئولين الحقيقيين عن هذه الجريمة المعدومة النظير . على أن السر انكشف بالرغم من ذلك وفى هذا يرجع الفضـل الى المستر بلنت . وفى سـنة ١٨٨٣ عرض اللورد راندولف تشرشيل المسألة بحذافيرها على البرلمان (١)

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٤)

ولم يكن احد يعرف وقتذاك شيئاً من اسرارهذه المسألة. فعرابى نفسه لم يشتبه في شيء. ثم ان الذى كان ينبغى ان تلقى عليه التبعة من الوجهة القضائية بصفته محافظا للاسكندرية لم يستمر فقط فى منصبه لا بل اختير فعلا لرئاسة اللجنة التى شكلت للتحقيق فى اسباب القلاقل. نعم لقد منح عمر لطفى اجازة فيما بعد ولكنه ظل مقيما فى مصر الى ان نشبت الحرب فعين عند انتهائها وزيرا للحربية. وهذا يذكرنا من جديد بما يحدث فى روسيا فى مثل هذه الاحوال. ذلك ان المسئولين عن المذابح يكافأون فورا بالترقية (١).

على ان نتيجة المذبحة جاءت حتى الآن بعكس ما كان يتوقعه مدبروها اما الجاليات الاوربية التى ساورها القلق من دسائس السير ادوارد ماليت لانها داعية الى اهاجة خواطر الاهالى وباعثة لهم على الانتقام فقد عدت المذبحة كنتيجة طبيعية للسياسة المذكورة وعلى ذلك بدأت تلح فى استدعاء المعتمد البريطانى وسحب الاساطيل. ثم رأى الاوربيون فى الوقت نفسه ان الضمان الوحيد لسلامتهم هو ان يتصالح الخديو مع وزرائه وعرابي بصفة خاصة باعتباره الزعيم المحبوب من الجيش ولانه الرجل الوحيد الذي يستطيع المحافظة على الامن العام. ولقد اصبح جليا ان التشاجر مع الوطنيين ليس من الهنات الهينات وان السواد الاعظم من الشعب يؤيدهم فهو لا يخلد الى السكينة الا متى خلى بين الزعماء

(١) راجع الكتاب نفسه ص ٣١٤

وبين كراسي الحكم فكان من اثر ذاك ان ألح قناصل فرنسا والمانيا والنمسا العموميون — وان كانوا الى الآن تركوا حبل السير ادوارد ماليت على الغارب ولكن لا الى حد ان تعميهم المجاملات السياسية عن رؤية ما يهدد مواطنيهم من الخطر — على الخديو ان يتصالح مع عرابي فورا وان يطلق يده — امامهم وامام درويش باشا في المحافظة على الامن العام(١) فلم يسع الخديو الا ان يذعن لهذا الطلب . وهكذا اصبح عرابي فجأة ديكتاتور مصر الحقيقي . فكانت باكورة اعماله اصدار منشور للشعب حثه فيه على الخلود الى السكينة واطاعة القانون . ثم ثنى بارسال الاوامر الى قواد الجيش بجعلهم مسئولين عن حالة الامن العام كل في جهته . واصدر شيخ الاسلام — بايعاز من عرابي منشورا كهذا للشعب موقعا عليه من علماء الازهر كافة (٢) . وهكذا اصبح « عرابي » فجأة في يومين اثنين «منقذ الهيئة الاجتماعية » وهو الذي قدروا له ان يتردى برصاص درويش باشا او بما ولدته المذابح من الخزى والعار . ولعمرك لقد كان هذا الانقلاب داعيا الى الدهشة بقدر ما كان بغيضا في اعين الدساسين .

وقد ادرك السير ادوارد ماليت مؤقتا بأنه قد سقط في يده . فان ظهور القنصلين الاجنبيين على المسرح السياسي لم يكن من العوامل التي

---

(١) رسالة بعث بها المستر بلنت الى لورد دفرين من الاستانة بتاريخ ١٦ يونية ان السلطان نفسه هو الذي سعى في مسألة الصلح لانه كان شديد الحرص على عدم اعطاء اوروبا اية ذريعة لتدخل اوربا « مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٧

(٢) بلنت الكتاب نفسه ص ٣٤٣

حسب حسابها . ولذا شكا الى رئيسه فى ١٤ يونيه من أن زميليه قنصلى المانيا والنمسا ابرقا الى حكومتيهما « بان لا امل فى تلافي العواقب الوخيمة الا باستدعائي وسحب الاساطيل من مياه الاسكندرية » (١) . وفى اليوم التالى ارسل برقية تنم عبارتها على اليأس قال فيها «لقد توترت الحالة هنا الى حد صار لا مناص معه من عمل شيء حاسم . فلا امل هناك في مجيء الجنود التركية الى الاسكندرية فى المستقبل القريب لان الحكومة الفرنسية مصممة على بذل قصارى جهدها لمنع ذلك . يلاحظ الى جانب ذلك ان ما أبداه زميلاى الالمانى والنمساوى الى حكومتيهما من الاراء سيحمل هاتين الحكومتين على ارجاء موافقتهما » اى انه وعو ذلك البطل المقدام الذى خيل اليه حتى اللحظة الاخيرة ان الفريسة صارت فى قبضة يده يستحسن بعد ان تطورت الامور هذا التطور ان يشير على الخديو « بدعوة مجلس الاعيان الى الاجتماع والاستفسار عن ارادة البلاد » ثم قال انه تبين له من حديثه مع سموه فى الموضوع فى هذا الصباح « ان سموه مرتاح لهذه الفكرة » (٢) .

لقد كان هذا منتهى الفشل والاخفاق لسياسة السير ادوارد ماليت ولم يكن يخفى على احد ان الرجل قد سدت فى وجهه المسالك بعد ان نفدت حيلته فلم يبق امامه الا الاستسلام . وكان جل همه ان يتلمس مخرجا

---

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٦
(٢) المصدر نفسه ص ٧٤

شريفا من الورطة التي اوجدها فظن ان دعوة البرلمان الى الاجتماع تصلح ان تتخذ جسرا ذهبيا للفرار عليه ولا بد ان يكون اللورد غرانفيل قد سب ماابداه مرؤوسه من الجبن إذ كلفه فى برقية موجزة فى اليوم التالى «بأن لا يوصي بعقد المجلس في الظروف العصيبة الحاضرة» (١). كذلك



السير ادوارد ماليت
وزير انجلترا العام فى مصر

لم يكن الخديو شديد الابتهاج بمسلك مستشاره لانه دل فى هذا الوقت الخطير على انه ممن لا يعتمد عليهم . اما القنصلان فانهما لم ينجحا فقط ان يعيدا لعرابى ما كان له من الحقوق برغم معارضة السير ادوارد ماليت بل انهما طلبا من الخديو ارضاء للفريقين ان يوافق على الوزارة الجديدة

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢

التى لم تكن وطنية بحته على شرط ان يعين فيها عرابى للحربية . وكان هذا رغبة منهما فى انهاء الازمة ولسيدا الى الابد باب التدخل الاجنبي ومع عدم ارتياح الخديو والسير ادوارد ماليت الى هذا الترتيب فقد قبلاه راغمين ومن ثم تشكلت الوزارة الجديدة فى يوم ١٧ يونيه برئاسة راغب باشا — وهو شخص لا شأن له — وعين عرابى وزيراً للحربية . ولم يستطع السير ادوارد ماليت عندما أبلغ رئيسه بأمر هذا الانتصار الجديد الذى أحرزه منافساه الا أن يقول ان الخديو أرغم على الموافقة بعد أن أمهله القنصلان الالمانى والنمساوى أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذ ما طلباه(١)

ففى دون الاسبوع الواحد لم تنقذ القضية الوطنية فحسب بفضل هذا التدخل مما كان يهددها من التلاشى بل لقد قوى ساعدها فعلا . ولما

---

(١) مصر رقم ١١ «١٨٨٢» ص ٩١ . كتبت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ يونيه وفى اليوم نفسه غادر السير ادوارد ماليت القاهرة . ويمم شطر الباخرة فى الاسكندرية حيث لبث فيها بعض الوقت وهى مصادفة غريبة . ذلك ان المستر بلنت يحدثنا فى كتابه (ص ٣٣٦ — ٣٣٧) انه تسلم فى يوم ١٥ يونيه من وكيله فى القاهرة المستر صابونجى « رسالة برقية يستحلفه فيها بالله» ان يعمل على ابعاد السير ادوارد ماليت الى ان قال « ان الناس جميعا يلعنونه وقد صمموا على قتله ان هو واصل سياسته . واذ ذاك ذهب المستر بلنت الى وزارة الخارجية « وطالب اصدار الاوامر الى ماليت بالانتقال الى احدى البواخر » وهو ما حدث فعلا « كما يقول المستر بلنت فيما ذكره فى كتابه عن الحادث . ولكن السير ادوارد ماليت قبل وفاته بقليل كذب هذه الرواية فقد ذكر فى خطاب بعثه الى التيمس بأن ما حمله على الالتجاء الى الباخرة لم يكن منشأه اوامر رئيسه بل لانه اصيب فجأة بنوع من الحمى اشرف معها على الهلاك . ولما وقف من كتاب المستر بلنت على ماورد فى برقية المستر صابونجي استنتج السير ادوارد ماليت ان بعض الناس عملوا على دس السم له فعلا وعندنا ان ماظنه السير ادوارد ماليت كان خياليا بحتا والذى يغلب على الظن ان الرجل بعد ما منيت به سياسته من الحبوط والفشل حوالى ذلك الوقت قد خانته قواه من الغم على جده العاثر

رأى درويش باشا انه لم يبق ما يصنعه فى مصر كتب الي حكومته ينبئها بزوال خطر الفوضي نهائياً وقال المسيو فريسينيه من جهته «ان فى الاستطاعة التعجيل بحل المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابى» فوراً[١] لا بل ان فكرة المؤتمر الاوربى الذى تقرر عقده فى أواخر مايو كما مر بك أصبحت الآن لا معنى لها . فقد ارتأى السلطان بحق ان المياه قد عادت الى مجاريها فلا حاجة اذن لعقد مؤتمر دولى لوضع خطة للتدخل . وبالفعل كانت ظواهر الاحوال تحمل على الظن بزوال الخطر . ولكن كان هذا فى الظاهر فقط . فان الحكومة البريطانية كانت مصممة على القيام بعمل جاسم وانما كانت تترقب الفرص المناسبة لاستئناف العدوان . فقد جاهرت في ردها على المسيو فريسينيه بصدد « تسوية المسألة المصرية » «بأن من المتعذر وضع تسوية مرضية أو دائمة الا بالقضاء على عرابى باشا والحزب العسكرى فى مصر»[٢] هذا بينما أخذ وكلاؤها يرسلون تقارير مفزعة وصفوا فيها حالة القلق فى البلاد وما أثاره الارهاب العسكرى من جانب عرابى من السخط فى نفوس الاهالى[٣] وفى ٢٠ يونيـة ابلغ لورد غرانفيل بسمارك رسميا بواسطة لورد امفتيل سفير بريطانيا فى برلين « ان حكومة جلالة الملكة لم يكن لها ضلع في النظام الحالى فى مصر

---

(١) لورد كرومر الكتاب نفسه المجلد السابع ص ٣
(٢) الكتاب نفسه ص ٢٩٣
(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨١ و ٨٨

أى فى تشكيل وزارة راغب ـ عرابي ومع انها تسلم بأن هـذا النظام لم يكن سوى تدبير مؤقت لانقاذ أرواح الاجانب واموالهم من اعمـال العنف الا انها لا ترى ان هـذا الترتيب يسوى المسألة المصرية بشكل ما » (١)

على انه كانت هناك مصاعب جمة فى سبيل حل «المسألةالسياسية» بالطريقة التى تهواها انجلترا . فهناك كانت الوعود الالزامية التى قطعتها حديثا بان اوربا وتركيا تشتركان مع الدولتين الغربيتين فى تقرير مايلزم من وسائل الضغط يضاف الى هذا الدعوة التى ارسلت الى الدول بناء على هذا التعهد لحضور المؤتمر المشترك . وان المرء ليسهل عليه من تتبع رسائل اللورد غرانفيل فى اوائل يونية ان يعرف مبلغ تبرمه بهذه الوعود وعظم سروره لو استطاع التملص منها وفى اليوم الاول من شهر يونية اى في اليوم التالى لارسال الدعوة لحضور المؤتمر اعاد لورد غرانفيل اقتراحه على مسيو فريسينيه بان تطلب الدول العظمى الى السلطان ارسال جيش الى مصر . فلم يكن من المسيو فريسينيه الا ان اجاب بطبيعة الحال بانه يستحسن قبل القيام بشيء من هذا القبيل التثبت من موافقة الدول على حضور المؤتمر اولا وهنا عاد لورد غرانفيل فاقترح ادماج هذا الطلب

---

(١) الكتاب نفسه ص ١١٨ امر لورد غرانفيل تعزيزا لحجته الا يحضر المراقبان جلسات مجلس الوزراء من الآن فصاعدا (ص ١٣١) هذا مع انه كان من المفروض ان المراقبين موظفان فى خدمة الحكومة المصريه ومع الاسف لم يحاكما لخرقهما نظام الاستخدام

ضمن ما يرسل الى لورد دوفرين من التعليمات الخاصة بادارة المؤتمر .
وهذا أيضاً لم يوافق المسيو فريسينيه عليه الا اذا وصلت ردود الدول العظمي . على ان هذه الردود لم يكن ينتظر ورودها بسهولة لان السلطان ظل مصرا علي رفض فكرة المؤتمر مادامت بعثة درويش باشا لم تنته من مهمتها . واذ ذاك صمم لورد غرانفيل ان يستقل بالعمل مرة أخرى ففي يوم ١٣ يونية كلف سفراء بريطانيا لدى الدول العظمي ان يطلبوا الى الحكومات المذكورة ان تقترح على السلطان « ان يعد العدة لاقراض الخديو قوة عسكرية كافية لمعاونته على الاحتفاظ بسلطته » بشرط ان لا تبقى القوة المذكورة الا شهرا واحدا فى بادىء الامر وان لا يعبث احد بحرية مصر وان لا تبقي الحالة الراهنة كما هي عليه ريثما تضع اوربا ماتراه من الاصلاحات (١) وهنا رأى المسيو فريسينيه نفسه مرة اخرى أمام امر واقع وانه مخير بين امرين: اما الرفض أو القبول . فابلغ اللورد ليونز فى يوم ١٤ يونية انه غير موافق بتاتا على مافعله لورد غرانفيل لان الباب العالى لابد ان يصل الى علمه اقتراح تدخل السلطان بصفة عملية فيزداد ترددا واصرارا على عدم الاشتراك فى المؤتمر . ثم اظهر عظيم استيائه من اغفال النص على الا تقوم الجنود التركية باعمال عسكرية فى مصر الا بامر عال من الخديو (٢) ولكيما يزيل اللورد غرانفيل وساوس زميله الفرنسى تظاهر بالموافقة على هذا الاعتراض وطلب الى لورد

---

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٥
(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٦٨

دوفرين عند ما كرر له التعليمات ان يضمنها ذلك النص ان رأى ضرورة لذلك ولما كان المسيو فريسينيه لا يريد كما قال حرفيا « ان يخلى الجو للوزارة البريطانية فى هذه الظروف » فقد زود السفير الفرنسي فيما بعد بتعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه ضمنها النص القائم حوله الخلاف اذ ذكره بشكل صريح (١) .

ولعل القارىء قد لاحظ ان كل هذا حدث قبل تشكيل وزارة راغب التي تركت ماتسميه انجلترا بالمسألة السياسية بلا حل وان ماستقل لورد غرانفيل بفعله فى يوم ١٣ يونية لم يكن الا نتيجة لاشاعة مذبحة الاسكندرية المدبرة . وقد كان جليا أن اللورد غرانفيل لم يكن ينظر بعين الارتياح الى المؤتمر المقبل وانه بذل قصارى جهده لتعجيل قراراته وتسوية عدة من النقط الواردة فى برنامجه سلفا . وبذل المسيو فريسينيه من ناحيته كل مافى وسعه لاحباط ماعدته الحكومة البريطانية من الخطط التي كانت من الوضوح بحيث ان معظم الدول تشككت بسببها فى فائدة المؤتمر العملية او كما اعترف (٢) . لورد غرانفيل نفسه اذ قال « يظهر ان معظم تلك الدول لم يقتنع بسداد هذه الخطوة وملاءمتها » وفى يوم ١٤ يونية اقترح المسيو فريسينيه لاخذ ضمان آخر ان توقع الدول العظمي قبل الشروع فى اعمال المؤتمر عهد « براءة » كالذى وقعته

---

(١) مصر رقم ١١ «٨٨٢» ص ٧٣ ، ٧٩
(٢) المصدر نفسه ص ٤٦

في سبتمبر سنة ١٨٨٠ في مشكلتي اليونان والجبل الاسود تتعهد فيه بان لاتعمل على ضم اراضي تابعة لمصر اوالحصول على ميزات خاصة » (١).
وقد اجاب اللورد غرانفيل على ذلك بخشونة قائلا انه موافق بعد ان اظهر تألمه العميق من هذا الارتياب في مقاصد الانجليز واذ ذاك شرع المسيو فريسينيه في تمهيد الطريق لعقد المؤتمر باقصى مايمكن من السرعة ولما كان يدرك خطورة التباطؤ في وضع انجلترا تحت رقابة الدول بذل قصاري جهده لازالة كل ما كان قائما في سبيل عقد المؤتمر من العقبات ونظرا لرفض اللورد غرانفيل مطالبة الدول العظمى مرة اخرى باقناع السلطان بالموافقة على المؤتمر صمم المسيو فريسينيه على مطالبتها بالموافقة على الاجتماع اشتركت فيه تركيا ام لم تشترك وتلافيا لاى اعتراض آخر من جانب لورد غرانفيل رأى أن يجتمع المؤتمر ـ اذ اقتضى الامر ذلك. في مكان آخر عدا الاستانة (٢). ونظرا لمعارضة بسمارك في تقييد اعمال الجيش التركي لمدة شهر كما كان مقترحا وافق أخيرا المسيو فريسينيه على ترك هذه المسألة للمؤتمر واكتفي بان يبلغ الماركيز دى نوايه سفير فرنسا لدى الباب العالى «بأن يتفاهم مع زملائه فيما لودعت الحاجة الى التدخل التركي على الشروط الصحيحة حتى لايتحول هذا التدخل الى احتلال

---

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢ و ٨٤
(٢) المصدر نفسه ص ٥٨

ضار باستقلال مصر » (١) ان ما فعله المسيو فريسينيه اخيرا انما حدث في يوم ١٧ يونية وهو نفس اليوم الذى اعيد فيه تشكيل الوزارة الوطنية فلم تجد انجلترا مناصا من الذهاب الى المؤتمر لتسوية « المسألة السياسية» التي سببت لها كل هذا التعب .



(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ١١١

الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

اجتمع المؤتمر الذى كانت مهمته وضع حل نهائى للمسألة المصرية وهى المسألة التى ما كان ينبغي ان تبقي بلا حل لولا مآرب انجلترا المدائية — فى الاستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتى أظهرت فى يوم ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ امتعاضها من هـذه التصرفات جميعها وعدتها ماسة بحقوقها ولا سبيل الى الشك فى أنه كانت توجد على الاقل دولة واحدة بين هذه الدول العظمى التى اشتركت فيه ورأت أن الامر على جانب عظيم من الخطورة . فلقد لفت المسيو دى جيرز وزير خارجية روسيا الانظار بصفة خاصة فيما أرسله الى سفرائه من التعليمات بمناسبة عقد المؤتمر ، الى أهمية الاحتفاظ بالوفاق الاوربى فيما قد يقرره بالنسبة لمصر قائلا : لا ينبغى أن تسوى المسألة الا عن طريقه فان لم يكف هذا العمل الادبى لتذليل المصاعب فعلى الوفاق أن يقرر بالاجماع ما ينبغى اتخاذه من التدابير الاخرى الى أن قال . فان أصبح لا مفر من الامر الثانى فان تركيا تكون اليق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها فى مصر . فان هي رفضت ذلك كلفت انجلترا وفرنسا بهـذه المهمة بشرط أن يصحب قواتهما مندوبون عن الدول العظمي حتى اذا

استتب النظام ينظر فى تعديل كافة ما قطعته على نفسها من التعهدات الدولية توطئة لالغاء المراقبة الثنائية وايجاد نظام دولى يحول دون عبث الوكلاء الشخصي ويجعل أى تدخل آخر فى شؤون مصر الداخلية مستحيلا (١)

ولا حاجة الى القول بأن انجلترا لم تذهب الى المؤتمر بمثل هذه النيات أو المشروعات فلم يكن ابغض اليهـا بين الوسائل العديدة لاسقاط الوزارة الوطنية المكروهة من العمل الاوربي المشترك ذلك لان السماح بتدخل أوربا فى الامر يعرض انجلترا لضياع مركـزها الفريد فى مصر فتفلت من يدها الى الابد فرصة تحقيق مطامعهـا القديمة . فتلافيا لذلك الحت انجلترا على تركيا بالتدخل فى مصر أملا في أن تتمكن فيما بعد من تحوير عمل تركيا الى ما يطابق مصالحها . على انها لم تكن مخطئة الخطأ كله فى هـذا التقدير . والآن وقد خابت فى تحقيق هذه الغاية واجتمع فعلا المؤتمر الذى يمثل الدول العظمي رأت انها بين أمرين فاما أن تذعن صاغرة لاحكام القدر واما أن تستقل بالعمل متحملة تبعة عملها هذا فيما لو أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول العظمي سلوك خطة أخرى لا تتفق مع مآربهـا (٢)

---

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) عند ما قدم البرنس لوبانوف المذكرة المتضمنة اراء المسيو دى جيرز المذكوره انفا الى اللورد غرانفيل اكـد له هذا «ان سياسة انجلترا لاتنوى سوءا بمصر وليست لها فيها اطماع ذاتيه» ثم انه اعرب ايضا عن رغبته في « ان لايعمل شيء الا باتفاق اوربا » على انه لم ينكر « ان انجلترا تتخذ من المعدات ما يمكنها من الاشتراك فيما قد تدعو اليه الضروره من الاعمال »

وطبعا كان هذا معناه التشاجر مع فرنسا وربما مع الوفاق الاوربى على أنها عللت نفسها بأن لا يؤدى الامر الى قطع العلائق وفيما عدا ذلك فقد كان معولها على سياستها وعلى طبيعة الزمن فى التئام الجروح على أن الواقع أظهر ان الخطر لم يكن بالجسامة التي كانت تخشاها . فأنها وجدت حليفا غير منتظر فى بسمارك الذى رأى فى الامر فرصة نادرة لايقاع الشحناء بين انجلترا وفرنسا فيوقع هذه فى عزلة ويضم تلك الى جانبه وعندئذ تصبح لالمانيا الزعامة السياسية فى أوربا بلا مدافع ولقد كان من أسوأ ما أنتجته سياسة بريطانيا العدائية من حيث علاقتها بمصر ان فرقت قوى أوربا الديمقراطية الممثلة في ارقى شعوب زمننا أي فى انجلترا وفرنسا وكان من وراء هذه التفرقة التى استمرت أكثر من عشرين عاما أن أصبحت الزعامة فى أوربا لبروسيا وهي أقوى دولة رجعية فى العالم كما كان من ورائها أيضا أن فرنسا رمت بنفسها فى احضان روسيا على ما فى هذا من الضرر لاهل هاتين المملكتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في خلال هذين الشهرين المشئومين اللذين انعقد فيهما المؤتمر شهرى يوليه وأغسطس من سنة ١٨٨٢

على أن بريطانيا قبل أن تدرك ذلك الفوز قدر لها أن تذوق

مصر (رقم ١٧) (١٨٨٢) (ص ٨٢) . وبالرغم من ذلك قد اكد اللورد غرانفيل للسفير الالمانى فى لندن عند ماسأله قبل ذلك باسبوعين عن حقيقة الاشاعة بان انجلترا تعد المعدات لارسال الجنود الي مصر بان الاشاعة المذكورة « لا اساس لا من الصحة ») مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٩٠

شيئا من الذلة والهوان فان بسمارك نفسه لم يكن راغبا فى أن تنفرد انجلترا بابتلاع مصر دون الدول الاخرى ففى أول جلسة للمؤتمر عرضت مسألة « بروتوكول البراءة من الاثرة » وفى الجلسة الثانية التي عقدت بعد يومين وقعه مندوبو كافة الدول الممثلة في المؤتمر . وكان نص البروتوكول هكذا « تتعهد الدول التي يمثلها الموقعون على هذا أنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا الدول الاخرى (١) ولقد كان هذا البلاغ من الخطورة بمكان . فان انجلترا باشتراكها فيه ـ وقد كانت هي المقصودة به طبعا ـ تعهدت بألا تضم مصر بل بألا تحتلها ـ بالطريقة التى خولت بها معاهدة برلين للنمسا احتلال البوسنة والهرسك انما تعمل فقط كاحدى الدول التى يهمها تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعا . على أن الطريقة التى انفذت بها انجلترا هذا الاتفاق تعد من أشنع المخازى فى تاريخ القانون الدولى لذلك لا غرابة فى أن المؤرخين الذين ينتصرون لها يتحاشون ذكر هذه الوثيقة القاطعة لحججهم (٢)

وبالرغم من هذا فان للمؤتمر قبل ان يبت فى شيء حاول مرة ان

---

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣
(٢) لم يرد ذكر ما لهذا البروتوكول في « التاريخ الصريح » الذى وضعه لورد كرومر

يمنع انجلترا من ان تحملها الاثرة على القيام بعمل عدائي آخر . ففي جلسته التالية التي انعقدت يوم ٢٧ يونيه عرض مندوب ايطاليا اقتراحا تضمن العبارة الاتية: «ينبغي ان يكون مفهوما ان لا تقوم الدول باي عمل انفرادي في مصر مادام المؤتمر منعقدا» . وكانت انجلترا هي المقصودة بهذا أيضاً اذ كان معروفا انها تقوم باستعدادات حربية . وقد تم الاتفاق على هذا ولكن بعد أن أضيف اليه التحفظ الذي اقترحه اللورد دوفرين والماركيز دي نواي باستثناء ماتقتضيه « الظروف القاهرة » تحتم على كل دولة حماية ارواح رعاياها . وقد كتب لورد دوفرين الى رئيسه يخبره بأن «المراد من اضافة هذا التحفظ هو اطلاق ايدى حكومتينا فى العمل اذا طرأ طاريء» . ثم استرسل هذا السياسى الداهية فقال « وفى الحقيقة ان اقتراح السفير الايطالى لم تعد له اهمية مطلقا بعد ان اضيف اليه ذلك التحفظ الذى يمكن استخدامه عند الحاجة » (١) .

على ان لورد غرانفيل لم يقتنع بهذا التأويل الذي كان لاشك مبالغا فيه . فابرق الى لورد دوفرين يكلفه أن ينتهز اول فرصة ليذكرلز ملائه انه يفهم من لفظ « الظروف القاهرة » معنى أوسع من المحافظة على ارواح الرعايا الانجليز . (٢) وقد صدع لورد دوفرين بهذا الامر من فوره فى جلسة المؤتمر الرابعة . فلقد سأل سائل عما يمكن ان يحدث

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٧ ، ٤٨
(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٩

اذا لم يعترف السلطان بالمؤتمر وارسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر ؟ فلاحظ احد المندوبين ان مثل هذا العمل لا يتعذر احباطه على الاسطولين الانجليزى والفرنسي الموجودين فى مياه الاسكندرية . ففي وسعهما ان يحولا دون انزال الجنود التركية الى البر وهنا قال الماركيز نواى « لم يعد هناك محل لتدخل الاسطولين المذكورين بالطريقة المشار اليها بعد ان اجتمع المؤتمر » . هنا لاحت الفرصة للورد دوفرين فقال « ان السلطان لو اقدم على امر كهذا لكان عمله احد «الظروف القاهرة » التى شملها التحفظ المرفق بالاقتراح الايطالى . « فامره كامر قناة السويس سواء بسواء لو اصبحت مهددة بخطر او لو طرأ على الموقف السياسى تغيير فجائي خطير قد تتعرض معه بعض المصالح الخاصة للخطر » (١) . وهو لعمرك تفسير يجعل الاقتراح السالف الذكر عديم الاهمية . ولكن المندوبين لم يعيروا اقوال لورد دوفرين اقل اهتمام اما غباوة منهم واما ان بسمارك او عز اليهم بذلك . وعليه فاز لورد دوفرين بامنيته .

على ان البحث كان متواصلا فى الوقت نفسه في المسألة الاساسية التى من اجلها عقد المؤتمر . لقد كانت عادة اللورد دوفرين ان يفتتح جلسات المؤتمر بتلاوة ما وصله من القاهرة من البرقيات العديدة المتضمنة وصف الحالة المزعجة السائدة هناك مع التنديد بالمسلك الشائن الذي

---

(١) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٥٧

تسلكه « الوزارة الهزلية » ـ كما كان لورد دوفرين يسمى وزارة راغب وبشراسة الحزب العسكرى الذى كان « يتدرج من عنف الى عنف » الى ان اصبح ديدنه اشعال نار الفتن والثورات واغتصاب السلطة وازدياد الفوضى والخراب المنتشر وبانتظار نبذ التعهدات الدولية الى غير ذلك باللهجة التى الفتها سياسة آخر الزمان وقد اظهر زملاؤه الارتياب فيما يسمعونه لا بل ان احدهم قال انه يستبعد ما ذكر فى تلك الرسائل (١).

وقد ابى المار كيز دى نواي (٢) الانضمام الى اقتراح لورد دوفرين بمطالبة السلطان بالتدخل العسكرى فى مصر لانهم كانوا واثقين من تصميم انجلترا على تبديل الحالة فى وادى النيل : ثم دار البحث حول كيفية منع هذا التدخل من ان يتحول يوما ما الى اعتداء من جانب السلطان أو من جانب انجلترا . فقال لورد دوفرين ان هذا لمن أبسط الامور . فليس على الخديو الا ان يقبل الوزارة الحاضرة ويعين درويش باشا لوزارة الحربية ويوليه قيادة الجنود التركية ويعيد المراقبة الثنائية وبذا تحل المعضلة . ولكن الاقتراح لم يصادف هوى فى انفس المندوبين لانهم رأوا بحق . ان السلطان لن يرسل جنوده على هذه الشروط المهينة . اما اقتراحات المار كيز دى نواي فقد كانت اشد قبولا فى نفوس المندوبين فقد اقترح السفير الفرنسى ان يقرن طلب ارسال الجنود التركية الى

---

(١) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٣١ — ٣٢

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦ . اكد المركيز دى نواى صراحة ان الاقتراح جاء من الحكومة الانجليزية فلا دخل لفرنسا فيه

مصر بالشروط الآتية وهي : ان ترسل الدول العظمي طلبا رسمياً الى السلطان ، بان يتعهد هذا باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ان لا يتعرض للفرمانات الخاصة بمصر والامتيازات الممنوحة لها . ان لا يحدد مدة عمل الاحتلال ان لا يتعرض لشؤون مصر الداخلية مابقي الجند بها، ان لاتمس حقوق الخديو وكرامته (١) . ووافق المندوبون على هذه الشروط ماعدا ما كان خاصا باطلاق مدة الاحتلال «والطلب» المزمع ارساله الى السلطان فلقد لاحظوا ان الباب العالى لن يقبل «طلبا» وانه خشي على مصر من اطلاق مدة الاحتلال وعدم تحديدها . ولكن لورد دوفرين عارض اشد معارضة في الشرط الاخير . وفي النهاية تم الاتفاق على ارسال مذكرة مشتركة الى السلطان يسأل فيها ان يرسل جيشا تركيا الى مصر ويتلطف له فيها عند ذكر الشروط التي ترجو الدول العظمي ان تتم هذه المهمة بموجبها . وفي جلسة المؤتمر السابقة التي عقدت في ٦ يوليه تم الاتفاق على الصيغة المتضمنة لهذه الشروط وهاك نصها (٢) . ان الدول العظمي مقتنعة اقتناعا تاما بأنه اثناء وجود الجنود العثمانية بمصر سيحتفظ بحالة البلاد المعتادة ولا يتعرض للامور التي اعفيت منها مصر ولا لما خصت به من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ولا لعمل الادارة المعتاد ولا للنظم والاتفاقات الداخلية الناشئة عن ذلك وان

---

(١) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٦٥
(٢) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٩٤

تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل احتياطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر مالم يطلب الخديو مد هذا الاجل الى اجل آخر يتفق عليه مع تركيا والدول العظمى وان تحتمل مصر نفقات ذلك الاحتلال .. فان وافق السلطان كما ترجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول العظمى فان انفاذ المواد والشروط المذكورة آنفا يكون موضوع اتفاق اخر يعقد فيما بعد بين الدول الست وبين تركيا »

وقد وقع جميع المندوبين هذا النداء وارسلوه الى حكوماتهم المختلفة لاعتماده . وليس شك فى أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن ليروق فى نظر الحكومة البريطانية . فانجلترا صاحبة الصولة والبطش التي دبرت مسألة التدخل برمتها لم يقيموا لها وزنا بل أدمجوها فى « الدول الست » اضف الى ذلك ان حلول الدول محل الحكومة البريطانية فى التعاقد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بانفاذ مواد المذكرة المشتركة جعل تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية الخاصة من أشق الامور . ولم يبق شك فى أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة أولا لان هذه الشروط قد صانت كرامة تركيا صيانة تامة بصفتها سيدة مصر وثانيا لانها كانت تعرف انها ان رفضت فان الدول العظمى تبدأ العمل بدونها . و الحقيقة ان المؤتمر بحث فعلا فى هذا الامر الاخير ولم يؤجل البت فيه الا مجاملة للباب العالى (١) .

---

(١) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٦٨ — ٦٩

لهذا كله صممت انجلترا على أن تعمل قبل ورود اعتماد الدول على المذكرة المشتركة وتقديمها . وليس في الاوراق الرسمية التي نشرت بعد ذلك ما يدل على ان انجلترا كانت وقتئذ متواطئة فعلا مع بسمارك على أمر من الامور . ويحتمل أنها كانت كذلك واخفيت الاوراق التي تثبت هذا الامر . ومهما يكن من شيء فقد تبين ان انجلترا صممت على ان تجابه الدول بأمر واقع يجعل المذكرة المشتركة مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها وان تريها ان كل مسعى يبذل لحل القضية المصرية يجب أن يكون لانجلترا النصيب الاوفي فيه . ولعمري لقد كانت هذه خطوة يخشى منها على انجلترا نفسها ولكنها افلحت كما تفلح عادة كل خطة وقحة تقوم بها كل دولة ذات بطش وسلطان .

أما هذا الامر الواقع الذى أتته انجلترا فلم يكن غير ضرب الاسكندرية بالقنابل بحجة ان المصريين كانوا يقيمون تحصينات تهدد الاسطول الاجنبي وهى حجة اجاد المستر ريتشاردس في تسخيفها فى البرلمان اذ قال . « يا عجبا ! أرى رجلا يحوم حول دارى وعلائم الاجرام بادية عليه فابادر الى احضار الاقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى فيعد ذلك اهانة له ويحطم على أبوابي ويجاهر بانه لم يفعل ذلك الا دفاعا عن نفسه !! » (١) . وفى الحقيقة لم يكن أحط ولا أسفل ولا أشد نفاقا من الحجة التى تذرع بها الانجليز لضرب

(١) مجموعة المناقشات البرلمانية لها نسارد المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٧٧٨

الاسكندرية وهي كما لا يخفى مدينة تجارية مهمة ينيف عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة . أخبر السير بوشامب سيمور (الذى أصبح فيما بعد اللورد السستر مكافأة له على أعماله) وزارة البحرية فى ٢٩ مايو بان المصريين ينشئون التحصينات فى مرفأ الاسكندرية . فاتخذ لورد غرانفيل من هذه الاحتياطات القانونية التى لاغبار في اتخاذها على اية دولة مستقلة مهددة باسطول أجنبي ذريعة لمناقشة الباب العالى في شأنها فى يوم ٣ يونية . فجاءه الرد بعد ثلاثة أيام بانه لم يجر انشاء أو تسليح حصون جديدة وكل مافى الامر هو رم بعض الحصون وقد امر الباب العالى بوقفه . وقد اضاف الباب العالى الى ماتقدم انه يؤمل «ان يجتنب قائدا الاسطولين الانجليزي والفرنسي جهدهما كل مايثير اذنى نزاع»(١). ثم مر شهر باكمله دون ان يحدث شيء . وفى اول يولية استؤنفت التحصينات واعدت العدة لسد المرفأ فابرق اللورد غرانفيل الى اللورد دوفرين من فوره مظهرا تبرمه ببطء العمل فى المؤتمر (٢) ومما قاله ان الدول ينبغي عليها ان ترسل بلاغا نهائيا الى السلطان او تنظر فيما هو اشد من هذا . ثم انه كلف الاميرال سيمور بان يبلغ قائد حامية الاسكندرية ان « محاولة سد المرفأ تعتبر عملا عدائيا » (٣) تؤدي حتما الى ضرب الحصون بالقنابل . اى ان الحكومة البريطانية كانت فى

(١) مصر رقم ١١ «١٨٨٢» ص ٢٢
(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢ ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٧٠
(٣) المصدر نفسه ص ٧٤

الوقت الذي بدأت فيه بالعمل الانفرادى تمخض المؤتمر على دعوة الباب العالى الى العمل . وكأنما اراد اللورد غرانفيل توكيد الانفراد فى العمل المقصود فاشار على الاميرال سيمور بأن يدعو زميله الفرنسى الى الاشتراك معه قبل القيام باى عمل عدائي مضيفا الى ذلك قوله «وعلى انه لا ينبغى ان تؤخر العمل بمقتضي التعليمات المرسلة اليك اذا ما ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر» (١)

ولقد ابى الفرنسيون الاشتراك فى الامر فعلا لان المسيو فريسينيه كان قد اجاب قبل ذلك بايام قلائل على سؤال وجه اليه فى البرلمان بشأن الاسطول الفرنسي الموجود فى الاسكندرية فقال انه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس الا . ومع تكتمه ماسيتخذه من الاجراءات قال «غير ان هناك وسيلة واحدة ارفضها تلك هى تدخل فرنسا فى مصر حربيا » (٢) . وعلى ذلك اعلن لورد ليونز ان الاميرال الفرنسي قد لا يستطيع « ان يشترك مع الاميرال الانجليزى فى ان يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية » (٣) . على ان قائد الحامية قد اكد من جانبه انه لم يفكر مطلقا فى سد المرفأ . ولكن الاميرال سيمور كالذئب المذكور فى الخرافة لم يشأ ان تفلت الفريسة من قبضة يده فارسل فى يوم ٦ يولية الى القائد المذكور مذكرة اخرى طلب فيها

---

(١) رقم مصر ١١ ص ٧٤

«٢» المصدر نفسه ص ٨

«٣» المصدر نفسه ص ٨٣

بايجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم ارسل اليه بعد اربعة ايام بلاغا نهائيا امهله فيه اربعا وعشرين ساعة لاجابة ما طلب .

وهنا ينبغى ملاحظة امر هام . فقد كان المؤتمر ينظر فعلا فى كيفية حمل السلطان على التدخل — لا بل انه فصل نهائيا فى هذا الامر وانما كان ينتظر فقط موافقة الحكومات على ما قرره . فلم يكن تمكن والحالة هكذا تسويغ ما ظهر من جانب الحكومة البريطانية من التطفل الذى لا نظير له الا بأن « الظروف القاهرة » قضت به . وعلى انه لم يكن فى وسع تلك الحكومة ان تحتج بوجود خطر على الرعايا البريطانيين وعلى املاكهم لا لشيء اخر سوى ان هذا الخطر لم يكن موجودا وقد ظل رجال القنصلية البريطانية طوال شهر يونية يخرجون بالاتفاق مع الاميرال سيمور كافة الرعايا البريطانيين من مصر الى البوارج الانجليزية او يرسلونهم الى بلادهم (١) . وهذا يؤيد ما اتصل بنا من احد المصادر بان النية كانت معقودة على ضرب الاسكندرية من اول يونية (٢) . اما الحجة التى تذرع بها القوم فى رسائلهم الرسمية وفى البرلمان لتسويغ هذا الاعتداء فهى الدفاع عن الارواح البريطانية كما قدمنا . والى هذا اشار لورد غرانفيل فى المذكرة العامة التى ارسلها فى ١٠ يولية الى السفراء البريطانيين فى الخارج اذ قال « ليست الخطة التى سلكها الاميرال سيمور سوى مجرد دفاع عن النفس وهو امر مشروع . لذلك قد قام بما

«١» مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٨ و ١٠١ و ١١٠
«٢» باست التاريخ السرى ص ٣٦٤

قام به ... لتحقيق هذا الغرض لا لحاجه اخرى في نفوسنا » (١) . وان اردت ان تعرف نصيب هذا الادعاء من الاخلاص والصدق فمليك بالرجوع الى رسالة لورد دوفرين الى رئيسه في ٨ يولية التي اشار فيها الى الحديث الذى دار بينه وبين وزير الخارجية التركية . فقد قال ان الوزير المذكور قد جاءه ليلح عليه بان يطلب الى لورد غرانفيل ان يكف يدى الاميرال سيمور عن اي عمل طائش في الاسكندرية . فما كان من لورد دوفرين الا ان قاطعه بهذا السؤال : « لماذا لم يتدخل السلطان وجنوده لحفظ النظام هناك ؟ » . الى ان قال « ثم افهمته بانه لو استطاع ان يضمن لى ان السلطان سيعمل طبقا لما نريد لكان ما انقله لفخامتكم بشأن تأكيده خليقا بانعام النظر وحسن الروية . اما والامر لا يعد مجرد ابلاغ التماس فهو ليس بذى شأن كبير » (٢) او بمعني آخر كانت الحاجة الى الدفاع عن النفس بالغة والخطر على الاسطول من مدافع القلاع في الاسكندرية جسيما بحيث ان اللورد دوفرين كان على استعداد ـ وله الحق ان يقول ذلك ـ لان يوصى بالغاء التعليمات الصادرة الى الاميرال سيمور بضرب القلاع لو رضيت تركيا ان تعمل وفق ما تطلبه انجلترا منها !! ولعل القارىء لا يريد دليلا اقوى من هذا على ان ضرب اسكندرية لم يكن يراد به الا الاحراج فحسب ومواجهة الدول

«١» مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١١٤
«٢» مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٠٤

الاخرى « بحقيقة واقعة » مرة اخرى .

ولابد من ذكر مسألة اخرى . فبينما كانت الحكومة البريطانية منهمكة فى دس الدسائس ونصب الاشراك كانت الوزارة الوطنية تدير شؤون مصر بمنتهى الهدوء . فان هذه الوزارة لم تعد تحسب حسابا للتدخل من الخارج بعد ان انتقل السير ماليت – كما قدمنا – الى بارجة الاميرال سيمور وبعد ان اضرب المراقبان عن العمل فى يوم ٢٢ يونية بايعاز السير ماليت وموافقة لورد غرانفيل وبعد حبوط السعى لحمل عرابى على مغادرة مصر فى نظير رشوة تدفع اليه (١) . وهكذا استراح بال الوزارة من المستشارين والمراقبين الذين جاؤوا تطفلا وفضولا . اما الخديو فقد ظل في القاهرة متصلا بالانجليز سرا . فلما قدم بلاغ الاميرال سيمور النهائى كان الخديو اشد المعارضين فيه (٢).ومن المرجح – لابل من المحقق – ان الخديو حتى لو ماجاء فى ذلك البلاغ لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الانجليز ومع انه كان من انصار الدفاع فهذا لاينفي انه كان احد المحرضين على الاجرام وان مااتهمو به الوطنيين فيما ىبد من التمرد على الخديو لم يكن سوى محض افتراء (٣)

وفى ١١ يولية ضربت الاسكندرية بالقنابل . ولقد بدأ الضرب

«١» بلنت . « التاريخ السرى » ص ٣٣٤ .عرض بيت روتشيلد على عربى اعانة سنوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة الفرنسية اعانة سنوية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . لاشك ان اساليب الرشوة لايعرفها غير الشرقيين !!

«٢» المصدر نفسه ص ٣٧٩

«٣» المصدر نفسه ص ٣٨١

في ساعة مبكرة في الصباح واستمر نحو عشر ساعات متواصلة . فاسكتت المدافع المصرية وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية المصرية. وبعد ذلك بيومين نزلت الجنود البريطانية المدينة وما جاء يوم ١٥ يولية حتى كانت الاسكندرية رسميا في ايدى الغزاة الفاتحين . ولقد حدث في فترة اليومين السالفين ان اشتعلت النار في المدينة فمن قائل ان الحريق نشأ عن قنابل الاسطول — وهو الارجح — ومن قائل انه من عمل الحامية المصرية في حين تراجعها وهو قول ضعيف على ان هذا لا يهمنا كما لا يهمنا ما تلا ذلك من حوادث الفوضى التي قتل وجرح فيها عدد من الناس. وانما الذي يهمنا تلك الحقيقة الساطعة وهي ان انجلترا قد اتت عملا وحشيا وانتهكت حرمة القانون الدولي بشكل لا نظير له . ولا جدال في ان هذا لو فعلته دولة اخرى اضعف من انجلترا لحوسبت عليه حسابا عسيرا .

حدث ما حدث فكان اثره ما تمنته انجلترا الى حد بعيد . ومن ثم ادرك العالم باسره ان غزو انجلترا لمصر واقع حتما . ومما ايد هذا الرأى التحمس الشديد الذى لقيته من الاحزاب الانجليزية فكرة انفاذ حملة عسكرية الى مصر . فالاحرار والراديكاليون ومعتزلو الكنيسة المقررة والاخوانيون كل اولئك جعلوا يتبارون في طلب حرب عاجلة مع « الطغمة » العسكرية « المتمردة » الموجودة في القاهرة . كذلك انضم اليهم المحافظون خافتة اصواتهم شأن الحزب المعارض ولو انهم لم يكونوا اقل من اولئك تحمسا وصلابة . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه

تلك النعرة الوطنية سوى افراد كرام النفوس متنوعى الاراء السياسية كالمستر بلنت من جهة والمستر فردريك هاريسن من الجهة الاخرى . على ان معارضة هؤلاء قد ذهبت صيحة فى واد . واستقال المستر جون برايت من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية اما الذين اشتهروا بالتطرف فى الديمقراطية كالمستر (والآن اللورد) مورلى وكان وقتئذ محرر جريدة « البال مال غازيت » والسير تشارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية وقتئذ فقد كانوا جميعا من دعاة الحرب . فياله من تدهور فى عالم الشهرة والمبدأ مؤلم للنفس وقد يكون اشد مما شاهدناه فى ايام مدة حرب البوير وبعد ضرب الاسكندرية مباشرة وافق البرلمان ماعدا اقلية محترمة يقودها السير ويلفرد لوصون والسير جورج كامبل على الاعتمادات الحربية الضرورية وسيرت الجنود فى الحال من مالطة والهند والجهات الاخرى .

اما مصالح حملة القراطيس التى كانت مصدر هذا الارتباك والسبب الذى من اجله ستوقد نار الحرب فقد تنوسيت مؤقتا . وقد بذل من كان يهمهم امرها كل جهد فى اخفائها عن نظر الجمهور . وعلت الصيحة بأن شرف بريطانيا يقضي بتأييد سلطة الخديو وعدم المساس بالتعهدات الدولية التى قطعتها مصر . ومع ان هذين الامرين لم يكن يخاف عليهما الا من الانجليز انفسهم ومع ان الجمهور لم يكن يعنيه منهما اكثر مما يعنيه من اعمال الضباط الصينيين فى البلاط الصينى فان الصيحة (شأن كل صيحة جوفاء) قد تأدت الى اسماع الغوغاء واخذوا يرددونها فى الشوارع

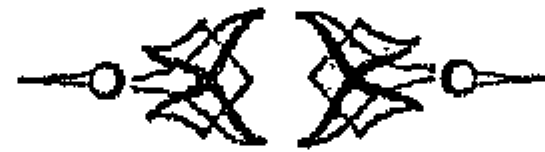
والطرق . ولقد حدث وتشد بمصر ما البس هذه المزاعم لباس الصدق وذلك انه لم يكد الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى كان الخديو الذى حض على المقاومة تمكن بالحيلة من الهرب من قصر الرمل والالتحاق بالاميرال سيمور . ثم بلغت به الجرأة وهو بمأمنه بقصر رأس التين ان ارسل الى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم الاسكندرية الى الانجليز وفى الحقيقة للقبض عليه ان اتى او اعلان انه عاص ان لم يأت كما شهد بذلك المستر كارتريت القائم باعمال السير ادوارد ماليت (١) . على ان عرابى لم يجب هذه الدعوة الغرارة فلما ان هرب الخديو وكان عرابى لا يزال بالاسكندرية فقد اجتمع بالقاهرة كبار ولاة الامور من الامراء وحكام الاقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها القبطية والاسرائيلية والفوا مجلسا وطنيا لادارة البلاد والدفاع عنها وعهدوا بالشؤون العسكرية الى عرابى بان ولوه نظارة الحربية والقيادة العامة (١) .

فلما حدث هذا اصدر الخديو فى ٢٢ يولية امرا عاليا بعزل عرابى وتأليف وزارة جديدة تضم الرجلين المتشيعين للانجليز هما شريف ورياض الاول لرياسة الوزاره والثاني نظارة الداخلية . ولم يحفل احد بهذا الامر طبعا لان المجلس الوطنى اعلن ان الخديو بتركه شعبه وانضمامه

«١» بلنت كتاب السالف الذكر ص ٣٨٨ , ٣٩٢ و ٣٩٣
«٢» بلنت « التاريخ السرى » ص ٣٨٣

الى العدو اضاع سلطته . وعندئذ صور عرابى وزملاؤه فى صورة «عصاة» خارجين على مليكهم الشرعى . اما ان مليكا شرعيا يجوز له ان يخذل شعبه فى ساعة الشدة اولا يجوز فهذا مالم يخطر لاحد ببال .

والآن بقى علينا ان نبين للقارىء ما كان لضرب الاسكندرية من الاثر فيما يسمونه مؤتمر أوربا الدولى وان نتتبع المراحل الاخيرة التى قطعتها انجلترا للتملص من مراقبته وبلوغ الغاية التى كانت تنشدها الا وهى الانفراد باحتلال مصر .



الفصل الخامس عشر

الاستيلاء على مصر

عند ماتسلم لورد غرانفيل برقية الاميرال سيمور بالبدء فى ضرب الاسكندرية بعث الى لورد دوفرين برسالة مطولة كلفه بابلاغها الى زملائه وفصل فيها الحوادث التي أدت الى ضرب الاسكندرية . وقد اختتم الرسالة بهذه الكلمات الخطيرة « ان حكومة جلالة الملكة لم يعد لها مفر من استعمال القوة فى القضاء على حالة اصبح السكوت عليها مستحيلا . وفى رأيها ان الاصلح والاقرب الى مبادىء القانون الدولى والعرف ان يكون الجيش الذى يستخدم فى هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبة السيادة فاذا لم يتيسر ذلك لتمنع السلطان فلابد من التفكير فى طرق اخرى . ولاتزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذى ابدته فى منشورها فى ١١ فبراير بان كل تدخل فى مصر ينبغى ان يكون مظهرا لارادة اوربا وتضامنها » (١) .

على ان الاشارة الى مبادىء القانون الدولى والعرف ثم ترديد الرغبة فى تضامن أوربا فى مصر — نقول ان هذا كله تلقاء عمل الاميرال سيمور لمما يهم القارىء ملاحظته وسنرى عما قريب قيمة ماصرح به من

(١) « مصر رقم ١٠ » ١٨٨٢ » انظر ما تقدم ص ١٧٣

الحرص على ان تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين . وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلهما رياء ونفاق انما هى خطيرة لما صرح به فيهامن ان الحرب مع مصر اصبحت ولا مناص منها وانه اذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر فى «طرق اخرى» ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق بل تركه مبهما غامضا . غير أنا اذا نظرنا الى العمل الحربى الذي وقع في ١١ يولية والى الاستعداد الحربى الذى اتخذ بعد ذلك مباشرة لما خامرنا الشك فى ان انجلترا قد اعتزمت احد امرين اما الحصول على تفويض رسمي من الدول يجعل كلمتها هى العليا في الحوادث التى اصبحت على وشك الوقوع واما القيام بعمل يضمن لها ذلك .

واقد اظهرت روسيا تأثرها الشديد من بغي انجلترا هذا ورأت الافائدة من المؤتمر اذا ظلت انجلترا تفتئت على جماعة الدول . ولذلك أوعزت الى مندوبها بالانسحاب من المؤتمر معلنة « ان صاحب الجلالة الامبراطورية يرغب فى الاشتراك فى المؤتمر على ان تكون قراراته ذات قيمة وتأثير لاان يكون مجرد موافق على امور واقعة »(١) . اما الدول الاخرى وفى مقدمتها بسمارك فكانت الين جانبا . على انها لعدة اسباب لم ترد ان تعهد الى انجلترا بتفويض رسمي والا اقتضى ذلك اعطاء تفويض الى فرنسا فيحبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمارك فى ذهنه .

«١» مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٢٥٩ — ٢٦٠

هذا من الجهة ومن الجهة الاخرى رأت الدول ان الاحسن لها ان لاتتحمل تبعة ماقد تقوم به انجلترا من الاعمال وبذا تحفظ لنفسها الحق فى كبح جماحها عند الضرورة . وبعد ان كان بسمارك يتحاشى اعطاء انجلترا هذا التفويض الرسمى اخذ يفاوضها فعلا في اطلاق يدها فى العمل على مسئوليتها . واستطاع لورد دوفرين ان يخبر رئيسه فى ٢٠ يوليه بحادثة دارت بينه وبين القائم باعمال السفير الالمانى مضمونها « ان دول الشمال لن توافق على التفويض وخير لنا ان نتقدم الى العمل وحدنا من غير ابطاء . لقد اصبح كل انسان يعلم ان التحفظ الذى اثبتناه باسم « الظروف القاهرة » يشمل كل ماقد نضطر الى عمله فى الديار المصرية » . وقد ضرب على هذه النغمة الكونت كالنوكى وزير خارجية النمسا فقال انه لا يعارض في ان تتقدم الى العمل انجلترا وفرنسا بشرط ان لا يفهم من ذلك أنها تعمل بتفويض من اوربا . الى ان قال « لقد سلكت كل من انجلترا وفرنسا حيال مصر سياسة خاصة لم يستحسنها دائما . وقد ادت هذه السياسة الى المصاعب الحالية التى لا يريد التورط فيها الي حد استحالة النجاة منها » (١) .

كانت هذه النتيجة اكثر مما ذامرت به انجلترا . نعم انها كانت تفضل ان تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا

---

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٠٢

البوسنة والهرسك منذ سنوات فتكون حريتها في العمل آمن واحتلالها البلاد ارسخ . والآن وقد اصبح ذلك مستحيلا لم يبق للحكومة البريطانية الا ان تشحذ غرار عزيمتها وتتقدم الى العمل على مسئوليتها . وقد دارت المحادثات المذكورة في يومي ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الاخير طلبت الحكومة الى البرلمان الموافقة على الاعتمادات الحربية الضروريه . فأجابها اليها في الحال .

بيد انه كان لا يزال ثمت المسألة التركية . والى القارىء ماتم بشأنها . ففي يوم ١٥ يولية تلقي مندوبو الدول اعتماد حكوماتهم للمذكرة المشتركة . وفي اليوم نفسه قدمت المذكرة الى الباب العالى . وعلى الرغم من ان عمل انجلترا كان واضح الخطر الا ان الباب العالى كان لايزال يقدم رجلا ويؤخر اخرى . وفي ١٩ يولية ابرق لورد غرانفيل الى لورد دوفرين يكلفه بان يقترح على المؤتمر احد امرين اما ان يمهل الباب ١٢ ساعة او يشرع في البحث عن وسائل اخرى(١) غير ان الباب العالى كان قد احس بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا والمانيا فابلغ السفراء في اليوم نفسه بانه قبل المذكرة وانه عول على ان يرسل الى المؤتمر في جلسته المقبلة من يمثلونه فيه .

وهكذا زال « تصلب » تركيا وأصبح يستطاع من الآن ان تسير الاعمال باطراد طبقا للبرنامج الذى وضعه المؤتمر فتعبأ الجنود ويعقد

«١» مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ١٦٥

اتفاق بين الدول العظمى الست وبين تركيا على تفاصيل المذكرة المشتركة وتطبيقها . وفى يوم ١٤ يولية ظهر مندوبو تركيا فى قاعة المؤتمر لاول مرة وقبلوا رسميا اقتراح ارسال الجنود الى مصر . ثم اعلنوا في الجلسة الثالثة التي انعقدت بعد يومين ان الجنود على اهبة السفر .

بيد ان تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك ان انجلترا كانت قد اطمأنت فعلا من جانب بسمارك وكالنوكى فلم تعد ترغب ان ترى تركيا تحل محلها على ضفاف النيل . فجهزت جيشا عرمرما لا يقل عن ١٥٠٠٠ مقاتل ارسلته الى الاسكندرية وما هي الا ايام قلائل حتى نزلت فصائله الاولى الى البر وعندئذ انقلبت لهجة الحكومة البريطانية فجأة وصارت عنيفة . فما كاد لورد غرانفيل يسمع بموافقة تركيا علي المذكرة المشتركة حتى ابرق من فوره الى لورد دوفرين معلنا ان السلطان « لا يمكنه ان يؤمل فى استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) الا اذا اصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعلن فيه عصيان عرابى »(١) وهكذا ضرب بالمؤتمر الاوربي عرض الحائط مع انه احد الطرفين المتعاقدين وحل التظاهر بالاخذ بناصر الضعيف محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالى التى لم يكن فيها نزاع . وجيء عنوة بشرط لم يمهد البتة فى شروط المذكرة التى وضعها المؤتمر وبالطبع ثارت ثائرة السلطان لهذا العمل ولكن احتجاجاته ذهبت صيحة فى واد لأن حكومات الدول

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ١٨٨

العظمى ـ بما فيها الحكومة الروسية ـ كانت قد قررت ان تترك حبل انجلترا على الغارب وتدعها تفعل ما يعن لها على مسئوليتها وابت ان تعطيها تفويضا حتى فى ما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفى يوم ٢٧ يولية ابلغ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه « ان حكومة جلالة الملكة وان كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يختص بالتدخل فى مصر فانها ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل » (١) ولقد كان هذا بمثابة تصريح بان الحكومة البريطانية صممت على ان تعتبر قرار المؤتمر كما جاء فى المذكرة المشتركة لغوا لاقيمة له وانها ستقوم هى بما عهد الى تركيا القيام به وان اقصى مايسمح به لهذه هو « الاشتراك فى العمل » فحسب . وقد اشار لورد غرانفيل الى نياته هذه فى الرسالة التى بعث بها الى لورد دوفرين فى يوم ٢٨ يولية وهى مكملة لرسالته بتاريخ ١١ يولية . فبعد ان استعرض فخامته ماوقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية قال « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التي قد يوجبها الحاح الحوادث ترحب بكل اشتراك فى العمل من اية دولة من الدول (٢) . فلم يذكر هنا اسم تركيا بل اندرج فى مدلول اللفظ العام « اية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « باشتراكها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير ايطاليا التى كانت انجلترا تفاوضها فعلا في الاشتراك فى العمل معها فى وادى النيل . وفى يوم ٢٢ يولية اقترح

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٣٤
(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٠

لوردغرانفيل على المسيو فريسينيه مع علمه برأى الحكومة الفرنسية فى التدخل العسكرى فى مصر اذا لم تقبل تركيا الشروط التى وضعتها انجلترا فان انجلترا وفرنسا تعلنان الى المؤتمر « انهما تريان ضرورة الاسراع بالعمل حقنا للدماء ! وحسما للفوضى ! ولذلك عزمتا مالم يكن للمؤتمر رأى اخر على ان تضعا بالاشتراك مع دولة ثالثة ـ اذا امكن ذلك ـ الخطط الحربية التى تحل المسألة » (١) . وقد ابى المسيو فريسينيه طبعا ان يسمح « با كثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس » . على انه لم يعارض فى ان تطلب انجلترا الى ايطاليا (وهى الدولة الثالثة التى اشار اليها لورد غرانفيل فى سياق رسالته) ان تشترك معها فى التدخل الحربى (٢) . فلما احست انجلترا انها اصبحت قابضة على ناصية الامر طلبت الى ايطاليا جادة غير هازلة ان تعيء جيشا لمرافقة الجيش البريطانى الزاحف على مصر . وبديهى انها فعلت ذلك وهى عالمة ان الاشتراك فى الجريمة اشتراك فى تبعتها. على ان الحكومة الايطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب . ذلك ان السنيور مانسينى وزير خارجيتها اجاب فى ٣٠ يولية على مطالبته انجلترا « بانه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع ان يفاوض خارج المؤتمر فى تدخل آخر لم تجر مناقشة مافى صدده » (٣) . ولم يكن هذا الجواب الا جوابا صوريا فحسب لان المؤتمر كان على علم بكل

---

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٩٤
(٢) المصدر نفسه ص ٢١١
(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٥

ما كان يجرى خلف الستار . ولـكن لما كان عمل انجلترا غير رسمي فقد تحاشت ايطاليا ـ كما تحاشت حليفتاها النمسا والمانيا ـ ان تتظاهر بمظهر الموافقة رسميا على هذا العمل وذلك لتقع التبعة كلها علي عاتق انجلترا . وهكذا انقطعت المفاوضات مع ايطاليا . وفي غضون ذلك كانت المفاوضات دائرة مع تركيا . ولم يكن يسع الحكومة البريطانية ان تقطعها بلا مسوغ معقول وخاصة وهي محتاجة الى اكتساب الوقت ريثما تصل الجنود وتبدأ الاعمال العسكرية يضاف الى هذا ولعل ذلك هو اهم ما في الامر انها كانت تحرص على ان تنادى تركيا صاحبة السيادة على مصر بان عرابى عاص لتتخذ من ذلك مبررا التدخلها بأنه لتأييد حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان. وفي يوم ٢٨ يولية قبل الباب العالى ان يعلن عصيان عرابى مصرحا في الوقت نفسه برغبته في العدول عن الاحتلال الاجنبي بمجرد وصول الجنود العثمانية الشاهانية الى مدينة الاسكندرية »(١) . على ان لورد غرانفيل لم يوافق علي ذلك بل طلب ان يعرف هل الباب العالى على استعداد للاشتراك مع الجنود البريطانية وهل يقبل اصدار البلاغ الخاص بعرابى قبل سفر الجنود العثمانية . واخيرا وافق الباب العالى على بقاء الجنود البريطانية ولكنه اصر على انسحابها مع الجنود التركية فى آن واحد بمجرد استتباب الامن . اما فيما يتعلق بالبلاغ الخاص بعرابي فان الباب العالى قال انه على استعداد لاصداره قبل نزول الجنود التركية

---

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٤٨ ــ ٢٤٨

الى البر فى مصر (١) ألا لاشيء فوق هذا يمكن عمله دفعا لمدوان الانجليز ولكن اللورد غرانفيل لم يحفل به بل اصر على اصدار البلاغ فورا قبل تحرك الجنود . اما فيما يختص ببقاء جنود الدولتين فقد قال له انه امر يتفق عليه الفريقان فيما بينهما (٢) . اما ما يعمل بعد ذلك فان لورد غرانفيل اشار على سفيره (فى ٢ اغسطس) بان يعلن للمؤتمر «انه بعد نيل الغرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقبلة» (٣) . وقد تبادر الى ذهن لورد غرانفيل ان هذا كاف لتبديد تخاوف تركيا من اعتداء انجلترا على حقوقها . بيد ان تركيا ما كانت لتقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقضت وعودها . وكان لتركيا الحق فى ذلك فان نفس طلب عقد اتفاق خاص يقرر طريقة تعاون جنود الدولتين وتحديده لم يكن الا افتئاتا جديدا على المؤتمر الاوربى الذى اشترط فى المذكرة المشتركة ان هذا التقرير لا يكون الا باتفاق الدول الست مع تركيا . على ان انجلترا لم تغتصب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق المؤتمر باجمعه . وعبثا احتج المندوبون الاتراك على مطالب انجلترا الجائرة . ثم اعلن اللورد دوفرين الى المؤتمر ما كلفه به رئيسه وانصرف المؤتمر الى اعمال الجلسة وكانت تتضمن الكلام فى مسألة قناة السويس . وقد

---

(٢) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٢٦٢
(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥
(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠

كتب لورد دوفرين الى رئيسه يقول «بما ان هذه التصريحات لم تلق معارضة من الدول ولا من تركيا فمن الواضح ان تصرفاتنا قد صادفت قبولا من جميع من يهمهم الامر» (١) ولعمرك قد كان هذا تأويلا غريبا لموقف الدول وموقف تركيا غرابة شكوى ذلك السياسى الداهية نفسه للمؤتمر بعد ذلك ببضعة ايام بأن الباب لم يرد على المذكرة المشتركة ردا صريحا (٢)

واخيرا سلم الباب العالى بكافة النقط التي اثارت الخلاف . ففى يوم ٦ اغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق عسكرى اشترط فيه ان تبقى الجنود التركية لمدة ثلاثة اشهر وان يكونوا هم القائمين بالاعمال العسكرية بينما تبقى الجنود الانجليزية فى الاسكندرية وان تسلم الاسرى الى الخديو وان تترك جميع تفصيلات الحرب والادارة التي ستعقبها للقواد الانجليز والاتراك ليضعوها معا . فلم تقابل هذه الشروط الا بالاستخفاف والازدراء . وعارض لورد غرانفيل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه ان ينزل جيش تركى لا يتجاوز عدده ٥٠٠٠ مقاتل فى نقطة معينة ويظل تحت امرة قائده العام الذى يكون الى جانبه مندوب انجليزى ولا يتحرك اية حركة ولا يختط اية خطة الا بموافقة القائد الانجليزى العام وان ينجلى هو والجنود الانجليزية

---

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٢٨
(٢) المصدر نفسه ص ٣٢٤

بعد انتهاء العمل فى آن واحد (١) او بعبارة اخرى يكون الجيش التركى مجرد تكملة للجيش الانجليزى . اما تصريف شؤون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فتترك للانجليز وحدهم .

وليس من الضرورى ان نفصل ما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملة باطلة بطلانا تاما . نقول باطلة لانه بينما كانت هذه المفاوضات دائرة كانت الجنود البريطانية منهمكة فعلا فى الاعمال العسكرية فى وادى النيل ولان كلا الفريقين المتفاوضين كان عالما بان كل لحظة تمر تعجل بضياع الغرض من الاتفاق الذى تجرى المفاوضة من اجله وبالرغم من هذا لم تشأ الحكومة البريطانية ان تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين ان الباب العالى . لكي يبقى على حقوق سيادته كان لا يالو جهداً فى حمل خصمه على تعديل هذه الشروط . واستمرت المفاوضة شهرا . وفى يوم ١٣ سبتمبر اذن للورد دوفرين ان يوقع الاتفاق ولكن كان هذا هو نفس اليوم الذي وقعت فيه معركة التل الكبير التى ختمت بها المسألة المصرية كلها !! فى هذا اليوم استطاع لورد غرانفيل ان يبرق الى لورد دوفرين يقول بلهجة التهكم الصريح « اما وقد قضى الامر فليس لصاحب الجلالة السلطان ان يرسل جنودا الى مصر » (٢)

وهكذا انتهت المسألة انتهاء مضحكا . ولقد أراد السلطان أن

---

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١٦
(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٦٧

يجعل مركزه مشروعا فى مصر بان يرسل الجند على الرغم من فوات الفرصة ولكن الحكومة البريطانية عارضت فى ذلك وكتب اللورد غرانفيل الى لورد دوفرين بعد موقعة التل الكبير بخمسة أيام يقول « اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق العسكرى المذكور بين هذه البلاد وبين تركيا فان حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعى البحث فى المصاعب التى ارتآها جلالة السلطان . وبناء عليه لفخامتك أن تبلغ جلالته بألطف عبارة انكم أذنتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »

هكذا ختمت هذه الرواية الهزلية رواية التدخل التركي . ولقد أذيع على أثر ذلك فى مشارق الارض ومغاربها عدة معاذير تنفى عن السياسة البريطانية تهمة الغش والخداع وتنحى باللائمة على تركيا التى أضاعت بعنادها مركزها فى مصر . وليس للانسان أن ينتصر لتركيا ليظهر اشمئزازه من مسلك الحكومة البريطانية . فلا شك فى أن تركيا قد أضرت أيما ضرر بمصلحتها بعدم تعجيلها بالموافقة على التدخل فى شؤون مصر . ثم ان فرنسا ارتكبت الخطأ نفسه عند ما أعلنت على لسان المسيو فريسينيه بان ارسال الجنود الى مصر هو آخر وسائل التدخل عندها . فبعد أن تخلت الدولتان اللتان يعنيهما الامر أصبحت انجلترا التى لم تكن مثلهما فى التحرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار على أن النقطة الجوهرية التى لا ينبغى اغفالها هى أن انجلترا لما أحست بأن تركيا صممت على التدخل فى نهاية الامر تدخلت هى فى مصر

بعمل وحشي وبغدر لم يسبق لهما مثيل وبذا أصبح كل تدخل من جانب تركيا يعتبر مجرد مساعدة لا تشعر بشيء من حقوقها بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر . فلا غرو اذا رأينا الباب العالي يقدم رجلا ويؤخر أخرى بعد ذلك ولا يرضى أن يوقع على اتفاق لا يترك له الا عمل خادم لانجلترا منفذ لمشيئتها . ولعمرك ليس الا نفاقا أن تعلن انجلترا أن تركيا هي التي أضاعت بغلطاتها السياسية مكانتها السامية في مصر . فلقد ضاعت هذه المكانة في يوم ١١ يولية عندما أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على مدينة الاسكندرية .

وقبيل انتهاء مهزلة المفاوضات الانجليزية التركية انتهت مهزلة مؤتمر الاستانة . فلقد أصبحت أعمال ذلك المؤتمر لا معنى لها منذ أن أذن بسمارك لانجلترا ان تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك ابلغ القائم باعمال السفارة النمسوية في لندن اللورد غرانفيل في ١١ اغسطس ما تراه حكومته على أثر تسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أنه يجب تأجيل جلسات المؤتمر ريثما تنتهي الاعمال العسكرية » (١) . ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل ارفضاضه على بلاغ يضمن تأكيد اللورد دوفرين في ٣٠ يوليه «ان التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر اوربا وحكمها »

وما أسرع ما وافق لورد غرانفيل على ذلك . وفي الجلسة التالية التي عقدت في ١٤ اغسطس قال المندوب الايطالي ان الوقت قد حان

---

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢» ص ٣٢١ — ٣٢٢

لتأجيل أعمال المؤتمر فوافق المندوبون جميعا على ذلك ما عدا المندوبين الاتراك فانهم احتجوا على ان خذلوا فى موقف من أحرج المواقف وحفظوا لانفسهم الحق فى تعيين ميعاد الجلسة التاليـة لزملائهم (١) . ولـكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم كانت هناك نية لعقد جلسة رسمية خاصة يضاف فيها الى « اتفاق البراءة من الاثرة » « ان الوزارات الاوربيـة قد تفاهمت بطريقة ودية على أن التسوية النهائيـة للمسألة المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها (٢) » . ولكن لم يرق هـذا في عينى الحـكومة البريطانية . وليس يخفي أن تلك الدولة كانت على الدوام مستعدة للاذعان لرأى الدول عنـد ما كانت لا تستطيع انفاذ ما تريد فان كان الامر على عكس ذلك فانها كانت أحذر من أن تولى وجههـا شطر الدول . لذلك قال لورد غرانفيل عند ما سمع بما يراد اضافته الى الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك لا ترى حاجة الى هذه التصريحات المتكررة » (٣) . فلما تشدد الكونت كالنوكى فى الامر وهم بأن يدعو المؤتمر من تلقاء نفسه الى عقد جلسة أخرى وافق اللورد غرانفيل على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع » أو « استشارة » . وهنا اتضح حرص اللورد على التخلص من الوعود التى قطعها على نفسه فيما مضى . وأراد الكونت كالنوكى التوفيق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣٥ — ٣٣٦
(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١
(٣) المصدر نفسه ص ١

فاقترح كلمة « الموافقة » وهـذه أيضاً لم تعجب اللورد غرانفيل وقال انها تعنى « ان امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم انه « بعد تصديق الوزارة » عرض رسمياً اللفظين اللذين اقترحها وهما « اطلاع » أو « استشارة » مؤكدا قوله « بعد تصديق الوزارة » واعلن ان « ليس فى نية حكومة جلالة الملكة أن ترجع فى تصريحاتها » وأنه اذا كانت العبارة التى ينظر فيها الآن قد رأتها تافهة بعض الشيء » فهي مع ذلك « مستعدة لأن توافق عليها اذا اختير اللفظان اللذان اقترحا » (١) ومتى تكلم وزير الخارجية « بعد مصادقة الوزارة » فمعنى ذلك أنه يعطيك بلاغاً نهائياً . ولما كان الكونت كالنوكي من غير شك قد تداول الرأى هو وبسمارك فقد رضى بالعدول عن الامر كله مفضلا تركه رسمياً على ما كان عليه فى ٣٠ يولية . وهكذا انتهى المؤتمر انتهاء غير طبيعي ونجت انجلترا من ورطة غير جميلة .

وهنا يتساءل الانسان طبعاً وماذا كان موقف فرنسا ؟ والجواب سهل ميسور : ان فرنسا منذ أن قررت عدم متابعة انجلترا فى اصطناع القوة لحـل مايسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية وانسحب اسطولها فى ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يولية لم يكن أمامها الا أحد أمرين . اما أن تعلن الحرب على انجلترا أو أن تقيدها بكل ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد اصابت

---

(١) مصر رقم ١٨ «١٨٨٢» ص ١

فى اختيار الامر الثاني الذى ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر . وبلغ من اعتقاد الاحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة انه عند ما طلب المسيو فريسينيه الى مجلس النواب اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس أبى المجلس أن يصغى لادلته ورفض اقتراحه فاستقال لذلك فى أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برياسة مسيو دكارك

وهكذا تمكنت انجلترا من ان تخلي الجو لنفسها . وكان اكبر الفضل فى ذلك الى بسمارك من جهة ومن جهة أخرى الى جرأتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكثها بما قطعته من العهود على نفسها . وتلت ذلك غارة سريعة فعالة امدت الى حد كبير بما اجادت الصحف الفرنسية وقتئذ فى تسمية «فرسان القديس جورج» (اى الجنيهات الانجليزية) (١). وفى يوم ١٣ سبتمبر شتت السير جارنيت ولسلى فى جهة التل الكبير ما كان لدى عرابي من قوات ، معتلة النظام فاسدة القلوب سيئة القيادة . وما هو الا يومان حتى سقطت القاهرة فى ايدى الانجليز وقضى على ما كان لمصر من حرية واستقلال .

وهكذا صدقت الاحلام . واحسب اننا لو جارينا ماذاعه انصار الاحتلال من سخافات لقلنا ان مصر انما صارت للانجليز مصادفة واتفاقا

---

(١) اذا أراد القارىء وصفا كاملا صحيحا لهذا الجانب المهم من تاريخ الحملة المصرية فليرجع الى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٤٠٠ — ٤١١ . ولقد كانت الحرب أصلح خاتمة لسنوات طوال كانت كلها اعتداء على مصر . فالسياسة البريطانية فى مصر كانت حقيرة المنشأ دنيئة الوسائل والاسلوب

لا عن طريق الكيد والدس . بيد ان الذين تتبعوا هذه القصة بشيء من العناية والالتفات يقولون معنا ان الساسة البريطانيين والجمهور البريطاني لم يهملوا قط الانتفاع بكل حادث من شأنه اسلام مصر لانجلترا وانهم كانوا اذا ما اعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وان انجلترا في جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة بل كانت بالعكس تضيق عليها الخناق بكل مافي استطاعتها وبأحلال نفسها محل فرنسا التي كانت تنافسها وتباريها وانه لم يكن من سبب لعدائها لاسماعيل باشا ثم لعرابي فيما بعد غير خوفها بحق ان مصر اذا كانت دستورية سهل عليها الافلات من قبضتها وانها لم يمنعها ان تغلظ على مصر ويضطرها الى استعانة الباب العالي غير ظنها ان كل محاولة منها لضم مصر توقعها في حرب مع اوربا او على الاقل في مشاكل لا يستهان بها وانها عندما رأت ان هذه المخاوف لا اساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . هذا ولا ينبغي أن ننسى الى جانب هذا كله انها هي نفسها كانت عاملا فعالا في الامر فقد سعت الى تلك المفاجأة » عندما نزلت الى الميدان ونحدت بضربها الاسكندرية دول اوربا جميعها .

ولا حاجة بنا الى تفصيل بقية ما وقع في مصر من الحوادث في تلك السنة . فقد « وطد » السيرجانيت دولسلي النظام في القاهرة وجيء بلورد دوفرين من الاستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقا للمصالح الانجليزية الاستعمارية المالية فكانت باكورة اعماله في هذا السبيل انه الغى المراقبة

الثنائية بالرغم من كافة العهود الحديثة باعادة الحالة الى ما كانت عليه والقيام مع الاخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالغاء اشد احتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة فى واد . فان انجلترا بعد ان اصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيرا بامر منافستها السابقة وعرضت عليها على سبيل التعويض رياسة صندوق الدين فرفضته فرنسا مع الاحتقار . وفى الوقت صدر امر عال بالغاء الدستور والبرلمان المصرى دفعة واحدة وعهد الى لورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابة » يكون ستارا لسوأة الحكم المطلق الذى اعيد الى الخديو والذى اصبح في الواقع حكما استبداديا انجليزيا . وقد قام اللورد دوفرين بالمهمة بكفايته المعهودة . وقد كتب فيما بعد يقول (١) « لقد كان فى نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال افضل اصدقائهم ونصحائهم ولكنا لم يجل بخاطرنا ان نأخذهم فى سبيل ذلك باتباع ارائنا او ان نحجر عليهم حجرا يستثير حفائظهم : لقد رغبنا ان يحيا المصريون حياتهم التى الفوها وان يدبروا حكومتهم من غير ان يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي ما » . وقد نفذ هذا البرنامج الجميل بانشاء مجلسين نيابيين يعنيان باغراض الحكم الذاتى احدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية . ويتألف الاول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم اربعة

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٨٢ » ص ٣٠

عشر وتنتخب مجالس المديريات بقيتهم . وانما سمى مجلسهم « بشورى القوانين » لانه لم يكن لهم الحق في اجازة اى قانون بل يبدون اراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة من المشروعات القانونية وللحكومة بعد ذلك ان توافق على القانون أولا وان تقبل رأى المجلس او ترفضه . يضاف الى ذلك انه ليس من اختصاص المجلس ان ينظر في بعض ابواب الميزانية الخاصة بالايرادات والمصروفات التي عينتها المعاهدات الدولية. اما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوا ينتخب منهم اهل البلاد بطريقة ضيقة ستة واربعين عضوا فقط والباقون هم عبارة عن الستة النظار واعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية الا تفرض ضرائب مقررة جديدة الا بموافقتها وفيما عداذلك فرأيها كرأى مجلس الشورى استشارى بحت . وهي تجتمع مرة كل عامين وجلساتها كجلسات المجلس سرية لا علنية .

هذا هو الدستور الجديد الذي وضعه لورد دوفرين ليمكن المصريين من « ان يحيوا حياتهم التي الفوها وان يدبروا حكومتهم الخ .. » ولقد صدق من وصفه في مجلس العموم بانه «صورة كاذبة للحكم الدستورى»(١) ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية بمنتهى الارتياح والسرور وهنا انتقل كل مافى مصر من السلطة الى القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظا بهذا اللقب الوضيع ، والى اعوانه مستشارى النظارات المختلفة.

---

(١) هكذا وصفه المستر لابو شير . هانسارد . المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ ص ١٣١٠

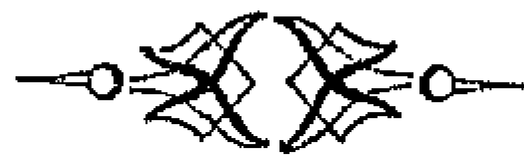
ومع انه لم يكن هناك تعهد كتابي من الخديو ولا من نظاره باطاعة المعتمد البريطانى وموظفيه (١) لكن هذه الطاعة اصبح توقعها امرا معلوما والتشدد فى طلبها واجبا احيانا . وقد انكر لورد دوفرين هذه النية وكتب بريائه اللذيذ بعد ان أتم تجديد النظام الدستورى يقول «لو كنت ندبت لان انظم شؤون مصر على الاساس الذى تقوم عليه ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . اذن لاخضعت يد المعتمد القادرة كل شيء لارادته ولا ستطعنا فى خمس سنين ان نزيد ثروة البلاد المادية ورفاهتها بتوسيع الارض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الايراد ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم » . ولم يكن المراد بهذه العبارات الخلابة غير ذر الرماد فى اعين الجمهورين البريطانى والاوربى والا فهى فى الواقع تثبت ماتريد نفيه . فان قنصل بريطانيا العام قد اصبح بالضبط عميدا من طراز حكام الولايات الهندية الاهلية وانحطت مكانة الخديو الذى طالما عنيت الحكومة الانجليزية باعادة سلطته واصبح مجرد الة صماء ليس له من الامر شيء واصبح النظار وعامة رجال الادارة خاضعين للموظفين الانجليز . والحقيقة ان ما جاء به اللورد دوفرين هو الحماية المقنعة ليس الا (٢) .

---

(١) رد السير ادوارد غراى فى مجلس العموم على سؤال من المستر كتل يوم ١٤ مايو سنه ١٩٠٨

(٢) يقول كاتب المقالة المعنونة « هل كانت الحرب المصرية ضرورية » المنشورة فى مجلة الكوارترلى ريفيو المجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٢ ص ١٢٣٣ ان تدخل بريطانيا بالقوة فى مصر كان صراحة لاعادة سلطة الخديو والحال التى كانت عليها البلاد ولكن هذا التدخل قد قضى على هذين الامرين بطريقة فعالة وهو ما كان يكون لو انتصر عرابي

ولقد كان من الضروری ان يختار رجل يعمل عمل المعتمد . اما السير ادوارد ماليت فلم يكن اهلا لهذا العمل من عدة وجوه . فمن جهة كان بغيضا الى المصريين . ومن جهة اخرى كانت تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة . واما السير اوكلند فقد كان يقعد به اول السببين المذكورين وان رباطة جأشه قد تتحول الى وحشية مذمومة . فلم يبق ممن خبروا شؤون مصر الحالية غير السير ريفرز ولسن والسير ايفلن بارنج . وربما كان الاول كالثانی اهلا للمنصب لولا شدة اتصاله بالماليين الفرنسيين . وعلى ذلك وقع الاختيار على السير ايفلن بارنج . وفی ١١ سبتمبر ظهر المعتمد الجديد فی القاهرة للمرة الثانية : وقد ظلت مصر ستا وعشرين سنة تحت « يده القادرة » مسلوبة الارادة بل مجرد آلة تسيرها الادارة البريطانية الاستعمارية كما تشاء .



الباب الثالث

ادارة مصر

ان قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه ـ كما يتبادر الى اذهان بعض من لا يعرفون اساليب التلاعب الحديث بالالفاظ ، كيف تدار مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة ورخاء اهلها ، ولكن يراد منه هل تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة اهلها السياسية خاضعة لمصالحنا وسعادة قومنا . ـ المستر و . ا . غلادستون « الاعتداء على مصر والحرية فى الشرق »

الفصل السادس عشر

اعمال اللورد كرومر المالية

ان النجاح فى حياتنا الدنيا كالصدقات يذهب بكثير من السيئات . فالمظهر الخلاب لعمل انجلترا فى مصر كان عاملا كبيرا فى اطمئنان الذين ثارت نفوسهم في بدء الامر سخطا على الطريقة التي اتبعتها انجلترا لتوطيد مركزها فى هذه البلاد . وقد يقول هؤلاء : « ماذا عساكم تريدون ؟ فلنسلم معكم باننا لم ننل هذا المركز في مصر بطرق شريفة . ولكن تعالوا فانظروا النتائج . الم ننقذ مصر من الخراب ؟ الم نصلح ماليتها اصلاحا باهرا ؟ الم تتقدم مصر خلال السبعة والعشرين عاما الماضية تقدما عجيبا ؟ فماذا يهمكم اذن من امر مجيئنا الى مصر اذا كان مقامنا بها قد عاد على الشعب المصرى باجزل الفوائد ؟ لقد جعلنا مصر من اكثر بلاد العالم رخاء وسعادة وحسبكم هذا لتسويغ ماعملناه » . وهذا التدليل يؤيد عادة بارقام تبين تقدم البلاد من نواح عديدة ـ زيادة فى الدخل والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة فى السكك الحديدية والتلغرافات . اتساع فى مساحة الاراضي الزراعية ، ازدياد فى عدد السكان وهلم جرا (١) . واحسب ان هذا التدليل لايشف الا عن امر

(١) في اليوم (٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٨) الذى منح فيه لورد كرومر حرية مدينة لندن نشرت التيمس « بيانا » خلابا يدل على تعاظم دخل مصر وخرجها وارداتها وصادراتها وارباح رؤوس اموالها بل واعمال برهدها فيما بين عامى ١٨٨٤ ـ ١٩٠٦

طبيعي هو اعجاب العامل بعمله وانه لمن الطبيعة البشرية ان يغطي هذا الاعجاب على شعور اخر ـ شعور الحيرة وعدم التثبت أكان الاحتلال البريطاني مشروعا في اصله ام غير مشروع .

ولم يكن مسلك انجلترا ازاء اوربا بوجه عام يختلف عن هذا المسلك نفسه . فلقد لبثت في مصر اكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلي الرغم مما قطعته من العهود العديدة للجلاء عن البلاد بمجرد استتباب النظام فيها بثت هذه المدة وهي حريصة كل الحرص ان لاتمس ماللدول اوربا من حقوق اساسية ومتمتعة في الوقت نفسه بسلطة تكاد تكون مطلقة ومناقضة لاتفاق البراءة من الاثرة المبرم في سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعت انجلترا ذلك كله ؟ لاجرم انها استطاعت ذلك بقدرتها على الاستفادة مما للنجاح ومزاياه من منظر خلاب لأنها لما نجحت في تنظيم مالية البلاد وادارتها سمحت لها الدول الاوربية التي كان رعاياها يهتمون بشؤون مصر المالية والتجارية بالاحتفاظ بمركزها الباطل في وادي النيل . سمحت لها بذلك وكأنها قد غضت الطرف عن كافة الاتفاقات السالفة غير انه قد صرح ذات مرة لانجلترا بانها ان لم تنجح في تنظيم مالية مصر في مدة وجيزة (قد عينت بالفعل) تنسحب من البلاد وتخلي مكانها للجنة ادارية دولية . . ولكن انجلترا اضطلعت بالمهمة فسمح لها بالبقاء في مصر . وكان نجاح لورد كرومر في انقاذ انجلترا من تلك الورطة المخزية مما اكسبه شكر انجلترا الرسمية وعاد

عليه بشهرة السياسي العظيم .

في كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغي ان يكون تحليل عمل الانجليز فى مصر ركنا اساسيا هاما . فما الذى عملوه ؟ وكيف عملوه ؟ هذان سؤالان لا بد من الاجابة عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل انجلترا فى مصر . ولما كان الاصلاح المالى الذي قام به لورد كرومر هو اهم اعمال انجلترا فلنتكلم عليه اولا .

لقد جرت العادة عند تقدير اعمال لورد كرومر ان يقارن بين حالة مصر فى اواخر حكم اسماعيل باشا وما صارت اليه بعد ان حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة . اما صاحب هذه الطريقة فى المقارنة فهو اللورد كرومر نفسه فقد كتب فى سنة ١٨٨٥ (١) يقول « ان ما أدت اليه المجهودات التى بذلت فى اصلاح الادارة المصرية حتى يومنا هذا من النجاح والتقدم تتوقف قيمتها على المقياس الذي يختار للمقارنة . وعندى ان المقياس الصالح الوحيد هو ان نقارن بين الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وقد كرر فيما بعد المقارنة بهذه المقاييس فى تقاريره السنوية لا بل ان مرؤوسيه نسجوا على منواله . مثال ذلك ان المستر ف . س كلارك كتب في سنة ١٨٨٨ يقول . « . . للوقوف على مبلغ ما تم من التحسن أبسط للقاريء ما كانت عليه حالة الفلاحين في أواخر عهد اسماعيل باشا (٢)

(١) مصر رقم ١٥ « ١٨٨٠ » ص ٤
(٢) المصدر نفسه ص ٢

وقد يخيل الى الانسان لاول وهلة ان لاشيء أعدل من أن تجري المقارنة على هذا الاساس . ولكن قليلا من التأمل كاف لاقناع القارى بان هذه الطريقة مضللة تماماً . فهاذا كانت السنوات الاخيرة من عهد اسماعيل باشا ؟ انها لم تكن من سنوات حكمه كلية بل كانت من سنوات حكم وكلاء حملة القراطيس الاوربيين الذين كان كل همهم الحصول على «الكوبونات» الباهظة كاملة غير منقوصة وفى مواعيدها مما ضحوا لاجله بكل فرع من فروع الادارة الاخرى . ولا ريب فى أن الباحث الذى يتخذ هـذا العصر من تاريخ مصر الحديثة مقياساً للمقارنة بينه وبين اى عصر لاحق انما يسلك في بحثه طريقا مؤدية حتما الى نتائج غـير صحيحة . ان المقارنة الحقة ينبغى أن تكون بمقاييس أخرى فاما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ قبـل أن تستبد الكوبونات بالادارة المصرية أو تكون بمقياس العهد القصـير الذى يبتدىء بسنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ ايام كان قانون التصفية لحسن حظ ادارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعـد ، قد نقص الضحايا التى استتبعتها الكوبونات . فاذا ما قارنا بهذين المقياسين وهما على ما نعتقد المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة ـ وان كان هذا ليس رأى اللورد كرومر ـ لجاءت النتيجة مختلفة كل الاختلاف عما ذهب اليه اللورد ـ ولقد رأينا فى فصل سابق (هـو الفصل الثالث) أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر في عهد اسماعيل باشا ولا حاجة

بنا الى أن نكرر هنا ما أوردناه هناك من أرقام وأدلة . ولكن لا جدال فى اننا لو جعلناها نصب أعيننا لوجدنا ان تقدم مصر فى عهد لورد كرومر ليس على أكثر تقدير الا استئنافا واطراداً للتقدم السابق الذى قطعته غارة الحكومتين الانجليزية والفرنسية على البلاد

ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالى فى عهد لورد كرومر اذا قورن بحال مصر المالية فى عهد المراقبة الثنائية . وقد رأينا فى هذا المجال أيضا انه بتنفيذ قانون التصفية ـ وتلك مرحمة طالما سألها اسماعيل باشا فلم يجب سؤله ـ قد نجح المراقبان فى ايجاد التوازن بين بابى الميزانية نجاحا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تقدر بـ ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه وان ميزانية سنة ١٨٨٢ التى وافق عليها شريف قد قدر أن تعطى زيادة وأن كانت أقل من زيادة العام الماضى . فقدقدرت الايرادات بـ ٨٫٨٤٦٫٠٠٠ جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨٫٤٦٣٫٠٠٠ جنيه(١) وهنا يتضح مرة اخرى ان الاصلاح الذى أدخله لورد كرومر على مالية مصر لم يكن الا استمراراً للاصلاح الذى بدأ فى عهد المراقبة الثنائية ، وان النقطة التى بدأ الانجليز أعمالهم منها لم تكن بعيدة ولا التقدم الذى تم فى عهدهم كان مستحدثا كما خيل الى اللورد كرومر والى الجمهور . لقد جاء قبل اجممنون ملوك وما كانوا ملوك سوء .

وفى الواقع ان الانجليز لما اخذوا على عاتقهم ادارة مصر لم يروا

---

(١) مصر رقم ٥ «١٨٨٢» ص ٧٩

الحالة حرجة كما صوّرها اللورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله .
فلقد نظر اللورد دوفرين ومن جاؤوا فى بعثته او الحق بها فيما بعد الى الحالة نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك فى ان يؤكدوا للجمهور الاوربي النجاح الذى ستؤدى اليه مجهودات انجلترا فى اعادة النظام وحسن الحال . فهونوا من نكبة المصريين وفداحة الضرائب واجتهدوا فى ان يظهروا للملأ ان من السهل تذليل العقبات باتخاذ الوسائل الادارية اللازمة . فذكر (١) لورد دوفرين مثلا ان ضريبة الفدان التى تتراوح بين ١٦ شلنا و ٣٢ شلنا لاتعتبر ثقيلة على ارض ينتج الفدان منها في الوجه البحرى ماتختلف قيمته بين ١٥ جنيها و ٣٠ جنيها وانه ان كانت قوة الانتاج فى الصعيد اقل بكثير منها فى الوجه البحري فان شر الضرائب هناك لا يرجع الى فداحة الضرائب نفسها كما يرجع الى عدم المساواة فى توزيع الضرائب والى نظام المساحة العتيق الذى يمضى مع الزمن الى عهد محمد على . ولقد ذكر المستر فيليرز ستيوارت الذى رافق لورد دوفرين فى بعثته ان الضريبة المفروضة على الفلاح المصرى ليست فادحة بل هى فى الواقع دون الضريبة التي يؤديها الفلاح الانجليزي» (٢) ونفي وهو غضبان أشد ماشاع فى انجلترا من ان « الضرائب فى مصر قد زيدت اجابة لمطالب حملة السندات » . فقال : « ان جميع من حادثتهم من المصريين مجمعون على ان الضرائب الحاضرة قد وضعت فى بدء عهد الخديو

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢
(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

الاسبق اى قبل وجود الدين الاجنبي» (١) واكد القنصل كوكسون للجمهور فى تقريره عن تجارة الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ان «حال الفلاحين قد تحسنت بالاجمال تحسنا ظاهرا كما يستفاد من ادائهم ديونهم الفادحة الى المرابين» (٢). بل ان لورد نورثبروك الذى ذهب الى مصر بعد عام بصفته مندوبا ساميا ليفحص حالة البلاد المالية لم ير وجها للتفكير فى ان ثمة «فقرا مدقعا» وكان يعنى بالفقر المدقع «الحاجة الى الكفاف من العيش». وصرح بان المصريين «على الاجمال احسن حالا من فلاحي الهند». وان كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعا الى ثقل الضرائب ولكن الى «تهور الفلاحين فى شؤون الزواج وغيره من وجوه الانفاق ثم الى اقتراضهم على اراضيهم الذى سهله تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد» (٣)

كانت هذه الاقوال لاشك اقوال تفاؤل واستبشار وربما كان بعضها على اقل تقدير يرمى الى خديعة الجمهور الاوربى الذى كان يتلهف الى معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد ان جعل الانجليز انفسهم مسئولين عن ادارة مصر. ومع ذلك فان هذه الاقوال ترى كيف كان الانجليز فى السنة الاولى او نحوها من سني الاحتلال بعيدين عن تلك النظرة السوداء التي اقتضت سياستهم فيما بعد ان ينظروها الى حال

---

(١) مصر وق م ٧ «١٨٨٣» ص ٥
(٢) الصحيفة البرلمانية التجارية رقم ١ «١٨٨٥» ص ١٣
«٣» مصر رقم ١ «١٨٨٧» ص ٨٧

مصر وقت مجيئهم اليها . لقد اعتقدوا ان الفلاح بقليل من الاصلاح الادارى يصبح قادرا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية وتوقعوا ان الميزانيات الجميلة ـ ميزانيات ١٨٨٠ ـ ١٨٨٢ ستستمر بلا انقطاع .

اما ان الرياح جاءت على عكس ماشتهوا فلا تقع تبعته على الحكام المصريين السابقين ولا المراقبة الثنائية . بل على مأساة التدخل البريطانى التى حدثت فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومجيء لورد كرومر وهى مأساة ادت بدورها الى رزايا جديدة اصابت مالية البلاد ولا ريب فى ان مابذلته البلاد من التضحيات الجسيمة من مالية وغير مالية فى سبيل مقاومة العدو كان كافيا لاحداث الارتباك الاقتصادى فى وادى النيل لسنوات عديدة . على ان الامر لم يقف عند هذا الحد فان الانجليز تذرعوا باحد القرارات التى وضعها مؤتمر الاستانة (وهو القرار الاوحد الذى قوبل منهم بالاحترام) فحملوا الخزانة المصرية ماتكبدوه من النفقات بسبب الحرب وكأنما ارادوا زيادة الطين بلة فابهظوا عاتق الخزانة بمحاولتهم الباطلة استرداد السودان من « المتمردين » . ثم جاء دور التعويض عما اتلفته النيران او تناولته يد التخريب على اثر ضرب الاسكندرية وهنا اظهر الانجليز سخاءهم المنقطع النظير اذ أعلنوا ان لابد من التعجيل بتعويض منكوبي الحريق عما تكبدوه من الخسائر تعويضا تاما . واذ ذاك تشكلت لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات

التعويض فأخذت تباشر أعمالها بسرعة مدهشة حتى انها اقرت فى احد الايام مالا يقل عن مائتى وعشرة طلبات (١) . ولقد بلغ مجموع ماتقرر دفعه لاولئك المنكوبين ٠٠٠ و ٩٥٠ و ٣ جنيه ! ولما حان وقت الدفع لم تشأ الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذه الغرامة الفادحة باعتبارها المسئولة عن ضرب الاسكندرية ولا أن تكلف بها حملة القراطيس كما الح البعض فى ذلك بل قررت ان تبهظ بها عاتق المكلف المصرى . ولعمرك ليس يمكن ان يتصور الانسان ماهو ادنأ من هذا ! على انه لم يكن اول ولا آخر ما ارتكبته وزارة الاحرار ضد مصر .

وكان بديهيا ان تؤثر هذه الاعباء الباهظة الجديدة فى مركز الخزانة المصرية الدقيق . وفى الواقع لقد ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز ينيف عن ٠٠٠ ر ٦٠٠ جنيه بينما قدر العجز فى سنة ١٨٨٤ ب ٠٠٠ ر ٢٩٤ ر ١ جنيه (٢) . وفى خلال حملة السودان اى — بعد هذا التاريخ — ذكر اللورد كرومر انه لاينتهى عام ١٨٨٤ الا ويصير العجز دينا سائرا جديدا يبلغ مقداره ٠٠٠ ر ٨٠٠ ر ٨ جنيه بما يتراكم من نفقات الحملة السودانية وجيش الاحتلال (التى كلفت الخزانة المصرية بدفعها) والتعويضات لضحايا حوادث الاسكندريه وغيرها (٣) . وقد كان هذا معناه وقوع ارتباكات مالية اخرى او حدوث افلاس جديد .

(١) خطبة السير جورج كامبل فى مجلس العموم هانسارد — مجموعة المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٧ (١٨٧٣) ص ١٤٨٩

« ٢ » مصر رقم ٨ « ١٨٨٥ » ص ٣

« ٣ » مصر رقم ٢٨ « ١٨٨٤ » ص ٥٣

فانت ترى ان اللورد لم تخل طريقه من بعض العقبات نعم كانت هذه العقبات اقل بمراحل مما قام فى وجه اسماعيل باشا او فى وجه المراقبة الثنائية قبل انفاذ قانون التصفية . وبما انها كانت تعتبر عقبات على كل حال فيحسن بنا ان نبين كيف ذللها اللورد كرومر .

ان الفكرة الشائعة فى صدد الاصلاح المالى هي ان العقبات زالت بسحر ساحر وان الجمهور الذى يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتـدأ من ذلك المستوي المنحط المقرون (نقول مرة أخرى خطأ) بعهد اسماعيل باشا ـ يجزم الا شيء غـير عبقرية اللورد كرومر المالية والادارية كان يستطيع تذليل الصعاب التي لقيها اللورد عنـد قدومه الى مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهـذا الرأى . فقـد كتب بعد سنين يقول . « ان من المتعذر ان نبالغ في وصف الخراب الذى كان ينزل بالمصريين وكل من تهمهم الشؤون المصرية لو بقى نظام العهد السابق على الاصلاح ولو سنوات قلائل . . ان اصلاح طرق الرى . . . والمساعدات المالية القيمة . . وعلى الاجمال ان احلال سياسة ادارية ممدنة محل سيادة ادارية ظالمة نصف همجية ، ان هـذا كله قد اشترك فى جعل مصر تنهض بالعبء الذى ألقى على عاتقها واني أقول غير متردد انه لولا هذه التغييرات لـكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الافلاس مورداً لا صدر له ولساءت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القارىء مقدار الحقيقة التي تنطوى عليها

التأكيدات الخاصة بالنظام السابق على الاصلاح فمهما كان في هذا النظام من خراب فانه لا يرجع الى النظام نفسه بقدر ما يرجع الى ضغط المدنين الاوربيين الذين لم يتحرجوا من شيء . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل انجلترا وفرنسا عنوة فى سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدى المصريين أنفسهم دون احتياج الى المراقبة الثنائية ، ولولا تدخل انجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله .

وسيرى القارىء فيما يلى الى أين انتهت « السياسة الادارية المدنة» بكل ما تنطوى عليه من مساعدات مالية ومنع للظلم والارهاق وحسبنا فى هذا المقام أن نذكر هذا المدح الذي كاله اللورد كرومر لعبقريته التى أتت بهذا التغيير المحير للالباب . نعم انه غير لهجته فيما بعد وخفف من غلوائه على ما يظهر ولكن كلامه لا يشف فى الواقع الا عن التنويه بعبقريته والاكبار لشأنها . فقد كتب عشية سفره الاخير من مصر يصف حالة الادارة في عهده فقال « ان النجاح المالى يرجع من غير ريب الى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجيبة ، ثم الى جهد الاهلين ومثابرتهم . وانه ان يكن للحكومة فضل فهو انها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ولم تساعدها

غير مساعدة محدودة » (١) هنا يجد القارىء تكرماً صريحا عن كل فضل اللهم الا عن فضل سلبي هو « اعطاء الطبيعة فرصة العمل » . وأن هذا الفضل السلبي قد ذكر على هيئة متاع خاص باللورد كرومر يا له من نظر فى المسألة بعيد ما كان أحوج القوم اليه ليعلموا ان ليس الا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحل المسأله وتسير الامور على اذلالها ! ! وقال اللورد كرومر فى سياق آخر « قد يغيب عن الاذهان اننا فى تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لاظهار حيويه البلاد الا فى ربع القرن الاخير . . ولا نبالغ اذا قلنا انه لو كان عمل ولاة الامور سلبيا محضا ـ أى لو انهم قصروا انفسهم على نزع القيود التى قيدت الناس فيما مضى فى أعمالهم ولو انهم قصروا الحكومة على وظيفتها الاساسيه ، لبلغت الامه من التقدم والفلاح مبلغا عظيما » (٢) اعظم بهذا العمل عملا والقيام به قياما !! انه لاول مرة فى تاريخ مصر قد نزع عن الامة قيودها التى كانت تضايقها ثم قامت الطبيعة بما وراء ذلك !! لعمر الحق انا لا نعرف حكومة اسدت الى قطر من الاقطار منة مضاعفة كهذه المهنة !!

على ان المسألة بحذافيرها لم تكن ويا للأسف الا حديث خرافة . فان اللورد كرومر لم يمض على وصوله الى مصر بضعة شهور حتى ادرك ان المصاعب المالية الجديدة لا يمكن تذليلها مالم يساعد الطبيعة مساعدة

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٨

٢ مصر رقم ١ ١٩٠٦ ص ١٨ ، ٢٠

كبرى . فكان [illegible] الاسهم [illegible] نزلت الى الحضيض بعد الطوارئ التي سبقتها [illegible] وما ازداد الطين بلة من جراء الكساد التجاري العام [illegible] على كثير من صغار الفلاحين واثر في كبار الملاك تأثيرا سيئا جعل [illegible] زيادة الضرائب اسد هذه الديون الجارية [illegible] ثم ان الجزء المخصص من الميزانية اي قسم [illegible] الاسهم [illegible] هذه الشهور العصيبة رواجا جعل ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه . ولكن هذه الزيادة لم يتقدم بها [illegible] لان قانون التصفية يجب ان تنفق في شؤون [illegible] الديون [illegible] وهناك تبين ان لامناص للخروج من هذه [illegible] الا بالالتجاء الى الطريقة الصالحة القديمة طريقة عقد قرض جديد [illegible] ارباح الديون ثم ان يعدل قانون التصفية تعديلا [illegible] وهذا عين ماوصلت اليه لجنة جديدة فحصت الامر وكان لورد نورثبروك عضوا فيها . وقد رفعت هذه اللجنة الى اللورد [illegible] عدة اقتراحات على جانب عظيم من الاهمية بقصد عرضها على مؤتمر اوربي [illegible] (١) وكان اول هذه الاقتراحات يرمي الى ان تضمن انجلترا قرضا قدره ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه بفائدة ٤ ونصف في المائة على ان يقتصر هذا القرض على تسوية الديون السائرة مع العلم بانه يكفي [illegible] قدره ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه وان الميزانية حتى

---

(١) مصر رقم ٢٨ (١٨٨٤) [illegible]

بالرغم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية تنذر بسبب هـذا القرض بعجز دائم قدره ٣٧٫٦٠٠ جنيه هذا اذا لم يفرق بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة . والى هذا يشير تقرير اللجنة اذ جاء فيه . «وقد قررنا ان زيادة الايرادات المخصصة ستقصر على نفقات الادارة لا على شراء ما فى السوق من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن « فاذا لم يقدر هذا فان النتيجة ستكون زيادة فاحشة فى العجز العادى وزيادة الدين السائر حتى سـنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم التفرقة بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة (١) .

وبعبارة اخرى أن الانجليز انفسهم قد اعترفوا بضرر شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ الا وهو الشرط الذى رأي فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادي والادبى ليعوض حملة الاسهم مما خسروه من الفوائد الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . وقد فعل الانجليز ذلك لا رفقاً بالمصريين بل لأنهم أصبحوا يرون هذا الشرط عقبة فى سبيلهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد. ليت شعرى كم من بلاء كان يتقى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ اذن لما نشبت الثورة ولا كان يكون تدخل ولا احتلال على ان العقدة لم تحل بعد حلاناما اذ ما هى الوسيلة للتخلص من عجز الـ ٣٧٦٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه حتى لو عدل قانون سـنة ١٨٨٠ التعديل الآنف

(١) مصر رقم ٧١ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

الذكر ؟ لقد رأت اللجنة ان السبيل الوحيد لذلك هي تخفيض أرباح الديون كلها بمقدار نصف فى المائة أو بعبارة أخرى اعلان افلاس جديد. وكذلك نجد اللجنة تقترح لهذا العسر المالى علاجا هو نفس العلاج الذي سددت اليه سهام النقد وقتما كان المصريون هم المريدين له. ان اقتراحا كهذا اقترحه اسماعيل باشا قد أدى الى تدخل أيدته الحكومة البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسى المسيو جوبير وكان السبب فيما حدث على أثره من أعمال بربرية ولكن ما يسمح به لجوبيتير لا يسمح به للثور .

ولم تقصر الحكومة البريطانية فى الاهتمام باقتراحات اللجنة . ففى ابريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد غرانفيل الى الدول العظمى ان ترسل مندوبين من قبلها الى مؤتمر يراجع قانون التصفية على حسب المشروع الجديد : ولكي تكون الدعوة أشد واوقع ولكى يحتاط لما عساه ان يكون من ممانعة الدول فى تضحية اخرى بمصالح حملة الاسهم رجع الانجليز الى ما الفوه من طرق اثارة العواطف والشعور فخالفوا صراحة ما ملأوا به مشارق الارض ومغاربها منذ اشهر قلائل واقبلوا يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه . فكتب المستر (والسير فيما بعد) ادجار فنسنت « المستشار » المالى الجديد الذى خلف السير اوكلند كولفن المستقيل يقول : « لقد راعنى ما رأيت خلال رحلتي فى الصعيد من املاق الفلاحين .... ان بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ... ليفوق

كل ما رأيت في غير مصر من البلاد [illegible] الرافة
لم تحتمل زيادة [illegible] (١)
ورأى سلطان باشا رأيا يشبه ذلك [illegible] مبلغ من
مبلغها الحاضر فالفلاحون بالنظر [illegible] هبوط أسعار محصولاتهم
قد غدوا فى ضنك يستحيل معه أن [illegible] نصف ضرائب
السنة القادمة » (٢) . [illegible] بنحو ٢٠ فى
المائة فى الصعيد و ٢٥ فى المائة فى الدلتا . ورأى نوبار باشا الآن مخالف
شريف باشا فى رياسة الوزارة أن ينقص [illegible] على الأقل من
مجموع ضرائب الاراضى قائلا: ان كل تخفيف دون [illegible] بأن
يبقى الفلاحين فى مخالب الدائنين (٣) . [illegible] المستر جبسن رئيس
مصلحة المساحة الجديدة حسابا مفصلا لدخل وخرج فلاح حقير
متوسط الحال ثم استنتج أنه « لا بد من تخفيف عاجل » (٤) .

وعلى ذلك [illegible] الكولونيل (والسير فيما بعد) سكت ـ
مونكريف الذي جعل ناظر الأشغال العمومية فى تقرير له يقول « ان
حالة البلاد كافية لاثارة القلق الشديد وان طائفة من دواعى هبوط الأسعار
كالطاعون البقرى ودودة القطن وغير ذلك قد جعلت الناس أضعف

---

(١) مصر رقم ٣١ (١٨٨١ [illegible] ٣٠
(٢) مصر رقم ٢٥ (١٨٨٤ [illegible] ٧٤
(٣) المصدر نفسه رقم ٣١ (١٨٨٤) [illegible]
(٤) المصدر نفسه رقم ٢٥ (١٨٨٤ [illegible] ٧٥

من أن يحتملوا عبء الضرائب الثقيل (١) وشكا من أن « فروعا من أكثر فروع الادارة نفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين (٢) .

ولقد كان من دواعي العجب حقا ان ينتبه الحكام الجدد بفجأة الى ثقل الاعباء التي كان يرزح الشعب المصرى تحتها مع أنهم هم الذين طالما تجاهلوها في الماضى أو انكروها . ولم يكن مذهبهم فى تعليل حرج الموقف بأقل عجبا . هبوط فى الاسعار وطاعون بقرى وهلم جرا كأن مصر لم تشهد شيئاً من ذلك فى تاريخها الماضى كأنها لم تشهده مثلا فى سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ عند ما أودت الفاقة بالاف النفوس وكانت الضرائب مع ذلك تجبي بمنتهي الصراحة والشدة (٣) ومما تنبغي ملاحظته شدة حرص القوم على الا يشيروا أية اشارة الى أقوى دواعي هذا الارتباك الجديد الا وهو تدخل انجلترا وحملها المصريين على دفع ثمن اخضاعهم . على أن الاغرب من كل ذلك ان اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها بناء على التقارير التي وصلته من الهند (وقتئذ فقط) وعلى الرغم من تأكيداته المؤثرة التي أكدها منذ سنوات قليلة بأن

(١) المصدر نفسه رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ١

(٢) مصر رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ٤

(٣) ان المجموعة المصرية السابعة عشر « ١٨٨٥ » ملأى بمذكرات وتقريرات خاصة تبين نتائج الهبوط الحديث في معظم أثمان الصادرات المصرية . وقد كتب اللورد كرومر نفسه يقول «ان الهبوط الفاحش فى اسعار الحبوب .... هو الذى افقر اهالى الصعيد ... وهو الذى يجعل تخفيض ضرائب المناطق التى تزرع القمح امرا لازما كل اللزوم » « مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٤١ » بأسفا على انه لم ير ذلك اللزوم فى السنين التى كان اسماعيل باشا يسأل بعض التخفيف ولو بتأجيل دفع الكوبون بضعة اشهر لمثل هذه الاسباب

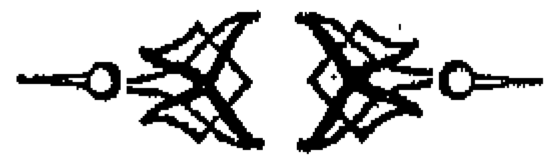
« متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أراضى الهند النادرة الخصب (١) » لاشد ما يتغير حكم الانسان على الاشياء اذا قضى منها لبانته .

على أن هذا الاسترحام المدبر ذهب صيحة فى واد . فأن فرنسا التى كان يسرها ان « تحرج » انجلترا رفضت بتاتاً ان توافق على أى قرض تقرضه انجلترا وعلى أى نقص لفائدة الدين واشارت بحق الى انه منذ أشهر قلائل فقط كان الموظفون البريطانيون فى مصر يكتبون تقاريرهم بلهجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف. ولا ريب فى انها ذكرت اللورد غرانفيل برسالة مؤرخة فى ٢٣ يولية سنة ١٨٨٢ (٢) أكد فيها المسيو فريسينيه فى معرض تسويغه عزمه على غزو مصر عاجلا انه بناء على مصدر من أوثق المصادر « اذا اعيد النظام قبل انتهاء شهر اغسطس فان عودة رخائها ستكون عجيبة ، اما اذا استمرت الفوضى شهرى اكتوبر ونوفمبر فان خراب البلاد يكون تاماً . » ومن الثابت ان اعادة النظام لم تتم الا فى منتصف سبتمبر فكان ينبغى اذن الا « يتم » الخراب الذى يحق فى اكتوبر ونوفمبر وقد اضطر المؤتمر الذى عقد في لندن فى شهر يونية أن ينفض فى أقل من شهرين دون أن يصل الى نتيجة ما .

« ١ » مصر رقم ٣١ « ١٨٨٤ » ص ٢١

« ٢ » الكتاب الاصفر رقم ١٨٨٢ ص ١٩٩

فلما أن أبصر اللورد كرومر خيبة مسعاه من هـذه الجهة استقر رأيه على أن يحتذى حذو اسماعيل باشا فيقوم بكرة سياسية على مسؤليته صارفا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية « مقدسة » فأمر بمرسوم خديو ان تذهب كافة الايرادات المخصصة لا الى صندوق الدين بل الى وزارة المالية واجل استهلاك الدين ولقد كان عمله هذا غاية فى الجراءة ولكنه انتهى بالفشل الذريع فان مندوبى صندوق الدين اقتدوا بما فعله زميلهم من قبل فى سنة ١٨٧٩ فرفعوا قضية على وزير المالية ورئيس مجلس النظار وحكام الاقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة . فحكم على الحكومة المصرية بأن ترد الى صندوق الدين ٢٧ مليون فرنك وقد حاولت انجلترا أن تسوغ فعلتها ولكن الدول أخذت بناصر فرنسا فاضطرت انجلترا أن تقنع من الغنيمة بالاياب (١)



«١» مصر رقم ٣٦ « ١٨٨٤ » ص ١٧ — ٢١ . مما تحسن ملاحظته ان الفكرة اتجهت اولا الي الاستيلاء على جزية الباب العالي . ولكن اللورد نورثبروك رفض تلك الفكرة رفضا باتا لان الجزية كانت مضمونة لحملة السندات التركية من البريطانيين وعندئذ اعتزم اللورد كرومر ورفاقه ان يضعوا ايديهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال لورد كرومر المالية

(تتمة)

لقد اصبح موقف الانجليز بعد فشلهم فى الحصول على موافقة اوربا على المشروع المالى الجديد قبيحا للغاية . وفى شهر اكتوبر ارسل اللورد نورثبروك الى لندن مرة اخرى اضبارة من التقريرات القنصلية المشهورة التى اصبح ارسالها عملا سياسيا مطردا يصف فيها حال القطر التى تفتت الاكباد وتذيب القلوب . وقال فى رسالته الملحقة بهذه التقريرات « تصف هذه التقارير الفلاحين بانهم قوم يعيشون في اكواخ من الطين فاذا خرجوا منها خرجوا وهم يكادون يكونون عراة الاجسام واذا تبلغوا بشيء من الزاد فليس بغير خبز الذرة والبصل ذلك بان قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لاداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم التعسة » (١) . ولم يتحرج لورد كرومر وهو يجتهد فى افهام الجمهور بأن الفلاح قد املق حتى اصبح يستحيل الحصول على شىء منه ، من ان يذكر التجاءه الى اقسى الطرق فى انتزاع الضرائب من الفلاح وهكذا سوغ ما أخذ به « الحكام السابقين » من نظام « ظالم نصف

«١» مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٨

بوبز ه وذهب جاردن مبالغاً في القضية بالامر فقال «كانت الضرائب في السنين الماضية تجبى ونسبة اسعار الحاصلات كانت احسن كثيرا وكانت الحكومة تجبي اكثر ما يمكن من الضرائب دون ان تنفذ اوامر التي نفذت في هذا العام» ( ). كذلك وصف المستر جبسن الحالة بكلمات لا تقل عن هذه صراحة اذ قال «لاجدال في ان حالة الفلاحين ازدادت سوءا عما كانت عليه منذ عامين. نعم ان ايراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) قد جبي بالطريقة المعتادة وان الدائنين قد نجحوا في ارتجاع ديون قبل حرب ١٨٨٢ ولكن لا ينبغي ان يتخذ هذا كله دليلا على وجود رخاء يضارع ما كان موجودا في السنوات الماضية. لقد احتيج الى ضغط شديد في تحصيل الاقساط ولقد بيعت اراض كثيرة للحصول على الاموال التي تريدها الحكومة ويقتضيها اداء الديون الخاصة» (٢).

ويلاحظ القارىء انهم في هذا المقام ايضا لم يشيروا بكلمة واحدة الى ان هذه الارتباكات المالية يرجع معظمها الى الاعباء الجديدة التي اثقلت بها انجلترا كاهل الخزانة المصرية بل عزوا كل ارتباك منها الى امور ليس للانسان عليها من سبيل ومهما يكن من شيء فمن المحقق كما اعترف السير ادجار فنسنت انه في دفعتين مختلفتين في سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزانة المصرية وبين تأجيل دفع المطلوب منها سوى ان

(١) مصر رقم ١ «١٨٨٥» ص ٤٩

(٢) مصر رقم ١٥ «١٨٨٥» ص ٩٤

تحتاج الى ٥٠٠٠ جنيه فقط (١) .

ولما اعيت الحكومة الانجليزية الحيل ارسلت اللورد نورثبروك الى مصر في سنة ١٨٨٤ ليرى هل الحالة حقيقة اسوأ من ان تستقيم على شيء دون الاصلاح المالى الذى يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثبروك كان من اقرباء بارنج فنظر الى الموقف نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو انه لم يصور الحال تصويرا مفزعا كما فعل اللورد كرومر (٢) . واقد كان مسلكه هذا اشد انطباقا على حكم العقل اذ لا ريب فى ان اللورد كرومر قد اسرف كثيرا حتى جعل الجمهور بتهويله يظن ان الحال قد صارت من الفساد بحيث يستحيل اصلاحها . وسرعان ما ادرك اللورد كرومر غلطته السياسية فعمل على تداركها فقد صور الحال فى اوائل سنة ١٨٨٥ فى تقرير مطول عن « حال مصر والاصلاح الادارى » تصويرا اجمل وادعى الى التفاؤل والاستبشار . وقد اشار بصفة خاصة الى ما سيحققه المستقبل من الامانى الباهرة (٣) . ثم اضاف الى ذلك قوله « ولكني ابدىء القول واعيده انى انما اتكلم بهذه الثقة على امل انه سيتوصل قريبا الى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال امدها » (٤) . وقال فى تقرير آخر مع التأكيد الشديد « ليس هنا كما

«١» مصر رقم ١٧ « ١٨٨٥ » ص ٥١ ٥٢

«٢» يوجد تقريره فى مصر رقم ١ « ١٨٨٥ »

«٣» مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

«٤» المصدر نفسه ص ٤٥

فى الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف » (١) .
وهكذا دفع اللورد الاعتراضات التى اوردها فى تقريراته السابقه

كانت هذه الحيل انجح من سابقاتها . ولكن التعويضات التى يستحقها منكوبو حريق الاسكندرية من الاوربيين لم تكن قداديت بعد لنفاذ المال وكان رعاع الدول بالاسكندرية حريصين على تحصيلها عاجلا . فارسل اللورد غرانفيل فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى الدول مرة أخرى منشورا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نور ثبروك عدة اقتراحات جديدة اهمها (٢) . ان يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية صافيه ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٥ جنيه وفائدته ٣ ونصف فى المائة وان تخفض فائدة الدين الموحد وسندات الدائرة السنية بمقدار نصف فى المايه وان تؤجل تأدية اقساط الاستهلاك ، وان تباع اراضى الدائرة السنية والدومين ، وان تفرض الضرائب على الاجانب ، وان ينقص من ضرائب الاراضي نحو ٠٠٠ ر ٤٥٠ جنيه . ولقد كانت المفاوضات ايسر واسهل فى هذه المرة لان نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة كانت من يضمن القرض ؟ وقد صرح اللورد نور ثبروك فى معرض الجواب عن هذا السؤال والدفاع عنه بان نتيجة ضمانة انجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون «من غير شك اقامة الاشراف الانجليزي مقام الاشراف الدولى » ثم قال بشيء من السذاجة « وماذا على الدول الاوربية الاخرى لو عهدت

«١» مصر رقم ١٥ ١٨٨٥ ص ٤١

«٢» مصر رقم ٤ « ١٨٨٥ » ص ٢٠

بهذا الاشراف الى انجلترا بعد الضحايا التى بذلتها فى سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها » (١). ولكن « الدول الاخرى » رأت اسبابا كثيرة تمنع من اسلام مصر جملة الى انجلترا ، وطلبت ان يكون القرض بضمانة الدول كلها . فعز على الحكومة البريطانية ان تفوتها هذه الفرصة الثمينة ومدت اجل المفاوضة بضعة اشهر اخرى . واخيرا وقعت الدول بلندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التى كانت انجلترا متشبثة بها

وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الاهمية وخطر الشأن (٢) مضمونها ما يأتى : (١) ان الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت روتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف فى المائة (٢) ان يخصص المقبوض منه بدفع تعويضات الاسكندرية وتغطية ما تراكم من العجز فى السنتين الماضيتين (وقدره ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه) وتغطية العجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه) واعمال الرى (١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه) وبعض وجوه اخرى (٣) ان تفرض ضريبة قدرها ٥ فى المائة على الكوبونات لمدة سنتين . وبعبارة اخرى ان يحجز ٥ فى المائة من الاقساط المستحقة على الدين (٤) ان يؤجل دفع اقساط الاستهلاك المستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك . (٥) ان يلغى فوق ذلك شرط

«١» المجلد الثانى من كتاب اللورد كرومر الآنف الذكر ، ص ٣٧٠
«٢» مصر رقم ٧ «١٨٨٥» ورقم ١٣ «١٨٨٥» ص ١٢١ وما يليها

قانون التصفية الخاص بالتصرف في الزائد من الايراد ويستعاض عنه بآخر يقضي بان عجز الميزانية الحرة يغطى من الايرادات المخصصة وان تقسم الزيادة العامة قسمين قسم يذهب لصندوق الدين والاخر الى الايرادات الحرة للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الاخير على حقيقته حددت نفقات ادارة البلاد تحديدا دائما بمبلغ ... ر ٢٣٧ ر ٥ جنيه . والى ذلك اعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة مالية اخرى حق بيع اراضي الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في فرض ضرائب على الاجانب .

ان النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التي اسدتها الى من تولوا حكم مصر حديثا ثم ان فائدة الدين لم تخفض تخفيضا دائما ولكن تأجيل دفع أقساط الاستهلاك وضريبة ٥ في المائة التي فرضت على الكوبونات والنظام الجديد المتعلق بالزيادات وحق فرض الضرائب على الاجانب ثم ذلك الشرط الدائم الهام المتعلق بتعيين حد ادنى لايراد ادارة البلاد ، كل ذلك معونة ترجح ثمراتها كثيرا كل ثمرة تأتي من مجرد نقص الفائدة كما حدث في سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح في وسع الادارة المصرية ان تدرك ان نجاح البلاد الاقتصادى لن يعود بالخير من ذلك العهد على حملة السندات وحدهم ولكن عليها هي ايضا . وفوق ذلك فان ما كانت فيه وتتخذ هذه الادارة من ارتباك مالي ستقضي عليه شروط القرض البديعة والضريبة المفروضة مؤقتا على الكوبونات .

علي انه كان ثمت طريقة اخرى للمساعدة قيمة جدا قد اجازها الاتفاق ولم نتعرض لذكرها بعد . لعل القارىء قد لاحظ من الاقتباسات التي اوردناها فيما تقدم اهتمام القوم بضرورة نقص ضرائب الاراضى تنفيسا عن الفلاحين البائسين . هذه المرحمة قد تشبث بها اللورد نور ثبروك واقرها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الاراضي كلها بمبلغ ٠٠٠ ر ٦٦٨ ر ٤ جنيه بدلا من ... ر ١١٨ ر ٥ جنيه كما كانت في سنة ١٨٨٤ . فاجاز بذلك للحكومة المصرية ان تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذى يبلغ ... ر ٤٥٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونعني بها اللورد كرومر قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله ببعض الشؤون الادارية . ذلك بانه لم يكد الامر العالى يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهر ان الميزانية تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة هى عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لفقر الجهات التي يجب ان تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الضرائب نحو ... ر ... ٢ جنيه . فرأى اللورد كرومر انه اصبح جائزا له بل محتما عليه ان يأخذ من الـ ... ر ٤٥٠ جنيه المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ... ر ... ٢ جنيه اراحة لهم عن هذه الضرائب الموهومة وبعبارة اخرى انه بدلا من ان ينقص من الضرائب ... ر ٢٠٠ جنيه قد حذف من حساب ضريبة الاراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ المذكور تاركا الضرائب في الوقت عينه تجبى كما كانت (١) . وقد وصل

(١) مصر رقم ٢ «١٨٨٧» ص ٢٠ ورقم ١١ «١٨٨٧» ض ٩٤

بهذا العمل الساذج الى غرضين اولهما انه لم يخسر قرشا واحدا من ضريبة الارض بل كسب ...ر.. ٢٠ جنيه ثانيهما انه استطاع فيما بعد ان يفخر بان الضرائب فى عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو مالم يحدث فى عهد النظام السابق « الظالم النصف بربرى » .

ثم يتبقى ...ر. ٢٥ جنيه ، وهذه ايضا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة التي ذهب بها بالمائتى الف جنيه . ولبيان ذلك ينبغي ان نتعرض هنا لاحد الاصلاحات العظيمة المشهورة التى قام بها اللورد كرومر . نعنى « منع » السخرة . اننا سنخص هذا الموضوع بكلام مفصل فى فصل آت . ولكننا فى هذا المقام لا بد ان نشير الى أن ال...ر. ٢٥ جنيه بدلا من ان تخفف عن كاهل الفلاح بحذفهامن ضرائب الاراضي قد استخدمت اجورا لعمال احرار يحلون محل العمال المسخرين . وقد قال اللورد كرومر واعوانه فى معرض الدفاع عن عملهم هذا انه لما كان القيام بهذا الاصلاح يقتضي اموالا لاتأتى الا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بال...ر. ٢٥ جنيه التى جعلت مرحمة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر (١) . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية ان تحتج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ماعدلت عن ذلك عند ماتدخلت الروسيا فى الامر تدخلا سياسيا

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٦) ص ٤٠ — ٤٢

متعمدا (١) .

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جدا تمكنه من ان يصلح الادارة المالية اصلاحا جوهريا . وان القارىء ليرى ان هذه الوسائل كانت اكبر من « التقليل من عمل الانسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق انه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو انها اتيحت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لاغنتها عن مساعى اللورد كرومر الخيرية (٢) .

ولكن كان معظم هذه الوسائل لا يؤدى الى الغاية المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ ان يؤدى كوبون غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحا جدا . ومما زاده قبحا ان الاتفاق قد اشترط بناء على طلب فرنسا انه اذا عجز اللورد كرومر عن اصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية البلاد لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى سياسى ، وقد نجح فى

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ — ٧١

(٢) ولكيلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعده الطبيعة نفسها قد خص هذا الموضوع الهام موضوع اتفاق لندن ببضع جمل لا معنى لها . فهو يقول فى ص ٣٦٦ من المجلد الثانى من كتابه « مصر الحديثة » « عقد مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ لينظر فى الحالة المالية . غيرانه انفض دون الوصول الى اى نتيجة عملية » . ثم يضيف الى ذلك حاشية فيها « ثم اتخذت عدة قرارات تتعلق بالامور التي ناقشها المؤتمر وصيغ منها اتفاق وقع عليه مندوبو الدول الكبرى بلندن فى مارس سنة ١٨٨٥ » . هذا دال حسن على صدق اللورد كرومر وانصافه التاريخ : وجاء في فهرس الحوادث الذى اورده فى نهاية الجزء الثانى مقابل ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ما يلى قرض مصرى قدره ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه عقد بضمان الدول » ولم يذكر شيئا غير ذلك ! بهذه الطريقة واشباهها قامت شهرة اللورد كرومر

القيام به ، وان نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على همته ومقدرته .

ليس من السهل بطبيعة الحال ان نشرح باى وجه من الوجوه جميع الطرق التي احرز بها هذا النجاح فاغلبها داخل فى باب الادارة ، ومصادر هذا الباب غير موجودة بالمرة أو مدفونة في دور الدفاتر . ثم لم يكن ثمت لجان تحقيق تكشف الغطاء عن عمل اللورد كرومر الادارى كما كان فى عهد اسماعيل باشا واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما يتعلق بذلك . بيد ان الانسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته نتفا تتعلق بالطرق المتنوعة التى وصل بها الى تقويم أود الميزانية ، وان الأثر الذى يخرج به الانسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بانه ممدوح جداً . فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلا قد ختمت بزيادة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه(١) ومع ذلك قد اضطر اللورد كرومر أن يعترف فى تقريره للورد روزبرى بأن « ضرائب الاراضى قد جبيت بضغط عظيم» (٢) أى بالطرق التى زعمها قاصرة على ما كان فى الماضي من نظام « ظالم نصف بربرى » ثم نحن نعلم انه في هذه السنة عينها قد شرع فى تلك السياسة البربرية سياسة بيع أراضي الدومين والدائرة السنية وهى سياسة قد صرحت الحكومة المصرية بأنها ليست مصدراً للثروة عظيما ثابتاً على الرغم من انها عادت

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٦ » ص ١٧٨
(٢) المصدر نفسه ص ١٧٩

عليها بدخل وفير عدة سنوات (١) وكانت شبيهة بسياسة اسماعيل باشا في مسألة المقابلة سياسة بيع الآجل بالعاجل . وقد بيع من أراضي الدومين والدائرة السنية فى سنة ١٨٨٥ مالا تقل قيمته عن ٤٣٧٠٠٠ جنيه وبيع فى خلال العامين التاليين اقل مما بيع سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨٠٠٠ جنيه (٢) .

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب فى بدل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يعفى منه متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيها قبل الاقتراع و١٠٠ بعده . وقد كتب اللورد كرومر الى حكومته يقول « ان الامر العالى لن يقابل بالاستحسان فى جميع انحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً فى اضافة مبلغ جسيم الى دخل البلاد » (٣) . أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده فان المشروع انتقد حتي فى انجلترا نفسها انتقاداً مراً ، وأما من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكلة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمي الا الى أغراض مالية وانه في أصله ليس الا سبيلا الى فرض اتاوة على المصريين سداً لحاجات

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٩٨ » ص ٥٣ وقد بيع اخر قطع دائرة السنية سنة ١٩٠٨ وبلغ صافى ثمنها ٣٠٠٠٠،٢٠٠،٣ جنيه . وبيع معظم اراض الدومين بنحو ١٢،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مع ان المصريين يقدرون القيمة الحاضرة للاراضى المبيعة بمبلغ ٢٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه « الاهرام ٥ يوليه سنة ١٩٠٧ »

«٢» مصر رقم ١ « ١٨٩٨ » ص ٥٣

«٣» المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ٢٦

المالية المتنوعة . وقد دعي للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ٢٦٢٠٠٠ شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١١٤٠٠٠ شخص وأدى البدل ٣ر١٤١ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩٠٠٠ جنيه (١) . وفي العام التالي بلغ صافي الحاصل ٢٨ر١٠٠ جنيه (٢) . وقد حاول اللورد كرومر تسويغ هذه الطريقة بحجة ان أكثر الذين دفعوا البدل انما هم من أبناء الاغنياء ذاكراً أن المبلغ الذي جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه ابناء المشايخ وملاك الاراضي الموسرين(٣) ما لا يقل عن ٩٥٠٠٠ جنيه وبصرف النظر عن استهجان فرض اتاوة ولو على الطبقات الموسرة فانه يتبقى مايزيد على ٦٠٠٠٠ جنيه دفعتها طبقة الفلاحين . ولا شبهة في الدمار الذي جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تتصيد ابناءهم لتعتصر منهم البدل اعتصاراً .

الى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق قانونية أخرى غير مدونة . وكلها مكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافرا منصورا من الثلاث السنين الحرجة سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧ فلا نعرف مثلا أأنفق شيء من المليون جنيه التي خصصها الاتفاق بشؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لانا لا نرى في الاوراق

---

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨ وفي حسابات اخرى نرى هذا المبلغ يصير ٢٤٩٠٠٠ جنيه

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨

الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً انفقت فى تجديد القناطر الخيرية وبعض أعمال صغرى تتعلق بالترع (١). نعم ان الاموال ردت فيما بعد الى وجوهها ولكنهاقد تكون وقتئذ استخدمت ـ وهو المحتمل فى ضبط الميزانية . ثم انا نعلم انه من حين لآخر كانت تستقرض من صندوق الدين مبالغ طائلة ـ وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع فى أى نظام سابق . فقد صدر أمر عال فى ٢٢ يونية سنة ١٨٨٦ « يجيز » لمندوبى صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رصيدهم مضمونة (٢) . وفى الوقت عينه شنت الغارة على المندوبين المذكورين رغبة فى التخلص منهم . فالسير هنرى درموند ولف الذي كان وقتئذ بمصر شكا الى اللورد روزبري مر الشكوى من تدخل صندوق الدين فى شؤون مصر قائلا ان ذلك يكون « غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التى تؤيدها اقتراحات المستشار المالى » واستتبع يقول وما أشبهه في ذلك بمن يري القذى في عين أخيه ولا يرى الجذع فى عينيه « الى أى حد يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية ؟ ذلك أمر من غير شك حرى بالنظر والتفكير . . انى أسلم بأن الواجب يقضى ببعض السعى فى التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى » (٣) .

«١» لم تبلغ النفقة فى هذا الباب ٠٠٠ ر ٤٧٠ جنيه الا فى ١١ يناير سنة ١٨٨٧ مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٢٢

«٢» مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ٤٧

«٣» مصر رقم ٥ « ١٨٨٧ » ص ٢٥

لعمر الحق ان ادراك الانجليز ظلم تدخل هيئة اجنبية فى شؤون مصر الداخلية فى سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الانسان دهشة وعجبا . على ان ذلك المسعي لم يأت بثمرة ما . فان فرنسا ابت الموافقة على ان تستولى الحكومة المصرية على اموال صندوق الدين ولم يسع اللورد كرومر الا ان يقنع بعارية « مضمونة »

ومع هذا كله فانه عند مادخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع ان يكون العجز ختام ميزانيتها . ذلك بانه فيما بين عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٠٠٠ر٤٠٧ر ٥ جنيه الى ٠٠٠ر٤٦٨ ر٥ جنيه فقط على الرغم من ان الاجانب وضعت عليهم لاول مرة ضريبة المساكن . ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة فى المدة المذكورة الازديادة يسيرة فانها ارتفعت من ٠٠٠ ر ٦٢٩ ر ١ جنيه الى ٠٠٠ر٧٤١ ر ١ جنيه ، ولذلك نخفضت الايرادات الاخرى فى هذه الفترة من ٠٠٠ ر ٨٦٥ ر ١ جنيه الى ٠٠٠ر٧٨٨ر١ جنيه(١). هذا التقدم البطىء كان من غير شك راجعا الى الخراب الذى اصاب البلاد على اثر الحرب وهبوط الاسعار العام . من اجل ذلك كان لا بد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامي خال من العجز وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذى بلغ ٠٠٠ ر ٤٣٧ جنيه . وقد عزم اللورد كرومر على ان يحل المشكل بشيء من الشعوذة وخفة اليد . فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع

«١» مصر رقم ٤ «١٨٨٨» ص ٣

اليهم فى آخر الشهر قرر ان تدفع اليهم فى اول الشهر فنتج عن ذلك ان ميزانية سنة ١٧٨٨ لم تسد غير مرتبات احد عشر شهرا فقط وان الحكومة استفادت مؤقتا مبلغ ٠٠٠ر٢٠٠ جنيه (١). وسلك هذا المسلك فى حسابات الدائرة السنية ومصلحة الدومين ، فبعد ان كانت حسابات هاتين المصلحتين المالية تعمل قبل اول ابريل قرر ان تقفل الدفاتر فى آخر ديسمبر وان ينقل حساب الثلاثة الاشهر البالغ ٠٠٠ر١٤٠ جنيه الى حساب سنة ١٨٨٨ (٢) . وبهذه الطريقة امكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٠٠٠ر٥٣١ر٩ جنيه الى ٠٠٠ر١٩١ر٩ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٠٠٠ر٤٥٠ جنيه التى ساعدت على سد نقص الكوبونات(٣) .وفى ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ اخبر اللورد كرومر ولاة الامور بانجلترا وهو هادىء مطمئن البال ان الحكومة المصرية قد ادت الى صندوق الدين جميع المتأخر له وانها لم تعد تري حاجة الى ضريبة ال ٥ فى المائة المفروضة على الكوبونات (٤) .

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية فى الغرابة والشذوذ مشفوعة باجراءات مالية متهمة اخلاقيا كل الاتهام قد طاب الموقف فى مصر لانجلترا وللورد كرومر . نعم ان ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصعاب جديدة

---

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٢) المصدر نفسه ص ٦

(٣) المصدر نفسه ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ١١ ، ١٨٨٧ ، ص ٨٥

نشـ ت من ان نقلت اليها اموال كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصعاب كان امرا هينا . فبحجة وقوع ما يدعو الى الخوف على الحدود دعي الى الجندية عدد عظيم من الاهلين وفي الوقت نفسه انزل مقدار البدل العسكرى من ٤٠ جنيها الى ٢٠ جنيها ليكون « امتياز » الاعفاء فى متناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩,٠٠٠ جنيه (١) . وعلى مثال البدل العسكري فرض بدل للسخرة كان مقداره ٣٠ قرشا فى الوجه القبلي و ٤٠ قرشا فى الوجه البحرى . فادى ذلك الى نتيجة باهرة . ادى الى ان دخل خزانة الحكومة فى العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة (٢) كان ٨٨,٠٠٠ جنيه تقابل ٦,٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٨ . وفى هذا العام ايضا فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصرى. كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل اقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش وكان يؤدى عن كل فدان مزروع دخانا ضريبة قدرها ٢٥٠ قرشا ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانا هو ٢٥٠ اقة فان خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل اقة من الدخان المصرى ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر ان هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ولاسيما ان الدخان الذى يجلب من بلاد اليونان او من تركيا كان يؤدى عن كل اقة منه ضريبة قدرها

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٥
(٢) المصدر نفسه ص ٢٥

١٢ قرشا ونصف القرش . ولم يطق وهو المتشبع بروح التجارة الحرة على هذا صبرا . وفوق ذلك كان جزء كبير جدا من دخل الكمارك اخذ يتسرب من يد الخزانة المالية لان ازدياد زراعة الدخان المصرى واستهلاكه قد منعا بطبيعة الحال استيراد الدخان الاجنبي (١) وعلى ذلك الغيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ جنيه ونصف الى ٣٠ جنيها ! فترتب على ذلك ان حصلت الحكومة فى سنة ١٨٨٨ من الرسم الكمركى المأخوذ على الدخان الوارد ربحا صافيا قدره ٣٣٣٫٠٠٠ جنيه فى حين ان دخل ضريبة الدخان انحط الى ١٠٫٠٠٠ جنيه (٢) . الا ان ذلك اصلاح مالى قد قرن بالتشفي والانتقام . ثم رأي اللورد كرومر فى سنة ١٨٩٠ ان الدخان المصرى لايزال « محميا حماية شديدة » لانه لايزال يزرع على الرغم من ثقل ضريبته ، فاصدر بلاغا رسميا حدد فيه مساحة الاراضى التي تزرع دخانا بـ ١٥٠٠ فدان (٣) . وبعد اشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرا باتا وانذر من يقدم عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله . وفى الوقت نفسه رفع الرسم الكمركي على الدخان الوارد الى اكثر من ٤٠ فى المائة فبلغت رسوم الدخان الوارد فى هذه السنة ١٫٠٠٠٫٢٠٠ جنيه (٤) وهى نتيجة مالية باهرة حرية

(١) مصر رقم ٤ «١٨٨٨» ص ١٩ — ٢٠ ، رقم ٣ « ١٨٨٥ » ص ٧٩—٨٣
(٢) مصر رقم ٤ «١٨٨٩» ص ٢٣
(٣) المصدر نفسه رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٤
(٤) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٦١ — ١٦٢

بالا ينتجها اصلاح ساذج كهذا الاصلاح . على ان المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون لضياع صناعة كانت من احسن صناعاتهم .

ولا حاجة الى ان نصف فوق ماتقدم الطرق التى سلكها اللورد كرومر ليقوم اعوجاج الميزانية في السنوات الحرجة ١٨٨٥ ـ ١٨٨٨ ففيما قلناه الكفاية . انها طرق لا يمكن ان تباح فى اى مملكة متحضرة ، وانها مما كان يعد فى تقرير لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلا قاطعا على خرق اسماعيل باشا فى ادارة المالية المصرية . وان تحمل البلاد اثار هذه الطرق السيئة انما كان بمالها من قدرة على النهوض صادقة وفريدة فى بابها . ومع ذلك فلا نزاع في ان الفلاح المصرى لا يزال من افقر اهل الارض جميعا .

فلما ذللت تلك الصعاب اصبح كل مابعدها هينا لينا . ففي سنة ١٨٨٧ حاولوا بجد تخفيض فائدة الدين فكتب السير درومند ولف ـ الذى سنصف بعثته ـ تقريرا ضافيا عن نظام مصر المالى اسف فيه « للمصائب الفادحة التى عاد بها هذا النظام علي اهل البلاد » ومضى فيه يقول « انه لنظام مقرر معيب ذلك الذى لا يحاول بعض الشيء تخفيف العبء الثقيل الذى القاه على كواهل الفلاحين دينهم ودمر صناعتهم وطالما جردهم من املاكهم ووسائل ارتزاقهم » وقد قدر « مايتقاضاه الاجانب وينفقونه خارج البلاد مع انه مستمد من عمل المصريين واملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلا « لو ان الدين كان نتيجة حروب او اسراف

رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في انقاض ظهورهم بهذا العبء الباهظ ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع فى الامر وكانوا مجرد الات صماء اوحيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين الى رذائلهم وطموحهم وتبذيرهم » (١) .

لاشك ان السير هنري درو مندولف حسن النية وأن كلامه كلام ولي حميم . ولكن العجب الشديد ان تذكر هذه الاراء بعد ان درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير اليه ، وبعد ان جر هذا النظام على المصريين آلاما لاتحصي وسلبهم حريتهم نفسها !! الا ان الذي يرمي اليه السير هنرى درومندولف انما هو الحصول على تخفيض لفائدة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر اسهل وايسر . وان امرا كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خليقا بأن يثير سخط اوربا كلها الان فيه سعيا لنقض « الالتزامات الدولية » اما الآن فهو كله رحمة وعدل وما شاكل ذلك على ان المحاولة لم تجد شيئا . فقد اصمت اوربا سمعها عن داعي الرحمة والعدل وبقي سعر الارباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠ .

بيد ان اللورد كرومر لم يعد شديد الحاجة الى مثل هذه الاصلاحات فان الطرق التي ذكرناها آنفا ، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ واداء جميع الديون السائرة ، كل ذلك كان كافيا لان ينهض بالميزانية على اساس متين . وفوق ذلك انشيء في يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطي

---

١ مصر رقم ٧ (١٨٨٧) ص ٦٦ — ٦٧

العام لتوضع فيه الزيادات حتي اذا ما تكون منها ...ر...ر٢ استخدمت فى استهلاك الدين . واجيز للحكومة ان تستعير من هذا الاحتياطى ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد (١) وقد بلغ الاحتياطى فى اول سنة ١٨٨٩ اكثر من ٠٠٠ر٦٠٠ جنيه . وفى اثناء السنة المذكورة اضيف اليه ٠٠٠ر٢٣٧ جنيه . وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد كرومر نفسه « من غير شك احسن ميزانية رأتها مصر » (٢) فقد بلغت الرسوم الكمركية على الدخان الوارد ٠٠٠ر٤٤٢ جنيه ، والبدل العسكرى ٠٠٠ر٩١ جنيه ، واثمان الاراضى المبيعة ٠٠٠ر٤٢ جنيه ، وبدل السخرة ٠٠٠ر١٢٣ جنيه ، وبلغ الدخل كله ٠٠٠ر٧١٩ر٩ جنيه مقابل نفقات تبلغ ٠٠٠ر٥٢٣ر٩ جنيه (٣) . بل ان السنوات التي تلت كانت اشد رخاءا ويسرا الي حد ان زادت نفقات الادارة بفضل الزيادات عن المبلغ الذى قدره اتفاق لندن باكثر من ...ر١٠٠ جنيه (٤) وهذه هى الفائدة التى جناها اللورد كرومر فى عهد الاتفاق والتى لم يظفر

---

(١) مصر رقم ٢ ١٨٩٣ ص ٦ وقد استعارت الحكومة من الاحتياطى حتى سنة ١٨٩٣ اكثر من ٠٠٠ر٧٥٠ جنيه وهى ميزة لم تظفر بمثلها ادارة من الادارات السابقة . وكان هذا الاحتياطى في عهدة صندوق الدين اما الحكومة فقد عهد اليها باحتياطى خاص لاجل الاعمال الكبرى خاصة . ولكن اختلس منه فى سنة ١٨٩٧ اكثر من ٠٠٠ر٣٠٠ر١ جنيه لاجل حملة دنقلة . فلما كشف الغطاء عن ذلك العمل اضطرت الحكومة البريطانية الى اعادة المبلغ . وكان اللورد كرومر قد اقنع صندوق الدين بان يقدم اليه من الاحتياطى العام ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه للحرب السودانية ولكن حملة السندات رفعوا الامر الي المحاكم والزمت الحكومة المصرية رد المبلغ . مصر رقم ١ (١٨٩٧) ، ورقم ١ (١٨٩٨) ص ٤

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢

(٣) المصدر عينه ص ٧

(٤) مصر رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥

بعثابها مراقبا سنى ١٨٨٠ ـ ١٨٨٢ فبتزايد الايراد امكنه ان يحصل بصفة دائمة على نصف الزيادات للشؤون الادارية علاوة على الحاصل من بيع الاراضى والربح الناتج من استثمار اموال الحكومة . فلما دخلت سنة ١٨٩٠ عادت الثقة بالحكومة المصرية الى حد ان اجازت الدول تحويل الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنية فزادت ديون مصر اسميا ولكن فائدة الدينين المذكورين نزلت الى ٣ ونصف فى المائة وحصلت الحكومة من وراء ذلك للري وغيره من المرافق (١) على ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر ان يكتب الى حكومته يقول « ان التوازن المالى اصبح مضمونا . وقد يقال مع الثقة ان الخزانة المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها الا اذا وقعت سلسلة حوادث سيئة »(٢) ولما كتب في العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١٫٠٠٠ جنيه اعاد ذلك التأكيد فقال « لست مبالغا اذا قلت ان حال المالية المصرية الآن يمكن مع وجود ادارة حازمة ان توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال فى حاجة الى ان يعزى الى اسباب شاذة خارجة عن طوق الانسان » (٣) وهكذا احرز الفوز فى « مسابقة الافلاس » (٤) المشهورة .

وبعد فمن القواعد المقررة فى فن السباق أن يبتدىء المتسابقون

---

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٦ ـ ٧
(٢) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢
(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٥
« ٤ » لقد كان الصراع طويلا عنيفا .... ويمكن ان يقال ان الشك في الانتصار تراخى الى عام ١٨٨٨ . وفى هذه السنة احرزنا قصب السبق احرازا صحيحا اللورد كرومر كتابه السالف الذكر المجلد الثانى ص ٤٤٤

كلهم من نقطة واحدة ، ويجتهدوا فى احراز قصب السبق بشروط واحدة وطرق واحدة . وقد يكون من المتعذر أن تمد الماليـة حلبة سباق ، ومع ذلك فأن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه (١) عند ما أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق » ، فانه مهما كان مقياس المقارنة الذى نقارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فاننا لا نصل الا الى نتيجة واحدة وهى انه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازا نادرا . فهو لم يبتدىء من النقطة التى ابتدأ منها الآخرون ولـكن من نقطة تتقدم نقطة ابتدائهم تقدماً كبيرا . فـكان بذلك أقرب منهم الى الغاية . ثم هو بالاضافة الى الامتيازات التى منحت من تقدموه مباشرة وضمنت لهم بالفعل حيازة قصب السبق قد ظفر بعدة امتيازات جديدة تألف له منها كلها فضل على كل مسابق سـواه . وفوق هذا وذاك فأنه لمزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفى الواحدة منها لاخراج كل مسابق غيره من حلبة السباق . الا انا بكل اخلاص ونزاهة لا يمكننا ان نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بجدارة واستحقاق. لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه سمح له ولو بنصف الطرق التى سمح بها للورد كرومر ، وان اللورد كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً .

---

(١) العبارة بالطبع عبارة اللورد ملنر

الفصل الثامن عشر

الغاء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الافاق بانه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بانه ادارى مستنير الفكر رحيم القلب قد اتى للعالم بمثل من اروع الامثلة يدل على المزايا الادبية الجليلة التي تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجي . والحق ان معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون اكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الادارة المالية ، ولكن قضاءه على اقبح بقايا الهمجية التى ورثتها مصر عن تاريخها الغابر الطويل فقد درجت الاحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هي تلك الاداة الجهنمية المعروفة «بالكرباج» بها كانت تجبي الضرائب ، ويقرر المتهم ، ويعاقب المفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام كبارا كانوا او صغارا . هذه الاداة المريعة اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك وابقى اختفاء نظام همجي آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاما لا تحصى على عشرات الآلاف واحيانا مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليطهروا الترع ويقووا الجسور مما عساه ان يكون من طغيان النيل . كان هؤلاء التعساء يلزمون العمل على اعين نظار مسلحين بالكرباج ليلا ونهارا اسابيعا وشهورا

من غير ماطعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة ، ثم يحصدهم الموت زمرا زمرا لمجرد ماينالهم من الجهد والحر والجوع اولئك هم الذين قاموا فيما مضى باكثر المرافق العامة وأولئك هم الذين كانوا احيانا يسخرهم ولاة الامور من الوالى الى شيخ البلد فى مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلاح منهم ان يعد نفسه بمنجاة من السخرة . الا ان من السهل أن نتصور ما قد يؤدى اليه هذا النظام من العبث وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ولاول مرة قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الاصلاحان وحدهما كافيان لان يقفا اللورد كرومر فى مصاف كبار الاداريين ، ولكن اللورد بالاضافة اليهما قد افلح فى القيام بعدة اصلاحات اخرى كتطهير الخدمة الملكية من الرشوة وتخفيف الاعباء المالية عن جمهور الامة وبذلك ازدادت قيمة حكومته الادبية ولم تعد مصر مملكة قد انتظمت ماليتها فحسب ، بل مملكة متحضرة ينال العدل فيها الرفيع والوضيع قد طهرت ادارتها من رجس الرشوة ونيل جمهور اهلها حق التمتع بثمار عمله غير منغص ولا منقوص .

ذلك مايروى لنا عن حكومة اللورد كرومر فى عشرين سنة . واحر بنا من حيث نحن مؤرخون عدول ان نتعرف حقيقة الامر فما علمناه حتى الآن فى شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة

والخيال يجيز لنا ان نقول من غير حرج فى هذه القضية ايضا . ما كل احمرار لحمة ولا كل بيضاء شحمة وقد لا يكون ثمة لحم ولا شحم على الاطلاق .

واذ كنا متكلمين اولا عن السخرة فمن المفيد ان نلاحظ ان السخرة ما كان ينظر اليها قبل الاحتلال كما صار ينظر اليها بعده نعم ان السياح كثيرا ما ذكروا السخرة بالفاظ تشف عن بلاء واقع ولكن العارفين بشؤون البلاد كانوا اميل الى عدها امرا لا مناص منه فى تلك الاحوال . فقد كتب القنصل البريطانى الذى كان بالاسكندرية سنة ١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع فى منسوبها الضرورى امرا واجبا تصبح هذه البلاد بدونه صحراء قاحلة فانى لا ارى اى ظلم فى حمل كل انسان على الاخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد » (١) . وكتب هذا القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل اليه السخرة احيانا من العبث وسوء التصرف فقال « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود اهلها موقوفا كل الوقوف على حفظ مياه الترع فى منسوب معين فانى لا ارى من القسوة ارغام الاهلين على العمل فى تحقيق هذه الغاية ولاسيما اذا تولت ذلك ادارة حازمة قوية » (٢) . هذا اقوم رأي يعول عليه فى الموضوع فانا من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للاخذ بنصيبنا من المحافظة على كل ماتقوم عليه حياتنا الاجتماعية . اما كون هذا النصيب

(١) التقريرات القنصلية ٥٦٠٣ (١٨٧٢) ص ٣٧٩
(٢) المصدر نفسه ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٨٢٨

يؤدى نقدا او عينا او عملا فذلك ماتفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها الى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » اى الانتاج من اجل الاستهلاك العاجل وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل فى بلاد كهذه تكاد تكون الضرائب العينية الى حد ما على الاقل والواجبات العملية امرا لامناص منه . نعم لاشك أن هذا المذهب فى اداء الجماعة واجبها احط بكثير وادل على التأخر الاقتصادى من المذهب الذى يقضي باداء الضرائب نقدا ولكن من الجهل ان نمته بانه ضرب من ضروب الاستبداد . والحق ان السخرة فى مصر لم تكن أقرب الى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة فى اوربا فى زمننا هذا وما اصدق اللورد دوفرين حين شبهها « بالنفير العام لرد عدو مغير » (١) . نحن نسلم بطبيعة الحال ان السخرة كثيرا ماسيء استخدامها ، وان اساءة استخدامها كان لامفر منها فى ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من اولها الى آخرها على الاستبداد ولكنا متى ذكرنا مايقع من الخلل فى جيوش كثير من اشد الحكومات الحاضرة تحضرا خففنا من حدة سخطنا على بلاد « اخذت فى الخروج من الهمجية » . والحق ان هذا السخط انما ظهر في الجمهور البريطانى في اواخر عهد اسماعيل عندما اصبح ضروريا اعداد الرأى العام الموافقة على التدخل فى شؤون مصر ماليا ثم سياسيا . فى ذلك الوقت

---

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣» ص ٦٧ — ٦٨

كان امثال المستر فيليرزستيوارت يملأون انهار الصحف بوصف فظائع السخرة (١) غافلين بالمرة عن الفظائع التى كانت اقرب اليهم فى بلادهم فى معامل لانكشير ومصانع الفخار واعشاش العمال .

فلما اخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم ان هذا النظام الهمجى سينقطع وشيكا . بيد ان ماعمل فى الماضى لتحقيق هذه الغاية لم يكن مما يقوى الامل ويبعث على حسن الرجاء ، ففى عهد المراقبة الثنائية حاولت الحكومة محاربة السخرة فاجازت اعفاء الاشخاص الذين تحق عليهم السخرة بشرط ان يدفعوا للحكومة اموالا معينة نظير هذا الاعفاء وان تنفق هذه الاموال اجورا لعمال احرار كفاة يستعينون فى عملهم بالعدد والآلات (٢) ولكن التجربة اخفقت وكان اهم اسباب اخفاقها ماقالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة الى القوة والنظام (٣) لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه فى فائدة سعى الحكام الجدد الالغاء ذلك النظام عند مانظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال « انه لسوء الحظ من المساوىء التى يستحيل القضاء عليها قضاء مبرما » وكل الذى رجاه انه « بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيما علميا ... سينخفض عدد المسخرين الى نصف ماهو عليه الآن » (٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح سنون كثيرة حتى فوجىء العالم بان السخرة قد بطلت واصبحت نسيا

(١) انظر ايضا مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث يصف هذا السيد تلك الفظائع
(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨
(٣) « دولاب الادارة المصرية » لروزل فى مجلة «القرن التاسع عشر» نوفمبر سنة ١٨٨١
(٤) مصر رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

منسيا . ذلك لعمر الحق انتصار لحكومة اللورد كرومر ولكن ليت شعري كيف احرزهذا الانتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم انه بدلا من ان تخف الضرائب في سنة ١٨٨٦ بمقدار ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد انفق من هذا المبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه فى استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونيل سكوت مونكريف انه لما كان متوسط عدد الاشخاص القابلين للسخرة فى اربع السنوات السابقة سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥٫٠٦٨ شخص لمدة ١٥١ يوما من كل سنة اى ٢٣٤٫١٥٣ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فان هذا العدد سينخفض فى سنة ١٨٨٦ الى ١٠٢٫٥٠٧ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو انفق ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه فى العمل الحر المأجور أعني انه ينخفض بنسبة ٥٦ في المائة (١) ولكن الاشخاص الذين سخروا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا اقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٩٥٫٠٩٣ شخص (٢) . فهذه اذا خطوة الى الامام واسعة . هذا تقدير الكولونيل سكوت مونكريف ولكن الحقيقة التى لاريب فيها انه لو كان للمراقبة الثنائية او لاسماعيل باشا نفسه مبلغ سنوى قدره ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد كرومر . ذلك ان ثمة عاملا آخر غير مالى قد حط من شأن هذا الاصلاح المذكور . ذلك ان نظام السخرة كان وقتئذ آخذا في الزوال صائرا الى الفناء من غير مجهود اللورد كرومر واعوانه . فقد قرر

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٩
(٢) المصدر نفسه رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٣٨

روسو بك ناظر الاشغال سنة ١٨٨٣ ان جمع المسخرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الافكار التى تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الادارة وسائل للعمل لاتزال للاسف ضرورية (١) . واشار الكولونيل سكوت مونكريف فى اول سنة ١٨٨٦ فى مذكرة له فى الموضوع الى أن السخرة آخذة في الزوال وان ذلك لا يرجع الى تقدم « الاراء الاخلاقية » رجوعه الى قيام التفاتيش الزراعية التى يعارض اصحابها في التخلي عن عمالهم ، ثم الى تناقص الناس بسبب الحروب ، والى هجرة الفلاحين من القرى الى المدن الكبيرة ، وما شا كل ذلك . وذكر انه فى سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٠٠٠ر٦٣٤ شخص ، وفى سنة ١٨٨٢ لم يزد على ٠٧٩ر ٣٧٦ شخص ، ومع ان متوسط عدد الذين دعوا للسخرة في سنتى ١٨٧٩ — ١٨٨١ بلغ ٠٠٠ر١٨٨ شخص فان الذين سخروا بالفعل لم يتجاوز عددهم ٠٠٠ر١١٢ شخص في السنة . وبعد ان ذكر الكولونيل سكوت مونكريف الصعاب التى عرضت فى هذه السبيل فى سنة ١٨٨٤ قال « وفي بداية سنة ١٨٨٥ كان ماقاسيناه فى جمع المسخرين اشد ... قرر مفتش الرى ان المدعوين للسخرة لايجيبون الدعوة وصرح المديرون بانه ان لم يرجع الكرباج فليس لديهم مايكرهون به الناس على الخروج .. وانى أوكد اشد التأكيد ان المسألة لم تعد مسألة اداء الاعمال العامة بالسخرة او بغيرها . فالى حد ما يمكن اداؤها بالسخرة ... ولكن من

«١» مصر رقم ٤ «١٨٨٦» ص ١٣٥

المحال ان تؤدى جميع الاعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وان موظفى الاقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج امرا مستحيلا (١)

لنصطنع الصبر على هذا التلميح الى الكرباج ، فسنري عما قليل ان منع الكرباج وقتئذ كان حبرا على ورق وان تعليلهم زوال السخرة التدريجى بابطال تلك الاداة القهرية انما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر الكولونيل سكوت مونكريف نفسه ان الظاهرة قد لوحظت في سنتى ١٨٧٩ - ١٨٨١ اى قبل الاحتلال ، وان اشارته الى قيام التفاتيش الواسعة وتناقص اهل البلاد ادل على الحقيقة من غير شك واهدى الى وجه الصواب . ومع ذلك فتأكيدهم ان لاسبيل الى السخرة بغير اكراه صادق كل الصدق ويدل على ان السخرة كانت قد عدت وقتئذ امرا مقضيا عليه بالفناء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عليها من سبيل

وقد أيد نوبار ذلك بعد بضعة أشهر فقال فى دفاعه امام صندوق الدين عن انفاق الا ٢٥٠٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانونى أجوراً للعمال فى الاعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملا مشروعا يقتضيه العدل والقانون وحسن الادارة . وفوق ذلك (..) فانها لو لم تعمل ما عملت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل والغرق حين ارتفاعه » . وبعد أن ذكر الاسباب التى يرجع اليها فى رأيه

«١» مصر رقم ٤ ص ١٣٥ وما يليها . ويقول المستر روزل فى مقالته السابقة الذكر ان السخرة « على ماهى عليه الآن » من اضعف الموارد العامة واتفهها

زوال السخرة والتي سنشير اليها فيما يأتي قال « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الاحوال الجديدة أمراً مستحيلا ، وقد عرفت نظارة الاشغال ذلك فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتقدر الحصول على المسخرين المحتاج اليهم . ومع ذلك فاننا بعد الجهد الجهيد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ١١٦٦٠٧ شخص الا على ٨٣٣٤٦ شخص . وينبغي ان نلاحظ فوق ذلك ان الحكومة لهذه الاسباب عينها قد احتاطت لتنفيذ مشروعات الاقليمين اللذين هما اهم اقاليم الوجه البحري بعقد ابرمته في سنة ١٨٨٥ (١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها . فلولا ماعرض من اضطرار اللورد كرومر واعوانه الى ان يدفعوا عن انفسهم امام صندوق الدين تهمة العبث بالـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواعث الحقيقية على هذا الاصلاح « العظيم » الا وهو الغاء السخرة . اما والامر كذلك فانا الآن نعلم انه لم يكن ثمة اصلاح على الاطلاق وان السخرة كانت وقتئذ قد بطلت بالفعل من تلقاء نفسها ، وان الـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه لم تنفق في عمل حر مأجور يسد مسد السخرة ولكن في ملء الفراغ الذي خلفه زوالها . الا قد يثاب المرء رغم انفه . ولو تأنت الاقدار بمجيء اللورد كرومر الى مصر بضع سنوات لما انطلت الحيلة ابداً ، ولكن اللورد كرومر لحسن حظه جاء في الوقت الملائم فنال فخراً حيث لا فخر . وانا لنلمح في العبارات

«١» مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ٦٣

الآنفة الذكر الاسباب الصحيحة للضجة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٥ وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الاراضي . لقد رأى اللورد كرومر ان لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون في تنفيذ المشروعات العامة التي يقوم عليها كل شيء سواها! ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة فقد أصبح تجنيب جزء من الضريبة الارضية التي فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والانسانية توصلا الى هذا الغرض الهام .

مما سبق تتبين لنا قيمة هذا الاصلاح المشهور الذي قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوي آخر قد يدهش له بعض القراء ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحا ذلك ان السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فمن سنة لاخرى نرى المسخرين — الذين لم يقل عددهم عن ٥٢٨ر٢٤١ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ٢٤٤ر١١ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ٤٣٩ر١٥ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات لوقاية الجسور تارة ولمكافحة دودة القطن تارة أخرى وهكذا . (١) وكثيرا ما أهمل اللورد كرومر هذه

«١» عندما خيف طغيان النيل سنة ١٨٨٧ صدر امر عال يجيز لحكام الاقاليم في حال طغيان النيل ان يدعوا الى العمل كل شخص سليم الجسم في اقاليمهم «مصر رقم ٢ «١٨٨٨» ص ٧٨» وصرح السير الدون غورست الذي خلف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٨ بانه بالنظر الى فتكات دودة القطن «سيرجع الى الطريقة التي اتبعت فيما مضى في ايجاد عمال اخصاء يقومون بابادتها» «مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٢١» . وقد «حشد» بالفعل في سنة ١٩٠٩ ١١٠,٠٠٠ طفل بجمع الاوراق التي اصابتها الدودة «مصر رقم ١ «١٩١٠» ص ١٨»

البقية من السخرة بحجة انها ليست بذات بال فكان مثله مثل الفتاة المشهورة التي أرادت أن تعتذر عن طفلها الذي حملت به سفاحا فقالت انه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك انه ذكر مرة على سبيل الإستدراك فى احدى حواشي تقريره عن سنة ١٨٩٢ بعد أن أشار فى المتن الى عظم اصلاحه ما يأتي « دفعا لما عساه أن يكون من التباس اقول انى حينما أتكلم عن السخرة انما اتكلم عن استبدال العمل الحر فى تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يبهظ الناس فى السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا لمنع الغرق اذا كان ارتفاع النيل غير عادي » (١) . ولا يخفى وجه المواربة فى هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجوداً على الرغم مما ملأ به العالم اشادة وتنويهاً . ولقد أرسل اليه اللورد سالسبرى قبل ذلك بخمس سنين عريضة من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية الاجنبية تطلب فيها « ان يلغى نظام السخرة المهلك الغاء تاما » وقالت الجمعية في عريضتها هذه « ان الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشيء نحو تحرير اهلها اذا لم يحررهم أولا من هذا الظلم الاليم » (٢) . فلم يقل اللورد كرومر فى رده على هذه العريضة ان الغاء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه بل أعلن أسفه لانه « لا يمكن مع حال مصر المالية

«١» مصر رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٤

«٢» مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢٣ — ٤٤

الحاضرة الحصول على الاموال التي بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور » [١] . ووعد مع ذلك انه باطراد تحسن المالية سيصبح الفلاح المصرى في قليل من الزمن « وقد وضع عنه العبء الذي يئن منه الآن » وسرعان ما تحسنت المالية . ففى سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشئون الادارية على ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذ المبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه تضاف الى الـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه التي سبق تخصيصها بالسخرة فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وتنفق أجورا للعمال [٢] الامر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن الغاء السخرة كان يكلفه سنويا ٤٠٠٠٠٠ جنيه . ومع ان المال كان متوافراً ومالية البلاد آخذة فى التحسن والاتساع على أثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى فان اللورد كرومر لم يف قط بما وعد به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل انه على العكس من تصريحاته المتكررة بان ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى كتب في سنة ١٨٩٦ يقول « انى أشك فى امكان الغاء السخرة فى شكلها الحاضر المهذب الغاء تاما . ان المصائب التي تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل تبلغ من الهول

«١» مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٥٨

«٢» لقد ارغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠٬٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بان انذروها بانها ان لم تفعل فرضوا ضرائب ارضية جديده تعطيهم اجور العمال . وذلك لتمدر السخرة « مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣ ، ص ٢ ورقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٨٠

والمظم ما يمنع فى رأيى كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعة استحسان العمل . ثم قال « ان العمل الذى يقوم به خفراء النيل بوجه عام من أسهل الامور وأيسرها » (١) نحن لا ندعي اننا نعلم اصادقة هذه العبارة الاخيرة أم كاذبة ولكننا اذا سلمنا بصدقها فأن العمل الجبرى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق وان جمعية مقاومة الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصر المجهوداتهما قط على محاربة العبث بالسخرة فضلا عن الغائها وانهم حكموا فيما مضى بأن هذا النظام أياً كانت درجته مناقض لحرية المصريين ثم أصبحوا يرون الغاءه التام (٢) ضرباً من المستحيل لامور ان صحت فقد تصح فى كل ما يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فانا نرى كل انسان تلوح عليه أمارات الرضا بالامر وكل انسان يشكر اللورد كرومر الغاء السخرة ! !

لقد افضنا القول فى تاريخ هذا « الاصلاح » لانه يبين لنا كيف تنشأ الخرافات حول اعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر خاصة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول . ولسنا

« ١ » وتوصل اللورد كرومر وقتئذ الى ان الالغاء التام « لاترضى عنه البلاد ابداً » « مصر رقم ٢ « ١٨٩٧ » ص ١٤ » — وهو رأى أدلي به المستر فيلرز ستيوارت سنة ١٨٨٣ فى معرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوفرين بالامر فقال « ينبغى ان نوقن بان العمل الجبرى قائم على رضا السواد الاعظم من المصريين . « مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٢

« ٢ » وقد حاولوا فى سنة ١٨٩٣ الغاءها حتى فى حماية جسور النيل . ومع ان كل خفير كان يعطى كل يوم قرشين لجميع حاجاته فان السخرة كانت كثيرة النفقة وابت على اللورد كرومر انسانيته ان يعيد هذه المحاولة مرة اخرى « مصر رقم ١ « ١٨٩٤ » ص ٩ » وكتب اللورد كرومر نفسه قبل ذلك بسنوات الي اللورد سالسبرى يقول « قد يكون الغاء السخرة مسألة مالية اقتصادية اكثرمنها انسانية » « مصر رقم ١١ » ١٨٨٧ « ص ٤٢ — ٤٣ »

متكلمين بمثل هذا التفصيل عن « الاصلاح » الآخر الذى هو الغاء الكرباج . فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا الموضوع والتى اجتهد هو واعوانه فى نشرها زمنا طويلا . لقد كان من باكورة اعمال الاحتلال ان صدر امر عال او منشور يحظر استعمال الكرباج . صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذى قال مفتخرا عند ما كتب عنه « لاأرى هذا العمل الا دليلا على ان قد سرى فى ادارة البلاد الاهلية روح اكثر انسانية ومدنية » ([1]).فكان ذلك مما سر كل انسان ووقع من نفسه موقع الاعجاب وفى اكتوبر سنة ١٨٨٤ امر اللورد كرومر بصفة خاصة عماله فى الوكالة ان يكتبوا فى اثار هذا الاصلاح ولما ارسل ما كتبوا الى حكومته كتب يقول .

«لقد حدث تغير جسيم قد لا يقدره حق قدره الا من كان مثلى يستطيع مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . . . ان نظام الحكم الاستبدادى العتيق لم يكد ينتهي فحسب بل قد انتهي بالفعل ، واني لأشك فى امكان رجعته . وفوق ذلك فانه قد عوجل عجلة اقر مع الاخلاص انها لم تخطر لى ببال . هذا وقد اخذ نظام حكم جديد ينمو بنجاح وسرعة لا يتوقعها الا اكبر المصلحين المثاليين . ([2])

ينبغى ان نذكر هذه السورة الشعرية انما انتقلت بعد سنة

«١» مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

«٢» مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٠

واحدة من صدور امر اللورد دوفرين بالغاء الكرباج . ومن السهل ان نتخيل وقعها من نفوس وطني الانجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين اما داعين الى الحرب او مسوغين لها . علي ان ذلك كله لم يكن غير تهويش متعمد مقصود فأن امر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد لامر واحد هو ان رياض باشا قد سبقه الى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب المستر روزل الذي كان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول « لقد حظر استعمال العصا حظرا قد لا يرغب اوربي الرجوع فيه ، والى رياض باشا يرجع الفضل فى القضاء على الاستعمال الوحشي العام للكرباج والعصا ومظالم اخرى كثيرة » . (١) وهنا ايضا نجد ان قد جاء من قبل اجممنون ملوك . بل ان ديباجة الامر العالى الذى صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلت بذكر « المنشورات المكررة الصريحة » التي صدرت في هذا الصدد من قبل . (٢) ولعمرى اذا كان امر اللورد دوفرين حقيقة فاتحة الاصلاح العظيم الذى اطراه اللورد كرومر بالفاظ معسولة خلابة فلا اقل من ان يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الاصلاح وان يخلع

«١» روزل : كتاب السابق الذكر و ذكر القارىء « انظر ص١٥٩ من هذا الكتاب» كيف غضب هذا السيد نفسه من عرابي وغيره من « لنظر يين » لعدم استعمالهم الكرباج فى الاحتفاظ بسلطة حكام الاقاليم وطبقة الملاك ويشير المستر ماك كوان « كتاب مصر كما هى ص ١١٧ » الى انه قد شرع ذات مرة فى عهد اسماعيل باشا فى الغاء الكرباج

«٢» مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

على المراقبة الثنائية بعض ماخلع على الاحتلال من اكاليل الفخر والتكريم وبعد فهل احدث امر اللورد دوفرين « تغييرا جسيما » كما اكد اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ ! الا انا لانعرف شخصا مسئولا اتى في وثيقة عمومية فرية اشد تحييرا للالباب من هذه الفرية. ففي سنة ١٨٩١ ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر فى تقريره السنوى بان الكرباج انما بطل فى جباية الضرائب . اما من حيث كونه وسيلة لتقرير المتهمين فى المحاكم « فاني اتكلم وانا اقل ثقة بما اقول» ومضي يقول « لا اراني الآن مستعدا لان اوكد ان الكرباج وغيره من ادوات التعذيب قد قضى عليها القضاء كله » . (١) هذا قوله بعد بضع سنين من انبائه العالم بأن « تغييرا جسيما قد حدث » ونحو ذلك .على ان اللورد كرومر لم يصطنع التواضع ويتكلم عن الغاء الكرباج « وهو اقل ثقة بما يقول » الا لانه كان يعلم حق العلم ان استعماله هو وغيره « من ادوات التعذيب » كان ماشيا فى طول البلاد وعرضها . وقد سلم بذلك فى كتابه فقال بصريح العبارة « لقد كثر استعمال الكرباج فى بضع السنين التى تلت منشوره (اي منشور اللورد دوفرين) المؤذن بدخول عصر جديد (!!) وفى اوائل عهد الاحتلال ازدادت الجرائم حتى رأى نوبار باشا ضرورة ايجاد . . . . لجان الاشقياء . (٢) هذه اللجان حلت فى

«١» مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤

«٢» وهي لجان الت لمحاكمة اللصوص وقطاع الطرق .

الحقيقة محل المحاكم المعتادة ورجعت الى نظام التعذيب القديم » وقد ايد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومى عن سنة ١٨٨٩ (١)

من هذا نرى ان الغاء الكرباج فى معظمه خرافة اخرى ناشرها هو اللورد كرومر وانه طالما قرر تنفيذه رسميا قبل مجيء اللورد كرومر، وانه قد ظل حبرا على ورق بعد ان نطقت السلطات البريطانية بحكمها عليه (٢) مدة طويلة من الزمن وبعد فلئن كان الكرباج قد بطل حقيقة مع انا نعلم انه لايزال يرجع اليه في الاحوال الاستثنائية كما تدل محاكمة دنشواى ـ فذلك راجع الى ذهاب الحال الاجتماعية التى كان وليدها ورمزها اذا صح هذا التعبير . ذلك بان المجتمع المصرى كسائر المجتمعات الشرقية قائم على الحكم الشيخي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الاب فى منزله بجميع مميزاتها من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات نحو الجماعة غير معينة وحقوق فى تمثيل الجماعة مطلقة غير مقيدة . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله

(١) « مصر الحديثة » المجلد الثانى ص ٤٠١ ـ ٤٠٥ وان تمريض اللورد كرومر بسذاجة « الارلندى الجسور » عند ما اصدر منشوره لمن الامور المستطرفة متى قورن باساليبه « الخادعة » وطريقة ترحيبه بهذا المنشور سنة ١٨٨٣ .

(٢) كتب المستر روزل فى كتابه السالف الذكر عن الكرباج يقول « انه قد منع بتاتا وهناك ما يحمل على الظن بانقطاع استعماله بقوة . اما كونه بطل نهائيا فمصادق صدق قولنا ان الضابط البحرى لايحاب فى حديثه اتباعا « لتعليمات الملكة » قارن هذا الكلام بصراحة اللورد كرومر عند ما اعترف بفشل منشور اللورد دوفرين فقال « والسبب الاقوى فى عدم اخلال المجتمع الريفى تبعا لهذا المنشور هو ان المنشور كان الي حد ما لا يمكن العمل به « مصر الحديثة : المجلد الثانى ص ٤٠٤ » اذن فلم يعلن ان « اللورد دوفرين قد ضرب الكرباج ضربة عنيفة » لقد ضرب اسماعيل باشا ورياض من قبل ضربة عنيفة كهذه

يعولون على هذه السلطة فى قراهم بدليل ما كتبه المستر ادوارد ديسى منذ اكثر من ثلاثين سنة يقول « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلى مسؤول امام رأى الجماعة العام ، ويعد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها وهو الجماعة فى جميع مايتعلق بشؤون الجماعة الخارجية ... والادارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ ان الحكومة لاتتصل بالفرد رأساً ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . واما فيما بين الشيخ والفرد فان استبداد الاول يقبض من ظله سلطة القاضى الذى ينفذ احكام القرآن » (١) . هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الاولية سواء اكانت في اواسط افريقية ام فى بقايا عشائر « المير » الروسية (٢) . هنالك تجد السلطة الشيخية ومعها الكرباج باشكاله المختلفة عشها الذى تدرج فيه . وليس نفوذ الكرباج فى هذه الحال راجعا الى تأثيره الطبيعى كعصا الشرطي الحديث ولكن الى ماللمشايخ الذين هم الارادة الحية للجماعة من سلطة ادبية .

فلما انحلت حياة القرية الاجتماعية على اثر التغييرات الاقتصادية وظهور القانون الشخصى الاوربى كان من الطبيعى ان يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الادبي بالكرباج لذلك نجد نوبار باشا عند دفاعه امام صندوق الدين عن العبث بالـ ...ر.٢٥ جنيه يستطرد الى

(١) مقالة ادوارد ديسى المعنونة « مستقبل مصر » والمنشورة فى «مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٨٧

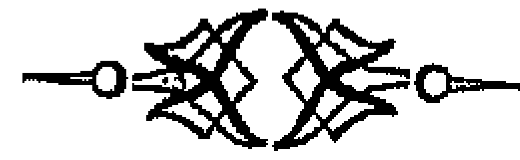
(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

ذكر الامور التي ادت الى ذهاب السخرة فعلا فيقول «لاسباب يعلمها كل انسان قد ضعفت بالتدريج الصلات التي كانت تربط الفلاحين بمشايخهم والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة .. ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الادارة من سلطتهم المطلقة التي كانوا ينتفعون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه الجموع » (١) . هذا هو الحق الصراح . فانه عندما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الادنى اصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على اطاعتهما وضاعت سيطرتها عليه . ولم يكن الكرباج ليبقي بعد ذلك الا اداة ضغط وارهاق فحسب . على انه اخفق في ذلك بطبيعة الاحوال . فقد قضى عليه بألا يستعمل في جباية الضرائب سنه ١٨٧٥ ليس بعداى عندما انشأ اسماعيل باشا المحاكم الجديدة التي جمعت بين الفلاح والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد واذا كان الكرباج قد بقي في المحاكم اكثر مما تقتضي الظروف فذلك راجع الى الانجليز انفسهم لانهم لم يعرفوا امناشئه الاجتماعية وراحوا يستعملونه اداة قصاص انسياقا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بان شعبا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الاقناع غير هذه الحجة واشباهها . فلما امسكت الحكومة عن استعماله بطل من تلقاء نفسه .

مما تقدم نرى ان الثناء الذي يستحقه الغاء الكرباج ليس باكبر

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

من الثناء الذي يستحقه الغاء السخرة . ان الغاء الكرباج من حيث هو اصلاح على الورق قد انجز قبل منشور اللورد دوفرين ومن حيث هو اصلاح فعلى لم يحدث الا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما بطل واصبح بطلانه امرا مقضيا لم يكن ذلك نتيجة الامر العالى ولكن كان نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلا من جهة ومستغني عنه من جهة اخرى وجملة القول ان استعمال الكرباج قد بطل بعض الشيء فى عهد الانظمة السابقة وماتبقى منه فقد تعمد الانجليز انفسهم الابقاء عليه .



الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالا وثيقا « بالاصلاحين » اللذين عرضنا لهما في الفصل السابق مسألة ترقية البلاد اقتصاديا بوجه عام وتحسين أحوال الفلاح المصرى بوجه خاص . فقد كان الفلاح الى قبيل مجيء الانجليز مضرب الامثال فى الفقر والاملاق حتى ان رسائل اللادي دف غوردون التى وصفت فيها حالة البؤس التى كان الفلاحون يرزحون تحتها فى أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر ، كانت مادة الخطب وكتابات أولئك الذين غفلوا عن البؤس السائد فى عقر دارهم فى ارلندا مثلا أو فى انجلترا نفسها وراحوا يشوهون حكم اسماعيل فى السنوات العصيبة فى النصف الأخير من العقد السابع من القرن الغابر (١) . نعم كان هناك بعض من الناس سخروا وقتذاك من الحكايات المنفرة التى تداولتها الالسن عن بؤس الفلاح وعدوها من اقاصيص السائحين وذهبوا يؤكدون « ان حال الفلاح المصرى بوجه عام

(١) صرح المستر كيف فى مجلس العموم وقتذاك « بأن حالة الفلاحين غير مرضية بالمرة ولو انى ارتاب في ان تكون حالتهم قد ساءت الى الحد الذى يصوره بعض الكتاب .... ان الذين اتيح لهم من بيننا ان يدرسوا تقريرات اللجان المختلفة عن احوال النساء والاطفال الذين يعملون فى المناجم او فى المصانع او عن احوال العمال المشتغلين بالاعمال الزراعيه فى هذه البلاد — اقول » ان من درسوا هذه التقريرات يعلمون معنا بان لامسوغ لنا للتشدد فى نقدأمة خارجية من الهمجية هانسارد « مجموعة المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢٥

لو قورنت بحال الفلاح فى اى بلد شرقى آخر لرجحت عليها » (١) . لا بل ان المتشيعين للفلاح بلغ بهم الامر ان اشاروا ـ ذلك سبق منهم الى مذهب اللورد كرومر فى الجدل ـ الى اطراد رواج تجارة مصر الخارجية واحتجوا بأن ماأوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات المنتجة تقدما ماديا ليس له مثيل فى غير اوربا » (٢) ولا جدال في ان حال الفلاح كانت بالرغم من هذه الشواهد سيئة جدا فى عهد اسماعيل باشا وفى عهد المراقبة الثنائية وانها قد تحسنت نوعا فيما بعد ان لم يكن لشيء اصلا فبسبب تخفيف فائدة الدين العام والغاء السخرة .

ومن الصعوبة بمكان ان يتبين الانسان المدى الذى بلغه ذلك التحسن فى خلال الثمان والعشرين سنة التى حكمها الانجليز . لان البيانات التى يوردها اشياع الاحتلال وفي طليعتهم اللورد كرومر نفسه ـ عن هذا الاصلاح قد بولغ فيها كثيراً بحيث لايمكن الاعتداد بها او الركون اليها ثم اننا لانستطيع ان نعكس على القوم حكمهم في القضية لان القضية لم تبحث بحثا منظما شافيا . على ان الشيء الذي يقوم بذهن الباحث الذى جشم نفسه فحص البراهين التى يبنى انصار الاحتلال دعواهم عليها من حيث تقدم المصريين وترقيتهم هي انها اما ان تكون غرارة او قليلة حتى لو سلمنا بحدوث بعض التقدم فمن المؤكد انه كان يكون اعظم لولم تتبع تلك السياسة الضيقة سياسة اخضاع كل شيء للمصالح المالية

(١) ماك كوان « مصر كما هى » ص ٢٥ .
(٢) ماك كوان الكتاب نفسه ص ٢٦

او بالاحرى لسوق السندات .

ومن العجيب انه فى سنة ١٨٨٨ اى بعد قليل من الازمة الشديدة ازمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرا مكدرا ، قد اخذت تقارير هؤلاء السادة انفسهم تترى حاملة احسن البشرى عن حال الفلاح المصرى فقد قال السير ادجار فنسنت مثلا « ليس ثمت شك فى ان الغاء السخرة الغاء جزئيا قد حسن حال صغار الفلاحين » واستدل على ذلك « باختفاء مرابى القرى شيئاً فشيئاً » (١) واستمر يقول « ولا ادل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل الأخيرة من اداء الفلاحين معظم ديونهم الي صغار المرابين ... وان ما استطعت جمعه من المعلومات يحملنى اقول ان ما على الفلاحين المرابين من ديون قديمة اقل من ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه ، وان الديون الجديدة قليلة ليست كبيرة ، وان القضايا التى غلقت فيها رهان الفلاحين استثنائية محضة لاتشمل غير جزء يسير من الاراضى الزراعية » . وقد نسج على هذا المنوال المستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال « لقد حسنت حال الفلاح كثيرا فى السنوات القلائل الاخيرة . فهو الآن اجود غذاء واحسن لباسا ولم يعد يخاف الكرباج وليس ثمت مايحمله على الخوف الشديد من السخرة والخدمة العسكرية ... وقد اعين الى حد كبير على التحرر من ربقة المرابين . والحق انه خارج شيئاً فشيئاً من العسف

(١) مصر رقم ١١ «١٨٨٧» ص ١٠

والبؤس اللذين طوح بهفيهما من اقدم الازمان» (١)

لوعلم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموها بهذه الشواهد عينها لعرف ان تلك الصور البديعة لم تكن لتبعث على الثقة بها والاطمئنان اليها (٢) . والا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من اقصى اعماق البؤس الى مثل هذا النعيم فى سنتين او ثلاث ؟ ولكن لاعجب فقد عرفنا الالاعيب التى شغفت السياسة البريطانية فى مصر بترويجها على جمهور ساذج يقبل الاخبار على عواهنها والحقيقة انه بعد سبع سنين من هذا العهد ، اى عند ماصار من الضرورى الدفاع عن استمرار الاحتلال رغم هذا التقدم العجيب ، قد خفتت نغمة هذا التفاؤل خفوتا واضحا ، واقبل صاحبنا القديم و « الشاهد المستقل » المستر فيليرز سيوارت الذى سلم بان وطأة الوبا قد خفت ، يؤكد « ان اقتراض الاموال لايزال موجودا » وان الدين الاهلى المصرى لايزال يبلغ ٧ جنيه ، وان الفلاح «مابرح يعد ١٢ فيالماية فائدة مدهشة الانخفاض » بل يبلغ به الامر ان يؤكد « انه لابد من مضى جيلين

---

(١) مصر رقم ٦ «١٨٨٨» ص ١٣

(٢) فى هذه السنة عينها كتب المستر بورتال يقول « ان عدد ملاك الاراضي من الفلاحين يتناقص فعلا ، والاراضى تستحيل شيئاً الى مزارع واسعة ، وقد اصبح من كان يملك فى الماضى فدانا او فدانين يعمل باجرة يومية لملاك الاراضى » . (مصر رقم ٢ «١٨٨٨» ص ٨٣) حقا ان الاكاذيب التى يكيلها الموظفون البريطانيون فى مصر جزافا لما يدهش له الانسان . ومع ذلك يقول اللورد كرومر (« مصر الحديثة » المجلد الثانى ص ١٤٦ — ١٤٧) « ان الخاصية الاساسية للعقل الشرقي هى عدم التدقيق الذى قد يفضى بسهولة الي الخلط ومخالفة الواقع اجتهد فى ان تستنبط من اى مصرى عادى رواية ساذجة لحقيقة من الحقائق ... فسترى انه ربما وقع في التناقض ست مرات قبل ان يتم الرواية»

حتى تستقر قواعد ماتم من اصلاح » (١)

فهذا يرينا الى اي حد ينبغي ان نثق بما يقوله الموظفون البريطانيون عن تقدم المصريين فى عهدهم . فاذا ما خرجنا من التعميم الى التخصيص ، فانا نجد الامر هو هو . ولنضرب لذلك مثلا . كثيرا مايبدىء اللورد كرومر القول في كتابه ويعيده مؤكدا (٢) انه فيما بين عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحمة مالية سنوية تقرب من ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنيه منها ٠٠٠ر١٠٠ر١ جنيه على هيئة تخفيض للاموال المقررة . ظاهر هذه الارقام خلاب من غير شك ولكن متى فحصناها وجدناها تشير الى مبالغ للوهم منها نصيب غير يسير . فمن ذلك مبلغ الـ ٠٠٠ر٤٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان «الغاءالسخرة» وهو يشمل مبلغين مبلغ اساسي قدره ٠٠٠ر٢٥٠ جنيه ومبلغ اضافى جاء من فرض سنة ١٨٩٠ وقدره ٠٠٠ر١٥٠ جنيه . والسبب في ذكر هذين المبلغين تحت عنوان « تخفيض الضرائب » انه ان لم توافق الدول العظمى على اتفاقها فى هذا « الاصلاح » لوجب فرض ضرائب يعادل حاصلها هذين المبلغين . ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم ان لم ينصوا على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد اصبح مبلغ الـ ٠٠٠ر٤٠٠ جنيه اموالا خففت عن كاهل الفلاح !! فالحجة غاية فى السبك والمهارة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع هذا السبك

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٤
(٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر المجلد الثانى ص ٤٤٧

وذلك النجاح فى كل مايتطلب مالا كاعمال الرى التى انفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض اغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرومر الى ذلك لدون هذه الملايين بعنوان « اموال خففت عن كاهل الفلاح »

والى هـذين المبلغين اللذين انفقا اجورا للعمال وعرف باسم « المرحمة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ... ر٦٠٠ جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب ارضية . هذا المبلغ يشمل الـ ... ر٢٠٠ جنيه التى جعلها اتفاق لندن مرحمة للفلاحين كما رأينا فقيدت فى الحسابات مقابل « متأخرات ميؤوس من تحصيلها » اى انها بدلا من ان تقيد فى الحسابات ممثلة اموالا وضعت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل اموال لم تحصل على الاطلاق . ويشمل مبلغ الـ ... ر٦٠٠ جنيه علاوة على ذلك ... ر١٣٠ جنيه كانت منحت فى سنة ١٨٩١ تخفيضا لاموال الاراضي . ففي هذه السنة ظهر ان الـ ... ر٢٠٠ جنيه لاتغطي « المتأخرات الميؤوس من تحصيلها » التي كانت تذكر سنويا فى ميزانية الحكومة ، والتى اصبح مجموعها فى عشر سنين ... ر١٤٤ جنيه ، ولذلك تقرر ان يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وان ينقص سنويا من اموال الاراضى ... ر١٣٠ جنيه ، وبذلك يتبقي نحو ... ر٢٠٠ جنيه يجب تحصيلها . هذه الـ ... ر١٣٠ جنيه

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر الا فى الحسابات فقط ، قد اضيفت الى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه التي وضعت عن الفلاح فى سنة ١٨٨٥ واطلق على المبلغين معا اسم « مرحمة مالية » . (١)

هذه المبالغ كلها داخلة فى باب الاموال المقررة ، فاما باب الاموال غير المقررة فاهم مرحمة مالية فيه هى الغاء عوائد الفرضة التي يقال انها تنتج سنويا ١٨٠,٠٠٠ جنيه على الرغم من ان معظم هذا المبلغ اى ١٢٠,٠٠٠ جنيه قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لانه كان لا يترتب على بقائه الا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » (٢) ثم حذفت البقية الباقية بعد سنة من ذلك « لانها تؤدى احيانا الى غش كبير »(٣) والحقيقة ان عوايد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من باعة الليمون ونحوه من العروض التافهة الذين كانوا لا يستطيعون اداء هذه الضريبة المضحكة ولا يمكن ان يرغموا على ادائها . وقد الغى حوالى هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كعوايد رخص الوزانين وعوايد دخولية الارز التي كان ينفق فى تحصيلها معظم المتحصل منها (٤) . على ان عوايد الدخولية قد بقيت فى المدينتين الكبيرتين وهما القاهرة والاسكندرية لوفرة الايراد الذى كان يأتى منهما فى هاتين المدينتين .

---

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧
(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٩
(٣) مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣
(٤) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٣

يتضح مما تقدم ان جل « المرحمة المالية » محض تمويه وتضليل وان تخفيف الضرائب لم يكن فى اكثر الاحوال الا تجاوزا عن متأخرات يستحيل تحصيلها وفيما عدا ذلك كان الغاء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة ويكلف الحكومة اموالا طائلة من جهة أخرى . فهنا ايضا ايها القارىء يفخر اللورد كرومر بعمل دفعته اليه الضرورة .

وفوق ماتقدم يمكننا ان نثبت ان ارقام اللورد كرومر لا يعول عليها وذلك بالرجوع الى جدول الديون الاهلية المصرية الذى ارسله الى حكومته سنة ١٨٩٥ ليرى تحسن حال الامة التى يلى امورها . يدل هذا الجدول (١) على انه من بين ٤٧١ر٠٠٠ر٤ فدان يملكها ٦٦١ر٠٠٠ مالك ٣٩٥ر٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧ر٣٢٣ر٠٠٠ جنيه وان اكثر من ٧١ فى المائة من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك الواحد اكثر من ٥٠ فدان مقابل ٧٨ فى المائة تستحق على ملاك يملك الواحد منهم خمسة أفدنة فاقل . وان للاولين من الارض المرهونة ١٤٦ فى المائة فى حين ان للآخرين ٢٢ فى المائة فهل بعد هذا التحسن شىء؟ بيد ان اللورد كرومر قد اضطر فى السنة التالية ـ اى بعد ان مضى على هذه الارقام من الزمن ما مكنها من ان تؤثر تأثيرها المنشود الى ان يعترف بانه « الى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (٢)

(١) مصر رقم ١ « ١٨٩٥ » ص ٣٠
(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٧

ولايحاول اللورد كرومر ان يبين لنا ولو بالتقريب ذلك «المقدار المعين» من الديون غير المسجلة بل يدع القارىء يذهب الى انه لابدان يكون شيئا طفيفا . غير انا نعلم وحجتنا فى ذلك المسترفيلرز ستيوارت الذى يوثق به فى كل مايتفق واغراضه السياسية ان « الارض لاتزال تنتقل بالوفاة او البيع من مالك الى مالك آخر وان هذا الانتقال لايسجله الاهلون رغم وجوب التسجيل ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الاراضى باسم اناس توفوا من زمن طويل او قدم العهد بانتقال الارض منهم » (١) . اذن فالجدول الجميل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه ولايختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به واسباب ذلك جدول اخر يدل على توزيع الاراضي المقارن فى عامى ١٨٩٦و١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الاخير الذى كتبه قبل مبارحة مصر . يرى هذا الجدول (٢) ان مايملكه الاهلون من الارض الزراعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من . . . ر٢٧ر٤فدان الى . . . ر٦٦٦ر٤ فدان وان عدد ملاك الاراضى قد زاد من . . . ر٧٦٠ مالك الى . . . ر١٤٧ر١ مالك وان عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة الى ٥٠ فدان قد نقص ونقصت مساحة مايملكون وان عدد الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة أفدنة قد زاد من . . . ر٦٠٨ مالك يملكون . . . ر٩٨٨ فدان الى . . . ر٠٢ر١ مالك يملكون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٥
(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٠

...ر١٫٢٥٩ فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم اكثر من ٥٠ فدان من ١٠٫٠٠٠ مالك يملكون ١٫٦٦٦٫٠٠٠ فدان الى ١٠٫٣٠٠ مالك يملكون ١٫٧٦٣٫٠٠٠ فدان . فاى حال ادعي الى الرضا من هذه الحال ايضا ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الاتساع جانحة الى الزوال ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وحدهم فان صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة هم الذين زادعددهم وزادت مساحة مايملكون زيادة جسيمة . على ان اللورد كرومر قد اضطر الى تنبيه الجمهور الى انه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الاراضى مسحا جديدا اظهر عدداً « معينا » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ثم ربطت باسمائهم حصصهم لتخفيض رسوم التسجيل وقد سجل عدد عظيم من صغار الملاك عقود ما اشتروه من الاراضي . هذه دعواه ولكيلا يظن القارىء ان الامر ليس بذى بال نورد له نص ماقاله السير الدون غورست فى هذا الصدد قال (١)

---

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢ ذكر السير الدون غورست هذا التصريح الهادم في تعليقه على اعمال المصرف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٠٩ ! وهذا المصرف انشأه السير ارنست كاسل فى سنة ١٩٠٢ وضمنت الحكومة رأسماله الذى اقرضته اياه بفائدة ٣ فى المائة وكان من احب المشروعات الي اللورد كرومر لانه اراد ان يوجد به فى مصر طبقة جديدة من صغار الفلاحين وقد تكلم عنه بحماسة عظيمة فى شفيلد في ١٧ ديسمبر سنه ١٩٠٩ . فبعد ان وصف زيادة اعمال المصرف الهائلة قال « وماذا كانت النتيجة ؟ النتيجة ان صغار الملاك قد زادوا في عشر سنين ... مالا يقل عن ٤٠٠٫٠٠٠ مالك وانه اصبح من بين السكان الذين يزيدون قليلا عن ١١ مليون نسمه مابين رجال ونساء وصبيان مالا يقل عن ١٫٢٠٠٫٠٠٠ مالك صغير . لقد نجحت الفكرة نجاحا عظيما » ويرى القارىء من عبارة السير الدون غورست

« ان الزيادة السطحية التي ظهرت حديثا في الملكيات الصغيرة راجعة الى تقسيم المساحين الاراضي بين ملاكها الحقيقيين وقد ترجع بنوع ما الى ان الملاك كانوا اذا وقعوا فى عسر مالى يجزئون اراضيهم للاستدانة عليها » اذن فجدول اللورد كرومر كله تضليل محض ولم يزد عدد صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الامر عكس ذلك .

قد يكون غير جميل ان تنقض اقوال خصمك ثم لا تكون قادرا على ان تأتى بأى قول ايجابي يحل محلها . ولكن مجرد تقدم فى قضيتنا هذه مفيد لانه يرينا وهن البراهين التي يبنون عليها الا فى الجمهور المادي مستقلا عن تقدم الحكومة المالى . ان لدينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة الحالى براهين لايعرف الضعف اليها سبيلا . اما تحسن حال الامة فلدينا فيه مجموعة اقوال لايلبث كل قول منها ان يتداعي متى مسته يد النقد . افبعد هذ نكون غير محقين اذا قلنا ان تقدم سواد الامة من غير شك قليل جدا ؟

على انه غير معقول ان ننفي كل النفي تقدم جمهور الامة من الجانب المادى . فخير دليل على تقدم بعض الشيء اطراد زيادة الايراد وأداء الضرائب من غير رجوع الى الوسائل الشديدة التي كانت شائعة

التي ذكرناها فى المتن مقدار « اعظم » هذا النجاح ولا بأس بان نضيف الى هذه العبار الكلمات التي قبلها الباشرة « ان المصرف لايقرض الا ملاك الاراضي وعلى ذلك لا يمكنه ان يوجد ملكيات شخصية جديدة » انا لاندرى لم لايطلب من المعتمد البريطاني ان يرجع قبل كتابة تقريراته الى ما كتبته سلفه فى الموضوعات المختلفة ؟

منذ ربع قرن من الزمان وان اموال الاراضى التى بلغت (عام ١٩٠٥) ٤٠٩٠٢٠٠٠ جنيه لم يتأخر منها غير ١٨٠٠٠ جنيه (١) وان الايراد الذى يبلغ ١٢ او ١٣ مليون جنيه اصبح سهل التحصيل (٢) كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة مع ان ايرادا يبلغ ٨٩٣٥٠٠٠ جنيه لم يحصل سنة ١٨٨٣ الا بجهد عظيم . فمعنى هذا كله ان الامة قد بلغ من تقدمها ان اصبحت تستطيع على اقل تقدير تحمل الضرائب وهو امر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء اكان ذلك التقدم ناشئا من مجرد خفة العبء على اثر التخفيض المتوالى لفوائد الدين العمومى ام لا فمن المتنازع فيه انه تداول ماوراء حقوق الحكومة المالية وعاد على الفلاح باكثر مما يضمن الاداء العاجل لما تستحقه الحكومة .

ان الامير حسين باشا كامل الذى هو عم الخديو والذي كان الى عهد قريب رئيس مجلس شوري القوانين قد وصف (١) في حديث له مع احد صحفي القاهرة حياة الفلاح بانها حياة بؤس شديد وجهل مطبق وقال ان الفلاح « يقضى حياته مثقلا بالدين لا يزيد كسبه عن الضرائب المفروضة عليه وارباح الديون المطلوبة منه وهو لكى يسد حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائما الى الاستدانة بالربا الفاحش . فلهذا العسر من

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٦١

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٣

(١) نشر هذا الحديث فى جريدة «ذى ايجبشيان ستاندارد» في عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨

جهة ولخلوه من المال من جهة اخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة قد بقي الفلاح غريقا فى بحار الضنك لايعرف لنفسه منها مخلصا » .فهذا كلام رجل اشتهر بانه خبير بحال الفلاح المصرى ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السياح الذين امكنتهم الفرص من زيارة القرى المصرية والبريطانيون انفسهم لايجهلون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون فى تأويلها مذاهب شتى . فقد رأينا (١) انهم كانوا فيما مضي يرجعون فقر الفلاح الواضح للميان الى اسرافه (فى شؤون الزواج خاصة) وولعه بالاستدانة ثم ظهر بعد ذلك ان هذا التأويل ضعيف غير وجيه فقالوا ان الفلاح اشد سذاجة من ان ينعت بالاسراف وعكسوا التفسير الاول وقالوا ان فقره الظاهر راجع الى شحة وكنزه المال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ يقول « من الخطأ ان نظن ان الفلاح المصرى ممن يتورطون في الاستدانة » واستتبع يقول « لقد كتبوا وقالوا كثيرا عما نشأ عليه الفلاح من الخرق وقصر النظر ... اما انا فلا ارى مسوغا للاعتقاد بان الفلاحين في جملتهم متاليف مبذرون » (٢) . وما ذكره اللورد وقتئذ بحيطة واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وامرا حقيقيا ولم يتحاش الكلام عن الاموال الطائلة التي خزها الفلاحون فى الاجربة والقدر

(١) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب
(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٠ » ص ٦

المخبوءة فى الارض (١) . غير ان هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشيء الجديد فهو يرجع الى عهد اسماعيل ايام كان انصار اسماعيل يبذلون جهدهم فى تعليل فقر الناس الظاهر ويردون على من يرجعونه الى ثقل الضرائب (٢) . بل ان البريطانيين فى سنة ١٨٨٨ قد تكلموا عن الاموال التى جمعها الفلاحون حتى فى عهد اسماعيل واخفوها عن العيون بدسها فى الارض (٣) . والدعوى فى الحالين باطلة وغاية مافيها انها ترى حيرة القوم فى نفى حقيقة ليس من السهل ان يجهر بنفيها . ونحن لايسعنا ان نخرج من الامر كله الا بهذه النتيجة وهى انه برغم تقدم البلاد المالى فى الخمس والعشرين السنة الماضية كان التقدم المادي للامة قليلا وربما لم يزد على ماتقتضيه مصلحة مالية الحكومة .

ولا عجب فى ذلك متى عرفنا الغرض الذى جعله اللورد كرومر نصب عينيه لاول ماهبطت قدمه ارض مصر . لقد كان اول شرط لبقاء الانجليز بمصر ان ترضي الدول عن مصالحها المالية كل الرضاء ولذلك قصر

---

(١) وجاء فى خطبة القاها اللورد كرومر فى جيلد هال فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ماياتى « يجرى كنز المال فى مصر بدرجة لايصدقها الاوربى . وانى مورد بضعة امثلة من ذلك . لقد بلغنى منذ قليل من الزمن ان سريا مصريا توفى عن تركة مقدارها ٨٠ر٠٠٠ جنية ذهب مخبوءة فى اذبيته . وبلغنى ايضا ان فلاحا ميسور الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥٩٠٠٠ جنيه وبعد مضى نصف ساعة من توقيعه على عقد المبايعة اذا بقطار من الحمير قد اقبل بحمل المال المطلوب وكان خبأه في حديقته . وبلغنى انهم وجدوا عند ماشبت النار فى احدى القرى مالا لايقل عن ٥٠٠٠ جنيه فى قدر مخبوءة فى الارض » (التيمس : ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٢) كتب المستر ماك كوان يقول « لقد عرف الفلاح من عهد خوفو الى اسماعيل بعدم الرغبة فى اداء الضرائب كائنة ما كانت ولقد يفتخر بقدرته على احتمال العصا متى كان من وراء ذلك رفع الضريبة عنه كلها او بعضها » ثم بين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرته العصا الى ذلك (مصر كما هى ص ٢٨)

(٣) مصر رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

اللورد كرومر عنايته على كلها الادارة المالية خاصة ولكى يظفر بأكبر نجاح ممكن فى هذا الباب قد عنى بكل ماله صلة مباشرة به واغفل ماليس كذلك صارفا النظر عن عسر الفلاح ويسره اللهم الا من حيث كونه المنبع الاول لايراد الحكومة اى من حيث كونه دافع ضريبة(١) فقد عنى اللورد كرومر بتنمية قدرته على اداء الضرائب دون سعادته المالية العامة. نعم ان الامرين فى العادة متلازمان وان قدرة الامم على اداء الضرائب تكون على اعظمها متى كانت حكوماتها مهتمة باحوالها الاقتصادية ولكن من الممكن ان يعنى بمال الامة الى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزانة ليس اكثر كما يمكن ان يعنى بقطيع من الغنم الى الحد الذى تقتضيه الحاجة الى صوفه ولحمه. وهذا الحد هو الذى عزم اللورد كرومر من اول الامر على ان تقف عنده مجهوداته. لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال «كان المبدأ الذى استمسكت به حينما كنت مندوبا (فى صندوق الدين) ان تكون مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئاً واحداً»(٢). وهو قول قلما يصدق على العهد الذى يشير اليه ولكنه يصدق على الزمن الذى انفرد فيه بحكومة مصر مع ملاحظة ان توحد مصالح الفريقين كان ينظر اليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين، وان موارد البلاد

---

(١) وفى عرض الحديث الانف الذكر شكا الامير حسين من انه «ليس من يمد الى الفلاح يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من البؤس والفاقة، ليس من يسعى سعيا ما فى اسعاده او تثقيف عقله او تربيته، ليس من يسدى اليه نصيحة، قد ترك وشأنه والحكومة لاتبذل اى مجهود فى ترقية الفلاح»

(٢) مصر رقم ١٠ (١٩٠٢) ص ٣

الاقتصادية نمى منها ما يعود علي المالية بالفائدة العاجلة وان مادون ذلك فاما انه لم ينم مطلقا او قضي عليه من غير رحمة ولا شفقة .

وقد تتبين هذه السياسة في زراعة القطن التي تشغل المكان الاول من حياة مصر الاقتصادية وتكاد تذهب بسائر المزروعات الاخرى . ليس الانجليز اول من عرف الربح الذي يأتى من زراعة القطن فاسماعيل باشا قد عرف ذلك من قبلهم وحث على زرع القطن جهد طاقته حتي ازداد صادر القطن المصري فى السنوات العشر الاولى من حكمه من ٨١٥٫٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦٫٠٣٠٫٠٠٠ جنيه الي ٢٫١٠٤٫٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠٫٠٧٠٫٠٠٠ جنيه (١) وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين ٧٫٠٠٠٫٠٠٠ و ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة . ولكن الرجل الذى قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق ان زراعة المواد الغذائية والسكرية وان كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذى تمس اليه الحاجة دائما . نعم ان المواد الغذائية قد تكون اربح للزارع نفسه اذ تعطيه حاجات معيشته ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذى يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة ويدعو الى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير . من اجل ذلك انصرفت العناية كلها الى زراعة القطن وهيئت جميع الامور التى تسهلها أو تشجع عليها خصوصا امور الري . ولقد رأينا ان

---

(٣) مصر رقم ٦ « ١٨٨٨ » ص ٧.

الانجليز لم يكونوا في ادارة الري السابقين الى الاصلاح فقد سبقهم اليه قبل ذلك بزمن طويل ولاة مصر الوطنيون : محمد علي ، وسعيد باشا وخاصة اسماعيل باشا . فهؤلاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع وجلبوا اليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وانشأوا او اختطوا (١) اشهر مرافق الري القائمة في يومنا هذا . ولقد نجح اسماعيل باشا في ان اضاف الى الارض الزراعية اراضي شاسعة انتزعها من الصحراء وجعل محصول القطن ثلاثة بل اربعة امثال ما كان عليه . والحق ان اسماعيل باشا هو واضع الاساس الذي رفع عليه الانجليز فيما بعد بناءهم (٢) . ومع ذلك فان من السخف ان ننكر ما اتى به الانجليز في هذا الباب . ان الانجليز بانفاقهم نحو مليوني جنيه اقترضوها وتخصيصهم جزءا كبيرا من ايراد مصر السنوي بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات قد افلحوا في استنقاذ نظام الري من الفساد الذي صار اليه في اواخر عهد اسماعيل ، اي حينما كان السعي في تأدية الكوبونات الباهظة القيمة (٣) يأكل

---

(١) قال المستر ماك كوان « في كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠ » مشيراً الى انشاء القناطر الخيرية «وكان من وراء ذلك اثر خالد لكل من الحاكم والمهندس (السيرجون فولر) اللذين يرجع اتمامها الى همهما ومهارتهما »

(٢) وقد صرح اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٠ مهملا الحقائق اهمالا غريبا بانه « يمكن ان يقال ان اصل تقدم مصر المادي الحاضر قد غرس في سنة ١٨٨٤ » (مصر رقم ١ « ١٩٠١ » ص ٢٠).

(٣) يشتمل تقرير اللورد دوفرين على وصف الحال السيئة التي صارت اليها مرافق الري عند ابتداء الاحتلال (مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٥٢ — ٥٣) ولكن اللورد دوفرين لا يذكر ان هذا الفساد راجع الى نهب حملة السندات والمراقبة الثنائية وبدلا من أن يلقي التبعة على هؤلاء فانه يلقيها على ملاك الاراضي الذين على أيديهم حبطت مشروعات ترع كثيرة » كانت تهدد بالحلول محل الا تهم الرافعة . قد يكون هذا القول من اللورد دوفرين صادقا بعض

كل مال وكل مجهود كما افلحوا فى توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت انشاء مرافق رى حديث . على ان عملهم هذا لا ينبغى ان يفهم منه انه كله كان مقرونا بالنجاح فيا بعد ما كان بينه وبين ذلك !! كم من مال ومجهود اضاعتهما فى اوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على اراء خطأ قد جلبت من الهند التي تختلف احوالها عن احوال مصر !! ولقد كان من وراء ذلك ان انحط ثمن كثير من احسن الاراضي المصرية (١) الى النصف احيانا . على انه لم يثبت ولا فى زمننا هذا ان جميع المرافق التى انشأها الانجليز نافعة مفيدة فاعظم بناء قام به الانجليز وهو خزان اسوان لم يسلم من الانتقاد المر مع ان الذين انتقدوه من اعاظم مهندسي

الشيء فان آثار الاموال المستثمرة هي هي فى كل مكان كما يدل اضمحلال نظام الترع فى انجلترا لممانعة شركات السكك الحديدية فى توسيعه ومد نطاقه . وقد يكون من العدل أن نذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع تبعة اضمحلال القناطر الخيرية . فنقول انها لا تقع على الملاك ولكن على المراقبة الثنائية التى أجرت رى الاراضى المجاورة لتلك القناطر لشركة انجليزية يرأسها دوق سذرلند فارتأت هذه اقامة نظام عظيم من الالات الرافعة (انظر هذا الكتاب الفصل الثامن) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٥٠ وما يليها

(١) بلوشو « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ — ١٨١ بالنظر الي ما يحتجون به على اسماعيل من الاسراف والتبذير في انشاء المرافق العامة يحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما انشيء من المرافق العامة فى عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً من المبالغ الاساسية التى قدرت لها فرم القناطر الخيرية قد ابتلع المبلغ الذى خصص له ومبلغا اضافيا قدره ١٦٩٠٠٠ جنيه . مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٣٩ » ونفقات خزان اسوان بلغت في الحقيقة ٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مع ان ما كان قدر لها هو ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه وانشاء جسرى جزيرة الروضة قد قدر له ٢٨٥٫٠٠٠ جنيه ولكنه انفق فيه ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه وكذلك نفقات جسر زفتى فانها قدرت بمبلغ ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه مع انها بلغت فى الواقع ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه وبناء دار الكتب الخديوية قدر له ٨٥٫٠٠٠ جنيه فبلغت نفقته ١٣٠٫٠٠٠ جنيه . هذه الامثلة يمكن مضاعفتها الي مالا نهاية يا أسفا على أن لم يكن ثمت لجنة دولية تفحص الحسابات !

المصر ومن اقوى انصار الاحتلال (١) ولم تسلم كذلك ادارة مصلحة الرى من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها (٢) . ومع هذا كله فالنجاح السطحي لما قام به الانجليز فى دائرة الرى من ادارة وانشاء مرافق عظيم جدا فقدزادت مساحة ارض القطن فيما بين عامى ١٨٨٤ ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠ر٠٠٠ فدان الى ١٦٤٠ر٠٠٠ فدان وزاد محصول القطن من ١٨١٨ر٠٠٠ قنطار الى ٦٢٥٠ر٠٠٠ قنطار وزادت قيمة القطن الصادر من ٦٢٤٤ر٠٠٠ جنيه الى ١٧٠٩١ر٠٠٠ جنيه

بيد ان هذا التوسع الهائل فى زراعة القطن ليس كبير القيمة لأمرين اولهما ان ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الاخرى

---

(١) وقد خطب السير وليام ويلكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الخديوية فى مشروع تعلية خزان اسوان بضعة أمتار فقال « يكلف هذا العمل الاضافى وحده مصر ١٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مع انه لو كان الخزان انشيء وفق الرسم الاصلى لكان في قدرته أن يختزن مليارين من الامتار المكعبة ولكان ما أنفق فيه أقل من مليون جنيه . ان الاسراف الفظيع فى الاموال العامة لما يسخر منه من بصر من المهندسين المستقلين المطلعين على جميع الظروف المتعلقة بتاريخ خزان اسوان وبنائه » « التيمس » يناير سنة ١٩٠٨ وقد نشأ من تعلية خزان اسوان ان غمرت المياه جزيرة انس الوجود بهيا كلها القديمة الشهيرة وان من الصعب أن نقول متى يضحى بما هو جميل وتاريخى من أجل ما هو مفيد ولكن متى علمنا أية صيحة تنبعث فى هذه البلاد كلما فكر السويسريون فى مد خط حديدى على جبل صعب المرتقى فاننا يتملكنا العجب لانه لم يظهر فى هذه البلاد احتجاج فعال على هذه الاستباحة الجسيمة لحرمة الآثار

(٢) فالايجبشيان غازيت مثلا تقول فى افتتاحية عددها الذى صدر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ « مهما تكن براعة مهندسى الرى فى حرفتهم الخاصة فهم ليسوا من زراعيين وذلك لانهم ينفذون أعمالهم دون أن يحسبوا للشؤون الزراعية الحساب اللائق بها ونحن ذاكرون على سبيل التمثيل أمرا واحدا كثرت الشكاوى المتعلقة به . كثيراً ما يامر موظفو الرى لجهلهم الزراعة بتطهير الترع والمصارف فى اللحظة التى يكون فيها اقفال الترع والمصارف — وذلك ضرورى لشؤون التطهير — لا بد مؤثراً فى المحصول اثرا سيئا جداً . فقد يقفل مهندس الرى بكل سذاجة ترعة في مارس ومصرفا في يونية فلا يكون من وراء ذلك سوى الخسارة الفادحة للارض المجاورة لهذا المصرف أو تلك الترعة » وفي وسعنا ان نتخيل تلك الحال التى لم تملك معها صحيفة مخلصة للانجليز « كالايجبشيان غازيت » أن ترفع عقيرتها بمثل هذه الشكاوى

حتى ان مصر التي كانت من اهراء العالم في الازمنة القديمة قد اصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الاقطار الاجنبيه . ففي الفترة التي اشرنا اليها منذ هنيهة ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسمك والزبد والجبن ونحوها من ٣١٤٫٠٠٠ جنيه الى ١٫١٦٢٫٠٠٠ جنيه كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضر والاغذية النشوية من ٥١٠٫٠٠٠ جنيه الى ٣٫٧٨٥٫٠٠٠ جنيه وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠٫٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ الى ٢٠٩٫٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨ (١) فهذا يفيد ان نمو مصر الزراعي الذي ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتضته الضرائب العالية قد اصبح عبارة عن تعاظم زراعة القطن . وما اشبه مصر في تغذيتها بالري لتستحيل كلها قطنا بأوز استراسبرج الذي يعلف ويسمن ليستحيل كله كبدا . نعم ان خزانة المالية ومعامل لانكشير قد استفادت من ذلك فوائد جليلة . اما ان الفلاح المصري الذي يؤدي نظير مواده الغذائية اثمانا هي « اعظم منها ... باوربا » (٢) قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولا نكشير فذلك مالا يقال به على الاطلاق .

والامر الثاني هو ان اعتماد اهل البلاد وماليتها على محصول واحد

---

(١) « تجارة مصر الاجنبية » سنة ١٨٨٤ ـ ١٩٠٣ ـ الجدول الثاني . تقرير عن التجارة الخاصة والعامة في منطقة اسكندريه القنصلية سنة ١٩٠٨ رقم ٤٣٢٤ من السلسلة السنوية ص ٧ و ١٣

(٢) التقرير رقم ٤٣٢٤ السلسلة السنوية ص ٨

ثم اعترف اللورد كرومر نفسه في اواخر عهده بانه مخيف جدا(١) فما هي الا ان يعجز المحصول لانخفاض فى النيل اوازمة تعترى سوق القطن الدولية او حملة منكرة من حملات دودة القطن حتى تقع البلاد فى البؤس والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ ان اتلفت الدودة من محصول القطن ماقيمته مليونان من الجنيهات وافتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا اهم واسرهم جوعا (٢) وانتابت الفلاحين مثل هذه النائبة فى عامى ١٩٠٨و١٩٠٩ (٣) فقد قيل انهم خسروا في العامين المذكورين ٨مليون جنيه (٤) والى هذا كله قد اصبح من المسلم به ان محصول الفدان الواحد من القطن يتناقص شيئاً فشيئاً بشكل هو غاية فى الاخافة والافزاع وان زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشى فى زمن غير بعيد (٥) . فمحصول الفدان من اراضى الدومين قد نقص فيما بين عامي ١٨٨٥و١٩٠٩ من ٢ر٥ قنطار الى ٤ر٢ قنطار اى بنسبة ٥ فى المائة وتحليل الارقام يرينا ان هذا النقص مطرد مستمر (٦) . وقد اخذت عدة لجان رسمية وشبه

---

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١
(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١
(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠ ، « ١٩١٠ » ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة ١٩٠٨ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ ليبرا
(٤) هذا رأى أعضاء الوفد المصرى الذين قابلوا السير ادوارد غراى فى سنة ١٩٠٨ انظر تقريرهم الاسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣
(٥) انظر مثلا ما لاحظه السير الدون غورست فى مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠
(٦) مصر رقم ١ «١٩١٠» ص ١٢

رسمية تفحص الموضوع (١) . ولكن مما لاشك فيه ان من الاسباب الرئيسية فى انحطاط تربة وادى النيل التى مابرحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل فى الخصب انما هو ارتفاع (٢) مستوى الماء الباطن لاعتساف القوم فى مد نطاق الرى دون ان يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلارتفاع مناسيب ترع ال واحتباس الماء خلف القناطر العديدة العالية علوا لم يفكر فى عواقبه اخذ الماء يتخلل التربة الظاهرة ويغمر التربة الباطنة ويخنق جذور البنات ويمنع النبات من النمو الضرورى له . وقد تنبأ بهذا المصير ـ بعض التنبؤ على الاقل ـ بعض المهندسين انفسهم امثال السير كولن سكوت مونكريف والسير وليام ويلكوكس (٣) . ولكن ولاة الامور كانوا اشدا فتتانا بالرى وتثاقلا فى السماح باى مبلغ اضافى من ان يعنوا بطرق الصرف اية عناية فكان من وراء ذلك ماهو حاصل الآن . وقد دعت الحال فى بعض الجهات الى استخدام السماد فى مقاومة انحطاط الارض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية ولكن من الواضح انه لايمكن بهذه الطريقة ان تستأصل جرثومة الداء اضف الى ذلك ان الاسمدة الكيماوية رغم كونها معفاة من الرسوم الكمركية

---

(١) وقد نظرت فى الامر لجنة من الجمعية الزراعية الخديوية فى عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ وفى الوقت الحاضر قد الفت الحكومة لهذا الغرض لجنتين احداهما مكونة من نواب منتجى محصول القطن والاخرى من خبراء علميين .

(٢) انظر المحاضرة العجيبة التى القاها المستر و . لورنس بولز فى جمعية القاهرة العلمية بمستشفى قصر العينى فى نوفمبر من السنة الماضية ونقلتها بنصها « الايجبشيان غازيت » فى اعداد ٢ ديسمبر والايام التى تلته سنة ١٩٠٩ » انظر مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨

«٣» محاضرة المستر بولز فى « الايجبشيان غازيت » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

جمة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سماد الفدان الواحد من ٢٠ شلنا الى ٢٥ شلنا ثم ان السماد الطبيعي نادر لان غلاء العلف يجعل اطعام الحيوانات أمرا متعذرا (١)

فمن هذا نرى ان اتساع زراعة القطن الذى عاد بالربح الوفير على خزانة الحكومة لم يقم اى دليل على انه من اسباب سعادة الشعب المصرى . والى ذلك ينبغي ان نذكر ان الزراعة الاخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان قد قضي عليها عمدا كما رأينا من اجل الايرادات الكمركية في حين ان البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضي قد اصبحت بعيدة جدا عن متناول الفلاح الصغير (٢) وان كانت تمهدت ووسع نطاقها

ومما يزيد الموقف شناعة وقبحا ان البريطانيين فى الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يخفقوا فى ايجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه ان يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القاريء ان الزراعة باكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموا عظيما قبل ان يطأ الانجليز ارض مصر حاكمين وان القطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم في عهد النظام الوطني وان كل ماعاد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو ان وسع نطاق احدى

«١» مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٢١ و ٢٣

«٢» فبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا نذهب قبل ذلك هبط صادر السكر من ٢٦٨ مليون كيلو قيمتها ٤٢٥ر٣٣٨ جنيه الى ٣٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ر٥٠ جنيه

الزراعات المذكورة وقضي على أخرى وحط من شأن البقية الباقية حتى اصبحت لا تذكر . اما في باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب . نعم ان مملكة محتاجة الى الفحم تلقى بطبيعة الحال بعض المشقة فى تنمية صناعاتها فاذا مافرض علي الفحم رسم كمركى قدره ٨ فى المابة من قيمته كما كانت الحال فى مصر حتى سنة ١٩٠٤ (٣) فان المشقة تكون اعظم (١)

ولكن على الرغم من هذه الاحوال التى لاتلائم الصناعة قد قامت في مصر صناعة غزل القطن زمنا ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال . الا ان اللورد كرومر مراعاة لخواطر لوردات القطن فى لانكشير قد فرض رسما قدره ٨ فى المائة على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية . هذا كل ما اتاه الحكم البريطانى فى دائرة الصناعة . وقد يعتذرون عن هذه الفعلة الشنعاء بانه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية تؤدى عنه ضريبة ايراد فى شكل رسم كمركي قدره ٨ فى المابة فان المصنوعات القطنية الوطنية اذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الكمركى المذكور تكون محمية حماية شديدة وذلك بعكس ما تقتضيه مبادىء التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر هذا هو نفس التفسير الاساسي للتجارة الحرة المعمول به فى بلاد الهند . غير

(١) ولا يزال الرسم الكمركى على الفحم يبلغ ٤ في المائة

ان المعروف عن هذا المبدأ المالى انه ليس لك ان ترفع اثمان البضائع للمستهلك بان تمنع بالرسوم الكمركية استيراد نظائرها الاجنبية. فاللورد كرومر اذن قد حرف ذلك وفسره بانه يتعين عليك ان تقتل صناعتك حتى لا تمد المستهلك بمصنوعات ارخص من المصنوعات الواردة. لقد فات اللورد كرومر ان يعمم تطبيق هذا التأويل على كل شيء فيفرض رسما على نفس القطن الخام كما فرض على الدخان من قبل.

ليس من الضرورى ان تذهب في الموضوع الى ابعد من هذا الحد فما قلناه كاف لان يوضح للقارىء ان نمو مصر الاقتصادي فى ظل الانجليز امر ظاهر البطلان وان نتائج اعمالهم فى هذا الباب سلبية محضة اللهم الا مايتعلق منها بالشؤون المالية. فللمال ونعنى بالمال مصالح حملة السندات وسوق السندات قد ضحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة والمستقبلة. ووضع اساس خراب البلاد الذى ليس منه محيص. ولكن مادام ثمت مطمع فى توسيع نطاق الارض الزراعية بمد طرق الرى وما دامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها وما دام المعروض من القطن فى العالم قليلا محدودا فسيبقى بريق النجاح الاقتصادى ساطعا على وجه مصر وسيبقي الجمهور المخدوع بارقام الميزانية والصادرات المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتقى بسرعة عجيبة غير ان الساعة التي ينتهى فيها امد ذلك كله ويقضي فيها على زراعة القطن

لاريب آتيه . ولئن لم يشرع منذ الآن فى تدارك اغلاط الماضى والتكفير عن سيئاته فليعودن وادى النيل المشهور فى التاريخ مرة اخرى صحراء جرداء واذن يرى الانجليز انفسهم ان لافائدة من استبقاء مصر تحت حكمهم فيجلوا عنها تاركين وراءهم خرابا يظل ابد الدهر شاهدا على عهدهم الذى بذرت فيه بذور الاضمحلال وتعهدت بكل دقةو عناية .



الفصل العشرون

الآثار الادبية للادارة البريطانية

بقي علينا في هذا الموجز التاريخي ان نلقي نظرة على تقدم مصر فى عهد الاحتلال البريطانى من ناحية غير النواحى التى تكلمنا عليها من الناحيتين الادبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعا جدا لا يمكن ان يوفى حقه من البحث فى فصل موجز فسنكتفى بالنظر فى نقطتين او ثلاث من اهم نقطه .

ومما ييسر علينا عملنا هذا تيسيرا يذكر ان البريطانيين انفسهم قلما يدعون انهم ادخلوا على حياة الشعب المصرى تحسينا ادبيا يستحق الذكر فبينما تراهم يفصلون القول فى النجاح المادي لادارتهم الطويلة اذا بك تراهم لا يحاولون ان يظهروا بمظهر المصلحين الاخلاقيين غير محاولة يسيرة جدا . وفى حين تجدهم يطنبون فى وصف النظم العالمية التى ادخلوها على ادارة البلاد وقضائها وتعليمها اذا بك تجدهم يمسكون عن ان يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم فى عقول المصريين وعاداتهم لاجرم انهم يحسون كل الاحساس بعدم وجود اثر ما . ولقد تراهم وهم حيارى فى تعليل ذلك تعليلا ينفي عنهم معرة الفشل يلقون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الاسلامي وطبيعته ثم على الجمود

الكائن فى نفوس الشرقيين . (١) وهذا فذهب سهل جدا فى تعليل ظاهره تلحق العار بالدول المسؤولة عن حكومة البلاد . ولكن من سوء حظ الانجليز ان الشرق والاسلام قد اظهر حديثا من دلائل الرمز الادبى . ماهدم هذه العقيدة وغادرها اثرا بعد عين .

لعل احسن مقياس « للتقدم » الادبي الذى بلغته مصر في الثمان والعشرين سنة التي حكمها البريطانيون هو ان الجرائم ازدادت ازدياد مطردا لاول لحظة جاء فيها اللورد كرومر الى مصر . لقد استطاع المستر كيف منذ ثلاثين سنة ان يقول فى مجلس العموم غير خائف معارضة انه فى وسع اية سيدة من السيدات ان تجوب مصر دون حراسة ودون ان يتعرض لها مصرى ادنى تعرض(٢) . اما فى سنة ١٩٠٦ اى فى اخر سنى حكم اللورد كرومر فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة منها ٤٧١ جريمة قتل و٣٩٢ جريمة شروع فى قتل ، ٤٩٧ سرقة باكراه

---

(١) ان الفصلين ال ٣٥ ، ٣٦ من المجلد الثانى من كتاب «مصر الحديثة » اللذين يصف ايهما الاورد كرومر عقل المصريين وادابهم ودياناتهم لا يستطيع انسان صادق التعليم والتهذيب ان يقرأهما دون ضجر واشمئزاز . ولقد اصاب المستر بيبرلونى في كتابه الجديد (وفاة فيلى) عندما نقل الاحاديث الآتية عن بعض كتب الحدث وهى كتب شرعية مقدسة عن المسلمين (اطلب العلم فريضه على كل مسلم . طلب العلم افضل عند الله من الصلاة والصيا والحج والجهاد .. اطلبو العلم ولو بالصين . من سئل عن علم فكتمه الجمه الله بلجام من نار . فضل العالم على العابد كفضل ليلة البدر على سائر الكواكب . ان مثل العالم الذى لا يعلم الفرائض والقرآن كمثل البرنس الذى لا رأس له)

(٢) بلاد بها اعظم امن على الانفس والاموال وبها حرية الاديان مطلقة كل الاطلاق . بلاد بها تستطيع السيدات الاوربيات ان يجبن بل يجبن بالفعل مابين الاسكندرية والشلال الثانى آمنات كل الامن لا يحرسهن غير الاهلين — وليت شعرى كم مملكة مسيحية يصدق عليها هذا القول ؟ (المناقشات البرلمانية هنسارد المجلد ٢٣١ ، ١٨٧٦ ص ٦٣٦)

و ٥٢١ جريمة احراق متعمد ووقعت كذلك ٨٥٣ر٦٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة (١) فلا عجب اذا سلم اللورد كرومر نفسه « بان هذا الازدياد في الجرائم . . . اشد ما في موقف مصر كله من وجوه الاقلاق » (٢) . وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بانها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تغرير ، ففى سنة ١٨٨٨ ليس بعد انهى وكيله المستر بورتال الى اللورد سالسبري ان الجرائم مابرحت « اميل الى الزيادة منها الى النقصان » (٣) وفى سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه الى حكومة اصنبارة تقريرات تسلمها من اعوانه وقد لفت فيها النظر الى الزيادة العظيمة فى الجرائم (٤) وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ ان انشأ لمحاربة الجرائم لجان الاشقياء وهى في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر فى نهايتها بان البلاد لاتزال بعيدة عن ان تكون « هدأت » (٥) وقد اطردت زيادة الجرائم طول عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن ابرز وجوه الحياة المصرية .

ولقد حار اللورد كرومر فى تعليل هذه الحال حيرة شديدة فنجده فى سنة ١٨٨٤ وهو يلفت النظر الى تلك الظاهرة فى التقريرات

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٧) ص ٨٥ — ٨٦
(٢) المصدر نفسه ص ٨٥
(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣
(٤) مصر رقم ١ (١٨٨٥)
(٥) كتاب اللورد كرومر السالف الذكر المجلد الثانى ص ٢٨٩

الانفة الذكر يعزوها الى « الغاء » الكرباج وقد كتب بعض وكلائه يقول « لقد كان الالغاء التام للكرباج مشجعا على السطو المقرون بالقتل احيانا » وكتب اخر « لقد اعقبت الغاء الكرباج زيادة جسيمة فى الجرائم » وكتب ثالث « لقد كان للالغاء العاجل للكرباج اثر سيء فى سكان البلاد » . (١) والآن وقد عرفت من لسان اللورد كرومر نفسه ان ذلك الاصلاح الكبير قد ظل زمنا طويلا معلقا غير نافذ اى ان لجان الاشقياء كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله اداة عقاب وتارة اخرى تستعمله اداة تقرير – نقول الآن وقد عرفنا ذلك فانا لا نقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام . بيد انه ليس من شك فى ان هذا التعليل قد نجح زمنا فيما اريد منه من تخدير اعصاب الجمهور بحجة ان زيادة الجرائم ليست الا ثمنا معجلا لاصلاح كبير هو الغاء الكرباج . ولكن درجت الايام وطال العهد باطراح الكرباج والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة فى التعاظم والازدياد ثم توصل اللورد كرومر فجأة الى تعليل جديد لازدياد الجرائم تعليل هو خليق بأن يبعث فى الانسان الدهشة والارتياع فقد كتب يقول « لقد اعتدنا ان نقرن ازدياد الجرائم فى اوربا بازدياد الفقر اعتيادا انا مضطر معه الى الاعتراف بانى فى السنوات القلائل الاخيرة قد ارتكبت بعض الشيء

(١) مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٣٧ ، ٣٨

عند ماأردت تعليل هذ الشذوذ البين الا وهو اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد وعجيب جدا . ان الذين الفوا درس احصائيات الجرائم في اوربا وحدها سيرون مانراه من ان رجوع اطراد الجرائم الى اطراد الرخاء تناقض بين » ومع ذلك فهو يصرح بان الحال هي ماراه فيقول « ان كثيرين ممن كانوا الى عهد قريب مملقين اصبحوا وقد اثروا اثراء وسطا . فلما ذاقوا لذة الغنى رغبوا في الاستكثار منها ، وفي رغبتهم هذه اصبحوا اكثر تعرضا لان يصطدموا بآخرين يسعون سعيهم » هذا مذهب اجتماعي غاية في الغرابة . وقد ايده المستر ماشل الذي كان اذ ذاك مستشار الداخلية فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بان « الرخاء العجيب الذي ادركه الفلاحون قد ارهف شهواتهم ومد عيونهم الى الكسب فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن أن نرجع جل ما يقع في مصر في زمننا هذا من الجرائم الى هذه الامور رأسا » (١) لم يكن في هذه النظرية الماهرة من عيب سوي انها بعثت الناس على ان يظنوا الخطأ باحدى المقدمات التي تقوم عليها فان قرن الرخاء بالاجرام كان من غير شك تناقضا بينا والعقل العادي الذي لا يعرف السفسطة اميل الى اطراحها واعتقاد الدعوى الارجح وهي ان الرخاء الذي يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندري

---

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٥ » ص ٤٤

افطن اللورد كرومر الى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره اليه .. ومهما يكن من شىء فانه بعد ان ظل ينشر هذه العقيدة سنتين شعر بانه لابد من اطراحها والبحث عن نظرية اخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية اسر لخاطره وخاطر جمهوره . فقد كتب فى تقريره الاخير يقول « كثيرا ما يكون ازدياد الفقر سببا فى ازدياد الجرائم . وان من له اقل المام باحوال البلاد لايرى ازدياد الجرائم الحديث (؟) فى مصر راجعا الى الفقر ... ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما اظن الى ان القانون لايبعث فى نفوس الاشرار الرهبة الكافية »(١) هذا اقصى مايمكن ان يذهب اليه عقل اللورد كرومر فلين القانون سبب ازدياد الجرائم - لذلك زد القانون شدة وارجع اذا اقتضت الحال المحاكم العسكرية تختف الجرائم !!

ليس من الضرورى بعد الذى رآه اللورد كرومر بتجاربه ان نفند هذا التعليل البوليسى لازدياد الجرائم . ان ظاهرة ازدياد الجرائم فى مصر لاترجع الى امور ابعد من اساليب تطبيق القانون - ترجع الى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها واحل محلها سلطة اجانب لاعلم لهم بعادات المصريين ولغتهم ، اجانب لايعرفون سوى اصدار الاوامر المشددة والعقوبات

---

(١) مصر رقم ١ «١٩٠٥» ص ١٠٥

الصارمة اذا ما اخل بهذه الاوامر . وان عهد الارهاب الذى ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيا لايجاد فوضى قد لايخفف وطأتها سنوات اصلاح عظيم ومع ذلك فبدلامن ان يعمد الاحتلال الى الاصلاح ذاته فانه مضى يعنى بالمالية دون غيرها وترك الاصلاح الاجتماعي والادبي



اللورد دربى
وزير خارجية انجلترا

للنظام البوليسى الذى الف حديثا وهو نظام يقضى بان يكون بين الاهلين والادارة التي الفوهامن قديم ـ ادارة المديرين والعمد والمشايخ

موظفو بوليس انجليز لم تبرح اذهانهم بعد تقاليد البوليس السرى الانجليزي والبوليس الارلندى فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الا ن وان من العبث ان نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق التى كانت سببا فيها (١)

ان الفشل فى تهدئة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها. والحق ان اهمال التعليم لمن اظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن مميزات ادارته كلها. لقد استفاد الانجليز كثيرا عند ما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ووعد اللورد دوفرين باخلاص فى تقريره المشهور بان ترقية التعليم ستكون من اهم مايحرص عليه الحكام الجدد حتى لاتكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء (٢). ولكن ما اعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة الانجليز للمصريين، وانه لاعظم فى دائرة التعليم منه فى اية دائرة اخرى لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لاعمال اسماعيل باشا عناية هذا

(١) وقد سن فى يولية سنة ١٩٠٩ قانون ارهابى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الاخير من هذا الكتاب) ولا يفوتنا ان نذكر ان رأينا الذى ذكرناه فى المتن فى الاسباب الحقيقية للجرائم فى مصر يوافقنا عليه كل الموافقة المستر جيمس كرى مدير المعارف بالسودان من حيث تطبيقة على السودان. فقد كتب مكاتب فى (التيمس) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيرا الى التقسيم الانثروبولوجى للسودان الذى عمله حديثا الدكتور (د. ج. هجرث) « لقد اعترف المستر كرى ان كل محاولة لترقية السودانيين ينبغى انتكون صادرة عن معرفة تامة بالاحوال المحلية والنظم الاجتماعية والتشريع الوطني وافكار عناصر السكان المختلفة ومثلها العليا. ان تصور الاهلين لعلاقة الفرد باخيه وسلطة رئيس الحكومة المحلية لتختلف اختلافا شديدا عن تصور الاوربيين. وقد يكون خرابا للبلاد ان تفاجأ بحل نظامها الاجتماعى او ان يضعف الاراء الثورية الموجودة او ان تنشر اراء ثورية جديدة ».

(٢) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٦

الوالى العظيمة بمسألة التعليم ورأينا انه حتى عند ما ارهقه الدائنون كان يستطيع ان ينفق على التعليم سنويا ٨٧٫٠٠٠ جنيه ٢٣٫٠٠٠ جنيه منها من خاصة ماله . والآن نقول انه بعد مضي خمس وعشرين سنة على عهد اسماعيل اى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠٫٠٠٠ جنيه فقط ! (١) والبحث عن هذا التفريط في واجب هو من الزم واجبات الادارات المتحضرة لا يتطلب عناء ، فاللورد كرومر يقول « ان الحاجة الى المال كانت اول عقبة فى طريق الترقى السريع » (٢) او فى طريق كل رقى كما ينبغي ان يقال . ان الاوربيين بمجرد ما اخذوا بزمام الحركة الادارية فى مصر قد ضحوا بكل شيء من اجل حملة السندات وقد مضي السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففى سنة ١٨٧٧ والسنة التى تلتها خفضت نفقة التعليم الى ٢٩٫٠٠٠ جنيه وفى عهد المراقبة الثنائية بلغت ٧٠٫٠٠٠ جنيه فقط (٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد الثانى كله ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد الحاح الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢٫٠٠٠ جنيه (٤) وهو مبلغ لا يستهان به اذا قورن بالـ ٨٧٫٠٠٠ جنيه التي ينفقها اسماعيل باشا على التعليم ولكن ينبغي الا ننسى انه قد درج على عهد اسماعيل باشا اكثر من ثلاثين

---

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٩
(٢) اللورد كرومر كتابه السابق الذكر المجلد الثانى ص ٥٢٨
(٣) اللورد كرومر المصدر نفسه ٥٢٧
(٤) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٣٤

سنة تضاعف فيها السكان اوزادوا على الضعف وزاد الايراد نحو ٥٠ في المائة واصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطى يقرب مجموعه من ١٦ مليون جنيه . وبعد فأى تقدم نالته ميزانية التعليم الانجليزية في هذه الثلاثين السنة ؟ ان مبلغ الـ ٣٦٢٠٠٠ جنيه



لورد سالسبرى

رئيس الوزارة البريطانية

لايكاد يبلغ في الحقيقة ٣ في المائة من مصروفات سنة ١٩٠٦ في حين ان انجلترا تنفق على التعليم اكثر من ٧ في المائة من ميزانيتها عدا الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم . ثم انه في الخمس والعشرين السنة الاولى من سني الاحتلال قد بلغ مجموع الايرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨

مليون جنيه انفق منها على التعليم ٠٠٠ر٢٨٠ جنيه فقط اى نحو ١ فى المائة (١) وفى سنة ١٩٠٦ لم تزد ميزانية التعليم على ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه انفقت على ٥٠ مدرسة وكلية اميرية بها ٨٤٩ مدرسا واكثر من ٠٠٠ر١١ تلميذ ثم على ١٤٤ كتابا اميريا بها ٤١٢ مدرسا و ١٣٣٦٥ تلميذ وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب معونات ل ٣٥٨٢ كتابا بها ٦٣٥٨ مدرسا و ١٥٤٢ ٦٥ تلميذا (٢) . ووجود الصنف الاخير من المدارس الذي يأخذ من الحكومة مجرد معونات دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية . وعلى فرض ان هذه المدارس كلها ينفق عليها من اموال الحكومة فان مجموع الاطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل في امة يزيد عدد سكانها على ١٢ مليون نسمه لقد كتب القنصل البريطانى بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ عند ما وصف ما يبذله والى مصر فى التعليم من المجهودات فقال : لا يزال التعليم فى مصر متأخرا قاصرا ، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٠٠٠ر٩٠ تلميذ اى ١٧ فى المائة من سكان القطر الذين يبلغون ٠٠٠ر٢٥٠ر٥ نسمه وهى نسبة اقل من النسبة فى اى مملكة اوربية عدا الروسيا (٣) فماذا نقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين اذا كان عدد تلاميذ

«١» انظر خطبة علي بك فهمى كامل اخى المرحوم مصطفى باشا كامل رئيس الحزب الوطنى بالاسكندرية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٨

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٠ وما يليها

«٣» التقريرات القنصلية ١٠٠٩ «١٨٧٤» ص ٧٢٩

المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ فى الالف وذلك بعد مضى ثلاثين سنة شهدت تقدما ماليا رائعا وفى زمن تحسنت فيه حال التعليم فى سائر البلدان الاخرى تحسنا باهرا عجيبا (١)

والحق ان سكان مصر الذين يزيدون عن ١١ مليون نسمة ليس فيهم



عرابى باشا فى سجنه

يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠ر٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا . اى ان الذين يستطيعون القراءة الكتابة فى كل الف نسمة (٢) عدا الاجانب عبارة عن ٥٥ ذكرا و٣ أناث وهى نسبة لا يسوغها اى برهان ولا اية حجة ولاسيما اذا لاحظنا القناطير المقنطرة من الذهب التى كانت

«١» قال اللورد كرومر فى عرض خطبة له القاها بنادى الثمانين فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ « ان جمهور المصريين لا يزال غارقا فى بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى ينشا جيل جديد » يالها من شهادة جميلة تثبت مزايا الاحتلال البريطانى

«٢» مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٨

تصب صبا على السودان والسكك الحديدية والجسور واشباهها من الامور التى « تعود بالربح » . انه في عهد النظام القديم (الهمجى) لم يكن يخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية وكان الى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن اربع مدارس حربية فانحط اكثر المدارس الابتدائية الى مستوى الكتاتيب واغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمننا هذا (١)

نقرأ في اخر تقرير كتبه السير الدون غورست ما يأتى (٢) « ان الاحداث الذين يحضرون (بالمدارس الابتدائية) يبلغون ٧٩٤١ حدثا بنقص ٢٨٣ حدثا عن السنة الماضية ... وقد رفض ٨٠ طالبا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم » « ان عدد الطلبة (بالمدارس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة ... وقد اصبح من المستحيل ان تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . وقد زاد اتساع بعض الفصول عن الحد المعقول ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين » « ان مدرسة المعلمين الناصرية قاصرة على الشيوخ وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طلاب مقابل عشرة فصول كانت فى سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد نقص طلبة المدرسة حتى لا يتخرج من المدرسين غير العدد المطلوب » فحيثما التفتنا وجدنا

« ١ » حملة محمد فريد بك « مجموعة اوراق تليت بباريس وجهات اخرى » ١٩١٠ ص ١٦ــ١٧

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٢ وما يليها

النقص والتهديد لمجرد عدم وجود المحال كل ذلك وسط سوق قائمة من المباني والاعمال الهندسية .

على ان التقهقر بالتعليم ليس قاصرا على كمية المدارس وعددها فحسب فقد انقلبت المدارس محض معامل تخرج موظفي الحكومة واصبحت الى حد بعيد اداة « نجليزة » المصريين . ثم انه ليس في البلاد



طلبة باشا في سجنه

باسرها غير ست مدارس عالية اشهر مايدرس بها علم الحقوق والهندسة ومع ذلك فبرنامجها في الحقيقة برنامج المدارس الثانوية اي فيه الكفاية لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية والسبب في ذلك ان المرتبات الضئيلة التي ينقدها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام الاوربيين في هذه الوظائف ولذلك اصبح من الضروري بقاء المدارس

العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من ابناء البلاد .

قد لبثت فكرة انشاء جامعة مصرية زمنا طويلا وهى موضع السخرية والاستخفاف فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون المال لينشئوا به جامعة على حسابهم صرح اللورد كرومر مع اظهار شيء من العطف التافه على المشروع بان لا بد من الانتظار قليلا حتى يتحقق المشروع وكانت نصيحته لاصحاب الحركة ان يبدأوا بدراسة تاريخ الجامعات فى الاقطار الاخرى وانه يجدر بهم ان يجتهدوا فى تعليم المصريين عامة تعليما يؤدى بهم الى ادراك الاغراض الحقة التى جعلوها نصب عيونهم . (١) . على ان الحركة كانت اقوى حتى من اللورد كرومر وما هو الا عام حتى رأى خلفه بحق انه ان كان ولا بد فلتكن الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين وعلى ذلك وافق على منح المال الضرورى للمشروع وافتتحت الجامعة من غير عناء كبير فى اواخر سنة ١٩٠٨ وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فان الشباب المصرى لا يزال يهرع الى الاقطار الاجنبية (٢) خصوصا فرنسا وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين السنة الاخيرة لانه من المشكوك فيه ان تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وان تسيرها وفق

---

(١) مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٩٥

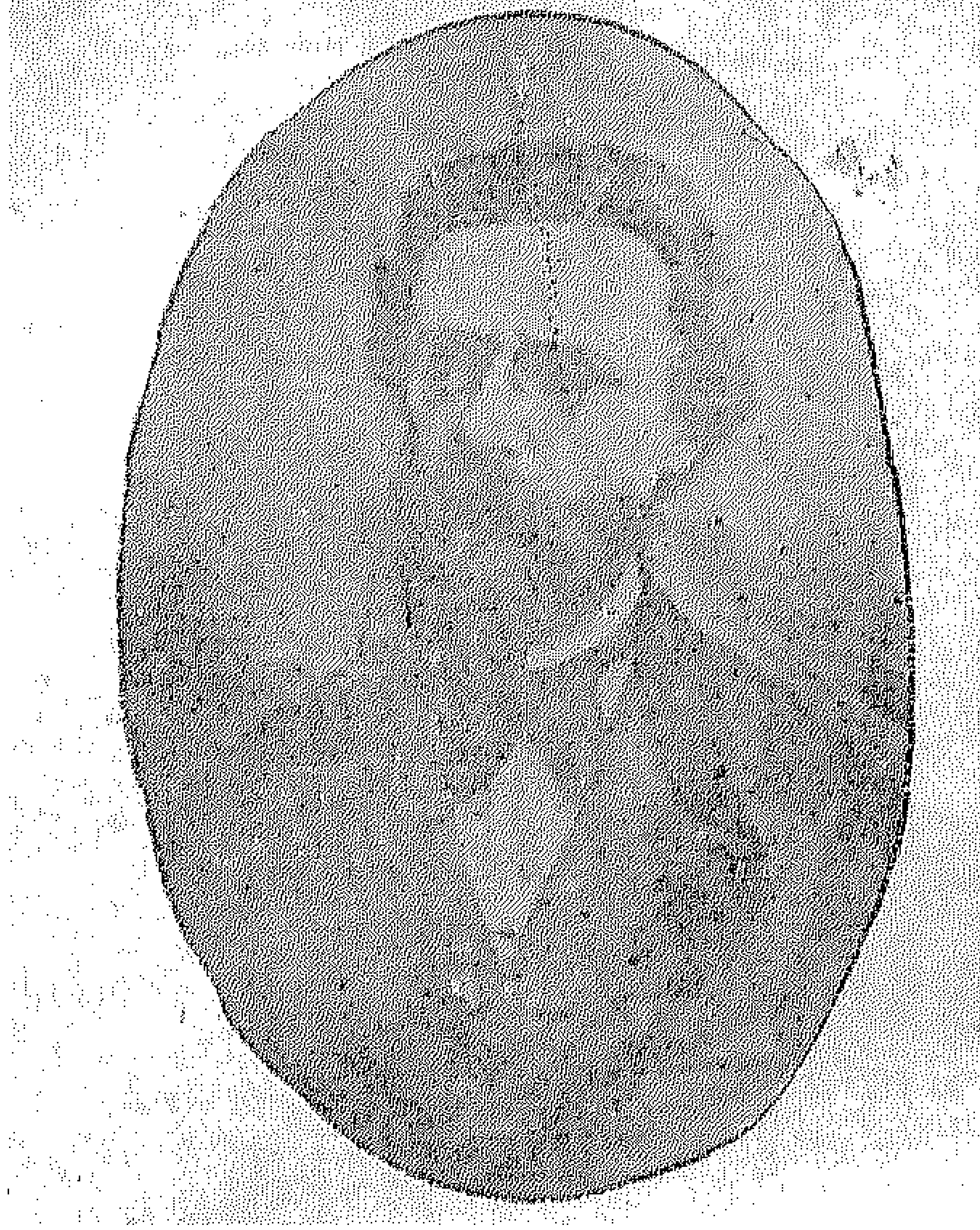
(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتلقون التعليم العالي بالخارج بما لا يقل عن ٦٠٠ شاب منهم ٣٠٠ يدرسون بفرنسا (حملة محمد بك فريد ص ٢١)

امانى الامة ولان الطريقة التى انحطت بها مدرسة الحقوق الخديويه التى لبثت زمنا ما معهدا نفيسا يشرف عليه مشترعون فرنسيون بارعون الى مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء بما عساه ان يصيب الجامعة ايضا . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد اقيل المسيو لامبير الناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بغلظة ونظاظة واحل محله انجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفى حين ان الحكومة الفرنسية قد اسندت فى الحال الى المسيو لامبير منصب استاذ للقانون كان خاليا بجامعة ليون فان مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها الى رجل لا يدرى شيئا عن القانون المعمول به فى مصر (١) هذا ولغة التعليم المقررة فى هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الانجليزية ثم الفرنسية الى حد ما وهم يجيبون عن ذلك التفضيل بان اللغة العربية ليست لغة علمية وبانه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض وانه

---

(١) وقد نشر المسيو لامبير الحكاية باكملها فى جريدة الطان . ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت فى البرلمان . وكان من اشهر الجرائم التى ارتكبها مسيو لامبير ان وقع على عريضة يطالب فيه اطلاق مسجونى دنشواى . أما المستر هل فقد جلبه اول الامر المستر دنلوب من كندا ليدرس التاريخ كما نعلم فى المدرسة الخديوية ثم نصب فيما بعد استاذاً للقانون الرومانى . ولكن المستر هل لم يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من أن يستمر فى دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاء الامتحان فيما بعد بباريس ولكن بعد ان رسب فى محاولته الاولى . ولما كان الشيء بالشيء يذكر فانا نقول على ان هذه التنقلات « للاساتذة » الانجليز بمصر ليست فريدة فى بابها . فان رجلا يقال له المستر ينج حاصلا على شهادة فى الاداب قد عهد اليه المستر دنلوب تدريس الكيمياء . ثم نقل بعد ذلك الى مصلحة المساحة . وسيد اخر حاصل على دبلوم فى العلوم قد درس ادب اللغة الانجليزية ثم نقل أخيرا الى نظارة المالية . هذه الامثلة وغيرها يجدها القارىء فى عدد « الطان » الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٩٠٧ مكتوبة فيما يتعلق بمسألة المسيو لامبير .

من الصعب الحصول على اساتذة يعرفون اللغة العربية (١) . هذا الطعن او ما يتعلق منه على الاقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية سخيف للغاية امام ذلك التاريخ المجيد تاريخ الحضارة والعلوم العربية فى القرون الوسطي وبفضل دأب الوطنيين واصدقائهم فى هذه البلاد يسعي الآن



البارون ده رنج
قنصل فرنسا العام فى مصر
وأحد المتشيعين للحركة العرابية

فى اعادة جعل اللغة العربية فى بعض المدارس لغة التعليم ولا يفوتنا ان

---

(١) جواب السير ادوارد غراى عن سؤال سئل بالبرلمان فى ١١ فبراير سنة ١٩٠٧ وكان السائل هو المستر روبرتسن الذى أشار الي ان دروس الاشياء والجغرافيا تعلم في المدارس الابتدائية بالانجليزية وان التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعلم في المدارس الثانوية بالانجليزية والفرنسية فقط وان التعليم في المدارس والمدارس الفنية العليا بالانجليزية وحدها

نذكر ان تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل في برنامج المدارس الثانوية بحجة انه غير ضروري لامتحان مايسمي الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التي تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية في الوظائف والتدريس .

اما التعليم الابتدائي فيكفي ان يقال عنه انه ليس اجباريا ولا مجانيا ولا زائدا زيادة كبيرة عن القراءة والكتابة والحساب (١) . فلما اخذ الوطنيون يسعون في انشاء الجامعة شرع اللورد كرومر في حركة معارضة لحركتهم وترمي الى الاستكثار من الكتاتيب وذلك ليقف سيل التبرعات للجامعة . فلما تقلبت فكرة الوطنيين تركت الكتاتيب تنعى من بناها حتى ليقال ان عددا كبيرا منها قد حوله العمد الى اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب ان مصر وهي بلاد زراعية قبل كل شيء لا تدرس علوم الزراعة في مدارسها ومدرسة الزراعية الحاليه الوحيدة التي بها لاتسد حاجة البلاد الى درجة ان عددا كبيرا من الشبان المصريين الذين يريدون دخولها يردون كل سنة عن ابوابها وهم خائبون (٢) . وبعد فليس في العالم حكومة قد صارت من الرقي بحيث تدرك ان المدرسة اشرف معاهد الامة واهمها

(١) لقد الغي التعليم المجاني في مدارس الاوقاف

(٢) من الغريب ان يمنح طلبة مدرسة زراعة في الوقت نفسه تشجيعا لهم على الدراسة باللغة الانجليزية جوائز بعضها ١٠ جنيه وبعضها ١٢ جنيها (سؤال سأله في البرلمان المستر روبرتسن في ١٥ اغسطس سنة ١٩٠٧)

ومع ذلك فليس فى العالم قطر تصور الحكومة فيه للمدرسة منحط انحطاطه في مصر . فالمدرسة في مصر خادمة حقيرة مهينة لا تصلح لشيء سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال .

ليس من شك في ان من اكبر افات التعليم في مصر اسناد وظائف التدريس الى الانجليز دون المصريين وقد يكون احدى المفظعات ان فئة قليلة من الانجليز محتلة البلاد احتلالا مؤقتا بزعمهم تجتهد فى ان تفرض على امة عددها ١١ مليون لغتها وطريقة تفكيرها الاجنبية . ومع ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسعى اليه فيما مضى . نعم ان هذه الفكرة قد تكون حلما من الاحلام وهى فى الواقع حلم من الاحلام ولكن مجرد سنوحها بالذهن أقوى دليل على الروح الذى شرع به عميد الاحتلال يحقق صيحة « مصر للمصريين » ومع انه لم يكن بيد الانجليز تفويض كالذي كان بيد النمسا في البوسنة والهرسك فانهم جدوا فى تحويل مصر خلسة واختتالا على ما يظهر الى مستعمرة بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق تفكيرهم . وأول من شرع في هذه السياسة سياسة (النجلزة) هو المستر دنلوب الذى كان وقتئذ مفتشا للمدارس والذي هو اليوم مستشار نظارة المعارف شرع فيها سنة ١٨٩١ بأن ابتدأ فى عقد امتحانات مسابقة فى اللغة الانجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب المستر برتال وقتئذ يقول « اخبرنى المستر دنلوب ان الاحداث كلما

ستنحت لهم الفرصة اظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الانجليزية وانهم يظهرون ايضا استعدادا عجيبا لتعلمها . والمأمول بناء على ذلك انه بزيادة عدد المدرسين الانجليز بالمدارس الابتدائية والتى فوقها ستتاح للجيل المصرى الناشيء فرص اضافية تمكنهم من ان يألفوا اللغة الانجليزية » (١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين



اللورد ليونز

سفير انجلترا في باريس

اللغوى الذى استكشف حديثا مما يغتبط به جد الاغتباط لو قصد الى الانتفاع به فى اللغة العربية او اية لغة اخرى غير الانجليزية . اما والامر ماعلمنا فليس مايقال من استعداد الناشئه المصرية لتعلم اللغة الانجليزية الا وسيلة لجلب معلمين من الانجليز يعلمون بلغتهم ويرغمون بذلك كل

(١) مصر رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٣

من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . هذا فى حين ان اولى الامر والنهي انفسهم لم يدنوا بدراسة لغة البلاد ـ فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة ـ بل كان همهم ان يلزموا الشعب المغلوب على أمره دراسة لغتهم ولم يبالوا بالاذى الذى يلحق طالب العلم من وراء هذه الطريقة المنجازة ولقد انشرحت صدورهم عندما رأوا انه فى عشر سنين من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٨ قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الاميرية الذين يدرسون اللغة الانجليزية من ١٠٦٣ تلميذ الى ٣٨٥٩ تلميذا اي من ٢٦ فى المائة الى ٦٧ فى المائة من المجموع الكلى للتلاميذ فى حين ان عدد الذين يدرسون الفرنسية وهى اللغة المأثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٦٦٤ تلميذ الى ١٨٨١ تلميذ اي من ٧٤ فى المائة الى ٣٣ فى المائة من المجموع الكلى (١) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصري المتعلم وقد ارغم على التعلم باللغة الانجليزية قد تعلم فى الوقت نفسه ان يمقت الانجليز ولغة الانجليز (٢)

---

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩٩ » ص ١٢

(٢) هذا ما كتبه المسيو جان رودز الكاتب الصحفي المعروف فى الطان فى عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال « ان عجز انجلترا (عن فرض مدنيتها على مصر) يظهر جليا في اللغة بوجه خاص . فبعد ان مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تنجح انجلترا بالرغم مما في يدها من وسائل الضغط الشديد من تعليم اميرى ودبلومات مدارس عالية ومناصب حكومية ان تدرس بمصر لغتها وحضارتها . اما اللغة الفرنسية فانها لم تفقد مكانها كما كنا نخشى من تزايد نفوذ امة اخرى . بل انها فضلا عن ذلك قد تقدمت وذلك التقدم لا يرجع الى مجرد ما كان في الماضي من تضامن طويل الامد بين الامتين الفرنسية والمصرية والى تزايد اهمية مصالحنا ولكن يرجع فوق ذلك الى الميل الناشيء من الانجذاب المحقق لشعوب البحر الابيض المتوسط نحو مدنيتنا واوضاع حياتنا . وقد يلحظ الانسان في ذلك الى حد ما

حسبنا ماقلناه عن التعليم انك قلما تجد في قطر من الاقطار او على الاقل فى الطبقات الميسورة الحال فى اى قطر من الاقطار ظمأ الى ورود حياض العلم كالذي تجده في مصر . ومع ذلك لاتجد حكومة ماقد سعت الى اطفاء ذلك الظمأ سعيا اضعف من سعى الحكومة المصرية . ان المصريين يسألون خبزا فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولو حجارة ولكن اعطوهم سما زعافا .

ولا يختلف سعى القوم فى تربية الامة الاستقلالية بوجه خاص عن سعيهم فى تربيتها بوجه عام . انا لنذكر توكيدات اللورد دوفرين الجدية التي ترمي الى ان الانجليز يريدون ان يكونو المصريين « احسن الاصدقاء والنصحاء » دون ان يفرضوا عليهم اراءهم او يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفائظم » آذنين ـ نستغفر الله بل « راغبين ان يحيا المصريون حياتهم التى الفوها وان يديروا حكومتهم » (١) . فكان تنفيذ هذه المبادىء الجميلة ان جد القوم فى الجرى على سياسة اسناد المناصب المصرية الخطيرة الى الاجانب ـ الى الانجليز على الاخص بطبيعة الحال ـ وهي السياسه التي ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الاولى على المالية المصرية . وكان اهم ماترمي اليه

اثر الروح المادية لكل ماهو بريطانى والتى لاتزال تسلك الي اظهار انفسها سبلا خفية . ومهما يكن الامر فان حال اللغة الفرنسية حال لايمكن معها لاى موظف انجليزى فى اى مصلحة من المصالح مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية ان يقوم بشؤون وظيفته على وجهها اذا لم يكن ملما بلغتنا .

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب ص ٣٦٩

قبل الاحتلال ايطاء الاقرباء والاصدقاء مهاد الراحة على حساب الحكومة المصرية فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم الى هذا الغرض غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من ان يكون له حظ في ادارة البلاد وجعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية فمن سنة



المسيو تريكو

قنصل فرنسا العام فى مصر

واحد مؤيدى الحركة العرابية

١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين الملكيين فى الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الاجانب من ٦٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف اى الى نحو الضعف في حين ان عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤

موظف الى ١٢٢٠٧ موظف اى يزيادة نحو ٥٠ فى المائة فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الاجانب ٢٨٩ موظف بريطانى فقط فاصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف (١) فى سنة ١٩٠٦ ومما يزيد في قبح هذا الظلم فى التوزيع العددى للموظفين المصريين والاجانب ان احقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين وان جل المناصب السنية من نصيب الاجانب فالـ ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك فى حين ان المناصب الادارية ذات المسؤولية مسندة الى الاوروبيين وخاصة الانجليز ولنضرب لك مثلا مصلحة السكة الحديدية . (٢) فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيه فاكثر . من هؤلاء ٣٢ اوربيا و ٤ مصريون ليس غير . وفيها ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر مابين ٢٦ جنيه و ٤٨ جنيه فى الشهر منهم ٧٤ اوربيا و ١٩ مصريا . وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحدمنهم فى الشهر بين ١٦ جنيه و ٢٥ جنيه منهم ١٤٧ اوربى و ١٢٩ مصري . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديدية يتقاضي كل منهم فى الشهر اقل من ١٦ جنيه منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس اكثر من ١٩٨ اجنبي . وقس على ذلك سائر المصالح . فاجل المناصب للاجانب واحقرها للمصريين وما كان وسطا تراعى في اسناده مسؤوليته

(١) مصر رقم ٢ « ١٩٠٧ » ص ٣٦
(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٤٠

ومرتبه فكلما عظمت المسؤولية والمرتب كان المنصب للاجنبي وكلما قلت المسؤولية والمرتب كان المنصب للمصري .

لاحاجة لان نبسط القول في مقدار التمرين الاداري الذي عادت به على العقل المصري هذه السنة المتبعة في اسناد مناصب الحكومة . ان المصريين مابرحوا يرفعون عقيرتهم بان البريطانيين انما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون انفسهم بانفسهم ومع ذلك فان عميدهم لايدخر وسعا في حرمان المصريين من الاعمال الادارية .



اللورد غوشن

صاحب بنك فريهانج وغوشن

والحق ان المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون في التعليم يحرمون المناصب الخطيرة ويؤخذون بتنفيذ اوامر سادتهم الاجانب نظير مرتبات زهيدة ينقدونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة ان الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التي هي من نصيب الموظفين تؤدي حتما الى الارتشاء وان الرجل لايستطيع في مصر ان يعيش بمرتب شهري قدره ستة جنيهات او سبعة وان من

المحقق فى هذه الحال ان يختلس او يرتشى . وسلم اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٢ ليس قبل بانه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشي الصغيره لاسيما في المديريات » (١) وان ماقاله فى سنة ١٨٩١ لايزال صحيحا حتى يومنا هذا قال . « انني اشك في هل ينقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا مايصدهم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة » (٢) ضع ايها القارىء كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر ان جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار الذلة التى صار اليها المصريون فى عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة للموظفين الانجليز المترئسين الذين يعلمون انهم قوام الحياة المصرية لقد رجا اللورد كرومر في تقريره الاخير (٣) من الموظفين الانجليز الا تفتر عزائمهم بجحود المصريين الذين لايستطيعون ان يقدروا ولن يقدروا سعيهم فى صالح البلاد وان لاتفت فى اعضادهم مايورده عليهم بنو وطنهم الذين لايقدرون اعمالهم من انتقادات وحجج باطلة بل عليهم ان يمضوا قدما فى القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضمائرهم بحسن الجزاء . لاريب ان هؤلاء الموظفين الانجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد اسروا الضحك فى انفسهم من هذه النصيحة الابوية وانهم لم يكونوا اقل تفكها بها منهم

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٣ » ص ٣٥

(٢) مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤ وارن هذا بما جاء فى مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٦٠

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ١٠١ — ١٠٢

بالاسف الذى اظهره اللورد كرومر فى نهاية رجائه لما لاحظه اخيرا فى دوائر الموظفين الانجليز من تناقص بين فى العطف على المصريين ـ كأن هذه الظاهرة لم تعهد قط فيما مضي !! تلك النصيحة وهذا الاسف قد رددهما منذ ذلك الحين السير الدون غورست من غير ادنى تغيير اوتبديل (١) والواقع ان اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا يضمرون للمصريين غير اشد ضروب الاحتقار فى حين انهم يعدون انفسهم حكاما موفقين ابرارا ومنقذين اطهارا



درويش باشا
رئيس البعثة التركية

وان فى حادثة دنشواى الشهيرة لدليلا على الروح الغالب على معاملة الحكام البريطانيين للمصريين . ولا بأس بان نعيد على القارىء ذكر هذه الفاجعة . في ١٣ يونية سنه ١٩٠٦ خرج خمسة من الضباط الانجليز الى قرية دنشواى لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٥٠ ــ ٥١

يعارضون فى هذا الضرب من الصيد الا انه فى هذه المرة قد نشأ عن نيران بنادق الضباط ان شبت النار فى جرن من الاجران وجرحت احدى فلاحات القرية فحمل جمع من اهل القرية على الضباط فدافع الضباط عن انفسهم ببنادقهم فاصابوا اربعة فلاحين فى ارجلهم . وكان سلاح الفلاحين العصى ليس غير فاصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع آخر . واخيرا ارسل اربعة الضباط اخاهم الكابتن بول الذى اصيب رأسه الى المعسكر الذى يقع على خمسة اميال من دنشواي ليرسل اليهم النجدة . ولكن الحر كان شديدا فاصابته ضربة الشمس فسقط ومات فى مساء اليوم عينه . وقد حوكم القرودیون امام محكمة مخصوصة متهمين بتهمة القتل والاعتداء فشنق اربعة منهم بحضر اخوانهم المتهمين واقربائهم وسائر اهل القرية الذين اكرهوا على شهود المنظر وحكم بالسجن المؤبد على اثنين احدهما القروى الذى جرحت امرأته وحكم علي واحد بالسجن خمس عشرة سنة وعلى ستة بالسجن سبع سنين وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الاشغال الشاقة وعلى ستة اخرين بجلد كل منهم علنا خمسين جلدة (١) وهنا ينبغى ان نلاحظ ان ادانة الاربعة الذين اعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره الدكتور نولان من ان جرح الكابتن بول قد نشأ من ضربات عنيفة بالة غليظة وان السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم انه لشدة تهيج الرأى العام فى مصر وانجلترا قد اطلق سراح مسجونى دنشواى

(١) مصر رقم ٣ و٤ «١٩٠٦»

فى اوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جراءة المستر فندلى الذي كان وقتئذ وكيل المعتمد والقنصل العام (١) ان قال عن المحاكمة في رسالته التى تصف الحادثة « انها روعى فيها الجد والتقييد الشديد بالقانون فلم يكن ادنى اثر للانزعاج او التشفى والانتقام » يقول هذا مع ان المحاكمة قد تولتها محكمة مخصوصة وان جميع الاجراءات لم تستغرق اكثر من ثلاثة ايام وانه لم يكن بين



اللورد مورلى

من زعماء الاحرار الذين دافعوا عن مصر

في البرلمان الانجليزى

وقوع الاعتداء وتنفيذ الاحكام غير اسبوعين وان المحكمة لم تتحاش ان تقول ان الضباط « كان بوسعهم ان يصيدوا المعتدين كما يصيدون الحمام » وان قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة ارسلت اليها من القاهرة !! ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة في المذكرة التى شفع بها رسالة المستر فندلى فقال « يمكن ان يقال بحق

(١) فان اللورد كرومر كان قد سافر الى انجلترا بالاجازة

ان النظام القضائي (في مصر) قد يكون سابقا على افكار المصريين ومستوي حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان »

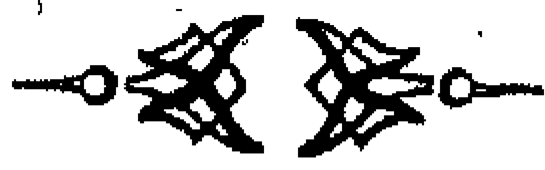
وقد وقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه وذلك ان ضابطين انجليزيين كانا يصطادان قريبا من الاهرام بجوار قرية كفره فاصابا عرضا طفلا صغيرا . فانتشب بينهما على اثر ذلك وبين ابي الطفل عراك انطلقت فيه بندقية احد الضابطين وقتلت الفلاح التعس . فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين ومع ان الضابطين قد ارتكبا جريمة القتل فانهما لم يؤخذا بجريرتهما واحيل الذين هجموا عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثني عشر منهم بالجلد على مرآى من بني قريتهم وبالسجن مع الاشغال الشاقة ستة اشهر . ذلك مظهر للعدل الانجليزي غريب يزيد في غرابته انه قبل ذلك بيومين كان طبيب ايطالي يصطاد في حقل قمح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت البندقية فقتلت الطبيب ومع ذلك ففي هذه المرة (١) برئت ساحة الفلاحين . غني عن البيان ان العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وان التعصب للموظفين الانجليز والسيادة الانجليزية كان الغالب في قضيتي دنشواي وكفره وانه كان يرمي الى ان يعاقب « الوطني » الوقح عقابا يكون فيه مزدجر له ولامثاله .

فاذا اعتبرنا هذه الامور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف

---

(١) بلوشو : المصدر السابق الذكر ص ٢١٧ — ٢١٨

الجيل الحديث من الموظفين الانجليز على الشعب الذى يحكمونه الا نهكما مؤلما . ان سادة مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم ادنى عطف على المصريين وبدلا من ان يعدوهم للاستقلال قد سعوا سعيا حثيثا وراء اشد الطرق قضاء على كل مافيهم من علم وكرامة ورغبة فى ان يكونوا اصحاب الشأن فى بلاد هي بلادهم .



الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لاشك انه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطانى بمصر ما يمنعه من ان يصير امرا مؤبدا سوى حال لا يكون للحكومة الانجليزية سلطان عليها . ان من شأن الحكومة والجيوش البريطانية انهما متى دخلت بلدا اجنبيا تميل الى نقص حكمه الذاتى . وان ماعلمناه عن احدث ماجرى فى مصر يدل ... على ان المصالح البريطانية تأخذ حذرها من كل شيء يشبه استقلال معهد وطنى فى عمله »

(من خطبة للمستر اودونل فى مجلس العموم فى سنة ١٨٨٣)

الفصل الحادي والعشرون

سياسة اللين الممزوج بالشدة

الآن قد بلغنا المرحلة الاخيرة من رحلتنا . لقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ اى من اول ظهور مايسمي « المسألة المصرية » ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التي افضت الى احتلال البريطانيين مصر ثم استعرضنا الاثار التي عاد بها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه فعلمنا ان ليست اسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه تعطينا اى مسوغ لاعتداء انجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فانا لانرى الانجليز في مصر اكثر من طفيليين فضوليين . غير ان المستر ادوارد ديسى قد قال عندما ابتدأت العلائق الانجليزية المصرية(١) من مجادلة كابية الصفة « اذا قدر لنا ان يتزعزع مركزنا فى مصر لانا لانستطيع ان نورد امام محكمة دولية اى مسوغ قانونى لعملنا فعلينا ان نكتب تاريخنا من جديد . اذا كنت تاجرا وكنت لاتريد الافلاس فلا تسر فى عملك على تعاليم المسيحية الاولى . وان انجلترا لاتتجر فحسب الخ » وهو قول ان لم يعبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر فانه على الاقل يعبر عن عملها المقرر من اول الامر حتى يومنا هذا . بيد ان القوم

(١) مستقبل مصر « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٧٧

فى خلال السنوات الاولى من الاحتلال قد شعروا شعورا شديدا بشذوذ هذا الاحتلال وفساد منشأه واخذوا يعطرون الجمهور والدول الكبرى تأكيدات مضمونها ان مقام الانجليز بمصر قصير الامدجدا من ذلك انه فى اثناء نشوب الحرب بين مصر وانجلترا قدصرح المستر غلادستون مجيبا عن سؤال القى فى البرلمان فقال « لقد سألنى السيد الفاضل هل فى نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود؟ وقد اذهب فى جوابه بعيدا فاقول انا مهما نأت من شيء فلا شك فى انا لن نأتى هذا



عثمان باشا رفقى — وزير الحربية

يوسف بك نجاتى — مدير الفيوم

الامر . انه مناقض لمبادىء حكومة جلالة الملكة وارائها مناقضة مطلقة مناقض لعهودها التى اعطتها لاوربا ويمكننى ان اقول انه مناقض لاراء اوربا نفسها » (١) . وبعد شهر من ذلك صرح اللورد غرانفيل للسفير

---

(١) هنسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٣٩٠

لا يطالى الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما اشيع من ان الحكومة البريطانية تنوى بسط حمايتها على مصر فقال « يمكنك ان تنفي هذه الفكرة من ذهنك » (١). وفى شهر نوفمبر من السنة نفسها شبه المستر غلادستون وهو يجيب مرة اخرى على سؤال القي بالبرلمان احتلال مصر باحتلال الدول الاربع فرنسا فى عام ١٨١٥ واعطي تأكيدات مضمونها ان الحكومة الانجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تتفق عليها هى والحكومة المصرية (٢) وفى يناير من عام ١٨٨٣ اعاد اللورد غرانفيل هذه التأكيدات فى رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بانه « اذا كان بمصر فى الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فان حكومة جلالة الملكة ترغب فى سحب هذه القوه بمجرد ماتسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الطرق التي تضمن المحافظة على سلطة الخديو » (٣) وفى عام ١٨٨٤ قال السير بيرنج مما كتبه الى رئيسه « ان حكومة جلالة الملكة . وذلك فى رأيي اقصى مايكون من الحكمة لاتريد ان تأخذ بزمام الحكم فى مصر لا بصفة دائمة على شكل ضم البلاد الى املاكها ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » (٤) وفى حوالى الوقت المذكور اخبر اللورد غرانفيل المسيو ودنجتون السفير الفرنسى بان « حكومة جلالة الملكة تريد ان يكون سحب الجنود فى

«١» مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢

«٢» هنسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٤ (١٨٨٢) ص ٧ — ١٤ ، ٨ — ١٤

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٣٥

(٤) مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ٩

اوائل عام ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول اذ ذاك انه لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام » (١) . وفي سنة ١٨٨٦ صرح اللورد سالسبرى « انه يخلق بانجلترا ان تبر بعهودها المقدسة وتجلو عن الاراضي المصرية » (٢) . وانكر السفير البريطانى بباريس ماقيل من ان انجلترا تريد ان تجعل بقاءها بمصر مؤبدا واكد للحكومة الفرنسية بانه « لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر » (٣) .

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن ان تضاعف الى مالا نهاية له وان الاثر الذى يخرج به الانسان منها كلها هو ان الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الامر هل يسمح لها بان تبقى بمصر الى ماشاء الله وهل بقاؤها بمصر الى ماشاء الله يستحق ان يحرص عليه ؟ على انه ينبغى الا ننسي انه فى تلك الايام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب جلائها عن مصر ان لم يستطع اللورد كرومر ان يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ماتريد . وبلغ من اللورد سالسبرى ان ارسل الى الاستانة فى صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درومند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع الذى كان ينتقد فيما مضى السياسة الرسمية المتبعة فى مصر ارسله ليضع اتفاقا تنظم به المسألة المصرية .

---

(١) مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ١٣

(٢) فى وليمة جيلدهال ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ١١٠

وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة اشهر من بلوغه الاستانة وكان مؤداه ان يرسل الى مصر مندوبان ساميان احدهما بريطاني والآخر تركي ليبحثا حال مصر من جميع وجوهها ويضعا فيها تقريراً ثم تنظر الحكومتان في ابرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر في وقت ملائم » (١) وقد ظهر ان ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثمانية عشر شهرا التي اعقبت ذلك قد شهدت تحسنا عظيما في حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يخشى من ضياع مصر لمجرد العجز في ادارتها واستطاع اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ ان يكتب فيما شهدته ادارة البلاد المالية من تقدم عظيم وبلغ من حذره ان اضاف الى ما كتب العبارة الآتية « ان العمل على ذلك قد ابتدىء فيه فقط وان استمراره موقوف على استبقاء ماللحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ثم قال محذرا ان العجلة في الجلاء قد تحبط كل ماعمل حتى الآن » (٢) وكانت هذه الكلمة خفيفة على الاسماع للغاية ولذلك عزمت الحكومة البريطانية على العمل بها فعندما ان اوان عقد الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية ان تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق مشترطة لنفسها حق بقاء جنودها بمصر اذا ماطرأ خطر يهدد مصر

---

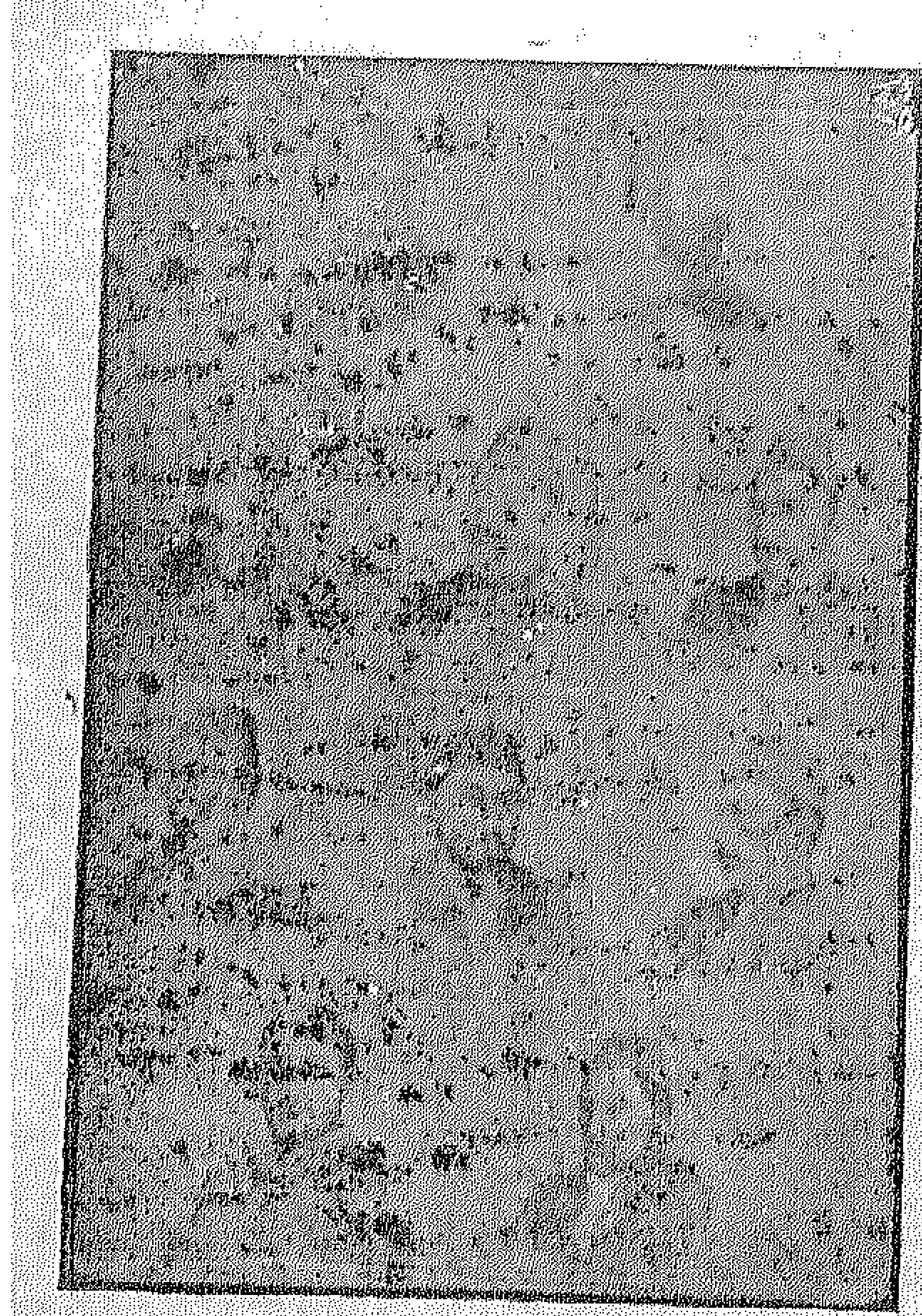
(١) مصر رقم ١ «١٨٨٦» ص ٣٧ — ٣٨
(٢) مصر رقم ١١ «١٨٨٧» ص ٧

من داخلها او خارجها وكان المقصود بالخطر الخارجي هو الا تقبل الا تفاق اية دولة من الدول وخصوصا فرنسا بطبيعة الحال . وفوق ذلك ـ وهذا سبب اقوى ـ قد اشترطت انه اذا ما حدث فى مصر اى اضطراب في اى وقت بعد الجلاء او حدث اى اخلال بتعهدات مصر الدولية فللحكومتين التركية والبريطانية ان تعيدا احتلال البلاد بجنودهما فان ابت تركيا ذلك فللحكومة الانجليزية ان تحتلها وحدها (١) هذا اغرب مايكون من شروط تشترط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بلا مسوغ قانونى . فهو يعنى كما لاحظ السلطان اذ ذاك انه من الممكن لاية مملكة ان تحتل بعض اقاليم الدولة العثمانية ـ كأن تحتل روسيا ارمينيا وفرنسا الشام ـ ثم تفاوض فى عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقا رسميا فى دخول هذه الاقاليم مرة اخرى (٢) ولقد اثارت بطبيعة الحال هذه الفقرة من الاتفاق حنق فرنسا وجعلتها تصرح بانها ستجعل انجلترا شريكة فى ملك مصر وانها بدلا من ان تقضي على السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة الى ماشاء الله وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء فان انجلترا بدلا من ان تظل مالكة البلاد بوجه غير شرعي ستصبح مالكتها الشرعية لان مقاومة ارادتها يمكن ان تفسر بانها خطر « داخلى » وبذلك تعود الى احتلال البلاد .

ومع ان المانيا وحليفتيها كن جانحات الى النصح بقبول الاتفاق

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٧)
«٢» مصر رقم ٧ «١٨٨٧» ورقم ٨ «١٨٨٧» ص ٥

الوزراء السابقون



من اليمين الى اليسار . الصف الاعلى . رياض باشا وزير الداخلية شريف باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية

الصف الثاني . حيدر باشا وزير المالية . عمر باشا لطفي وزير الحربية ومحافظ الاسكندرية الذي حدثت مذبحة الاسكندرية فى عهده فخرى باشا وزير الحقانية

الصف الثالث . تجران بك وكيل الخارجية . ذو الفقار باشا كبير التشريفات . على مبارك باشا وزير المعارف

الصف الرابع . عثمان بك مدير الشرطه . بورللى بك وكيل الداخلية

فان فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بان يطلب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط فاذا لم يجب الى ذلك فلا يوقع على الاتفاق وقد بلغ من السفير الفرنسي ان اخبر السلطان انه اذا لم يوقع على الاتفاق فانه — اى السفير — يمكنه ان يعطيه باسم الحكومة الفرنسية تأكيدا رسميا صريحا يفيد ان جلالته تحمي وتمنع من كل ماقد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق (١) ولا ندرى اعلق السلطان على هذه التأكيدات اهمية كبيرة ام لم يفعل ؟ ولكنه كان كأي انسان آخر عارفا بقيمتها . ومهما يكن من شيء فانه ابى ان ينزل لانجلترا عن شيء من سيادة مصر وبعد كثير من التلكؤ والتردد رفض توقيع الاتفاق .

ولا ندري لعل الانجليز قد ساءهم فشلهم فى عقد اتفاق ينيلهم حقا طالما طمعوا فيه وان استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد اصبح فى وسعهم ان ينبذوا سابق تعهداتهم معلنين انه لولا عناد السلطان لانفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور فى موقف انجلترا ازاء مسألة الجلاء . نعم انه من حين لآخر كان القوم يكررون القول بان انجلترا ستضع فى يوم ما حدا لمقامها بمصر . فالمستر غلادستون الذى كان شديد العطف على القوميات الصغرى ايام كان فى جانب المعارضة قد صرح في عام ١٨٩٦ في رسالة بعث بها الى وطنى مصرى بان « زمن الجلاء قد حل

(١) كوشرى « مركز مصر الدولى » ص ٣٢٥

فيما يعلم منذ سنوات مضت »(١) ولكن هذه التصريحات اخذت تقل وتندر شيئا فشيئا على حين ان القاهرة اصبحت مصدرا لاقوى ضغط يرمى الى تأييد الاحتلال . فمن ذلك ان المستر (والآن السير) الدون غورست المستشار المالى قال فى عام ١٨٩٠ فى تقريره عن الاحتياطات المالية المزمع اتخاذها « لا بد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد ... هو ألا يعترى حال مصر السياسية تغيير اساسى ، وبعبارة اخرى يجب ان يظل جيش بريطانى محتلا البلاد وان يظل نفوذ الحكومة البريطانية القائم الى حد كبير على وجود جيش الاحتلال صاحب السيادة العليا » (٢) وقد ظلت هذه النغمة من ذلك الحين نغمة اللورد كرومر واعوانه فى تقاريرهم كلها تقريبا . ففى عام ١٨٩٥ نرى المستر فيلرز ستيوارت الذى كان يقول بتأييد الاحتلال والذى زار مصر مرة اخرى يخفف من وطأته ويصرح بأنه « قد يحتاج الى جيلين من الزمان فى تثبيت دعائم الاصلاح الذى تم واعطائه صفة الدوام » لانه « لو تركت البلاد وشأنها الآن لانتكست سريعا وانبعثت الشكاوى القديمة

١ وكان الخطاب قد ارسله المستر غلادستون من بيارتز الى الشاب المصرى مصطفى كامل وهو مؤرخ فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ وقد قال فيه المستر غلادستون « انى اعطف على ماالهم انه شعورك بصفة كونك مصريا . ولكن لاحول لى ولا طول على الاطلاق ان رأيي لايزال على عهده لم يتغير وهو انه يجب علينا ان نترك مصر بعد ان ادينا العمل الذي من اجله ذهبنا اليها اداء مقرونا بالفخر والمنفعة لتلك البلاد وعلى ما اعلم ان زمن الجلاء قد حل منذ سنوات مضت » لاشك فى ان ما استفادته مصر من المنفعة والشرف عظيم !!

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٣ وقد بلغ من سرور اللورد سالسبرى بحصوله على هذا التقرير اللطيف من رجال هم على مسرح العمل ان طير برقية الى اللورد كرومر يخبره فيها ان الرسالة وملحقاتها قد تعرض على البرلمان (مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٣)

وعـادت تصرفات المـاضي السيئة ونسيت الدروس الجـديـدة وكانت النهاية شرا من البداية » (١) فليس عجيبا من الحكومة البريطانية وقد حذرها هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » ان تصمم على البقاء بمصر مدفوعة الى ذلك بانقى البواعث الخيرية واخلصها من الشوائب . على ان انفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها . فمن حين لآخر كان بعض الدول الاجنبية وعلى الاخص فرنسا يذكرها بسابق وعودها تذكيرا لطيفا ويسألها عن ميعاد الجلاء عن مصر احان ام لم يحن ؟ من ذلك انه عند ما كانت الحكومة البريطانية تسعى فى عام ١٨٨٩ في تحويل الدين الممتاز قد ابى المسيو سبلر وزير خارجية فرنسا ان يوافق علي التحويل المذكور اذا لم تعين انجلترا ميعاد جلائها عن مصر . وقد اجابت الحكومة البريطانية انها يسرها ان تجلو عن مصر لولا ان حال الامور في مصر مضطربة غير مستقرة فكان رد المسيو سبلر ان قال « اذا فكيف تقترحين تحويل الدين اذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » (٢) ولـكن من حسن حظ انجلترا ان المسيو سبلر سقط سريعا وان خلفه المسيو ريبو عدل عن الاعتراض ووافق علي نقص فائدة الدين . ولم ينته امد الخلاف بين انجلترا وفرنسا الا فى عام ١٩٠٤ اذ تعهدت فرنسا في الاتفاق الانجليزى الفرنسي المشهور الا تعرقل عمل بريطانيا العظمي فى مصر

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٢
(٢) فلاى « المنافسات الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ — ١٤٧

« بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطانى او غيرذلك من الامور » وكان ذلك منها مقابل اطلاق يدها فى مراكش واعلان الحكومة البريطانية انها « لاتنوي تغيير الحال السياسية فى مصر » على ان ذلك الاتفاق لم يكن مقيدا للدول الاخرى فى شيء ماولكن لما لم تر هذه الدول داعيا الى اثارة المسألة المصرية فان انجلترا من ذلك الحين بقيت غير متعرض لها واصبح انجاز تصريحاتها كما قال اللورد ملنر ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية بقطع النظر عما فى عالم المثال والكمال على ان انجاز التصريحات التى تبذلها امة شارعة فى دخول الحرب غير قابل لان ينتزع انتزاعا من نفس هذه الامة ساعة انتصارها » وظاهر ان « تعاليم المسيحية الاولى » غير قابلة كذلك للتطبيق فى الوفاء بالعهود والمواثيق .

وكذلك وصلنا الى حال مصر في الوقت الحاضر وهى الحال التى يتبقى علينا ان نستعرضها استعراضا . قد تكون هذه الحالة بالدقة نفس الحال التى كانت وقت ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسي لولا ظهور عامل جديد غير وجه الامر كل التغيير واصبح المحور الذى تدور عليه الحوادث من لدن ذلك العمل السياسي وبوجه اخص من لدن ان بدل فى عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المعتمد البريطانى وهوالسير الدون غورست . هذا العامل الجديد هو الحركة الوطنية وبعبارة اصح هو انبعاث الحركة الوطنية القديمة التى مضى عليها ثلاثون عاما احدث مما

كانت لباسا واكثر اسباب قوة تصرفها كيف شاءت .

قد يكون اكثر مافى السنوات الاخيرة من حكم اللورد كرومر تسلية وتفكهة ان يجيء اللورد نظرا لطول امد الاحتلال وعدم تزعزعه بخرافة جديدة مؤداها ان المصريين اخذوا يقدرون « الفوائد » التى جنوها من الاحتلال وانه بناء على ذلك لم تعد القوة اساس السيطرة البريطانية فى مصر ولكن عاطفة ارتباط حقيقية بين المصريين والبريطانيين ان القارىء ليذكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد فى حمل الناس على الاعتقاد بان عرابى لا يمثل اهل البلاد وانه مجرد عاص وخارج على مليكه الشرعى ففى عام ١٧٨٣ كتب المستر فيلرز عند ما كان عضوا فى بعثة اللورد دوفرين تقريرا مسهبا ليثبت فيه هذه القضية فقال « انهم (المصريين) يصرحون بانهم ... يرون انه (عرابى) كان منافقا ولا يوجد الآن اى عطف عليه . انهم يرجون اصلاحا على ايدى الانجليز ومستعدون للترحيب بهم فى الصعيد والدلتا على حد سواء » (١) فدعوى ان المصريين يحبون الانجليز ترجع بذلك الى اقدم ايام الاحتلال وان كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنيهة الى الاعتراف صراحة بان نفوذ الانجليز موقوف على جيش الاحتلال (٢) . على ان هذه الخرافة القديمة بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الانجليز على الجلاء اخذت

---

(١) مصر رقم ٧ «١٨٨٣» ص ١٨

(٢) وحتى فى العام المتأخر عام ١٨٨٧ كان المستر برتال لا يزال يشكو ويقول « ينبغى الا يظن ان الفلاح شاكر للادارة الحاضرة هذه الزيادة فى راحته .... ان الفلاح يعد الاحتلال الانجليزى كارثة وطنية » مصر رقم ٢ «١٨٨٢» ص ٨٣ »

تنبعث شيئا فشيئا بتعهد اللورد كرومر نفسه فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ وقد زال الخوف من انشاء لجنة مالية دولية « قلما تسمع اصوات جمهور أهل البلاد وآراءهم الحقة ومع ذلك فاني اعتقد انهم يقدرون الفوائد التي اصابوها في خلال السنوات الماضية وانهم قد لا يودون ان يروا اي تغيير عاجل في النظام الحاضر » (١) . وان الفطنة العجيبة التي مكنت اللورد كرومر من ان يلحظ ماهو قليل سماعه قد اخذت تنمو نموا مطردا في خلال السنوات التي اعقبت عام ١٨٩٢ حتى اصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم . فقد كتب في هذا العام باسلوبه المتواضع الذي يشبه ان يكون خاليا من التأثر يقول « ان الرابطة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالمحكوم في مصر كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة ومن جهة اخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة . وان الغرض الاساسي الذي يجب ان نجعله نصب اعيننا هو بوجه اعم ان نستبدل رابطة اخرى مكان هذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الامر حتى احدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة — لانه من الخطأ المحض ان نظن انفجار الحركة العرابية مجرد عصيان عسكري ليس اكثر . هذه الرابطة الجديدة يجب ان يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور اهل البلد وبعض منها اخر عبارة عن النمو التدريجي للثقة بنيات الحكام وبعض ثالث عبارة عن ايجاد اعتقاد

---

(١) مصر رقم ٢ (١٨٩٣) ص ٣٠

بقوة الحكومة وان اختلفت هذه القوة فى مظهرها عن القوى السابقة عليها ... انى لا اتردد فى ان اقول ان ما عمل فى سبيل هذه الغاية فى العشرين السنة الماضية قد ادى الى الغاية المنشودة » (١) .

ان وصف الرابطة « الوحيدة » التى كانت تربط الحاكم بالمحكوم فى الازمنة الغابرة بانها قوة ساحقة وخوف هذه القوة الساحقة لغريب من رجل ظل سنوات عديدة يحكم بواسطة المحكمة العسكرية ثم اتى قبيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواى ببرهان ساطع يثبت نزعته الارهابية وفوق ذلك فان الطريقة السهلة التى صرح بها فى جملة واحدة التهمة القديمة التى اتهم بها عرابى واتهم بها الحركة العرابية لطريقة عجيبة جدا . على ان اغرب مايكون بهذه الالفاظ من السخرية هو انه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالمحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية اخذت تعلن عن نفسها جاعلة من اعلانها دليلا حيا على كذب هذه الخرافة الجديدة .

لم تكن الحركة الوطنية ولها من ماضيها ذكريات ثورة ودستور ان تصير الى العدم المطلق لهزيمة لقيتها وان الاسباب التى ابتعثتها فى الماضى وهى سيطرة الاجانب على البلاد واستغلالهم لها ـ كانت لا بد مبتعثتها بمجرد التغلب على ما كان من اثر لكارثة عام ١٨٨٢ ثم جاءت

(١) مصر رقم ١ (« ١٩٠٤ » ص ٦ وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقادا جديا بانه محبوب من الشعب المصرى ويقال انه اقترح سرا على وزارة الحربية ان تسحب الحامية البريطانية من القاهرة .

انتصارات اليابان ومن بعدها فظائع مشانق دنشواى فاظهرت ما كان خلال الرماد من نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادفات وايسرها ان يتصدى لزعامة الامة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى باشا كامل ويعبر عن امانيها في خطب بليغة مؤثرة واعمال منطوية على شجاعة عظيمة . علي ان الحركة ولو بدونه كانت لامحالة متبلورة عاجلا او آجلا وان كان الفضل فى سرعة تبلورها راجع لاريب اليه .

وما هي الا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف واهتاجت البلاد من اقصاها الى اقصاها طالبة جلاء الانجليز والحصول علي دستور . فكان حدوث ذلك كله فى سنتين فقط محيرا للالباب . ولشد ما اغتاظ اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قرارا بعدة مطالب كانت غاية فى الجراءة وكان اهمها مطالبة بدستور ومجلس نيابى انجلترا أنت» «هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابى» على ذلك فى ... مارس سنة ١٩٠٧ فى جلستها التى تعقد لها كل سنتين وقال ان حق الحاكم الانكليزى وظيفتنا وانا لا نزال لا نستطيع ان نطالع فى تقريرنا الاخيرين ما جر به ذلك على رؤوس الوطنيين من الشتائم والسباب . فالوطنيون عنده جهلاء متآجرون والات يحركها مهيجون لاذمم لهم ولا يمثلون غير اقلية شغبة وغير ذلك من هذا القبيل ولكن الاهتياج استمر على الرغم من ذلك كله وتعاظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت اليها الطبقة المتعلمة كلها شيئا فشيئا . وقد بذل كثير من الجهد فى ايجاد وتشجيع الحركات

المنافسة للحركة الوطنية نعني حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير الاصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارا غير محدود ولكن هذ الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في اخر الامر من سمعة الذين بذلوه وتأثروا به. ثم كانت خطبة الوداع التي القاها اللورد كرومر بدار الاوبرا بالقاهرة قبل رحيله الاخير عن مصر فكانت اعلانا رسميا للحرب بينه وبين الوطنيين (١) ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي القاها في جيلدهال عندما منح حرية مدينة لندن ان يطلب الى اولي الامر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية (٢) على ان دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفي في فبراير من سنة ١٩٠٨ غير ان وفاته جاءت دليلا على عظم انتشار المبادىء التي عمل على نشرها عملا رائعا عجيبا. فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بان موته كارثة وطنية وشيع جنازته الى القبر خمسون الفا من جميع طبقات الامة مظهرين اعظم مايكون من الحزن والاسي. وقد بهت الاحتلاليون انفسهم

«١» فصرح بان الحركة الوطنية «من اولها لآخرها زائفة مصطنعة» ووعد بانه وان اصبح بعيدا عن مصر لن يكف عن الحث على معاملتها بما تستحق قائلا «انها لاتستحق غير قليل» انظر نص الخطبة. في «الاجبسيان ستاندارد» عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ «نقلا عن مجلة «مصر»)

(٢) قال «اما انا فلا ارى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا الهياج والاضطراب الموجود بمصر والهند. هذه الطريقة هي ان نظل مثابرين على القيام بواجبنا نحو اهل هذين القطرين وان نشد الوطأة على المتطرفين اذا ماتعدوا حدود القانون» (التيمس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

لانبثاق الشعور القومى بهذا الشكل الرائع ولم يسعهم وهم فى سرورهم المكتوم الا ان يعترفوا برسوخ المبادىء التي جمعت الامة حول رجل كان اول من اقدم على القول بها مرة اخرى .

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية التى جاءت بعد رقدة استمرت اكثر من ربع قرن من الزمان . فقد ادرك السادة البريطانيون فجأة ان قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوما من الايام . ولعل اللورد كرومر نفسه قد رأى ان مشكلة جديدة عويصة قد ظهرت وانه لايستطيع النجاح في مغالبتها بعد ان أصبح علي وشك ان يرحل عن مصر الرحيل الاخير وسواء أكان هذا الرحيل الاخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض أو لان حكومة الاحرار الجديدة كانت شديدة الرغبة فى تسيير السياسة تبعا لتغيير الاحوال كما يقول اخرون فان اللورد كرومر استقال من منصبه فى صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته وخلفه السير الدون غورست

ليس من شك في ان الحاكم الجديد على الرغم من انه كان احتلاليا محضا ايام كان مستشارا ماليا فى عهد اللورد كرومر وانه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد قد خرج الى مصر مزودا بمعلومات تقضى بان يخفف من وطأة الحكم الاستبدادى القديم ويسعى فى القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة المسالمة والتوفيق فكان عليه ان يخطو خطوة نحو تحرير الادارة والمجالس الشبه تشريعية ليجتذب اليه ما فى

صفوف الوطنيين من العناصر الاكثر اعتدالا وكان عليه فوق كل شيء ان يترضى الخديو الذى القته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى احضان مصطفي باشا كامل وحزبه حتى صرح بانه يميل الى الحياة الدستورية (١) ولقد نجح السير الدون غورست فى هذا الترضى نجاحا عاجلا ولكن الامر الاول استعصى عليه . على ان توسيع استقلال مصر الذاتى لم يكن امرا جديا فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديريات وتوسيع اختصاصها وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر ولقد ظهر ان مجالس المديريات الجديدة اذا استثنينا مالها من حق انشاء المدارس الابتدائية تحت اشراف نظارة المعارف هى عين المجالس القديمة القاصرة التى انشئت سنة ١٨٨٣ اى انها على اكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الابتكار مع كونها خاضعة لسيطرة المدير فالوزارة (٢) ولما قدم هذا المشروع الى مجلس شورى القوانين لم يرفضه وان كانت لجنته التى تولت درسه لم تتردد فى ان تحكم عليه بانه من الوجهة الاصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة (٣). اما مجلس شورى القوانين نفسه فقد خول حق جعل جلساته

---

(١) فى حديث مع مراسل الطان المسيو رنى بيو « الطان عدد ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧ »

(٢) تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩٠٩ « مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٧ — ٢٩ »

(٣) اذا اراد القارىء ان يعرف مالوحظ على مجلس شورى القوانين فليرجع الى تقرير الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ ص ٢٦ — ٣٩ يقول هذا التقرير « لقد وجد ان القانون لا يتضمن اختصاصات اوسع من الاختصاصات التى منحها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣ اى ان الامة لم تخط الى الامام خطوة واحدة فى هذه السبع والعشرين سنة »

علنية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة كما خول حق توجيه الاسئلة الى النظار . وهذه المنحة الاخيرة ليست بشيء من الفتور لان حق سؤال النظار احيط بعدة قيود جردته من كل مزية (١) . من هذه القيود وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة ايام وان للناظر المسؤول الا يجيب عن السؤال الموجه اليه وان الاسئلة الاضافية غير مسموح بها وانه - وهذا اهم القيود - لرئيس المجلس الذى تعينه الحكومة بطبيعة الحال والذى هو طوع يدها تبعا لذلك ، ان يشرف على الاسئلة وان يرفضها . امام هذا كله لاعجب اذا قرر اعضاء مجلس شورى القوانين وهم من اغنى المصريين واكثرهم تعلما الا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك اى سؤال الى اى ناظر من النظار

هذان الامران استنفدا بالفعل كل مجهودات المعتمد الجديد الاصلاحية وكان بدهيا ان يفشل فى انفاذ الشطر الاهم من برنامجه الا وهو القضاء على الحركة الوطنية وان يكن لهذين الاصلاحين من مزية فمزيتهما انهما ايقظا الرأى العام المصرى من غفلته حتي نواحيه التي كانت لاتزال ترجو ان الاحتلال البريطاني قد يعلم المصريين المتأخرين معنى

(١) « الايجبشيان غازيت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . انظر ايضا احاديث اسماعيل باشا اباظه المنشورة فى الصحيفة المذكورة في عددى ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ومما كان سببا فى استياء اعضاء المجلس بصفة خاصة هو ان حق توجيه الاسئلة لم يصدر به امر عال ولكنه اعطى على هيئة منحة اكتفى فى اعلانها بخطاب بسيط من مجلس النظار . هذه « المنحة » قد قبلت باتفاق ١٤ صوتا على ١٢ صوتا ومما يجدر ذكره ان المجلس يحتوى على ١٦ عضوا معينين و ١٤ عضوا منتخبين .

الاستقلال يوما ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد صياح المصريين وعزم مجلس شورى القوانين فى جلسته التى انعقدت فى اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ على ان يضم صوته الى صوت الجمعية العمومية الذى اعلنته منذ ثمانية عشر شهرا فقرر باجماع الاراء طلب الحكم النيابى (١) .

هنالك اصبحت الحركة الوطنية اجرأ مما كانت . نعم ان موت زعيمها الاكبر قد افضى الى كثير من الخلل فى صفوفها كما افضى الى تفرق كثير ممن كان نفوذ مصطفى كامل الشخصى يربطهم بعضهم ببعض ولكنها مع ذلك اخذت تتسع شيئا فشيئا معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لايحصيها العدد وبصحافة مازالت تنتشر وتتغلغل حتى بلغت اقصى قرى الفلاحين . ثم ان ماهم به القوم ظلما من التعرض لحرية الجامعة الازهرية الاسلامية المشهورة (٢) وادى الى اضراب ١٢٠٠٠ طالب عن تلقى دروسهم واستقالة شيخ هذه الجامعة واستمالة من اعقبه

---

(١) وهذا هو نص القرار بأكمله « قررت الهيئة باتفاق الاراء ماهو آت :—
ان تطلب من حكومة الجناب العالى اعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة امورها الداخلية وتدبير شؤونها المحلية وان يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الاهالى وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير في نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى واحكام قانون لجنة التصفية ولا فى كل مايتعلق بالاوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ولا فى وبركو الاستانة ولا فى كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات »
وقد استغرقت مناقشة هذا القرار ثلاثة اشهر جعلت السير الدون غورست يقول متضجرا « لقد ضاع وقت طويل فى مناقشات عقيمة موضوعها الحكم النيابى » « مصر رقم ١ (١٩٠٩) ص ٥ »

(٢) « التيمس » ٢٤ فبراير سنه ١٩٠٩ على ان خير ما كتب في هذا الموضوع مقال لمحمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى وقد نشر هذا المقال في صحيفة « استامبول » في عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

بقوة من البوليس داست حرمة المكان ثم الى خضوع الحكومة والخديو آخر الامر نقول ان هذا قد ادى الى ان انضم حتى المجاورون وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية والى مظاهرات قامت فى الطرق ضد حكم الخديو وحكم من يشد ازره من رجال الاحتلال البريطانى .

فى هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير الدون غورست على ان يختط خطة قامعة يكون من ورائها كم افواه الصحافة الوطنية . لقد سبق ان اشار (١) المستر فندلي عند ما كتب الى حكومته في اثر قضية دنشواي واحكامها الى الحملة « المنيفة » التي قامت بها الصحف ضد « العدل » البريطاني — تلك الحملة التي جعلت « انفاق اموال طائلة » امرا واضحا فى رأيه المستنير — وقال منذرا بسوء العاقبة « اذا ظلت الامور على ماهى عليه . . . فليس بعيدا ان تدعو الضرورة الى ايجاد قانون جديد للمطبوعات والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » . وقد انفذ الامر الثانى على الفور . اما الامر الاول فترك امر انفاذه للسير الدون غورست رسول التوفيق والسلام . على ان قانون المطبوعات الذى جاء به السير الدون غورست ليس بالشيء الجديد فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ فى عهد المراقبة الثنائية وطبق مرة او

---

(١) مصر رقم ٣ «١٩٠٦» ص ١٣

مرتين ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندرى (١) فيه فقال « ان القانون شديد الى درجة انه شفي من نفسه بنفسه وهو اسخف من ان ينفذ ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . ولكن ما كان « اسخف من ان ينفذ » فى عهد المراقبة الثنائية بل وفى عهد اللورد كرومر لم يكن كذلك في نظر السير الدون غورست . ولذلك بعث قانون المطبوعات القديم بقرار وزارى مؤرخ فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ وبهذا القانون (٢) اصبح متعينا على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ان يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانة جسيمة . فاذا لم يفعل ذلك عوقب عقابات صارمة وقد يعاقب بمصادرة ماله فى احوال معينة . وهذه الرخصة قد لا تعطى وقد تسحب على حسب الارادة . وقد تعطل الصحف بمجرد امر يصدر به من ناظر الداخلية بعد انذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اى انذار . وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحين حياة خوف وترقب دون ان يكون لها ضمان او شبه ضمان من القانون . نعم ان السير الدون غورست قد قال (٣) ان قانون المطبوعات انما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وهو صادق كل الصدق ولكن الذى طلب لم يكن قانونا يرمي الى

---

(١) التيمس ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ .
(٢) الايجبشيان غازيت ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ ، مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٤ ــ ٥
(٣) مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٤

اغراض سياسية بل قانونا يكافح السلب والنهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الاجنبية وراء ستار التهديد والوعيد .

لسنا مبالغين اذا قلنا ان هذا العمل الاستبدادى من السير الدون غورست كان له من الاثر فى ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشانق دنشواى نفسها . ولقد عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن (١) ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف (٢) وانبرى للعمل الشبان المتعلمون فاعلنوا بصراحة فى مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين .

«١» واول جريدة ذهبت فريسة لقانون المطبوعات هى بالطبع جريدة « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى . وقد ارسل محررها الشيخ جاويش الى السجن في الحال . كذلك عطلت جريدة « العلم » الوطنية مدة شهرين وذلك بعد اسبوعين من ابتداء ظهورها . واقفلت عدة جرائد اخرى . ولما خرج الشيخ جاويش من السجن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه في الشوارع جمهور عظيم فلما رأوا الخديو قادما هتفوا طالبين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ جاويش بالسجن ثلاثة اشهر لانه كتب مقدمة لديوان شعر « وطنيات » نظمه الغاياتى الشاعر الوطنى . وكان « المؤيد » الذى يصدره الشيخ على يوسف هو الذى اخبر البوليس بهذه المقدمة وعلى ذكر المؤيد نقول انه كان فيما مضى وطنيا صميما واضطهده اللورد كرومر اضطهادا كان وخيم العاقبة . ثم اصبح من ذلك الحين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لانه كما يقال يعمل على نشر دعوة الخديو فى بلاد العرب .

«٢» وبمناسبة هذه المظاهرات استخدم هارفى باشا حكمدار العاصمة الخرطوم لاول مرة كوسيلة لتفريق المجموع . « والباشا » خبير بهذه الالة لانه كان قبل ذلك ضابطا صغيرا فى فرقة مطافىء الاسكندرية

الفصل الثاني والعشرون

الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من السير الدون غورست لأفلاسه السياسى والدبلوماسى وظهر من ذلك الحين ان كل تظاهر بالميل الى المبادىء الدستورية او وضع دستور قد انقضى امره وان لابد من الرجوع الى السياسة القديمة سياسة القمع والشدة وكان قانون ٤ يولية دليلا على الروح الجديدة التى دبت فى جسم الوكالة البريطانية . فبهذا القانون (١) العجيب اصبح كل من يسمونه مخيف الاخلاق اى كل شخص « اشتهر عنه الاعتداء على النفس او المال او التهديد بذلك » يجوز ان يحال ، ولولم تثبت عليه جريمة ما ، الى لجنة خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يعينهم ناظر الداخلية ، وان تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود بان يوضع فى محل اقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لاتتجاوز خمس سنوات ، وان يقدم ضمانا ماليا او شخصا يكفل حسن سيره فى المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفى الى جهة مصرية معينة يقضي فيها مدة

---

(١) مصر رقم ٢ «١٩٠٩»

المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التحوطي » عينه على الذين ارتكبوا جنايات ثم برأتهم محاكم الجنايات « لعدم كفاية الادلة » . هذا القانون ، كما يرى كل قانوني لاول وهلة ، منطو على اشنع ما يكون من الخروج على مبادىء حرية الفرد الاولية ومانع من المحاكمة المنتظمة التي تقوم بها المحاكم النظامية في قضايا ليس الشرط الاساسي لثبوت الجريمة فيها الا معدوما بالمرة او ظنيا على احسن تقدير . ثم هو يجعل للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الاهلين تكاد تكون مطلقة من جميع القيود . نعم انه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ولكن ذلك الاشتراط يظهر مظهر السخرية والتهكم امام ما يوردونه من الحجج على صدق ما يقولونه من انه كثيرا ما تتعذر ادانة المجرمين في مصر لامتناع الجمهور عن اداء الشهادة . (١) فاشتراطهم هذا معناه انه ان كان ثمت شهود على الاطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تنتفع بهم النيابة وحدها . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التي اكتسبت من تطبيق القانون المذكور والسير الدون غورست (٢) يقول « لقد ادرك الشهود بوجه عام ان السلطات جادة في الامر ولذلك اظهروا في اداء الشهادة شجاعة ادبية لا يستهان بها » .

وفوق ذلك فان القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص

---

(١) مصر رقم ٢ « ١٩٠٩ » ص ٢
(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢

« المشتبه فيه » ضمانا لحسن سيره بل يترك تقدير ذلك برمته لحكم اللجان وناظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك ان اصبح مقدار الضمان المطلوب يتراوح بين ١٠٠ و١٠٠٠ جنيه بالغا فى بعض الاحيان ١٥٠٠ جنيه وعلى ذلك كان النفي واقعا بالضرورة [1] في كل قضية تقريبا . وعلى اثر صدور القانون الفت لجان خاصة فى كل مديرية لوضع قوائم باسماء الاشخاص المشتبه فيهم وفى خلال ستة اشهر دون فى هذه القوائم الاتهامية ١٢٫٠٠٠ اسم . هذا العدد الهائل خفضه ناظر الداخلية تدريجا الى ٢٠٠ ثم ٢٨٣ اسما . فعل ذلك وهو محس لاشك بأن الامر قد اسرف فيه كثيرا . وما وافى آخر فبراير حتى كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصا ولم يقل عدد من نفى الي الواحات الداخلية [2] عن ٢٧٢ شخصا .

لقد كان الغرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد الجرائم ولذلك نرى السير الدون غورست يورد فى تقريره الاخير [3] احصائيات تدل على ما اعترى الجرائم من نقص واضح فيما بين اول سبتمبر سنة ١٩٠٩ و٢٥ فبراير سنة ١٩١٠ ولكننا قد يتخالجنا شيء من الشك فى صحة هذه الاحصائيات لان اللجان كما يري السير الدون غورست استغرقت ستة اشهر فى عمل قوائم المتهمين وهذه الستة

(١) جواب السير ادوارد غراى عن سؤال المستر مكارنس فى مجلس العموم فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(٢) مصر رقم ١ «١٩١٠» ص ٢٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

الاشهر تصل بنا الى آخر عام ١٩٠٩ ثم انه يلوح لنا ان من الابتسار والسبق اللاوان ان يستنبط من تجارب أشهر قلائل أن القانون سيكون له في اصلاح الامن العاجل أثر عاجل الوقوع دائم البقاء (١) على أن أمراً واحداً نحن متثبتون منه كل التثبت هو أن هذا القانون قد أدخل على الادارة المصرية مبدأ من أضر المبادىء وانه لن يطول العهد حتى يطبق فى الاغراض السياسية . ولعمرى اذا كان هـذا القانون قد وافق عليه أعضاء مجلس الشورى كما حصل لانهم من الملاك مضحين عن غفلة منهم بحرية الفرد وعلى مذبح الشهوات الدنيوية فماذا عسى أن نقول عن أولئك الذين بعثوا « ليعلموا » المصريين الاستقلال والحقوق المدنيـة ثم هم يبتكرون هذا القانون وينفذونه ؟

لقد فصلنا القول بعض الشيء فى هذا القانون لانه خصوصي فى الدلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ولانه يكاد يكون من المحقق انه ان لم يلغ فسيؤدي الى عواقب وخيمة (٢) . لقد حل هـذا القانون

---

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٦ لقد اورد السير الدون غورست في تذييل له ص « ٥٦ وما بعدها » نبذة من تقرير المستشار القضائى « السير مالكولم مكلريث » في معرض الدفاع عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هـذه العبارات المحذوفة ، كما تدل برقية لروتر مرسلة من القاهرة ومؤرخة ١٣ ابريل سنة ١٩١٠ ونشرت بعض الصحف اليومية ، يقول السير مالكولم « يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون النفى الحديث ان قد حدث نقص محسوس جدا فى احصائيات الجرائم فى الاشهر الاخيرة من عام ١٩٠٩ وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التى اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن اذا أردنا ان نعرف الي اى حد يحتمل ان تستمر هذه النتيجة فذلك الان ان ما يراه المستشار القضائي مفرط الابتسار الآن يرى المعتمد السياسي من الواضح أن يمكن اعلانه الآن

(٢) يذكر السير مالكولم مكلريث فى تقريره باهتمام عظيم امله فى انقضاء الحال التى استوجبت تأليف اللجان الحاضرة بعد أن تعمل هـذه اللجان مدة اخرى من الزمن وهذا الامن المبكر

محل الاصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن نقص الجرائم نقصاً دائماً مستمراً (١).

وفي أثناء ذلك كانت قرائح السلطات الاحتلالية قد تمخضت عن مشروع آخر عظيم أتيح له أن يدفع الجمهور الى أقصى ما يكون من الهياج ذلك هو مشروع مد امتياز شركة قناة السويس. ان هذا الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ كان لا يزال باقيا لانقضاء مدته ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن الحكومة المصرية أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل من ممانعة فارتأت مد هذا الامتياز على أيدي الحكام الحاضرين مدة أربعين سنة أخرى وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه على أربعة أقساط سنوية، وأن توافق فوق ذلك

الغرب (فقد جاء بعد الشروع في تنفيذ « القانون » باشهر قلائل) هو ما ذكره في جمل سابقة على عبارته الانفة من الخوف من أن يحل « الخلاف » بين أعضاء اللجان محل الوفاق الذي ساد بينهم في بداية الامر. لذلك الخوف من غير شك نصيب من الصحة. فان عمل اللجان كان لا بد موجداً هياجاً عظيما في نفوس عامة الناس ومثيرا لروح التمرد في نفوس الفلاحين. قارن ايها القارىء ذلك القول بما قال السير الدون غورست في صلب تقريره « ص ٢٦ » « لقد لقي القانون من سكان القطر رضى شاملا » تصور رضي سكان اى قطر من الاقطار عن ان يروا اصدقاءهم واقرباءهم يقبض عليهم ويساقون الي محكمة غير نظامية تحكم عليهم بالنفي لغير ماذنب اقترفوه !!

(١) لقد اظهر السير مالكولم ماكاريت اعظم مايكون من السخط على قانون النفي وعلى كل الروح التي تسود الادارة المصرية الحاضرة وذلك حيث يقول « في كل مجتمع شرقي خاضع لنظام قانوني اجنبي لايفهمه الناس ويقدرونه ... قد تنشأ بالتدريج حال من الامور لايكون للحكام المادية ورجالها قدرة على مقاومتها » (مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٦٠) لقد ادخل في اول الامر نظام قانوني اجنبي لايستطيع الاهلون ان يفهموه فلما خالفوا ذلك النظام غير المفهوم عوقبوا بالنفي !!

(أولا) على أن تدفع للحكومة من صافى الايراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ الى ١٢ فى المائة فيما بين عامى ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانيا) أن تدفع للحكومة ٥٠ فى المائة مما يزيده الايراد الصافى عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه فيما بين عامى ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن الـ ١٥ فى المائة التى هى نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة

قد يكون من الغرابة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية — التى هى بالطبع الوكالة البريطانية — على مفاوضة شركة قناة السويس فى الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقيا لانتهاء مدة الامتياز ٦٠ سنة ، ثم لا تكون هذه المفاوضة لشراء هذه المدة الباقية ولكن لمدها أربعين سنة أخرى . ان تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبيهة بالرسمية (١) هو الخوف من أن مصر اذا آلت القناة اليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كولومبيا فى مسألة قناة بنما فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطا مثقلة . ومعنى ذلك انه ما دامت مصر تديرها أيد أجنبية فينبغى ان تنتهز الفرصة لسلبها حقها أربعين سنة أخرى . ونحن اذا صرفنا النظر عما فى هذا الامر من الغش والتدليس فانا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجلة الشاذة غير مقنع اللهم الا اذا اعتبر زعما لم يقم على صحته دليل ما وهو ان انجلترا عازمة على الانسحاب من مصر فى وقت قريب جداً . الا ان السبب الحقيقى

(١) « الا يجيشان غازيت » ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٩

لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبحث عنه في مكان آخر ولن نكون مخطئين اذا بحثنا عنه فى احتياجات المالية المصرية . لقد سبق ان أشرنا الى الاحتياطيين اللذين انشئا سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الميزانيه (١) والآن نقول انه بمقتضي الاتفاق الانجليزى الفرنسي فى سنة ١٩٠٤ قد مزج الاحتياطيان أحدهما بالآخر والغيت رقابة صندوق الدين لان سرعة اداء الكوبونات اصبحت أمراً موثوقا به فى ظل الادارة المالية البريطانية . بهذه الطريقة اجتمع للحكومه المصريه مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣ مليون جنيه ويظن انه في خلال السنوات التى تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي ١٣ مليون جنيه أخرى اتت من مجموع زيادات الميزانية فى السنوات المذكورة اى انه فى وقت هذا كان ينبغى ان يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦ مليون جنيه ، ولكن الواقع غير ذلك فانه كما تدل الحسابات الرسميه (٢) ليس فى الاحتياطي باجمعه غير ٦ مليون جنيه تزيد قليلا . فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ ال ٢٠ مليون جنيه الباقية ؟

ذلك سر شديد الغموض . ان الحكومة عند عرضها الميزانية على مجلس شورى القوانين لا تذكر مقدار الاموال التى تنوى انفاقها من

---

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب
(٢) مصر رقم ١ «١٩١٠» ص ٩

الاحتياطي بل تشير الى نتائج أعمال السنه" المنصرمة فى عبارات شديدة الاجمال وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشوري الذى طلب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، بيانا وافيا لما ينفق من المال الاحتياطي وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والتصويت عليه مقدما (١) والحق أن الحكومة قد انفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطى فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال وفى مقاولات خادعة وسكك حديدية وسندات أجنبية انحطت قيمتها وفوق ذلك كله فى السودان (٢) وعلى ذكر السودان نقول انه قد أثبت انها هاوية لا قرار لها ذلك بان هذا الاقليم المصري الذى تخلى عنه برغم احتجاجات المصريين ثم « فتح ثانية » بفضل مثابرة الجنود المصرية لم يكتف فيه بان حول الى مستعمرة بريطانية سميت على سبيل التلطف فى القول بالسودان الانجليزى المصرى ولم يكتف فيه بان البريطانيين من ذلك الحين لم يغفلوا عن ترقيته من حيث هو

---

(١) وقد عقد مجلس شورى القوانين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ جلسة عاصفة خاصة بموضوع تبذير المال الاحتياطى . في هذه الجلسة القى احمد يحي باشا خطبة فريدة فى بابها انحى فيها على سياسة الحكومة المالية (« الايجبشيان غازيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

(٢) راجع الخطبة الرائعة التى القاها اسماعيل باشا اباظه فى جلسة مجلس شورى القوانين التى انعقدت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد اعيد طبع هذه الخطبة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة . فمنذ عهد قريب جدا انفق ٣١٧,٠٠٠ جنيه فى الجسور « الكبارى » و ٩١٢,٠٠٠ جنيه فى السكك الحديدية و ٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى ثكنات الجنود و ٧٥,٠٠٠ جنيه فى مساكن لموظفى السودان و ١١٥,٠٠٠ جنيه على هيئة اعانات و ٨٠,٠٠٠ جنيه اعيرت لشركة البواخر الخديوية كل ذلك بدون بيانات مفصلة . وعلاوة على ماتقدم قد ضاع — كما يقول السير الدون غورست نفسه في سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩,٠٠٠ جنيه وذلك في مضاربات سندات الترنسفال .

مستعمرة بريطانية ومصادر من مصادر القطن كل ذلك أيها القارىء بأموال مصرية حتى انه فى عشر السنوات التى اخرها سنة ١٩٠٨ قد أنفقت الخزانة المصرية فى السودان ٤٢٠٠٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها (١) وان كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرقم المذكور لانه غير دال على الحقيقة كلها وكان رفضه اياه في قرار ضمنه ضعف ثقته بالحكومة وتأييده ماستمسك به أكبر متكلميه من ان ما انفق فى السودان لا بد أن يبلغ ٠٠٠ر٧٠٠ر١٨ جنيه (٢).

لقد كان ذلك الافتقار من جانب الاحتياطى والاحتياج المستمر من جانب السودان هما اللذين امليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتخلى عن قناة السويس اربعين سنة اخرى. ولكن في نظير ماذا؟ ان لجنة الجمعية العمومية التى شكلت لنظر المشروع قد وجدت بعد ان بحثت الارقام اشد مايكون من البحث

---

(١) يعتبر السير الدون غورست ما اخذته الحكومة المصرية على التجارة السودانية من ضرائب كمركية ورسوم ونحوها اموالا « مرتجعة » من السودان ومقابلة للاعلانات التى اخرجتها المالية المصرية. هذا ايها القارىء كما لوقيدت الحكومة الالمانية فى دفاترها الضرائب الكمركية المأخوذة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية ثم اصدرت الى روسيا على هيئة «اموال ارتجعت من روسيا!» وفيما عدا ذلك فالحكومة البريطانية تعني الآن بتعمير بور سودان وتنميتها لا اقتصارا على ان تحرم مصر من هذا المصدر الذى هو من مصادر الدخل ولكن لتقضى جملة واحدة على تجارة المرور المصرية. وهذا ايضا هو السبب في ان البريطانيين يتحامون انشاء خط حديدى فيما بين اسوان ووادى حلفا قد يكون واسطة لنقل البضائع عن طريق مصر الى السودان وداخل افريقية. لاشك فى ان البريطانيين يجتهدون فى تنمية مصادر السودان اضرارا بمصر وعلى حساب مصر. وفوق ماتقدم فان سيطرة انجلترا على منابع النيل السودانية ستمكنها من ان تقبض بيدها على حياة مصر نفسها.

(٢) راجع خطبة يحيى باشا المذكورة آنفا والتى القاها بمجلس الشورى (« الايجبشيان فازيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

المفصل انه باحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير ستهدى الخزانة المصرية في هذه المسألة الى الشركة اكثر من ٢٤١ مليون جنيه خالصة لوجه الله تعالى (١) تلك مقابلة مقرونة بالتشفى والانتقام او هي تكرار لما عمله اسماعيل من بيع ٠٠٠و١٧٦ سهم ب ٠٠٠و٠٠٠و٤ جنيه مع انها تساوى الآن ٣٥ مليون جنيه .

فلا عجب اذا رأت الحكومة المصرية ان تخفي نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى ولكن من حسن حظ الشعب المصرى ان الوطنيين المصريين قد تسقطوا شيئا من المفاوضات وضجوا طالبين عقد الجمعية العمومة فى الحال ضجة لم يسع الحكومة معها الا التسليم بما طلبوا وقد نادت الصحف الانجليزية المصرية اذ ذاك بان هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » ولكن الوطنيين ذهبوا في الامر الى ابعد مما فعلوا واصروا على ان تقبل الحكومة مقدما ان صوت الجمعية العمومية ملزم الطاعة موجبها . ان التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التى كانت تختلج فى صدر المعتمد البريطانى والنظار المصريين ولكن لما كان اصحاب البواخر البريطانيون فى ريب شديد جدا من الفوائد التى قد تعود على السفن

(١) « تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الى هيئة الجمعية العمومية » القاهرة سنة ١٩١٠ وهو عبارة عن نشرة رسمية في غاية الاهمية ولما كان غير محتمل ان تترجمه الحكومة وتقدمه الي مجلس البرلمان نظرا لمحتوياته الهادئة فاني انشره في ذيل كتابى هذا (لقد صرح السيرادوارد غراى فى مجلس العموم في ٥ يولية سنة ١٩١٠ « بانها مستندات مطولة وانه لا يراها تستحق النفقة التى تنفق فى ترجمتها وطبعها »

البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشيء من الشح والكزازة ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة ان تعاملهم في المستقبل باحسن مما عاملتهم في الماضي (١) ومن جهة اخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لابد ان يكونوا قد قاسوا شيئا من وخز الضمير لتفريطهم في ملك امتهم — نقول لما كان هذا وذاك فانا نستجيز ان نظن ان الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية لم تكن مقتنعة في نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته. ومهما يكن من شيء فان الحكومة — وذلك مدهش لكل انسان — قد سلمت اخر الامر في هذه النقطة ايضا واعلنت في ٥ ابريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة انها ستنزل على حكم الجمعية في الامر، وعلى ذلك اصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتا على صوت واحد.

ومهما كانت الاماني او المخاوف التي شعرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطاني فان هذه النتيجة انتصار باهر للحركة الوطنية بل

---

(١) راجع مقال المستر ج. ولسن بوتر رئيس الجلسة السنوية التي عقدتها جمعية اصحاب السفن العمومية في ٢٦ يوليه سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التي نشرها ملحق «التيمس» التجاري في ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ عن موضوع اتفاقية قناة السويس. والظاهر ان اخوف ما يخافه أصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية هو انه « قد يؤدي الى ابقاء الرسوم الثقيلة التي تتقاضى الآن والتي هي ٧ فرنكات و ٧٥ سنتيما عن كل طن » رغم الوعود التي بذلت في سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فمنذ رفضت الجمعية اقتراح الحكومة أعلن مجلس ادارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القناة من سنة ١٩١١ الي ٧ فرنكات و٢٥ سنتيما

هى فى الواقع اول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من اجل ذلك لم يكن امام السير الدون غورست الا ان يغتبط بتوقيعه مشروعا كان ـ بقطع النظر عن نواحيه السياسية ـ مدعاة الى ضعف الثقة بادارته المالية ومعرضا للطعن من جميع الوجوه . ولو حدث فى قطر آخر غير مصر ان وزير ارتأي مشروعا كهذا لا يمكن بحال ان يدافع عنه لعزل ذلك الوزير من منصبه موصوما بوصمة الخزي والعار .

وفى اثناء الهياج الذى سببه امتياز قناة السويس قد وقعت حادثة محركة للعواطف مؤثرة فى النفوس تأثيرا شديدا حادثة يمكن ان نرجعها رأسا الى ما أصاب السلطات الانجليزية المصرية من التخوف التام لاصدارها قانون المطبوعات وتلفيقها مشروع قناة السويس . تلك هي حادثة اطلاق شاب مصري كيماوى الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا غالى وذلك فى ٢٠ فبراير فى رائعة النهار وبمدينة القاهرة . ويمكن ان نعرف الى اى حد كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبيعية فى تلك الظروف اذا رجعنا الى احدي الحقائق التى تمتاز بها الصحيفة الانجليزية « الايجبشيان غازيت » وهى انها استهلت رواية الحادثة فى عددها الذى صدر في اليوم التالى ليوم الحادثة قائلة « واخيرا لقد حذت مصر حذو الهند » . هو ذاك ، ففيما نجد فعلا ورد فعل من نوع خاص يتعاقبان على نحو تعاقبهما فى الهند فان القتل السياسي لامناص من ظهوره دليلا على اليأس وطريقة من طرق

التشفي والانتقام . نعم لقد حذت مصر اخيرا حذو الهند ولكن بعد ان قيدت المطبوعات ومنعت الاجتماعات وجيء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة للشعور القومي مافيه . ولعمرى لئن كان بطرس باشا اول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك ايضا طبيعي جدا .

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ اى منذ صحب اسماعيل صديق المفتش المقتول بصفة كونه كاتب سره الى باب النظارة في ذلك اليوم المشؤم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقلب فى المناصب الادارية المختلفة منذ ذلك الحين وكان مفيدا جدا للجنة الدولية فى اعمالها السيئة القبيحة ثم صار فيما بعد ، اي فى عهد اللورد كرومر ، ناظرا للمالية فناظرا للخارجية واخيرا نصبه السير الدون غورست فى سنة ١٩٠٧ رئيسا للنظار تنفيذا لسياسة السعي فى ترضى المصريين بـ « اصلاحات زهيدة القيمة » . وكان « الاصلاح » الملحوظ فى هذا التنصيب هو انه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه فى منصب الرياسة من الارمن واليهود والجراكسة فقد ظن ان تنصيبه سيكون تحية للامة المصرية تسر الوطنيين سرورا عظيما وتبعثهم على ان يقروا ويهدأوا . ولكن بطرس للاسف كان معروفا بانه آلة الانجليز وانه ترأس فيما مضى قضية دنشواى الابدية الذكرى وباشر اجراءاتها . ولئن بقي باذهان الوطنيين شك فى كيف يسلك بطرس باشا في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث ان تبدد باعادة

قانون المطبوعات تحت اشرافه وبالاحكام والاضطهادات التي تلت ذلك القانون واخيرا بالاندفاع فى مشروع امتياز قناة السويس . من اجل ذلك كان بطرس باشا فى نظر الوطنيين مذنبا من جهتين من جهة انه الموجد فعلا لهذه النظم الرجعية ومن جهة انه خائن لأمته وعلى ذلك استحال ماأريد به ان يكون اداة استمالة واستدراج الى منبع لهياج جديد وكانت النتيجة ان انبرى شاب حمي الرأس فاغتال حياة بطرس باشا .

ان ماعقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقدا تاما واندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت تريد استكشاف جمعيات ومؤامرات سرية خلقها لها الوهم والخيال لذلك لم تبدأ محاكمة الوردانى الا بعد شهرين من وقوع الحادثه اى في ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من ان يجمعوا امرهم ويشرعوا فى حملة ترمى الى مافيه مصلحة المتهم . ولقد كان من رأى كثير من الاطباء الاجانب والمصريين ان وفاة بطرس باشا لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الوردانى ولكن عن العملية الجراحية التى عملت له بالمستشفى على اثر الحادثة . وعلى ذلك اقبل الوطنيون يحتجون بان الوردانى لم يرتكب جريمة القتل الفعلى وانه لذلك لا يمكن ان يحكم عليه بالاعدام . وقد

كثر القول فى تأييد هذا الرأي حتى ان المحكمة نفسها (١) رأت من الضرورى ان تطلب النظر فى الامر الى لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين انجليزيين وطبيب مصرى . وقد انقسمت اراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الانجليزيين ان الجراح التى نشأت من عمل الوردانى جراح قاتله فى حين ان الطبيب المصرى قرر انه لولا العملية التي لم تكن ثمت حاجة اليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة غير ان المحكمة اصغت الى رأى الطبيبين الانجليزيين وحكمت على الوردانى بالاعدام .

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التى تمتاز بها محاكمة الوردانى . لقد كان المدافع عن الوردانى هو الهلباوى بك الذى كان مدعيا عموميا فى قضية دنشواى والذي جلب بذلك على نفسه سخط الامة المصرية باسرها . وانا لاندرى أكان عبء السخط العام اثقل من ان يحتمله ام ان ماجرى بعد من الامور كان اوعظ له وسواء اكان هذا امذاك فانه سرعان ماغير موقفه والقي بنفسه فى غمرة الحركة الوطنية وذهب جهارا الى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بجنيف سنة ١٩٠٩ واعلن ميوله السياسيه . فلما وقعت حادثة الوردانى كان اول المدافعين عنه وبعد مرافعة طويلة انتقد فيها احوال مصر السياسية انتقادا مرا التفت

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواي . وقد اعترض الدفاع على حضوره ولكن لم يلتفت الي اعتراضاته .

الى السجين وهو فى القفص ودعا له بخير (١)

والى القارىء حادثة رائعة اخرى تتعلق بالمحاكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الاكبر لاسباب شرعية ان يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام . فما كان من الصحف الانجليزية المصرية الا ان مسخت المستند الذى سيقت فيه اسباب الرفض لتوهم انه بمقتضي الشريعة الاسلامية لايحكم بالموت على من قتل مسيحيا . وبعد ان شاعت فى اوربا تلك الصورة الممسوخة وعملت عملها في اثارة الحفيظة الدينية في انجلترا ارغم السير ادوارد غراى علي اظهار المستند الاصلى (٢) فاذا هو مستند عادى اتبعت فيه اوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقا الى عقيدة المقتول . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه على كل حال قد تجوهلت واعدم الوردانى سرا اتباعا لخطة وضعها اللورد كرومر علي اثر فضيحة دنشواى وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من تنفيذ الحكم منعا شديدا فكان من وراء ذلك ان اصبح الوردانى معتبرا في مصر اول شهيد وطني واضطر البوليس الى ان يجتهد بصفة

---

(١) ولا بأس بأن نقتبس هنا الالفاظ الختامية من مرافعة الهلباوي بك . تلك المرافعة التى طبعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور نسخ كثيرة على الرغم من انها قيلت فى حجرة القضاء الخصوصية . قال الهلباوى بك « واقبل نبل الموت بقلب البواسل فالموت آت لا راد له ان لم يكن اليوم فغدا . فاذهب يا ولدى الي لقاء الله اعلى الاعلى الذى لا يرتبط الا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعا منا بالقلوب والعبرات اذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لامتك أكثر من حياتك اذهب فان قلوب العباد اذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة . نستودعك الله الي اللقاء ا[illegible] » حقا ان هذا الكلام لعجيب من جانب الدفاع

(٢) رداً على سؤال القى في مجلس العموم فى ٧ يوليه سنة ١٩١٠

خاصة فى ان يمنع عن قبره تلك الجموع العظيمة التى تريد الحج اليه (١)

ولقد وجد الاحتلال فى مقتل بطرس باشا وهو عمل يستحيل ان تنكر صفته الارهابيه الحجة الضرورية لان يترك الدبلوماسية جانبا ويظهر جهرة سيد البلاد الاجنبي على نحو ما كان منذ عهد طويل. ولقد اجيز للمستر روزفلت اوطلب اليه ان يرفع من عقيرته مؤذنا بذلك فكانت هذه الاجازة او ذلك الطلب مؤتلفا مع الطريقة القديمة طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشبهون ان يكونوا محايدين مستقلين . ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت (٢) واخيرا جاء السير ادوارد غراى فالقى فى البرلمان فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ اعلانا خطيرا يتعلق بـ«الوصاية البريطانية علي مصر وختم اعلانه بقول «لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ان نحتفظ باحتلال مصر لاننا لانستطيع دون عار يلحقنا ان نتخلى عن المسؤليات التى نشأت حولنا هناك» وختاما لهذا كله واظهار الاثر من اثار الحال الجديدة اصدرت الحكومة المصرية فى هذه الايام بواسطة امر عال وبدون اعتداد بمجلس شورى القوانين ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون (٣).

اول هذه القوانين يقضى باخراج الجنايات والجنح التى تقع بواسطة

---

(١) «الايجبشيان غازيت» ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سلم السير ادوارد غراى فى خطبته التى القاها فى مجلس العموم فى ١٢ يونية بانه كان عارفا ماسيقوله المستر روزفلت فى خطبته بجيلد هول فى ٣١ مايو .

(٣) « الايجبشيان غازيت » ٣٠ مايو و٢٠ يوليه سنة ١٩١٠

المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية ويحيلها كأنها جنايات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنايات التى ليس بها محلفون وليس لحكمها استئناف . والقانون الثانى متعلق بنظام المدارس وهو يعاقب بعقوبات مختلفة - منها الطرد من المدرسة - كل من يشترك فى مظاهرات داخل مدرسة او خارجها او يكتب فى الجرائد او يمدها باخبار او يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث وهو اهم القوانين الثلاثة يعاقب على جميع مايقع من الاتفاقات « الجنائية » بين شخصين فاكثر بالحبس مددا مختلفة . « والاتفاق الجنائى » يتضمن كل انواع التآمر والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين الثلاثة تشبه ان تكون « قانونا ضغطيا » بديعا تفخر به الادارة الارلندية فى اسوأ ايامها . انها عبارة عن خاتمة واضحة لثمان وعشرين سنة كلها ايهام بالحكم الدستورى وفاتحة عصر جديد هو عصر ظلم صريح غير مستور .

وبعد فبتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة . ليس فى وسع اى انسان ان يخبر بما تخبؤه الاقدار ولكن قد لايكون هناك شك فى ان العلائق الانجليزية المصرية التى كانت فى الماضى قلقة كدرة ستكون في المستقبل اقلق واشد كدرا . ان الامة المصرية قد انتبهت من رقادها الطويل كل الانتباه وهي وان كانت اليد القابضة عليها الآن قد تجعل اكثر اطباقا واشد كبحا لن تكف عن المجاهدة والقتال فى

سبيل تحررها وخلاصها . نعم ان انجلترا اقوى الفريقين ومن السهل عليها ان تقضي على كل انواع المقاومة المنظمة ولكنها بهذا القضاء ستقذف بالبلاد فى هوة الفوضى وتحمل على اصطناع القنابل والخناجر . وليت شعرى ماعاقبة ذلك كله ؟ انى لقوى الاعتقاد بان العاقبة ستكون انسحاب الانجليز من مصر . ان قوما عددهم ١١ مايون نسمة لا يمكن ان يمضى الى ما شاء الله فى حملهم على الخضوع رغم ارادتهم . ثم ان اوربا — وخصوصا تركيا — لن تعدم ان تثير مسألة احتلال مصر غير المشروع فى اقرب لحظة ملائمة . هذا الى توفر ادلة القلق الذى اخذ الشعور به يعم حتى شمل الفرنسيين الذين يرجع قلقهم الى الاسلوب الذي تهدد به احدث تطورات الاحتلال (١) مصالحهم الهائلة بمصر . اما تركيا ودول اوربا الوسطى فعواطفها اظهر من ان تترك شكا فى كيف تعمل اذا ماحانت الساعة الملائمة . (٢)

(١) وقد نشرت جريدة « السييكل » فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ مقالة رائعة بقلم فرنسى أقام فى مصر اكثر من عشرين عاما . وقد الم الكاتب فى مقالته هذه بالآثار الاقتصادية الناشئة عن تبذير المال الاحتياطى والاجراءات المالية المتعلقة بالسودان ثم ختم المقالة بهذه العبارة «يتضح من ذلك أن المسألة الانجليزية المصرية ووليدتها المسألة السودانية اصبحتا مسألتين دوليتين يجب ان تنتبه اليهما الدول انتباها جديا وخصوصا فرنسا التى يمكن تقدير مصالحها فى وادى النيل بـ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات » وعند ما قدمت « السييكل » الى القراء الكاتب الذى لم يوقع غير اوائل حروف اسمه قالت انها تقر الكاتب على ماذهب اليه فى مقاله .

(٢) وقد اشجاز لنفسه المرحوم الصدر الاعظم حلمى باشا ان يصرح فى الطان فى عدد ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٩ على لسان مراسل هذه الجريدة من الاستانة بان الحكومة العثمانية ليس لها علاقة بالحزب الوطنى المصرى وانها لاتريد ان تكون لها به علاقة ما وذلك لان حالة مصر موجبة للرضى . وقد اجاب على الفور محمد بك فريد رئيس الحزب المذكور عن ذلك التصريح جوابا رائعا نشر فى النوفل فى ٦ اكتوبر قال فريد بك «لقد ادهشتنى كلمات حلمى باشا ولا زاد دهشتى انه هو نفسه صرح لى . نعم لى عند مقابلتى بصفة كونى رئيس الحزب الوطنى مع وفد من الحزب قدم الاستانة

لو ان احرار الزمن الحاضر ـ وللغرض الذى نحن بصدده نقول لو ان المحافظين ايضا ـ قد اوتوا معشار السياسة التى امتاز بها بعض زعمائهم الاقدمين لما انتظروا حتى تحل الكارثة ولتجنبوها بانجازهم من تلقاء انفسهم تلك الوعود التى ظلوا مرتبطين بها مدي هذه الثمان والعشرين سنة .

ان ماضي التاريخ البريطاني كله لايدل على ان انجلترا تخسر شيئا بعملها هذا وكل مايقال عن المصريين من انهم قوم متعصبون يكرهون الاجانب ويمقتون البريطانيين ونحو ذلك ، ومن انهم قد يخرجون الاوربيين من بلادهم بقضهم وقضيضهم وينبذون التعهدات الدولية وفيها الدين العمومي ويضعون أيديهم على قناة السويس ويقفلونها في وجه العالم كله ، كل ذلك لاظل له من الحقيقة قد اختلق

فى شهر يولية من السنة الماضية ليشترك فى الاحتفال بالدستور ـ بان الحكومة العثمانية لاتنسي مصر ابدا وانها لاتفعل شيئا يفيد اعترافا بالحالة الحاضرة او يجعلها اسوأ مما هى . وقال ان كل مافى الامر ان الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح المسألة المصرية ولكن من المؤكد انها ستفتتحها متى ماصارت قوية . فان ادعى سمو حلمي باشا انكار كلماته هذه فانا اقول ان الوفد الذى كنت على رأسه كان مؤلفا من عشرة اعضاء كلهم على قيد الحياة . وبعد فان هذه التاكيدات قد اعطانيها احمد رضا بك رئيس مجلس المبعوثان ومختار باشا الغازى وكيل مجلس الشيوخ عند ما قابلنا في غياب الرئيس سعيد باشا كما اعطانيها غير واحد من كبار العثمانيين . وقد سال صديقي الدكتور عثمان بك غالب نفس السلطان قبل ذلك ببضعة اسابيع عن تطبيق الدستور على مصر وذلك في أثناء مقابلة سمح بها للوفد الاول الذى ارسله حزبنا لهذا الغرض الي الاستانة . وفي اليوم التالى لهذه المقابلة صرح عدد من سواس العثمانيين برغبتهم فى ان يزور السلطان القطر المصرى بصفته جزءا من الدولة العثمانية غير منفصل عنها »

وقد عنفت «طنين» حلمي باشا على تصريحه هذا تعنيفا شديدا حتى اضطر فى اخر الامر الى تقديم استقالته .

بصفة خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التى تستغل الآن مصر لمنفعتها الخاصة ، نعنى مصالح المموّلين والمقاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشبان المتخرجين فى اكسفورد وغيرها ، اولئك الذين ينعمون بوظائف سهلة ومرتبات مرغدة للحياة .

ليس المصريون باشد تعصبا من الانجليز انفسهم لو ان الانجليز قد افترى على جنسهم ودينهم ما افتراه انصار الاحتلال فى هذه الثلاثين السنة على المصريين ، كلا وليس المصريون يضمرون عاطفة كره لاوربا برغم الاذى الجسيم الذى اصابهم به بعض المرابين والحكومات باسم اوربا واسم الحضارة الاوربية . الا ان يكن المصريون شيئا فهم قوم مفرطون فى التسامح امام اثار حضارتنا « الاكالة للحوم البشر » وأمام من يمثلونها ولقد يكون مؤثرا للنفس موجعا لها معا ان يشاهد الانسان ماينظر به المصريون إلى العلم والتهذب الاوربيين (وفيها العلم والتهذب الانجليزى) من اعجاب ساذج شديد . على ان من يراجع مستندات الاحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الاساس الذى يقوم عليه الاعتقاد بان مصر ، اذا ما اصبحت حرة ، ستنبذ تعهداتها الدولية التى لا تزال ثقيلة برغم الادارة البريطانية الطويلة (١) . اما قناة السويس فان المصريين وان كانوا

(١) راجع القرار الذى اصدره مجلس شورى القوانين فى اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور فى اخر الفصل الحادى والعشرين من هذا الكتاب وتقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كما بينه المرحوم مصطفى باشا كامل فى خطبته التى القاها بالاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧

يدركون تمام الادراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي شاعرون باهميتها الدولية ومستعدون دون تردد لان يتخلوا عنها نظير حريتهم واستقلالهم (١)

نقول مرة اخرى لو ان الذين بيدهم فى الوقت الحاضر مصير هذه البلاد قد اوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة لادركوا من عهد طويل حقيقة هذه الامور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ولعملوا وفق ما تقتضيه كرامة امة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشي ان تكون هذه السياسة مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية فى انجلترا فى الوقت الحاضر . الأن تحقق امل المصريين ، كامل اكثر الشعوب الخاضعة لغيرها ، موقوف بعضه على المصريين انفسهم ، وبعضه على اوربا ، وبعضه على الديمقراطية الآخذة فى النمو فى جميع بقاع الارض . ولئن كان هذا الامل يبدو الآن ضعيفا فهو مع ذلك لامحالة متحقق زمنا ما ، ويجدر بجميع الرجال أولي النفوس الطيبة وجميع عشاق الحرية الذين

« احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لاوربا ومادامت اوربا تطلب هذه المراقبة » وقد تكلم بهذا المعنى عينه محمد بك فريد الرئيس الحالي للحزب الوطنى فى حديث له مع احد ممثلى « الطان » فى ٩ يونية سنة ١٩٠٨ فقال « ان برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والمعاهدات »

(١) وقد صرح محمد بك فريد فى مؤتمر عقد بباريس فى ١٣ يونية سنة ١٩١٠ بان « مصر تميل الى ان تمنح بمحض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالى الا حقا هو اقل مايمكن لمراقبة القناة وادارتها . هذا اذا ضمنت اوربا منذ الآن سلامتها من التدخل والاحتلال الاجنبى وطلبت الى انجلترا الانسحاب من وادى النيل . وان مصر تضحي بجميع ماتستفيده من القناة فى مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأيي الشخصي اعرضه على اولئك الذين تهمهم حرية القناة وعلى بنى وطنى الذين ليسوا باقل منهم اهتماما بحرية بلادهم » (رحلة محمد بك فريد ص ٣٧ — ٣٨) .

حملهم حكام هذه البلاد ميراثا من القسوة والعار فحملوه عن كره منهم شديد وبالتحقيق بغير اطلاعهم التام ، نقول يجدر بهؤلاء ان يكون حلول هذا الزمن عاجلا وسليما من الفتن والكوارث اخلص رغباتهم واصدق امانيهم .

انتهى

تذييل

تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع
مد امتياز شركة قناة السويس
الى هيئة الجمعيه العموميه

عقدت اللجنة اول جلسه لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير الماضي وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض مديرى شركة قناة السويس وجناب المستر پول هارفى المستشار المالى عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ باجماع الاراء رفض ذلك المشروع الا اذا امكن ادخال تلك التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢). ولما كانت هاتان الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفهية لتأييد ذلك المشروع الخطير ولبيان مانعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد

ولما كانت اللجنة في حاجه كبرى الالمام بكل ماتراه الحكومه من المزايا التى تعود على الامة من هذا الاتفاق سواء كان فى العصر الحاضر او فى مستقبل الزمان فقد قررت مخابرة الحكومه باتنداب من ينوب عنها لاعطائها مايلزمها من الايضاحات والبيانات

وبجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنه سعادة احمد حشمت باشا ناظر الماليه وجناب المسيو شارل دي روكاسيرا المستشار القضائي لنظارة المالية وجناب المسيو ليناندر جاسبيار روسان السكرتير المالى لسعادة ناظر الماليه بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية واجابوا عن البيانات التى طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جملتها :

« ان المستشار المالى وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع الماليه »

ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمه تلك المذكرة الى اللجنة بصفة رسميه فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بارسالها مع باقى الاوراق التى رات اللجنة اثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة ايام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة اخرى وقد كان ذلك بجلسة يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد ان درست اللجنة هذا المشروع وبحثته من كل وجوهه بحسب ماسمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التى دارت بشأنه بينها وبين مندوبى الحكومه فى اول وثانى اجتماع

رأت ما يأتي :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي ادخلها عليه مجلس النظار في ان الحكومة المصرية تمد لشركة القناة اجل الامتياز الذي ينقضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ اى اربعين عاما واربعه واربعين يوما تقسم ارباح القنال فيها مناصفه بين الحكومة والشركة

وفي مقابل ذلك تدفع الشركه للحكومة اربعة ملايين جنيهات على اربعة اقساط متساويه من ١٥ ديسمبر سنة ٩١٠ الى ديسمبر سنة ٩١٣ وتتعهد كذلك بان تجعل للحكومة حصة في صافي الايراد السنوى من سنة ٢١ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الاتية

٤ في المائة من سنة ٩٢١ الى ٩٣٠ سنة

٦ » » » سنة ٩٣١ » سنة ٩٤٠

٨ في المائة من سنة ٩٤١ الى سنة ٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ٩٥١ الى سنة ٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ٩٦١ الى سنة ٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لاجل تقدير حصة الحكومة في الارباح لا يدخل في هذا الحساب الا فائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ٩١٠ للاعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانى الموصلة اليه والتي ستبتدى من سنة ٩١١ وبشرط ان يكون

توزيع الفوائد والاستهلاك على اقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وان يكون حساب الخمسين فى المائة التى تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وان يكون للحكومة المصريه ثلاثة اعضاء على الاكثر فى مجلس الادارة من ابتداء سنة ٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو ان العقد لايكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القناة عليه

شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنه بان تفهم لاول وهلة ان الحكومه هى التى تعرض على الشركة مد الامتياز لا ان الشركة هي التى تطلب ذلك لانه قد جاء فى المادة ١١ منه انه لايعتبر نهائيا ولانافذ المفعول الا بعد تصديق جمعية المساهمين او بعبارة اخرى شركة القناة هي التى لها فى النهاية الحق فى قبول العقد اورفضه والحكومه المصريه هي المرحبة به والعارضة له

وهذا ينافى كل المنافاه ماجاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من ان الشركة هي العارضة للمشروع وهي التى طلبت مد الامتياز

على انه كان فى الامكان التفادى من هذا الفهم اذا كانت اللجنة قد تحققت من ان الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين

لهذا العقد فضلا عن التعديلات التي ادخلتها على نصوصه

ولكن قد تبين للجنة انه لا يوجد عند الحكومة امل صحيح من قبول جمعية المساهمين لاصل العقد ولا للتعديلات التي ادخلت عليه بدليل ماجاء بمذكرة جناب المستشار المالي بخصوص العقد اذ قال «وقد صادف هذا المشروع معارضات شديدة من مساهمي الشركة لانه في صالح الحكومة اكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لا ندري اذا كان سيحوز قبولهم ام لا »

وبدليل ماورد على الحكومه رسميا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩١٠ من البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودا بمصر عند ما ابلغته الحكومة نصوص التعديلات التي تررت ادخالها على العقد الاصلي لامكان قبوله اذ قال «انه يخشى ان شركة القناة لا تقبل هذه التعديلات» وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٩١٠ .

واذا كان جناب المستشار قال ماقاله عن اصل العقد قبل التعديلات التي قررتها الحكومة بالاجماع وبحضور جنابه . فلا بد وان يكون قد قطع بعد تلك التعديلات بان ذاك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقا

وعلى الرغم مما مر ذكره فان اللجنة يمكنها أن توفق بين هذه الوقائع وبين ماجاء بمذكرة جناب المستشار المالي ومذكرة الحكومة من ان الشركة هي التي طلبت مد امتياز القناة وتعذر اللجنة حينئذ ان

مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا فى قبوله من المساهمين وان المستشار قبله على علاته وعرضه على الحكومة طالبا التصديق على مبدئه فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها احد بعد

وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لاخذ رأيها فيه

هذا فضلا عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المخابرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع العارض للمشروع وتارة أخرى فى مركز القابل وطوراً يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه وسد باب المخابرات فيه حتى تفتحه الحكومة وطوراً اخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله وهكذا من التصرفات التى تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والاوهام .

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تنتظر أن تجعل الحكومة لجمعيتها العمومية الرأى الاخير فى اتفاق مثل هذا سواءا كانت الحكومة هى العارضة كما يؤخذ من حال العقد أم هى المعروض عليها كما تفيد

تصريحاتها الرسمية .

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع فى موضع العناية والاهتمام وبحثته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها ودقتها وهى تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه .

هل للسياسة دخل فى المشروع ؟

استحسنت اللجنة ان تبدأ فى درس المشروع بالبحث فيما اذا كان ماليا فقط او أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن فى جميع الاعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير

فرأت ان كل الظواهر تدل على ان المشروع مالى قبل كل شىء وقد يعزز هذا الرأى ويوهن فكرة من يذهب الى ان للسياسة دخلا فى هذا العمل المعاهدة المعقودة فى الاستانة بين الدول الحامية لحيادة القناة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فان هذه المعاهدة قضت بحيادة القناة فى مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التى تحوم حول القناة .

هل للجمعيه حق تعديل المشروع ؟

بحثت اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية ان تعطى رأيها فى هذا المشروع بقبوله او رفضه فقط . او انه يجوز لها

ان تدخل تعديلا على التعديلات التى قررها مجلس النظار

وبعد المناقشة فى هذا الموضوع رأت اللجنة انه لا يسوغ للجمعية العمومية ان تبحث فى اى تعديل . وانه ليس لها الا ان تعطى رأيها اما بقبوله مع التعديلات التى ادخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، واما برفضه

وهذا لان ماجاء بخطبة الجناب العالى الخديو متعلقا ببيان الغرض الذى من اجله دعى اعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لان يكون حكما قاطعا فى هذا المبحث وهذا نصه

« فالغرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من مصلحتنا مد امد الامتياز الى اربعين سنة على شرط اقتسام الارباح فى هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ماجاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التى ادخلتها الحكومة على العقد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية . وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضاء . وان ذلك غاية مايصح طلبه من الشركة »

ولا شك فى ان هذا التصريح السامى لايدع محلا لقائل بامكان التعديل او بجوازه ومع كل هذا وذاك فان اللجنة تذهب الى انه لو جاز

للجمعية التعديل لكان اشتغالها به ضربا مع العبث لانه ليس من الحكمة ولا من الصواب ان تضيع الجمعية اوقاتها فى وضع التعديل على تعديلات علمت الحكومة رسميا من الطرف الذى يتعاقد معها بانه لا امل له فى قبولها وانه يخشى من رفضها . لاسيما اذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقا لاوانه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه ان يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأت اللجنة انه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب ان تبحث هذا المشروع باعتبار انه يجوز لها تعديله او انه قابل للتعديل .

قبول المشروع او رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع او رفضه ولا ريب في ان قبول المشروع او رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلة التي يحتمل ان تعود على مصر في حالتي القبول او الرفض ليكون رأيها مبنيا على اساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة ان تشير فى هذا المقام الى ماظهر لها من البواعث والفوائد التى يمكن ان تكون بعثت الشركة علي السعى فى مد اجل

امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة

يظهر فى مشروع الاتفاق ومن الظروف التى احاطت به ومن اقوال مندوبى الحكومة بجلسة اللجنة ان شركة القناة ترى نفسها فى حاجة الى توسيع وتعميق القناة لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التى بنيت فى هذه السنين الاخيرة والتى يحتمل بناؤها فى مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت اقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز اثرت فى الارباح التى توزع سنويا على المساهمين بخلاف مالو قسطت تلك القروض على مائة عام فانه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهوم

لذلك كان من مصالحه الشركة ومن اهم واجباتها امام مساهميها ان تسعى فى مد اجل امتيازها من الان مهما كان سابقا لاوانه لتستفيد اولا من نتائج اعمال التوسيع والتعميق — ثانيا من تقسيطها القروض التى تعقدها لهذه الغاية على تسع وتسعين سنة بدلا من ٥٩ سنة — وثالثا من ارتفاع اسعار اسهمها اكثر مما وصلت اليه الى الآن . لان الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل اهمها زيادة الارباح وطول مدة الانتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وذاك تلك الفائدة الكبرى وهى نصف ارباح القناة بعد كل وسائل التحسين مدة اربعين عاما فوق مدة امتيازها

هذه هى البواعث التي يظهر انها تحمل الشركة على السعي في مد

اجل الامتياز من الآن ولا يبعد ان يزيد طمع الشركة فى تحقيق هذه الامانى وجود الظروف السياسية الحالية التى قربت مابين فرنسا وانجلترا بعد الاتفاق الودى الذي تم فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والذى لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القناة ان الحركه التى كانت تقوم عادة من اصحاب السفن فى انجلترا ضد الشركه قد خفت لهجتها وتلطفت حدتها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودادى المذكور

وان مثل هذه الاسباب لايقبل معها من مروجي المشروع ان يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة معرض للضرر اوللخطر فى المستقبل فان حججا من هذا القبيل اولى بها ان تعتبر ضربا من المهارة التجاريه ، وخصوصا بعد ان ظهران سهوم تلك الشركة اخذت ترتفع من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الاطوار التى تقلب فيها كما يدل على ذلك البيان الآتى :

كان ثمن السهم الاصلى فى شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ فرنك و٤٨٦٦ فرنك بالنقد و٤٨٦٠ فرنك و٤٩٢٥ فرنك لاجل

ولما ذاع خبرمشروع الامتداد في شهرا كتوبر ارتفع السهم الى ٤٩٩٥ بالنقد اى بزيادة ٢٥٠ الى ٥٢٠٠ لاجل اي بزيادة ٢٧٥ ثم لما ابدت الامة رغبتهــا في عرض المشروع على الجمعيــة العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر الى :٠ ٤٩٥٠ فرنك نقدا و٥٠٤٠ لاجل

وكذلك اسهم التأسيس كانت فى شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥ وفى شهر اكتوبر تساوى ٤٢٤٧ وفى شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥

وقد ارتفعت الأثمان ثانية لما اعتقد حملة الاسهم بان امل الامتداد لم ينقطع بعد « تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة فى تلك التواريخ » .

تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث فى تقدير منافع الحكومة لابد من ان تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لابحاثها لانها هى مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد ان جهر مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة بان هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وان الحكومة تعتمدها وتعول على كل ماجاء فيها وبالمذكرة الاضافية الملحقة بها

لهذا ولان المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ماتستفيده الشركة من هذا المشروع ، كان اهم مافي هذا المشروع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية .

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما اذا كان مبلغ اربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والحصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة

١٩٦٨ تكافيء نصف ارباح القناة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ اولا حتى لايوجد محل للغبن ويتم التعادل فى الاخذ والعطاء بين الطرفين . ولاجل ذلك يجب تقدير دخل القناة فى هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التى تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الان مع فوائده المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى علي مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين اى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لايمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة اتخاذ الايراد الحالى قاعدة تضاف اليها زيادة مطردة من الايراد سنويا بالنسبة للزيادة فى الماضى للحصول على حساب ايراد القناة فى المستقبل بوجه التخمين . ولاسيما ان هذه الطريقة عينها هى التي استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه علي دخل القناة في سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من ان تجارى جنابه وتتخذ هي ايضا دخل هذه السنة اساسا لحسابها

ذكر جنابه ان ايراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات ومصروفاتها ٢٧ مليونا قياسا على مصروفاتها سنة ١٩٠٨ فيكون صافى الارباح هو ٧٣ مليونا من الفرنكات وقد اقر مندوبو

الحكومة هذه التقديرات بجلستى اللجنة المنعقدتين في ١٤ و٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع ان الحقيقة هي ان مجموع ايرادات سنة ١٩٠٩ بلغ ١٢٤ مليونا من الفرنكات منها ٩٨٠و٦١٦ و١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٠ . والباقي هو من انواع الايرادات الاخرى باعتبار متوسط مثلها فى سنتى ١٩٠٧ و١٩٠٧ وعلى ذلك لايكون اساس الحساب لمبلغ الايراد ١٢٠ مليونا بل ١٢٤ مليونا من الفرنكات .

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من الغلط كان من اللازم ان يعتبر جناب المستشار صافى الارباح ٧٧ مليونا من الفرنكات لا ٧٣ مليونا كما جاء بمذكرته الاخيرة ولا ٧٠ مليونا كما جاء بمذكرته الاولى

اما المبلغ المقدر للمصروفات وهو ٤٧ مليونا الذي خصمه المستشار من الايرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بمدسنة ١٩٦٨ اى حينما يرجع القنال للحكومة المصرية لان هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليون لسداد اقساط ديون على الشركة تنتهي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي . ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليون فيه فوائد واستهلاك سهام رأس المال . ويبلغ نحو ستة ملايين الاحتياطى القانونى والحاصل استهلاك الموجودات .

فيكون الباقى بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليون فقط وهو

يمة المصروفات العمومية بجميع انواعها اعنى فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والادارة العمومية باوروبا وبمصر وادارات المياه الحلوة والاراضي المشتركة والاراضي الخصوصية .

ونظرا الان مصروفات هذه الشركة لاتزيد بنسبة زيادة الايرادات فمن المعقول ان يعتبر مبلغ ١٣ مليون هو الاساس المصروفات السنوية من سنة ١٩٦٩ مضافا اليه مبلغ اثنى عشر مليون من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الان الى سنة ١٨٦٨

وليس هذا الفرض مما يستدعي الاستغراب لاننا اذا رجعنا الى ماضي الشركة وجدنا ان المصروفات فى سنة ١٨٢٠ كان ٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ فى سنة ١٩٠٨ الا ١٣ مليون اى انها زادت خمسة ملايين فقط فى نحو اربعين سنة

وقياسا على ذلك لايكون من المبالغة فى القول ان تعود تقدير ٢٠ مليون من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ تقديراً زهيداً :

قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالا فى كتابه المسمي «برزخ وقناة السويس» المطبوع فى سنة ١٩٠١ « انه من حسن حظ هذه الشركة انها ليست كباقى الشركات التى تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة فى ايراداتها كشركات السكة الحديدية وغيرها ولكنها شركه أستثنائية من هذا الوجه فقد رأينا ايراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها

تكاد تكون هى بعينها . ا هـ

على ذلك يكون اقرب الفروض الى العدل ان يجعل اساس الايراد من الان مبلغ ١٢٤ مليون ومقدار المصروفات السنوية بعد سنة ١٩٦٨ ـ ٢٥ مليون من الفرنكات

هذا فضلا عن أن ايراد القناة هو محل للزيادة في المستقبل كما يؤكده الحال فان ايراد المدة من اول يناير ١٠ الى عشرة مايو من هذه السنة بلغ ٢٦٫١٢٠٫٠٠٠ تبلغ في مقابل ٢٣ مليون عن مثل هذه المدة فى سنة ١٩٠٩ و٢٠ مليون عن مثلها في سنة ١٩٠٨ كما هو وارد بجريدة الشركة الصادرة فى ١٢ مارس سنة ٩١٠ فتكون زيادة الايراد في هذه المدة فقط عن مثلها في العام الماضى ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه بعمل حساب الزيادة المطردة عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالى وجدان متوسط الزيادة السنوية ثلاثة ملايين من الفرنكات . وانه لامانع يمنع من اطراد مثل هذه الزيادات فى المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجيء فى هذا التقرير وقد رأت اللجنة ان تضع لحسابها فروضا ثلاثه . اولها ان الزيادة المطردة للايراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن الى سنة ٢٠٠٨ قياسا على الماضى والثاني ان يكون مبلغ الزيادة هو مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كان هو المعقول وكما ذكره جناب المستشار المالي في مذكرته الاولي . والثالث هو الفرض التحكمي الذى

ذكره جناب المستشار فى مذكرته الثانية وهو ان الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الاولى اي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليونا واحدا عن المدة الثانيه اى من ١٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار ان المصروفات عن كل زمن من الفروض ٢٥ مليون عن المده الثانيه .

يراجع البيان الموجود بين صفحتي ٥٥٢ و ٥٥٣

يتبين من هذا ان زيادة ماتأخذه الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ١٣٠ر٥٩٨٠٠٠ جنيه على فرض ان الزيادة فى مدة الامتياز مليونان وفى مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التى قال عنها جناب المستشار المالى انها الطريقة المقبولة وهى التي تعول عليها اللجنة في حسابها وقد يردعلى هذه النتيجة اعتراض وهو انهذه الحسبةقداستبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطى القانونى . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهوم وهذه الحواصل لازمة فى المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة اربعين سنة اخرى .

ولكن هذا الاعتراض مدفوع بان المبالغ التى خصصت للاحتياطى القانونى باقية على حالها وستبقى الى النهاية مدة الامتداد الجديد ولا حاجة الى زيادتها فضلا عن ان نظامات الشركة لاتسمح بزيادتها عن اكثر مما وصلت اليه الآن وكذلك حاصل استهلاك الموجودات في ان مقدار ماوضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠٨ هو

مبلغ ٥٠ مليونا من الجنيهات والباقى منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليونا من الفرنكات فكانه هو ايضا باقي على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

اما استهلاك الديون فانه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ الا بمقدار مايصيبها من القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل فى الاعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ والمنتظر ان هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة ان اقساط استهلاكها بعد سنة يكون لها تأثير يظهر فى حاصل المصروفات وهذا للاسباب الثلاثة الآتية :

اولا ـ لان هذه القروض ستقسط على اقساط متساوية فى جميع المدة اى من يوم عقدها الى اتمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لايقبلون ان تتحمل مصلحتهم هذه الاقساط مع اقساط الديون الحالية التي يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليونا من الفرنكات الا اذا كانت لاتؤثر فى ارباح سهمهم تأثيرا يذكر

ثانيا ـ ان جميع مااقترضته الشركه من الديون التي صرفت في اعمال توسيع القناة وتحسينه الى اول العام الماضي لاتتجاوز ١٣٩ مليونا من الفرنكات وهذه الاعمال قد اصبحت القناة بها في الحالة الراهنة نحو ضعفيها في وقت انشائها

ثالثا ـ ان الشركة قد اصدرت فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضا بمبلغ

٥٠ مليون لمدة ١٣ سنة وجاء فى التقارير التى قدمها مجلس الادارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القناة توسيعا عظيما يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة إلى الان أن تمرا معا من القناة بدون تخزين يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ على هذه الاعتبارات ونظرا إلى ان مندوبى الحكومة لم يستطيعوا افادة اللجنة رغما عن الحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لاتفاقها على اهمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك فى أن قسط هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليونا فرنكا التى قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضا مقبولا ومبنيا على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذى استعملته اللجنة لصالح الشركة فى هذه القروض المتقدمة فان النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذى يحتمل اضراره بالجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يتعذر دفعها الا بهذه الوسيلة . قد يقال ان لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها لمخاطرات لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع ان مثل هذا القول لا يصادف قبولا وخصوصا بعد ما سئلت

اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فاجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بان « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال ثم قالوا جوابا على سؤال أخر « لايوجد اضطرار بالمعنى الذى تقصده اللجنة أى لايوجد اضطرار شديد للمال »

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطرار للمال أولم يكن فان اللجنة ترى ان هذا المشروع صفقة خاسرة ولايجوز المخاطرة باموال الامة في التعاقد به.

الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث فى هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر فى مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر فى مستقبل قناتها وخصوصا عندما تؤول اليها بعد نهاية الامتياز الحالى

والظاهر ان هذه المخاوف هى احد العوامل التى دفعت الحكومة الى تبادل المخابرات مع الشركة في هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الاخص بعد ان تبين لها انه يعود بفوائد على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

اما تلك المخاوف فهى :

اولا — تنقيص رسوم المرور الي خمسة فرنكات عن الطن الواحد

بناء على التعهد الحاصل من الشركة

ثانيا ـ تعهد الشركة بانقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها انقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تتفق الحكومة معها من الآن

ثالثا ـ منافسة قناة بناما لقناة السويس

رابعا ـ ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات تنقص من اهمية قناة السويس

خامسا ـ احتمال مطالبة الحكومة متى عادت لها القناة بتخفيض الرسوم تخفيضا كبيرا او طلب جعل المرور من القناة مجانا

ولما كانت هذه المخاوف تظهر فى بادىء الامر انها تستحق الاعتبار والتفكير بحثتها اللجنة بحثا دقيقا وتبين لها فى كل وجه منها مايسمح لها بان تحكم بان هذه المخاوف جميعها وهمية ولا تستحق ادنى اهتمام ولا اعتبار خصوصا وان معظمها سبق تهديد الشركة به فبحثته وظهر لها فيه ماظهر للجنة الآن وجاهر جناب رئيس الشركة نتيجة ابحاثه فيه بجلسة الجمعية العمومية التى انعقدت بمدينة باريس في ٣٠ يونية سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قناة بناما اوقناة اخرى سواها وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن انقاص الرسوم ما يأتى : ـ

« ماذا نخشى فى المستقبل ولم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية قناة ثانية فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد لايمكنهما الا ان تسرعا فى حركة التجارة

فاذا انقصنا بسببها بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما نقل بضائعهم عن طريق البحر وان مشروع قناة بناما لن يتحقق قبل عشرات السنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . فالنتيجة كما ترون هى مهما يكن من الامر فأن ارباحكم لن تقل وانا لننتظر اليوم الذى يمكننا من ان يكون لدينا مانزيد به ما وزع على الاسهم وهذه الزيادة لا بد ان تجيء فان الصين تبتدىء الآن فى ان تفتح ابوابها للتجارة وان فيها من السكان مايزيد على سكان اوربا اجمع ولا شك فى ان حاجة هؤلاء تزيد شيئا فشيئا تبعا لازدياد التدخل فى تلك الاقطار

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ماياتى : —

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم ان ذلك لايكون الا بعد ان يزيد مايوزع من الارباح على الاسهم وانكم لتذكرون أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦ قد عرض فى اقل من عامين فترون من ذلك أن انقاص الرسم لايخيفنا فى شيء »

ومع انه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن اى رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الاوجه الثلاثة الا انها ترى من واجباتها ان تشرح للجمعية كلما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها اما من حيث احتمال انقاص رسم المرور طبقا للتعهد الشركة بمقتضى اتفاقية لندن

فقدجاءفى مذكرة جناب المستشار المالى ما يأتي

« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى النقصان بسبب ماتعهدت به الشركة فى هذا الصدد » . ثم جاء مندوبو الحكومة واكدوا بجلسة اللجنة المنعقدة فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التعهد

طلبت اللجنة من مندوبى الحكومة ان يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لندن في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بمركز شركة بننسولار اند اورنتال حضرها ارباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها انقاص رسم المرور فى القناة

ولم يبعثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها . ولما لم تكتف اللجنة بهذا المحضر الذى لا يربط الشركة بادني تعهد الا اذا صدق عليه من جمعيتها العمومية ، فقد اعدت الاستعلام عن ذلك من مندوبى الحكومة بجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ فاجابوا بانه لا يوجد غيرهذا المحضر . سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهمى الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فاجابوا بما يأتى : « نعم قبلت العمل به ونفذته فعلا »

يستنتج مما ذكر ان الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على ان هناك اتفاقا مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية واخذت فى تنفيذه . ولكن الحقيقة غير ذلك لان اللجنة عثرت اثناء

ابحاثها على ان الجمعية العمومية لمساهمى الشركة المنعقدة فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقا بل قالت عنه ما يأتى نصه :

« انه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ماتم هنالك انما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق اى مادة من مواده في المستقبل الا بقرار يصدر بذلك من جمعية المساهمين »

وفضلا عن هذا فان الشركة وزعت ارباحا عن سنه ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨،٢ فى المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار المالى مع ان محضر جلسة سنه ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بانه لا يجوز للشركة ان توزع ارباحا اكثر من ٢٥ فى المائة وان كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنزيل الرسوم الى ان يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذلك التصريح الرسمى وبعد هذا الايضاح يمكن ان يقال بان شركة القناة مرتبطة باتفاقية تقضي بتنزيل سعر المرور الى خمسة فرنكات عن كل طن واحد ؟

على اننا لو جارينا الحكومة وقدرنا ان الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذي يحصل لو انقصت الشركة الرسوم تدريجا ؟

يمكننا ان نقول ونؤيد بالبراهين العديدة ان انقاص الرسم تدريجا لا يؤثر مطلقا على زيادة الارباح . بدليل ان الرسم قد نقص فى مدة

الاربعين سنة الماضية ٤١ في المائة من قيمته اى انه اصبح الان ثمانية فرنكات الا ربعا بعد ان كان ١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت الايرادات زيادة هائلة لاتقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنكا فى المتوسط كما سبق القول

كان الرسم فى سنة ١٨٧٤ ، ١٣ فرنكا عن كل طن وكان الايراد ١٤٥ و ٧٢٦ و٢٦ فرنكا فلما انقص الرسم تدريجا الى ان صار ثمانية فرنكات الا ربعا عن كل طن زاد الايراد خمسة اضعاف فصار في سنة ١٩٠٩ ، ١٢٤ مايونا فرنكا . وبعد ذلك فان زيادة الايراد لاتتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق ايضا بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنويا

اذن يكون ايراد القناة مرتبطا بعاملين متمما كسين احدهما قوى ينتج زيادة مطردة فى كل عام وهو البضائع التى تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب والاخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول الى تنقيص رسم المرور

فاما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فان تقدمها راجع الى سببين عظيمين اولهما تقدم الاقطار الشرقية فى الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات فى انحائها . والثانى توجيه عناية واهتمام الدول المتمدنة الى تقوية بحريتها التجاريه

اما الاقطار الشرقية فلا يزال اغلبها فى مبدأ تقدمه الاقتصادي

ولا يزال استقلالها في طفولته فان الجهات المنحصرة مابين السويس وكشستقا اغلبها تفتح للتجارة الان خصوصاممالكةالصين التي هي اوسع مساحة واكثر سكانا ولاتزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في ابتدائها ومن المحقق انها سائرة الى الامام بدليل ان مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفيه في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تونكين) الانجليزية الصينية اى من سنة ١٨٤٢ الى الان ـ قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك في ان سيتبعها غيرها الى ان تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للمتاجر الاجنبية هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للاقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية اما الدول الاوربية فانها تهتم كثيرا بتقوية بحريتها التجارية وانماء علاقاتها المالية في الشرق . فان المانيا قد تقدمت من ثلاثين عاما في هذا السبيل تقدما عظيما كاديزاحم التجارة الانجليزية التي كانت منفردة باسواق العالم وكذلك انجلترا وروسيا وجميع الدول الاوربية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل على ان مقدار التجارة التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الاتية زيادة كبرى لايؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستتوالى الزيادة في الايراد كلما انقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي

نعم ان لكل ايراد حدا لا بد من ان يقف عنده متى وصل اليه ولكن ايراد قناة السويس لا يزال في دور الطفولة ولا ينتظر ان يبلغ

حده الا بعد زمن طويل مادام العالم فى تقدم وارتقاء

تعمد الشركة انقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى فى مذكرته « ان تنقيص الرسم موكول للشركة وحدها فاذا انقصت السعر فى اخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية ان ترفعه بعد »

واللجنة ترى ان اساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة اى ان مايعطي يكون مساويا بقدر الامكان لما يأخذ فاذا كنا لا نقبل مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لاننا نرى فى مد الاجل الان خطأ واضحا وفي الشروط غبنا فاحشا . وان اللجنة لا تستبعد مطلقا ان يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا بمثل تقديرها الحالى ولكن تستبعد كل البعد ان شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر بمصالح مساهميها قبل ان يضر بمصلحه المصريين وهو تخفيض سعر المرور تخفيضا هائلا رغبة فى النكاية بمصر او انتقاما منها لا لعلة غير كونها لم تقبل ان يتعامل معها معاملة كلها غبن وضرر ومع ذلك فان اللجنة ترى ان اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المالى ان الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المرور وهو اليوم الذى فيه تعتقد كل الاعتقاد بان الشركة تكون اكثر امتثالا

واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط ترضيها حفظا لمصالح مساهميها التي تكون مهددة فى ذلك الحين اكثر من مصالح المصريين بدليل سعيها من الان الي هذا الاتفاق اذ ليس من السهل ابدا على شركة القناة ان تترك يوما هذا الكنز العظيم وتحرم مساهميها من خيراته النزيرة مهما تكبدت من المشاق والمساعي وباهظ النفقات

لذلك لا ترى اللجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار فى هذا الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء فى مذكرة جناب المستشار

« ان الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة فى طلب تنقيص رسم المرور عند عودة القناة اليها او فى طلب جعله مجانا »

لا نعلم ان الدول الاوروبية تعرضت قبل الان لتحرير قناة صناعية من رسوم المرور بل كل ما فعلت فى الماضي انها تعرضت للبوغازات والانهر الطبيعية التي من شأنها ان تكون عامة لمرور جميع المتاجر ولم تكن تحرر تلك الممرات الطبيعية غبنا بل حررتها فى مقابل تعويضات مالية دفعتها فانه لما امتنعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم المرور فى ممرات الدينمارك الثلاثة دعت هذه الاخيرة الدول للمفاوضة فيما اذا كان من الممكن جعل السويد والبلت الكبير والبلت الصغير

ممرات حرة فى مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولى فى مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التى نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجاناو قررت الدول لها مبلغا كافيا رضيته تعويضا

وكذلك لما ارادت الدول ان تحرر الملاحة فى نهر الاسكالدت من الرسوم دفعت للمملكة الهولاندية تعويضا ماليا كافيا لذلك بمقتضي معاهدة سنة ١٨٦٣ هذا ماحصل فى الانهر والبوغازات الطبيعية التى شقتها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطه من كل جانب بملك مصر والتى ساعد المصريون فى انشائها بعشرات الالوف من العمال والملايين من الفرنكات

لذلك لاترى اللجنة محلا للتخوف من هذه الجهة

ومع ذلك ان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالى لاتعدم حينئذ عشرات من الشركات الدولية الاوربية والامريكية التى تطلب الربح فى اى مكان وتتفق معها على الاستغلال بشروط عادلة لاغبن فيها فيكون لمصر منها مساعد دولى قوي لايقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان اعظم قوة منها

فاذا أخلفت الدول سنتها فى عدم التعرض للقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير القناة من الرسم فلن يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر مقدار الخسائر التى خسرتها في القناة

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لاريب فى ان قناة السويس هى اقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر ان ينافسها طريق الرجاء الصالح لان الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلة

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية فتقطع سفن البضائع بالسرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ فى ٧٣ يوما وثلاثة ارباع اليوم عن طريق الرجاء الصالح و١٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى بومباى فى ٦٢ يوما ونصف عن الطريق الاول و٢٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو فى ٦١ يوما عن الطريق القديم و٢٩ وثلاثة ارباع عن طريق السويس

ومن مرسيليا الى تمباث فى جزيرة مدغشقر فى ٤٧ يوما وربع عن الطريق الاول و٣٠ وربع عن الطريق الثانى

كذلك من المنتظر ان تزاحم قناة بناما قناة السويس مزاحمة جدية كما ذكر البرنس ارنبرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقناتين

وكما ان قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بناما

فانها لن تزاحم كذلك بالسكة الحديدية كسكة حديد سيبريا او سكة حديد بغداد فان المتاجر الكبرى التي تنتقل من اوربا الى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقا في السكة الحديدية مادام في الوجود طريق بحرى مختصر يمكن نقلها فيه نظرا للفرق الهائل في كلفة شحنها وتفريغها مرارا اذا نقلت بطريق البر فضلا عما في الطريق البحرى من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لانه لا مصلحة للتجار في ان يحملوا بضائعهم في البحر من ثغور اوروبا المختلفة الى شطوط آسيا الصغري ثم يفرغونها ثم يحملونها في السكة الحديدية ويدفعون عليها اضعاف الاجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسي ليشحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها الي سواحل افريقيا الشرقية اوثغور آسيا دانيها وقاصيها مع انهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المشقات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال .

وقد جاء في كتاب المسيو شارل روو كيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يأتي:

« اني اشك في ان انشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقى على قناة السويس (ولا يمكن ان اكرر ماقلته عن سكة سيبريا) ان هذه السكة ستفتح الاقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمحاصيل الغرب وبضائعه وتعطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (في علاقاتها مع الشرق الاقصي) تفضل الطريق البحرى

للسويس عن طريق آسيا الصغري والخليج فارسي الذى هو طريق نصفه بحري ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا ان نحكم من الآن انه ان يكون لسكة حديد بغداد أو اى سكة اخرى تنشأ فى آسيا الصغرى والخليج الفارسى تأثير ما على مركز القناة التجارى

بقيت فكرة اخرى متممة للاعتبارات التي رأى جناب المستشار



المغفور له مصطفى كامل باشا

المالى أنها مؤيدة للمشروع وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية الامر الذي ينقص من اهمية القناة فى تجارة العالم

ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تدخل فى حيز الامكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة

انقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديدية وطريق البحر وقد ثبت ان طريق السويس هو اقرب هذه الطرق واقلها نفقة فلم يبق الا طريق الهواء وهو مهما تقدم لا يسلكه الا المستطلع او المتنزه او المسافر على الاكثر وليس صالحا لحمل الاثقال كما تدل على ذلك بوادر هذا الاختراع الحالية

على ان تقدم العالم يسير بنسبة واحدة فى كل الاشياء فاذا تقدمت الاختراعات العلمية الى درجة يخشى منها على اكثر الممرات موافقة للتجارة كقناة السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور

واذا كانت القناة بعيدة عن ان تنافس بطرق اخرى فانها عن التأثر بالحوادث السياسية ابعد . لانها من الوجهة السياسية متفق على حيادها ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليها من الاثر مايحمل على الخوف من امثالها فى المستقبل .

فقد نشبت الحروب الكبرى سواء التى قامت في اوروبا واسيا وافريقيا منذ افتتاح القناة وقامت الثورات الهائلة التى حدثت فى العالم فى هذه المدة بعيدة عن القناة فلم تؤثر مطلقا على ايراداتها بل بالعكس كانت في ازدياد دائم ولو رجعنا الى الاحصاء لوجدنا انه كلما اشتدت ريح الحوادث واشتعلت نيران الحروب زاد ايراد القناة عن مثله فى اوقات السلم والصفاء

زادت ايرادات القناة فى سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العرابية التى كادت تسد فيها) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التى قبلها وزادت فى سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليونا تقريبا عن السنة التى قبلها

كل هذا البيان لايدع محلا للتطير والتشاؤم من الحكم على القناة وتقدير امور مظلمة لا يدل عليها دليل فى ماضي القناة ولا فى حاضرها ولا يمكن استنتاجها من اى ظرف اخر

البواعث المرغبة فى قبول المشروع

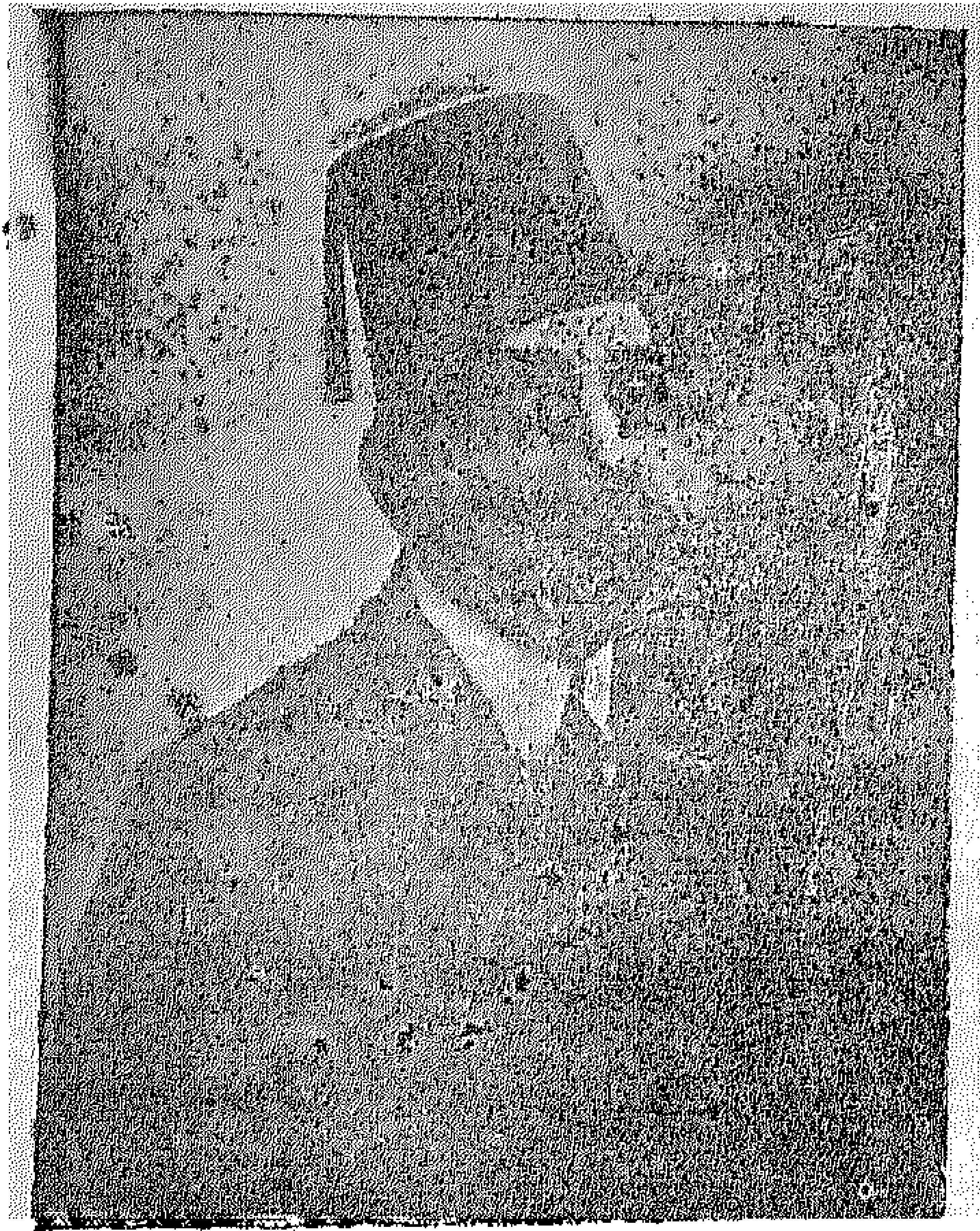
بعد ان بحثت اللجنة الفروض الحسابية والاعتبارات العامة التى تقدم ذكرها رأت وجوب البحث فى الاراء والافكار التى اتت بها الحكومة فى مذكرة جناب المستشار المالى وبلسان مندوبيها فى اللجنة للترغيب فى قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل فى موضوعه او فى حواشيه وللعلم بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التى تستأثر بانفاذها عادة من غير ان تسمح للامة بمشاركتها فيها برأى قطعي

قال جناب المستشار

« ان الحالة التى عليها القناة الان مضرة بالنسبة لنا لانها تقضى بان الجيل الحاضر التى يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئا

قال جناب المستشار

« إن الحالة التى عليها القناة الان مضرة بالنسبة لنا لانها تقضى بان الجيل الحاضر التى يحتمل معظم نفقات القناة لايستفيد منها شيئا فى حين ان الاجيال القادمة ربما تجنى منها بعد مرور ستين عاما ارباحا طائلة . فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصاديا اشتراكها الان



المغفور له محمد بك فريد

والجيل القريب فى ارباح القنال المستقبله »

واللجنة ترى ان من واجبات الافراد والجماعات مهما اسرفوا إن يدخروا من حاضرهم شيئا ينفع الاعقاب فى مستقبل الايام القريبة او البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

اذا تقرر ذلك ورأينا شركة القناة تجرى على هذا المبدأ بطلبها مد اجل امتيازه اربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عاما سعيا وراء مصلحتها ومصلحة ابناء مساهميها واحفادهم . فلماذا لا يكون « من العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر » ان تدخر ارباح القناة لابنائها واحفادها الذين هم أبناء الاجيال الاتية لا لنتركهم فى بحبوحة السعادة المالية ولكن لنعوض عليهم بعض العبء الثقيل من الديون الاهلية والاميرية التى يتركها لهم الجيل الحاضر والذى يليه وقد تبلغ قيمة تلك الديون مئات الملايين من الجنيها ولتعوض جزءا مما تصرفت فيه الحكومة فى هذا العصر من ثروتها المالية والعقارية التى باعتها للشركات ولغيرها وانفقت أثمانها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرة بالنسبة لنا نظرا لحرماننا من ارباح القناة التى ستتمتع بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول ان نبيح لانفسنا :

اولا — الاعتداء على حقوق الابناء والاحفاد فى هذه القناة بعد ان اضاعت الحكومة ما كان للبلاد فيها من الحقوق والسهام باسعار يقدرونها بجزء من عشرة من اسعارها الحاضرة

ثانيا — ان نتصرف تصرف المبذرين يستدينون مبالغ يصرفونها فى غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر او السفيه

ثالثا — لان تزاحم الاجيال الا تية (مقابل تعويض لا يذكر) فى نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال اقدر منا على التصرف فيها بصورة او سلطة انفع للبلاد مما نستطيع ان نتصرف به نحن الآن ما دام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البحتة فضلا عن صرف الاموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بعد سداد اقساط الديون العمومية وسداد كل ماقضت به المعاهدات الدولية .

ولا شك فى ان كل سبب من هذه الاسباب المتقدمة يمنعنا من ان نتأثر بما يقال ويحتم علينا ان لا نتبع الا طريق الحق والصواب

وقال جناب المستشار

« ان العملة المشروعة لا تبرر في نظرا لاجيال القادمه الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل في مشاريع تعود علي البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربحا فى المئة يساوي علي الاقل سعر خصم الارباح المستقبلة »

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لا توافق على صحتها من الوجهة العمليه . وذلك قياسا علي الماضى الذى دل على ان الحكومة وجد لديها فى فرص متعددة اموال طائلة فلم تفكر عند صرفها في مثل هذه المشاريع شار اليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التي ستتصرف

فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع اما ان تكون مشاريع كمالية أو حاجية فان كانت كمالية كان من سوء التصرف ان نبيع ما نملك وما ينتظر من ربح عظيم بساعد اجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة لنقوم بأعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذي تصير تلك الاعمال في حاجة اليها . اوالى ان يتيسر المال اللازم لها من طريق اخر افضل اقل ضررا من هذا الطريق .

واما اذا كانت تلك المشاريع حاجية . فلا تعدم الحكومة مالا يقوم مقام الاموال التى ستأخذها من هذا المشروع . بان تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضه التي ينفق عليها سنويا مئات الالوف بل الملايين من الجنيهات رغما عن معارضة مجلس شورى القوانين الذى يعبر عن رغبات الامه كمد السكك الحديدية من مجاهل افريقيا وهى التى أخذت لها الاموال الاحتياطية فى الشهور الاخيرة مبلغ ٦١٤ الف جنيه رغما عما أبداه مجلس شوري القوانين من المعارضات الشديده والآراء السديدة وكاقامة ثكنات لجيش الاحتلال بالعاصمة وهي التي أخذنا من المال الاحتياطي كذلك أربعمائة ألف جنيه مصري فى العام الماضي لاعمالهم الابتدائية فقط . وغير ذلك كالخسائر الفادحة التى نتجت من المضاربة بمشتري اسهم غير مصرية ولا مضمونة من الاموال الاحتياطية والاعمال الاخرى التي هى فرق الشؤون الكمالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ

يتراوح بين ١٥ و ١٧ مليونا من الجنيهات في كل عام وليس للامة فى صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبولة مهما كان معقولا

ولقد فطن جناب المستشار الى الشعور العام (الذي لايجهله)وهو تألم الامة المصريه من صرف اموا لها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك الوجوه الكمالية دون صرفها فى شؤونها الحاجية كالتعليم والامن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للان كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢

وخشى جنابه ان هذا التألم يدفع الامة لمقابلة هذا المشروع بمثل ماقابلته بهمن عدم الاستحسان والاشمئزاز وانه لايشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بمايطمن الخواطر ويهدى النفوس من هذه الجهة فقال مانصه « ان الارباح التى تعود على مصر من هذه العملية يجب ان لا تنفق في حاجات الميزانية العمومية . وانما يجب ان تصرف على اعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغيرذلك وعلى استهلاك الدين العمومي »

ولكن هذا القول ليس من شأنه ان يدفع الخوف الذى تأصل في النفوس من تصرف الحكومة فى مال الامة من غير رقيب عليه

وليس هنا محل اقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى انفق فيها معظم المال الاحتياطى الذي كان متجمدا وسحب من صندوق

الدين عقب اتفاقية ٨ ابريل سنة ٩٠٤ الا بذكر الطريقة التي تعطى بها المقاولات والمشتريات المطروحة بين ايدينا تكفي لمعرفه الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير اعمالنا المالية لان هذا المشروع الخطير الذى اوقعه حسن الطالع في يد الجمعية العمومية يجب ان يعتبر عند من لايعرف حقيقة ادارة امورنا واموالنا . كمقياس ثابت للاعمال التي اجرتها الحكومة في الماضي والتي ستجريها في المستقبل مابقيت علي حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستأثرة بدون ان تشرف الامة معها برأى قطعي فيها

كيفية تحضير المشروع وبحثه

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة علي نصوص تعديلاتها انه حصلت مخابرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرات اللجنة ان من صالح المشروع مراجعة تلك المخابرات لتعرف اهم النقط الاساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع اكثر وحتى تكون على يقين من انه ليس في الامكان احسن مما كان

فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علما بمضمون تلك المخابرات او تمكينها من الاطلاع عليها فاجابوها على الفور بما يأتى

« لم يكن هناك مخابرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة »

فكان هذا الجواب موجبا لاندهاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع خطير دقيق كهذا بدون حصول مخابرات كتابية بشأنه مطلقا حتى ولو بصفة مذاكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار وبمذكرة الحكومة بحصول مخابرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع ولما لم يتحقق امل اللجنة فى وجود اثر للمخابرات والمفاوضات الاولى لدى الحكومة رأت أن تكتفي عن تلك المخابرات بالاطلاع على الرسائل التى ذكرها المستشار المالى في اخر مذكرته المؤرخه ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ اذ قال

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لامحل الان للاشارة اليها فى نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار »

فطلبت اللجنة فى جلستها المنعقدة فى ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ من حضرات مندوبى الحكومة ان يخبروها عن تلك الرسائل وعما يكون قد تم بيها فاجاب سعادة ناظر المالية بما يأتى حرفيا : —

« لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضى التى سيخلفها البحر ومع ذلك فالكلام كان فيها شفهيا .

ولما يئست اللجنة من عدم وجود آثار للمخابرات ولا للرسائل

التي تبودلت بين الشركه والحكومة ارادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير إليهم فى خطبة الجناب العالى يوم افتتاح الجمعيه العموميه بالعبارة الآتيه .

« ان قيمه المبالغ التى ستدفعها الشركة للحكومه مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعه في الشؤون الماليه »

فطلبت اللجنه من مندوبي الحكومه محاضر اعمال أولئك الخبرا وتقاريرهم لتستنير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فاجابوها بما يأتى حرفيا بجلسه ١٤ فبراير سنة ١٩١

« لم اتكن هناك تقارير تحريريه . والخبراء هم نفر من موظفى الحكومه قاموا بعمل الحسابات اللازمه التى اقنعت نظارة الماليه بفوائد المشروع ومن هؤلاء الخبراء المسيو روسيان الموجود الان والمسيو كريج الموظف بمصلحه المساحه »

فارادت اللجنه حينئذ ان تعرف القواعد الحسابيه التي بنيت عليها عمال المستشار وأولئك الخبراء للالمام بها ولمعرفه مقدارها من الصواب فسألت مندوبى الحكومه عن تلك القواعد فاجابوها بما يأتى «لا توجد قواعد وهذه افتراضات»

بمسألتهم اللجنه عن الاقيسة التي ساروا عليها فى العمليات الحسابيه فاجابوها فا نصه «لا يوجد عندنا حساب يقيني وهذه العمليات كلها افتراضات»

ولما خاب رجاء اللجنه من أن تجد عند الحكومه مخابرات كتابيه أواثر للرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار اوتقارير للخبراء التى أشارت اليهم الحكومة في خطبة الجناب العالى . او اساسا صحيحا للفروض الاحتماليه ارادت اللجنة ان تعرف كيف حصلت اذن المخابرات في هذا المشروع وكيف سارت الحكومه فى بحثه ودرسه حتي صار تحضيره وبناء على اى شيء بنى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار بان يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال

« انى اعرض المشروع على مجلس النظار ولى ثقه شديدة فى انه بعد درسه يصدق عليه المجلس فى مبدئه »

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الادوار التى تداول فيها درس هذا المشروع فاجابوا بما نصه

« الادوار التى مر بها المشروع هى كالاتى

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه مجلس النظار وادخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الامر العالى القاضي بعقد الجمعية من الجناب العالى »

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء اختصاصيين من أكابر الخبراء باوربا لفحصه ودرسه واعطاء رايهم فيه كما فعلت الحكومة فى مشروع لائحة المعاشات الملكية الذى بقى

بين يدى الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات ثم استحضرت له من انكلترا خبيرين شهيرين هما المستر وران والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة انكليزية اخرى بلندن مختصة بمثل هذه الاعمال

ويتضح فوق هذا أن الذين سمتهم الحكومة في خطبة الجناب العالى الخديوى « بالاشخاص ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤن المالية » واقتنعت نظارة المالية باعمالهم هم نفر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التي يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية . كمراقب حسابات الحكومة او مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف المالية الرئيسية

وان من العبث ان يلاحظ ان هذا المشروع غير محتاج الى رأي الخبراء بدعوى انه مبنى على قواعد حسابية فنية نظرا لما كان فيه على الاقل من الزام الحكومة بمعاشات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز ورفض الحكومة لذلك وهو الامر الذى يحتاج الى خبراء لاجل تقدير مافيه من المنافع فى حالة القبول والضار فى حالة الرفض

هذه الوقائع الثابتة باقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن او الاستنتاج قد ادهشت اللجنة ودلتها على ان الحكومة كان فى وسعها ان تهتم بدرس هذا المشروع اكثر مما اهتمت به وانها لم تعطه العناية التى كان يستحقها والتى تعطيها عادة لاى مشروع اخر اقل من هذا المشروع قيمة واهمية وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه فى اجابات

مندوبى الحكومة من الابهام تارة ومن عدم انطباقها على الواقع تارة اخرى فمثال الابهام فى الجواب ما يأتى

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الآتى : هل مبلغ الاربعة الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة ستعتبره قرضا بفوائد تجعل لسدادها اقساطا سنوية تدفعها من ايرادات القناة فتؤثر حينئذ فى حصص الحكومة السنوية او ان الشركة ستدفع هذا المبلغ من مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من ايرادات الشركة فاجابوها بعد اربعة ايام بما يأتى

(يحتمل انه للحصول على اربعة ملايين جنيه تلتجىء الشركة لعقد قرض وقد روعى هذا الاحتمالى عند تقرير شروط الاتفاق واتضح ان ماتدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما فى هذه الحالة على الحكومة فى ارباح المدة التى تبتدىء من سنة ١٩٢١ وتنتهي فى سنة ١٩٦٨ وعلى كل حال لو تقرر ان مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجها فى طلب امتيازات تكون معادلة له)

فمن الفقرة الاولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة ان الحكومة لم تعرف ما إذا كانت الشركة ستقترض مبلغ الاربعة الملايين جنيه وتجعله سلفة تؤثر اقساطها فى الاجزاء التى ستخصص للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ او انها ستدفعه من الاحتياطى القانونى

او الاحتياطى الخصوص.

ومن الفقرة الثانية يؤخذ ان باب طلب الامتيازات في هذا العقد لا يزال مفتوحا فى وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدى الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الاخيرة

ولو كان الامر قاصرا على ذلك لهان ولكن الحكومة ترى ان للشركة وجها فى طلب هذا الامتياز ولابد ان يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

اما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع أحيانا فيؤيده حادثة مر ذكرها فى هذا التقرير وهي قول الحكومة بان الشركة تعهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القناة وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما ناقشتها اللجنة فى هذا القول ازدادت تمسكا واصرارا عليه على ان الحقيقة هي ان الشركة لم ترتبط بهذا الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الاخرى التى اضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التي اشتملت عليها المذكرة الاولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عند ماسألتهم اللجنة عن سبب الفروق فى الحساب وبين المذكرتين المنوه عنهما فى بعض العمليات الحسابية ماياتى :

(ان ماذكر بالمذكرة الثانية هو المعقول والاكثر احتمالا)

وبديهى ان معنى هذا القول هو ان ما ذكر بالمذكرة الاولى

الرسمية غير معقول وانه بعيد الاحتمال بعد ان قيل عنها ان كل ما اشتملت عليه من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلا عن انه لم يمض على المذكرة الاولى والثانية اكثر من عشرين يوما واللجنة لا تدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوما او اربعون

النتيجة

والنتيجة ان اللجنة كانت تتمنى ان تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعا محضرا مبحوثا حق البحث مشفوعا بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصلحة البلاد فى حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والامكان راجحة تلك المصلحة على غيرها او معادلة لها على الاقل لتجيل الجمعية فيه بمعرفتها او بواسطة لجنة من اعضائها نظرات قليلة او كثيرة ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافقة على ذلك المشروع او تعديله تعديلا طفيفا ان كان المشروع قابلا للتعديل وكان جائزا لها عمله

ثم ينصرف اعضاء الجمعية الى بلادهم من الثغور الشمالية الى الحدود الجنوبية رافعين الوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير امتها وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك اقصى ما تتمناه الجمعية وما ترى

ان الهيئتين الحاكمة والحكومة فى حاجة قصوى اليه دائما وخصوص فى مثل الظروف الحاضرة

ولكن ماالذى تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعا مهما خطيرا وضع بسرعة لم تعهد فى الحكومة من قبل وباختصار كلى يبرره جناب المستشار بانه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة فى ٣١ اكتوبر سنة ٩٠٩ غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بايضاحات ومستندات تؤيده لدرجة ان مذكرة جناب المستشار المالى التى هى اول وآخر مستندات الحكومة فى بيان واثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ماطلبتها اللجنة منها بل اضطرت ان تنتظر ستة ايام حتى وصلتها مع بعض المستندات التى كانت طلبتها اللجنة من مندوبى الحكومة وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فانه جاء سابقا لاوانه بعشرات من السنين ومعلوم ان السرعة فى العمل والحكم على المستقبل البعيد جدا كلاهما يترتب عليه حتما الخطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطا فكيف يكون الامر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس اربعين عاما قبل انتهاء اجل امتيازه بنحو ستين عاما

لاريب فى ان الخطأ حينئذ يكون جسيما والضرر الذى يترتب عليه حالا واستقبالا يكون اجسم لذلك لم يسع اللجنة ان تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحثه كما سبق ذكره واهم ما رأته فيه كما

يأتي بيانه .

أولا ـ أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول لا من شركة القناة ولا من الحكومة المصرية وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية الا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة مادامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول

ثانيا ـ انه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان .

ثالثا ـ أنه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غبنا فاحشا على مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠،٥٩٨،٠٠٠ من الجنيهات أصلا وفائدة على قاعدة

حساب جناب المستشار

رابعا ـ أنه لا حقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة لو لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر فدفعه ممكن قبل وقوعه خصوصا متي لوحظ ان الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها كانت اقرب إلى التساهل فى شروط التعاقد مع الحكومة لانها لن تجد الا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها أما مصر فانها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القناة واستغلاله .

خامسا ـ أنة لا توجد أدنى ضرورة مالية تلجئ الى التعاقد بالغبن

الفاحش سيما وان التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بان يتحمل مسؤلية أمام الاجيال المستقبلة الا اذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحا لا ريب فيه

سادسا ـ ان فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن ان يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما ياتى

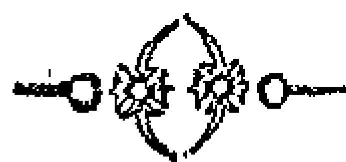
أولا ـ ان لا يوجد مطلقا غبن في التعاقد عليها


ثانيا ان يستعمل المقابل فى أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الاجيال المستقبلة وان يكون للامة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعلية


أما والغبن في الصفقة فاحش والحكومة لم تسمح الى الان باعطاء الامة حق الاشتراك معها برأى قطعى فى تدبير شؤونها المالية والداخلية البحتة خصوصا وان العقد حاصل علي زمان ابعد من ان يكون الحكم عليه صحيحا فهو سابق لاوانه من كل الوجوه وغير مقبول

فبناء على هذه الاسباب

قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الرأى الاخير .








Bibliotheca Alexandrina
04437598
